تحصیل بهمنیار

درحکم

۱۰۳۸

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وهو حسبنا ونعم المعين قال بهمنيار بن المرزبان وبعد فاني محصل في هذه الرسالة للخال الرئيس الاجل ابي منصور بهرام بن خورشيد بن ايزديار ادام الله تمكينه كتاب الحكمة التي هداها الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا رحمة الله معتمدا في الترتيب بالحكمة العلائية وفي استيعاب المعاني تعامه تصنيفاته وبما يجري مني ومنه محاورة ومضيف اليه ما حصلته بنظري من الفروع التي تجري مجرى الاصول وبدلك على هذه الفروع نظرك في كتبه وتقسيم هذا الكتاب الى ثلثة كتب فالكتاب الاول في المنطق ويشتمل على ثلث مقالات فاما المقالة الاولى فتشتمل على ثلثة ابواب فالباب الاول في الابانة عن الغرض في ايساغوجي والباب الثاني في الابانة عن الغرض في قاطيغورياس والباب الثالث يشتمل على الابانة عن الغرض في باري ارمينياس والمقالة الثانية تشتمل على كتاب القياس وهو باب واحد والمقالة الثالثة تشتمل على معاني كتاب البرهان وهي باب

والكتاب

والكتاب الثاني في المقدمات التي يحتاج اليها في جميع العلوم وسر العلم الموسوم بعلم ما بعد الطبيعة ويشتمل على ستة مقالات والكتاب الثالث في الاشارة الى اعيان الموجودات ويشتمل على مقالتين فالمقالة الاولى في الدلالة على الموجود الذي لا سبب له ولا علة وفيها الابانة عن الغرض في اثالوجيا والمقالة الموسومة بالالف الصغرى وهي باب واحد والمقالة الثانية تشتمل على الموجودات المعلولة وهي تشتمل على اربعة ابواب فالباب الاول في المقدمات التي يحتاج اليها في الامور الطبيعية وفيه الابانة عن الغرض في السماع الطبيعي والباب الثاني في معرفة الاجسام الفلكية ونفوسها وعقولها وساير احوالها وفيه الابانة عن الغرض في السماء والعالم والبعض من الف الصغرى واثالوجيا والباب الثالث في معرفة العناصر وما يتركب منها من المركبات وفيه الابانة عن الغرض في الكون والفساد والاثار العلوية والباب الرابع في علم النفس وبقائها وحال المعاد والطريق الى تعلم هذا الكتاب ان يبتدأ بالحكمة العلائية ويتعلم منها المنطق خصوصا ثم يفرغ على هذا الكتاب ليحصل لطالب العلم مطلوبه في مدة تقصر عن تعلم كتاب الحماسة بمشية الله وعونه المطلوب من العلوم الحكمية معرفة الموجودات والموجودات اما ان يكون

بلا سبب او موجود السبب والموجود الذي لا سبب له تقتضي
حقيقته ان يكون واحدا من كل جهة وان يكون ليس بجسم ولا قوة
في جسم وان يكون ماهيته انيته وان يكون علة لغاية وجوده
وان يكون علة بالموجودات لوازمه وان يكون ارادته وقدرته
وحيوته بعينها علمه وكل ذلك له بذاته وان يكون علمه علما غير متغير
ولا فاسد ولا علم على سبيل الانفعال بل علمه علم فعلي وانه الفاعل
والغاية جميعا وساير ما ياتي من ذكر خواصه والموجود الذي
له سبب لا تقتضي ان يكون واحدا من كل جهة وان كان واحدا فمن
اخر بحقيقته في موضعه والمشاهدة والقياس دالا على انه كثير وان
منه ما هو جسم ومنه ما ليس بجسم والذي ليس بجسم فاما ان يكون عرضا
واما جوهرا والجوهر الذي ليس بجسم هو العقل والنفس والصورة
والمادة والاجسام كثيرة فمنها اجسام فلكية وهي كثيرة والرصد
النجومي دل على عدتها ومنها اجسام عنصرية وضرب من القياس دل
على انها اربعة ومنها اجسام مركبة من هذه العناصر ولا سبيل
الى حصر عدتها لا بالقياس ولا بالحس وذلك لانها تابعة لحركات
سماوية غير مضبوطة وانما وقف على ما اقتضى منها بالحس وانتهت
المشاهدة اليه وهذه اما سحب او شهب او رياح او معدنيات

واما

واما نباتات واما حيوانات واما يجري مجراها ولهذه الجملة
نظام وترتيب ولها ايضا احوال بحسب بعضها الى الاخر وبعضها الى
الكل والعقول ايضا كثيرة والنفوس اما نفوس فلكية واما نفوس
نباتية واما نفوس حيوانية واما نفوس انسانية وللنفس الانسانية
بعد مفارقة البدن بقاء ولها احوال في معادها وهذه العلم يتولى بيان
هذه المعاني الكتاب الاول في المنطق المقالة الاولى تشتمل على
ثلثة ابواب الباب الاول في ايساغوجي فصل كل علم فهو اما
تصور واما تصديق والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد
وما يجري مجراه كالرسم مثل تصورنا ماهية الانسان والتصديق
انما يكتسب بالقياس او ما يجري مجراه كالمثال والاستقراء
مثل تصديقنا بان للكل مبدا والحد والقياس التان يكتسب
بهما المطلوبات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية وكل واحد
منهما منه ما هو حقيقي ومنه ما هو دون حقيقي ولكنه نافع منفعة بحسبه
ومنه ما هو باطل ومشبه بالحقيقي والفطرة الانسانية في الاكثر غير
كافية في التمييز بين هذه الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء
اختلاف ولا وقع لواحد في رايه تناقض وكل واحد من القياس
والحد فانه معمول ومولف من معان معقولة بتاليف محدود

فيكون لكل واحد منهما مادة منها الف وصورة بها التالف وكما انه
ليس عن اى مادة اتفق يصلح ان يكون بيت او كرسي ولا باى صورة
اتفق ما يمكن ان يتم من مادة البيت بيت ومن مادة الكرسي كرسي
بل لكل شيء مادة تخصه وصورة بعينها تخصه كذلك لكل معلوم يعلم بالروية
مادة تخصه وصورة بعينها تخصه منها يصار الى الحقيقة وكما ان الفساد
في اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد
يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صحيحة وقد يقع من جهتهما جميعا
كذلك الفساد العارض في الحد والقياس قد يقع من جهة الصورة
وقد يقع من جهة المادة وقد يقع من جهتهما جميعا والمنطق هو الصناعة
النظرية التي تعرف انه من اى الصور والمواد يكون الحد الصحيح
الذي يسمى حدا بالحقيقة والقياس الصحيح الذي يسمى برهانا
وتعرف انه عن اى الصور والمواد يكون الحد الاقناعي الذي يسمى رسما
وعن اى الصور والمواد يكون القياس الاقناعي الذي يسمى ما قوي
منه واوقع تصديقا مشبها باليقين جدليا وما ضعف منه واوقع
ظنا غالبا خطابيا وتعرف انه عن اى الصورة ومادة يكون الفاسد
وعن اى صورة ومادة يكون القياس التي لا توقع تصديقا البتة
ولكن يخيل ما او يرغب النفس في الشيء او تنفرها او تبسطها او تقبضها

وهو القياس الشعري فهذه فائدة صناعة المنطق ونسبته الى الروية
نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق
السليم ربما اغنيا عن العلم بالنحو والعروض وليس شيء من الفطرة
الانسانية في الاكثر بمستغن في استعمال الروية عن التقدم باعداد
هذه الالة والمنطق يصح ان يقال انه جزء من العلوم على انه جزء
من العلم المطلق وهو البحث عن المجهول ويصح ان يقال انه الة
على انه يستعمل في غير المنطق فالمنطق من حيث هو الة يحمل عليه معنى اعم
منه وهو العلم كما ان الانسان من حيث انسان يحمل عليه معنى اعم
منه وهو الحيوان فيقال الانسان حيوان فاقتران كونه جزءا وكونه
الة هو اقتران معنيين احدهما اخص والاخر اعم فان كل ما هو الة
للعلم كليا فهو جزء من العلم المطلق وليس بعكس والمنطق يعين في معرفة
اخرى على ان يكون مكيالا لها والمكيال ايضا قد يكون بوجه ما مادة
اذا كان المطلوب منطقيا فاذا قلنا كل متحرك جسم والنفس ليس بجسم
فالنفس ليس بمتحرك فليس في هذا مادة منطقية ومعونة المنطق في
هذا الموضع هو ان نعرف ان هذا التاليف منتج ففائدة المنطق في
هذا من حيث هو مكيال فان قلت وهذا الشكل منتج فقد استعملت
المنطق على انه في هذا المكان واعلم ان افادة المجهول قد يكون بشيء

بعد منه معلوم وقد يكون على سبيل التنبيه والتذكير والقسم الاول
قد يكون منسقا بحيث لا يقع فيه الغلط كعلم العدد وقد يكون يقع
فيه الغلط كالعلم الطبيعي وعلم المنطق بعضه على سبيل التذكير وبعضه
على سبيل التنبيه وبعضه على سبيل العلم المتقن الذي لا يقع لا يقع
فيه الغلط وبعضه على سبيل ترتيب معان لو لم تكن مرتبة لما كان يدرك
منفعتها والاختلاف الذي يقع فيه انما هو بسبب الالفاظ وتصور كل
فرقة منها معنى مخالفا للآخر لما اجتمعوا على الغرض الواحد لما تنازعوا
والاحتجاج الذي يورده في تصحيح ما يجب ان يفهم من معاني تلك
الالفاظ انما هو على سبيل الاحتجاجات التي لا يقع فيها غلط فالجزء
البرهاني من المنطق مستنبط من العلوم التي لا يقع فيها غلط كما ان
الجزء الجدلي والخطابي والشعري مستنبط من محاورات الناس
وبالجملة فانهم توصلوا الى استخراج المنطق كما توصلوا الى استخراج
علم الموسيقى من الصناعة والعروض من الشعر فكانه اريد ان
نطابق بين سياسات العلوم التي لا يقع فيها غلط وبين سياسات العلوم التي
يقع فيها الغلط فلم يمكن الا بعد تجريد البراهين عن المواد فسهل الامر
في مقايسة سياسات العلوم الذي يقع فيه الغلط الى سياسات العلوم التي
لا يقع فيها الغلط بل اقول ان الانسان لا يتم الا بما يرد عليه

من الحس

من الحس او يشهد به الحس مثال الاول علمه بوجود الشمس ومثال
الثاني علم الهندسة مثلا وحيث لم يكن سبيل الى شهادة الحس كالعلم
بالاله تعالى وجلاله وبقاء النفس فربما يحصل سران قويين من
مثل هذا العلم ومن سبيل علم الهندسة يحصل به اليقين ويثق به النفس ويصير
كالمحسوس وعلى ان الحجج المستعملة في المنطق شبيهة بالحجج الهندسية
وعلم الهيئة **فصل** لما كانت المخاطبات النظرية بالفاظ مؤلفة
والافكار العقلية من اقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف
وجب لنا ان نتكلم في المفرد فنقول ان اللفظ المفرد هو الذي
يدل على معنى ولا جزء من اجزائه يدل بالذات على جزء من اجزاء
ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل على معنى لا محالة وجملة
ولكن الان والسان اما ان لا يدل بهما على معنى او يدلا على معنيين
ليسا جزئي معنى الانسان وان اتفق ذلك مثلا ان كان الان يدل
على النفس والسان على البدن فليس يقصد ان في جملة قولنا الانسان
فيكونان كانهما لا يدلان اذا اخذا جزئي قولنا الانسان لان الالفاظ
يدل بحسب قصد القاصد والمواطئ فاذا كان قصد القاصد ان
يدل على معنى واحد من غير ان يدل بكل واحد من اجزائه على شيء
آخر لم يكن حكم اللفظ الا ما يقتضي قصد القاصد مثل قولنا عبد الله

يدل به بالذات على شخص معين قد سمي به وبالعرض على كونه عبداً
لان ذلك يقع منه عند سموع اللفظ واللفظ المؤلف او المركب
هو الذي يدل به على معنى وله اجزاء منها يلتئم مسموعه ومن معانيها
يلتئم معنى الجملة كقولنا الانسان يمشي واللفظ المفرد الكلي هو الذي
يدل على معنى واحد معقول في كثيرين اما كثيرين في الوجود كالانسان
او كثيرين في جواز التوهم كالشمس وبالجملة الكلي هو اللفظ الذي لا
يمنع مفهومه ان يشترك في معناه كثيرون فان منع ذلك شيء فهو غير نفس
مفهومه واللفظ المفرد الجزئي هو الذي لا يمكن ان يكون معناه
الواحد في الوجود ولا بحسب التوهم اسناده في واحد بل يمنع
نفس مفهومه ذلك كقولنا زيد المشار اليه فان معنى زيد اذا اخذ
معنى واحداً هو ذات زيد فهو لا في الوجود ولا في التوهم يمكن ان
يكون لغير ذات زيد الواحد فصل في الذاتي اعلم ان الذاتي
ليس يعني به ما يعم الشيء في وجوده ككون الانسان مولوداً بل يعني
به ما هو له سواء كان ذلك قد يكون بحسب الحمل والوضع وسواء كان
الذاتي بعينه هو ما هو ذاتي له فان المقدار الذي يحمل على السطح
ليس هو الا السطح والمعنى في هذا الموضع هو ما يكون بحسب الحمل
والوضع وقد لا يكون على سبيل الحمل والوضع مثل الصورة والهيولى

للجسم

للجسم والبياض والجسم للابيض فان كل واحد من البياض والجسم والهيولى
والصورة له ذات حاصلة فالاول مثل الحيوان والناطق واللون
والسواد والمقدار والسطح فان الحيوان انما يصير حيواناً بالفعل الموجود
الفصل له لان الحيوان المطلق لا ذات له تامة بل انما يصير له قوام
ذات بالفصل واللون ليس له ذات تامة بل يصير له قوام وثبات ذات
بان يصير سواداً او بياضاً وكذا المقدار والسطح والفرق بين اللون
والسواد والحيوان وفصله ان للحيوان مناسبة ما مع المادة وللفصل
مناسبة ما مع الصورة واللون ليس كذلك او هو بسيط وليس له مناسبة
مع شيء هو المادة للسواد ولا لفصله شيء هو مناسب للصورة بل كل
ذلك لغرض العقل فالذاتي هو الذي يقوم ماهية ما يقال عليه ولا يكفي
في تعريف الذاتي ان يقال ان معناه ما لا يفارق فكثير مما ليس بذاتي
لا يفارق ولا يكفي ان يقال ان معناه ما لا يفارق في الوجود ولا
يصح مفارقته في التوهم حتى ان رفع في التوهم بطل الموصوف به في
الوجود فكثير مما ليس بذاتي هو بهذه الصفة مثل كون الزوايا من المثلث
مساوية لقائمتين فانه صفة لكل مثلث ولا يفارق في الوجود ولا
يرتفع في الوهم حتى ان يقال لو رفعناه وهماً وجب ان يحكم ان المثلث
معدوم وليس بذاتي ولا ايضاً ان يكون للموصوف به مع ملازمته

مما كان اكثر من لوازم الشيء الذي يلزمه بعد تقرر ماهيته يكون بينة
اللزوم كالمحاذاة للنقطة بل الذاتي ما اذا فهم معناه واخطر بالبال
معه لم يمكن ان تفهم ذات الموصوف الا ان يكون قد فهم ذلك المعنى
اولا كالانسان والحيوان فانك اذا فهمت ما الحيوان وفهمت
ما الانسان فلا تفهم الانسان الا وقد فهمت اولا انه حيوان فاما
ما ليس بذاتي فقد تفهم ذات الموصوف مجردا دونه فاذا فهم
فربما لزمه ان تفهم وجوده له كالمحاذاة للمفصل او تفهم ببحث
ونظر كتساوي الزوايا لقائمتين في المثلث او يكون جائزا ان يرتفع
توهما وان لم يرتفع وجودا كالسواد للزنجي او يرتفع وجودا
وتوهما معا كالشباب فيما يبطئ زواله والقعود فيما يسرع زواله
وقد يمكن ان يبين معنى الذاتي بما نقوله وهو انه اذا فهم الشيء وفهم
الجزئيات التي تحته فهمت معا ثلثة اشياء اولها ان ذلك الجزئي له
ذلك المعنى مثلا اذا فهمت معنى الحيوانية وفهمت معنى الانسانية
او فهمت العدد وفهمت الاربعة علمت ضرورة ان الاربعة عدد
وان الانسان حيوان فانك ان وضعت بدل العدد والحيوان
شيئا اخر لم تعلم من اخطارك اياه بالبال ان الاربعة هو او الانسان
هو وثانيها ان يكون المعنى الذاتي متقدما على ما هو ذاتي له

من جزئياته مثلا يجب ان يكون الشيء حيوانا حتى يكون انسانا وان
يكون عددا حتى يكون اربعة وان يكون انسانا حتى يكون زيدا
وثالثها ان لا يكون الشيء قد استفاد المعنى الذي هو ذاتي له
من غيره فان الانسان لم يستفد الحيوانية من غيره بل لا يكون
الانسان انسانا حتى يكون حيوانا بلا سبب من خارج فانه لو
كانت الحيوانية للانسان بسبب من خارج لكان يصح ان يعقل
انسان غير حيوان عند عدم السبب ثم الشيء الذي افاد وجود
الانسانية افاد معه وجود الحيوانية فاما ان يصير الانسان
حيوانا بسبب فكلا وكذلك الاربعة والعدد فان الاربعة
لم يصر عددا بسبب وليس الامر كذلك في بياض الانسان او
وجود الانسان فان الانسان لم يصر موجودا لانه انسان
ولا ابيض لانه انسان بل كل واحد منهما مستفاد من الغير
وكل ما له هذه الاحكام الثلثة فهو عرضي واعلم ان كل ماهية فانما
تحقق موجودا في الاعيان ومتصورا في الاذهان بان تكون
اجزاؤه حاضرة معه فاذا كان لذلك الشيء حقيقة غير كونه موجودا
احد الوجودين اي الوجود في النفس والوجود في الاعيان
وغير مقوم به اي بالوجود فالوجود معنى مضاف الى حقيقته

مثل الانسانية فانها في نفسها حقيقة ما والوجود خارج عن تلك
الحقيقة فانه لو كان الوجود مقوما للانسانية لاستحال ان
يتمثل الانسانية خارجة عن جزئها اعني الوجود فجميع مقومات
الماهية داخلة مع الماهية في التصور اما بالفعل واما بالقوة
القريبة من الفعل ان لم يخطر بالبال مفصلا فهذا هو الذاتي
بحسب هذا الامكان وهو الذي يدخل في حد الموضوع واما
الذاتي التي يدخل الموضوع في حده فهو مثل الزوجية للاثنينية
ومساواة الزوايا الثلث من المثلث لقائمتين وسيصرح في البرهان
وهذا الذاتي يعكس القسم الاول لان الانسان كان تابعا للحيوان
ومعلولا لها فالامر بخلافه لان الزوجية تابعة للاثنينية ومعلولة ومنها ح
وكون الزوايا الثلث من المثلث مساوية لقائمتين تابع للمثلث
وبعده فلا محالة يكون صفات للشيء وتسمى خواصا واعراضا
ذاتية واعراضا لازمة ولوازم واللازم قد يمتنع عن
ذات الملزوم كالزوجية عن الاثنينية وعن خارج كوجود
الفلك والمطلوب في هذه العلوم هو هذه الصفات والاول
لا يكون مجهولا في العرض واما العرضي فهو كل ما عددناه مما
ليس بذاتي وقد يغلط فيه فيظن انه العرض الذي هو المقابل للجوهر اللذين

سيذكر

سيذكر بما بعد وليس كذلك فان العرضي قد يكون جوهرا كالابيض كالابيض وقد لا يكون كالذي جوهرا م ع
والعرضي قد يكون لازما لحقيقة الشيء وقد يكون لازما لوجوده
فاما اللازم لحقيقة الشيء فمثل الضاحك في الانسان اعني ان له قوة
الضحك وكون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين وهذه عرضيات
لازمة لماهية الانسان والمثلث والفرق بين العرضي اللازم والذاتي
ان العرضي يكون بعد تحقق الشيء والذاتي يكون متقدما على حقيقة
الشيء فان الضاحك وصف للانسان بعد تحققه انسانا والحيوان
وصف له متقدم على كون الانسان انسانا واما اللازم في الوجود فكسواد
الحبشي وكون الانسان مولودا والعرضي قد يكون غير لازم
في الوجود ولا في التوهم لجواز زواله اما سريعا كالقيام واما
بطيئا كالسواد دلالة اللفظ على المعنى على ثلثة اصناف
فاولها تسمى المطابقة كدلالة الحيوان على ما تحته من انواعه
والثاني على سبيل التضمن كدلالة البيت على الحائط ودلالة
النوع على الجنس والثالث دلالة الالتزام كدلالة السقف
على الحائط ودلالة الفصل على الجنس ثم من الذاتي ما هو مقول
في جواب ما هو ومنه ما ليس بمقول في جواب ما هو فالذاتي
المقول في جواب ما هو مشكل ولكن اذا اكثر الزوج سئل عن حقيقة

وكذا يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقيين في المقول في جواب
ما هو الى انه هو الذاتي لكن الذاتي اعم منه وتحقيقه بحسب ما انتهى اليه
علمنا ان الشيء الواحد قد يكون له اوصاف كثيرة كلها ذاتية لكنها انما
هو ما هو لا بواحد منها بل بجملتها فليس الانسان انسانا بانه حيوان
بل لانه مع حيوانيته ناطق او مائت او شيء اخر فاذا وضع لفظ
مفرد يتضمن جميع المعاني التي بها يتقوم الشيء فذلك الشيء مقول
في جواب ما هو مثل قولنا الانسان لزيد وعمرو فانه يشتمل على
كل معنى مفرد ذاتي له مثل الجوهرية والجسمية والتغذي والنمو والتوليد
وقوة الحس والحركة والنطق وغير ذلك فلا يشذ عنه ما هو ذاتي
لزيد شيء وكذلك الحيوان لا للانسان وحده لكن للانسان
والفرس والثور وغيره بحال الشركة فانه يشتمل على جميع الاوصاف
الذاتية التي لها بالشركة على سبيل المطابقة واما ما تخصه بالحصص
واحدا واحدا منها فالمقول في جواب ما هو هكذا يكون واما الداخل
في جواب ما هو فكل ذاتي وايضا المقول في جواب ما هو يدل
وحده على ماهية الشيء وكمال وجوده الذاتي كالانسان المحمول
على زيد وعمرو بالشركة فانه يدل على حقيقة وجودهم الذاتي
المشترك والحيوان المحمول على الانسان والفرس والحمار بحال الشركة

فانه

فانه يدل على كمال وجود هذه الاشياء المشترك لا الخاص بكل واحد
واحد واما المقول من طريق ما هو فهو الذي لا يستغنى عنه ماهية
الشيء وان كان لا يتم به وحده ماهية الشيء كجسمية الانسان اعني
الداخل في جواب ما هو فقد بان ان المقول في جواب ما هو هو
ما يدل على كمال حقيقة الشيء وعلى جميع ذاتياته والمقول من طريق
ما هو والداخل في جواب ما هو يدل على كل ذاتي واما المقول
في جواب اي شيء هو فهو الذي يقال على معنى يتميز به اشياء كثيرة مشتركة
في معنى واحد فمنه عرضي مثل الابيض الذي يميز الثلج عن القار
ويميز حيوانا عن حيوان ومنه ذاتي مثل الناطق الذي يميز الانسان
عن الفرس ويميز حيوانا عن حيوان وقد اصطلح قوم على ان يسمى الذاتي
مقولا في جواب اي ما هو فصلا فيكون المقول في جواب اي
شيء ما هو بحسب اصطلاحهم هو المميز بعد ماهية مشتركة تميزا ذاتيا
مثل الناطق للانسان عن الحيوان دون الابيض عن الثلج للقار

في المحمول

اذا قلنا للانسان حيوان فليس معناه ان حقيقة
الانسان حقيقة الحيوان بعينها بل معناه ان الشيء الذي يقال له انسان
فهو بعينه يقال له انه حيوان وهذا الشيء ليس هو الشيء على الاطلاق
بل شيء ما وليس الشيء الذي يختص بالانسان بل بالشيء الذي

قد يخص بالانسان وقد يخص بالحيوان فلهذا لا يصلح ان
يقال الشي الذي يوصف بانه انسان يوصف بانه مثلث
في الموضوع والموضوع يكون على وجهين احدهما كما يقال
الانسان حيوان فان الانسان امر واحد والثاني كما يقال المحرك
متحرك ان المحرك محمول وموضوع فانه ذو الحركة فصل
اعلم ان الكلام في اثبات المعنى الكلي والجزئي واقسام الكلي
ونحو وجودها يتعلق بعلم ما بعد الطبيعة فانها مبادي المنطق و
مبادي لا يثبت في العلم الذي تلك مبادي له وانما توضع وضعا
ويحد في ذلك العلم فقط وقد حد الكلي والجزئي في هذا المكان
وسنبين اقسامه ايضا على سبيل التحديد ويثبت كل ذلك في علم
ما بعد الطبيعة وقد حاول نصارى بغداد اثبات ذلك في هذا
المكان وبين اقسامه وغلطوا الجميع بما ذكرنا على انهم لم ياتوا بتقسيمه
صحيح بصحة الالفاظ الخمسة وانها خمسة لا غير وكتاب الشفا يدل على ذلك
والالفاظ الكلية خمسة جنس وفصل ونوع وخاصة وعرض عام
فالجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالانواع في جواب ما هو
وقولنا مختلفين بالانواع اي بالصور والحقائق الذاتية والنوع
بهذا المعنى وهو ان يكون المراد به الصور والحقائق الذاتية

معلوم

معلوم متصور وان لم يعرف بعد النوع الذي هو مضاف
الى الجنس فانه اذا كان المعنى بالنوع ما تحت الجنس او ما فوقه
جنس كان مضافا اليه وبالوجه الاول لا يكون له اعتبار الى
الجنس وقولنا في جواب ما هو اي قولا بحال الشركة لا بحال
الانفراد كالحيوان للانسان والفرس كالحساس للانسان والفرس
فان الحساس لا يدل على كمال ماهية مشتركة للانسان والفرس
فان الحساس وان كان يدل على معنى ما ذاتي وهو كونه ذا حس
على سبيل المطابقة فانه يدل على ما سوى كونه ذا حس على سبيل
الالتزام لا على سبيل التضمن فان السقف يلتزم الحائط والاسطحة وفرق بين الالتزام والتضمن
والبيت يتضمن الحائط فقط ومعنى الالتزام ان يعرف الشي من
خارج على سبيل انتقال للذهن اليه ثم اعلم ان الحيوان الذي يحمل
على الانسان والفرس والحمار بحال الشركة غير الحيوان المحمول
على الانسان بحال الانفراد فان المحمول على الانسان بشرط الانفراد
لا يحمل بحال الشركة واستعمال قولنا المقول على كثيرين في حد الجنس
ليس يلزم منه ان يقال ان الجنس احد في حد نفسه فان الجنسية
عارضة للمقول على كثيرين لا محمولة عليه حمل المقول على كثيرين
على الجنس حتى احد في حد نفسه حتى يلزم منه ان يكون المحمول قد عرف

بالمجهول وقولنا مقول على كثيرين معنى يحمل على الجنس بالتواطؤ واما
لا يحمل على ذلك حمل التواطؤ بل هي عارضة له فالمعاني كالانسان
هو انسان فقط فاذا حصل في النفس وعرض له الحمل على كثيرين
فهو كلي ثم الكلي اذا كان مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب
ما هو فهو جنس وبهذا قولنا مقول على كثيرين هو بازاء الانسان هناك
والكلية والجنسية عارضان له كما كانا عارضين للانسانية هناك

في النوع واما النوع فهو الكلي الذاتي الذي يقال على كثيرين مختلفين
بالعدد في جواب ما هو ويقال ايضا انه كلي يحمل عليه الجنس وعلى
غيره حملا ذاتيا اوليا مثل الحيوان فانه يقال على الانسان والفرس
في جواب ما هو بالشركة ويقال الجسم عليه اي على الحيوان وعلى غيره
بالشركة ايضا في جواب ما هو وقد يكون الشيء جنسا للانواع ونوعا
لجنس مثل الحيوان للجسم بلا اشتراط فانه نوعه وللانسان والفرس
فانه جنسهما لكنه سينتهي الارتقاء الى جنس لا جنس فوقه ويسمى جنس
الاجناس والانحطاط الى نوع لا نوع تحته ويسمى نوع الانواع
فرسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو كالانسان
لزيد وعمرو والفرس لهذا وللملك والامور العامة اما ان لا
يكون مشتركا فيها كالمشي للفرس والانسان في الحيوان واما ان يكون

غير

غير مشترك فيها كالجواهر والكم في الوجود او كالوجود والوحدة

في الفصل واما الفصل فهو الكلي الذاتي الذي يقال به
على نوع تحت جنسه بانه اي شيء هو كالناطق للانسان فانه يجاب
حين يسأل انه اي حيوان هو والفرق بين الناطق والانسان
ان الانسان حيوان له نطق والناطق شيء ما لم يعلم اي شيء هو وله
نطق والنطق فصل مجرد والناطق فصل مركب وهو الفصل المنطقي

في الخاصة والخاصة وهو الكلي المقول على نوع واحد
في جواب اي شيء هو لا بالذات بل بالعرض اما نوع هو جنس ككون
الزوايا الثلث مساوية لقائمتين فانه خاصة للمثلث الذي تحته
القائمة والحادة والمنفرجة واما نوع ليس هو بجنس مثل الضاحك
للانسان وهو خاصة ملازمة مساوية والكتابة وهي خاصة غير
ملازمة ولا مساوية بل اخص والمبحوث عنه في العلوم هو الخواص
اعني الاعراض الذاتية **في العرض العام** واما العرض العام
فهو كلي لفظ مفرد عرضي اي غير ذاتي تشترك في معناه انواع كثيرة
كالبياض للثلج والعقس واعلم ان العرض يشار به في هذا المكان
الى العرضي والعرضي بازاء الذاتي وبازاء العرض الجوهر والذاتي
قد يكون عرضا كاللون للبياض وقد يكون جوهرا كالحيوان للانسان

والعرض قد يكون عرضا وقد يكون جوهرا كالابيض فهو جوهر
اذ هو جسم ذو بياض ولفظ الابيض ليس بجنس للجص والثلج ولا فصل
ولا نوع ولا خاصة فهو اذن عرض عام ثم منه ما هو غير لازم
كالحركة والسكون ومنه ما هو لازم كالبياض للثلج وقد يكون
شئ واحد بالقياس الى شيئين خاصة وعرضا عاما فان الحركة
بالقياس الى الجسم خاصة وبالقياس الى انواع الاجسام عرض عام
بل قد يمكن ان يكون شئ واحد جنسا ونوعا وخاصة وعرضا عاما
مثل اللون فانه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة
للجسم وعرض عام لانواع الاجسام ونحن اذا اخبرنا عنه بالنوع
عن زيد بالجنس قلنا حيوان واذا اخبرنا عنه بالنوع قلنا انسان واذا اخبرنا عنه
بالفصل قلنا ناطق واذا اخبرنا عنه بالخاصة قلنا ضاحك واذا اخبرنا
عنه بالعرض العام قلنا ابيض فصل واعلم ان الجنس ليس جنسا
للفصل البتة ولا الفصل نوعا للجنس والا لاحتاج الى فصل آخر
بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس فان الناطق ليس هو حيوانا
ذو نطق بل شئ ذو نطق يلزم ان يكون ذلك الشئ حيوانا واما
الحيوان ذو النطق فهو الانسان ولو كان الحيوان داخلا في
معنى الناطق لكان اذا قلت حيوان ناطق فقد قلت حيوان حيوان

ذو

ذو نطق فان ذا النطق والناطق شئ واحد واذا حمل الجنس
على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشئ الذي يقال عليه
ولا يدخل فيه ولكنه كالمادة للفصل ونسبة الفصل اليه من وجه
كنسبة الخاصة التي توجد في البعض لكن الفصل يقرره بالفعل وان
لم يدخل في ماهيته وجوده دخوله في انيته ومعنى قولي دخوله
في انيته انه يقوم الجنس من حيث يوجد لا من حيث يصير جنسا لكثير
من الفصول والجنس يكون نسبته الى الفصل كنسبة عرض عام وبهذه اشياء
يحصل لك في الفلسفة الاولى والحيوان نسبته الى هذا الحيوان
من حيث هو مشار اليه غير معرفة النطق نسبة النوع الى الاشخاص وليس
هو جنسا له بل انما هو جنس لما يعرفه الفصل وكذلك الناطق بالقياس
الى هذا الناطق غير ما جرده معه الحيوانية فانه كالنوع له لا كالفصل
بل هو فصل للحيوان من حيث هو حيوان والضاحك ايضا فانه كالنوع
لهذا الضاحك من حيث ان يعتبر انسانا وانما هو خاصة للانسان وبالقياس
الناس وكذلك الابيض ايضا لهذا الابيض من حيث هو ابيض مشار اليه
كالنوع له وكونه عرضا عاما انما هو عرض عام للشئ الذي هو موضوع
لكونه هذا الابيض لا لهذا الابيض من حيث هو ابيض كل فصل
يقوم للجنس العالي فهو مقوم للجنس الذي دونه ولا ينعكس والفصل المقسم

للجنس الاعلى مقوم للجنس الاسفل واما الاجناس المختلفة التي لا يكون
بعضها تحت بعض فان فصولها مختلفة مثل العلم والحيوان فان العلم
من مقولة الكيف والحيوان من الجوهر وفصول العلم غير فصول الحيوان
والجنس جزء من معنى النوع والنوع جزء من عموم الجنس فالجنس اعم
من النوع من حيث يحمل عليه وعلى غيره والنوع اعم من الجنس فانه
يشتمل على الجنس وعلى غيره والنوع اعم من الجنس والشخص يتميز
من الشخص باوصاف لا تخرج اضدادها ذلك الشخص من النوع
كانسان ابيض وانسان اسود والنوع يتميز عن النوع باوصاف لو توهم
عروض غيرها لما وجد ذلك النوع بل كان اما ان يوجد نوع
اخر ولا يوجد ذلك النوع ولا جنسه اذ لا يوجد جنس مطلقا
كما لا يوجد حيوان مطلقا واللون في السواد اذا انفصل بيانا
لم يبق اللونية من السواد في البياض وبالجملة فالسبب الذي
يفقد الشخصية لا يفيد وجود النوع الذي ذلك الشخص يتحصصه
والذي يفقد النوعية هو يفقد الجنسية ومعلوم ان الفصل اذا دخل
على الجنس فانه يقسم الجنس ويقوم نوعا تحته اذ كل نوع فله فصل و اما
فاذا دخل فصل اخر عليه فانه يقسم هذا النوع الى نوع اخر
تحته اذ الفصل انما هو مقول قولا اوليا على نوع واحد دائما

واما يقال على انواع كثيرة في جواب اي شيء قولا ثانيا بتوسط
مثلا الناطق فانه اذا اضيف الى الجنس وهو الحي قوم نوعا تحته
ويكون ذلك النوع جنسا اخر لنوع تحته فيكون حمل الناطق اولا
على ما هو جنس ونوع وثانيا على ما تحته ويكون مقام النوع الثاني
فصلا اخر وذلك لان ذات كل شيء واحدة لا تزيد ولا تنقص
فانه ان ازداد بانضمام شيء اخر اليها فاما ان تكون تلك الذات
الاولى تبقى على جهتها او لا تبقى على جهتها فان بقيت على جهتها فما
زادت الذات على الاطلاق وان لم تبق على جهتها حصل من الزايد
والناقص ثالث وبعبارة اخرى ان كان ماهية الشيء وذاته هي الانقص
فالازيد غير الانقص فلا يزيد غير ذاته وكذلك من جهة الزيادة
وكذلك ان كان الوسط واما معنى المشترك للثلاثة التي ليس واحدا بالعدد
بل بالعموم فليس هو ذات الشيء الواحد بالعدد بل بالعموم فليس لك
ان تقول ان الزايد والناقص والوسط تشترك في امر واحد هو
ذات الشيء ومعنا قولنا المعنى المشترك للثلاثة هو كونه ذاتا يمكن ان
يحمل على الازيد تارة وعلى الانقص تارة وعلى الوسط تارة
فانه معنى عام فاذن ذات الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان مما
كان مقوما لذاته اعني الفصل فانه لا يحتمل الزيادة والنقصان

فانه ان كان اذا زاد قوم ذاته بزيادته فذاته هو الازيد
وان كان لا يقوم ذاته بزياده ويقومه بنقصانه فذاته هو
الناقص وان كان لا يتقوم في احدى الاحوال فليس يقوم من حيث
يزيد وينقص اللهم الا ان يكون بالمعنى العام وعلى ان هذه المعاني
لا يمكن فيها عند الزيادة ان الاصل موجود وقد اضيف اليه شيء
بل اذا ازداد فقد بطل الموجود اولا وفي بطلانه بطلان
المقوم كان وفي بطلان المقوم كان بطلان المقوم كان بعد بان
ان الفصل الذي هو المقوم لا يقبل الزيادة والنقصان بل كل
فصل يدخل فانه يقوم نوعا غير الاول وحقيقة غير الاول فتامل
كيف ابان ان ذات كل شيء واحدة ثم ان ما يقوم الواحد واحد
ان هذه المعاني لا يمكن ان يقال ان الاصل يوجد وقد اضيف اليه
شيء اخر

الباب الثاني في قاطيغورياس فصل

في مناسبة المعاني والاسامي المشتركة اسماوها هي التي لها اسم واحد
والمفهوم من ذلك الاسم منها مختلف اختلافا لا اشتراك فيه كالعين
لينبوع الماء والعضو الناظر والمتشابه اسماوها هي التي لها اسم واحد
والمفهوم من ذلك الاسم منها مختلف اختلافا فيه تشابه كقولنا رجل
السرير ورجل الحيوان والحيوان الطبيعي والحيوان المصور

احد

فان احد الاسمين وضع له الاسم وضعا والثاني نقل اليه الاسم
المشبه نقلا والمشتركة اسماوها والمتشابه اسماوها فهي اسم
يقال له المتفقة اسماوها واما المتواطئة اسماوها فهي التي لها اسم واحد
والمفهوم من ذلك الاسم واحد الا انه ليس على التساوي في جميعها
بل لبعضه اولا ويقع على الثاني بسبب الاول او لبعضها اشد واولى
ولبعضها اضعف وليس باولى مثل الوجود الواقع على الجوهر اولا
واولى وعلى العرض ثانيا ولا اولى والواحد الواقع اولا على ما لا
ينقسم بوحدة على ما ليس ينقسم بالفعل بل ينقسم بالقوة مثل المقادير وثانيا
على ما هو منقسم بالفعل والقوة لكن لاجزائه وحدة تضمها فتكون فيها
صورة الكل فانه ما لم تعتبر وحدة في الاجزاء لم يكن كل وجملة كالعشرة
وسائر الاعداد جملة وقد يعنى بالوحدة اذا كان اثنان او اكثر
تشترك في النسبة الى مبدأ واحد كقولنا الطبي الكتاب والمبضع والدواء
او الى غاية واحدة كقولنا صحي للطب والكتاب والدواء وربما تكون
المعاني مختلفة في شيء اختلافا بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم
واحد فيكون ايضا باشتراك مثل الممكن على الغير الممتنع وعلى الغير الضروري
وفرق بين قولنا اول ومن قولنا اولى فليس كل ما هو اولى لشيء فهو بل
يكون اولى به اذا كانت لواحق الشيء وكمالاته تكون له اكثر مما لغيره

كالجوهر الاول او يتقدم له في الوجود مثل العرض واما المتواطئة اسماؤها
فهي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم واحد لا يختلف الاختلاف
المذكور كقولنا حيوان للانسان والفرس اذ لا يختلفان في حمله عليهما
والكليات كلها تقع على الجزئيات التي تشترك فيها بالسوية على التواطي
لا الجنس والفصل والنوع وحدها الا ان التواطؤ لم يكن تواطؤ
بسبب كون المعنى ذاتيا بل بسبب كونه واحدا في المعنى غير مختلف وبين
الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي وفيما هو عرضي والمترادفة اسماؤها
هي التي لها معنى واللفظ الدال على ذلك المعنى غير واحد كقولنا
انسان وبشر والمتباينة اسماؤها هي التي اسماء مختلفة والمفهوم من تلك
الاسامي فيها مختلفة كقولنا انسان وحجر وفرس والتباين قد تقع على
وجوه في اشياء مختلفة الموضوعات مثل الحجر والفرس وقد تقع في شيء
واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبار ومن ذلك ان يكون احد الاسمين
له من حيث موضوعه والآخر من حيث قبوله وصف كقولنا سيف وصارم
فان السيف يدل على ذات الآلة والصارم يدل على حدتها واما ان
يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند
فان الصارم يدل على حدته والمهند يدل على نسبته وفي الجملة المتباينات
ما ليس متفقه ومتشابهه وهي التي من جهة ما ليس اسمها واحدا ولا معناها

واحدا

واحدا متشابهة لكن من حيث ان بين الاسمين او المعنيين مشاكلة
ما لا يبلغ ان يجعلها اسما واحدا فهي مشتقة والمشتق له الاسم هو الذي كان
له نسبة ما اي نسبة كانت الى معنى من المعاني سواء كان المعنى موجودا
فيه كالفصاحة او لا كالملك او موضوعا لفعل من افعاله كالحديد
فاريد ان يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي
لذلك المعنى الاول ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة
لمعنى المنسوب اليه ولا مباينا له على كل وجه اذ قد خولف بين اللفظين
بالشكل والتصريف مخالفة تدل بالاصطلاح اللغوي على النحو من
التعلق الذي بينهما بفعل فصيح او منقول او حدادا او يزيد فيه زيادة
يدل على النسبة بفعل نحوي او فرسي او تفعيل به تفعلا آخر بموجب
اصطلاحات اللغات ومن شأن هذا اللفظ الثاني ان يقال انه مشتق
من الاول او منسوب اليه كما لو كان ماخوذا بعينه لكان منقولا
بالاشتراك مثل العادل والعدل فالمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى
والى شيء آخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة لاسم هذا الآخر
مع الاول والى تغيير يلحقه وبعبارة اخرى فانه يكون دالا على امر
واحد وعلى موضوع له غير مغير وعلى نسبة بينهما كقولك ماتي

فصل

في نسبة المحمولات الى الموضوعات الموضوع يوصف بمحموله على

وجهين احدهما بانه هو اسما ومعنى كقولنا الانسان حيوان او
يوصف محموله لا بانه هو ولكن بانه ذو هو او له هو والقسم الثاني
يشتق لذلك الموضوع من محموله اسم فيقال شجاع ولا يقال هو شجاعة
وقد يمكن ان يكون على سبيل الفعل كما يقال رجل عدل وحلو عدل
والموضوع لما يحمل عليه اذا اعتبر ماخوذا بنفسه من غير الحاق شيء به
لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالمحمول عليه اما ان يكون
كليا او جزئيا فان كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئي غيره فان الجزئين
المتباينين لا يحمل احدهما على الاخر اذ المحمول والموضوع واحد والمتباينان
لا يكونان واحدا ومثل هذا على الحقيقة لا يكون محمولا وموضوعا كما يقال
ان زيدا هو ابو القسم فلا يكون احدهما اولى ان يجعل موضوعا او محمولا
من الاخر واما ان كان الموضوع كليا فان المحمول بالضرورة لا يكون
الا كليا فان طبيعة الكلي لا يكون موضوعه للشخص والا كانت الطبيعة
الكلية مستحقة لان يكون ذلك الجزئي وهذا محال ولان المحمول يجب ان
يكون صفة تعرف الموضوع والجزئي لا يعرف الكلي فان كل ما يقال على
موضوع يلزمه ان يكون كليا واذا كان شيء محمولا على موضوع يحمل
على ذلك الشيء محمول اخر حمل محمول على موضوع فانه محمول على الثالث
ايضا كالحيوان على الانسان ثم الجسم على الحيوان فالجسم ايضا محمول

على

على الانسان ولكن يجب ان يكون الواسط كما يوجد حدا كما يوجد
محمولا يوجد موضوعا من دون تغير الا ترى ان الجنس اذا حمل
على الحيوان ثم حمل الحيوان على الانسان لم يجب ان يكون الجنس محمولا
على الانسان فان الحيوان الجنس المخصص بالجنسية غير محمول على الانسان
بل الحيوان المطلق بلا شرط والحيوان المخصص بالجنس هو حيوان
بشرط وكل كلي قد يخصص بشرط فقد خرج عن كونه كليا ولم يصح
حمله على الجزئي الا ترى ان الحيوان اذا اخذ بشرط انه حيوان
فقط لم يصح حمله على الانسان فان الانسان ليس هو حيوانا فقط
بل هو حيوان وشيء اخر وانما الحيوان الذي يصح حمله على الانسان
هو الحيوان المجوز فيه ان يكون انسانا وغير انسان وهو الحيوان
المطلق بلا شرط فالواسط في هذا المكان وهو الحيوان غير موضوع
للجنسية كما هو محمول على الانسان ثم الجنسية مثل ذلك يكون موجودا
في الحيوان لا محمولة عليه واذا وجد شيء في شيء وحمل الثاني على الثالث
لم يجب ان يحمل الاول على الثالث بل ينبغي ان يكون موجودا وربما
ان يكون شيء موجودا في موضوع وشيء محمولا على الموجود في
ذلك الموضوع فلا يجب ايضا ان يحمل على موضوعه كالبياض
في الجسم واللون على البياض فان الجسم ذا البياض لا يجب ان يكون

لي نا وهذا القسم اعني الموجود في موضوع هو العرض المقابل للجوهر
على ما بينه فلفظ الموضوع في القسمين ما خوذه باشتراك الاسم
على ما فسره وبمعان اخرى **فصل** المتفقة الاسماء هي التي لها
اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم مختلف كقولنا رجل الحيوان
ورجل السرير والحيوان الطبيعي والحيوان المصور والمشككة الاسماء
التي هي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم واحد لا على السوا
في جميع ما يقع عليه بل في بعضه اولا ويقع على الثاني بسبب الاول
مثل الوجود الواقع على الجوهر اولا وعلى العرض ثانيا والمتواطئة
الاسماء هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم الواحد
لا يختلف البتة بل وقوعها على ما تحتها بالتساوي كقولنا حيوان للانسان
والفرس وكذلك سائر الكليات بالقياس الى الجزئيات التي تحتها
والمترادفة الاسماء هي التي لها معنى واحد واللفظ الدال على
ذلك المعنى غير واحد كالحسام والسيف والمتباينة الاسماء التي لها
اسماء مختلفة والمفهوم من ذلك الاسامي ايضا مختلف كقولنا انسان
وفرس ومن جملة المتباينات ما يسمى مشتقة كالفصيح والحداد والموضع
قد يعني به ما قد استكمل ثم صار بحيث يعرض له صفة ولا تعده تلك الصفة
كالا في ذاته وحقيقته وذلك كالانسان الذي تكامل انسانيته

بالاجزاء التي بها تم الانسانية ثم تصير معروضا لوجود البياض
والسواد فيه ويسمى كل شيء بهذه حاله موضوعا واما بالقياس
الى ما يقوم ذاته وحقيقته فلا يسمى موضوعا والفرق بين الموضوع
لهذا المعنى والموضوع بالمعنى المتقدم ان الموضوع لهذا المعنى يوجد
فيه الشيء وبالمعنى الاول يحمل عليه الشيء والموضوع اذا وجد فيه
الشيء لا يوصف بانه هو فيقال ان الجسم هو الابيض والموضوع بالمعنى
الاخر يوصف بانه المحمول فانه يقال ان الانسان حيوان والاجناس
العالية التي لا جنس فوقها عشرة ويسمى المقولات اذ المحمول يعرف
بالمقول وهذه الاجناس لا يحمل عليها شيء مقوم لها لانها اجناس
عالية بل انما يحمل ما يحمل عليها على سبيل ما يحمل اللوازم على الشيء
كالوجود والشيء لا يعد بذلك شيء منها اذ لا جنس لها ولا فصل
بل يدل عليها برسوم فمنها الجوهر وهو ما وجوده ليس في موضوع
وذلك كالاجسام ومعنى ذلك انه الشيء الذي اذا وجد كان
وجوده لا في موضوع ومنها الكم وهو الشيء الذي يقبل لذاته
المساواة واللا مساواة والتجزي ولسببه يقبل غيره هذه الصفات
ولسببه يصير في الجسم شيء عرضي والكم اما ان يكون متصلا وهو الذي
يمكن ان يفرض لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده تلك الاجزاء

وبعد به كالنقطة للخط لا ان تكون تلك الاجزاء بالفعل وعلى
سبيل الفرض ويعلم وجود هذا المعنى بان ياخذ قطعة شمع فتشكلها
باشكال مختلفة ومقادير متفاوتة وتبطل اللاحق منها الاول ويعلم ان
حقيقة الشمع باقية غير مختلفة في جميع تلك المقادير التي تعاقب عليه ويعلم ان
جسمية الشمع باقية لا تختلف مع اختلاف المقادير ويعلم ان ما يختلف به
حال الشمع عند التحرك وعند تعاقب المقادير المختلفة عليه حتى تكون الجزئية
منه مخالفا للكل هو امر غير الشمع وغير الجسمية وهذا هو الكم المتصل وهو
المقدار المتصل وكذلك مخالفة رجل لغيره رجال تكون لغيره الانسانية
بل لا تكون الا بامر اخر وهو العدد واما بان تكون منفصلا لا
يمكن ان تفرض في اجزائه حد مشترك تتلاقى عنده الاجزاء وتتحد به
وذلك هو العدد واختلاف الاعداد ليس في العددية والكمية
فليس العشرة اولى بالعددية من العشرين بل في امر اخر وهو الوحدة
ولهذا لم يكن الوجود جنسا لما تحته لان الجنس هو ما يحمل على ما تحته
بالتواطؤ ومع ذلك يكون ذاتيا ومقوما والمتصل قد يكون ذا وضع
وقد يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذي توجد لاجزائه
اتصال وثبات وامكان ان يشار الى كل واحد من الاجزاء انه
اين هو من الاخر ومن ذلك ما يقبل القسمة في جهة واحدة وهو الخط

ومنه

ومنه ما يقبلها في جهتين متقاطعتين على قوائم وهو السطح ومنه ما يقبلها
في ثلث جهات قائم بعضها على بعض وهو الجسم واما المتصل الذي هو
عديم الوضع فهو الزمان والزمان مقدار الحركة وهو من الكمية
المتصلة ولكنه عديم الوضع فان اجزاء الزمان هو الماضي والمستقبل
ولا يوجدان معا ومنها الاضافة وهو المعنى الذي اذا وجد وعقل
كان معقولا بالقياس الى اخر ومع ذلك الاخر اليه وليس له وجود
غيره وذلك مثل الابن بالقياس الى الاب لا كالاب الذي هو بوجود
غيره وهو الانسانية ومنها الكيف وهو كل هيئة ثابتة في جسم لا توجب
اعتبار وجودها وان نسبة الجسم الى اشياء من خارج او نسبة واقعة
في اجزاء الزمان ولا بالحمل اعتبارا يكون به ذا اجزاء وذلك مثل البياض
والسواد فانه قابل ثابتة في قوامه ومن مقولة ان يفعل وهي الحركة
وقولنا لا توجب اعتبار وجوده فيه ان نسبة الجسم الى نسبة من خارج
فرق بين العرض الذي هو الكيفية وبين مقولة الوضع والاضافة
وما يشبهها فانك ستعلم ان مثل هذه الامور لا تحصل لها الا بالقياس
الى امر خارج وقولنا ولا بالحمل اعتبارا يكون به ذا اجزاء فرق بينه
وبين الكم وانواعه اربعة فان الكيف اما ان يكون مختصا بالكم كا
لتربيع بالسطح لانه عارض للسطح والاستقامة بالخط والفردية

ما العدد واما ان لا يكون مختصا بالكم وهو اما ان يكون محسوسا
مانرعنه الحواس فالراسخ منها كحلاوة العسل وصفرة الذهب
تسمى كيفيات انفعاليات وما لا يكون راسخا سميت انفعالات
لسرعة زوالها مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل واما ان يكون غير محسوس
وذلك اما ان يكون استعدادات متوسطة النفس بالقياس الى كمالات
فان كان ذلك الاستعداد استعدادا للمقاومة واما اللاانفعال
سمى قوة طبيعية كالمصاححة والصلابة وذلك هو الذى لها لاصال
الجسم لا يقبل المرض وما هى على الا نفعال لا ان لا يتغير او لا يمرض
وان كان استعداد السرعة الاذعان والانفعال سمى لا قوة طبيعية
مثل الممراضية واللين واما ان يكون انفسها كمالات لا تصور انها استعدادات
لكمالات اخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها فما كان منها ثابتا
سمى ملكة مثل العلم والصحة وما كان سريع الزوال منها سمى حالا مثل غضب
الحليم ومرض المصحاح وذلك لان العلم والصحة ليس باستعدادات
لامور اخرى بل هى بخلاف ما كان الامر فى القوة واللاقوة وملكة العلم
هى مثل ملكة الخلق وملكة الصناعة لان ملكة الخلق ليست هى الافعال الحسنة
بل ان يكون النفس بحيث تصدر عنها الافعال الحسنة من غير روية
وملكة الصناعة ليست ان يصنع الانسان بل ان يصدر عنه الصناعة من

غير روية

غير روية لكن يكتب ساهيا من غير ان يروى فى حرف حرف او
من يضرب بالطنبور من غير ان يروى فى نقرة نقرة وكذلك ملكة العلم
ليس ان يحضر الانسان المعلومات بل ان يكون مقتدرا على احضار
معلوماته من غير روية ولا شك ان جميع ذلك يكون لمناسبة النفس
وكذلك الصحة هى ان يصدر عن الانسان الافعال التى تصدر عن
البدن بالاعتدال بغير تعب ولا محالة انها تكون لهيئة فى البدن وفى
من المصاححة والصحة فان الصحاح قد لا يكون صحيحا والممراض قد
يكون صحيحا فانواع الكيفيات اربعة اولها ما يختص بالكميات وثانيها
كيفيات انفعالات فى انفعاليات وثالثها القوة واللاقوة ورابعها
الحال والملكة ومنها الاين وهو كون الجوهر فى مكانه الذى يكون فيه
ككون زيد فى السوق وليس هذا الكون وجود الجوهر فى المكان فقد
عرفت ان الوجود ليس من جملة الاجناس والجوهر موجود من غير كونه
فى الزمان او المكان بل هذا الكون هو حالة توجد للجسم كالسواد
والموجود له ووجود هذا الكون له غير حقيقة الكون لان الوجود
ليس من جملة الاجناس على ما تقدم وليس الكون فى المكان هو الكون فى
الاعيان فان كون الجوهر فى الاعيان هو وجوده لا غير وكذلك
كون العرض فى موضوعه هو بعينه وجوده فيه ولو كان كون الجوهر

في المكان هو وجوده بعينه لكان كونه في الزمان هو وجوده ايضا
فكان الجوهر واحد وجودات كثيرة فاذا الانسان موجود في المكان
بمعنى موجود له كونه في المكان وليس الاين هو ما يكون به الجسم في المكان
بل هو نفس كونه في المكان والا كان محالا وكذلك ليس الكون في الاعيان
هو ما يكون به الشيء في الاعيان فانه لو كان كذلك لما صح وجود شيء
ومنها كون الجوهر في زمان الذي يكون فيه مثل كون هذا الامر امس
ويسمى هذه المقولة مقولة متى ومتى ليس هو نفس الزمان كما ان الاين
ليس هو نفس المكان بل الكون في المكان لا وجود المتمكن ومنها الوضع
وهو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة في الانحراف
والموازاة والجهات واجزاء المكان مثل القيام والقعود وما يخالفه هو كون
الجسم بحيث يكون لاجزائه نسبة الى حاويه او محويه وبمعنى آخر الوضع
هيئة كون الشيء ذا نسبة لبعضه الى بعض في الجهات المختلفة وتلك النسبة للاجزاء
اضافة للكل وضع وهو كون الجسم مقابلا لغيره المقابلة والوضع ههنا غير
ما ذكرناه في الكم المتصل فان ههنا يعتبر الحاوي والمحوي ولم يكن يعتبر هناك
ذلك وليس هو نفس نسبة فان النسبة من باب الاضافة وليس هو الكون
في المكان فانه لو كان الوضع الكون في المكان لكان متمكن واحد مقابلا
في مكان واحد لشيء وغير مقابل له فاذن انما يصير المتمكن مقابلا لشيء دون

بامر

بامر زائد على الكون في المكان يختلف نسبة القرب الى الحاوي والمحوي
وذلك الذي هو الوضع فكانه هو بالحقيقة في الامور المكانية بعد يعرض
الكون في المكان وذلك اذا كان ذو الوضع موجودا في مكان ثم الوضع
قد يكون بالطبع وذلك حيث يكون الكون في المكان بالفعل كوضع السماء
من الارض فان مكان الارض متميز بالطبع عن حيز السماء وقد لا يكون
بالطبع كوضع تحت رتحت وذلك حيث لا يكون مكان المتمكن بالفعل
والتصاحب لا يكون الجسم متميزا عن جسم آخر بالفعل حتى يكون له مكان
بالفعل مثل ما يفعله قوم من فرض الدوائر التي حول القطب منه وبعد
الدوائر التي هي الطوق في الرحى وليس هناك دائرة الا بالفرض والوهم
وقد لا يكون بالفعل بل بالفرض مثال الاول مقابلة زيد لعمرو فان مكان
زيد ليس له بالطبع ولا بالفعل بل بالفرض ولا تميز عن مكان عمرو بالفعل
الا بالفرض وكذلك مكان عمرو وان تميز المكانين انما صار بحصول
المتمكنين فيهما وليس كذلك حال الارض مع السماء ومنها الملك والجدة وهو
كون الجوهر في جوهر آخر يشمله وينتقل بانتقاله مثل التلبس والتسلح ومنها ان
يفعل وهو نسبة الجوهر الى امر موجود منه في غيره قار الذات بل لا
يزال يجدد ويتصرم كالتسخين والتبريد وهو التحريك ومنها ان ينفعل وهو
نسبة جوهر الى حالة فيه لهذه الصفة مثل القطع والتسخن وهو التحرك

بل هو الحركة بعينها فان الحركة هي كون المتحرك فيما بين المبدأ والمنتهى
بعد ان لا يكون قبله ولا يكون بعده فيه لا في حد من المبدأ والمنتهى
بعد ان لا يكون قبله ولا يكون بعده ولا يظن ان المتحرك يكون لهذا
الكون ذا حركة بل بهذا الكون هو نفس التحرك فلهذا كان التحرك هو الحركة
بعينها والحركة هي التغير ويعرض التغير في المكان وهو المعروف بالحركة
وفي الكيف كالتسخن ويسمى استحالة وفي الكم كالصبي اذا تحرك الى رجليه
وهو النمو وفي الوضع كالانتقال من اعلى الى اسفل فهذه هي المقولات
التسع وهي اعراض وليس العرض جنسا لها للسبب الذي نذكره في موضعه
بل لازم لها بمعنى انه اذا حصل واحد منها في الذهن عرض لها في الذهن
الوجود في موضوع **فصل** في المتقدم والمتاخر ومعاني القوة
والفعل والعلل الاربعة والمتقابلات المتقدم يحمل على اصناف اربعة
حمل التشكيك لا حمل التواطؤ ويشترك في التشكيك معنى واحد وهو انه لا
شيء للمتاخر الا وهو اولا للمتقدم فليس اولا للمتاخر فالمتقدم يقال
بالطبع وهو الذي اذا ارتفع شيء ارتفع ما يتقدم شيء ثان ولا يرتفع
ما يتقدم الثاني الاول وذلك مثل الواحد والاثنين فان الواحد
متقدم على الاثنين بالطبع ولو وجد معا في زمان واحد وبالجملة يتقدم
الجزء على الكل ويجب ان يعلم ان الواحد لا يتقدم في ماهيته على الاثنين

وانما يتقدم في الوجود ويقال بالعلية ويقال بالوجود وذلك كتقدم
وجود الحركة التي باليد على وجود حركة القلم في الكتابة فان الحركة
لا تتقدم الحركة بهما ولكن وجود حركة اليد متقدم على وجود حركة القلم
وان كان اتصالهما موجودين في زمان واحد ويقال بهذا القسم القسم الاول
فان وجود الواحد ليس بعلة لوجود الاثنين ولا وجود الاثنين مستفاد
من وجود الواحد ووجود المعلول مستفاد من وجود العلة ويقال يتقدم
في الزمان وهو معلوم ويقال في المرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ
محدود ولها اقسام وذلك مثل من هو اقرب الى القبلة مثلا من صف المصلين
ومن جملة المتقدم في المكان ويقال يتقدم بالشرف كما يقال ان ابا بكر قبل
عمر واعتبر بهذه الاقسام في المتاخر ومعاني **العلل** اربع الفاعل كالنجار
للباب والصورة كصورة الباب الموجودة في الخشب والمادة كالخشب للباب
والغاية كالغاية التي تحصل بوجود الباب **القوة** هي جواز الوجود
وقد يكون قريبة كقوة الصبي على الرجلية وقد يكون بعيدة كقوة المني على الرجلية
والقوة قد يعنى بها شيء اخر وهو ما يستند يصدر عنه فعل لا يصدر عن جسم اخر
مثله ومن القوة قد يسمى مبدأ لذلك الفعل **المتقابلات** اربعة الاول
الموجبة والسالبة كقولك كل انسان حيوان وهو الموجبة وليس كل انسان
حيوانا وهي السالبة فليس لهذا الوجه من التقابل وجود في الاعيان بل

ان بعضها الذين سبيل معنى احدهما على الاخر والثالثة متضايفان ع
وقد عرفت حالها والثالثة المتضادان وهو كل ذاتين متباينتين غاية الخلاف
يتعاقبان على موضوع واحد ومن شانهما ان يتعاندا او حيثهما الفرسخ
وذلك كالحرارة والبرودة تحت الكيفيات الانفعاليات والبياض والسواد
تحت اللون والرابعة العدم والملكة وليس يعني بالعدم العدم المطلق بل
عدم شيء من شيء يمكن ان يكون في جنسه او نوعه او شخصه ولكن لم يكن اما الذي
يمكن ان يكون في جنسه فكالنطق بالحمار بالقياس الى الحيوان واما الذي يمكن
ان يكون في نوعه فكاللحية للنساء واما بالقياس الى الشخص فكالمرد قبل او
ان نبات الشعر فهذا هو القدر الذي يحتاج اليه المبتدي من قاطيغورياس
على ان هذه المعاني من المنطق وكلها يحتاج اليها في الامثلة ونشرح كلها
في مكانها ان شاء الله تعالى الباب في باريرمنياس
في معرفة التناسب من الامور والتصورات والالفاظ والكتابات
ان الانسان قد اوتي قوة حسية يرتسم فيها صور الامور الخارجة وتتادى
عنها الى الخيال ويرتسم فيها ارتساما تاما ثابتا وان غاب عن الحس ثم يرتسم
بعد ذلك في النفس تلك الامور الواردة عليها من الحس لا على نحو ما
ارتسم في الحس وهو المعقول على ماهيته واما ان ذلك كيف يكون ومن اي جهة
يكون فالى علم النفس فللامور وجود في الاعيان ووجود في النفس يكون

اثار تلك الامور الموجودة في الاعيان ولا تختلف البتة الموجودة
في النفس الموجود في الاعيان الذي تلك هيئته والمدرك بالحقيقة
وبالذات هو الاثر الذي في النفس وبالعرض الامور التي من خارج
فلهذا القول بهذا الشيء موجود او معدوم اي بهذا الاثر الحاصل في الذهن
له وجود في الاعيان او ليس له وجود في الاعيان والالفاظ هي حكاية
للاثر الذي في النفس ولا يكون الا بالتواطؤ والوضع اذ ليس في الاسماء
اسم يختص بامر ما بالطبع والكتابة هي حكاية لذلك الاثر وكان يجوز ان
يكون لكل اثر في النفس حكاية كتابية خاصة لكنه كان يطول الامر وقد تيسر
ان اقتصر على الالفاظ وركب منها كتابات تحاكي الالفاظ بحسب التقطيع والكتابة
والالفاظ يصح ان يختلفها لانها ليست بطبيعية كما في النفس بل على سبيل الوضع
واما الاثر الذي في النفس فهو حكاية طبيعية للامر الموجود والكتابة دلالة
وضعية مختلفة بحسب الاوضاع على حروف الكلام والالفاظ دلالة وضعية
مختلفة بحسب الاوضاع على تصورات النفس فصور النفس دلالة غير وضعية
على اعيان الاشياء فاعيان الاشياء مدلول عليها غير دالة والكتابة دالة
غير مدلول عليها وتصورات النفس والالفاظ كل واحد منهما دال ومدلول
فالاعيان والتصورات لا تختلف والكتابة والالفاظ تختلف وبالجملة فالامور
تكون محسوسة وذلك يكون بحصول المحسوس عند الحس ثم يكون متخيلة

وذلك قد يكون مع عينه الامر والمحل من الامر لا يخالف الشيء في
نفسه الشيء ويكون معقوله والمعقول من الشيء لا يطابق محسوسا بعينه
بل يطابق كل شخص مماثل لذلك المحسوس كالانسان المعقول فانه يطابق
زيدا وعمروا وخالدا ولهذا قيل ان المعقول يطابق اشخاصا كثيرة واما
المتخيل من زيد فلا يطابق عمروا وكذلك المحسوس منه **فصل**
الاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير ان يدل على زمان وجود ذلك المعنى
من الازمنة الثلثة وقد عرفت ان عبد الله من حيث انه مقصود به ان
يدل على اسم مفرد فهو مفرد اذ الدلالة تكون بقصد القاصد لا
بغيره واما امس وعام اول وامثال ذلك فهي اسماء للزمان لا اسماء
لمعان اخر تدل مع دلالتها على تلك المعاني من الزمان فان التي يدل
على الزمان توجد ثلثة احدها ان يكون الزمان نفس المعنى والثاني ان
يكون من حد المعنى والثالث ان يكون الزمان شيئا خارجا عن المعنى
يلحقه بغيره [illegible] ومعنى التجريد من الزمان في حد الاسم هو ان يتجرد المدلول
عليه من زمان يلحقه فانه اذا قيل جرد فلان من ثوبه عني به انه اشير عنه
ومن الثوب الذي لو لم يشر لكان ذلك الثوب لاحقا له لا ذاتيه
ولا جزءا منه فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجرد عن زمان
يدل اللفظ على انه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد

في حد الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق اياه من خارج
فليست لفظ المتقدم كلفظة تقدم فان قولنا تقدم قد اخذ فيه الزمان
من جهة احدهما الداخل في حد المتقدم والثاني ما لحقه من خارج وانما
قيل لحقه من خارج لانه يدل على ان شيئا تقدم في زمان مضى والزمان
الماضي لحق الوجود وليس شيء من الاسماء بالطبع لشيء بل انما يصير اسما
اذا جعل اسما وذلك عند ما يراد به الدلالة والاسم منه محصل كما
يقال لا بصير وحكم ما هو غير محصل في ان يكون موضوعا لمحمول كحكم المحصل
واما الكلمة فهي لفظة مفردة يدل على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك
المعنى موجودا فيه لموضوع ما غير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشي ما
غير معين في زمان مضى وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا فهو كلمة فان
قولهم امشي ونمشي وتمشي فعل عندهم وليست كلمة لانه دل على موضوع خاص
وقد كان الموضوع في حد الكلمة غير معين والموضوع في نمشي غير معين من
وجه ومعين من وجه فان غير المعين يفهم منه معنيان احدهما ان يكون
غير المعين حتى يكون على سبيل نحو [illegible] واحد الفرق والثاني انه معين
في نفسه وعند القائل ولكنه لم يصرح به ولم يعين بدلالة اللفظ والامر
موقوف على التصريح وهو غير معين عند السامع مع علمه بانه معين
عند القائل وهو موقوف في تصوره بحيث يصدق او يكذب الى التصريح

بذلك المصرح فاذا قيل امشي لم نعن به ان شيئا في العالم يمشي اي شيء
كان بل انما نعني ان شيئا معلوما عند القائل غير مصرح به يمشي فمتى صرح
بذلك المضمر المنوي في النفس صار القول حينئذ صدقا او كذبا وليس
كذلك نعني امشي ونمشي ولهذا لا يصح ان يقال ان يمشي في قوة قولنا
شيء يدخله الصدق والكذب ويخرج من ان يكون كلمة مفردة والمفرد
لا صدق فيه ولا كذب ولقائل ان يقول اذا كانت لفظة امشي مفردة
فلا يصح ان يكون صادقة او كاذبة فان كانت مركبة يصح ان يكون
لها اجزاء دوال فيصح ان الهمزة من قولنا امشي دلت على معنى والياء
من قولك يمشي على معنى والتاء من قولك تمشي دلت على معنى والباقي
جزء ليس يدل على معنى بوجه من الوجوه فان قولنا مشي اما ان
لا يكون لفظا مفيدا ان كان نحو ما يقال ان الساكن لا يبتدأ به
او لفظا لا يدل ان امكن ان يبتدأ بالساكن والجواب ان ذلك
اما اولا فلم يكن في حد الكلمة انها هي التي لا يدل جزء منها كل واحد على
معنى بنفسه بل ان لا يوجد لها جزء يدل فاذا اوجد لها جزء
يدل وان لم يدل الاخر فقد استحق الحد ولم يكن ذلك كلمة وهنا
قد وجد جزء يدل واما ثانيا فانه كان اللفظ يدل فاذا صار جزءا
لم يدل من حيث هو جزء في مثل عبد الله كذلك قد يجوز ان يكون اللفظ

يدل

يدل من حيث هو جزء ولم يدل عند الانفراد وانت تعلم انه اذا قيل
امشي دلت الهمزة على شخص القائل ثم باقي اللفظ يدل على باقي المعنى وان
كان لا يدل وحده فاذن امشي ونمشي ويمشي من الالفاظ المركبة والكلمة
منه محصلة ومنه غير محصلة الا انه لا يوجد في كلام العرب كلمة غير محصلة
واما المصدر فانه يجيء على وجهين احدهما ان يكون موضوعا وضعا
اولا كالضرب فيكون على صورة الاسم والثاني ان يعرف الاسم المطلق
تعريفا يدل على ان معنى الاسم المطلق منسوب الى موضوع بانه حادث
منه او فيه واللفظ الدال على المصدر بالحقيقة هو هيئتنا كالتحريك والاسطا
واما الادوات فكقولك من وعلى والكلمات الوجودية كقولنا كان
وصار اي كان ما ليس وصار ما ليس فانه نواقص الدلالات
والدليل على ذلك انه اذا قيل ما ذا فعل زيد فقيل صار او فعل
اي زيد فعل في الدار لم يقف الذهن منهما على شيء وبين الكلمات
توابع الاسماء والافعال ونسبة الادوات الى الاسماء كنسبة الكلمات
الوجودية الى الافعال وليس كان في انها لا يدل ما نوردها على
معنى مقصور انما يدل على انه لا يعقل الا بعد ان يعقل الامور التي هي
ليست منها وان القول هو اللفظ المؤلف وهو اللفظ الذي قد يدل جزؤه
على الانفراد دلالة اللفظ اي اللفظ التام وان كان لا يدل على

ايجاب وسلب فان دلالة الايجاب والسلب اخص من دلالة اللفظ
كقولنا الانسان كاتب فالايجاب والسلب من لوازم القول والقول
ايضا يدل بالتواطي من حيث اجزائه لانه اذا تغير التواطؤ على اجزائه
تغير المركب عنها واما التاليف بينها على هيئة مخصوصة وبحسب محاذاة المعنى
فليس بتواطؤ بل امر يوجبه المعنى كانت هيئة المركب قد تغير بحسب لغة
كالمضاف الذي يوجد في بعض اللغات ويعدم في بعض ثم الاقوال
قد تتركب على سبيل التقييد وذلك بان يصلح ان يورد من اجزائه اللفظ
الذي كقولنا الحيوان الناطق المائت فانه يصلح ان يقال فيه الحيوان الذي هو
الناطق الذي هو المائت والتركيب التقييدي يؤدي الى وحدة من التركيب
فان الحيوان الناطق المائت هو معنى واحد هو الانسان وقد يتركب
على انحاء اخر وذلك لان الحاجة الى الاقوال بسبب الدلالة على ما
في النفس والدلالة اما ان يراد لذاتها واما ان يراد ليتبعها اخر يتوقع
من المخاطب ان يكون منه والتي يراد لذاتها هي الاخبار اما على
وجهها واما مخرجه بحرف التمني والتعجب والذي يراد ليتبعها من المخاطب فاما
ان يكون ذلك دلالة او فعلا غير الدلالة فان اريد الدلالة كان
استعلاما وان اريد فعل اخر غير الدلالة كان من المساوي التماسا
ومن الاعلى امرا ونهيا ومن الادون تضرعا ومسئلة ويشبه ان يكون الحظ

والقو

والقول اما المستعمل في العلوم فهو ما يكون على سبيل التقييد وذلك في
اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يكون على سبيل التركيب
الخبري وذلك في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها
ومن هذا النحو ما يسمى قولا جازما وقضية جازمة وهو الذي
يدخل فيه الصدق والكذب لا يكون المحمول هو الموضوع بعينه كما
يقال زيد كاتب فالقول الجازم يحكم فيه بنسبة معنى الى معنى اما بايجاب
او سلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه انفصال بين النسبة اولا
يكون فان كان وكان الطرفان لا من حيث هو حمل بل من حيث
تعتبر بصلة فان القول الجازم ليس كذلك كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فقد حكم هنا بايجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس
طالعة والنهار موجود فاوجب تلو الثاني للاول وكقولنا اما ان
تكون الشمس واما ان يكون النهار موجودا فاوجب هنا نسبة عناد
بين قولين وفي اجزاء كل واحد من القولين تركيب القضايا يحكم فيه بهذه النسبة
اي النسبة الجاعلة للقول جازما فان قولنا الشمس طالعة قد اشتمل على
ايجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس وكذلك في سائر الاجزاء جميع
ما كان على هذا الوجه يسمى شرطيا فالاول يسمى متصلا والثاني يسمى
منفصلا فاما ان كان المركب من معنيين لا تركيب فيهما اصلا كقولك

٥٧ الحد كما سيعرفه امر في العقل وفي احكام عقلية وتفصيلا واجزاء
نفرضها العقل ليس في الوجود الخارجي تلك الاجزاء كما عرفته من امر
اللون والسواد فالقول الجازم البسيط هو الحملي ان عنى بالبسيط
اجزاما ينتهي اليه التحليل في حقيقته فالحقيقي منها هو القول حتى اذا حلل مرة
اخرى خرج عن ذلك الحقيقي وان عنى بالبسيط ما يقال بالقياس الى
المركب كان الحملي ايضا جازما بسيطا لانه اذا جازم يتركب عنه جازمات
كان الاجسام البسيطة اول اجسام تتركب عنها اجسام الايجاب الحملي
هو البسيط بوجه اخر لانه اقل جزء من اجزائه السلب فصل في
تعريف القول الجازم البسيط الاول والذي ليس باول وتعريف
الايجاب والسلب واعطاء الروابط في تعاليمها اعلم ان القضية
الحملية تم يامور ثلثة فانها لابد من معنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما واللفظ
اذا اريد ان يحاذي به ما في الضمير يجب ان يتضمن دلالة على الموضوع
واخرى على المحمول واخرى على العلاقة التي بينهما فلئن يجب من اجتماع الانسان
والحيوان في الذهن ان يكون احدهما موضوعا والاخر محمولا فاذا ركب
اللفظ الدال على العلاقة بينهما فلا اعتماد على الذهن والعادة والتركيب
في الحدود ايضا يتوى فيه لفظ الذي على ما ذكرنا ولولا هذا لما كان
يركب بعده ولما كان يحصل من ذلك التركيب الوحدة التي بعدها الحد

زيد حيوان ومركب من معنيين كل واحد منهما تعرفه بحاله يمكن ان
نعبر عن تلك الحالة بلفظ مفرد كقولنا حي ناطق متحرك بين القلم على الطرس
يسمى قولا حمليا وخاصة ذلك ان المنسوب اليه يقال فيه انه هو
ما يحمل عليه كقولنا الانسان حي وفي السلب خلافه واما في الشرطي
فانما يقال في الايجاب ان هذا لازم لذلك او معاند له ولا يقال لا
حد الجزئين انه الاخر والشرطيات ما يجمعه قضايا كثيرة لا قضية واحدة
وانما صارت واحدة برباط الشرط الذي يجمعه وحرفه يجعل غير
صادق ولا كاذب فان قولنا الشمس طالعة يدخله الصدق والكذب
فلما دخل قولنا ان كان لم يدخله الصدق والكذب فاول القضايا
الحملي واوله الايجاب لانه مولف من منسوب اليه يسمى موضوعا
ومنسوب يسمى محمولا على نسبة وجود واما السلب فانه يحصل من منسوب
اليه ومنسوب ورفع وجود النسبة فالسلب لا يتصور الا ان يكون عارضا
على الايجاب وابطاله لانه عدمه واما الايجاب فهو مستغنى عن ان
يعرف بالسلب وليس نعني بهذا الايجاب موجود في السلب وفرق
بين ان يكون الشيء داخلا في حد الشيء وبين ان يكون الشيء جزءا من الشيء
فان الشيء الذي يكون جزءا من الشيء يكون معه ومحال ان يكون الايجاب
مع السلب واما اذا كان جزءا من حد الشيء فذلك يكون في الذهن

فان الحد يدل على حقيقة الشيء وحقيقة المعنى واحدة والشيء الذي يدل
على هذه العلاقة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات كما تقول زيد هو
كاتب فانك اذا قلت زيد كاتب فقد نويت لفظة العلاقة التي هي لفظة
هو فيما بينهما وبين القضية اذا صرح فيها بلفظة سميت ثلاثية واذا لم
يصرح سميت ثنائية ثم ان ذكر فيها مع ذلك جهة او كيف او كم سميت
رباعية والرابطة هو الذي يحدث من الكثرة وحدة اما الحملي فان
يدل على ربط واحد والربط في الحمل ان تقول ان الموضوع هو المحمول
والروابط تتغير حكمها بحسب الموضوعات والمحمولات فاذن انما تكون واحدا
اذا كان المحمول واحدا والموضوع لا في الاسم وحده بل في المعنى
لا كقولك العين جسم والعين من الاسماء المشتركة فلما كثر معنى لفظ
المحمول او الموضوع صارت الرابطة ايضا لفظة مشتركة واما وحدة
الشرطية فتكون بحرف يسلب تلك القضايا الكثيرة مثل ان كان واما
وغير ذلك فحينئذ يدخل الصدق والكذب بسبب افتراض التالي او
يسلب التعاند والايجاب هو الحكم بوجود شيء لشيء مثل قولنا الانسان
حيوان فان معناه ان الشيء الذي نفرضه في الذهن انسانا كان موجودا
في الاعيان او غير موجود يجب ان نفرضه حيوانا من غير زيادة متى
وفي اي حال والسلب الحملي مثل قولنا الانسان ليس بحيوان وحاله تلك الحالة

والسلب

والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء بل نقول ان الايجاب هو موضوع
ومحمول ونسبة بينهما والسلب محمول وموضوع ونسبة بينهما ورفعها ولما كان
كل ما يوجبه موجب يمكن ان يسلبه سالب وما يسلبه سالب يمكن ان
يوجبه موجب تبين ان لكل ايجاب سلبا يقابله ولكل سلب ايجابا
يقابله وبهذا التقابل ويكون بهذا التقابل مقرونا اذا كان المعنى في الايجاب
محصلا من كل جهة فيكون السلب يدفع ذلك كله بعينه اعني ان يكون
الموضوع معنى واحدا وان يكون المحمول كذلك وان يكون الجزء الذي
يتوجه اليه القصد في الموضوع والمحمول محفوظا بعينه لا كما اذا قيل الانسان
بصير اي بعينه ثم قيل الانسان لا بصير اي بقلبه وان اخذ احد المعنيين في
احدهما بالقوة يجب ان يوجد في الاخر بالقوة وان يكون المكان ان كان
مكانا واحدا والزمان ان كان زمانا واحدا والاعتبار والجهة والاضافة
وان كانت واحدة مثال الجهة ان يقال الجسم منكسف اي المرئية وليس بمنكسف
اي لمقداره ومثال الاضافة ان يقال ان الثلاثة نصف اي للستة وليس بنصف
اي للعشرة والقضية لا تكون متضادة ولا مسلوبة اذا لم يحصل جميع ما ذكرنا
واذا كان كذلك فالسلب الواحد يقابل الايجاب الواحد وذلك هو
ضد التناقض والقضية اما مهملة واما محصورة وكل قضية لم يبين فيها كمية
الحكم سميت مهملة كقولنا الانسان ابيض اذا لم يذكر فيه عموم او خصوص

والانسان الذي هو الموضوع اذا لم يكن مخصصا صح ان يكون مخصصا
وان يكون كليا اذ قد اخذ الانسان بلا شرط في العموم والخصوص فيحتمل ان
الانسان هنا ج والذي يمكن ان يصدق في القضية المهملة من الحكم
في البعض واما ان يصدق الحكم في الكل فممكن فلهذا جعلت المهملة في
قوة الجزئية المحصورة وذلك لان ما يصدق جزئيا كان ممكنا ان يصدق
كليا وهذه حال المهمل فكانت حال الجزئية المحصورة ايضا هذه الحال
واعلم ان في لغة العرب يدل بالالف واللام على العموم في المهمل ولا يدل
بها على حصر الطبيعة فلذلك لا يكون موقعها من مع كل الا ترى انك تقول
الانسان نوع وعام اذ معنى قولنا كل انسان اي كل واحد من الناس
وقولنا الانسان لا يقتضي هذا الحصر فالمهمل لا يوجب الحصر لانه انما يكون
طبيعة يصلح ان يوجد كلية ويصلح ان يوجد جزئية فكل قضية يتخصص الموضوع
تسمى مخصوصة وهي اما موجبة او سالبة وكل قضية قد بين فيها كمية الحكم
من عمومها وخصوصها حتى عرف ان الايجاب والسلب في الكل من
الموضوع او البعض تسمى محصورة واللفظ الذي به البيان يسمى سورا
والمحصورات اما ان تقع كلية موجبة وسورها كل او كلية سالبة وسورها
لا واحد وجزئية موجبة وسورها بعض او واحد وجزئية سالبة
وسورها ليس بعض وليس كل والحكم بالكل والجزء يكون في الحمل

لا

لا في كمية الموضوع او المحمول ولان الحكم على الموضوع فكانه في ترتيب
القصد السور يلزم طرف المحمول ولان الرابط يدل على نسبة المحمول فكانه
مقارن للمحمول ولان السلب في السالبات يرفع المحمول فكانه اقرن
بالمحمول وفي التلازمات فكانه اقرن بالرابطة لانه يرفع الربطية
وفي الرباعيات بالجهة وان كان سورا فانما يكون يرفع السور فكانه
السور والسور يدل على كمية الموضوع فكانه الموضوع وقد يزال هذه
عن مواضعها حتى السور فيقال ذات الناس طرا ومعناه كل انسان
فقد راسه واذا زيلت عن مواضعها فعلى سبيل التوسع واما كل
منها كل منها فيستحق المكان الذي كانه دال له ويعني بالمكان الحيز الاكثر (?)
والله اعلم

فصل في حصر الشرطيات واهمالها وفي احكام الشرطيات

والشرطيات ايضا قد يوجد فيها اهمال وحصر فانك اذا قلت كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود او قلت دائما اما ان يكون العدد زوجا
او يكون فردا فقد حصرت الحصر الكلي الموجب واذا قلت ليس البتة
اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا فقد حصرت
الحصر الكلي السالب واذا قلت قد يكون اذا طلعت الشمس طالعة فالسماء
مغيمة او قلت قد يكون اما ان يكون زيد في الدار واما ان يكون فيها
عمرو فقد حصرت الحصر الجزئي الموجب واذا قلت ليس كلما كانت الشمس طالعة

فالسماء متغيمة او نقول ليس دائما اما ان يكون حمى صفراوية واما
دموية فقد حصرت الحصر الجزئي السالب لانه اذا كان
الاتصال محكوما به على اي اشتراط ووضع للموضوع كيف كان
فالشرطية المتصلة كلية وان كان العناد كذلك فالشرطية المنفصلة
كلية وان لم يحكم بذلك فالقضية مهملة كما ان الحملية لم تكن كلية لاجل
كلية موضوع ومحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك حمل المحمول
ونظيره هنا اتصال وعناد للمتصل والمعاند والمهملة كما يقال ان
وح اواذا كان اب فج فقولنا كلما كان ح ب فه د ليس يراد به
تعميم المراد بل تعميم كل حال نعرفه بقولنا كل ح ب فانه يجوز ان لا
يكون المقدم امرا له عموم بل هو امر ثابت موجود لا افراد له ومع
ذلك فانه قد يكون يمكن ان يقترن به شروط يخصصه لان هذا
التعميم قد يمكن ان يخصص بالمراد في بعض الامور ويخصص
في بعضها بغير المراد كما يخصص طلوع الشمس بالمراد واما في غير المراد
وكما نقول كلما كان واجب الوجود بذاته بريا عن المادة فهو
يعقل ذاته والشرط المخصص هنا كونه بريا عن المادة ولا يمكن
ان يعرض هنا المراد وقد يكون اتباع التالي للمقدم على سبيل
اللزوم كما يقال كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون

على

على سبيل الموافاة كما يقال ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
والحلو يحب فاما هو على سبيل اللزوم فاما ان يكون على سبيل موافاة
الوجود فسواء كان المقدم حقا او باطلا فان التالي يكون حقا في
نفسه وقد يكون المقدم باطلا ولازمه حقا كما يقال ان كانت الخمسة
بالوجود
زوجا فانه ينقسم بمتساويين فلما وضع المقدم امرا محالا لزمه امر محال
باللزوم في مثل ذلك واجب تنبه بهذا يكون حقا يجب الالتزام ولا
يكون حقا في نفس الامر واعلم ان المتصلات والمنفصلات من الشرطيات
قد يكون مؤلفة من حمليات وشرطيات ومن خلط فانك اذا قلت
ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس
طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فهذا المنفصل مركب من متصل
ومنفصل واذا قلت اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فهذا مركب المنفصل
من متصلين وان قلت ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد فقد
ركبت المنفصل من حملي ومتصل ولك ان تعد بنفسك سائر التركيبات
والجزء الاول كل قضية شرطية وهو الذي يقترن به حرف الشرط يسمى
مقدما والثاني تاليا والمنفصلات منها حقيقية وهي التي يراد فيها
انه لا يخلو الامر من احد الاقسام بل يوجد فيها واحد فقط وربما كان الانفصال

الى جزئين وربما كان الى اكثر وربما كان غير داخل في الحصر ومثال
الاخير اما ان يكون هذا العدد اما ان يكون واحدا واما اثنين
الى ما لا نهاية ومنها غير حقيقية وهي التي يراد فيها انها مانع الجمع ولا
يمنع ان يكون شيء غيرها ومثل هذا ان يقال اما ان يكون هذا
الشيء حيوانا واما ان يكون شجرا وليس الغرض في هذا انه لا يخلو
عن احدهما بل الغرض انه لا يصح ان يكون حيوانا وشجرا ومن
جملة ذلك ما يورد بدل احد القسمين بعض اللوازم كما يقال اما
ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق واما ان لا يكون في البحر
ويلزمه ان لا يغرق وهذا القسم يمنع الخلو عن احد القسمين ولا
يمنع الجمع فانه يصح ان يكون في البحر ولا يغرق والمقدم في الشرطيات
يجري مجرى الموضوع في الحمل والتالي كالمحمول واعلم ان كثيرا ما يكون
المتصلة والمنفصلة مشتركة الاجزاء في جزء كما يقال في المتصل ان
كان اب فاج فههنا الاشتراك في ا او يقول ان كان اب
فجا او يقول اما ان يكون اب واما ان يكون اج او يقول
اما ان يكون اب واما ان يكون جب وربما لم يكن اشتراك في
شيء كقولنا ان كان اب فجد وكقولنا اما ان يكون اب او جد
فاذا كانت متصلة مشتركة الاجزاء فانها ترجع في القوة الى الحملية

كقولنا

كقولنا اذا وقع خطان على خط يصير الزوايا التي تليه متعادلان كذا
فالخطان متوازيان والاشتراك ههنا في الخطين ومن ذلك جملة كانه
قال كل خطين واعلم ان المنفصل قد يكون ذا جزء واحد وقد يكون
ذا جزئين وقد يكون ذا اجزاء كثيرة كما ذكرنا واما المتصل فلا يكون
الا ذا جزئين مقدم وتال وذلك لان التالي الواحد قد يلزم اشياء
كثيرة توحد على انها مقدم واحد واما التي الى الكثرة وربما كان المقدم
قضايا كثيرة بالفعل او بالقوة ومع ذلك فيكون جملته مع التالي قضية واحدة
بالفعل كقولنا ان كان هذا الانسان به حمى لازمة ومعه احس وضيق
نفس وكذا وكذا فهو ذات الجنب واما اذا وقع بهذه الكثرة في جانب التالي
لم يكن القضية واحدة بل كثيرة بالفعل فانك اذا قلت انه ان كان كذا فيلزمه
كذا او كذا لم يكن قدمت الكلام مع التالي الاول **فصل في العدول والتحصيل
واحكام اخرى للقضايا** اعلم انه ربما كان التركيب من حرف السلب
مع غيره فيكون جملته بحيث يمكن ان يجعل مكانه اسم بسيط موجب فيكون
موضوعا للايجاب او السلب كما يقال غير بصير فيكون حرف السلب جزءا
من المحمول فيدخل في السلب حرف السلب على قولك زيد غير بصير فيقول زيد
ليس غير بصير وكانك قلت زيد ليس اعمى والايجاب كما عرفت يكون لفظا
يدل على ارتباط المحمول بالموضوع وان كان يحذف ذلك اللفظ في بعض اللغات

اعتمادا على العادة فاذا دخل حرف السلب على الرابطة مثل قولنا زيد
ليس هو بصيرا فقد دخل حرف النفي على الايجاب فرفعه واذا دخلت
الرابطة على حرف السلب كان السلب جزءا من المحمول وكانت القضية ايجابا
كما نقول زيد هو غير بصير فالاول دخل حرف السلب على الرابطة والثاني
دخل الرابطة على حرف السلب ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة
وغير محصل واعلم ان لفظة الرابطة قد تكون دالة على معنى كما تقول زيد
هو حي وقد تكون غير دالة كما تقول زيد كان حيا والرابطة تدل على
نسبة المحمول والسور يدل على كمية الموضوع فلذلك ما كانت الرابطة
معدودة في جانب المحمول وكان السور معدودا في جانب الموضوع
والقضية اما ان تكون ثابتة مطلقة كما تقول زيد كاتب واما ان تكون
ثابتة لغير بعينه كما تقول زيد كان كاتبا او بعينه كما تقول زيد هو كاتب
ولفظ ليس ادل على السلب ولفظة غير ادل على العدول ثم انه يفرق بين
السلب والعدول باحكام نذكرها اعلم ان الفرق بين الموجبة المعدولة
كقولنا كذا يوجد غير كذا وبين السالبة البسيطة كقولنا كذا ليس يوجد
كذا ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة في ان السالبة تصدق
على المعدوم ولا تصدق الموجبة المعدولة عليه فانه يصح ان يقال
ان زيدا المعدوم ليس هو بصيرا ولا يصدق ان يقال هو غير بصير واعلم

ان كل محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون فان كان له ضد
فاما ان كان بين الضد بين متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو اما
ان يكون موجودا او معدوما ماخوذا من حيث هو معدوم فان كان
موجودا وفرض ما انه شيء كالمحمول فاما ان يكون ذلك موجودا فيه
او واسطة ان كانت او يكون كلاهما جميعا بالقوة او يكون غير قابل ولا
للواحد منهما ولا للواسطة فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب
اذا كان عادلا فقط ويصدق في سائر ذلك مما احصلناه اعني القوة
والوسائط وما يجري معها مثلا اذا كان بالقوة عادلا او كان معدوما
او كان في حالة بين ان يكون عادلا وبين ان يكون جائرا او متوسطا
او كلاهما بالقوة او غير قابل لهما ويكذب اذا كان عادلا او معدوما وقد
جرت العادة بان تسمى اخس المتقابلين في مثل هذا الموضع عدما سواء
كان بالحقيقة عدما كالعمى والظلمة او كان ضدا كالجور وهذا اللوح

الانسان يوجد عادلا موجبة بسيطة يصدق واحد ويكذب في الجملة	الانسان ليس يوجد عادلا سالبة بسيطة تكذب في واحد صدق في بعض وتصدق في الجملة	الانسان ليس يوجد جائرا سالبة عدمية تصدق في اربعة وتكذب في واحد

الانسان يوجد جائرا	الانسان يوجد لا عادلا	الانسان ليس يوجد لا عادلا
موجبة غير محصلة تصدق في	معدولة تكذب في الاخص وتصدق	سالبة معدولة تصدق
واحد وتكذب بالجملة	منها بعضه وتصدق في الاربعة الباقية	الاخص وتكذب في الاربعة

فاذا تاملت في الكتب المبسوطة المطالب من هذه القضايا عرفت الاحوال
من الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وقد تلحق القضايا اسباب تجعل لها
احكاما في الحصر وغيره كما ان الحملات لفظة انما تفيد زيادة في المعنى
لان هذه الزيادة تجعل المحمول مساويا او خاصا بالموضوع كما يقال
انما يكون الانسان حيوانا وانما يكون بعض الناس كاتبا وكذلك الالف
واللام في لغة العرب تدل على ان المحمول مساو للموضوع كما تقول الانسان
هو الضحاك وكذلك تقول ليس انما يكون له للانسان حيوانا وتدل
على السلب الدلالة الاولى في الايجاب وتقول ايضا ليس الانسان الا
الناطق ويفهم منه معنيان احدهما انه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق
وانه ليس بعضي الانسان معنى اخر والثاني انه ليس يوجد انسان غير ناطق
بل كل انسان ناطق واما في الشرطي فكما تقول لما كان النهار ذاهبا
كانت الشمس طالعة وفي قولك لما هيهنا تسليم المقدم ووضعه لتسلم منه
وضع التالي وكذا القول ليس يكون النهار الا والشمس طالعة يستفيد بهذا
القول حصر مثل قولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة ونقول ايضا

لا يكون النهار موجودا او يكون الشمس طالعة ويقرب من هذا
ونقول ايضا لا يكون هذا العدد كذا ويقرب من هذا في قولك
اما ان لا يكون هذا العدد كذا واما ان لا يكون فردا وقد علمت ان
الايجاب والسلب الواحد ليس هو بسبب كون المحمول او الموضوع
واحدا باللفظ بل واحدا بالمعنى ثم انه ليس كل ما صلح ان يحمله على الشيء
متفرقا صلح ان يحمله عليه مجتمعا على انه معنى واحد ومحمول واحد وانه ليس
يجب ان ما يصلح حمله مجتمعا يصلح حمله متفرقا فانك اذا قلت زيد طبيب
وزيد اسمر وكنت اصبت وصدقت في كليهما فليس لك ان تقول زيد طبيب
اسمر على ان يكون الطبيب والاسمر معنى واحدا بل تقوم المقدمة مقام
مقدمتين اذ ليس حكم الطبيب الاسمر حكم الحيوان الناطق ولا الطبيب
بالذات هو الاسمر بل بالعرض اي ان الشيء الذي عرض له انه طبيب
عرض له انه اسمر وكذلك اذا كان زيد طبيبا غير ماهر وكان ماهرا
في شيء اخر فقل زيد طبيب ماهر كما ذكرنا على انه محمول واحد فانك
اذا قلت زيد طبيب غير ماهر في الطب صدقت وان قلت زيد ماهر
اي في شيء اخر صدقت فان قلت زيد طبيب ماهر كذبت وقد يلحق من مثل
هذه الاجتماعات هذر فانك اذا قلت زيد انسان تكون صادقا واذا
قلت زيد حيوان كنت ايضا صادقا واذا قلت زيد انسان حيوان

كان هذا لان الحيوان في ضمن الانسان وربما كان الشيء ليس
محمولا بالذات بل محمولا بالعرض لانه جزء من محمول فاذا الحد وحده
لم يصح ان يكون محمولا كما تقول الانسان معدوم البصر وصدقت
فاذا قلت الانسان معدوم لم يصح وكذلك لم يمكنك ان تحمل القرن
على الانسان وقد فرغنا من الكلام في صور القضايا فلنتكلم الان
في مواد القضايا واعلم ان المنطقي ينظر في الالفاظ المفردة من حيث
ما تألفت ولا تألفت وفي الالفاظ المركبة من حيث صور التأليفات
فكان نسبة المنطق الى الالفاظ نسبة الموسيقي الى الاصوات ونسبة
النحو الى الهيأة نسبة العروض الى اوزان الشعر **الكلام في مواد القضايا**

فصل في اصناف المواد والفرق بينها وبين الجهات

وللقضايا مواد فانه لا يخلو المحمول سواء كان موجبا او سالبا من ان
يكون نسبته الى الموضوع نسبة الضرورة في الوجود كقولك الانسان
حيوان والضرورة في اللاوجود اعني ضرورة العدم وهو الممتنع
كما تقول الانسان حجر او نسبة ما ليس ضروريا لا وجوده ولا عدمه
مثل الكتابة للانسان في قولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب
فجميع القضايا اما واجب او ممكن او ممتنع واذا استعمل شيء من هذه المواد
في القضايا يسمى جهة فهذه الامور ياخذها المنطقي ويحددها فيه

واما

واما الدلالات على خواصها ونحو وجود ذاتها فالى علم آخر
والجهة لفظة تدل على وثاقة الرابطة وضعفها وتناسب معناها
معنى المادة الا ان بينهما فرقا اما اولا فانها تكون مادة بحسب
اعتبار الامر في نفسه وجهة بحسب القول لانك اذا قلت زيد واجب
ان يكون كاتبا كانت الجهة هي الوجوب والمادة الامكان واما ثانيا
فان المادة تعتبر بحسب الرابطة الموجبة فانك اذا قلت زيد ممتنع
ان يكون حيوانا فان الامتناع في هذا المكان صادق واما المادة
فواجب لان الحيوان اذا نسبته الى الانسان بالايجاب كان دائم
الصدق وثالثها انه يمكن ان تنقل القضية بحسب الجهة عن صدق الى
كذب وعن كذب الى صدق وذلك ان تقول زيد واجب ان يكون
كاتبا وكذبت ثم قلت ممكن ان يكون كاتبا وصدقت وهذا لا يمكن
في المادة **فصل في الجهات والفرق بين القضية المطلقة والضرورية
والممكنة والدائمة والمنتشرة** القضية المطلقة قال بعضهم انها هي ان يحذف
الجهة عنها قولا وتصورا اعني انه لا يلتفت الى الجهة التي يحتملها في
التصور حتى ان من قال كل انسان حيوان وان كان يحتمل في التصور
ان يكون ضروريا بمعنى ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت الى ذلك
الى ذلك وكذلك من قال كل مستيقظ نائم وكل حيوان متنفس فانه لا يلتفت

فيه الى انه لذلك وقتا لا دائما وبالجملة لا يعتبر في المحمول
دوامه وجهة او شرط فيكون المطلق بهذا المعنى اعم من الضرورى
وقوم يجعلون المطلق من ذلك ما لا يكون المحمول موجودا فيه دائما
وما لا يجب المحمول في كل واحد وان اتفق في البعض بل ما يكون المحمول
وقتا ما اذ لا يجب ان يكون معلوما ذات الموصوف بالموضوع
موجودا فيكون الكلية الموجبة المطلقة على الراى الاول معناه ما ذكرناه
وعلى الراى الثانى معناه كل واحد واحد مما يوصف عند العقل
بالفعل انه ب دائما وغير دائم فهو موصوف بانه ا وقتا ما لا محالة
سواء كان الوقت معينا او غير معين من غير وجوب دوام وقد يخص
المطلقة باسم الوجودى وقوم قالوا ان المطلق هو مثلا كل ب قد
دخل وقتا فى الوجود غير معين فانه ا دائما ما دام الموضوع موجودا
وقوم لم يعتبروا الوجود بل راوا ان كل ما يوصف بانه ب سواء
دخل وقتا فى الوجود او لم يدخل فانه ا وليس ما لم يعتبر فيه المطلق
الخاص وما اعتبر فيه الوجود سمى الاخص فيكون الكلية الموجبة المطلقة
على الراى الاول معناه ما ذكرناه وعلى الراى الثانى معناه كل واحد
واحد مما يوصف عند العقل بالفعل انه ب دائما او غير دائم فهو موصوف
بانه الف وقتا ما لا محالة سواء كان الوقت معينا او غير معين

من

من غير وجوب دوام وقد يخص المطلقة باسم الوجودى وقوم
قالوا ان المطلق هو ما لم يوجب الكلى المطلق وهو المقول على الكل هو قولنا
كل ب ا ومعناه كل واحد واحد مما هو ب حتى لا يشذ منه شئ فانه ليس
الحكم على الجملة هو الحكم على الافراد فربما قيل على الجملة ما لا يقال على الافراد
ويجب ايضا ان يعلم انه ليس معنى قولنا كل واحد واحد مما هو ب معناه
كل واحد من حيث هو ب كقولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو ابيض
من حيث هو ابيض فقط بل كل ما يوصف بانه ابيض وكل شئ يقال له ابيض
من حيث هو ابيض او كان شيئا موصوفا بانه ابيض كانسان او حجر
وايضا فقولنا كل ابيض ليس معناه كل ما يوصف بانه ابيض دائما فان
الابيض اعم من الابيض دائما بل قولنا كل ابيض يعنى كل ما يوصف
بانه ابيض دائما وغير دائم كان موضوعا للابيض او نفس الابيض بعد
ان يكون بالفعل وليس يراد بالفعل الوجود فى الاعيان فقط فربما لم
يلتفت فى الموضوع الى الوجود كقولنا كل كرة محيط بعشرين قاعدة مثلا
فهو كذا بل من حيث هو معقول بالفعل على ان العقل يصف وجوده
بالفعل انه ابيض دائما او فى وقت اى وقت كان وتطهر بهذا انه
ليس المعنى بقولنا كل ج ب ان كلية ج ب والجيم الكلى ب هذا فى جانب
الموضوع واما فى جانب المحمول فقد بين ان المطلق هو الذى يحكم فيه

لسلب المحمول او ايجابه وهما اما في مذهب ان لا تشترط فيه دوام ولا دوام
وهذه في جانب المحمول واما لفظة الضرورة وهي الدوام فانها تستعمل
في مواضع من ذلك انا نقول ان الله حي بالضرورة اي دائما لم يزل ولا
يزال والثاني ان يكون ما دام ذات الموضوع موجودا لم تعدم كقولنا
كل انسان بالضرورة حيوان اي كل واحد من الناس دائما حيوان
ما دام ذاته موجوده ليس دائما بلا شرط واذا استعمل في كل القضايا
ايجاب او سلب ضروري فانه يعني به هذا ن وكذلك الامر في كتاب
البرهان كما سنبينه ونعنيهما بوجه ما معنى واحد وهو الضرورة ما دامت
ذات الموضوع موجوده اما دائما ان كانت الذات توجد دائما واما
من ان كانت الذات قد تعدم واما الثالث فمثل قولنا كل اسود قابض
ذو لون مفرق للبصر بالضرورة لا دائما ولا ما دام ذات الشي الاسود
موجوده بل ما دام اسود فاذا زال عن ذلك الشي السواد بطل هذا
المعنى والشرط في هذا المكان ان يكون الموضوع على وضعه اي كما
وضع والرابع ان يكون الضرورة بالشرط اي ما دام المحمول موجودا
كقولنا زيد بالضرورة ماش ما دام ماشيا اذ ليس يمكن ان لا يكون ماشيا
وهو يمشي والفرق بين الرابع والثالث ان الشرط في الثالث ما ذكرنا
وفي الرابع في جانب المحمول والخامس ان يكون الضرورة وقتا معينا

لابد

لابد منه كقولنا ان القمر منكسف بالضرورة لا دائما بل وقتا بعينه معينا و
وضروريه هذا ليس بشرط الموضوع فانك لا تقول القمر منكسف ما دام
موجودا فانه ليس ولا ايضا بشرط المحمول وان امكن ان يشترط ذلك فيقال
ان القمر منكسف بالضرورة ما دام منكسفا لان هذه الضرورة وان لم
يشترط هذا الشرط ليس كالمعقود الذي لا ضرورة له ما لم يشترط فالامر هيهنا
موضع الواضع وليس الامر في الاول كذلك وليس شرط صدق ضروريه
انكساف القمر باشتراط المحمول دليلا على انه لا ضرورة له غيره وكذلك الكلام
في القسم الذي يليه والسادس ان يكون الضرورة وقتا ما ولكن غير معين كقولك
كل انسان فانه بالضرورة متنفس اي وقتا ما ليس دائما ولا وقتا بعينه وهذه
الاربعة اذا لم يشترط فيه شرط فان المحمل منها يسمى مطلق الاطلاق بالراي الثاني
فان اشترط فيها جهة الضرورة كانت الجهة جزءا من المحمول لا داخلة على المحمول
فان لا المحمول في هذه الاربعة ما لم يعقل مع الشرائط المذكوره لم يكن المحمول
حتى يكون مستقلا بنفسه في ان يحمل حملا ضروريا واما فيما سلف فقد كان
المحمول مستقلا والجهة لم يعقل فيه شيئا من حيث هو محمول اي لم يحمل المحمول
مع الشرائط والزوايد شيئا واحدا بل كانت الجهة من بين الربط فقط
فكان المحمول مستقلا والجهة داخلة عليه وهذه الزوايد لا يصح ان
يلزم ان يكون كل حيوان ناطقا او ملتفتا من حيث هو حيوان ليس ناطقا بالفعل

يكون جزءا من الموضوع فانه اذا قيل الحيوان من حيث ما هو حيوان
ناطق او ليس او قلنا من حيث هو حيوان ناطق ان لا يكون حيوان
ناطقا اصلا واذا اخذ جزء من المحمول صح الكلام حينئذ فقال ليس
من حيث هو حيوان ناطق بل قد يكون وقد لا يكون وايضا فان بهذه
الزوايد ان احدث جزءا من الموضوع افادت التقييد ولم يصلح
ان يكون الكلام حرا ويرجع الى ما كان فيه فيقول بهذا قضية دائمة غير
ضرورية مثل ان يتفق لشخص من الاشخاص ايجاب عليه او سلب عنه
صحيحا ما دام موجودا من غير وجوب الصحة كما يتفق ان يوجد بعض
الناس ابيض البشرة ما دام موجود الذات وان كان ليس بضروري
ومن ظن انه لا يوجد في الكليات حمل غير ضروري اي المأخوذ
بلا شرط فقد اخطأ فانه جائز ان يكون في الكليات ما يلزم كل
شخص منه ان كان له اشخاص كثيرة ايجاب او سلب وقتا ما بعينه او بغير
عينه مثل ما للكواكب الشروق والغروب وللنيرين الكسوف
وللانسان التنفس والممتنع هو الضروري اللاوجود ويمكنك ان تجعل
حكم الضروري اليه واما الامكان فيقال على وجوه احدها ما لا يكون
ممتنع الوجود وبهذا القسم يدخل فيه المطلق والضروري والممكن بتخصيص
على هذا المعنى وعلى ما يخرج عنه بالاشتراك فلهذا يصح ان يوجد

حد المعنى الثاني والثاني معنى ليس بضروري فلهذا يصح ان يوجد
الممكن بالمعنى الاول في حد الممكن بالمعنى الثاني واذ قد عرفت فانك تعلم
ان الكسوف والتنفس يدخلان في هذا القسم والثالث معنى اخر وهو ان
يكون الحكم غير ضروري البتة لا في وقت معين كالكسوف ولا في وقت
غير معين كالتنفس ولا كالتغير للمتحرك بل مثل الكتابة للانسان والرابع
ان يعتبر فيه استقبال غير مخصوص ولا معين بل اي استقبال كان الا
مسدادا محدودا الا كانت الموضوعات مخصصة وان تعلم
ان الموضوع يجب ان يكون غير مخصص لا في المطلق ولا في الضروري
ولا في الممكن وبهذا الوجه من الممكن يخرج عنه المطلق فلا يكون تحته
كما كانت تحت الاقسام الاخرى على انه يمكن ان يشارك الاطلاق
الامكان بهذا الوجه في مادة واحدة باعتبارين وذلك فانه
اذا اعتبر البقاء دل زيد بحسب الاعتبار الاستقبال كان ممكنا واذا كان
بحسب اعتبار الوقت المعين الداخل في الوجود اعني ان يكون قد وجد
وقتا ما كان مطلقا ولا يكون احد الاعتبارين داخلا في الاخر المعنى
ومقولا عليه على ان البعيد انما له اعتبار اخر في الامكان لا يوجد
في الاستقبال وهو القسم الثالث اذ ليس البعيد كالتنفس ولا كالكسوف
بل كالكتابة فان زيدا يحتمل ان لا يقعد البتة ولا يجوز ان يكف القمر كره

عدم الضرورة المطلقة وعدم الضرورة التي بحسب الوقت لا محالة فهذا
الامكان اعني المعقودة الممكن اذا جعل ما ليس ضروريا حقيقيا دخل
المطلق الحاصل وقد وسط ان الشرط في الامكان اعتبار العدم في
الحال فقد احطا لان الشرط يخرجه عن ان يكون ممكنا الى ضرورة العدم
كما انه اذا جعله موجودا اخرجه الى ضرورة الوجود فالممكن هو الذي
يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون من دون اعتبار شرط الوجود والعدم
واعلم ان الوجوب لا يمنع الامكان وكيف الوجوب يدخل تحت الامكان
بالمعنى الاول واعلم ان السلب الضروري والسلب المطلق والسلب
الممكن غير سلب الضرورة وسلب الاطلاق وسلب الامكان فالامور بحسب
الممكن العامي تنقسم الى ممكن وممتنع وبحسب الممكن الخاص الى واجب وممتنع
وممكن ويقول الممكن العامي على الواجب هو قول الجنس على النوع لا من
حيث هو واجب بل من حيث هو غير ممتنع فالممكن العامي من لوازم
الغير الممتنع وبحسب الممكن الاخص تنقسم الى واجب دائما وموجود غير
ضروري وممكن وممتنع وبهذا الوجه تعرف الاستقبال **فصل**
في تمام الكلام في القضايا المطلقة والضرورية والممكنة
قد قال قوم ان المعنى بقولنا كل ج ب بالاطلاق كل ج قد حصل
في الوجود وقتا غير معين فانه ب ومن اعتبر في الاطلاق ذلك كان

قولنا كل ج ب بالضرورة هو ما يشتمل على الاوقات الثلثة واذا قلنا
كل ج ب بالامكان الاخص فمعناه كل ج في اي وقت من المستقبل فرض
فيصح ان يكون ب وان لا يكون ب وقوم قالوا ان المعنى لقولنا كل ج ب
في المطلق هو كل ما يصح ان يكون ج فانه ب وذلك يصح مثل قولك
يمكن فيخرج عن ان يكون مطلقا لانه اخص وقد عرفت ان الكلية المطلقة
الموجبة بالحقيقة هو قولك كل ج في الفرض الذهني او في الوجود على اي
حال كان فهو ب من غير زيادة وقت او حال او دائما فان زدنا شيئا
وقلنا كل ج على اي صفة كانت فانه بالضرورة او بالامكان ب فقد
صارت القضية ذات جهة وقد عرفت ان هذه الزوايد تكون في جانب
المحمول والوجه الاخر في المطلقات اعني الاطلاق الخاص ان نقول كل
واحد مما يقال له ج فانه ب وقتا معينا او غير معين كالكسوف والتنفس
واما القضية الضرورية فانه يريد فيها جهة الضرورة فيقال كل واحد
واحد مما يوصف بج دائما او غير دائم فانه ما دام موجود الذات بالضرورة
واما القضية الممكنة فقولنا كل واحد واحد مما يقال له ج على اي الاحوال
كان فانه يمكن ان يوصف بب بالامكان العام والخاص والاخص واما
الموجبة الجزئية فان نقول في المطلقات بعض ب المعنى بعض ما يوصف
بالفعل انه ب سواء كان ذلك البعض دائما ب او وقتا ما ب فانه يوصف

بانه آمن غيربيان ولا شرط دايما وفي الضروريات فانك تقول
بعض ما يوصف بانه ب على اي الاحوال المذكورة فانه يوصف دايما
وبالضرورة بانه ما دام الذات الموصوفة به موجودة وبهذا
نعلم ان كل بعض اذا كان بهذه الصفة لم يتناول الايجاب بعضا دون
بعض بل اي بعض كان صدق عليه واذا صدق الايجاب في كل بعض
صدق في كل واحد وانه ليس من شرط الايجاب المطلق عموم كل عدد
في كل وقت ومعنى بهذا انه لا يتناول كلية الموضوع في وقت معين بل
كل واحد مما هو ب مثلا في غير معين وقت كما كان في الجزئي الذي هو
بعض واعلم انه ليس اذا صدق بعض ج ب بالضرورة يمنع صدق ان
بعض ج ب بالاطلاق الغير الضروري او بالامكان ولا بالعكس يعني
اعني اذا صدق البعض امكانا او اطلاقا لم يمنع صدق البعض الاخر
ضروريا فان بعض الاجسام بالضرورة متحرك اي ما دام ذات ذلك
البعض موجودة وبعضها متحرك بوجود غير ضروري وبعضها بامكان
غير ضروري واما الكلية السالبة المطلقة فهي ان يتناول كل واحد واحد
من الموصوفات بالموضوع الوصف المذكور بما ولا غير معين الحال
والوقت فيكون معناه كل واحد واحد مما هو ج ينفى عنه ب من غير
بيان وقت النفي واولى الالفاظ ان يستعمل في السلب المطلق قولنا كل ج

فانه لا يوجد الا اذا قلنا كل واحد مما هو ب فانه لا يوجد او ينفى عنه ا غير
ضروري دائم وبهذه العبارة ليست بموجبة فان حرف السلب فيها قبل الربط
وليس ان يكون لفظ كل واحد لا يدل على ايجاب البتة بل على عموم فان كان
المحمول موجبا دل على ايجاب محصل او معدول كقولك كل انسان يوجد لا
عادلا في المعدول وان كان المحمول سالبا دل على سلب كقولك كل انسان
ليس يوجد عادلا واما قولك لا شيء من ج ب مطلقا فانه لا يدل على السلب
المطلق كما يدل في الضروري على السلب الضروري الا ترى انه اذا قيل كل انسان
متنفس وترى ان الانسان لا يتنفس في ساعة من الساعات لم تر ان الكلام قد اتسق
واذا قيل لا واحد من الناس يتنفس ثم رأى واحد يتنفس في وقت من
الاوقات رأى ان الكلام قد انتقض اللهم الا ان يصرح فيقال لا واحد
من الناس يتنفس دايما وفي بينا ما يعلم بقولك دايما من انتقاض الشرط في
المطلق واما في الضرورة فلا بعد من العبارتين المذكورتين الا ان بينهما
فرقا لان قولك كل ج فبالضرورة ليس ب يجعل الضرورة بحال السلب
عند كل واحد واحد وقولنا بالضرورة لا شيء من ج ب يجعل الضرورة
لكون السلب عاما على سبيل الحصر من غير ان يعرض لواحد واحد الا بالتبع
وعليك ان تعرف الحال اذا كانت القضية جزئية ولان قولك كل ا ب
في المطلقات يعم كل الا الفاظ في زمان دون زمان فذلك في الحصر بعض

ما هو اطلاقك لست تعمل الفيلسوف كلمات مطلقة ونقلها من الاطلاق كلى
موجب الى الاطلاق كلى سالب كما نقل في الممكنات فالمذهب الصحيح اما
ان يكون المطلق الكلى ما يحكم فيه على كل واحد واحد بحكم من غير بيان وقت
مع جواز ان يكون المطلق الكلى دائم الوجود ضرورية في كل واحد واحد
من الكل مع جواز كونه في وقت في كل واحد واحد من الكل واما ان يكون
المطلق الكلى هو الذى حكم على كل واحد في وقت ما ما دام الذات الموضوع
موجود وليس هذا الوقت وقتا مشتركا فيه لجملة معا حد بعينه بل قولنا
كل اب اى كل واحد مما يوصف بانه اب فانه في وقت ما يحكم لذلك الواحد
بانه موصوف ببت وللواحد الاخر وقتا اخر والضرورى الكلى هو الذى
يحكم فيه لسلب المحمول او ايجابه دائما على كل واحد مما يوصف بالموضوع
وصفا كيف كان دائما او غير دائم والممكن الكلى هو الذى الحكم فيه ضرورى
الوجود والعدم على كل واحد مما يوصف بالموضوع كيف وصف به دائما .
او غير دائم وكذلك في جانب السلب ويلزم ان يكون الممكن بهذا المعنى
مرجع موجب كل واحد منه على سالبه فما يمكن ان يكون يمكن ان لا يكون
او لا ضرورة في ان يكون وان لا يكون فما كان يمكن ان يكون لكل واحد
يمكن ان لا يكون لكل وما يمكن ان يكون لبعضه يمكن ان لا يكون لبعضه
ومما هو معنى ملك البعض فصل في الكلام في المتلازمات

قولنا بالضرورة يكون في قوة قولنا لا يمكن ان لا يكون بالمعنى العام الذى هو
في قوة قولنا ممتنع ان لا يكون وقولنا بالضرورة لا يكون في قوة قولنا ليس
يمكن ان يكون بالامكان العام الذى هو في قوة قولنا ممتنع ان يكون وبين وتعاليا
كل طبقة متلازمة تقوم بعضها مقام البعض الاخر واما الممكن الخاص
والاخص فلا ملازمات مساوية لها من باب الضرورة بل لها لوازم من ذات
الجهة اعم منها لا ينعكس عليها وليس يجب ان يكون كل لازم مساويا فان قولنا
بالضرورة يكون يلزمه ممكن ان يكون بالامكان العام ولا ينعكس عليه فانه
ليس اذا كان ممكنا ان يكون وجب ان يكون بالضرورة بل ربما كان ممكنا
ايضا ان لا يكون وقولنا بالضرورة لا يكون يلزمه انه ممكن ان لا يكون
بالامكان العام وليس عند انعكاس مثل ذلك ثم اعلم ان قولنا ممكن ان يكون
الخاص والاخص انما يلزمه ممكن ان لا يكون من بابه ويساويه واما
من غير بابه فيلزمه ما هو اعم منه مثل ممكن ان يكون الامكان العام وليس
بواجب ان يكون ويلزمه ايضا ليس بواجب ان لا يكون وليس بممتنع ان يكون
وليس بممتنع ان لا يكون وبالجملة ليس بضرورى ان يكون وان لا يكون وهذا
لوح وجه الطبقات الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة
واجب ان يوجد ممتنع ان | متلازمات | ليس بواجب ان يوجد ليس بممتنع
لا يوجد ليس بممكن ان لا يوجد العامى | | ان لا يوجد ممكن ان لا يوجد العامى

متلازمات متعاكسة — واجب ان لا يوجد ممتنع ان يوجد ليس بممكن ان يوجد العامي

متلازمات متعاكسة — وكل واحدة من اللتين ونقيض كل واحدة كنقيض الاخرى

متلازمات متعاكسة — ليس بواجب ان لا يوجد ليس بممتنع ان يوجد ممكن ان يوجد كل واحدة من الاخرى

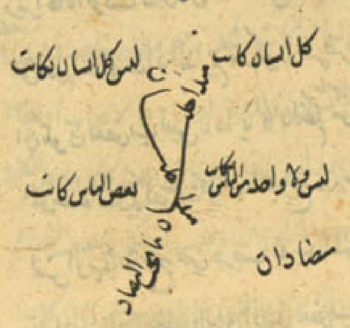
وما يلزمها ولا ينعكس عليها	وما يلزمها ولا ينعكس عليها	ممتنع ان يوجد ممتنع ان
لانها اعم منها فهي هذه	فهي هذه	لا يوجد ممكن ان لا يوجد
ليس بواجب ان لا يوجد	ليس بواجب ان يوجد ليس	العامي ممكن ان لا
ليس بممتنع ان يوجد	بممتنع ان لا يوجد ممكن ان لا	يوجد العامي ممكن ان
ليس بممكن ان يوجد	يوجد العامي ليس بممكن ان	يوجد الخاصي
الخاص ليس بممكن ان لا	يوجد الخاص ليس بممكن ان	مثل قولنا واجب
يوجد الخاص ممكن ان	لا يوجد الخاصي	ان لا يوجد مثل قولنا
يوجد العامي واحدة كل من الاخرى ولا ينعكس	كل واحدة من الاخرى ولا ينعكس	واجب ان يوجد مثل قولنا
	ليس بممتنع ان يوجد	ليس بواجب ان لا يوجد
	ليس بممتنع ان لا يوجد	مثل قولنا ليس بواجب ان يوجد
مثل قولنا واجب ان لا يوجد	ليس بممكن ان يوجد العامي	مثل قولنا ممكن ان لا يوجد الخاصي
مثل قولنا واجب ان يوجد مثل	ليس بممكن ان لا يوجد العامي	مثل قولنا ليس بواجب ان لا يوجد
قولنا ليس بممكن ان لا يوجد العامي	ليس بممكن ان يوجد الخاصي	مثل قولنا ليس بواجب ان يوجد

وقد يستعمل مكان ممكن ان يكون محتمل ان يكون الا ان قولنا محتمل هو بحسب ما عندنا وممكن هو بحسب الامر في ذاته ومن هنا نعلم ان الواجب هو ممكن بالمعنى العام ولا ينعكس فليس الممكن الواجب ولا الممكن بالمعنى العام ينعكس على ممكن ان لا يكون ويبطل بهذا قول من قال ان الواجب ان كان ممكنا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب ممكن ان لا يكون وان لم يكن ممكنا وما ليس فهو ممتنع فالواجب ممتنع لانا اذا قلنا ان الواجب هو ما ليس بممكن وممتنع لانا اذا قلنا ان الواجب هو ما ليس بممكن فانما نريد معنى الممكن الخاص لا الممكن العام فالواجب ممكن بالمعنى العام وليس بممكن بالمعنى الخاص وما ليس بممكن بهذا المعنى ليس يلزمه الامتناع لان ما ليس بممكن بهذا المعنى فهو ضروري اما ايجابا او سلبا وقد فرغنا من الكلام في مواد القضايا فلنتكلم في تناقض القضايا

الكلام في تناقض القضايا التناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب على جهة يقتضي لذاتها اي صورتها ان يكون احديهما بعينها او بغير عينها صادقة والاخرى كاذبة ومعنى قولي بغير عينها ان الممكن لا يتعين فيه الصدق والكذب وان كان لا يخرج الصدق والكذب من الطرفين من دون ان يتعين في احدهما والتقابل في الايجاب والسلب هو ان يكون السالب منهما يسلب الموجب كما اوجب فانه اذا اوجب شيء لكان لا يصدق فان معنى لا يصدق هو ان الامر ليس كما اوجب وبالعكس اذا سلب

فلم يصدق معناه ان مخالفة الايجاب كاذب وحراعاة المقابل
هو ان يراعى في كل واحد من القضيتين ما يراعيه في الاخرى
حتى يكون اجزاء القضية في كل واحد منهما هي التي في الاخرى وعلى ما في
الاخرى حتى يكون المحمول والموضوع والربط والاضافة والجهة والجزء
والكل والقوة والفعل والزمان والمكان وغير ذلك مما ذكر في باب
السلب عن محلف والاضافة كما تقول العنم الكبراى بالقياس الى الغنم
واقل اى بالقياس الى احد عشر فاذا كانت القضية شخصية كفى ما ذكرنا
من الشرائط واما في المحصورات فانه يجب ان يحصل بعد الشرائط المذكورة
في التحقق كما وكيفا وبيان ذلك ان المتعقبين في الكم اذا اختلفا في الكيف
فليس يجب ان يقتسما الصدق والكذب في كل مادة بل يقتسمان الصدق
والكذب في الواجب والممتنع واما في الممكن فان الكليه اذا كانت كلية كذبا
جميعا كقولنا كل انسان كاتب ولا واحد من الناس بكاتب وبهذا القسم
من التقابل يسمى تضادا وانما سمي تضادا لان الضدين قد يكذبان
معا لكنهما لا يصدقان معا كقولك زيد ابيض زيد اسود واما ان كانت
الكمية جزئية صدقا جميعا كقولنا بعض الناس كاتب ليس كل الناس
بكاتب ولان الجزئي داخل تحت الكلي سميت هاتان القضيتان
ما تحت التضاد واما المتفقان في الكيفية المختلفان في الكمية فيسميان

متداخلين لان احدهما تحت الاخرى لسبب ان الكلي تحته الجزئي
فان كانت الكمية ايجابا يسميا متداخلين في الايجاب كقولنا كل وبعض
وفي السلب متداخلين في السلب كقولنا لا واحد ولا كل والمتداخلان
في الايجاب يصدقان معا في الواجب ويكذبان معا في الممتنع ويصدق
الجزئية منهما في الممكن ويكذب في الكلية والمتداخلان في السلب يكذبان
في الواجب ويصدقان في الممتنع والجزئية منهما تصدق في الممكن فهذا ما في
ان المتضادين وما تحتهما والمتداخلين بالوجه لذواتهما اقسام صدق
ولا كذب بل بحسب المواد واما اذا اختلفا في الكمية والكيفية معا اقتسما
لذاتهما لا بسبب المادة الصدق والكذب واما في الواجب فالصادق
منهما الكلي الموجب والكاذب الجزئي السالب واما في الممكن فالصادق
هو الجزئي الموجب وبالجملة فان القول اذا كان بوجه العموم وارد فيجب
ان يرفع على نحو ما وجب
ودفعه من جهة ما هو عام وان
يرفع رفعا وان وضع خاصا
فيجب ان يمنع الخصوص لان يمنع
خاصا اخر حكم علاه وبين من
هذا ان المهملات لا تناقض



واعلم ان بعض كل ذي جهة يكون بسبب تلك الجهة فكما ان التناقض في باب
المحصورات كان برفع العموم والخصوص فههنا يكون برفع الامكان والضرورة
والواجب في حرف السلب في ذوات الجهة ان يرتبط بالجهة والا صارت
القضية معدولة فقولك يمكن ان يوجد ماشيا وقولك يمكن ان لا يوجد
ماشيا غير متناقضين فانهما قد يصدقان وقولك واجب ان يكون وواجب
ان لا يكون يكذبان في مادة الممكن فهما غير متناقضين فهما معدولتان
بل يجب ان يكون نقيض قولنا مثلا يمكن ان يوجد لا يمكن ان لا يوجد وكذلك
في الواجب والممتنع واما قولك يمكن ان لا يوجد فنقيضه ليس يمكن ان لا يوجد
ونظيره يمكن ان لا يوجد في الثلاثيات يوجد غير عادل في كونهما معدولتين
والمطلق ليس له من الاطلاق مناقض فانك تعلم ان قولك كل ج ب في وقت وقولك
بعض ب ج فاذا لم يراع الوقت والزمان لم يتناقض لم يتم التناقض
ومراعاة الوقت والزمان في المطلق يخرجه الى الضروري فان عد الدائم
من جملة المطلقات اذ الدائم قد يكون غير ضروري اذ اتفق اتفاقا
ان يكون بعض ب ليس ب دائما كان الحكم من بعد ما عرفه في المطلقة بالمعنى العام
الموجبة الكلية كقولك كل ب ج الخارج عنه شيئان احدهما بالضرورة بعض
ليس او بهذا خارج عن غرضنا في هذا المكان فان طلبنا ههنا ان نجد
للمطلق مناقضا مطلقا والثاني اتفاقا بعض ب ليس البتة وهذا لا يكون ضروريا

بل

بل يجوز ان يكون الممكن مسلوبا عن البعض دائما في مدة وجوده بل السلب
الضروري الدائم ما يكون بحسب كلية الموضوع لا بحسب شخص ما فان المسلوب
عن شخص ما دائما قد يكون غير ضروري فاذن هذا السلب عن البعض هو
مطلق يشتمل على الضروري وغير الضروري واما ان كان المطلق ماخوذا
بالمعنى الخاص فنقيضه سلب ذلك الاطلاق لا السلب المطلق فيجوز ان يكون
المطلق الموجب انما هو كاذب لا لايجابه بل لاطلاقه اذ هو ضروري
الايجاب ويجوز ان يكون كاذبا لا لان الحق ضرورة السلب ويجوز ان يكون
كاذبا لان الحق امكان سلب دائم في البعض ويجمع هذا مشترك في سلب
الاطلاق الايجابي فيكون نقيض قولنا كل ب ا بالاطلاق اي ليس كل ب
بالاطلاق بل هو بالضرورة موجب في البعض او دائم السلب عن البعض وليس
هذا سلبا مطلقا بل سلب الاطلاق واما ان كانت الكلية سالبة مطلقة عامة
فيقابلها جزئية موجبة دائمة الايجاب في البعض على الوجه الذي ذكرنا
في نقيض الكلية الموجبة واما ان كانت الكلية سالبة مطلقة خاصة فيقابلها احد
الامور الثلثة اما ضرورة السلب في البعض او ضرورة الايجاب او ايجاب
دائم في البعض غير ضروري وليس لنا في اللغة شيء يعمها كما كان نقيض الكلية
الموجبة واما الجزئية الموجبة بالمعنى العام فنقيضها ان يكون نقيضه الدائم
فنقيض قولنا بعض ب ا ليس شيء من ب ا البتة دائما ونقيض قولنا ليس كل ب ا

ان كل ب ا دايما على ان يكون المفهوم من الدايم غير الضرورى واما ان كان ما يطلب بالمعنى الخاص فمقابلها الضرورى الموافق فى الكيف والدايم المخالف فى الكيف بعد ان يكونا مخالفين فى الكم واما قولنا بالضرورة كل ج ب فمقابله ليس بالضرورة كل ج ب بل ممكن بالامكان العام ان لا يكون بعض ج ب واما قولنا بالضرورة لا شئ من ج ب فمقابله ليس بالضرورة كل ج ب بل ممكن ان يكون بعض ج ب بالامكان العام وقولنا بالضرورة بعض ج ب مقابله ممكن ان لا يكون شئ من ج ب بالامكان العام وقولنا بالضرورة ليس بعض ج ب مقابله على ذلك القياس يمكن ان يكون كل ج ب بالاعم وبينا الامكان لا يلزم سالبة من موجبة ولا موجبة سالبة وبينا لوح ذلك المقابلات

المقابلات	بالضرورة لا شئ من ج	بالضرورة كل ج ب
ليس بالضرورة كل	ب ليس يمكن ان يكون	لا يمكن ان لا يكون اى
ج ب	اى ممتنع بالضرورة بعض	ممتنع ان لا يكون كل ج ب
	ج ب يمكن ان يكون بعض	
ليس بالضرورة	بالضرورة ليس بعض ليس	ليس بالضرورة بعض
لا شئ من ج ب	يمكن ج ب ان يكون بعض	ج ب ليس بالضرورة
		ليس بعض ج ب

اللـــــوازم

يمكن ان لا يكون بعض	يمكن ان يكون بعض ج ب	يمكن ان لا يكون شئ من
ج ب ليس بممتنع	غير ممتنع ان يكون ممكن	ج ب غير ممتنع ان لا يكون
	ان يكون كل ج ب	
	غير ممتنع ان يكون	

واما الممكن الحقيقى فليس له من باب الضرورة مساو ومناقض بل بالعكس فان الممكن الحقيقى يرفع الضرورتين معا فكيف يوجد له من باب الضرورة مساو ومناقض وقد ظن انا اذا قلنا بالضرورة كل مناقضه يمكن ان لا يكون بعض الذى يلزمه يمكن ان يكون بعض وكيف يصح هذا وربما يكذبان اذا صدق بالضرورة لا واحد من الناس بحجر فانه يكذب معه بالضرورة كل انسان حجر ويمكن ان لا يكون بعض الناس حجرا الذى كان يلزمه يمكن ان يكون بعض الناس حجرا وظن ايضا ان نقيض قولنا بالضرورة لا واحد يمكن ان يكون بعض الامكان الحقيقى وهذا ايضا باطل فانهما يكذبان مع صدق قولنا بالضرورة كل واما الممكن العام فانه يرفع ابدا احدى الضرورتين فى السلب والايجاب ولهذا كان له مساو ومناقض من باب الضرورة فقولنا ممكن ان يكون كل ج ب بالامكان الخاص مقابله ليس يمكن ان يكون كل ج ب وليس يلزم هنا المقابل ممتنع ان يكون

ولا واجب ان يكون وقولنا ممكن ان لا يكون شيء من ج ب بالفعل ليس
ممكن ان لا يكون شيء من ج ب بل واجب ان يكون شيء من ج ب
او ممتنع كانه يقول بالضرورة بعض ج ب وليس يجمع بهذين ما يقع عنه
نقيضان اعني حتى يكون نقيض السالبة الممكنة كلية موجبة واما السالبة
في الامكان العام فقولنا ممكن ان يكون كل ج ب بالفعل ليس ممكن ان
يكون كل ج ب واما قولنا ممكن ان يكون بعض ج ب فنقيضه ليس ممكن ان
يكون شيء من ج ب بل اما ضروري ان يكون كل ج ب او ضروري
ان لا يكون شيء من ج ب وقولنا ممكن ان لا يكون بعض ج ب نقيضه
ليس ممكن ان لا يكون بعض ج ب بل بالضرورة يكون كل ج ب او بالضرورة
لا شيء من ج ب ويلزمه بالضرورة ليس بعض ج ب وقولنا ممكن ان لا
يكون شيء من ج ب نقيضه ليس ممكن ان لا يكون شيء من ج ب ويلزمه
بالضرورة بعض ج ب وقولك ممكن ان يكون بعض ج ب نقيضه ليس ممكن
ان يكون بعض ج ب ويلزمه بالضرورة لا شيء من ج ب وقولك ممكن ان لا
يكون بعض ج ب نقيضه ليس ممكن ان لا يكون بعض ج ب ويلزمه بالضرورة
كل ج ب واللوح المعمول لمقابلات الضرورة يدل على ذلك بعد ان
يوجد الامر بالعكس فهذا حال النقائض **فصل في العكس المستوي**
معنى العكس هو تصيير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الكيفية

اعني

اعني الايجاب والسلب والصدق على حاله اعني ان يكون حكم
الاصل كحكم العكس هذا في الحملي واما في الشرطي فان يجعل المقدم
تاليا والتالي مقدما مع الشرائط الاخرى والغرض المنعكس ما يلزم عكسه
لزوما من جهة الصورة لا ما ينعكس في مادة من المواد وقد جرت العادة
بان يقدم السالبة الكلية المطلقة فيقول ان قولنا لا شيء من ج ب ينعكس
الى لا شيء من ب ج وبيان ذلك انه ان كان قولنا لا شيء من ب ج
غير حق فنقيضه وهو بعض ب ج حق ولكن ذلك البعض له فليكن د
موصوفا بانه ب وج فيكون شيء واحد يجتمع فيه انه ج وانه ب وقد قلنا
لا شيء من ج يوصف بانه ب لكن مع انه ج يوصف بها خلف وقد طعن
على هذا البيان بانه استعمل فيه قياس الخلف ولم يعلم بعد ذلك والجواب
ان قياس الخلف موجود صحته في الطباع وحسن فانه يستعمل على
سبيل التذكرة لا على سبيل التعليم ثم هذا العكس يجوز ان يكون كالاصل
فانه كما يكون لا شيء من الابيض اسود اي ما دام ابيض لا شيء من الاسود
ابيض اي ما دام اسود وكما انه لا شيء من الحيوان بحجارة دائما
لا شيء من الحجارة بحيوان فهو على حكم الاصل والقول الحق هو ان السالبة
المطلقة الكلية ان ينعكس اذا اخذ المطلق على انه هو الضروري بعينه
او اخذ على ان المطلق ما يكون الحكم فيه على ما وجد في زمان ما من الموضوع

او دائما غير ضروري ينعكس بالشرائط المذكورة وانت تعلم ان المطلق

لا بعينه قد يتبين من بعض الشرائط فليس يجب ان ينعكس السالب المطلق فيه

دائما بل ربما ينعكس في مادة ولا ينعكس في اخرى ومثال ذلك لا شيء من الحيوان

بمتحرك بالارادة اي لا شيء من الحيوان الا وهو ليس بمتحرك وقتا ما بالارادة

وكذلك لا شيء من الحيوان بمستيقظ ولا شيء من الحيوان بنائم

ويبين كلها لا ينعكس واما من طريق البيان فان المحمول في المطلقات اما ان

يكون اعم من الموضوع واما ان يكون خاصا به او مساويا له فان كان اعم

مثل المتحرك للانسان لم يصح ان يقال ولا شيء مما هو متحرك بانسان فان بعض

ما يوصف بانه متحرك مثل ناطق ما فهو انسان بالضرورة فقد بان ان السالبة

الكلية المطلقة على الوجه الاول ايضا لا ينعكس فان قيل ان السالبة الكلية

المطلقة على الوجه الاول ايضا لا ينعكس كما يقال لا شيء من الحيطان في

الوتد لانه لا شيء من الاوتاد في الحيطان والجواب عن هذا ان المحمول

ليس هو الوتد بل في الوتد فاجعلها بجملتها موضوعا ينعكس ويبطل بهذا قول

من قال ان الموضوع في المطلوب يجب ان يكون موجودا وذلك لانه ليس

من شرط المحمول ان يكون موجودا فاذا جعل المحمول موضوعا والموضوع

محمولا لم يكن حينئذ حكم العكس بحكم الاصل واما الكلية الموجبة المطلقة

فلا ينعكس كلية وربما كان المحمول اعم من الموضوع فلا ينعكس مثل المحمول

ومثال

ومثال بينا كل انسان مستيقظ ولا نقول كل مستيقظ انسان ولا يجب

ان يكون العكس مطلقة صرفة بل يجب ان يكون مطلقة عامة يحتمل ان

يكون ضرورية ويحتمل ان يكون ممكنة كقولك كل كاتب مستيقظ فانه

ينعكس بعض ما هو مستيقظ كاتب وربما كان المحمول غير ضروري الموضوع

والموضوع ضروري المحمول كقولك كل ذي رئة من الحيوان يتنفس

فذو الرئة من الحيوان ليس بدائم اللزوم للتنفس حتى يكون ضروريا

لكن التنفس ضروري للحيوان ذي الرئة فان كل متنفس فانه بالضرورة

حيوان ذو رئة والبيان في ان الموجبة الكلية ينعكس جزئية هو انه لو

يكن قولك في عكس كل ج ب بعض ب ج حقا فنقيضه حق وهو لا شيء

من ب ج ينعكس ويصير لا شيء من ج ب وقد كان كل ج ب وهذا

خلف واما الموجبة الجزئية فانها ينعكس جزئية وحكم الاصل في هذا

الاطلاق والضرورة والامكان كحكم الكلي والبرهان انه ان لم يكن

حقا ان بعض ب ج فلا شيء من ب ج فلا شيء من ج ب وقد كان بعض

ج ب واما السالبة الجزئية فانها لا ينعكس مثل انه ليس بعض الناس

بضحاك بالفعل وليس يلزم ان لا يكون شيء مما هو ضحاك بالفعل انسانا

وهنا نوع اخر من العكس يسمى عكس النقيض وهو ان يجعل نقيض المحمول

موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فيقال اذا قلنا كل ج ب لزم منه

ان ما ليس ب ما ليس ج والا فليكن بعض ما ليس ب ج فيعكس بعض
ما هو ج ليس ب لان الموجبة الجزئية تنعكس جزئية وقد قلنا كل ج ب
واذا قلنا لا شيء من ج ب لا يلزم لا شيء مما ليس ب ليس ج فانك اذا قلت
لا شيء من الانسان بحجارة لم يلزم انه ليس شيء مما ليس بل يلزم بعض ما ليس
بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة هو انسان ولا شيء من الناس
ليس بحجارة وقد قلنا لا شيء من الناس بحجارة بعض ج ب لزم بعض ما ليس ب
ليس ج كما تقول بعض الحيوان انسان يلزمه بعض ما ليس بانسان
ليس بحيوان واذا قلنا ليس كل ج ب فلزمه ليس كل ما ليس ب ليس ج
والا فكل ما ليس ب ليس ج فكل ما هو ج فهو ب الذي هو عكس نقيضه
واما السالبة الكلية الضرورية فعكسها سالب كلي ضروري ومثال ذلك
لا شيء من ج ب بالضرورة فيجب ان يكون بالضرورة لا شيء من ب ج
والا امكن ان يكون بعض ب ج فليفرض هذا الممكن موجودا فلا يلزم
منه محال بل فصار اذا ان يكون كذا او الكذب لا يلزم منه المحال فيعكس
بالضرورة بعض ج ب وقد كان لا شيء من ج ب بالضرورة فهو لا بعض
ج ب كذب ومحال وبهذا بان نوضحه ان لا تعكس الممكنة الجزئية
الموجبة قبل ان نعلم حكمها وهذا العكس هو مثل الاصل في الضرورة
واما الموجب الكلي الضروري فعكسه موجب جزئي بالاطلاق العام

فعلى ليس انسان او ليس شيء ما يجوز ليس بحجارة واذا قلنا

وبيان ذلك من طريق التحقيق ما كان في المحمولات الغير الضرورية
كما نقول كل انسان يمكن ان يحل فكاتب على انها ضرورية كما تقول كل
ما يحل فهو انسان بالضرورة فاذا جعلت تلك العكوس اصولا كانت
عكوس تلك الاصول غير ضرورية واما من طريق الثاني فلقولنا كل
كاتب انسان بالضرورة ولا يصح ان نقول بعض الناس كاتب بالضرورة
وكان نقول ما سطوس انه كاتب بالضرورة ما دام كاتبا وانت تعلم
ان الضروري ليس هو بهذا الشرط والا فكل ممكن ضروري وهو ايضا
ما فصل بعضه في المباحث ويقول كل انسان حيوان بالضرورة وبعض الحيوان
انسان بالضرورة فاذن الكلي الضروري الموجب ينعكس مطلقا عاما يشتمل
الضرورة والامكان واما الجزئي الموجب الضروري فانه ينعكس جزئيا
مطلقا عاما وبالجملة فقد يصح ان يحمل شيء على شيء بالضرورة ثم لا يكون
حمل الثاني على الاول بالضرورة واما السالب الجزئي الضروري فانه لا
ينعكس ومثاله بالضرورة ليس كل حيوان انسانا ثم كل انسان حيوان واما
الممكن فالسالبة منها لا ينعكس فانه اذا لم يمتنع بل امكن ان يكون شيء من الناس
يكتب يجب ان يمكن ان لا يكون احد ممن يكتب انسانا وهذا مستمر في الممكن
الخاص والاخص فان الشيء قد يجوز ان يسلب عن الشيء وذلك الشيء لا
يجوز ان يسلب عنه لانه موضوعه الخاص الذي لا يعرض الا له واما

في الاصحاب لا ينعكس الى الممكن العام ويسمى بينا مما نقول وهو انه
اذا قلنا كل ب او بعض ب ا بالامكان فيجب ان بعض اب بالامكان
والا فليس يمكن ان يكون بعض اب بالامكان العام الذي يلزمه
بالضرورة لا شيء من اب فكان بالضرورة لا شيء من ب ا وكنا قد وضعنا
كل ب ا وانت تعلم انه لا يلزم من باب الضرورة شيء الامكان الخاص
فاذن بهذا البيان تم مع الامكان العام واما من طريق المثال فكقولنا
كل انسان يمكن ان يحجل فكل حجل فهو انسان بالضرورة وكقولنا كل حمار
كان بالامكان وبعض الكتاب نار بالامكان فاذن الامكان الذي
يشمل ذلك هو الامكان بالمعنى العام والسالبة الجزئية ايضا لا ينعكس
والذي ادعى انه ينعكس لسلبا لممكن الموجب الذي في قوته وعود الممكن
الموجب الى السالب بانه ينقل السالب الى الموجب ثم ينعكس الموجب
موجبا ثم ينقل المنعكس الى السالب فيبطل بما علمت من ان عكس الموجبة
الامكان تكون ممكنا عاما لا يرجع السلب منه الى الايجاب ومن طريق المثال
يمكن ان بعض الناس ليس بضحاك ولا نقول يمكن ان يكون بعضها هو
ضحاك ليس بانسان **فصل** في القضايا من جهة ما يصدق به
ويحوي اصناف القضايا المستعمله فيما بين القايسين ومن يجري مجراهم
مسلمات ومظنونات وما معها ومشبهات بغيرها ومخيلات والمسلمات

اما معتقدات واما ماخوذات والمعتقدات اصنافها ثلاثة
الواجب قبولها والمشهورات والوهميات والواجب قبولها اوليات
ومشاهدات ومجربات وما معها من الحدسيات والمتواترات
وقضايا قياساتها معها فلنبدأ بتعريف اقسام الواجب قبولها وانواعها
من جهة الجملة فاما الاوليات فهي القضايا التي يوجبها العقل الصريح
لذاته ولغريزته لا لسبب من الاسباب الخارجة عنها فانه كلما وقع
للعقل التصور لحدودها بالكنه وقع له التصديق فلا يكون للتصديق
فيه توقف الا على التصور والفطانة للتركيب ومن جملة ما هو جلي
للكل لانه واضح تصور الحدود ومنه ما ربما خفي وافتقر الى تامل
لخفاء في تصور حدوده فانه اذا التبس التصور التبس التصديق وهذا
القسم لا يتوعر على الاذهان المشتعلة النافذة في التصور واما المشا
هدات فكالمحسوسات وهي القضايا التي انما يستفاد التصديق بها من الحس
مثل حكمنا بوجود الشمس وكونها مضيئة وحكمنا بان النار حارة وكقضايا
اعتبارية لمشاهدة قوى غير الحس مثل معرفتنا بان لنا فكرة وان لنا
خوفا وغضبا وانا نشعر بذواتنا وافعال ذواتنا واما المجربات فهي
قضايا واحكام تتبع مشاهدات منا تتكرر فيفيد اذكارا راسخا منها
عقد قوي لا نشك فيه وليس على المنطقي ان يطلب السبب في ذلك بعد ان لا

في وجوده وربما اوجبت التجربة قضايا اكثرية او حرجها ولا تخلو عن
قوة قياسية خفية تخالط المشاهدات والقياس المستعمل في التجربة
هو انك اذا شاهدت صدور فعل اكثري او دائم عن شي قلت
بهذا قياسا فقول ان هذا الفعل دائم وكل فعل دائم فانه لا يكون اتفاقا
فاذن هذا الفعل ليس بالاتفاق وهذا مثل حكمنا ان الضرب بالخشب
مولم واما سبعد التجربة اذا امنت النفس كون الشي بالاتفاق وسقا
اليه احوال الشي في سعد التجربة وما يجري مجرى المجربات الحدسيات
وهي مبادي الحكم بها حدس من النفس قوي جدا وازال الشك واذعن
له الذهن فلو ان جاحدا جحد ذلك لانه لم يتول الاعتبار الموجب
لقوة ذلك الحدس او على سبيل المذاكرة لم يتات ان يحقق له ما تحقق
عند الحادس مثل قضايا ان نور القمر من الشمس لهيئات تشكل النور فيه
وفيها ايضا قوة قياسية وهي شديدة المناسبة للمجربات وكذلك القضايا
التواترية وهي التي تسكن اليها النفس سكونا ما تزول معه الشك
لكثرة الشهادات مع امكانه تحت يزول الريبة عن وقوع
تلك الشهادات على سبيل الاتفاق بالتواطؤ وهذا مثل اعتقادنا
لوجود مكة ووجود جالينوس واوقليدس وغيرهم ومن حاول
ان يحصر هذه الشهادات في مبلغ عدد فقد احال فانه ليس

معلقا بعدد يوثر النقصان والزيادة فيه وانما الرجوع فيه الى
مبلغ يقع اليقين فالمعين هو القاضي بتوافي الشهادات لا عدد
الشهادات وهذه ايضا لا يمكن ان يقنع جاحدها لو سكت
بكلام وليس يحتاج في المتواترات الى النظر عن سمع منه الحكم
وبالجملة فلا بد في المتواتر من ان يكون فيه قوة قياسية فاذا قال
قائل ان بغداد موجود يعتقد معه انه ليس يقول عن غرض وتعصب
وكل من يقول شيئا لا عن غرض ولا تعصب معه فهو صحيح وكل متواتر
يحتاج الى انه ينسب الى الحكم فيه كالحكم في غيره من المتواترات
وحدول تصحيح هذه الحجة لم يكن متواترا فالمتواتر يعني مساعد ولا
يحتاج في تصحيحه الى مقابلته الى متواتر اخر واما القضايا التي قياساتها
معها فهي قضايا انما تصدق لاجل وسط لكن ذلك الوسط ليس
مما يعزب عن الذهن فيحوج فيه الذهن الى طلبه بل كلما احضر بالبال
احدى مقدمتي المطلوب خطر الوسط بالبال مثل قضايانا ان
الاثنين نصف الاربعة فقد استقصينا في تعديدنا اصناف القضايا
الواجب منها ما هو جملة المعتقدات من جملة المسلمات وهذه المقدمات
تستعمل في القياسات البرهانية والقانون في البرهان النفس فاما
المشهورات من هذه الجملة فمنها ايضا هذه الاوليات ونحوها مما يجب

معوله لاس حب ى واحب من لها بل من حث عموم الاعتراف بها
وفي المشهورات فوايد منها ان ينتفع بها من يدعي المعرفة حيث
لا يكون الى استعمال الاوليات وما يتفرع منها سبيل لغموضها
والثانية ان يتصور بها المبتدى ما يكون في مبادى العلوم تصورا
بعد الى ان يقع التمكن من تحقيقه عليه وربما يلوح باستعمال المشهورات
التي معه ما نهاية مشهورة ان ما دينها الحق ومنها الاراء المسماة بالمحمودة
وربما خصصناها باسم المشهورة اذ لا عمدة لها الا الشهرة وهي اراء
لو خلي الانسان وعقله المجرد ووهمه وحسه ولم يورث بقبول
القضايا والاعتراف بها ولم يحمل الاستقراء بظنه القوي الى حكم
لكثرة الجزئيات ولم يستدع اليها ما في طبيعة الانسان من الرحمة والخجل
والانفة والحمية وغير ذلك لم يقض بها الانسان طاعة لعقله او وهمه
وحسه مثل حكمنا ان سلب مال الغير قبيح لا ينبغي ان يهدم عليه ومن
هذا الجنس ما يسبق الى وهم كثير من الناس من قبح ذبح الحيوان اتباعا
لما في الغريزة من الرقة لمن يكون غريزته كذلك وهم اكثر الناس
وليس شيء من هذا يوجبه العقل الساذج ولو توهم الانسان
نفسه وانه خلق دفعة تام العقل ولم يسمع ادبا ولم يطع انفعالا
نفسانيا او خلقيا لم يقض في امثال هذه القضايا بشيء بل امكنه ان يجهله

ويتوقف فيه وليس كذلك حال قضائه ان الكل اعظم من الجزء وهذه
المشهورات قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة واذا كانت ليس تنسب
الى الاوليات ونحوها فانها لا يكون عنه الصدق عند العقل الا ان تطروا
ان كانت محمودة عنده والصادق غير المحمود وكذلك الكاذب غير الشنيع
فرب شنيع حق ورب محمود كاذب والمشهورات اما من الواجبات
واما من التاديبات الصلاحية وما يتطابق عليها الشرائع الالهية ومنها
خلقيات وانفعاليات ومنها استقرائيات وهي اما بحسب الاطلاق واما
بحسب اصحاب صناعة وملة واما القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا
كاذبة الا ان الوهم الانساني يقضي بها قضاء شديد القوة لانه ليس
يقبل ضدها ومقابلها بسبب ان الوهم تابع للحس فما لا يوافق المحسوس لا
يقبله الوهم ومن المعلوم ان المحسوسات اذا كان لها مبادئ واصول
كانت تلك قبل المحسوسات فان لم يكن محسوسة ولم يكن وجودها على نحو
وجود المحسوسات فلم يمكن ان يتمثل ذلك الوجود في الوهم ولهذا كان الوهم
نفسه وافعاله لا يتمثل في الوهم ولهذا لا يكون الوهم مساعد العقل في
الاصول التي تنتج وجود تلك المبادئ فاذا انتهيا الى النتيجة نكص الوهم
وامتنع عن قبول ما سلم موجبه وهذا الضرب من القضايا اقوى في النفس
من المشهورات التي ليست باولية ويكاد يشاكل الاوليات ويدخل

في المسلمات بها وهي مثل اعتقاد المعتقد ان لا بد من خلاء ينتهي اليه
الملاء اذا انتهى وانه لا بد في كل موجود ان يكون مشارا الى جهة
وجوده وبين الوهميات لولا مخالفة الشرائع لكانت مشهورة
وانما يثلم شهرتها الشرائع والعلوم الحكمية على ان ما يدفعه الوهم ولا
يقبله اذا كان من الامور المحسوسة فهو مدفوع ممكن سليم بل يكاد ان
يكون الاوليات والوهميات التي لا يبطل بمقدمات اخرى مشهورة
ولا بعكس واعلم ان الوهم لا يخالف العقل في الاوليات بل يعرف به
واما العقل فربما يخالف الاحكام الوهمية فان لم يكن تلك الاحكام
مما يخالفه فيها بديهة توقف وتمسك الى ان يؤلف قياسات من المقدمات
التي يعرف بها الوهم فيبطل تلك القياسات الاحكام الوهمية التي كانت
عند الوهم اولية واما المأخوذات فمنها مقبولات ومنها تقريرات
فاما المقبولات من جملة المأخوذات فهي آراء مأخوذة من جهة
عدد كثير من اهل التحصيل او امام يحسن به الظن واما التقريرات
فانها المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب او التي يلزم قبولها
والاقرار بها في مبادي العلوم اما مع استنكار ما ويسمى مصادرات
واما مع مسامحة ما وطيب نفس ويسمى اصولا موضوعة ولهذا صح
مسطور واما المظنونات فهي اقاويل وقضايا وان كان يستعملها الصحيح

جزما فانه انما يقع فيها مع نقيضه على سبيل الظن من دون ان يكون جزم
العقد مصروفا عن مقابلها وصنف من جملتها المشهورات بحسب بادي الرأي
عند العقل وهي التي تنقص الذهن ويشتغل عن ان يفطن الذهن لكونها
مظنونة وكونها مخالفة للمشهور الى ما يأتي الحال وكان النفس يذعن لها في
اول ما يطلع عليها فاذا رجع الى ذاتها عاد ذلك الاذعان ظنا
او تكذيبا داعيا بالظن بهيئة مثلا من النفس مع شعور بامكان المقابل
ومن هذه المقدمات قول القائل انصر اخاك ظالما او مظلوما وقد يدخل
المقبولات في المظنونات اذا كان الاعتبار به من حيث يحصل للنفس تقع بها ك
مع شعور بالمقابل ومثل هذه المقدمات تستعمل في الخطابيات وفروع
الشرائع والمواعظ وبالجملة في الخطابة واما المشبهات فهي التي تشبه
شيئا من الاوليات ولا يكون هي باعيانها وذلك الاشتباه يكون اما
بتوسط اللفظ واما بتوسط المعنى والذي يكون بتوسط اللفظ فهو ان
ان يكون اللفظ فيها واحدا والمعنى مختلفا وقد يكون المعنى مختلفا بحسب
وضع اللفظ في نفسه كما يكون في المفهوم من لفظة العين وربما حصل ذلك
حدا كما يحصل في النور اذا اخذ تارة بمعنى البصر واخرى بمعنى الحق عند العقل
وقد يكون بحسب ما عرض اللفظ في تركيبه اما في نفسه او تركيبه مثل قول القائل
فلان حسن بالسكون او بحسب اختلاف دلالة حروف الصلات

منه التي لا دلالة لها على ما يراد بها بل انما تدل بالتركيب وهي الادوات
باصنافها مثل ما يقال ما يعلم الانسان فهو كما يعلمه فيرجع بازائه الى ما
الى الانسان وقد يكون بحسب ما يعرض للفظ من تصريفه وقد يكون على
وجوه اخرى قد ذكرت في مواضع اخرى من حقها ان يطول فيها الفروع
وكم واما الكاين بحسب المعنى فمثل ما يقع بسبب ايهام العكس مثل ان يوجد
كل ثلج ابيض فيظن ان كل ابيض ثلج وكذلك اذا اخذ لازم الشيء بدل
الشيء فظن ان حكم اللازم حكمه مثل ان يكون الانسان يلزمه انه متوهم ويلزمه
انه مكلف مخاطب فيتوهم ان كل ما له وهم وفطنة ما هو مكلف وكذلك
اذا اوصف الشيء بما وقع منه على سبيل العرض مثل الحكم على السقمونيا بانه مبرد
اسمها مبرد من جهة وكذلك اشياء اخرى نبينه بعد وما يحله كل ما يروج
من القضايا على انه حق يوجب تصديقا لانه يشبهه او يناسب لما هو كذلك
الحال او قريب منه والمشبهات تعمل الايقاع بها الا حيث يحتج بها من
يدعي علما والقياسات الى ان يؤلف منها تسمى امتحانية او تصور بها المناقضة
جدلية وتسمى القياسات التي تؤلف منها عنادية والمقدمات الوهمية
انما تقع بها في هذا المكان فهي من المشبهات اللفظية والمعنوية
وقد تسمى المخيلات والمخيلات هي قضايا تقال قولا مؤثرا في النفس
تاثيرا عجيبا من قبض وبسط وربما زاد على تاثير الصدق وربما لم يكن

مو

معه تصديق مثل ما يفعله قولنا وكلمات في النفس ان العسل مرة متهوعة
على سبيل محاكاة للمرة فاباه النفس وتنقبض عنه واكثر الناس يقدمون
ويحجمون على ما يفعلونه وعما يذرونه اقداما واحجاما صادرا عن
هذا النحو من حركة النفس لا على سبيل الروية ولا الظن ولا المصدقات
من الاوليات ونحوها والمشهورات قد تفعل فعل المخيلات من
تحريك النفس او قبضها واستحسان العقل لورودها عليها لكنه يكون
اولية ومشهورة باعتبار ومخيلة باعتبار وليس يجب في المخيلات
ان تكون كاذبة كما لا يجب في المشهورات وما يخالف الواجب قبوله
لا محالة كاذبا وبالجملة المخيل المحرك من القول يتعلق بالتعجب منه
اما بجودة هيئته او قوة شهرته او حسن محاكاته لكنا قد نخص باسم
المخيلات ما يكون تاثيره بالمحاكاة وربما حرك النفس من الهيئات
الخارجة عن التصديق ونقول ان اسم التسليم يقال على احوال
القضايا من حيث توضع وضعا ويحكم بها حكما كيف كان فربما كان
التسليم من العقل الاول وربما كان من اتفاق الجمهور وربما كان من الخصم

المقالة الثانية من المنطق في تعليم القياس

اعلم ان الاستدلال له صنعة تؤدي الى غرض وكل صنعة فانها
تتعلق بمادة وصورة وتخلق المصنوع في الصنعة باخلاق المادة

واختلاف الصورة وكذلك الاستدلال يختلف اما باختلاف
ما يؤلف عنه او باختلاف التأليف الفاصل وغير الفاصل والغرض
في الاستدلال حصول علم او تسليم او ظن على سبيل الاكتساب
والعمدة في جميع ذلك هي القياس ومادة القياس هي ما يسلف
علمك بها التصديق وصورته هي الوصف والتأليف الذي يقع
منها وانت تعلم انه ليس يمكن ان يكتسب العلم المجهول من اي علم كان
بل يعلم له الى المجهول نسبة مخصوصة وكذلك تأليف مخصوص
وبالجملة فلا بد من مصدقات اولية تكتسب بالروية والا لم يكن
سبيل الى كسب الثواني وجميع ما يكتسب بالقياس قد يفتقر مقدمة
في قياس اخر ويمر في ذلك الى ما ينتهي الى ان لا يحتاج وجرت العادة
بان يسمى علم القياس التحليل بالعكس وهو بمعنى التركيب وذلك لان
القياس انما يكون قياسا اذا كان لك مطلوب محدود فتطلب ما ينتج
لك ذلك المطلوب والذي ينتج لك ذلك المطلوب له اجزاء تسمى
وسطا وطرفين فيكون بالجملة تحليلا بالعكس كان مقابله
يسمى التركيب فان المعتقد قياسا على سبيل الاتفاق يؤدي الى نتيجة
لم يطلب لم يكن بالجملة قياسا والمقدمة قول جازم جعل جزء قياس
وليس هو فصلا يلحق المقدمة ولا لو ازيل عن المقدمة يبين الصفة

لكان

لكان يقتضي ذاته فلا يكون قولا جازما وكما ان القضايا محصورة ومهملة
وشخصية فكذلك المقدمات والحد ما اليه تنحل المقدمة اعني اذا حلل
المقدمة فلا يبقى الا ما كان محمولا وموضوعا ويسمى عند الانحلال حدا
واما الرابطة فانها لا تبقى فلا يكون من جملة ما تنحل اليه المقدمة ومن
المرتبطات حروف الشرط والجزاء وحروف العناد والقياس قول اذا
وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم من تلك الاشياء الموضوعة بذاتها
لا بالعرض شيء ما اخر غيرها بالاضطرار فالقول هاهنا كالجنس للقياس
وليس نعني بالقول المسموع منه بل هو مقول على القياس من حيث
هو مسموع ومعقول جميعا والقياس البرهاني يكفي ان يكون معقولا
واما الجدلي والخطابي والسوفسطائي فانه من شرطه ايضا ان يكون
مسموعا واما قوله اذا وضعت فيه اشياء يعني اذا سلمت فانها وان كانت
في نفس الامر منكرة فاذا سلمت تلك الاقوال لزم عنها غيرها واذا قيل
قياسات سوفسطائية فانما نعني به ان مقدماتها سوفسطائية والتأليف
صحيح ويقال ايضا سوفسطائية اذا كانت الصورة ايضا غير صحيحة وسبيله
كما يقال انسان مات والمعرفة ايضا فان مقدماتها ايضا كالمسلمة ويلزم
عنها قياس يقال فلان وسيم وكل وسيم نمر فيلزم عنه فلان نمر وانما قيل
اشياء ومرة بين ما يلزم عن القياس وبين ما يلزم عن العكس المستوي

والمنسوب الى النقص والاسبار هو القضايا لا المقدمات والا
كان هو احد القياس في حد نفسه فان المقدمة عندما هي جزء قياس
وقوله الموضوعة يعني من حيث هي موضوعة فيه وضعها يعني على
ترتيبها وقوله بذاتها اي ان تلك الموضوعات لا يحتاج في ان يلزم
عنها ما يلزم الى ان يعرف بها شيء ثم بذلك لزوم ما يلزم عنها سواء
تلك الموضوعات مصرحا بها او غير مصرح بها فانك اذا قلت ح مساو
لب وب مساو لد فح مساو لد فانك لم تصرح باحدى المقدمتين لان
صورة هذا القياس يجب على هذا حتى يكون قياسا تاما فنقول ح مساو
لب الذي هو مساو لد ومساويات المتساوية متساوية فاذن
مساو ح كانه قال ح مساو لمساو لد وكل مساو لمساو لد فهو مساو
لد فح مساو لد ومثل قول القائل فلان يطوف بالليل فهو متلصص فلم
تصرح فيها بمقدمة اخرى وهي كل من يطوف بالليل فهو متلصص
واعلم ان معنى اللزوم هو انك اذا سلمت تلك الاشياء يجب ان تسلم
القول الثاني وليس يجب من هذا ان يكون القول الثاني صادقا فان
قولنا كذا يلزم من كذا اعم من قولنا يصدق لزومه ليتصل به القياس
عن الاستقراء والمثال والعلامة وما اشبه ذلك فانه ليس يلزم
عن تلك الاشياء شيء بالاضطرار وانما قلنا ان كان الامر مطابقه

ثم يعمل عليه قياس من مقدمات مثله في الثاني لم يكن قياسا حقيقيا
وقوله لا بالعرض يعني لزوم اللازم ليس بسبب مقدمة اخرى لم يورد
والفرق بين ما لم يورد وبين المحذوف ان المحذوف يكون حذفه
على سبيل الاقتصاد وما لم يورد لا يجب ان يكون في القياس وقولنا شيء
ما نريد شيئا محدودا معينا عند الذهن يتكلف لاجله القياس وقولنا
اخر غيرها يعني ان النتيجة لم تكن في نفسها احدى ما سلم فان ذلك ان كان
مسلما فما كان يحتاج ان يقاس ليسلم تسليمها وقوله بالاضطرار اي ذا
يلزم عن صورة ذلك القياس النتيجة لا بسبب مادة مخصوصة فان من
الضروب العقيمة ما ينتج في بعض المواد ويكون السبب في النتيجة لا الصورة
بل المادة والضرب العقيم من القياس هو ما ينتج في مادة موجبة وفي
مادة سالبة وليس يجب ان تكون النتيجة ضرورية بل لزوم النتيجة يكون
ضروريا والقياسات الشرطية فليس المسلم فيها النتيجة فان المسلم فيها هو
ما يكون فيه صدق او كذب والصدق والكذب يعرض للمقدمة الشرطية
كما هي فالمسلم انما هو حال النسبة بين المقدم والتالي لا احد جزئيه الذي
هو النتيجة فان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود هو المسلم
والنتيجة احد جزئيه فالمسلم غير النتيجة ثم من القياسات ما يكون كاملا
وهو الذي يلزم تسليم النتيجة عنه من دون تعريفه او اعتبار اخر فانه

فانه كما ان في المقدمات ما هو بين بذاته لا يحتاج الى بيان وكذلك
في المقاييس والا ما كان يمكن بيان شيء بقياس ومنه ما هو غير كامل
وهو الذي يحتاج الى تغيير يلحقه حتى يلزم عنه ما يلزم واللازم
عن القياس اما ان يكون غير مذكور ولا نقيضه في القياس بالفعل
ويسمى ذلك اقترانيا حمليا كقولك كل حيوان جسم وكل جسم جوهر
فكل حيوان جوهر واما ان يكون اللازم او نقيضه مذكورا فيه بوجه
ما كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويسمى ذلك استثنائيا
او كقولك في الشرطي كلما كان الانسان حيوانا كان الحيوان كذا
ثم كل قياس اقتراني بسيط حملي فانه يوجد فيه شيء مشترك مكرر ويسمى
الحد الاوسط مثل ب كقولك كل ج ب وكل ب ا فالنتيجة انما تحصل
من اجتماع الطرفين كقولنا فكل ج ا وما صار منهما في النتيجة موضوعا
او مقدما مثل ج في هذا المثال يسمى الاصغر وما كان محمولا او
تاليا مثل آ ههنا يسمى الاكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى
والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى وما لقياس يسمى اقترانا وهيئة التأليف
من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الطرفين تسمى شكلا والقرينة
التي يحصل عنها لذاتها قضية اخرى تسمى قياسا وتلك القضية ما دام
يساق اليها بالقرينة تسمى مطلوبا فاذا لزمت تسمى نتيجة

والقسمة

والقسمة توجب ان يكون الحد الاوسط اما محمولا على الاصغر موضوعا
للاكبر او بالعكس او محمولا عليهما جميعا او يكون موضوعا لهما جميعا فالقسم
الاول يسمى الشكل الاول والثاني ملغى فانه بعيد عن الطبع قياسه والقسم
الثالث يسمى شكلا ثانيا والرابع يسمى شكلا ثالثا ويعم الاشكال الثلثة
انه لا قياس عن جزئيتين ولا عن سالبتين صغرى وجزئية كبرى والنتيجة
تتبع اخس المقدمتين في الكم والكيف واما عن سالبتين فقد يظهر حاله لك
فالشكل الاول لما كان صغراه موجبة صار الحد الاصغر فيه داخلا فيما قال
عليه الاوسط فاذا كان في الكبرى ايجاب كلي على كل ما يقال عليه الاوسط او
سلب كلي عن كل ما يقال عليه الاوسط كيف دخل فيه الاصغر فان لم يكن
كليا امكن ان يكون الاصغر ادخر الحكم على الاوسط اذا كان حكما جزئيا
لجواز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر ويكون الحكم في البعض الذي هو خارج
عن الاصغر بايجاب او سلب ويكون الحكم على ما ليس للاصغر فاما اذا لم يكن
الاوسط محمولا على الاصغر فيجد امورا يحمل على كليهما وبها يتباينان وامورا
يسلب فلا يلزم ان يكون من الحكم على الاوسط حكما على الاصغر كان سلبا او
ايجابا فان كان الاكثر جزئيا فذلك ابعد لانه اذا كان الحكم جزئيا على
الاوسط والاوسط موجود للاصغر لم يجب ان يتعدى الى الاصغر حكم الاكبر
اذ يجوز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر فلا يكون الحكم من الاكبر من الاوسط

على ما يحمل من الاوسط على الاصغر فنبين انه اذا كانت الصغرى سالبة
او الكبرى جزوية لم ينتج وجميع المطالب تبين في الشكل الاول فالضرب
الاول من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة كقولك كل ج ب وكل ب
ا ينتج ان كل ج ا ومثاله من الحدود كل جسم مولف وكل مولف محدث
فكل جسم محدث والضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
كلية كقولك كل ج ب ولا شي مما هو ب ا ينتج انه لا شي من ج ا ومثاله
من المواد كل جسم مولف ولا شي من المولف بقديم فلا شي من الاجسام
بقديم والضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة
مثاله بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا ومثاله من المواد بعض الفصول
مقادير وكل مقادير كمية فبعض الفصول كمية والرابع من جزئية موجبة
صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزوية مثاله بعض ج ب ولا شي
من ب ا ينتج ليس كل ج ا ومثاله من المواد بعض الفصول كمية ولا شي مما هو كمية بمنفصل فليس كل
فصل بكمية وقد يلزم نتائج القياسات الكلية من بين عكوسها فان جعلت
بين القياسات قياسات على تلك العكوس لم تكن كاملة بالقياس الكامل
انما تبين بالعكس ثم يجب ان يعلم انه اذا كانت المواد ضرورية في هذا
الشكل فسبيل النتائج سبيل ما ذكرنا من المطلقات لا بغير الضروريات
حكم واما اذا كانت المواد ممكنة فضرورة ما نقوله فالضرب الاول
كل

كل ج ا بالامكان وكل ب ا بالامكان فبين ان كل ج ا بالامكان وذلك
ان ج داخلة بالقوة تحت ب فلها بالقوة ما لب والقوة يراد بها غير ما يراد
بها في الشكلين الاخرين اعني الثاني والثالث فان ههنا كان يراد بالقوة ان الا صغر
انما يدخل تحت الاوسط بالقوة أن الاصغر انما يدخل انما يكون بعد بعد العكس
او بعد بيان وههنا بالامكان تحت الاوسط وجميع ما قيل في هذا الضرب فانه
غير كامل قياسا على الضروب التي في الشكلين الاخرين حتى باطل فان القوة ههنا
غير التي هناك اذ الحكم هناك بالقوة وههنا الحكم بالفعل والاعتبار بالحكم وفرق
بين ان يحكم بالفعل على شي بهوية انفسه بالقوة وبين ان يحكم على شي حكما بالقوة بهوية
في نفسه اما بالقوة واما بالفعل والضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كقولك
كل ج ب بالامكان ويمكن الا يكون شي من ب ا فيمكن ان لا يكون شي من ج
والضرب الثالث بعكس ذلك وهو ان تكون الكبرى موجبة وسالبة لا شي من
ج ب بالامكان وكل ب ا بالامكان فههنا لما كان صغراه سالبة وكبراه
موجبة ولم يصرح بان ج بالقوة تحت ب ولكن بالقوة انه ليس تحت ب لم يكن
بيانه بيان الاول او كان قد يحكم بشي يلزمه قوة الدخول ولم يكن بين الدخول
فكان غير كامل وكان الذين ذهبت الى ان يخطره بالبال وتامله لتعلم الكلام
به فان مطلوبه هو ان يعلم ان ج تحت ب بالقوة وانما يعلم ذلك من مقدمة
كلية يذكرها ويخطرها بالبال وهو ان كل ما هو بالامكان الحقيقي ليس كما انه

بالامكان الحقيقي ايضا كذا فاذا احطت ذلك بالمثال وتامله وحدج
الدرج ندخل بالقوة تحت ب وبان هذا الضرب انما يكون بالعكس الذي يخص
الممكن وهو ان يكون الحدود بحالها لكن قد عرف الكبرى بنقل الايجاب الى السلب
ونقل السلب الى الايجاب فاذا فعلنا ذلك بالصغرى صار بالامكان
كل ح ب وبالامكان كل ب ا فبالامكان كل ح ا فبالامكان ان لا يكون شي
من ح ا فهذا بعكسين وعلى هذا سائر ما يعين والضرب الرابع من سالبتين
كليتين ممكنتين ينتج ممكنة سالبة بعين بعكس الصغرى في الايجاب وهذا بعكس
فلما ولك ان تركب ضروبا اربعة من جزئية صغرى وكلية كبرى سالبتين
او موجبتين او موجبة سالبة وسالبة موجبة وليس اذا وجب ان يكون
عكس الاصل امكانا اقليا يخرج عن الامكان واذا لم يخرج عن الامكان
كان القياس صحيحا وقولنا امكانا اقليا هو انه اذا اخذ الامكان الاكثري
جاء من العكس امكان اقلي واذا اخذت امكان اقلي جاء العكس امكانا اكثريا

فصل هذا الشكل نظرية ان الاوسط منه يحمل على الطرفين وخاصته
انه لا ينتج الا سالبة كلية وسالبة جزئية وان يكون الصغرى مخالفة للكبرى
في الكيفية وان يكون الكبرى كلية اما الشرط الاول فلان المحمول الواحد [illegible]
كالجسم يحمل على متباينين كالحجر والحيوان فتكون النتيجة سالبة وعلى متفقين
كالانسان والضاحك فتكون النتيجة موجبة وهذا هو العقم اعني ان تكون النتيجة

تارة موجبة وتارة سالبة وقد يسلب عن متباينين كالانسان
والفرس وعن متفقين كالانسان والناطق واما الشرط الثاني
وهو ان يكون الكبرى كلية فلانها اذا كانت جزئية وحمل الاوسط
على بعضه او يسلب عنه يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاصغر ضروري
الايجاب له ويحكم على بعضه بايجاب او سلب يكون ذلك البعض غير
الاصغر فاذا حكم بخلاف ذلك على الاصغر لم يجب الايجاب الاكبر على
الاصغر ويجوز ان يكون الاصغر مباينا للاكبر والاوسط خاصة للاكبر
وبالقياس الى الاصغر لا يوجد في كله فان اوجب الاوسط على بعض
الاكبر وسلب عن الاصغر لم يجب الا سلب الاكبر عن الاصغر او يكون
الاوسط عرضا عاما للاصغر والاكبر يوجد للاصغر كله ولا يوجد
في بعض الاكبر كالبياض للقفنس والانسان لم يجب الا سلب الاكبر
عن الاصغر واعلم انه اذا كانت السالبة الكلية الماخوذة في قياس
هذا الشكل مطلقة على حسب ما تفهم من السلب الكلي المطلق فيها يجب
الاخر في نفسه سواء كان بالمعنى العام او بالمعنى الخاص فانه لا يتالف
منها قياس في هذا الشكل وذلك لان القياس في هذا الشكل انما تم كما
سنعلمه بعكس او خلف اذا القياسات في هذا الشكل غير كاملة وانت
تعلم ان المطلق اذا لم يكن بشرط الدوام او الدوام غير الضروري

كما عرفته لم ينعكس وانه لا يمكن ان يوجد لهذا المطلق بعض من المطلق
والخلف ثم بالنقض فليستعمل نحو السالبة على النحو المشهور فان ذلك
اجمع للغرض ولنذكر الضروب المنتجة فالضرب الاول من كليتين
والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من ا ب
فلا شيء من ج ا برهانه اما بالعكس الكبرى فيصير لا شيء من ب ا فيتسق
القياس على هيئة النظام كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا وهو
الضرب الثاني من الشكل الاول ومن طريق الخلف انه ان كان قولنا
لا شيء من ج ا كاذبا فليكن بعض ج ا حقا وكان لا شيء من ب ا ينتج من
الشكل الاول ليس كل ج ب وكان المأخوذ في هذا القياس كل ج ب
فاذن الاحالة في هذا القياس لما كان التأليف منتجا ليست ان المقدمات
كاذبة والقائلة لا شيء من ا ب كانت موضوعة حقا فبقي ان السبب
هو كذب قولنا بعض ج ا فلا شيء اذن من ج ا والضرب الثاني من
كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة ومثاله لا شيء من ج ب وكل ا ب
فلا شيء من ج ا وبيان هذا بان نعكس الصغرى وهو لا شيء من ب ج فيصير
على ما نقوله وهو كل ا ب ولا شيء من ب ج ينتج لا شيء من ا ج ثم نعكس النتيجة
فيصير لا شيء من ج ا او بالخلف وهو انه ان كان ما ذكرناه غير حق
فليكن بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب وكان لا شيء من ج ب والضرب الثالث

من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية مثاله بعض ج ب
ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا بعينه بعكس السالبة وبالخلف انه ان
كان كل ج ا الذي هو نقيض النتيجة ولا شيء من ا ب فلا شيء ج ب وكان
بعض ج ب والضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة
كلية مثاله ليس كل ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا وبيان هذا لا يمكن بالعكس
اذ السالبة الجزئية لا تنعكس والموجبة تنعكس جزئية ولا يتم قياس من جزئيتين
فبيان ذلك يكون بالخلف والافتراض اما الخلف فنقول انه ان لم تكن النتيجة
كما قلنا فليكن كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب وكان ليس كل ج ب واما
الافتراض فانه يتم بقياسين من الشكل بعينه وقياس من الشكل الاول وصورته
كما نقول في هذا انا نعين او نفرض بعض ج الذي ليس ب ولكن د فنقول
لا شيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا كما عرفته في الشكل الثاني ولكن
بعض ج د فيسقط على ما قلنا له بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا
وينبغي ان يكون في الافتراض الشكل الاول في الموجب بعد ما هي في
السالب موخرا واما الضروري فمثله ما ذكرناه في المطلق الا ان البيان
بالخلف في الضرب الرابع وذلك لانا بينا ذلك الضرب بالخلف
ولا يمكن استعمال الخلف هاهنا فانه يجب ان يوجد النقيض من باب الممكن
فيكون القياس من ممكن عامي ومن ضروري ونحن بعد لم نعرف هذا الضرب

من القياسات ينبغي ان يكون سالبة بالافتراض بان نقول بالضرورة
ليس كل ج ب و بالضرورة كل اب فينتج بالضرورة ليس كل ج ا فليعين
بعض الذي ليس ب بالضرورة وليكن د فاذا كان بالضرورة لا شيء من
ب و بالضرورة كل اب فبالضرورة لا شيء من د الذي هو بعض ج ا او
بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا واما الممكن فانه لا قياس في
هذا الشكل من ممكنين فانه يمكن ان يكون طبيعتان متباينتان يحمل احدهما
على الاخرى كالحيوان على الانسان ثم يسلب من احدهما شيء هو الوسط
بالامكان و يوجب على الاخرى فيكون النتيجة لا محالة موجبة ويمكن
ان يكون كذلك طبيعتان مختلفتان كالانسان والفرس ولكن الحد
الاوسط في جميع ذلك الحركة فيكون النتيجة سالبة وهذا هو العقم ثم لا
يمكن ان يستعمل في هذا العكس اذ قد عرفت ان السالبة الممكنة لا تنعكس
ولا ايضا بالخلف لانا ان وضعنا بعض ج ا او كل ج ب بالامكان لم يكن
منافيا للسالبة الممكنة فلا يمكن ان يبين فيه شيء واما احد بعضها وهو
انه ليس يمكن ان لا يكون شيء من ج ا وذلك يصدق اما لان بعض
ج ا بالضرورة او بعض ج بالضرورة ليس ا فاذا قلنا بعض ج ا بالضرورة
فاما ان ناخذها صغرى او كبرى فليكن اولا صغرى ولنضف اليه
ويمكن ان لا يكون شيء من اب او يمكن ان يكون كل اب ينتج بعض ج

بالامكان هو ب او ليس ب وهذا هو الذي كان وضع اولا ولنجعلها
كبرى ونضف اليها مقدمة ج ب ينتج من الثالث بعض ب ا او ليس ا وكيف
ما كانت حينئذ فلا ناخذ شيئا من المقدمات فاذن لا يمكن ان يبين بالخلف
ولا بالافتراض فقد عرفت انه يقاس بين احدهما من الشكل بعينه والثاني
من الشكل الاول فاذن لا قياس من ممكنين في الشكل الثاني فلا يمكن ان يبين
بالافتراض **واما الشكل الثالث** فخاصيته في النتيجة ما علمت اما
انه لا ينتج الا جزئيا وشرطه ان يكون الصغرى موجبة واحدى المقدمتين
كلية وانما وجب ان يكون احدى المقدمتين فيه موجبة لانه لو كانتا سالبتين
لجاز ان ينتج تارة موجبة وتارة سالبة اذ قد يسلب امران وهما الطرفان
عن شيء واحد وهو الوسط ويكون الامران تارة متساويين وتارة مختلفتين
واما وجوب كون الصغرى خصوصا موجبة فلانه اذا سلب شيء عن الاصغر
عن امر اعني الوسط لم يجب ان يوجد له ما وجب للآخر اعني الوسط او سلب
عنه واما انه لا بد من كلي فلانه قد يمكن ان يكون الطرفان مثل الانسان و
والفرس والوسط كالحيوان ثم كل واحد منهما مسلوب عن الاخر وقد يمكن
ان يكونا مثل قولك بعض الحيوان ضاحك وبعضه ناطق ثم كل ناطق ضاحك
و بعض الاجسام حيوان وبعضها انسان وكل انسان حيوان وبعض الاجسام
حيوان وبعضها حجر ولا شيء من الحجر بحيوان فلعله لان الضرب المنتج

فالضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ب
ج وكل ب ا لا يلزم من هذا ان كل ج ا فانه يجوز ان يكون ج اعم
من ب ويكون الموجود لكل ب اما مساويا لج واما دون ج في العموم
ولكن يجب ان يكون بعض ج ا ولكن ذلك البعض هو ب فهذا هو
افتراض وبعكس الصغرى فيكون بعض ج ب وكل ب ا او بالخلف
انه ان لم يكن بعض ج ا صادقا فنقيضه وهو لا شيء من ج ا صادق
فيكون كل ب ج ولا شيء من ج ا فلا شيء من ب ا وقد كان كل ب ا
هذا خلف الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة
مثاله كل ب ج ولا شيء من ب ا لا يلزم من هذا ان لا شيء من ج ا
فربما كان ج اعم منها لكن ينتج فليس كل ج ا بالافتراض او بعكس
الصغرى وبالخلف انه ان لم يكن كذلك فكل ج ا ولا شيء من ب ا فلا شيء
من ب ج هذا خلف الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى
مثاله بعض ب ج وكل ب ا ينتج بعض ج ا بالبرهان من الضرب الاول
الرابع من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى مثاله كل ب ج
وبعض ب ا فبعض ج ا بيّن بان نعين البعض الذي هو ب وهو ا
وليكن ذلك د فيكون كل د ا لكن د ب وكل ب ج وكل د ج وكان كل د ا
فبعض ج ا او بعكس الكبرى ثم بعكس النتيجة فيكون بعض ا ب وكل ب ج

فيصح بعض ا ج فينعكس بعض ج ا ويبين ايضا بالخلف انه ان كان لا شيء من
ج ا وكل ب ج فلا شيء من ب ا وكان بعض ب ا الخامس من كلية موجبة
صغرى وجزئية سالبة كبرى مثاله كل ب ج وليس كل ب ا فليس كل ج ا
ان يبين بالعكس اذ الكبرى لا تنعكس لانها سالبة جزئية والصغرى تنعكس
جزئية بل يبين بالافتراض بان نعرض البعض الذي هو ب وليس هو ا وليكن د
فيكون ولا شيء من د ا ثم مثل كل د ج وبعض د ب فينتج من هذا الشكل بعض
ج د ثم تؤلف قياسا اخر من الشكل الاول وهو بعض ج د ولا شيء من د ا فينتج
بعض ج ليس ا وبالخلف انه ان كان كل ج ا ليس كل ب ا فليس كل ج ب
هذا السادس من جزئية موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى مثاله بعض ب
ج ولا شيء من ب ا فليس كل ج ا بيّن بعكس الصغرى بان يقال بعض ج ب
ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا وبالخلف والا فكل ج ا وكان لا شيء من
ب ا فلا شيء من ب ج وكان بعض ب ج واما الضروري فسبيله سبيل
المطلقات الا في الضرب الخامس فانه لا يبين بالافتراض وصورة
الضرب كل ب ج بالضرورة وبالضرورة كل ب ا ينتج بالضرورة ليس كل ج ا
فليعين د بعض ب الذي هو ايضا بعض ج الذي هو ب ليس ا فيكون ذلك
البعض منتج ليس ا بالضرورة فيكون صورة القياس كل د ب وكل ب ج
وكل د ج فيؤلف قياس اخر وهو كل د ج ولا شيء من د ا فليس كل ج ا دائما

في الممكن فلنذكر الضرب المنتجة فالضرب الاول كل ب ج بالامكان
وكل ب ا بالامكان فبعض ج ب بالامكان لان الصغرى تنعكس
بالامكان الاعم كما عرفته ويكون كبراها ممكنة حقيقية والعرفية النتيجة
بالكبرى فيكون ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الكبرى سالبة ممكنة حقيقية
وان كانت المقدمتان سالبتين امتنع السالبة الصغرى موجبة جزوية
فانتج ما ذكرنا في الضرب الاول وان كانت الصغرى جزوية فكذلك سواء
كانتا موجبتين او سالبتين فان جعل الصغرى كلية والكبرى جزوية وكانتا حقيقيتين
لم يجب من طريق العكس ان تكون النتيجة ممكنة حقيقية اذ لا يمتنع العكس ان تكون
ضرورية كما عرفت او ليس يجب ان يكون عكس الممكن ممكنا حقيقيا لكن الاقرب
عندي ان النتيجة يجب ان تكون ممكنة ومثاله كل ج ب بالامكان وبعض ج ا
بالامكان فلنفرض ذلك الذي هو ايضا بعض ب ولكن د فيكون كل د ا بالامكان
وكل د ب فبعض ا ب بالامكان وكذلك ان كانت الجزوية سالبة
او كانتا سالبتين بان يجعل السالب موجبا ويكون البيان ما ذكرنا فهذه هي
الاشكال الثلثة واستعملنا في المطلوب المحصورات لان المهملة في قوة الجزوية
ولا تصلح في الشكل الاول الا مقدمة صغرى فان جعلت المقدمتان كلتاهما
مخصوصتين فان الكلام لا يكون علميا ولكن كان قولا ما يلزم عنه مخصوصة
ففي الشكل الاول شرط واحد وهي ايجاب المقدمة الصغرى فقط

واما في الشكل الثاني فاختلاف الكيفية مع ان المقدمتين مخصوصتان ثم
يرجع الى الاول وبين بالخلف فقط واما في الشكل الثالث فالشرط ايجاب
الصغرى والبيان بالعكس وللشكلين الثاني والثالث خاصة واحدة وهي
ان بعض السوالب انما الطبيعي منها والسابق الى الذهن اولا منها هو ان
يكون احد الامرين منها موضوعا والاخر محمولا فان عكس لم يكن طبيعيا
وكان غير السابق الى الذهن مثال ذلك ان نقول ليس السماء بثقيل او حجر
وليست الشمس نامية وليست النار الجديدة مرئية فان عكس بين لاشيء من الحجر
والثقيل سماء وليس شيء من النامي شمس وليس المرئي نار وهي وان كانت
حقا فانها ليست الامر الطبيعي والسابق الى الذهن فان النار اولى بان
يكون موضوعة ويسلب عنها المرئي من ان يكون المرئي موضوعا ويسلب
عنه النار وكذلك في غيرها وفي الجزويات بين احوالها فانا اذا وضعنا
الانسان والحيوان وسواء جزويا كان الاولى حتى ان يكون الحيوان
موضوعا في القضية والانسان محمولا لا عكسه وان كان حقا مثل قولك
بعض الحيوان انسان وقولك الانسان بعض الحيوان فالسالبة التي هي
الاشياء انما تستعمل على هيئة الشكل الثاني والجزوية تستعمل على هيئة الشكل الثالث
بينها والسوالب الغير الطبيعية تجري على الضرب الثاني من الشكل الاول فلهذا
لا يستوي العقل في التصديق بتلك البراهين فلنتكلم الان في

القياسات المختلطة والضروب المنتجة بالكبرى على ما ستعرفه ولنعد
بالضرب الاول من الشكل من كليتين موجبتين صغراهما مطلقة وكبراهما
ضرورية مثاله كل ج ب بالاطلاق وكل ب ا بالضرورة فنقول ان
كل ج ا بالضرورة اذ قد عرفت ان معنى قولنا كل ب ا بالضرورة ان كل
ما يوصف بب او يوصف بب ويكون ب وقتا ما فذلك الشيء موصوف
دائما في كل وقت بانه ا وكذلك اذا كان سالبا فيكون ج الموصوف بب
كيف وصف به داخلا في هذا الحكم الضرب الثاني كذلك لكن الكبرى مطلقة
مع مطلقة مثاله كل ج ب بالضرورة وكل ما هو ب فهو ا بالاطلاق فكل
ج ا بالاطلاق لانه قد حكم على كل ما هو ب بالضرورة او بغير الضرورة انه ا
بالاطلاق ولكن ههنا شيء يجب ان نعلم وهو انه اذا كانت الكبرى مطلقة ووقت
الاطلاق فيها ما دام ذات الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة تكون ضرورية
لان ج ب دائما وقد وضع ان ب ما دام ب فهو ا فج دائما ا فههنا قد تكون
النتيجة ضرورية والكبرى مطلقة مثال ذلك الثلج ابيض بالضرورة وكل ابيض
فانه مفرق للبصر دائما فانه ان لم تكن النتيجة ضرورية لم يلزم القياس
وذلك لانه اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى وجودية صرفة من
جنس الوجودي بمعنى ما دام ذات الموضوع موصوفا بما وصف به لم ينتظم
قياس صادق المقدمات لان الكبرى تكون كاذبة لانا اذا قلنا

كل

كل ج ب بالضرورة ثم قلنا وكل ب فانه يوصف بانه ا ما دام موصوفا
بب لا دائما حكمنا ان كل ما يوصف بب يوصف به وقتا ما لا دائما وههنا
خلاف الصغرى بل يجب ان تكون الكبرى اعم من هذا حتى تصدق وحينئذ
تكون نتيجتها ضرورية لانه مع الكبرى دائما تكون ضرورية لان ج يدوم ب
فيدوم ا بالضرورة لان الوسط انما يكون حينئذ مشتركا فيه اذا كان هذا
الاعتبار فالواجب ههنا الا نشترط فيه انه ما دام موصوفا بب لا دائما
بل ما دام موصوفا بب من دون شرط حتى يصح ان يدخل تحته فانه متى شرط
فيه لا دائما لم يدخل تحته الضرب الثالث صغراه موجبة مطلقة كلية
وكبراه كلية سالبة ضرورية ومثاله كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ب ا
بالضرورة فلا شيء من ج ا بالضرورة الرابع عكسه في الضرورة والاطلاق
مثاله كل ج ب بالضرورة ولا شيء من ب ا بالاطلاق فلا شيء من ج ا
بالاطلاق على ما عرفت الخامس صغراه جزئية موجبة مطلقة وكبراه
كلية سالبة ضرورية واعلم ان الجزئية المطلقة لا تنتج الضرورة ولا الجزئية
الضرورية تنتج الاطلاق فان الجزء معنى اذا كانا متلازمين في السلب
الايجاب فكيف متلازمان في الضرورة والاطلاق واما الشكل
الثاني فالحق فيه انه اذا اختلف المقدمتان في الضرورة
واحد
والاطلاق الخاص وكانتا كليتين تشترك الاوسط بالضرورة على كل

من اى طرف كان ثم حمل على كل واحد من الطرف الاخر بعينه الضرورة
وكان احد الطرفين حكم الاوسط على كل موصوف به هو انه دائم وحمل
الاخر انه ليس دائما له اى لكل واحد منه كان الحكم سلبا او ايجابا
فان الطرفين متساعدان يجب سلب كل واحد منهما عن الاخر بالضرورة
وكذلك ان كانت الصغرى جزوية فان البعض الذى منها مسلوب
عن الطرف الاكبر اذا كان ذلك البعض محالفا له فى الحكم وانتقل
نعم اذا اخذت الدوام وضد الدوام جزءا من المحمول كقولك كل ما نقل
ح فهو شئ ذلك الشئ يسلب عنه دائما انه ب ينتج ليس اب وذلك
بالضرورة فاما ان اخذت المطلقة عامة فانه اذا كان من سالبتين
او موجبتين فى هذا الشكل لم ينتج فانه يمكن ان يصدق منهما المطلق على
الضرورى ومع تلك المادة لا يجب منه لان العام لا يصير مكاس ضروريين
متساويين فى الكمية وقد عرفت ان الشكل الثانى يجب ان تختلف
فيه المقدمتان **واما الشكل الثالث** فالضرب الاول من
كليتين موجبتين والكبرى ضرورية كقولك كل ج بالاطلاق وكل
ب ا بالضرورة فبالاضطرار بعض ج ا من تعكس الصغرى الثانى
عكس هذه الجهة وكون النتيجة بالاطلاق العام وذلك لانك اذا عكست
الضرورة
انتجت بعض ا ج بالاضطرار ثم تعكس بعض ج ا وانت قد عرفت ان

سعكس مطلقة عامة الثالث من كليتين والكبرى سالبة ضرورية كقولك كل
ب ج مطلقا وبالاضطرار لا شئ من ب ا فبالاضطرار ليس كل ج ب من
تعكس الصغرى الرابع بخلاف هذا والنتيجة بالاطلاق العام لسلب ما ذكرنا
فى الضرب الثانى فى الخامس ان يكون التأليف من صغرى موجبة جزوية مطلقة
وكبرى كلية ضرورية سالبة والنتيجة ضرورية السادس ان يكون الكلى الضرورى
صغرى والنتيجة مطلقة ويبين بالافتراض بان نعين البعض من الذى هو ا
ولكن فى السابع بعض ب ح بالاضطرار وكل ب ا بالاطلاق ينتج مطلقا ما
الثامن مثل كل ب ح بالاطلاق وبعض ب ا بالضرورة وتكون النتيجة ضرورية
ويبين بالافتراض التاسع ان تكون السالبة كلية اضطرارية فتكون النتيجة
لا محالة اضطرارية كقولنا بعض ب ج وبالاضطرار لا شئ من ب ا ويبين
بعكس الصغرى او بالاضطرار ليس كل ج ا العاشر ان تكون الصغرى موجبة
كلية اضطرارية والكبرى سالبة كلية مطلقة والنتيجة مطلقة ويبين بالعكس وبالحدود
كقولنا كل انسان بالضرورة حى وليس كل انسان بمستيقظ ويبين ايضا بالافتراض
الحادى عشر ان تكون الصغرى موجبة جزوية اضطرارية والكبرى سالبة
كلية مطلقة فتكون النتيجة سالبة مطلقة الثانى عشر ان تكون الصغرى كلية موجبة
مطلقة والكبرى جزوية سالبة اضطرارية والنتيجة اضطرارية ومثاله من الحدود
كل ذى رجلين حى بالاطلاق وليس بالضرورة كل ذى رجلين متحركا

والنتيجة ليس كل حي متحركا بالضرورة واعلم ان هذا الاطلاق لا يمنع
صدق الضرورة اذ لا شك في صدق قولنا بعض ما هو متحرك فهو
بالضرورة ليس انسانا كالفرس والسماء فلعدم الكبرى فلنتامل **اختلاط
الممكن والمطلق في الشكل الاول** في الضرب الاول كل ج ب وكل
ب ا بالامكان فظاهر ان كل ج ا بالامكان والثاني كل ج ب ويمكن
ان لا يكون شي من ب ا فظاهر انه يمكن ان لا يكون شي من ج ا واما
ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة فالنتيجة ممكنة حقيقة وبهذا
لا يمس الامكان وبيانه ان نفرض الصغرى الممكنة موجودة مطلقة
فانه وان كان كاذبا لم يكن محالا ثم ان لزم المحال من القياس المؤلف
عنه لم يكن الا لحالة بعينه مثل اذا كان كل ج ب بالامكان وكل ب ا
بالاطلاق كان كل ج ا بالامكان والا فليكن غير ممكن وغير ممكن
فهو بالضرورة ليس يكون ولا محالة ان هذا هو الممكن العامي حتى يلزمه
من باب الضرورة ما ذكرنا فلنجعله موجودا اذ ليس ذلك محالا
بل قصاراه ان يكون كاذبا فنقول بالضرورة ليس كل ج ا وبالاطلاق
كل ج ب ينتج من الشكل الثالث بالضرورة ليس كل ب ا وكان بالاطلاق
كل ب ا هذا محال لزم لا من التاليف ولا من الكذب الغير المحال بل
من المقدمة الضرورية وقد يمكن ان يبين بوجه اخر من الخلف وهو

ان

ان مثال بالضرورة ليس كل ج ا وكان كل ب ا بالاطلاق ينتج من الشكل
الثاني بالضرورة ليس كل ج ب وكان ممكنا ان يكون كل ج ب هذا خلف
والضرب الذي بعد هذا هو ان يكون الكبرى سالبة مطلقة ومثاله كل
ج ب بالامكان ولا شي من ب ا بالاطلاق فلا شي من ج ا بالامكان
العامة ويجب ان يوجد الامكان هاهنا حسنا لانه ان لم يكن قولنا لا ضرورة
في ان يكون او لا يكون ج ا صادقا فليس كون ج ا او لا كونه بالضرورة
صادقا ويكون ما علمناه وقد اورد في التعليم الاول من الحدود مثال
ضروري مكان الاطلاق وظن ان النتيجة ضرورية وهو تبع الصادق
وما حرر كما عرفته في اللفظ والضرب الذي يلي هو انه يمكن ان لا يكون
شي من ج ب وكل ب ا فيمكن ان لا يكون شي من ج ا ليس يرجع
السالبة في الصغرى الممكنة الى الموجبة بعكس النتيجة وكذلك ان كانتا
من سالبتين كليتين بان يرجع الصغرى سالبتها الى موجبتها ثم يعكس
النتيجة فان جعلت الصغرى مطلقة لم يجب عنها قياس والعلة فيه ان
السالبة في صغريات الممكن يصح ان يرجع الى الموجبات وفي المطلق
لا يصح وقد كان لا يأتلف من الصغريات السالبة في المطلق قياس
وان جعلت الصغرى موجبة جزئية مطلقة والكبرى ممكنة كلية موجبة
كانت او سالبة فالعبرة للكبرى بلا شك فان كانت الصغرى ممكنة

جزئية موجبة والكبرى مطلقة فالنتيجة على ما سلف لك في باب الكلي
وان كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة تبين بالعكس الى الايجاب ثم عكس
النتيجة واما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الاول اما اذا كانت
الصغريات ضرورية والكبريات ممكنة فلا شك في ان النتيجة تكون ممكنة
بسبب المنزل على الكلي واما اذا كانت الكبريات ضرورية فانه يجب
ان تكون النتيجة ضرورية وليس هنا وجه قريب الى الافهام مثاله
اذا كان كل ب ا بالضرورة اي كل ما يقال له ب فذلك الشيء دائما ا
ما دام موصوفا بانه ب بل ما دام ذاته الموصوفة بانها موجودة
فا دائما ج فب فانه يكون قبل كونه ب او كذلك بعد كونه ب ا
وبعد زوال ب عنه ومثال كل انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك جسم
بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة فلما كان كل متحرك ما دام ذاته موجودة
تحرك او لم يتحرك موصوفا بانه جسم وكان الانسان عندما يتحرك صادقا
عليه انه جسم بالضرورة اي ما دام ذاته موجودة كيف كانت احواله
يلزمه ان يكون وان لم يتحرك جسما ما دام ذاته موجودة لا عندما هو
متحرك فقط وهو قبل التحرك جسم وبعدها جسم لا انه انما يتصف به عندما يتحرك
فان الشيء لا يستفيد امرا من امر عند وجوده يكون ذلك حاصلا قبل
وجوده حتى لو لم يوجد لم يكن له ذلك وكذلك ان كانت الكبرى سالبة

ضرورية

ضرورية فان النتيجة سالبة ضرورية كما علمته وان تعرف المعاني الجزئية
من هذا والفرع للكبرى فاما ان كانت ممكنة فالنتيجة ممكنة او ضرورية
فالنتيجة ضرورية **واما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني**
فالحق انه لا قياس منه لما عرفت من امتناع العكس في المطلقات الحقيقية
وفي الممكن اذا كانت سالبة الا ان توجد المطلقة بحيث تصح ضرورية ح
فيكون الاختلاط اختلاطا اخر بالحقيقة واما اختلاط الممكن والضروري
في الشكل الثاني فالنتيجة دائما كما عرفت في الاختلاط من المطلق والضروري
ضرورية سالبة ولو من سالبتين او موجبتين او كيف كان بعد ان تكون
الكبرى كلية **في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث**
اما الحق في هذا الاختلاط فهو ان النتائج كلها ممكنة فان كانت المطلقة
صرفة ممكنة حقيقية وان كانت غير صرفة ممكنة عامة وتبين ذلك بعكس واحد
واما ما يحتاج الى عكسه فبالافتراض والا صارت الممكنة عامة ويجب ان تكون
السالبة مطلقة عند العكس كبرى اذ قد عرفت ان الصغرى اذا كانت سالبة
لم تنتج واما الاختلاط من الممكن والضروري في الشكل الثالث فالنتيجة تابعة
للكبرى فان الكبرى تصير كبرى الشكل الاول اما بالعكس واما بالافتراض وقد
علمت ان الكبرى في الاول اذا كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية وحيث
يحتاج الى عكسين فالبيان يكون بالافتراض واما ان كانت الصغرى سالبة

فلا ينتج **فصل في قياسات الشرطية وفي تعديد الاقترانات المنتجة للشرطيات واقترانات من شرطيات وحمليات ينتج حمليات**

لا يخلو اما ان تقع الاقتراض من متصلتين او تقع من منفصلتين او تقع من حملي ومتصل والشركة في المقدم او تقع من حملي ومتصل والشركة في التالي او تقع من حملي ومنفصل او تقع من متصل ومنفصل اما الاقتران الكائن من المتصلات فانه ينتج شرطيات متصلات وهذا اما ان يكون الشركة فيها في جزء تام اعني مقدما او تاليا او جزء غير تام اعني جزء مقدم او جزء تال ولنؤخر الكلام في هذا القسم الاخير فان حكمه وحكم الاقتران الكائن من متصل وحملي حكم واحد وسنشرح ذلك فاما اذا كانت الاشتراك في جزء تام فاما ان يكون المقدم في احدهما تالي الاخر كقولك كلما كان اب فجد وكلما كان ج د فه ز وهذا شبيه بالشكل الاول في الحمليات وعدد ضروبه في الانتاج وشرائطه كما كان في الشكل الاول وقد يكون الشركة فيهما في التالي كقولك ان كان اب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د وهذا كالشكل الثاني في الحمليات واحواله في الانتاج كاحوال الحمليات وقد يكون الشركة في المقدم كقولك كلما كان اب فج د وكلما كان اب فه ز وضروب هذا كضروب الشكل الثالث في الحمليات ويكون صورة النتيجة في الشكل الثاني مثلا ليس البتة اذا كان ج د فه ز وفي الشكل الثالث فقد يكون اذا كان ج د فه ز **في الاقتران**

المكان

المكاين من المنفصلات اما هذا الاقتران فلا يمكن في جزء تام وهو جزء تال او مقدم ويكون حينئذ على هذا المثال اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ثم ناخذ الزوج حدا اوسط وهو جزء غير تام ونضعه لاجزاء الانفصال في المنفصلة الثانية فنقول اما ان يكون كل زوج زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد ينتج منه فكل عدد اما فرد واما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد واما شرطه الانتاج فان يكون الصغرى وهي مثل المنفصلة الاولى موجبة كانت جزئية او كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والانفصال في الكبرى كليا والقرائن بحسب ما توجبه الصغرى مع الكبرى اي عشر وذلك ان الكبرى اما ان يكون جميع اجزائها سالبة او سالبة واجزاؤها موجبة او سالبة وبعض اجزائها سالب وبعضها موجب او موجبة على احد الاقسام الثلثة فيكون ستة اقسام مضروبة في اثنين وهذان القسمان يجب ان يكون الكبرى جزئية والصغرى كلية او الصغرى جزئية والكبرى كلية مثال اخر اما ان يكون ب واما ان يكون ح وليس البتة اما ز واما ه فانه اما ان يكون ب واما ان لا يكون اما ز واما ه **في الاقتران الكائن من حملي ومتصل والشركة في التالي** الاول هنا قد يكون على صورة الاشكال الثلثة فالذي يكون على صورة الشكل

بعد ما يكون نسبة التالي الى الحملي فيه الشكل الاول في الحملي وشريطته
ان كانت المتصلة موجبة ان يكون التالي موجبا والحملي كليا وان كانت
المتصلة سالبة لم يصح ان يكون التالي موجبا وصح سالبا لان متلازم
القضية المتصلة التي تاليها موجبة متصلة سالبة تاليها سالبة والحملي يكون كليا
لا محالة ويجوز ان يكون التالي والحملي كلاهما سالبين فالضرب الاول
من ذلك كلما كان اب فكل ج د وكل د ه فكلما كان اب فكل ج ه الضرب
الثاني كلما كان اب فكل ج د ولا شي من د ه فكلما كان اب فلا شي من ج ه
وضروب هذا الشكل ستة عشر ضربا وهي مذكورة في الكتب المبسوطة واما
الشكل الثاني فالشرط فيه اما جهة والكبرى والمتصل موجبة كشرائط الحمليات
واما اذا كانت سالبة فان من التالي والحملي في الكتب مثال الضرب
الاول كلما كان اب فج د ولا شي من ه د وكلما كان اب فلا شي من ج ه
وضروبه ايضا ستة عشر واما الشكل الثالث اما ان كانت المتصلة موجبة فالشرط
كما في الحمليات وان كانت المتصلة سالبة وجب ان يكون التالي سالبا مثال الضرب
الاول كلما كان اب فكل ج د وكل ج ه فكلما كان اب فبعض د ه وضروب
هذا الشكل اربعة وعشرون ضربا واما اذا طلب الحملي وجعل مكانه
مكان الصغرى كان ايضا اشكالا ثلثة اما ان كانت المتصل موجبا
فيجب ان يكون حال الحملي مع التالي على احدى الشرائط التي في الحمليات

فيصح شرطيا تاليه مع التالي والحملي لو كانا حمليين واما ان كانت سالبا
فيجب ان يكون تاليه جزويا لان متلازم القضية الموجبة المتصلة التي تاليها
كلية موجبة قضية سالبة تاليها جزوية فالضرب الاول كل ز ه وكلما كان اب
فكل ه د وكلما كان اب فكل ز د والتالي كل ز د وكلما كان اب فلا شي من
ه د فكلما كان اب فلا شي من ز د فكلما كان اب فلا شي من ه د فكلما كان
اب فلا شي من ه د وضروب هذا القياس مذكورة في الكتب المبسوطة
واما الشكل الثاني اما ان كان المتصل موجبا فالشرط كما كان
في الحمليات واما ان كان سالبا فيجب ان يكون التالي جزويا سواء كان الحملي
في الكلية ومثاله كل ز ه وكلما كان اب فلا شي من ز ه فكلما كان اب فلا شي
من د ز وضروبها ستة عشر الشكل الثالث لا يعاد من شرائطها ما في الحمليات
الا انه يجوز ان كانت المتصلة سالبة ان يكون التالي والحملي كلاهما جزويين
ومثاله كل ز ه وكلما كان اب فكل ز د فكلما كان اب فبعض ه د **فصل**
في الاقتران الكائن من حملي ومتصل والشركة في المقدم ولا يكون الحملي الا في
مكان الصغرى بين القياسات اقل استعمالا في العلوم وابعد ان يعلم بالنظر
فالشكل الاول خاصية في الانتاج ان ينتج جمع للطالب المتصلة ويكون النتيجة
كلية كلي المقدم لا محالة ان كان المتصل كليا سواء كان كلي المقدم او جزويه واما
اذا كانت الشرطية جزوية كانت النتيجة جزوية ومعه بها في الكلي والجزئي

لمقدم الشرطي واما في السلب والايجاب فالنتيجة كالشرطية دايما ومقدمها

لمقدمها في هذا الشكل وغيره فالضرب الاول من كلية موجبة حملية وكلية

موجبة شرطية كلية المقدم مثاله كل ج ب وكلما كان ح ر ا و فكل ح ر

وينتج فكلما كان ب رفه د وضروبها في الكتب البسيطة وهي اربع واما

الشكل الثاني وهو ما كانت الشركة في شيء هو موضوع المقدم ومحمول الحملي

وخاصيته في الانتاج ان ينتج دايما جزوية كلية المقدم ولا ينتج اذا كان

مقدم الشرطي جزويا وضروبه اربع الضرب الاول كل ج ب واذا كان

كل ب رفب ر ينتج قد يكون اذا كان كل ح ر فب ر وهذا الشكل هو ما كانت

الشركة في شيء هو موضوع المقدم محمول الحملي **واما الشكل الثالث**

وهو ان يكون الشركة في محمول المقدم ومحمول الحملي وخاصيته في الانتاج ان

ينتج دايما جزوية ولا ينتج الا ان يكون المقدم في الشرطي كليا سالبا وضروبه

ايضا اربع وصورته ما كان الشركة في محمولها ولا بد في جميع الاشكال

من ان يكون الحملية كلية موجبة وان الحملية تكون صغرى ومثاله كل ج ب

وكلما كان لا شيء من اب فد ر ينتج فقد يكون اذا كان لا شيء من ح ا فد ر

ومثال الشكل الثالث كل ج ب واذا كان كل ح ر فـ... **فصل**

في الاقتران الواقع من منفصل وحملي واحد انما يكون منتجا اذا كانت الحملية

التي هي الصغرى ويكون موجبة ومحمولها موضوع في الانفصال كله ويكون الشرطية

كل

الكلية وعلى قياس الشكل الاول ويكون ما المقصود بها اربعا وينتج المطالب

الاربع المنفصل وينتج النتيجة الكبرى في الكمية والصغرى في الكمية فالضرب

الاول كل اب ودايما كل ب اماح واما د ينتج كل ا اماح واما د والضرب

الثاني كل اب ولا يكون البتة ب اماح واما د ينتج كل ا لا يكون البتة

اماح واما د وعلى هذا **في الاقتران الواقع من منفصل وحمليات**

وقد ينتج من منفصل صغرى وحمليات كبرى ويكون حمليات بعدد اجزاء

الانفصال ويكون شيء مشترك لكل حملي مع كل جزء ويكون جميع اجزاء المنفصل

مشتركة في شيء وقد يكون على سبيل تأليف الشكل الاول ويسمى الاستقراء التام

كقولك كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا

وكل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم فاذن كل متحرك جسم ويجب ان

يكون المنفصل واجزاؤها موجبة والحمليات كليات وقد يكون على سبيل

الشكل الثاني والشرط من اجزائه واجزائه الحمليات هو الشرط الكائن من

حمليين في الشكل الثاني ومثاله كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان يكون

نباتا واما ان يكون جمادا ولا شيء من المعقولات بنبات ولا جماد ولا حيوان

ولا يكون على سبيل الشكل الثالث **فصل** في الاقتران الواقع من متصل

ومنفصل في جزء تام ينبغي ان يكون المتصل صغرى والمنفصل كبرى والمنفصلة

موجبة واحدهما لا محالة كلية وما لم يكن كلتاهما لم تكن النتيجة كلية ويكون الاول

انها ينتج متصلة ويجوز ان يقال انها ينتج منفصلة اما ان جعل النتيجة
متصلة فان يحصل نقيض غير المشترك فيه من المنفصل تاليا لمقدم المتصل
مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار
موجودا والليل موجودا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل بموجود
واما ان جعل النتيجة منفصلة وهي الاولى جعلت منفصلة من مقدم المتصل
والغير المشترك فيها من المنفصل فيقول اما ان يكون الشمس طالعة واما ان
يكون الليل موجودا وهي نتيجة القياس المذكور وقياسات هذا الاقتران
مذكورة في الكتب المبسوطة **فصل** في الاقتران الواقع بين متصل ومنفصل
في جزء وغير تام يجب في الطبع منه ان يكون محمول التالي موضوعا في اخر
الانفصال والتالي كلما موجبا يحمل الانفصال على التالي من موضوعات
التي ويكون نتيجة متصلة ومنفصلة التالي مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو عدد
وكل ذي عدد فاما زوج واما فرد ينتج انه ان كان هذا الشيء كثيرا فهو
اما زوج واما فرد ويكون ضروبه تامة لان الانفصال قد يكون كليا
وقد يكون جزئيا والمتصل بعد القضايا الاربع وكل اقتران اكمل من حملية
وشرطية فان مثله يكمل من متصل ومن تلك الشرطية اذا كان جزء الشرطي
متصلا مثل المتصل مشاركة في مقدم او تال **مثال في القياس**
الاستثنائي القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احديهما لا محالة

شرطية

شرطية ذات مقدم وتال والثانية يجوز ان يكون حملية او شرطية لكنها
بالجملة وضع احد الاجزاء الشرطية او نقيضها فاذا وضع لزم منه وضع
او رفع الجزء الثاني وهذا الذي يوضع يسمى المستثنى يلزمها النتيجة والشرطية
الموضوعة يدل على اللزوم او العناد وكان موضعها في القياس الاستثنائي
بمنزلة الموضوع الكبرى من الاقتراني اما اذا كان الاستثناء من المقدم يجب
ان يستثنى في المتصل عينه لا نقيضه والا لم ينتج مثاله ان كان زيد يمشي فهو يحرك
رجليه فان قلت لكن زيد يمشي انتج فهو يحرك رجليه فان قلت لكن زيد ليس يمشي
لم يلزم ان يحرك او لا يحرك رجليه واما ان كان المستثنى من التالي يجب ان
يكون نقيض التالي لا عين التالي والا لم ينتج فانك ان قلت زيد ليس يحرك رجليه
انتج ان زيد ليس يمشي وان استثنيت فقلت لكن زيد يحرك رجليه لم يلزم شيء
فالمستثنى من عين المقدم عين التالي والمستثنى من نقيض التالي ينتج نقيض المقدم
في الاستثنائي والشرطية متصلة اما ان كانت ذات جزءين فانها استثنيت عينه
انتج نقيض التالي وانها استثنيت نقيضه انتج عين التالي مثاله هذا العدد اما زوج
واما فرد لكنه زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوج ولكنه ليس بزوج فهو فرد
ولكنه ليس بفرد فهو زوج وان كان احد الجزءين او كلاهما سالبا لم ينتج شيئا
النقيض كقولك اما ان لا يكون هذا الشخص حيوانا واما ان لا يكون نباتا لكنه
حيوان فليس بنبات لكنه نبات فليس بحيوان وان كانت المنفصلة ذات اجزاء كثيرة

متباينة فانها اذا استثنيت نقيضه انتج الباقي على انفرادها وانها استثني عين انتج نقيض الباقي لا ينتج لك عين كل واحد منها الاستثناء نقيض الجميع لا عين مثاله

ان كل عدد فهو اما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج واما زوج الزوج والفرد او فرد اول او فرد مركب فان قلت لكنه زوج الزوج انتج

اما كذا واما كذا او انتج فليس كذا او لا كذا فان قلت لكنه ليس زوج الزوج

انتج فهو اما زوج كذا واما زوج كذا واما فرد كذا واما فرد كذا الى ان

ينتهي حدا لا يكون على حكم ما قلناه واما ان كانت الاجزاء غير متناهية فلا تنتج

في استثنائها لان رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع الواحد لرفع الكل

لا يفيد لانه ان كان الغرض هو ما وضع فوضعه ليس من القياس على انه نتيجة

وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل عند القصود والتوهم وقد يمكن

ان نرد الاستثنائي المتصل الى الحملي بان نجعل المستثنى وسطا كما تقول فيما تكون

مشركا والمستثنى عين المقدم ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو اذن

حيوان بان تقول هذا انسان وكل انسان فهو حيوان فهذا حيوان واما

اذا لم تكن فيه الشركة كما تقول ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن

الشمس طالعة فالنهار اذن موجود فنقول هذا الزمان وقت فيه الشمس

طالعة وكل وقت فيه الشمس طالعة فهو نهار فهذا الزمان نهار فان قلت ان

الزمان غير مذكور في الاستثنائي قلنا ان القول يتضمن الزمان فكانا نقول

ان كانت الشمس طالعة في هذا الزمان واما المثال مع استثناء نقيض التالي

وفيما فيه شركة كقولك ان كان هذا حجرا فليس ناطق لكنه ناطق فليس بحجر

نقول هذا ناطق ولا شيء مما هو ناطق بحجر فهذا ليس بحجر لانه القياس منتج

ولانه المثال صحيح واما ما ليس فيه شركة فكما نقول ان كان الانسان ناهقا

فالحمار ناطق لكن الحمار ليس بناطق فالانسان ليس بناهق نقول يعود

الى المستقيم الانسان **قياس الخلف** صورة قياس الخلف من اقتراني متصل

وحملي جميعا القياس المؤلف من اقتراني متصل وحملي عرفته في باب القياسات

الشرطية ومن استثنائي نستثني فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدم الذي

هو ان الدعوى كاذبة ومثال في دعوى موجبة كلية ان كان كل اب

كاذبا فليس كل اب صادقا وكل ج ب بالاتفاق صحيح فيحصل هذا

مقدمة قولنا ان لم يكن كل اب صحيحا فليس كل اب وهو شرطي متصل

وهو احدى مقدمتي القياس وقولنا كل ج ب حملي وهو احدى مقدمتي

القياس وقد علمت في باب القياسات الشرطية ان هذا على صفة الشكل

الثاني ونتيجته ان كان كل اب كاذبا فليس كل اج اليس لو لم نطرح هذا من

القياس قولنا ان كان كل اب كاذبا فليس كل اب صادقا واقتصرنا على

ان قلنا ليس كل اب وكل ج ب كانت النتيجة من الشكل الثاني ليس كل اج

فاذا اضيف اليه هذا الشرطي خرج ان كان كل اب كاذبا فليس كل اج

ثم نجعل هذا مقدما وتاليا فنقول ان كان كل ا ب كاذبا فليس كل ا ج
لكن قولنا كل ا ج محال بالاتفاق من الخصم فقولنا ليس كل ا ب كاذب
محال فقولنا كل ا ب حق وهو الدعوى الاولى فقد بان ان قياس
الخلف يبين الدعوى بابطال نقيضه بان يلزم النقيض محال وان ذلك
يكون لقياسين احدهما مؤلف من اقترانى من متصل وحملى والثانى من
استثنائى يستثنى نقيض التالى فيبطل به المقدم فيبقى نقيض المقدم
والمستثنى هو نقيض النتيجة والنتيجة من هذا الاستثنائى نقيض المقدم ولو كان
معلوما لزوم قولنا ليس كل ا ج لقولنا ان كان كل ا ب كاذبا لكان القياس
استثنائيا بسيطا ولكنا احتجنا الى تبيين لزوم هذا التالى لذلك المقدم فبيناه
بالقياس الذى ذكرناه والمطلوبات الاربعة كلها الا الكلى الموجب
يمكن ان يبين من كل شكل بالخلف فاما الكلى الموجب فانه يبين من الشكلين
الاخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين صدق قولنا كل ب ا كذبت
نقيضه وهو قولنا ليس كل ب ا فانه ان كان قولنا كل ب ا كاذبا فنقيضه
وهو قولنا ليس كل ب ا صادق وينتج من هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى
مسلمة نتيجة بينة الاستحالة وتلك المقدمة لا تستعمل فى الشكل الاول
لان هذا النقيض لا يجوز ان يكون صغرى لانها سالبة ولا كبرى
لانها جزئية ولا يمكن ان يوجد الضد بدل النقيض اذ ليس ينتج

اباح

اباح المطلوب واما السالبة الكلية فتبين فى الشكل الاول بان يوجد
نقيضه وهو الموجبة الجزئية ويضاف اليه كبرى ينتج محالا ولا يمكن ان يضاف اليه
المقدمة الاخرى وهى الصغرى فيكون الكبرى جزئية فالسالبة الكلية الكبرى
تبين فى الشكل الاول بادخال مقدمة هى كبرى لا غير فاما الموجبة الجزئية
فاذا اخذ نقيضها وهى السالبة الكلية لم يمكن ان يضاف اليه مقدمة الا
الصغرى فى انتاج المحال واما السالبة الجزئية فاذا اخذ نقيضها فى الشكل
الاول امكن صغرى وكبرى معا لانه كلى موجب

الخلف فى الشكل الثانى

اما الكلية الموجبة فانه اذا اخذ نقيضها وهو ليس بعض ب ا لم يمكن الا ان يضاف
اليها كبرى كلية موجبة لان الشكل الثانى يجب ان يكون الصغرى مخالفة للكبرى
ويجب ان يكون الكبرى كلية واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ نقيضها وهو بعض
ب ا لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية لما ذكرنا واما الجزئية الموجبة
فنقيضها وهو السالبة الكلية يمكن ان يضاف اليه صغرى وكبرى لان هذا المضاف
اليه الجزئيتين معا يكون كلية والكلية ينتج فى الشكل الثانى صغرى وكبرى كيف
كانت واذا اخذ الضد هاهنا فيبطل لم يجب بطلان الضد فانه يصح ان يكذبا
معا كما عرفت ولكن لم يصلح ان يكون الا صغرى لانها جزئية والكبرى فى الشكل
الثانى يجب ان تكون كلية

واما الجزئية السالبة فنقيضها
ايضا الكلية يضاف الى صغرى
وكبرى

الخلف فى الشكل الثالث

اما الكلية الموجبة فانها اذا اخذ نقيضها وهو السالبة الجزئية لم يصلح الا كبرى

لان صغرى الشكل الثالث يجب ان تكون موجبة واما الكلية السالبة فعكسها
وهو الموجبة الجزئية يصلح كبرى وصغرى واما الموجبة الجزئية اذا عكست لم يصلح
الا كبرى لانها سالبة كلية واما السالبة الجزئية فعكسها اذا عكست لم يصلح
الا كبرى لانها سالبة كلية والسالبة الجزئية فعكسها يصلح فيه صغرى وكبرى
فاذن لا يبين الموجبة الا بالضروب التي كبراها سالبة هي بعض النتيجة واما
السالبة فتبين بوجهين من الشكل الثالث والفرق بين المستقيم والخلف
ان المستقيم يقصد في اول الامر نحو بيان الشيء الذي يريد ان يبينه واما الخلف
فانه يقصد في اول الامر ان ينتج شناعة المطلوب فاذا بان كذب ما عاد وانتج
كذب ما هو نقيضه فانتج صدق نقيض ذلك ومنها خلاف غير ذلك فلهذا اذا
اردت ان ترد الخلف الى المستقيم عكست القياس واخذت نقيض المحال يعني
نقيض النتيجة المحالة وقرنته بالصادقة فانتج ذلك نقيضه وهو المطلوب فاذا كان
القياس الاول الذي فيه قياس الخلف من الشكل الاول سالبا كليا مثاله انا
كما اردنا ان نبين انه لا شيء من ب ا واخذنا نقيض هذا وهو ان بعض ب ا
فلا بد من ان تكون هذه صغرى والتي تضاف اليها اما قولنا وكل ا ج ولا
شيء من ا ج لانهما كليتان حتى ينتج ذلك المحال فان انتج موجبا لكان بعض ب ج
واحدنا نقيضه لنرد الى استقامة عاد الى الشكل الثاني وذلك لان نقيضه
لا شيء من ب ج وكان كل ا ج وان كان سالبا فكان ليس كل ب ج وكان نقيضها

كل

كل ب ج واضفنا اليها لا شيء من ا ج كان ايضا الشكل الثاني واما ان
كان المطلوب سالبة جزئية واخذنا نقيضها وهي الكلية الموجبة فان اضفنا
اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة كان نتيجته كما قلنا اي من رجوعه الى الشكل
الثاني ومثاله انا اخذنا نقيضه وهو كل ب ج وكان لا شيء من ج انتج لا شيء
من ب ا واخذنا نقيضه وهو بعض ب ا وكان لا شيء من ج انتج من الشكل الثاني
ليس كل ب ج او نقول كل ب ج وكان كل ا ج انتج كل ب ا ونقيضه ليس كل ب ا
وكان ج انتج من الشكل الثاني ليس كل ب ا فان اضفنا اليها صغرى موجبة
جزئية او كلية فان النتيجة تكون موجبة لان الكبرى موجبة ونقيضها اما
كلية سالبة ان كانت النتيجة موجبة جزئية واما جزئية سالبة ان كانت
موجبة كلية وجميع ذلك يمكن ان يبين باقتران نقيض النتيجة بالصغرى على
تاليف الشكل الثالث اذ لا يحتاج من حد بين الا ان تكون النقيض والصغرى
جزئيين فاما واما الموجب الكلي فمثل قولنا كل ا ب فانه لا يمكن ان يبين
بالشكل الاول لما ذكروا اما الجزئي فيبين بالشكل الاول وذلك
بان ياخذ نقيضه ولا يمكن ان تكون نقيضه الا كبرى الاول لانه سالب
كلي ويجب ان تكون الصغرى موجبة فلا يمكن ان يبين رد القياس الى المستقيم
الا من صغرى ونقيض النتيجة وهما موجبان والشكل الثاني يجب ان تكون
الصغرى مخالفة للكبرى في الكيفية واما رد الخلف الى المستقيم في الشكل الثاني

فانه اذا عكس قياسه الخلفي الى الاستقامه رجع الى الشكل الاول
في كل موضع اما الكلي الموجب فلانه احد نقيضيه فيصير صغرى فيحتاج
الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك بالشكل الاول وكذلك الكلي
السالب لان نقيضه ايضا لا يكون كبرى واما الجزوي الموجب فان
نقيضه يصلح صغرى وكبرى فيصلح في الاول والثالث وكذلك في الجزوي
السالب فاذن جميع قياساته يمكن ان تعكس الى الاولى واما الشكل الثالث
فان موجباته كلها تبين في الشكل الاول وسالباته تبين في الشكل الثاني
واما الموجبات فقد ذكرنا ان نقيضها في الخلف يكون كبرى واما ان
قلنا في الخلف في الشكل الثالث فيطلان بالشكل الاول وذلك لان النتيجه
تكون سالبه جزويه وابطالها يكون بالموجبه الكليه ويكون بالشكل الاول
واما السالبتان فان نقيضهما يكون صغرى وكبرى لانه يكون اما موجبه
جزويه او موجبه كليه والنتيجه تكون موجبه جزويه ونقيضه يكون سالبه
كليه فيمكن ان تبطلا في الثاني ايضا **فصل** اعلم ان كل قياس تم بمقدمتين
فيكون في كل قياس مقدمتان وثلثه حدود والنتيجه انما تكون بنصف المقدمتين
فاذا بين كل مطلوب المقدمات كثير هناك قياسات محلله بعضها صغرى
القياس المولف على المطلوب وبعضها يبين كبراه وهذه تسمى قياسات مركبه
وقد تكون استقامات تعال وقد تكون افرادات وليس تعال مركب القياس

لا تكون المطلوب والنتيجه في كل قياس شيئا واحدا بل ذلك يسمى بكسر القياس
واما مركب القياس فان تكون القياسات المجموعه اذا حللت الى افرادها
كان ما ينتج كل واحد منها شيئا اخر الا ان نتائج بعضها مقدمات لبعض وقد
احضرت وربما لم يصرح بها وتكون القياس القريب من المطلوب الاول
قياسا من مقدمتين وانما دخلت القياسات لتبين المقدمتين ثم القياس
المركب قد يكون موصولا وهو ان لا يطوى فيه النتائج بل يذكر كل منها بالفعل
نتيجه ومرة مقدمه كقولك كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم نقول كل ج د
وعلى هذا القياس وقد يكون مفصولا وهو الذي يفصل عنه النتائج فلم
يذكر كقولك كل ج ب وكل ب د وكل د ر فكل ج ر وفي الاستثناءات
التي يظنها المحدثون شرطيا وهو بسيط لكنه هو قياس مركب واحدوه على انه
مفرد كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا
فالاعشى يبصر والشمس طالعه فاذن الاعشى يبصر فقد طويت منها نتيجه وهي النهار
موجود ومن تلك النتيجه يلزم التالي وهو الاعشى يبصر واعلم ان كل ما بين بشكل
واحد فهو اصعب ابانه مما بين في اشكال والذي بين بضرب واحد من الشكل
الواحد اصعب ابانه من الذي بين بضروب والكلي الموجب بين بضرب واحد
من شكل واحد فاثباته صعب وابطاله سهل لان نقيضه يبين في الاشكال الثلثه
وبستة ضروب وضده يبين بشكلين في ثلثة ضروب وابطاله بسبعة اوجه

وبقي الكلي السالب لان اثباته في شكلين فقط ثلثة ضروب وابطاله
بوجهين نقيضه ويبين في شكل واحد ونقيضه ويبين في الشكلين باربعة
ضروب ثم الجزئي الموجب ثم الجزئي السالب وهو اسهل الجميع اثباتا واصعبه
ابطالا والكلي بالجملة اصعب اثباتا من الجزوي لان الكلي ان صح صح
الجزوي والذي تحته ولا ينعكس واسهل ابطالا لان نقيضه ونقيضه معا
يبطلانه والجزوي لا يبطله الا النقيض **في اكتساب المقدمات**
انه كما ان البصر هنا لا يبصر ما عنده الا بعد حضور نور كالشمس والنار
ويبصر المبصر من دون حضور شيء اخر فكذلك لا يعقل شيئا الا بسبب موجود
ليس بجسم ولا في داخل العالم ولا خارجه يسمى العقل الفعال نسبة ذلك
الى عقولنا نسبة الشمس الى ابصارنا وما يحصه لولاه لما كان يحس ولا يبصر
ولا يدرك اصلا والتعلم هو كالروية الا ان التعلم يكون بشك وبين
حرك والروية تعلم يكون بشك وبين بحث والتعلم والروية شيئان
لان يتصل بينا العقل الفعال وعقولنا ونفسنا بواسطة نور من المعقولات
وبين العقل هو معقول بذاته كما ان المضيء مبصر بذاته وبعض الاوليات
بغير وسط والتاملات والامكان تجري من عقولنا مجرى مداواة
العين من ابصارنا اذا كانت رمدة والروية في اكتساب المقدمات
في باب التصديق وبحق بالطبع كما عن لنا محمول نكتسب من المقدمات

على

على الوجه المذكور في هذا الباب الا انا لا ندري كيف نكتسبها اكتساب
المقدمات وبهذا الباب سهل علينا اكتساب المقدمات لا في العلوم
وحدها بل في الامور الارا والمشهورات وما يجري مجراها فقد علمت
ان المطالب اربعة وان الموجب الكلي يبين في الشكل الاول ما هو ملحوق
وما هو لاحق هو ملحوق ايضا ومثاله كل ب ج وكل ج ا فب ملحوق وج
لاحق وملحوق وا لاحق فقط وان السالبة الكلية يبين في الشكل الاول
والثاني اما في الاول فهو ملحوق ولاحق غير ملحوق وغير لاحق لكن ما يكون
غير لاحق يكون غير ملحوق لان هذا هو صفة السالبة الكلية وسواء كان
غير لاحق او غير ملحوق فانه ينعكس ويبين ايضا في الشكل الثاني فاعتبر ايضا
هناك مثال امر السالبة الكلية فيها كما اعتبرت هنا واما الموجبة الجزوية فيبين
بلاحق لبعض الشيء ملحوق من الاخر كما تقول بعض ب ا فلاحق لبعض ب وكل
ج ملحوق وذلك يكون بالشكل الاول او ملحوق لشيء حتى يكون صورة شكل
الثالث كقولك كل ج ب وكل ج ا فب ملحوق من ا وج وكل ب ا وبعض ب
ج فاذا عرفت المحمولات والموضوعات امكنك ان تستخرج الحدود الوسطى
بما تصفه وذلك هو الكتاب الخامس فليضع الحدين اعني موضوع النتيجة
ومحمولها ويضع خواصها وحد كل واحد منها ثم ما يلحق كل واحد منها من
الاجناس والفصول وفصول الاجناس والاعراض الخاصة الذاتية وغير الذاتية العامة لها

وبعضها وايضا الاشياء التي يحمل عليها الطرفان فان ههنا صورة الشكل
الثالث ويصح ان يكون الطرفان موجبتين وكذلك اشياء التي لا يمكن
ان يوجد الكل واحد منها واحدها ولا يطلب بالعكس اعني لا يستعمل
يطلب ما لا يمكن ان يلحقه الشيء كما ذكرنا فانها واحد اذ السالبة الكلية
تعكس كلية واما في الايجاب فيطلبان جميعا لان محمول الشيء وموضوعاته
الحقيقية يستعمل في الايجاب واذا عرفت اللواحق والملحوقات فاورد ما يدخل
في الماهية وما لا يدخل فيه وايضا ما هو لاحق بالحقيقة وما هو لاحق بحسب
الرأي المشهور فان المشهورات لا يكتفى بها في البراهين ويجب ان يطلب
فيها الامور كلية فان القياس يكون بها واذا وجدت مسلوبات لواحق كلية و
عنه غير لاحقة له فاعلم انها كذلك للحد المطلوب لواحقه وما لا يلحقه
وكذلك اعني الحد الذي يلحقه ذلك الجنس والطلب خواص ذلك الحد الذي
يخصه دون جنسه ولا يستعمل لواحق الاجناس المتوسطة التي هي اجناس
لحد ما لاحقة لما تحت الحد بل يكفيك ان يطلب الحد لاحق له فان لاحق
اللاحق لاحق ولا يطلب ما هو لاحق للطرفين فان الموجبتين في الشكل الثاني
لا تنتجان فان كان المطلوب موجبا كليا فاطلب شيء واحد بعينه لاحق وملحوق
فان واحد العقد قياس وان اردنا ان نبين موجبة جزئية كفانا ان نجد
شيئا موضوعا لهما فان ههنا يكون صورة الشكل الثالث وان اردنا ان نبين

سالبا كليا طلبنا ما يلحق احدهما ولا يلحق الاخر اعني الطرف الاخر
فيكون منها من الشكل الثاني او ما فيما لا يلحقه شيء مما يلحق الاخر فيكون من الشكل
الاول واما السالبة الجزوية فتبين بالضرب الرابع من الشكل الاول
ويكون الصغرى موجبة جزوية والكبرى سالبة كلية فيكون ما نبغي غير ملحوق
من الاخر لاحق لبعض ع كقولك بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج غير ملحوق
من الاخر لاحق لبعض ج واما في الشكل الثاني فمن ضربين فيكفي ان يكون ملاحق
لبعض الشيء غير لاحق لشيء من الاخر كقولك بعض ب ج ولا شيء من ا ج فيكون
ج لاحق لبعض ب وغير لاحق لشيء من ا وكذلك بالعكس واما في الشكل
الثالث فله ضروب اولها الضرب الثاني كقولك كل ب ج ولا شيء من ب ا
فب هو ملحوق من احد الطرفين غير ملحوق من الاخر والضرب السادس
كقولك بعض ب ج ولا شيء من ب ا فيكون ب غير ملحوق من احد الطرفين
وهو ا وبعض ب ملحوق من الطرف الاخر وهو ج والخامس كقولك كل ب ا
وبعض ب ليس ج فيكون بعض ب ملحوق من احد الطرفين وهو ا وبعضه
غير ملحوق من الاخر وهو ج واما اللواتي لا ينتج فان يطلب لاحق الطرفين
فيكون موجبتين من الشكل الثاني او غير لاحق ولا الطرف فيكون سالبتين من
الشكل الثاني او موضوعا للمحمول المطلوب وهو غير لاحق الطرف الثاني فيكون
الصغرى سالبة واعلم ان القسمة غير داخلة في اكتساب القياس وحد لا يعد به

فان الحد الاكبر في كل قياس يكون اما اعم من الاوسط او مساويا له وفي
القسمة يكون الحد الاكبر اخص كقولك كل انسان حي وكل حي اما ماش
واما ازلي فكل واحد من الماشي والازلي اخص من الاوسط والنتيجة
ان كل انسان اما ماش واما ازلي ثم يأخذ مسلما ان كل انسان ماش
او برهان فان اخذ مسلما فالقسمة هو مصادرة واما ان بين بقياس حملي فيكون
القياس بعدها ذلك الا القسمة او باستثناء انه ليس بازلي فيكون شيء متوسط
من الانسان والازلي يسلب عن احدهما ويحمل على الاخر ويكون ح فان
كان القياس ان كل انسان ح ولا شيء من ح بازلي فنتيجة قوة ان كل ح ماش
وبالجملة فيكون القياس عيبا عن القسمة فيكون المطلوب عيبا عن القسمة

فصل في تحليل القياس تحليل القياس هو ان تعد المطلوب وتطرح
القول المنتج له بل تجدد شيئا فان وجدت فانظر هل هو محموله او موضوعه
فاذا وجدت فقد وجدت الصغرى والكبرى ووجدت الاوسط وبالجملة
فاذا وجدت شيئا فاطلب اولا المقدمتين دون الحدود واعلم ان اولا
مقدمات القياس واعرف الصغرى والكبرى بمشاركة النتيجة وبالجملة فالقانون
في تحليل القياس هو الاعتبار بالمطلوب فاذا كان المطلوب موجبة كلية فاطلبه
على ترتيب الشكل الاول واذا كانت سالبة كلية فمن الاول والثاني واذا كانت
موجبة جزئية فمن الاول والثالث والسالبة الجزئية في الاشكال الثلاثة وبالجملة

فان تحليل القياس انما يصعب لسبب ما يقع فيه من المركبات وتداخل
الاقيسة وحذف احد المقدمتين والاقتصار على الاخرى والتحريفات
في الالفاظ عما تعطيه من ترتيب المقدمات والاواسط وادخال ما لا يحتاج
اليه فكثيرا ما يقال انما كان ب ج لان ب ا فيورد الصغرى
وربما يقال لان ا ح فيورد الكبرى فاعرف مثل ذلك والتمييز بين الاكبر
والاصغر انه اذا كان موضوع النتيجة في المقدمة كان صغرى وان كان
محمول النتيجة كان كبرى ومثال ذلك اذا قال انسان على ان الانسان جوهر
هو ان الانسان حيوان كانت هذه صغرى القياس واذا قال لان الحيوان
جوهر كان كبرى القياس فاذا صادف الصغرى فاطلب الكبرى وتعرفه
ومن جملة المصادرات ما يقال ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانه الجوهر ويبطلانه
ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جوهر وهذا ليس بان يقال
ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر وما يبطل ببطلانه الجوهر فهو جوهر
فاذن اجزاء الجوهر جوهر وقد قال بعض الناس ان صورة هذا القياس
اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر وما ليس بجوهر فليس يبطل ببطلانه الجوهر
فينتج من الشكل الثاني ان ليس شيء من اجزاء الجوهر ليس بجوهر على ان هذا
نقيض النتيجة انما يكون تمام القياس بان يضاف اليه ان ما ليس بجوهر فهو جوهر
وكذلك اذا قلنا انسان كل انسان موجود فالحيوان موجود فالجوهر

موجود له فان الانسان جوهر وهذا لازم عنه لا على سبيل القياس وحين
كان هذا القول لزمه شيء بالاضطرار وجب قياسا والقياس وان كان
هو ما يلزم عنه شيء بالاضطرار قياسا وقد تقع المخدعة من حيث انه التالف
للتالف القياسي من غير استثناء الشرط كقول القائل زيد هو متوهم زيدا
والمتوهم زيدا يمكن ان يكون انسانيا والغلط في هذا ان الكبرى ليست الكلية وربما
تغلط ايضا الحروف التي تعرف الاسامي مثل فيما كانت اجزاء من المحمول
كقولنا في الدار زيد وربما يوجد مكان الاسم قول ومكان القول اسم
فاحذر ان يظن ان القول الماخوذ مكان الاسم حد ودليله او بعدما ات
كثير وربما تقع في المسامحة الرسمية اللفظ خلاف كثير في المقصود مرة من
ذلك اللذة حدوس اللذة هي الخير واذا اختلطت قياسات افردت لكل حد
فلا يشتغل بان يحل كله الى شكل واحد بل ربما كانت من اشكال مختلفة
وربما كانت اللفظة في النتيجة غير الذي في المقدم فاشتغل بالمعنى وافصل وربما
يكون في احديهما اسم وفي الاخر اسم اخر او في احدهما قول وراع الفرق بين
العدول والسلب فلا تاخذ الموجبة المعدولة على انها سالبة فتكثر اما احد
الصغريات معدولة وظن انها سالبة وسيعلم ذلك في خلال العلوم وراع
قياس المساوات وهذه امثلة في تحليل القياس مثال على في كتاب النفس
فانبين ان جميع القوى الحيوانية لا فعل لها الا بالبدن ووجود القوى

بحيث

بحيث تفعل فالقوى الحيوانية اذن انما تكون بحيث تفعل وهي بدنية فوجودها
ان تكون بدنية فلا بقاء لها بعد البدن فقوله لا بقاء لها بعد البدن
في قوة قولك تعدم مع عدم البدن تحليل هذا القياس جميع القوى الحيوانية
انما فعلها بالبدن تشخصه فيه فجميع القوى الحيوانية تشخصها بالبدن وفي
تصحيح الكبرى كل ما كان فعله بالبدن فهو شيء تم فعله لشيء اخر وكل شيء تم فعله
لشيء اخر تشخصه بذلك الشيء فكل ما كان فعله بالبدن تشخصه بالبدن
وكل ما كان تشخصه بالبدن فوجوده بالبدن وكل ما كان وجوده في البدن
فانه يعدم مع عدم البدن **في تصحيح الصغرى** كل ما كان تشخصه بالبدن
فهو شيء تشخصه لشيء اخر وكل شيء تشخص لشيء اخر فوجوده فيه فكل ما كان
تشخصه بالبدن فوجوده فيه وبعبارة اخرى هذه القوى اشياء تصدر عنها
افعال وكل ما يصدر عنه فعل فهو موجود فهذه القوى موجودة ثم نقول هذه
القوى موجودة وكل موجود فانه يكون شخصا فهذه القوى اشخاص ثم
نقول هذه القوى اشخاص وكل شخص فان تشخصه بحيث يصدر عنه الفعل
فهذه القوى تشخصها بما يصدر عنه افعالها ثم نقول هذه يصدر عنها افعالها
بالبدن وكل ما يصدر عنه فعل بالبدن تشخصه فيه فتشخص هذه القوى بالبدن
وكل ما كان تشخصه بالبدن فوجوده فيه فوجود هذه القوى في البدن
وكل ما وجوده في البدن فلا بقاء له بعد البدن فهذه القوى لا بقاء لها.

بعد البيان مثال ٤ تحليل اثبات الشكل الاول من اقليدس نريد ان نعمل
مثلثا متساوي الاضلاع على خط اب فنجعل نقطة ا مركزا لدائرة
نديرها على بعد ب وكذلك نقطة ب مركزا لدائرة ندير ها على بعد ا و
نجعل نقطة التي تتقاطع عليها الدائرتان نقطة ج ونصل بينه وبين ب بخط
مستقيم وكذلك بينه وبين الخط المستقيم فنزل انا قد عملنا مثلثا متساوي الاضلاع
على خط اب برهان ذلك ان خط اب مساو لخط اج لانهما خرجا من المركز
الى المحيط وكذلك خط ب ا مساو لخط ب ج وخطا اج وب ج
متساويان لان كل واحد منهما مساو لخط اب فهذا القياس مؤلف من
اربعة مقاييس كلها من الشكل الاول احدها ان خطي اب واج خطان
مستقيمان خرجا من المركز الى المحيط وكل خطين مستقيمين يخرجان من
المركز الى المحيط متساويان ينتج ان خطي اب واج متساويان والثاني
ان خطي ب ا ب ج متساويان والبرهان عليه كما تقدم والثالث ان
خطي اج ب ج مساويان لخط اب والاشياء المساوية لشيء واحد
متساوية ينتج ان خطي ب ج واج متساويان والرابع ان الخطوط المحيطة
بشكل ا ب ج متساوية وكل شكل يحيط به ثلثة خطوط متساوية فهو مثلث
متساوي الاضلاع ينتج ان مثلث ا ب ج متساوي الاضلاع فهذه
هي المقاييس الاربعة التي تألف منها هذا القياس ثم على هيئة تحليل

سائر

سائر الاقيسة المركبة مثال ذلك ان كان الولد يشبه والديه فانما يشبههما
بسبب عام لهما فاما ان يكون منيا واما ان يكون دما لكن ليس دما والا
لكان لا يشبه الا الام فهو مني والا ولا يشبهون والديهم جميعا والذين
يشبهون والديهم فلهم اصل ومبدا هو المشبه لهم بوالديهم فالاولاد لهم
اصل ومبدا يشبههم بوالديهم ثم قال لكن ليس بسبب دم الطمث فهو بسبب المني
فالقياس الاول مؤلف من ستة مقاييس احدها انه ان كان يشبه والديه
فانما يشبههما بسبب عام لهما فلا يخلو اما ان يكون يشبهها بسبب المني او بسبب
دم الطمث ينتج من هنا ان كان الولد يشبه والديه فهو اما بسبب دم الطمث
او بسبب المني ثم نجعل النتيجة مقدمة فنقول الولد يشبه والديه فهو اما
بسبب الطمث او بسبب المني لكن ليس بسبب الطمث فهو اذن بسبب المني
وهنا في الجملة قياسان احدهما يصح به الاستثناء الاول وهو انه لو كان
الولد يشبه والديه بسبب الدم لكان لا يشبه الا امه او كان يوجد
للذكر دم الطمث ثم نستثني نقيض التالي وقياس اخر وهو فاذا كان انما يشبه
بالوالدين بسبب المني فلكل واحد منهما مني فنستثني عين المقدم لينتج له
عين التالي وهو ان لكل واحد منهما منيا واما القياس الاخر فتحليله مثل
الاولاد للوالدين انما يكون بسبب اصل ومبدا عام للذكر والانثى
دما
واذا كان كذلك فاما ان يكون الدم والمني لكن ليس دما فهو لو كان

لسه دائما معه فاذن هو المعنى شامل فان النفس الانسانية انما تتشخص
من جملة نوعها باعراض لاحقة ليست لازمة والا لاشترك فيها جميعا
فكانه قال لو كان تشخص نفس ما من النفوس الانسانية باحوال لازمة
لكان وجب ان تكون جميع النفوس مشتركة في تلك اللوازم لكن ليس الامر
كذلك فقد استثنى نقيض التالي فوجب عنه نقيض المقدم وهو انه ليس
تتشخص النفس بسبب لازم واما انه كيف لزم هذا التالي للمقدم فانك
تعلم اولا وقد يكون لزوم التالي للمقدم فانك تعلم اولا وقد يكون لزوم
التالي للمقدم فانك تعلم اولا وقد يكون لزوم التالي للمقدم بيان الا
ان هذا المكان ليس يحتاج اليه وقد حللنا قياسات اخر في كتاب البرهان
ليحصل دستورا في التحليل **فصل** في لوازم نتائج المقاييس التي
مع الكليات مع الكلي والجزوي بعد وعكسها المستوي وعكس النقيض ولكن
مع الاول بالذات وهذه بالعرض على سبيل اللزوم ومثال عكس النقيض
انه اذا كانت النتيجة كل ب ا كان عكس نقيضه ما ليس ب ليس ا والجزوية
الموجبة تنتج عكسه وعكس نقيضه واما السالبة الجزوية فليست تنتج شيئا
لانها لا تنعكس واعلم ان القياس الكلي في الشكل الاول اذا انتج بالفعل
على حد الاصغر فانه بالقوة على ما تحت ركيه حد الاوسط اعني كل موضوع
مثله للاوسط وعلى كل موضوع للاصغر فاذا احضرت هذه الموضوعات

في الدرس المعقدة قياسات اخرى في الحقيقة كانها القياس الاول
لانضافها بها في الذهن معا فالوجه الاول تكون نتيجة مع نتيجة والثاني
نتيجة تحت نتيجة واما في الشكل الثاني فلا تستتبع النتيجة ما تحتها ولا معها
لان الاكبر بالفعل غير محمول على الاوسط واما القياسات الجزوية فلا
تستتبع ما تحتها ما تحتها كما كان في الكلي وذلك لانه حيث كانت النتيجة كلية كانت
حكم النتيجة حكم الكبرى فكان يصح ان تكون ما تحتها صغرى ولان الكبرى تحت
ان تكون كلية واما اذا كانت النتيجة جزوية فلا يصح ان تقام مقام الكبرى
واما التي مع النتيجة فممكن اذا كانت الجزوية في الشكل الاول تستتبع ما تحتها
فكم بالحري ان تكون الحال في الشكلين الاخرين كذلك وخصوصا والحكم
على الاوسط غير منحصر في اي عدد موضوع بالفعل سواء بالجملة فانما تكون
النتيجة مع النتيجة اذا كانت نسبتهما الى الكبرى واحدة وانما تكون تحتها اذا كانت
النتيجة يصح ان تصير كبرى **فصل** في نتائج الصادقة من مقدمات
كاذبة لما كان القياس كالمقدم والنتيجة كالتالي وجب من وضع المقدم
وتبين صحة القياس اي صدق مقدماته وصواب تاليفه ان تكون النتيجة
صادقة لا محالة وليس يجب من فساد المقدمات وفساد التاليف كذب النتيجة
لا محالة كما ليس يجب من رفع المقدم بطلان التالي مثلا اذا كان هذا انسانا
فهو حي لكنه ليس بانسان لا يلزم انه ليس بحي فاذن يصح ان تكون من مقدمتها

كاذبة نتيجة صادقة لا لان المقدمات اوجبتها بل لانها كانت صادقة
لذاتها وعارضة لتلك المقدمات الكاذبة اما في الشكل الاول فاما
ان تكون احدى المقدمتين كاذبة او كلاهما فان كانت الكبرى وحدها
كاذبة بالكل والقياس كلي امتنع ان تكون النتيجة صادقة وذلك لان صدقها
يكون صادقا ويتبع ضد تلك النتيجة صادقا فلا يصدق النتيجة الاول واما
ان كانت الصغرى كاذبة بالكل امكن ان ينتج صادقة ومثاله انه يكون ج
و ب نوعين تحت جنس واحد ولكن ا يكون ب الحد الاصغر والحد الاكبر
فيكون حمل ا على ب لذاته صادقا فاذا قيل كل ب ج وكان كاذبا فقيل كل
ج ا صدق ان يقال كل ب ا وفي السالبة اذا كان ج و ب عرضين من ا كان
سلب ا عن ب صادقا في ذاته فقيل كل ب ج فكان كاذبا ولا شيء من ج ا
ينتج لا شيء من ب ا والنتيجة صادقة مع كذب الصغرى ثم اعتمد بهذا في
الوقوف على ضروب هذا الشكل والشكلين الاخرين **في بيان الدور**
بيان الدور هو ان يوجد النتيجة وعكس احد المقدمتين فينتج المقدمة الثانية
مثل قولك كل ج ب وكل ب ا فينتج كل ج ا فاذا اخذت كل ج ا وكل ا ب
حتى يكون عكس الكبرى انتج كل ج ب وان اخذ كل ب ج حتى يكون عكس الصغرى
وكل ج ا انتج كل ب ا وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود في المقدمات
متعاكسة متساوية ينعكس فلا يعم الكلية وذلك في الموجبة مثل قولنا كل انسان

متفكر

متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك وايضا كل ضحاك متفكر
وايضا كل متفكر ضحاك حتى يكون ينعكس بعضها على بعض واما في السالبة
فالعكس منها ان يكون المطلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يوجد
عينه كما كان في الايجاب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجد على غيره
ومثال هذا لا شيء من الجوهر بعرض فالعكس الخاص الذي يخص هذا الموضع
هو ما ليس بعرض فهو جوهر وهذا بالحقيقة لازم العكس فان العكس هو لا
شيء من العرض بجوهر ويلزمه ما قلنا وهذا كما كان يلزم عن عكس مقدمة
فهو يلزمه المقدمة ايضا واما الجزئية السالبة فكقولنا ليس بعض ج ا
وعكسه كل ما ليس بعضه ا فهو ج وان كانت احد المقدمتين منعكسة دون
الاخرى كانت هي التي تضاف الى النتيجة في انتاج الاخرى ولا يمكنا ان نعمل
مثالا من الشكل الاول وعلمت ان مستوى الضروب بين فيه من سائر
الاشكال فالضرب الاول من الشكل الاول انه مقدمة انعكست انتجت
مع النتيجة المقدمة الاخرى لكن ان كانت المنعكسة كبرى نتجت الكبرى
في القياس او الصغرى نتجت صغرى في القياس الثاني فان كانت الكبرى
سالبة كقولنا ولا شيء من ب ا وعكسه الذي يخص هذا الموضع ان كل ما ليس
ا فهو ب وانت تعلم انه اذا كانت الكبرى سالبة كانت النتيجة سالبة فلا يمكن
ان تكون النتيجة صغرى لان النتيجة تكون سالبة والصغرى في القياس

يجب ان يكون موجبه فيعدل حينئذ من السلب الكلي الى العدول ويقول
كل ما يوجد ليس ا وكل ما ليس ا فهو ب فكل ج ب فالبيان الدوري في
الشكل الاول للموجبات لا يخرج من الشكل الاول حقيقة ولا مجازا
واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول كما ذكرنا ولكن يعمل كانه
من الثالث لانك اذا قلبت المقدمة السالبة فقلت كل ما لا يوجد فيه الوجد
فيه ب فقد حصلت او ب محمولين واما الشكل الثاني فانك اذا اسقطته
كان البيان فيه من الشكل الاول عند المحصل وان كان في الشكل الثاني
واما على الوجه الذي يعمل في الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه
يمكن ان يكون البيان فالحقيقي منه وان كان يعمل انه في ضرب مما كان من
هذا الشكل بين بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجه فان سمت
الدور فيه اما ناقص واما معدوم اذ كان من شرط بيان الدور ان يكون
بعكس مقدمه او اضافتها الى النتيجه فصل في انعكاس القياس عكس
القياس هو ان يوجد مقابل النتيجه اما نقيضها واما ضدها ويضاف
الى احدى المقدمتين فينتج مقابلة المقدمه الاخرى ومن الضروره ان مقابل
النتيجه اذا اخذ مع احدى المقدمتين ابطلت الاخرى والا فان كانتا معا
فالنتيجه لم تبطل الا ان الحكم في احدى المقابل بالمضاد والمناقض مختلف
فلنضع مثالا من الشكل الاول لكن كل ج ب وكل ب ا فالنتيجه كل ج ا

فاذا اخذنا الضد وقلنا لا شي من ج ا وكان كل ب ينتج من الثاني لا شي
من ج ب وكان كل ج ب فاخذنا الضد وانتج ضد الصغرى فان اخذنا
النقيض انتج نقيض الصغرى ويكون ايضا بالشكل الثاني فان اضفنا النقيض الى
الصغرى فقلنا لا شي من ج ا او ليس كل ج ا وكل ج ب انتج من الثالث ليس
كل ب ا فاذن لا سبيل الى انتاج مضاد الكبرى لانه لا ينتج الا بالثالث والثالث
لا ينتج عاما كليا فاذا تاملت ضروب القياس في الاشكال الثلثة وجدت
انعكاسات القياس من الشكل الاول يكون الى الثاني والثالث لكن اذا اريد
ابطال الكبرى كان من الثالث او الصغرى كان من الثاني واما في الثاني
فانه يبطل صغراه بالاول وكبراه في الثالث ويبطل صغراه بالثاني وكبراه
في الاول في القياسات من مقدمات متقابلة هذا القياس هو فاسد لانه يؤلف
من مقدمتين مشتركتين في الحدود ويوجد ان يخلص في الكيف ويروج مثل
الاسم في بعض الحدود حتى لا يفطن للحيلة فيه مثلا يوجد الانسان من انه
ومن ثم ينتج ان الشي ليس هو ذلك الشي وهذا يستعمله المغالطون على سبيل
التشكيك وربما استعمل في الجدل مثل قول ثم ينتج من اصول اخرى من حد
النتيجه وبعضها الاول اعني المقول المسلم ويعلم قياس من متقابلين ينتج ان الشي
هو ليس هو ومثال هذا ان نقول كل انسان ناطق ولا شي من البشر بناطق
ينتج من هذا لا شي من الناس بشر وهذه القياسات لا يمكن ان تكون في الشكل الاول

فانه يجب ان ياخذ شيئا واحدا على انه شيئان ليتم له الحيلة فلا يمكن
بهذا في الشكل الاول فانه ياخذ في الثاني الموضوع كثيرين والمحمول
واحدا او ياخذ في الثالث المحمول كثيرين والموضوع واحدا **في المصادرة**
على المطلوب الاول المصادرة على المطلوب الاول هو ان يجعل
المطلوب نفسه مقدمة في قياس برادفه اما حد كمن يقول ان كل انسان
بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك والكبرى بهنا والنتيجة شيء
واحد ولكن ابدل الاسم احتيالا لترويج المخالف فانه مقدمة جعلت
هي النتيجة بتبديل اسمها فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحد
اذا اسمين مرادفين كقولنا الانسان بشر وهو كقولنا الانسان انسان
بهذا اذا كانت المصادرة على المطلوب الاول بقياس واحد واما في
الاكثر فانما يقع ذلك في قياسات مركبة متتالية بان يكون المطلوب بين
مقدمة تلك المقدمة انما تثبت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه
وكلما كان ابعد كان من القبول اقرب من الشكل الذي في كتاب اقليدس
ان الخطوط المتوازية اذا وقع عليها خط فصير الزاويتين اللتين من جهة
واحدة معادلتين لقائمتين لم يلتقيا وهذا موضوع في مصادرات اقليدس
فان رام احد ان يبين هذا بان يقول انهما ان التقيا كانت مثلث من الخطين
والخط الواقع وكانت الزوايا الثلث اعظم من قائمتين وهذا خلف

فاذن

فاذن لا يلتقيان فهذا مصادر على المطلوب الاول من حيث لا يشعر لان
كون الزوايا في المثلث اعظم من قائمتين انما بين بعد صحة كون زوايا الخط
اللذين بتلك الاحوال فيكون عرف شان الزوايا في الخطين بزوايا المثلث وبيان
زوايا المثلث بها فيكون استعمل كون زوايا الخطين مع الخط الواقع عليهما
مقدمة في بيان نفسه تم بالمثل انه كيف يمكن في كل شكل **فصل في انه**
كيف يمكن ان يقع في شيء واحد علم وظن متقابلان اعلم ان الانسان
الواحد قد يعلم الشيء يعلم لا يخصه بل يعمه وغيره ويجهله فيما يخصه فلا
يعلم الشيء او يعتقد في خاصه رايا او ظنا باطلا وهو لا يشعر وقد يعلم الا
شيئا على وجه والسلب في ذلك ان يعلم الكلي ويجهل جزويا تحته اذ كون
عند العالم ذلك الجزوي بالفعل يجب ذلك الجزوي بالقوة يجب ذلك
الكلي او يكون يجهل النتيجة بسبب جهله وروجها عن المقدمات التي عنده
وقد كان بعض المغالطين عاب سقراط بان قال له ان المطلوب عندك
بالقياس معلوم او مجهول فان كان معلوما فالطلب محال وان كان مجهولا
فكيف تعرفه اذا وجدته وقيل يمكن ان يظفر بالاتفاق بما لا نعرف عند
ذلك سقراط واعتمد في ذلك ان اراه شكلا من اقليدس وبرهن
عليه ولم يعلم ان الشبهة بعد ما فيه فان الشبهة في ذلك الشكل كالشبهة
في جميع المجهولات والجئ افلاطون الى ان قال بان العلم تذكر والجواب

في هذا ان العلوم لو كان معلوما من كل جهة لما كان يطلب ولو كان مجهولا
من كل جهة لما كان يطلب ايضا فهو معلوم لنا من وجه مجهول من وجه
فاحد الوجهين هو انه متصور والثاني انه معلوم لنا التصديق به بالقوة
واما هو مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل واذا سبق العلم بان
كل ما هو كذا فهو كذا لفظ عقلي او حسي او غير ذلك من الوجوه فقد
يحيط بالقوة علما باشياء كثيرة فلما شاهدنا بالحس بعض تلك الجزويات
من غير طلب فانها في الحال يدخل بالفعل تحت العلم الاول ومثاله
من وجه ما مثال الابق فانا نعلم المطلوب بالتصور كما نعلم الابق بالتصور
اولا ونعلم ما قبل المطلوب مما يوصل الى معرفته بالتصديق كما نعلم الطريق
قبل معرفة مكان العبد الابق فاذا سلكنا الى المطلوب وكان عندنا منه
تصور سابق وطريق يوصل اليه وصلنا اليه فانا حينئذ نكون قد ادركنا
المطلوب كما اذا سلكنا الطريق الى الابق وكان عندنا منه تصور سابق
له وطريق موصل اليه فاذا وصلنا اليه عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد الابق
البتة ولكن تصورنا له علامة كل من يكون على تلك العلامة فهو ابق ثم انتهى
الى ذلك علم واقع لا بكسب بل اما بالمشاهدة او بكسب وطلب وامتحان
ونعرف فوجدنا تلك العلامة على عبد علمنا انه ابق فيكون العلامة
كالحد الاوسط في القياس واقتناصنا لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى

عندنا

عندنا وعلمنا بان كل من به تلك العلامة فهو ابق كحصول الكبرى لدينا
عندنا وهذا الابق ايضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه والا لما كنا نطلبه
فانه كان معلوما لنا من جهة التصور ومجهولا من جهة المكان فنحن نطلبه
من جهة ما هو مجهول لنا لا من جهة ما هو معلوم فاذا علمنا وظفرنا حدث لنا بالطلب
علم فيه لم يكن وانما حدث باجتماع سببي العلمين الذي احدهما السبيل وسلوكها
اليه والثاني وقوع الحس عليه كذلك المطلوبات المجهولة نعرف باجتماع سببين
احدهما شي متقدم عندنا وهو ان كل ب ا وهو نظير السبب الاول في مثال
الابق والثاني امر واقع في الحال وهو معرفتنا ان ج ب بالحس وهو نظير
السبب الثاني في مثال الابق فكذا السببان هما موجبان لادراك الابق
فكذلك السببان هما موجبان لادراك المطلوب وليس ما يورد عليه سقراط
ان كل ما لا نعلم فلا نعلم اذا اصبناه بمسلم بل كل ما جهل من كل وجه فلا نعلم
اذا اصيب وههنا مثال اخر خفي وهو ان الانسان نعلم ان كل اثنين هو عدد
لا نعلم ان الاثنين الذي في يدي زيد هو زوج او ليس بزوج وربما ظنه فردا
لانه لا نعلمه اثنين او عند ما نعلمه اثنين ليس يخطر بالبال ان كل اثنين زوج وهذا
الجهل لا يناقض ذلك لانه اذا علم ان كل شي يكون اثنين فهو زوج ولم
نعلم كل اثنين زوجا وجهلنا ان هذا الشي اثنان علم انه زوج بعلمه الاول
الكلي فيكون هذا علما كليا لا يناقضه الجهل الجزوي وبالجملة فان كل اثنين علمناه

او لم نعلمه فهو زوج علمناه او لم نعلمه وكل اثنين علمناه فانه نعلم انه زوج
وما اشبه الكتاب المحمول بان نشبه رجلا يعرف اسمه ويجهل عينه او رجل
نعرف عينه واسمه وقد يمكن ان نعلم الشيء بالقوة ونجهل بالفعل بان يكون
ليس انما نعلم المقدمة الكبرى الكلية بل الصغرى ايضا ولا نعلم النتيجة وذلك
لان العلم بها يأتي عن العلم بالنتيجة ولكنه علة للعلم بالنتيجة وليس علة كيف اتفق
بل اذا اقترنا بالفعل عند الذهن فاما اذا كانا معلومين على الافتراق
ولم يخطر بالبال معهما وجه بين عن النتيجة فليسا علة بالفعل فلا يلزم معلولها
وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون انسان نعلم ان كل بغلة عاقر ونعلم
على حدة او نعلم ايضا ان هذه الحيوان بغلة ويراه منتفخ البطن فيظن انها حامل
ولو اقترن عنده العلمان معا لما كان يظن بها البطن وقد يمكن ان يناقض الفكر
والوهم فيتبع الحس وكل شيء يخالف المحسوس فاما ان يمنع الوهم وجوده واما
ان يجعل وجوده المحسوسات فلهذا ما كنا نعقل ان الكل متناه لا الى خلا
ولا الى ملا لكنا نوهم وراءه ملاءا او خلاء بلا نهاية ونعقل ايضا ان للكل
مبدأ غير مشار اليه ولا له مكان ولا هو في جهة لكن الوهم يوجب وجوده
على احد هذه الاحوال الثلاثة **فصل** في الاستقراء والتمثيل وغير ذلك
ههنا اصناف من الاحتجاجات تشبه بوجه ما من جهة الصورة المقاييس
ونحن ايرادها جملة في هذا الكتاب واحدها المسمى الاستقراء وهو الحكم على كلي

اما

اما لوجوده في جزئيات الكثيرة كما نحكم على كل حيوان بانه يحرك عند المضغ
فكه الاسفل لان الناس والثور والفرس كذلك وربما اخلف فيما لم يحس كالتمساح
مثال اخر كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة لان كل حيوان طويل العمر
فهو مثل الانسان والفرس والثور وهي قليل المرار والاستقراء هو موقع
في الكتاب المعنى والمسمى به موضوعات المسمى له الحكم كالكلي المحمول
والمطلوب يكون مثل الطرف الاكبر وتلك الموضوعات كالطرف الاصغر
والكلي المحكوم عليه كالاوسط فيكون قد بين باحد الطرفين وجود الطرف
الثاني للواسطة ويكون من حقه ان يكون حدا اصغر قد صار اوسط ومن حقه
ان يكون اوسط قد صار اصغر فليكن مثلا الحد الاصغر وهو ج انسان
وفرس وبغلا والحد الاوسط وهو ب حيوانا طويل العمر والحد الاكبر
وهو ا قليل المرارة فان اردنا ان نستعمل هذا على سبيل الاستقراء لتبين
ان كل طويل العمر قليل المرارة قلنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وحططنا
الاكبر بحاله فقلنا كل حيوان طويل العمر فهو اما انسان او فرس او بغل
ثم قلنا وكل انسان وفرس وبغل هو قليل المرارة فكل حيوان طويل
العمر قليل المرارة والاستقراء انما يصطلح به في اثبات المقدمات التي ليس
من محمولها وموضوعها واسطة وانما من موضوعات الموضوع فانه
اذا كان هناك واسطة كان وجه البيان القياس سلك الواسطة لا الاستقراء

فقد بان من هذا ان الاستقراء يخالف القياس من جهة ان الشئ الذى
يجب ان يكون في القياس حدا اصغر يصير في الاستقراء واسطة فيجب ما
يجب ان يكون حدا اكبر واسطة او كان القول قياسا وفي القياس لا يكون
يمكنه او ايضا القياس اقدم واسبق بالطبع واما الاستقراء فاسبق واقدم
عندنا وكثيرا ما نكتسب الاوليات بالاستقراء واما التمثيل فهو الحكم على غائب
بما هو موجود في مثال الشاهد وربما اطلق واريد به ما يكون المثل والمشترك
فيه علة للحكم في الشاهد وليس هو شيئا فربما كان علة للحكم في الشاهد لا لاجل انه
شاهد وربما كان المشترك معنى كليا ينقسم الى جزئين فيكون علة العام والخاص
احد الجزئين ويكون هنا خلاف غير ما ذكرنا على ما نفصله ههنا اذا كان
الحكم كليا فاما اذا كان الحكم جزويا كان المثال فاسدا من الشكل الثاني
مثلا الفلك جسم والجسم محدث فبعض الجسم محدث وهو صحيح وانما يكون
صحيحا اذا طلب به صحة كله واهل زماننا يعرفون التمثيل قياسا ويسمون
المحكوم عليه فرعا والشبيه اصلا وما اشتركا فيه معنى وعلة ومثال هذا ما تمسك
متكلمو الوقت في اثبات الحدوث للسماء قياسا على حدوث البيت ثم حدوا ما
سموه اصلا كالبيت وحصول صفات له كالسماء وكما انه معه وكونه جسما
مصورا ووجوده فقالوا السماء حدوثه لانه موجود والا كان كل موجود
حادثا ولا لكذا ولا لكذا فاذن هو لانه جسم مصور فكل جسم مصور

فهو

فهو محدث فالسماء محدث وانت تعلم ان تحصيل المحمول يمثل بهذه
السامات غير موثوق به فربما يكون في بعض الامور مطردا ولا يومن ان
يكون في بعضه غير مطرد وبيان ان الامر كذلك ثم الذي دلهم على ان كل حادث
له سبب او ان الاسباب لا يصح ان تتسلسل الى غير نهاية والسبب في هذا ان
لزوم هذه النتيجة ليس عن صورة القياس كما عرفت فلتطرحلت بهذا البيان من
المثال نفسه فربما يكون الحكم على الذى احدثناه ايضا اصلا ليس من قبل السبب
بل وربما يكون ذلك الحكم لاجل انه بيت وليس يشارك الفلك في خصيصة شئ اخر
وايضا فان احصار صفات الفلك حتى لا تشذ عنها شئ مما يحتاج فيه الى بيان ولو
كان لهم بيان لما احتاجوا الى هذه السبط والعجب انهم يقولون انه لو كان للفلك
ضد اخرى لكنا نعرفها واما اعرفنا نفيها فمثل عدم نصب العس وانت تعلم ان
العقل اذا كان ما يجده ارسم كل من يكون بحداثه وصفات التي قد يخفى بعضها
على بعض الناظرين وربما يكون الاختلاف لاشئ افراد صفات البيت بل من
مركب صفة في صفة وهذا لم يستعمل ما احد ولا يستعمل الى الاستعمال ثم كان ادا الحد
مثله وبعده كان حكم المجمع منها غير حكم كل واحد منها والرابع ان كل واحد من هذه
الصفات ربما ينقسم الى اقسام يتعلق بكل واحد من الاقسام حال الشئ المشترك
في الصفة الكلية فمثل هذا تعلم ان طريق التمثيل غير موثوق به افادة اليقين
وان كان عند القوم حجة ان حسب ان الامر في هذا المثال نفسه كما قيل فيمن

يدري ان الحكم مستمر في جميع المواضع ومن جملة ما يسمى القياس المضمر وهو قياس
يذكر صغراه فقط ويطوى الكبرى واما لظهورها والاستغناء عنها كقولك
في المتكلم خطاب واج خرجا من المركز الى المحيط فهما اذن متساويان
بعد حذف الكبرى واما لاخفا كذب الكبرى اذا صرح بها كلمة الخطابي
كقول الخطابي هذا الانسان يطوف بالليل فهو اذن مخلط ولو صرح بالكبرى
لعلم ما كان يخفى بهذه النسبة ومن جملة ما يسمى القياس الراي وهي مقدمة
كلية محمودة في ان كذا كان او غير كائن وموجودا او غير موجود وصواب
او غير صواب ويوجد دايما في الخطابة مهملا واذا عمل بها قياس يسمى
الاعلى يورد تلك المقدمة على انها كبرى ويطوى الصغرى كقولك الحساد
يعدون والاصدقا يعرفون ومن جملة الدليل وهو في هذا الموضع
قياس اضماري حده الاوسط شي اذا وجد في الاصغر دايما يتبع وجود
شي للاصغر دايما كيف كان ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمتيه
نحو مثاله هذه المراة ذات لبن فهي اذن قد ولدت وربما يسمى القياس
نفسه دليلا وربما يسمى الحد الاوسط ومن جملة العلامة وهو قياس اضماري حده
الاوسط مما هو اعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان قياسا من جنس
في الشكل الثاني كقولك هذه المراة مصفارة فهي اذن حبلى فانك لو صرحت
بمقدمته كانت صورته هذه المراة مصفارة والحبالى مصفار واما احص

من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث كقولك
الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وصورته لو صرحت بالمقدمتين
الحجاج شجاع والحجاج ظالم ومن جملة القياس الفراسي وهو شبيه بالدليل
من وجه وبالتمثيل من وجه والحد الاوسط فيه هيئة بدنية توجد للانسان
المتفرس فيه وللحيوان الاخر غير ناطق ويعتقد ان من تلك الهيئة انه
يتبع مزاجا يتبعه خلق ما ويكون حده ذو اربعة حدود كالتمثيل مثل زيد
والاسد عريض الصدر الموجود لهما وهو مسلم والشجاعة الموجودة للاسد
وهي مسلمة ولزيد بالحجة فيقال ان زيدا عريض الصدر وكل عريض
الصدر شجاع لان الاسد عريض الصدر وشجاع **المقالة الثالثة**
من المنطق في تعليم البرهان ويشتمل على ابواب الباب الاول
في البرهان الغرض من هذا الباب ان نعلم ان كل مجهول فانما يوصل اليه
من علم سابق عليه كان ذلك المجهول من باب التصور او التصديق وان
نعلم اقسام مبادي العلوم ومقدماتها واحكام موضوع المقدمات ومحمولها
وان نعلم موضوعات العلوم ومسائلها وموضوعات المسائل ومحمولاتها
واقسام المطالب واقسام البرهان واحكام كل قسم ولوازم قسمي البرهان
وكيفية اكتساب الحد واقتناص الاوليات **فصل** كل علم مكتسب
بفكرة او حاصل بغير اكتساب فكري قسمان احدهما التصور والاخر التصديق

والكلمة بالقوة من باب التصديق يحصل بالقياس ومن باب التصور
بالحد والرسم وعدد صناعات المقاييس بحسب عدد المواد هو البرهان
والجدل والخطابة والسوفسطائي والشعري من جملتها لا تعد الا محمولا
من معلوم والبرهان من الجملة ما يكون مؤلفا من يقينيات لانتاج يقيني
واليقين ان يتصور ان الشيء كذا ويتصور معه بالفعل او بالقوة القريبة
من الفعل انه لا يمكن ان لا يكون كذا واليقين بالحقيقة تابع لهذا التصور
الثاني لانه يوثقه واليقينيات اما اوليات واما مجربات واما محسوسات
واما متواترات وكل هذه تدخل بالبرهان وما سوى هذه المقدمات
مما عدد فيما تقدم فلا مدخل له في البرهان وكما ان التصديق بالشيء يتفاوت
بحسب المقدمات فكذلك التصور ايضا يتفاوتون بالحد والرسم فان الحد
اقوى من الرسم والحد هو الدال على الماهية والمعنى بالماهية كمال حقيقة
الشيء التي بها هو ما هو والتصديق يتبعه لا محالة تصور فان معاني الالفاظ
المفردة متصورة وغير مصدق بها وكذلك الالفاظ المركبة التي تركيبها
تركيب تقييد والاقوال الجازمة متصورة اذا لم يصدق بها ومعنى
التصديق هو ان يتصور ان تلك الاقوال الجازمة وجودها وعدمها
في الاعيان كما هو متصور في النفس اي كما حصل منه معقول له من لفظ او تعيين
من حد نهاية النفس كذلك الحال في الوجود والاعيان ويوجه ما في

نفى

نفس الامر وكل تعليم وتعلم فعلم قد سبق لا اساس زمانا بل شيئا ذاتا حتى
الصناعات ايضا فان التجارة انما يمكن ان يتعلم بعد قد سبق المعرفة بالخشب
والمنشار وما يجري مجراهما والتعليم والتعلم الذهني انما يكونان بعد قول
قد تقدم مسموع او معقول ووجب ان يكون ذلك القول المعقول اولا يعقل
بوجه يؤدي الى العلم بما بعده ان لم يكن بالفعل فبالقوة وفي التصديق
تقدمه معلومات منها تصور المطلوب وتصور القول الذي تقدمه
في المرتبة والتصديق بالقول الذي تقدمه في المرتبة اما التصور فيجب
ان تقدمه تصور اجزاء الحد والرسم لا غير والشيء الذي اذا وقع التصديق
به كان تصديقا بالقوة لشيء آخر فهو اما ملزومة كقولك ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فان وجود الشمس طالعة يوجب ملزوم وجود النهار واما
معاندة والمعاند اذا علم بالفعل كان ذلك علما بالقوة بمعاندة اما برفعه عن
وضع ذلك او بوضعه عند رفع ذلك وذلك من شرطيات منفصلة واما
كلي موقعه واما جزوي تحته او معه فان الكلي اذا علم وجود حكم عليه كان ذلك
علما بالقوة بالجزوي الذي تحته بطريق القياس والجزوي اذا حكم عليه كان ذلك
طرق بالقوة على الكلي الذي فوقه وذلك يكون بالاستقراء والجزوي اذا علم
وجود حكم عليه علم بالقوة انه كذلك في جزوي يشاركه في معنى وذلك
بالتمثيل والعلم بان الاوسط موجود للاصغر ليس علما بالقوة بان الاكبر

موجود له اذا كان الاكبر مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس بدرجا
في كون الاوسط للاصغر ولكن اذا فرض حد اكبر واوسط واصغر
وكان الاوسط حاصل الوجود للاصغر وانت شاك هل للاكبر للاوسط فينتج
منه الاكبر للاصغر فاذا ما ثبت انه للاوسط بان في الحال انه للاصغر ايضا
من دون سبق زماني بل ذاتي فكون العلم بوجود الاكبر للاوسط والاوسط
للاصغر علما بالقوة القريبة من الفعل بوجود الاكبر للاصغر

فصل

المطالب بالقسمة الاولى ثلثة مطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب
ما ينقسم قسمين احدهما طلب معنى الاسم كقولك ما الخلاء وما العنقاء والثاني
طلب حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ومطلب هل على قسمين
احدهما كقولك هل الشيء موجود او ليس بموجود وهذا هو الهل البسيط
والثاني ان يقال هل الشيء موجود او ليس بموجود كذا كقولك هل
الانسان موجود حيوانا وهو هل المركب ومطلب لم ايضا على قسمين احدهما
طلب علة اعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا والثاني
علة الامر في نفسه وعلة وجوده في نفسه ومطلب لم هو بالقوة ايضا مطلب
ما لانك اذا قلت لم ج ب فانك قلت ما السبب في ان ج ب وما الوسط
في ان ج ب الا انه مطلب لم بالقياس الى النتيجة وكونه بالفعل ومطلب ما
بالقياس الى حد الاوسط وكونه بالقوة ومطلب الاي داخل تحت هل المركب

ومطلب

ومطلب ما الذي هو بحسب الاسم متقدم على جميع المطالب ومطلب ما الذي
بحسب حقيقة الذات فهو متاخر عن مطلب هل البسيط فان شرح الاسم يجوز
ان يكون للمعدوم والذات واما طلب ما حقيقة الذات فلا يصح الا بعد اثبات
الذات وهو بالحقيقة الحد وما لم يثبت الامر كان ذلك شرحا للاسم فاذا ثبت
وجوده كان حد الحقيقة الذات وحدود ما يوضع في اوايل العلوم وضعا
ويبين وجوده في ذلك العلم انما يكون تحديدا على سبيل تحديد الذات
واذا كان شرح الاسم حدا له فمطلب ما بحسب الاسم معرفة وبحسب حقيقة الذات
علم ان الحس معرفة والعقل علم واما مطلب لم فانه على كل حال متاخر عن
مطلبي ما وهل ولكن مطلب لم بحسب الاعتقاد وربما كان متقدما على المعتقد
على مطلب لم بحسب الامر في نفسه وكثيرا ما نعلم ان ج ب بقياس ولا ندري
العلة في نفس وجوده في ذاته وكثيرا ما يتفق ان يكون الحد الاوسط
في القياس هو علة الاعتقاد وعلة الامر في نفسه

فصل

ونقول ان لكل واحد من الصناعات وخصوصا النظرية مبادي وموضوعات
ومسائل والمبادي هي المقدمات التي منها تبرهن تلك الصناعات ولا تبرهن
عليها في تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة شانها عن ان تبرهن فيها
تبرهن في علم فوقها واما لدنو شانها عن ان تبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه
وهي قليل والموضوعات هي الاشياء التي انما يبحث في الصناعة عن الاحوال

المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها كالمقادير في الهندسة والجسم
من حيث ما يتحرك ويسكن في العلم الطبيعي وكذا الانسان من جهة ما يصح ويمرض
للطب والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع
ولانواعه او عوارضه وهي المشكوك فيها المبحوث عنها في العلم والمبادي
منها البرهان والمسائل لها البرهان والموضوعات عليها البرهان والعرض
فيما عليه البرهان الاعراض الذاتية والذي لاجله ذلك هو الموضوع والذي
له الاعراض والذي منه هو المبادي وبالجملة العلوم لها مقدمات
ولها مبادي ولها مسائل بين في ذلك العلم ولكل من المبادي والمسائل موضوع
ومحمول والعرض في هذا الفصل بيان محمولات المبادي ثم نتكلم في الموضوعات
ثم في المسائل **الكلام في المبادي والمقدمات** المبادي على وجهين
اما مبادي خاصة بعلم مثل اعطاء وجود الحركة للعلم الطبيعي واعطاء وجود
امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضي واما مبادي عامة
وهي على قسمين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء اما ان يصدق
عليها الايجاب او السلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية
لشيء واحد متساوية فيشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة
وعلم اللحون وغير ذلك ثم لا يتعدى ما له قدر او المساواة لا تتناول الغير ما هو
كم او ذو كم والمبادي التي موضوعاتها موضوع الصناعة او انواع

موضوعاتها او اجزاء من موضوعاتها او عوارضها الخاصة فهي المبادي
الخاصة بالصناعة كانت محمولها خاصة بالموضوع او تحته مثل المساواة
او اللامساواة في مقدمات في الهندسة والعدد وان كان استعمالها في
الصناعة بخصوصها لان المساوي في الهندسة مساوي مقدار وفي العدد
مساوي عدد وكلاهما خاص بالصناعة ومعنى الصناعة العلم الذي يتكلم
فيه والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والمحقق على ذلك الوجه بعينه
فان المساواة غير خاصة لموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب ولا المضادة
ايضا لموضوع العلم الطبيعي ولكن ان كانا محمولين على موضوع العلم او نوع
من موضوعه او جزء من موضوعه في المبادي كانت المبادي خاصة كقولنا
كل عدد زوج ينقسم بمتساويين والمنقسم بمتساويين خاص بعض موضوع الزوج
فان قلنا كل عدد ينقسم بمتساويين فهو زوج كان المحمول خارجا عن الموضوع
فاما اذا كان الموضوع في المبادي خارجا عن موضوع الصناعة او اعم منه
فهو مبدأ غير خاص والمبادي العامة تستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوة
واما بالفعل واذا استعملت بالقوة لم تستعمل على انها مقدمة وجزء قياس بل يستعمل
بالقوة مثل ان لم يكن كذا وكذا فالمقابل له وهو كذا حق ولا يقال لان كل شيء
اما ان يصدق عليه السلب او الايجاب لان هذا يسمى عند الاخذ بكسب
المغالطين والماكرين واذا استعملت بالفعل خصصت اما في حدودها معا

اعنی الموضوع والمحمول کقولنا فی محصص هذا المبداء المذکور فی العلم
الهندسی کل مقدار اما مشارک واما مباین فقد خصصنا الموضوع
کان فی المبداء العام بالمقدار وخصصنا الایجاب والسلب بالمباین
والمشارک وقد یخصص الموضوع ولا یخصص المحمول کما یخصص فی
قولنا الاشیاء المساویة لشیء واحد متساویة بان نقول المقادیر المساویة
لمقدار واحد متساویة فخصصنا الشیء بالمقدار وترکنا المحمول علی حاله
والمبادی الخاصة بمسائل علم ما علی قسمین اما ان تکون خاصة بحسب
ذلک العلم کله او بحسب مسئلة والمبادی التی بحسب العلم مطلقا بحسب
ان تکون ذات وسط بل تکون اولیة والتی تکون بحسب علم ما قد تکون
ذات وسط فی نفسه لکنه یوضع فی ذلک العلم وضعا ویکون بیان توسط
فی علم قبله او معه وکلما المبداء ین متفقان فی ان کل واحد منهما احد طرفی
النقیض بعینه ولا یکون الطرف الاخر برهانیا والمقدمة التی لا وسط لها
تسمی العلم المتعارف والواجب قبوله وما بعد ذلک مما یلیق فی احتاجات
الی العلوم بالقسمة فاما ان یکون حدا ویسمی وضعا واما ان یکون قضیة فما
قد یکون عند المتعلم ظن بصدقه تسمی اصلا موضوعا وما لیس عند المتعلم حالا
ویکون عنده ظن مقابل له سمیت مصادرة وقد یعرض الحدود لحدود
تحاکی صیغتها قضیة کما یقال الوحدة ما لا ینقسم والنقطة شیء لا جزء له ولیس العرض

فی

فی هذا التصدیق بل الدلالة علی شرح الاسم والامور الموضوعة فی
مبادی العلوم منها معان مفردة ومنها معان مرکبة والمفردة اما ان
یکون اعراض موضوع الصناعة او یکون موضوع الصناعة او یکون
داخلا فی موضوع الصناعة مقوما له فما کان من اعراض موضوع الصناعة
فهو المطلوب فی الصناعة فلا یصح ان یوضع وجوده فانه لو کان متیقنا
وجوده لما کان یطلب فی الصناعة ولکنه یجب ان یوضع شرح اسمه
فی المبادی وما کان داخلا فی موضوع الصناعة فلا بد من ان تفهم
حقیقته وتعرف وجوده فانه ان لم نفهم ماهیته لم یمکن ان نعرف شیء
من احواله وان لم یوضع وجوده فکیف یطلب وجود شیء له والمرکب الواقع
فی العلوم لا محالة قضیة یجب ان یوضع وجودها لا محالة وتبیین القضیة
اما اولیة واما مصادرة واما اصول موضوعة ولما کانت المقاییس
البرهانیة یجب ان یوقع فیها المحمول بسبب مبادی البرهان فیجب ان یکون
تصدیقها بالمبادی اکد واولی من تصدیقها بالنتیجة لا بسبب یقتضی
فی النتیجة بل بمعنی ان یکون شیئان متساویان فی معنی واحد لکن احدهما
له الامر فی نفسه اولا وللاخر بعده واذا صدق باحد الامرین قبل الاخر
بعد کانت النفس تصدق بالتالی بلمیته الی الاولی ولا تصدق بالاول
بلمیته الی التالی ونقول موضوع الصناعة یجب ان یوضع فی مبادی العلم

لشرح اسمه ويحكم بانه موجود والسبب فى هذا ان اثبات موضوع الصناعة
لا يكون الى تلك الصناعة بل الى صناعة اخرى واما الاعراض الذاتية
التى تعرض الموضوع الصناعة المطلوبة فى الصناعة فلا يصح ان يوضع
وجودها لانه لو كان وجودها صحيحا لما كانت مطلوبة فى الصناعة
ولكن يجب ان تفهم معانيها لشرح اسمائها ومعان اخرى المبادى الموضوعة
فى صدور العلم اما ان تكون قضايا واما ان تكون حدودا لشروح
اسمائها واما اسماء توضع بحدودها ويصدق بوجودها واما القضايا
فاما ان تكون اولية او محسوسة واما ان تكون مصادرات لا انها غير
صحيحة عند المتعلم ويحتاج الى تصحيح فى علم اخر واما ان تكون اصولا
موضوعة ويعرف الصانع يحتاج الى ان يصحح فى علم اخر ولكن المتعلم لا ينكرها
فاما ان يوضع بحدودها وشروح اسمائها فهى الاعراض الذاتية المطلوبة
فى ذلك العلم واما ان يوضع بحدودها هى موضوعات العلوم
واجزائها وانواعها وذلك لانه بين ان لم يكن تصور ولا تصديق
بها فكيف يطلب لها الاعراض الذاتية

فصل

فى تناهى المقدمات وامتناع وجود الدور فيها وبيان الضرورية
فى كتاب البرهان وقد يظن ان المبادى تتسلسل الى غير النهاية او
تدور اعنى ان يبين الاول بالثانى والثانى بالاول فاما ان لم

موصوفة

موصوفة فى الكتب المزوجة ونحن نقول ان الحق انها تنتهى المقدمات
الى اوليات فانه اما ان يكون كل شئ مجهولا او يكون كل شئ معلوما
اما بذاته او ببرهان ولكن ليس كل شئ مجهولا ولا كل شئ معلوما ببرهان
ولو كان كل شئ يعلم ببرهان فكيف يكون على كل شئ برهان وقد علمت
ان البرهان قياس والقياس يكون بواسطة حد ولا يصح ان يكون
الواسطة بغير النهاية فلو كان مع حدوث متوسطات بلا نهاية للزم منه
محالان احدهما ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد
ما بين الطرفين فى انه لا نهاية له مع وجود الترتيب فيكون البعض المحصور
مثل الكل الحاصر وهذا محال والثانى ان المتوسطات وان كانت تذهب الى
غير النهاية فلكل واحد منها جاز ان لا واسطة بينها لا محالة فيكون بعض
المقدمات لا وسط له وهو الذى فى الوسط وتلك هى مبادى البرهان لا
محالة وقد وضح ان كل علم قياسى بتوسط فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان
غير معلوم لانه ليس معلوما بتوسط بينا خلفه ثم كيف علم بهذا الدعوى ان
كانت الاوسط بغير نهاية فقد بان من هذا ان جميع المقدمات تنتهى الى مقدمات
تعلم بذاتها لا بوسط واما ابطال قول القائل بالدور فان يعلم ان لو كان
تصحيح المقدمات كلها بالدور لكان مصادرة على المطلوب الاول ولكان
تعلم الشئ بذاته ويجب ان تكون مقدمات البرهان ضرورية والضرورى

ههنا قد يعني به ما كان المحمول دائما لما وضع موضوعا لا ما دام موجودا
فقط بل ما دام موصوفا بما وصف به مثل قولنا كل ابيض فهو بالضرورة
ذو لون مفرق للبصر ما دام ذاته موجودا بل ما دام ابيض فان كثيرا
من اشكال اقليدس غير موجودة ثم لا يمتنع من البرهان عليها والمقول
على الكل في المقدمات البرهانية ليس كما ذكرناه في كتاب القياس
بل ان كان واحد مما يوصف بالموضوع عنه كل زمان يوصف به لا في
كل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول به مثلا
كل ب فانه ما دام موصوفا بب ففي جميع اوقات وصفه ب فانه ا او ليس
لان المقدمات ههنا يجب ان تكون ضرورية والضروري يبطل بكلية
ليس احدهما ان واحدا من الموضوع ليس يحكم عليه بالمحمول موجودا
او يقال المقدمات ان من الموصوف بالموضوع ما ليس يوصف في زمان
بالمحمول وقد يحذف جهة الضرورة في العلوم من المقدمات استنادا الى
الذهن والعادة **فصل** في اعتبار مقدمات البرهان من جهة
تقدمها وعليتها وسائر شرائطها اعلم ان مقدمات البرهان علل النتيجة
والعلل اقدم بالذات وكذلك هي اقدم عندنا من النتيجة واعرف
عندنا من جهة ان النتيجة لا تعرف الا بها والاقدم عندنا هو الاشياء
التي اذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عند الطبيعة

هو الاشياء التي تقصد الطبيعة قصدها في الوجود فالمحسوسات الجزئية
اذا رتبت بازاء الكليات العقلية كانت اقدم عندنا واعرف عند عقولنا
لان العقل يدرك اولا المعنى العام ثم منه يتوصل الى ما يعين ولهذا ما نجد
اكثر الناس مشتركين في معرفة الاشياء بنوع اعم والكليات النوعية اقدم عند
الطبيعة لان الطبيعة مقصدها في الايجاد الانواع لا الشخص المعين الا فيما
يجري مجرى الشمس التي نوعها في شخصها ومعنى الشخص هو ما يمتنع نفس تصوره
وقوع الشركة فيه فمن الموجودات ما يتشخص بذاته ولا يتشخص له غير ذاته
وهو واجب الوجود بذاته ومنها ما يتشخص بلوازم ذاته ونوعه كالشمس
ومنها ما يتشخص باعراض غريبة كزيد فان الاعراض التي يتشخص بها ضمنه عمرو
فلو كان المقصود الشخص المعين لانتقض نظام الوجود بعدم ذلك الشخص كما
انه لو كان المقصود الطبيعة العامة لم الوجود يوجد جسم كيف كان فتبين
ان المقصود ايجاد طبائع النوعيات باشخاصها في الاعيان فاذا قايسنا بين
الامور العامة وجدنا الامور العامة اعرف عند العقل واذا قايسنا بينها
في الامور المقصودة للطبيعة الكلية وجدنا الامور النوعية اعرف
عند الطبيعة واذا قايسنا التشخصات المعينة وبين الامور النوعية
عند العقل لم نجد لتلك التشخصات عند العقل مكانة تقدم وتأخر
الا ان تتنزل الى الحاسة فحينئذ تكون التشخصات اعرف عندنا

من الكليات فان المشخصات يرتسم في النوع الخاسه ثم يسلس منها العقل
الطبايع العامه على ما ستعرفه في علم النفس فاذا ابتدانا من الامور العامة
وسلكنا الى ما بعدها من الانواع كنا مبرهنين واذا ابتدانا من المحسوسات
وسلكنا الى الكليات كنا مستدلين ونحن بينا الفرق بين الاستدلال
والبرهان من بعد و بهذا مقايسه بين العلل والمعلول والمركب والبسيط
فان اجزاء المركب اقدم في الطبع من المركب والمركب اعرف واقدم عندنا
وعند الطبيعه من اجزائه فان الطبيعه تقصد المركب واذا سلكنا من
الاجزاء الى المركب مبرهنين وبالعكس نكون المستدلين واما العلل الاخرى
كالفاعل المطلق والغايه فانها اقدم في الطبع واعرف ايضا عند الطبيعه
لان الطبيعه تفعلها لفعل الفاعل الغايه واذا كان السلوك في التعليم
من مثل بين العلل الى ما بعدها كان برهانا وبالعكس كان استدلالا

فصل في الذاتي بحسب هذا المكان وفي كون المقدمات اوليه ومناسبه

المقدمات البرهانيه يجب ان تكون ذاتيه ونعني بالذاتي شيان احدهما
ان تكون المحمول ماخوذا في حد الموضوع مثل الحيوان في حد الانسان والثاني
ان تكون الموضوع ماخوذا في حد المحمول او جنس الموضوع او موضوع المعروض
له ومثاله الجسم الذي هو موضوع الابيض بالقياس الى ما يعرض للابيض
من حيث هو ابيض او موضوع جنسه كموضوع اللون بالقياس الى الابيض

فالاول من القسم الثاني كالفطوسه التي يوجد في حد الانف
والثاني كالمثلث الذي يوجد في حد السطح وانما سمي هذا ذاتيا لانه
خاص بشي من موضوع الصناعة فيوسع ذلك الشي او الموضوع
الصناعة فلا يكون داخلا عليه غريبا عنه واما ما يوجد في حد جنس
موضوع المسئله فانه ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة
لم يستعمل في الصناعه على الوجه العام بل خصصت بموضوع الصناعة
كالمناسبه التي تخصص بالمقدار في الهندسه وبالعدد في علم العدد
واما ما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به نعم ان كان خارجا
من موضوع المسئله وليس خارجا من موضوع الصناعة وليس يوجد
في حد موضوع المسئله بل جنسه او امر اعم منه ولكن يوجد في حد موضوع
الصناعة اخر الامر فهو مما يدخل في البرهان والمقدمه الاوليه
يقال لها اوليه من وجهين احدهما ان يحصل التصديق بها اولا
مثل ان الكل اعظم من الجزء والثاني من جهة ان الايجاب والسلب
فيها لا يقال على ما هو اعم من الموضوع اما الايجاب فمثل قولك كل
مثلث فزواياه مساويه لقائمتين فان هذا الحمل على ما هو اعم من المثلث
حملا كليا وليس من شرط الاول بالمعنى الثاني ان لا يكون بينه وبين
الموضوع واسطه فان بين المثلث والعارض المذكور حدودا

ووسائط كلها اقرب منه بل الشرط وما ذكرنا ومثل بهذا لسمى
معدمه محمولها اولى والمقول على الكل في البرهان ان يكون محمولا
على كل واحد في كل زمان واولا ولم يكن في كتاب القياس بين الشرايط
في المقول على الكل لان الماخوذ كان هناك اعم من هذا وما كان
من الاعراض الذاتية ليس بخاص للنوع الذى وجد له فهو ذاتى
للنوع بان جنسه يوجد في حده وذاتى للجنس لانه يوجد في حده
وقد يكون اخاص الاعراض الذاتية ذاتية للموضوع مثل ان
زوج الزوج كما انه عرض ذاتى واولى للعدد كذلك جنسه
وهو الزوج وقد يكون ذاتية لا للموضوع ولكن لجنسه مثل ان جنس
الزوج وهو المنقسم بمتساويين ليس عرضا ذاتيا للعدد ويقال
للكم الذى هو جنس العدد والمحمولات الاولية المقومة لما التى منها
ما هى خاصة كالحدود وبعض الفصول كالحساس للحيوان ومنها
ما هو غير خاصة وان كانت اولية كالجنس وبعض الفصول مثل الناطق
للانسان عند من يرى الناطق مشتركا للانسان والملك فالجنس
اولى غير خاصة لان الجنس ليس يحمل على شى اعم من النوع الذى تحته
ثم يحمل على النوع الا ان يكون جنس الاجناس والحد اولى خاص
واما المحمولات التى هى اعراض ذاتية فمنها اولية خاص كما ان الزوايا

للمثلث

للمثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين من
جنبة واحدة مساوية لقائمتين فانه اولى للخط الواقع على الخطين
المتوازيين وليس انها مساوية لقائمتين للخط الواقع على الخطين
المتوازيين اولا الداخلة مثل الخارجة المقابلة ولكن ليس بخاص لانه
واعلم انه قد يكون البرهان اولا على ما ليس بمحمول اولى فان الاوسط
اذا كان اعم من الاصغر في القياس فان الاكبر لا يكون حمله على الاصغر
اولا ويكون البرهان عليه لا محالة اولا ثم يكون البرهان على جزويات
الاصغر ثانيا وقد يجتمع الامران جميعا وذلك حيث يكون الاوسط
مساويا للاصغر سواء كان الاكبر مساويا للاوسط او اعم منه وقد يكون
العرض الذاتى الاول مساويا للموضوع كمساواة الزوايا المثلث
لقائمتين فانها مساوية للمثلث وقد يكون العرض من التى على الاطلاق
مثل الزوج للعدد وقد يكون اخص من وجه واعم من وجه
مثل المساواة فانها من الاعراض الذاتية للعدد لان جنس العدد
يوجد في حده وهو الكم ولكنه اخص من العدد لانه يوجد في بعض
العدد واعم منه لانه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان
من الاعراض الذاتية على هذه الجهة وكان الموضوع لا يخلو عنه
وعن مقابله فانه يقسم موضوعه كالزوج والفرد في العدد

وذلك لان قسمة الاعم الى الاخص اما ان يكون بالفصول كالحيوان
الناطق وغير الناطق ثم الحيوان الناطق بالمائت وغير المائت
واما ان لا يكون بالفصول حتى لا تتغير بالفصل فيكون بالقسمة مثل
بين الاعراض لئلا تقع اخلال او نقصان او زيادة فاذا
انتهت القسمة الى الانواع الاخيرة حدد ونعت وما اراد
لا نصل في معرفة ان الحكم اولي وكان الحكم مساوي للمعاني مختلفة
يجب ان يرفع حمل المعاني الا واحدا ويدل ذلك الواحد دائما
فان دامت [illegible] الحكم مع بطلان البواقي واذا ارتفع ارتفع الحكم
مع بقاء الباقي فالحكم له ولا مثاله تساوي الساقين في مثلث
نحاسي وهو انما تشكل فان رفعت تساوي الساقين وكونه من
نحاس واثبت المثلث وجدت كون زواياه المثلث مساوية لقائمتين
باقيا ولو امكن ان يرفع معنى الشكل وبقي المثلث كان الحكم باقيا
ولكن انما لا يبقى لان المثلث يرتفع اذا ارتفع الشكل فاذا رفعت
المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكم فيحكم من الاستحسان ان الحكم
اولي للمثلث لا غير والذاتي بمعنى المقوم قد يكون اوليا كنسبة الجسم
الى الحيوان وقد يكون غير اولي كنسبة الجسم الى الانسان فانه
يحمل عليه بواسطة الحيوان كما سبق والقسمة المستوفاة الاولية

اما ان يكون بالفصول والاعراض الذاتية والتي يكون بالاعراض الذاتية
اما ان يكون بمتقابل كقولك كل خط اما مستقيم واما منحني واما ان يكون بغير
متقابل كقولك الحيوان اما طائر واما سابح واما زاحف وقد يكون
بعوارض هي للمحيط ايضا اولية مثل كم اما مساو واما غير مساو ولا
يكون للمحيط اولية وان كانت القسمة بها اولية ومثل هذا انما يعرض
للمحيط اذا اخذ نوعا كقولك كل عدد اما زوج واما فرد فانهما لا
يعرضان اولا للعدد بل ما لم يصر العدد نوعا مثل خمسة او ستة لم يكن
زوجا ولا فردا والذاتي قد يكون بحسب الامكان كالضاحك
بالفعل للانسان وقد يكون بالقوة كالضاحك بالقوة للانسان
ولما كان واجبا في المقدمات ان يكون ذاتية واولية لزم ان لا يكون
من علم غريب بل يجب ان يكون مناسبة فان تلك المقدمات يكون من العلم
بعينه او من علم مناسبة كما وضع في اول المقدمات السابعة من كتاب
اقليدس مقدمات عددية لان العدد مناسب للمقدار اذ هما من
باب الكم وانما قلنا ان المقدمات البرهانية غير [illegible] والغير مناسبة
للعقول [illegible] ومن هنا [illegible] انه اذا كان الاوسط للاصغر
ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم اخر
بل من كل علم مقدمات خاصة مثل الهندسية [illegible] خاصة بها

والعدد وبراهين خاصة به ولم يدخل في شيء من العلوم بان مقول
اوساق غيرنا الا في علوم تشترك في شيء على ما نبينه فتكون المقدمات
مناسبة للنتيجة ولهذا من لام ان بين الجرح المستدير عن زوايا ان
الدواير اوسع الاشكال لم يوف البرهان حقه وكان البيان
جزئيا يحصل من جميع بيان ان المقدمات البرهانية يجب ان تكون
ضرورية واعرف من النتيجة وان تكون ذاتية واولية ومناسبة
وبين ايضا معنى المقول على الكلي في كتاب البرهان **في الكلام**
في الموضوعات فصل نقول انه قد تكون للعلم
موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب وقد تكون غير مفرد بل تكون
موضوعات كثيرة تشترك في شيء ما واحد وذلك التي اما جنس
كالخط والسطح والجسم للهندسة فانها تشترك في المقدار او مثل
كوحدة النقطة في موضوعات علم الهندسة فان النقطة وان لم تكن
مقدارا فانها حد ونهاية ويشارك الخط والسطح فيها واما ان تشترك
في غاية واحدة لموضوعات علم الطب اعني الاركان والمزاجات
والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال ان اخذت بيان موضوعات
الطب لا اجزاء الموضوع فانها تشترك في نسبتها الى الصحة كالجنس
لنوع وان لم تكن جنسا بالحقيقة وموضوعات علم الخلق في نسبتها الى الغاية

او

او تشترك في مبدا واحد مثل موضوعات علم الكلام فانها تشترك في نسبتها
الى مبدا واحد اما طاعة الشريعة او كونها الهية واضافات موضوع
العلم اما ان تكون قد اخذ على الاطلاق من جهة بينونة غير مشروطة فيها زيادة
ثم طلب عوارضها الذاتية مثل العدد للحساب واما ان تكون قد اخذ لا
على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير ان
تكون فصلا منوعه ثم طلبت عوارضها الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة مثل النظر
في عوارض الاكر المتحركة بل نقول ان اختلاف العلوم الحكمية بسبب
موضوعاتها وذلك السبب اما الاختلاف الموضوعات واما الاختلاف
موضوع واحد ولنفصل اقسام الوجه الاول فنقول ان اختلاف
موضوعات العلوم اما على الاطلاق من غير تداخل مثل اختلاف
موضوعي الحساب والهندسة فليس شيء من موضوع منهما في موضوع
ذاك واما مع تداخل مثل ان تكون احدهما تشارك الاخر في شيء
وهذا على وجهين اما ان تكون احد الموضوعين اعم كالجنس والاخر
اخص كالنوع والاعراض الخاصة بالنوع اما ان تكون في الموضوعين
شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب والاخلاق فانهما يشتركان في الانسان
من جهة ما الانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في بدن الانسان
واعضائه ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة واما القسم الاول

من هذين القسمين فاما ان يكون العام فيه عموم الجنس او عموم اللوازم
مثل الواحد والموجود ولنترك الآن هذا القسم فاما الذي عموم
احد الموضوعين عموم الجنس للنوع فكالنظر في المخروطات على
انها من المجسمات وفي المجسمات على انها من المقادير واما الذي عمومه
كالمحتمل لعارض النوع فمثل موضوع الطبيعي لموضوع الموسيقي عارض
نوع من موضوع العلم الطبيعي وهو الصوت ومن هذا القسم ما يجعل
الاخص من جملة الاعم وفي علم حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر
في الاعم ومنه ما يفرد الاخص من جملة الاعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر
في الاعم ولكن يجعله علما تحته وذلك لان الاخص اما ان يكون قد
صار اخص بفصول ذاتية ثم طلب عوارضه الذاتية من جهة ما صار
نوعا وذلك مثل المخروطات للهندسة فيكون العلم بالموضوع الاخص
جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم واما ان يكون ينظر في
الاخص وان كان بفصل مقوم فليس من جهة ذلك الفصل المقوم
وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا بل من جهة عوارض ذلك الفصل
ولواحقه مثل نظر الطب في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يصح
ويمرض فقط وهذا يفرد العلم الاخص عن العلم الاعم ويجعله علما
تحته واما ان يكون الشيء الذي صار به اخص عن العلم الذي يجعله نوعا

بل يفرده صنفا بعارض وينظر فيه من جهة ما صار صنفا وهذا ايضا
يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله علما تحته وبالجملة فان اقسام الموضوعات
المخصصة التي العلم بها ليس جزءا من العلم بل تحته اربعة واحدها ان
يكون الشيء الذي به صار اخص عرضا من الاعراض الذاتية ويجعل
معنيا فينظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به
ذلك العارض فقط كالطب تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن
الانسان وكذلك جزء من العلم لكن الجزء من العلم الطبيعي ينظر فيه
على الاطلاق واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض ويبحث عن عوارض خاصة
من هذه الجهة والقسم الثاني ان يكون الشيء الذي به صار اخص عارضا
غريبا ليس ذاتيا ولكنه ينظر في ذات الموضوع لا بشرط مجردة وقد اخذ
الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض
الذاتية التي تعرض له من جهة اقترانه ذلك الغريب به مثل النظر في
الاكر المتحركة تحت النظر في المجسمات والهندسة والقسم الثالث ان يكون
الشيء الذي صار به اخص من الاعم عارضا غريبا وليس ينظر في ذاته
ولكن بشرط مجردة وقد اخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا وينظر في العوارض
الذاتية الذي تعرض له من جهة اقترانه تلك النسبة به مثل النظر في
المناظر فانه ياخذ الخطوط مقرونة بالبصر فيضع ذلك موضوعا فينظر

في لواحقه الذاتية وهي لذلك ليست من الهندسة بل تحت الهندسة
وبين الاقسام الثلثة لنتركه في ان التي المقرون به العارض الموصوف
من جملة طبعه الموضوع للعلم الاعلى يحمل موضوعه الاعلى عليه
والقسم الرابع ان لا تكون الاخص يحمل عليه موضوع علم الاعم بل هو
عارض لشيء من انواعه كالنغم اذا نسبت الى موضوع العلم الطبيعي
فانها من جملة عوارض تعرض لبعض انواع موضوع العلم الطبيعي
وهو الجسم من حيث متحرك وساكن وقد احدث النغم في علم الموسيقى
من حيث اقترن به امر غريب منها ومن جنسها وهو العدد فطلب
لواحقها من جهة ما اقترن به ذلك الغريب لا من جهة ذاتها وذلك
هو الاتفاق والاختلاف المطلوب في النغم فحينئذ يجب ان يوضع
لا تحت العلم الذي في موضوعه تعرض النغم بل تحت العلم الذي منه
ما اقترن به وذلك منه وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب وانما قلنا
لا من جهة ذاته لان النظر في النغم من جهة ذاتها في عوارض موضوع
العلم الاعم او عوارض انواعه وهو الصوت وذلك جزء من
العلم الطبيعي لا علم تحته والغرض من هذا القسم والقسم الذي تحته
اعني القسم الذي جعلنا مثاله الاكر المتحركة ان ذلك العلم ليس
موضوعا تحت العلم الناظر في العارض المقرون به بل تحت العلم الذي

نظر في عام موضوعه اذ علم الاكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات بل تحت
الهندسة فاما ههنا هو موضوع تحت العلم الناظر في العارض المقرون به
لان الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب ولا اعتبار في هذا بان
تكون الكبرى منه واما الذي عمومه عموم الموجود والواحد فلا يجوز
ان تكون العلم بالاشياء التي تحته جزءا من علمه لانها ليست ذاتية له من
احد وجهي الذاتي ولا العام يوجد في حد الخاص ولا بالعكس بل يجب
ان تكون العلوم الجزوية ليست اجزاء منه ولان الموجود والواحد عام
لجميع الموضوعات يجب ان تكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما وهو
علم ما بعد الطبيعة والعلم الاعلى والفلسفة الاولى ولانه لا موضوع اعم منهما
فلا يجوز ان تكون العلم الناظر فيهما تحت علم اخر واما ما هو المبدا لجميع
الموجودات فلا يصح ان تكون النظر فيه لعلم جزوي لانه ينسب الى
كل موجود ولا يصح ايضا ان تكون موضوعا للعلم الكلي لانه ليس امرا
عاما فيجب ان تكون العلم به جزءا من هذا العلم فكما ان علم النفس من حيث
ان النفس مبدا الحركة جزء من العلم الطبيعي واما النظر فيما يخصها من
حيث هي مفارقة فانه يتعلق بالعلم الناظر في المفارقات كذلك النظر
في مبدا جميع الموجودات من حيث هو مبدا جزء من العلم الاعلى واما
النظر فيما يخصه من حيث هو فانه يتعلق بالنظر بالعلم الذي هو موضوعه

والمعارفات وهو العلم الذي ينظر في الامور المجردة عن المادة ولانا
قد وضعنا ان مبادي العلم ما لا يتبين وجب ان يبين في علم آخر اما اخص
منه او اعم منه فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان تكون مبادي ساير
العلوم فيصحح في هذا العلم واما موضوع المنطق فهو المعقولات الثانية
المستندة الى المعاني المعقولة الاولى من حيث كيفية ما يتوصل بها من
معلوم الى مجهول لا من حيث ما هي معقولة مطلقا ولها الوجود العقلي
فالتي له معقول كالانسانية ويعرض له من حيث له معقول معان
كالكلية والجزئية والجنسية والنوعية وهذه ايضا لها نحو من الوجود
في العقل كما في سائر المعقولات الثانية فيصير موضوعة لعلم المنطق
لا من حيث وجودها ولا من حيث معقوليتها بل من حيث يتوصل من
معلوم الى مجهول **الكلام في المسائل** اعلم ان المطلوب في العلوم
هو الاعراض الذاتية وانما سميت ذاتية لانها خاصة بذات الشيء
او جنسه اما على الاطلاق كشمول المثلث من كون الزوايا الثلث
مساوية لقائمتين واما بحسب المقابلة وهو ان يخلو الشيء عنه او عن
مقابله كالمساواة ولو كانت الاعراض الغريبة يبحث عنها في العلوم لكان
يدخل كل علم في كل علم وصار النظر ليس في موضوع مخصوص ولكان
العلم الجزوي علما كليا ولا كانت العلوم متباينة والمسئلة اما بسيطة

حمله

حمله واما مركبة والمركبة تتبع البسيطة فلم نورده فنقول كل مسئلة
بسيطة فهي تنقسم الى موضوع ومحمول فلنتامل اولا حال الموضوع فنقول
ان الموضوع في المسئلة الخاصة بعلم اما ان داخلا في حمله موضوعه
او في حمل الاعراض الذاتية والداخل في حمل موضوعه اما نفس موضوعه
سواء كان واحد الموضوع او كثير الموضوع كقولك كل جسم ينقسم الى
ما لا نهاية له وذلك في مسائل العلم الطبيعي واما نوع له كقولنا كل
الهواء المحبوس في الماء يندفع الى ما فوق بالطبع او بالضغط القاسر
واما ان يكون من حمله اعراضه وذلك اما ان يكون من عرض ذاتي
الموضوع كقولنا كل حركة كذا مضادة لحركة كذا او عرض ذاتي
لانواع موضوعه كقولنا كل الاضاءة الشمسية مسخنة او عرض ذاتي
لعرض ذاتي كقولنا كل الزمان بعد السكون فان الزمان عارض
للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي للنوع عرض له كقولنا
كل ابطاء الحركة لتخلل السكون فان الابطاء من عوارض بعض الحركات
دون بعض فان بعض الحركات المستوية السريعة كالفلكية لا يعطي السه
وقد يكون موضوع المسئلة كنوع من موضوع العلم كما يتولد المسائل
المنطقية كل ما الف من الكليتين قياس او كل ما الف من الجنس والفصل
حد وان الجنس والفصل تحت موضوع المنطق الذي هو المعقولات

الثانية وكما يقول في المسائل الطبية هل ما الف من الخل والسكر دواء يصلح
لكذا فان الخل والسكر تحت موضوع الطب وهو طلب الصحة الذي هو
موضوع الطب وكما يسئل في مسائل علم ما بعد الطبيعة هل وجود الجسم
وجود جوهري ولنقتصد لان ما حد المحمول في المسئلة اذا كان المطلوب
هو الاسم لا الكنه وسنعرف الفرق بينهما لا يجوز ان يكون طبيعة جنس
او فصل او ما يجتمع منهما اذا كان طبيعة الموضوع محصلة في المحمولات
الذاتية التي توجد في حد الشيء يجب ان يكون بينة الوجود للشيء اذا
تحقق الشيء كما علمت وان كان يمكن في بعضها ان يبين بحد اوسط لكن
ليس كل بيان بحد اوسط برهانا فان الاوليات قد يبين بوجه ما
بحد اوسط مثل ان يجعل الحد الاوسط حد المحمول مبرهنة بتوسيطه
الموضوع وانما يكون بالحقيقة قياسا اذا كان على حسب البيان والتنبيه ولما
يطلب ان هذا المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون
مطلوبا لان كون الشيء طبيعة ما وكونه جنسا او فصلا يختلفان فان
الحساس من حيث ما هو حساس طبيعة ما وبالقياس الى الانسان فصل
فلعله ان يكون انما يشكل في هذا انه هل هو جنس للانسان او ليس بجنس
ولا يشكل انه موجود للانسان من حيث ما هو معنى من شانه ان يكون
جنسا او فصلا جنس اذا اعتبر باعتبار العموم وقد يدل ايضا على وجود

دخول امثال هذه المحمولات المقومة مما ان من ليس يسلم القطع كما يسلم
على الاوليات وايضا قد يبرهن على وجودها للشيء اذا كان عرف ذلك
الشيء بعوارضه ولم يكن محقق الجوهر نعرف مثلا من حيث ما هو منسوب الى
شيء ولم يكن عرف ذاته مثل ان نطلب هل النفس جوهر او ليست بجوهر والجوهر
جنس للنفس ولكن نطلب هذا اذا لم يكن بعد عرفنا النفس بذاتها ولكن
عرفناها من حيث هي مضافة الى البدن وكما لها او بالجملة اذا عرفناها
من حيث انه مبدا لكذا فلا يكون قد عرفنا ذاتها فرضنا ثم طلبنا حمل جنسها
عليها ان يكون المحمول في طلبنا بالحقيقة ليس جنسا للموضوع في المسئلة بل هو
جنس الشيء اخر محمول يعرض له هذا الذي يطلب المحمول له وكثيرا ما يسومنا
الطلب حيث لا يكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب والمحمول ولا يكون
بعد عندنا منهما اسم فقط كما يطلب هل الصورة جوهر فاذا عرفنا بالحقيقة
ما الجوهر وعرفنا بالحقيقة ما الصورة عرفنا ان الصورة جوهر ولم يحتج الى
وسط ولكن اذا كان عندنا من الصورة حال ومن الجوهر حال احدهما
يحتج ويغنى عن حاجة الى القياس وبين ان المقومات توجد محمولات
في المسائل اما فيما لا يكون موضوعه محصلا واما فيما يكون طبيعة الجنس
والفصل مثلا معلوم للموضوع من حيث الطبيعة ولكن لا يعلم هل هي جنس
او فصل ولانما يكون موضوعه معلوما بنسبة الى الموضوع او صفة او عارض

ولا يكون حقيقة معلومة واما فيما لا يكون عندنا من الموضوع الا اسم فقط
او حال بل المطلوبات والمسائل اذا كانت موضوعاتها من موضوع الصناعة
كانت محمولها من الاعراض الذاتية واجناس اعراضها وان كانت موضوعاتها
من اعراض موضوعات الصناعة الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من
اجناس الموضوع وفصوله واعراضه واعراض اعراضه واجناس اعراض
اخرى وفصول تلك الاعراض وما يجري مجراها بعد ان يكون الاعراض
ذاتية لا غريبة وقد يكون محمولات الضمن الذين ذكرنا بها من الموضوعات
عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد والعوارض
ذاتية لما هو بعده جنس كالمضادة في علم الطبيعي فان المضادة ليس بجنس
حقيقي للاسود والابيض ولا الذي هو نوع تحتها فان المضادة من عوارض
الموجود الذي هو بعده جنس المضادة اما لا يكون محمول في مسائل العلوم
الرياضية لان موضوعات العلم الرياضي اما غير متحرك واما متناهي الحركة
لا مضادة فيها وان لم يستحق حركا بها من كل جهة واما موضوعات العلم الطبيعي
وهي الجسم بما هو متحرك وساكن فهي مادة للعرض الاضداد لان الضد هو المتغير
والاجسام الطبيعية واقعة تحت العرض الاضداد مثل ما يستحيل النار
حارا والاسود ابيض واما اذا كان المطلوب هو الكلية دون الانية فانه
يصلح ان يجعل معلوم ما حدا اوسط حتى هو معلوم آخر اذا كان الاوسط

علة

علة لوجود الاخر له اذ يكون الاخر اولا للاوسط وبتوسطه يكون للاصغر
كما بين الحيوانية للضاحك بواسطة الانسان فيحصل من جميع هذا انه
يصح ان يكون احدى المقدمتين ذاتية بمعنى المقوم والاخرى ذاتية
بالمعنى الاخر ويصح ان يكون كلتا المقدمتين ذاتيتين لا بمعنى المقوم ولا
يصح ان يكونا ذاتيتين بمعنى المقوم وذلك لان مقوم المقوم مقوم فكان الاصغر
الاوسط اذا كان مقوما للاصغر فكذلك لا يحتمل الاكبر اذا كان مقوما
للاوسط وكان الاوسط مقوما للاصغر

فصل في اقسام البرهان

القياس البرهاني على قسمين قسم يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في ذاته
وعلة لاعتقاد ان الاكبر موجود للاصغر ويسمى هذا القسم برهان لم ومثاله
بين الخشبة مستها النار وكل خشبة مستها النار فانه محترق فهذه الخشبة
محترق فالاوسط في هذا المكان علة لاحتراق الخشبة وعلة لاعتقاد
ان الخشبة محترق وقسم لا يكون الاوسط علة لوجود الامر في نفسه بل الاعتقاد
وجود الاكبر في الاصغر وهذا يسمى برهان ان فاذا كان الاوسط
معلول الاكبر ولكنه يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر اذا كان الاوسط
والاكبر معلول علة واحدة ولكن الاوسط يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر
سمي برهان ان مطلقا فاما ان كان الاوسط معلولا لوجود الاكبر في الاصغر
سمي دليلا اما مثال ما كان الاوسط والاكبر معلول علة واحدة فمثل ذلك

ان هذا المحموم قد عرض له بول حاثر ابيض في علة الحادة وكل من عرض له
ذلك خيف عليه البرسام فهذا المحموم يخاف عليه البرسام والبول الابيض
والبرسام معلولان لحركة الاخلاط الى ناحية الراس وبالجملة فبرهان
ان هو ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر وان لم يكن علة لوجوده
في ذاته واما مثال الدليل فمثل ذلك هذا المحموم نوبة حماه غبا وكل من نوبة
حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء فان نوبة التعب معلول لسكون حمى
المحموم من عفونة الصفراء والوسط اذا كان معلولا لوجود الاكبر
في الاصغر فانه يكون في اثبات جوهر الاكبر دليلا ويكون في اثبات انه الاكبر
للاصغر برهان ان فانك اذا قلت هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته النار
فهذه الخشبة مستها النار كان دليلا ولكن اذا قلت هذه الخشبة محترقة وكل ما
تحترق فله محرق فانه برهان ان لان النتيجة ان له اوده محرق واذا قلت
هذا الجسم متحرك وكل متحرك فله محرك كان برهان ان فان الذي انتهى اليه
البرهان هو ان لهذا المتحرك محركا وان اثبت جوهر المحرك كان دليلا
وجوهر المحرك مثل انسان او ريح ومثال ما كان الوسط فيه معلولا للاكبر
ولكنه يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر ان نقول زيد انسان وكل انسان
حيوان فزيد حيوان لان الحيوان اولا محمول على الانسان ثم على زيد
وايضا مثل قولك الانسان حيوان والحيوان جسم فالانسان جسم والجسم اولا محمول

على

١٠٠ برگ

على الحيوان ثم على الانسان اعني الجسم الذي يصح ان يحمل وهو الجسم بمعنى الجنس
فان الجسم اذا اخذ بشرط انه ليس الا ماله طول وعرض وعمق فقط لم يصح
حمله لان الجسم بهذا الوجه جزء من اجزاء الحيوان وهو الجزء المادي
والجزء لا يحمل على الكل واذا اخذ الجسم لا بمعنى ان يشترط فيه الشرط المذكور
بل يجوز ان يكون مع هذه الصفة ذا صفات اخرى كان جنسا وصح حمله
فان الجسم اذا كان كذلك صح ان يكون حيوانا وانسانا وحمارا ولا يمتنع
من قولنا انه هذا معلول لشيء ثم يكون علة لوجود ذلك الشيء في غيره فان
حركة النار معلولة لطبيعتها ثم هي علة لحصول طبيعتها عند الشيء الذي حصلت
عنه واعتبار برهان لم وان في القياسات الاستثنائية المتصلة يكون بالمستثنى
فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واستثنيت المقدم كان
برهان لم فان المستثنى هو بازاء الاوسط في الحمليات الا ترى انك لو رددت
رد الاستثنائي الى الحملي جعلت المستثنى وسطا كما ذكرناه في كتاب القياس
ومثال برهان ان اذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع استثناء
المقدم فانك قلت في هذا النهار شيء سببه طلوع الشمس فانه يوجد وجوده
وايضا لو كان العقل يدرك بآلة جسمانية لكان المعزول له وضع في ذات
نفس الآلة لكان برهان ان وفي برهان لم لو كان العقل لا يدرك
ذاته لكان وجوده في مادة مع استثناء نقيض التالي وبالجملة فالاوسط

ليس بالحقيقة علة لوجود النفس ولا آلة المعلول في مثل برهان ان
سلبا لوجود العلة وهذا محال وعلى ان النفس قد تكون بالتواتر والتجربة
وبالحس والعلم مستغن عنها بل السبب في ان ذلك اليقين امر العقل
اخر يشبه في علم النفس لكن الاوساط وسائر ما يتوصل به الى معرفة المجهولات
معدات لوجود النتائج ولهذا ان تكون البراهين معدات فانه يعد
والتجربة وما يجري مجراها معدات فقط ومثال المعدة نوع اخر ان الحجب
يمكن ان يسل الحرارة وان يسل البرودة ومحال ان تفعلهما معا بعينهما
يجب ان يكون بها كما شرح فيه قول احدهما كما يدل ذي او يعده بعده
لقول اخر الصدق واعلم انه قد يكون الاكبر للاصغر لا لسبب لا يكون
من الوجود له والاوسط كذلك للاصغر الا انه من الوجود له ويكون الاكبر
من الوجود للاوسط والبرهان الذي يعد من بها يكون دليلا ويكون
برهان ان واذا قلنا كل جسم مولف من هيولى وصورة وكل مولف فله مولف
كان الوسط المولف والاكبر ان له مولفا والاوسط علة لوجود الاكبر في
الاصغر فان كون الجسم ذا مولف معلول لكونه مولفا واثبات المولف
الى الجسم فهي نسبة مقوم او لازم ذاتي للاوسط واما قياس الخلف فانه يعد برهان
ان لانه يبين صدق نتيجة بكذب نقيضه لا لجانبه المحال وهذه كلها امور
خارجة لكنه قد يرد ان يعود الى المستقيم فيكون برهان لم وقد يرد ان يكون برهان ان

واما

واما حال الاصغر من الاوسط في البراهين فانه يجوز ان يكون علة للاوسط
كالنوع لخواصه المستعمل فيه لكن الاوسط علة للاصغر في دلالته على بعض احكامه
وخاصته التي هي تابعة للاوسط مثل كون الزوايا من المثلث مساوية
لقائمتين بالقياس الى الاصغر والاكبر ولكن المثلث الاصغر ولكن كون الزوايا
الثلث من المثلث ذو اثنا المربع وساطة كون الزوايا الثلث مساوية لقائمتين ويجوز
ان يكون الاصغر من خواص الاوسط ثم الاوسط يكون علة الحكم على الاصغر
واعلم انه لا يصح ان يستعمل وسط من امر غريب وذلك لانه اذا جعل
مثل هذا العارض وسطا كان الاكبر اما مساويا له واما اعم منه وكيف ما كان
امرا غريبا عن موضوع الصناعة وذلك لان ما ساوى شيئا خارجا
عن موضوع الصناعة فهو ايضا خارج فضلا عما هو اعم منه واذا كان لم يكن
لم يكن الاكبر ايضا من الاعراض الذاتية فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان
الاوسط عرضا غريبا اعم منه دل كما يدل العلامات **في اختلاف العلوم**
واشتراكها وفي انه ليس على القياسات برهان ولا حد وفي انه كيف يبرهن
على الاسباب الواجبة الوقوع المتكثرة بالعدد والاشياء كثيرة بوسط العلل
الاربعة المقاييس البرهانية وبيان امر الجهل البسيط والمركب وكيفية دخول
الممكنات في البرهان اعلم ان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد
يكون على وجهين اما ان يكون احد العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق

والاجزاء الموضوع من جهة ما مثل ما ان الانسان قد ينظر في جزء
من العلم الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم
الطبيعي ولا ينظر فيه على الاطلاق بل ينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض واما
ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر فيها الاخر
مثل ان جرم العالم ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن الطبيعي ينظر فيه من حيث ان
له مبدا حركة وسكون بالذات وينظر فيه المنجم من حيث ان له كما وان
اشتراكهما في البحث عن كرية ذلك الجسم فهذا يجعل نظره من جهة ما هو كم وذاك
من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبدا حركته وسكونه على هيئة ولا يجوز
ان يكون بهيئة التي يسكن عليها السكون المعادل للفساد والاستحالة وهيئته
مختلفة في اجزائه فيكون في بعضه زاوية ولا يكون في بعضه زاوية
لان القوة الواحدة في مادة واحدة تفعل صورة متشابهة واما المهندس
فانه يقول ان الفلك كري لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب
كذا فيكون الطبيعي انما نظر من جهة القوى التي فيه والمهندس من جهة الكم
الذي له فيشترك في بعض المسائل ان شئت لان الموضوع واحد والجهتين
مختلفان ونقول ان العلوم المشتركة اما ان تشترك في المبادي واما ان تشترك
في الموضوعات واما ان تشترك في المسائل والشايع هو المشترك في المبادي
المشترك في المبادي العامة لكل علم بل المشترك في المبادي التي تعلو ما

مثل

مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء المساوية لواحد متساوية
وتلك الشركة اما ان تكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد
في المبدا الذي ذكرناه واما ان تكون المبادئ للواحد منهما اولا
وللثاني بعده مثل ان علم الهندسة وعلم المناظر بل الحساب وعلم الموسيقى
يشتركان في هذا المبدا لكن الهندسة اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك
يجوز هذا المبدا اولا وبعده للمناظر وكذلك حال الحساب من الموسيقى
واما ان يكون ما هو مبدا في علم مسئلة في علم آخر وهذا على وجهين اما ان
يكون العلمان مختلفي الموضوع بالعموم والخصوص فمن شيء في علم اعلى
ويوجد مبدا في علم اسفل وهذا يكون مبدا حقيقا او من شيء في علم
اسفل ويوجد مبدا في العلم الاعلى وهذا يكون مبدا بالقياس الثاني واما
ان يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص مثل الحساب والهندسة
فان كثيرا من مبادي المقالة العاشرة من اقليدس عددية قد برهن عليها
في المقالات العددية وهذا لا يمكن اذا لم تكن بين العلمين شركة في موضوع
او جنس موضوع واما الشركة في المسائل فهي ان يكون المطلوب فيهما جميعا
محمولا على موضوع واحد وما لا فلا شركة وهذا ايضا لا يمكن ان يكون الا مع
اشتراك العلمين في الموضوع فاذن الشركة الذاتية الاولية الاصلية التي للعلوم المذكورة
هي على موجب القسم الثالث وهي الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه

وهي ثلثة اما ان يكون احد الموضوعين اعم والاخر اخص كالطب
والطبيعي وما اشبههما واما ان يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء
خاص وشيء مشترك فيه الاخر كالطب والاخلاق واما ان يكون ذات
الموضوع فيهما واحدة ولكن احدث باعتبارين مختلفين فصار باعتبار
موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا لذلك كما ان جرم العالم موضوع لعلمي
الهيئة والطبيعي واما نقل البرهان فقد يكون لاحد المبدا على نحو ما ذكرنا
وقد يكون كما يبرهن على الخطوط في المناظر برهان هندسي لوجود الخطوط
عن الاضافة الى البصر لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لان الحد
الاوسط يكون من الهندسة والاصغر من الكلام في المناظر وربما لضعف
الحد الاثنانية ويصير دها عن الرؤية ربما احتاج ان يعدله والا كان
من الحق ان يبرهن على الخطوط الشعاعية كما يبرهن على الخطوط الهندسية
ثم يحمل تلك المقدمات اوساطا في علم المناظر ومثل هذا لا يمكن الا ان يكون
احد العلمين تحت الاخر واما يجوز ان يكون في الموضوعين اشتراك ومن
هذا القبيل ان يكون في احد العلمين برهان حده الاوسط علة ما وفي الثاني
برهان اخر حده الاوسط علة اخرى قبل تلك العلة وهو علة العلة فيكون
الاسفل لم يعط العلة بالتمام ومثاله ان العلم الطبيعي والفلسفة الاولى
لمن كان في الطرفين ثبات الحركة الاولى ومبدأها لكن العلم الطبيعي باحد الاوسط

من الطبيعه

من الطبيعة التي لا ضد لها والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها يمتنع
ان يعرض فسادا ويعرو الفيلسوف يعطي العلة المفارقة التي هي المحض
والعقل المحض والعلة الغائية الاولى التي هي الوجود المحض فالطبيعي يعطي
برهانا انيا ما دامت المادة والطبيعة موجودتين والفيلسوف يعطي
البرهان اللمي الدائم مطلقا ويعطي علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد لها
فيدوم بقاؤها وبالجملة فاذا اعطي البرهان من العلل المقارنة كان من
العلم السافل وان اعطي من العلل المفارقة كان من العلم الاعلى والعلل
المقارنة هي الهيولى والصورة والعلل المفارقة هي الفاعل والغاية وقد
ياخذ العلم الاعلى مقدمات مما تبين في الاسفل من مباديه بانفسها او بالحس
او بالتجربة فلا يكون البيان في العلم دورا واعلم ان الامور الجزوية الحسية
والتجربية هي اقرب الى العلوم الجزوية كما ان الامور العامة العقلية اولى
بان يكون مبادي العلوم الكلية واما العلوم التي ليس بعضها تحت بعض فكثيرا ما
يكون في مسئلة واحدة بعينها برهان ان من احد العلمين ومن الاخر برهان
لم كما ان العلم الرياضي يعطي برهان كرية الفلك بالدليل والطبيعي يعطي
برهان لم والاشياء في العلوم الجزوية ان يكون على مسئلة واحدة برهان لم
من علمين مختلفين والبرهان يعطي اليقين الدائم وليس شيء من الفاسدات
بعقد دايم لان المقدمات الصغرى في القياسات على الفاسدات لا يكون

دائمة الصدق فلا يكون برهانية فبيّن انه لا برهان عليها ولا حد
ايضا فاما موضح ان البرهان والحد متشاركان في الاجزاء فما لا
برهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد وانما يبرهن بالعوارض الغير المقومة
واما المقومات مشتركة لها وللاشياء الواحدة النوع المتكثرة بالعدد
كالكسوف قد يبرهن عليها من الاسباب ويؤخذ فان مثل ذلك قد يدرك
المناظرون كما يدرك كسوف ما في وقت ما بالمناظرة وقد يدرك من الاسباب
فاذا ادرك بالمناظرة كانت موجبة للتغير لم يكن ذلك العلم غير متغير واما
اذا ادرك من الاسباب امكن معرفة وعلى هذا النحو يكون علم الاول
وهو البارى بالموجودات كلية وقد عرفت ان الاسباب اربعة فاعل
وغاية وصورة ومادة ففي الاشياء ما له جميع هذه الاسباب ومنها ما ليس
له الا الفاعل والغاية والصورة كالعقول الفعالة والعلوم المحضة مثل
هذه تسمى علوم المفارقات ومنها ما له جميع الاسباب ولكن المادة لا تكون
معينة فيه بل يجوز اقتران الصورة باى مادة كانت وهى التى لا يدخل
المادة في حد صورتها كالمثلث الذى يكون في خشب او في ذهب فان ذلك
العلم يسمى رياضيا ومنه ما يكون للصورة مادة معينة لا يمكن ان يوجد الصورة
مفارقة لها حدا وقواما ومثل ذلك يدخل المادة في حدوده وهذا العلم
مخصوص بالعلم الطبيعى فلا يمكن ان يجمع فيه جميع الاسباب ويكون الفاعل والغاية

خارص

خارجين من موضوع الصناعة امكن ان يكون عليه برهانان باللمّية
علتين مختلفتين وقد يصح ان يكون الفاعل والغاية الفاعل خارجين عن
الصناعة كالانسان الذى السبب الفاعل فيه اما انسان او نطفة او قوة
في نطفة وهذه الثلثة لا تخرج عن العلم الطبيعى والسبب المادى اما الاركان
او الاخلاط او الاعضاء وسببه الصورى النفس وسببه الكمالى وجود
الكل جوهر يمكن من حصول ما ذكر فيه سيما حصولا مستعدا من غير بدن
حتى يكون من شانه ان ينتفع بنفسه للسعادة ومثل هذا الكمال من عوارض
الجسم الطبيعى فان كان مثل هذا فلا يمكن ان يكون عليه برهانان من باب اللم
واما في برهان ان وله في علم واحد يمكن على وجهين احدهما ان يكون قد
اعطي في احد القياسين علة بعيدة فيكون تمام اللم بان يعطى العلة القريبة اما
في الموجب كمن يعطى العلة في ان فلانا محموم لانه انسد مسامه لا بعفن خلطه
فان انسداد المسام علة بعيدة لعفونة الخلط وعفونة الخلط سبب للحمى وفي السالب
كمن يضع العلة في جواب من سأل ان الحائط لم لا يتنفس انه ليس بحيوان
لا انه ليس بذى رية فان وجود الرية علة قريبة للتنفس وعدمها سبب عدم التنفس
والوجه الثانى ان يكون احد القياسين فيه علة دون الاخر مثل قياس
من يستدل ان الكواكب الثابتة بعيدة جدا لانها تلمع وكل ما يلمع فهو بعيد
جدا ثم يستدل بالمحراب قربه وكل قريب جدا فانه لا يلمع فالمتحيرات

لا يلزم على انه يجوز ان يعلم أولا بالمعلول ثم يلتمس معه العلة بالعلة فلا يكون
دورا لان الاول لم يطلب فيه لم والثاني لم يطلب فيه ان والجهل قد
يكون بسيطا وذلك ان لا يكون عند الجاهل بالشيء راي كمن يجهل وجود
الالة عن انه يجهل وقد يكون مركبا كمن يعتقد وجود الخمسة الالهة ويكون قد
عرف ذلك بوسط وهذا الجهل ليس هو عدم العلم فقط بل هو عدم العلم
مع وجود راي مضاد للحق واعلم ان الممكنات الاكثرية كوجود الاصابع
الخمس للانسان فلها لا محالة علل اكثرية اذا اخذت حدودا وسطى وقعت
علما وظنا غالبا اما العلم فان النتيجة اكثرية وذلك يقين واما الظن
فانها تكون لان الامر اذا صح ان له علة اكثرية يتوقع كونه ومن هذا
الفصل بان السر على الذين عندوا اللوح على ان الاكثريات فيها ضرورة
من وجه ولذلك نحن نوجدها عن وجود نقائضها واما الاتفاقيات
فقد يمكن ان يبرهن عليها انها اتفاقية وانها من جملة الممكنات الاقلية
ولا برهان عليها من جهة انها تكون او لا تكون ولا الترجيح احد الطرفين
وصار اكثريا

الباب الثاني في الحد فصل

لا يمكن اكتساب
الحد بالبرهان لانه حينئذ لا بد من حد اوسط مساو للطرفين لان الحد
والمحدود متساويان وذلك الاوسط لا يخلو اما ان يكون حدا اخر او
يكون رسما وخاصة واما الحد الاخر فان السؤال في اكتسابه باق

فان

فان اكتسب بحد ثالث فالامر ذاهب الى غير النهاية وان اكتسب بالحد الاول
فذلك دور وان اكتسب بحد غير البرهان فلم لا يكتسب به هذا الحد
وعلى انه لا يجوز ان يكون لشيء واحد حدان تامان على ما سنوضح بعد
وان كانت الواسطة غير حد فكيف صار ما ليس بحد يعرف وجود المحدود
من الامر الذاتي المقوم له وهو الحد حتى يكتسب به وايضا فهل يكون الحد
انما حمل في الكبرى على الاوسط على انه محمول مطلق انتج انه محمول على الاصغر
فقط ولم يعرف من ذلك انه حد له ولم يكن الى ذلك القياس خاصة فاما
ان حمل الحد واجزاؤه على المحدود بما لا يحتاج فيه الى برهان وان حمل على انه
حد الاوسط فهو كاذب فانه ليس حد النوع هو بعينه حد الخاصة وليس حد
الانسان هو بعينه حد الضاحك الا ان تقول قائل انه حمل على الاوسط بانه
حد لموضوعه اي ان ما هو موضوع الاوسط فهذا حده فان هذا ايضا كاذب
فان الثاني والحمل وسائر الخواص والفصول المساوية تحمل عليها الخاصة وليس
حد النوع حدا لها فانك اذا اخذت الخاصة او الفصل حدا اوسط فقلت
كل ج ب وكل ب كذا وكذا من طريق ما هو اي محدود بكذا وكذا انتج
ان كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو لزم من ذلك ان يكون حد الخاصة
او حد الفصل حد النوع وايضا فان حد الفصل والخاصة وان كانا يقالان
على النوع فانه يحمل لا من طريق انه حد للنوع بل من طريق انه موجود للنوع

وفرق بين ان يكون هذا الشيء موجودا للشيء وبين ان يكون حده الذاتي

قيل انه يحمل على الاوسط على انه حد ما هو موضوع الاوسط وضعا

جمعيا وضع النوع بخاصته فيكون حد احد المطلوب في بيان نفسه فانه

لو كان هذا معلوما لما احتيج الى البرهان فانه اذا قيل كل انسان ضحاك

وكل ضحاك حيوان ناطق ميت فكل انسان حيوان ناطق ميت فاما

ان يعني ان كل ضحاك من حيث هو ضحاك كذا وليس الامر كذلك فان

حد الضحاك ليس هو حيوان الناطق الميت بل هذا حد لشيء ما يعرض له انه

ضحاك وهو الانسان واما ان يعني بذلك ان كل ما هو موضوع للضحاك

وضعا جمعيا هذا حده وهو الانسان فلو كان هذا بينا لما احتيج الى بيان

الكبرى بل الكبرى بين اذا كان هذا بينا والحد لا يكتسب بالقسمة فان القسمة

تضع انسانا ولا يحمل من الاقسام شيء بعينه الا ان يوضع وضعا غير

ان يكون للقسمة فيه مدخل كما انه اذا قسم العام مثل الانسان اما حيوان

واما غير حيوان ثم يضع انه حيوان ثم يقول والحيوان اما طائر ولما ماش

واما ماش والانسان ماش ثم يقول الماشي اما ان يكون ناطقا او غير ناطق

فيضع الانسان حيوان ماش ناطق مثلا والغلط الثاني في هذا انه اذا جمع

متفرقا بالوضع فقد يمكن ان يصدق متفرقا ويكذب مجتمعا ولا يجتمع

من متفرقات قسمة واحدة بالذات او يسع المحمول الجميع لا على الترتيب المحدود

وايضا

وايضا فانه قد جمع فقط ولم يدل على انه حد فليس كل مجموع ذاتيات

على الصواب في الترتيب حدا اذ يجب ان لا يقع في القسمة طفرة او

يدخل في القسمة ما ليس بذاتي فان يكلف اثباته ووقع الاحتراز عن هذا

فقد جاز ان يقتضي القسمة بعضها وان يعدى القسمة الى القياس بان قسم ثم

استثنى بعض ما او اقسام ايه وواحد منها بقي من الاقسام مجتمع

اجزاء الحد ثم قايس بان هذا المجموع قول متصل دال على الماهية مساو

وكل ما كان كذلك فهو حد فهذا حد فاعل شيئا فان القياس الاول

ليس بالقسمة فيما سالان اجزاء الحد هي بانفسها المحدود اذا حصل

ذاته في الوهم مجملا فلا يحتاج الى بيان فان ظن ان بيانه هو برفع ساير

الاقسام او مساواتها في الحقيقة فان الناطق اخص للانسان من انه ليس

غير ناطق والاستثناء يحتاج الى ان يكون اخص من النتيجة لا مثلها او

اخص منها واما الغلط في القياس الثاني فهو ان مطلبنا ان الحيوان الناطق

الماشي حد الانسان ومطلبنا انه قول متصل مساو للانسان دال على ماهيته

معنا ويبان للخفاء والوضوح فيكون مصادرة على المطلوب الاول بالنوع

من وجه اذ هو كتوسيط الحد الاكبر ولا يكتسب الحد بالاستقراء لان

الاستقراء لا يدل على كلي فكيف بحد الحد لان الاستقراء يكون من الجزئيات

المحسوسة وهي لا حدود لها ولا يمكن اذا استقرئ ان الحد حد لكل حقيقي

بجعله حد النوع فقد كذبت لان كل شخص حد او كان لا يصح لا شاركه

فيه الاخر فما كان يمكن ان يصل الى النوع كله ولان الاشخاص تختلف لا

بالامور الذاتية بل بالاعراض وان قلنا ان الحد محمول على كل شخص

من غير زيادة فليس يوجب هذا ان يكون حد النوع فان قلنا ان الحد حد

لنوع كل واحد من تلك الاشخاص فقد صادرت على المطلوب الاول

وكان الاستقراء باطلا وايضا فان الحد لا يكتسب من حد الضد الاخر

فليس لكل محدود ضد ولا ايضا حد احد الضدين اولى بذلك من حد

الضد الاخر وكيف يحد الضد المطلق الواقع على الطرفين وليس له ضد بطل

وبالجملة فان صاحب الصناعة يجب ان يكون عنده قانون في معرفة الحد

الصحيح وغير الصحيح كالحسبان يكون عنده القانون في معرفة القياس كما

انه ليس يبرهن على انه قياس وان القول الذي اورده هو القانون

القياسي فكذلك الحد وليس عليه ان يبرهن على انه حد فان الذي يكر

ان كذا وكذا ليس بقياس او ليس بحد فليس يقبل اذا اورد عليه شيء على

انه برهان بان له حد البرهان فانه يقول لو سلمت ان هذا حد البرهان

لكنا اسلم ان هذا برهان على ان البرهان هو على ان الشيء غير ما عن حده ولا

بعد عن ان يحمل واما الحد فهو على ماهية الشيء ولا يصح ان يحمل الشيء بل الحد

مخصوص بالمركب وذلك بان يحد في الاشخاص التي لا تنقسم وسطر مراقي

جنس

جنس شيء من العشرة التي ذكرناها فناخذ جميع المحمولات المقومة لها التي في

ذلك الجنس او في الشيء الذي يتقدم مقام الجنس من الامور العامة ونجمع

العدد منها بعد ان نعرف انها اول لا نتقاسم مثل الجسم فانه اول للحيوان ثم

للناطق ونتحرى ان لا يكون في الجمع شيء مكرر كما نقول جسم ذو نفس حساس

ثم نقول معها حيوان فيكون الحيوان مكررا ماده بالمفصل والحد وما

بالاجمال والتسمية فاذا جمعنا هذه المحمولات ووجدنا منها شيئا مساويا للمحدود

من وجهين امنا فهو الحد اما الحد الوجهين فالمساواة في الحمل اعني ان يكون

كل ما يحمل عليه هذا يحمل عليه ذلك وكل ما هو ذلك فيحمل عليه هذا الحمل والثاني

المساواة في المعنى وهو ان يكون دالا على كمال حقيقة ذاته لا يشذ منها فيه

شيء فان كثيرا مما يميز الذات يكون بداخل بعض الاجناس او بعض الفصول فيكون

مساويا في الحمل ولا يكون مساويا في المعنى كقولك في حد الانسان انه جسم ناطق

ميت مثلا فان هذا ليس بحد حقيقي بل هو ناقص لان الجنس القريب غير موضوع

فيه اذ قولك في حد الحيوان انه جسم ذو نفس حساس من غير ان نقول متحرك

بالارادة فان هذا مساو في الحمل وناقص في المعنى ولا يلتفت في الحد الى ان يكون

موجزا بل لا بد الحد حدا بان يعبر على الاتحاد بما لم يوضع فيه لجنس القريب

باسمه او بصفة ان لم يوجد له اسم فيكون اشمل على الماهية المشتركة ثم يرسا بعد

بجميع الفصول الذاتية وان كان الفا وكان يوجد منها كثير في النمر فانك

اذا ترك بعض الفصول فقد ترك بعض الذات والحد عنوان الذات
فما كان له فيجب ان يقوم عنوان الحد في النفس صورة معقولة مساوية للصورة
الموجودة فاما تحديد بعرض له ان يميز ايضا المحدود والحكماء لا يطلبون
في الحدود التميز وان تبعها التميز بل يطلبون تحقق ذات الشيء ولذلك فلا حد
بالحقيقة لما لا وجود له انما ذلك قول وجيز شرح الاسم وكذلك ما حد الفيلسوف
بانه قول دال على الماهية ولم يقل قول وجيز فهو كما من عادة المحدثين ان يقول
ولهذا ما دام يحد بحدين احدهما يحد بعض الفصول فقط وجوهر كالطبيعيين في
تحديدهم الغضب بانه غليان دم القلب او الصورة فقط كالجدليين في تحديدهم
الغضب بانه شهوة الانتقام لا يتم الحد بل لا يتم الا بجمعهما كما ان الماهية بل بد امراه
يحد بهما مجموعين وان لا يخل بذكر شيء ذاتي في الحد فقد يحصل من
هذا ان يكون بالمنفرد حد النوع من الجنس القريب والفصل فعلى هذا يجب ان لا يسبق
الحدود الا للانواع واما الاجناس فان وجد الفصول الذي يخص الانواع
ويحذف ما شئت ان كان اسما مفردا فصل ما عدا المحمولات كما فصل الحيوان
بانه جسم حساس متنفس متحرك بالارادة وان كان موصوفا فهو المطلوب والقسمة
ايضا معينة في الحد اذا كانت القسمة بالذاتيات اعني المقومات فكانت
القسمة للانواع قسمة من طريق ما هو فان قسمة الحيوان الى ذي رجلين وكثير الارجل
ليست قسمة له من طريق ما هو حيوان بل من طريق ما هو ماش فانه لكونه ماشيا

استعد

استعد لهذه القسمة لا لكونه حيوانا فان الحيوان لا يكفي لهذا الاستعداد
ما لم يحصل فيها طبيعة المشي فلو كان الحيوان غير ماش لم يستعد لهذه القسمة
البتة واذا فعل هذا حفظ الترتيب ويجب ان يراعى شرطا ما وان لا نعت
في الوسط بل تقسم القسم حتى ينتهي الى الذاتيات التي اذا قسمتها وقعت في عرضيات
او اشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقعت ولم يتم بعد
ذلك بالذاتيات وبعد ذلك اما ان يقسم الشيء الى الاشخاص او الى فصول
عرضية كالكاتب والامي والمحرف والغاضب وغير ذلك

فصل

اما كما لا يطلب لم الا بعد مطلب هل كذلك لا يطلب بالحقيقة الا بعد هل ومطلب
عن كل واحد منهما جواب لكن الحقيقي في السؤال عن لم هو الجواب بالعلة الذاتية
التي هي الوسط وايضا فان العلة الذاتية مقومة للشيء فهي اذن داخلة في الحد
وفي جواب ما هو فهي اذن الداخل في الجواب عن ما هو اذ لم انكسف القمر فيقول لانه
توسط منه ومن الشمس الارض فمحي نوره ثم يقول ما كسوف القمر فيقول هو المحاق
نور القمر لتوسط الارض لكن هذا الحد الكامل للكسوف ولا يكون عند المحقق
حدا واحدا في البرهان بل حدين اي لا يكون جزوا من مقدمة البرهان بل
يكون جزوين والذي يحمل منهما على الموضوع في البرهان اولا هو الحد الاوسط
يكون محمولا في الحد بعد الاوسط والذي يحمل في البرهان ثانيا يكون في الحد
محمولا اولا لانك تقول في البرهان ان القمر قد توسط الارض منه ومن الشمس

وكل منطفئ من الشمس بتوسط منها الارض فانه عن صورة يصح ان القمر
يمحى ضوءه ثم يقول والمنمحي صورة منكسف فالقمر اذن منكسف فان ولا حملت
الوسط في الامحاء وفيه الحد التام لو رد ولا الامحا ثم الوسط لانك تقول
ان انكساف القمر هو امحا ضوئه لتوسط الارض فان جعل كل واحد من
توسط الارض والامحا جزء القمر حدا اذا ان كان تمم الانكساف حدا لما
وان لم يكن حدا تاما سمي الحد الذي يكون منها الحد الاوسط في القياس
مبدا برهان كما تقول في مثال اخر ان الرعد صوت انطفا النار في الغمام
العصف نهو الاسعام وسمى الذي يكون منها طرفا اكبر نتيجة برهان كقولك
ان الكسوف هو امحا ضوء القمر او العصف علتان ثم العلل وبينهما تناسب اذا كانت
بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الاخر فان اقتصر على العلة كتوسط الارض
كان الحد يسمى مبدا برهان وان اقتصر على المعلول كالامحا كان الحد يسمى نتيجة
برهان والحد التام هو مجموعهما مع الجنس والحد يقال بالتشكيك على خمسة اشيا
من ذلك الحد الشارح معنى الاسم ولا يعتبر وجود الشي فان كان وجود الشي
مشكلا اخذ الحد اولا على انه شارح الاسم كتحديد المثلث المتساوي الاضلاع
في افتتاح كتاب اقليدس فاذا صح الشي وجوده علم حينئذ ان الحد لم يكن بحسب
الاسم فقط ويقال حد لما كان بحسب الذات فمنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو
مبدا برهان ومنه ما هو حد تام مجتمع منهما ومنه ما هو حد لامور لا علل لها

ولا اسباب او اسباب لها وعللها غير داخلة في جواهرها مثل الحد للنقطة
والوحدة والحد وما اشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبادي
برهان ولا نتيجة برهان ولا مركب منها ويقال علة للفاعل ومبدا الحركة
مثل النجار للكرسي والاب للصبي ويقال علة للمادة وما يحتاج ان يكون
حتى يقبل ماهية الشي مثل الخشب ودم الطمث ويقال علة للصورة وهي كل شي
يكون فانه ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يكون الشي ويقال علة للغاية للشي
الذي لاجله الشي مثل الكن للبيت وكل واحد من هذه اما قريبة كالعفونة
للحمى واما بعيدة كالسدد واما بالقوة واما بالفعل واما خاصة كالبنا للبيت
واما عامة كالصانع للبيت واما بالذات مثل السقمونيا فانه يسخن بذاته واما
بالعرض مثل السقمونيا يبرد لانه يزيل بتخزينه المسخن اعني الصفراء او شرب
الماء البارد يسخن لانه يجمع المسخن واما يجب ان يعطى في البراهين العلة التي بالذات
الخاصة القريبة التي بالفعل حتى ينقطع سوال اللم والا فهو باب حدا بعد والعلل
الاربع قد تقع حدودا وسطى في البراهين لاماج فيها ما يحوم لانها اعراض
ذاتيه واما العلة الفاعلية والغائية فلا يجب من وضعها وضع المعلول اما بحسبه
ما لم يقترن بذلك ما يدل على ضرورتها علة بالفعل مثل اقتران اشتعال الاتون
عن الحرارة المفرطة التي في الابتداء بالقوة المبردة التي فيه حينئذ لعلة
عن قوة المبردة وكذلك الحدس كثير من المواد ولكن كثيرا من الامور الطبيعية لم

عن اقتران موادها فانا علمنا ان يوجد المعلول ضرورة بل بينها في كلها
وكثير منها لا يوجد مادتها على الطبائع اى تام الاستعداد الذى يجب
ان يوجد للكائن كنطفة الانسان وكانه لا فرق من القسمين وبين الضرورة
يجب ان يكون الغاية كما سيوضح بعد فان الامور الموجودة في عالم الطبيعة
اذا لم يعتبر فيها المواد والفاعل القريب والصورة كانت ضرورة فان الحق
وجود مبدا اول صارت الضرورة غايات فلا يمتنع اذن استعمال الغاية
في براهين مثل ذلك وما لم يكن مبدأ من الكائنات الغير الطبيعية فلا مانع البتة
عن استعمال الغاية في براهينها بل لا بد منها حتى يكون المعلول انما يجب
باجتماع الفاعل والغاية معا فان الواحد منها لا يكفى حدا اوسط ما لم
يجتمعا مثلا لم كانت الاضراس الطواحن عريضة فيقول لان المادة كانت
تامة الاستعداد للفاعل التام النوع وقد فعلا ذلك ونقول ايضا الاضراس اريد
منها الطحن وكل ما اريد منه الطحن يعرض واما الصورة المادية فلا يحتاج الى
شرط في ادخاله حدا اوسط كما يقول لم هذا الجسم يحرق فيقول لان له الصورة
النارية وكان الغاية في اكثر الامر منفردة دون الان وقد يجتمع في الشئ
علل فوق واحدة وحتى الاربعة كلها وقد يكون لبعض الاشياء بعض العلل
دون بعض فلذلك لا يدخل في حدود المعللات ولا براهينها علة ما دون علة
فهذا في العلل ودخولها في البراهين واما في دخولها في الحدود فلا اوضحا

ان العلل

ان العلل الذاتية مقومة واذا كان للشئ علة مساوية او اعم وكانت ذاتية
فدخولها ظاهر واما العلل التى هى اخص من الشئ مثل ان للحمى عللا كالعفونة
والحركة العنيفة للروح او اشتعال من عرعرية وللصوت ايضا علل منها الطفا
والانكسار الصدمة وقرع بعضا واما اشد ذلك فليس شئ منها يدخل في الحد ويدخل
في البرهان اما في الحد فيطلب الشئ الجامع لها ان وجد مثل النوع المقاوم الذى
هو جامع الانواع الصوت فيكون هو العلة التى يدخل في الحد واما العلل
الخاصة فيحدود انواع التى مثل الطنين والنار يحد الرعد لا لحد الصوت
المطلق وقد يحد الشئ بجميع علله الاربع ان كانت ذاتية له كمن يحد القدوم
بانه الة صناعية من حديد شكلها كذا ليقطع الخشب نحتا فالاله جنس
والصناعة يدل على المبدا الفاعل والشكل على الصورة والنحت على الغاية
والحديد على المادة وفي هذا الابواب كلام طويل لا يليق بهذا الموضع
ان في الكائنات بعضها علل البعض في الدور وكذا القياسات منها يدور
دورا مثل انه لم كان السحاب فيقول لانه كان بخار فيقول لم كان بخار فيقول لانه
الارض كانت ندية وبفعل فيها الحر فيقول لم كانت الارض ذات نداوة
فيقول لانه كان مطر فيقول لم كان مطر فيقول لانه كان سحاب فيصح من هذا انه
كان سحاب دون اوساطه انه كان سحاب وان كان هناك وسائط اخرى
ولكن لا فرق في الخبر البرهانى الدورى بين ان يوجد حد وسط مكررا او لا

واسطة من طرفه تكراره ووقع تكرار ومن طرفه تكرار وسائط لكن
المثال الذي اوردناه ليس في الحقيقة دورا لان السحاب الواقع
حدا اكبر والسحاب الواقع حدا اوسط ليس واحدا بالذات بل بالنوع
وليس بينا انما يجعل القياس من دور لان الدور هو ان يوجد الشيء
في بيان نفسه لا ان يوجد مساويه في النوع في بيانه وهو غيره بالذات
وتحليل هذا القياس السحاب شيء سببه البخار فانه يوجد مع وجود البخار
فالسحاب يوجد مع وجود البخار فالسحاب يوجد مع وجود البخار والبخار
شيء سببه نداوة الارض ونداوة الارض سببه المطر وكل شيء سببه المطر
فانه يوجد مع وجود المطر والمطر شيء سببه السحاب وكل شيء سببه السحاب
فانه يوجد مع وجود السحاب العلل التي هي اخص ويكون حدودها وسطى
في البرهان مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار
والزلزلة عن حدوث ريح او انحصار بخار او اندفاع سيل في باطن
الارض والرعد من ريح وعن انطفاء دخان نارى والحمى عن عفونة
وعن حرارة روح بلا عفونة فقد يمكن ان يجمع هذه العلل معنى عام محمولا
عليها وقد لا يجتمع لانه يذهب الامر في ذلك الى غير النهاية لكن لا يعقب
عند عام لا واسطة منه في تلك الخواص ومعلوم انه لا يمكن حينئذ ان يوجد
علة مساوية للحد الاكبر فما كان من العلل الخاصة لا يوجد منها وسطا للحد الاكبر

ما هو

ما هو اعم ومساو للاكبر فلا يمكن ان يجعل حدودا وسطى الا موضوعات
لها اخص ايضا من الاكبر فلا يكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل
وجوده للاصغر الاخص فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل حمى
هذا الانسان او حمى اصحاب الغب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس
مطلقا بل لما هو تحت النوع شخص او نوع دونه وما كان يوجد له معنى عام فانه
حمل الاكبر على الحدود الوسطى التي هي اخص لا يكون اوليا ولكن بوسط العام
مثل ان هذه الشجرة منتثرة ورقها وهي تين واخرى وهي خروع وهي كرم ويكون
العلة لانتثار الورق منها جمود رطوبتها وانتشافها ولكن ليس في هذه الوسطيات
الخاصة التي هي تين وخروع وكرم اولا ولكن يعرض للورق وللتين والكرم
والخروع عرضا بلا واسطة واما انها يجمد رطوبتها وينتشف رطوبتها فليس
لانها تين او خروع او كرم بلا واسطة بل لانها عريضة الورق وهي منتثر
ورقها لا لانها تلك ولا لعرض الورق ولكن لانتشاف الرطوبة او جمودها
فقد بان انه يمكن في الحد الاوسط العلة على الاكبر المعلول وان لا ينعكس
واعلم ان الرسم يجب ان يعرف الشيء بما يلحقه من اعراضه وخواصه وجود
الرسم ما يكون الجنس منه قريبا مثاله في رسم الانسان انه حيوان ضحاك
عريض الاظفار ويجب ان يكون الخواص مما الشيء لا يمكن تعريف المثلث بانه الشكل
الذي زواياه مثل قائمتين فان هذه خاصة برهن على وجودها للمثلث

في القدس **فصل** فيما يجب مراعاته في الحدود وههنا مواضع يجب
ان يراعى في الحدود حتى لا يقع باغفالها سهو فمن ذلك ما يقع في جانب
الجنس ومنه ما يقع في جانب الفصل ومنه ما هو مشترك وههنا المشترك
ايضا مشترك للحد الناقص والرسم فمن الخطأ في الجنس ان يوضع الفصل
مكانه كقول القائل ان العشق افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة ومن
ذلك ان يوضع المادة مكان الجنس كقولهم للكرسي انه خشب يجلس عليه والسيف
انه حديد يقطع به فان ههنا قد اخذ فيهما المادة مكان الجنس ومن ذلك
ان يوخذ الهيولى مكان الجنس كقولك الرماد خشب محترق ومن ذلك اخذ الجزء
مكان الجنس كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة واورد في التعليم الاول لهذا مثالا
اخر وهو قولهم ان الحيوان جسم ذو نفس والجسم ههنا مادة لا جنس كما عرفت
ومن ذلك انه يوضع الملكة مكان القوة والقوة مكان الملكة وذلك في الاجناس
المقدمة في اجزاء الحدود وكقولك ان العفيف هو الذي يقوى على اجتناب
اللذات الشهوانية ولا يفعل اذ الفاجر يقوى ايضا عليه ومع اذن القوة
مكان الملكة لاستناد الملكة بالقوة لان الملكة قوة ما كقولهم ان القادر
على الظلم هو الذي من شانه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره
فقد وضع الملكة مكان القوة لان القادر على الظلم قد يكون عادلا ولا يظلم
ولا يكون طباعه هكذا ومن ذلك ان ياخذ اسما مستعارا او مستعملا كقولهم

ان الفهم

ان الفهم مراجعه وان العقل عدد ومن ذلك ان يضع شيئا من اللوازم
مكان الاجناس كالواحد والموجود ومن ذلك ان يضع النوع مكان الجنس
كقولك ان الشر هو ظلم الناس والظلم نوع من الشر واما من جهة الفصل فانه
يجب الانفعالات فصولا والانفعالات اذا اشتدت ابطلت الشيء والفصل
اذا اشتدت ثبت الشيء وقوي وان ياخذ الاعراض فصولا للجواهر وان
ياخذ فصول الكيف عن الكيف وفصول المضاف عن المضاف فاما المواضع
المشتركة فمثل ان يعرف الشيء بما هو اخفى منه كمن حد النار بانه جسم شبيه بالنفس
والنفس اخفى من النار ومثل الحد بالشيء بما هو مساو له في المعرفة او
متاخر عنه في المعرفة مثال المساوي في المعرفة العدد كثرة مجتمعة من
الاحاد والعدد والكثرة شيء واحد فهذا قد اخذ نفس الشيء في حده ومن
هذا الباب ان ياخذ الضد في حد الضد كقولهم الزوج عدد يزيد على الفرد
بواحد ثم يقولون الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذلك اذا
اخذ المضاف في حد المضاف اليه كما اذا اخذ الجنس في حد النوع والنوع
في حد الجنس وقد ظن انه لما كان المتضايفان يعلم كل واحد منهما مع
الاخر انه يجب من ذلك ان يعلم كل منهما بالاخر فيوخذ كل واحد منهما في
حد الاخر وهذا الجهل بالفرق بين ما لا يعلم الشيء الا به فانه لا يعلم الشيء
الا معه فيكون مجهولا لا محالة مع كون الشيء مجهولا ويكون معلوما بكونه

معلوما وما لا نعلم الشيء الا به يجب ان يكون معلوما قبل الشيء لا مع الشيء
واما المتقابلات بحسب السلب والعدم فلا بد من ان توجد الموجب
والملكة في حدهما من غير عكس وذلك لان الوجود معلوم بداية العلوم و
نعلم بالوجود وكذلك السلب والايجاب ولما الذي ياخذ المتاخر
عن الشيء التي في حده كقولهم الشمس كوكب يطلع نهارا ثم النهار لا
يمكن ان يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكذلك التحديد المشهور
للكمية بانها قابلة للمساواة واللامساواة والكيفية بانها قابلة للمشابهة
وغير المشابهة فان المساواة تعرف بانها اتفاق في الكمية وكذلك
المشابهة بانها اتفاق في الكيفية فهذا واما اشبهه من المعاني الضارة
عن الاصابة في الحدود **فصل** الظن الحق هو رأي في شيء انه
كذا ويمكن ان لا يكون ذلك والعلم اعتقاد بان الشيء كذا وانه لا يمكن
ان لا يكون كذا وبوساطة لموجبة التي كذا في ذاته وقد يقال
لتصور الماهية بحدها والعقل اعتقاد بان الشيء كذا وانه لا يمكن الا يكون
كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادئ الاولى للبراهين وقد يقال لتصور
الماهية بذاتها بلا تحديدها كتصور المبادئ الاولى للحد والذهن
قوة للنفس معدة نحو اكتساب العلم والذكاء قوة استعداد للحدس والحدس
حركة النفس الى اصابة الحد الاوسط اذا وضع المطلوب او اصابة الحد الاكبر

اذا اصيب الاوسط بالجملة سرعة انتقال من معلوم الى مجهول كمن يرى تشكل
استنارة القمر عند احوال قربه وبعده من الشمس فيحدس انه يستضيء من الشمس
والحس انما يدرك الجزويات بخصه والذكر والخيال يحفظان ما يورده
الحس على تخصصه اما الخيال فيحفظ الصورة واما الذكر فيحفظ المعنى الماخوذ
معه وذلك كالمعنى الذي صار به الذئب مهروبا عنه واذا تكرر الحس كان
ذكرا واذا تكرر الذكر كان تجربة والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ
للمطالب ليصير منها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية
بغير روية والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن في حدي العلم والعمل اما
في جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا
كما هي واما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى
العدالة والملكة الفاضلة والنظر العقلي ينال الكليات مجردة فانه يدرك
الانسان المشترك لا زيد العينه والحس والخيال والذكر ينال الجزويات
فان الحس لا ينال للانسان المقول على كثيرين وكذلك الخيال فانك اي صورة
احضرتها الخيال او في الخيال الانسانية لم يمكنك ان تشرك فيها سائر الصور
الشخصية لان ما ارتسم في الحس والخيال يكون مع عوارض من الكم والاين
والوضع غير جزوية في الانسان مطلقا ولا مساوية لها فالكليات ما الصدقيات
والتصورات الواقعة فما غير مدركة بالحس ولا بالخيال لكنهما معاونان ما للعقل

اما من جهة التصور فلان الحس يعرض على الخيال امورا مخلوطة والخيال
يعرض على العقل ثم العقل يفعل فيها التميز بالتجريد وياخذ كل واحد من
المعاني مفردا ويرتب الاخص والاعم والذاتي والعرضي ويرتسم حينئذ
في العقل المعاني الاول اعني الاوليات للتصور ثم يركب منها الحدود واما
من جهة التصديق فقد يعين الحس والخيال بالتجربة وبالحدس وقد يعين
بالاستقراء والظن من الاستقراء فالتجربة معلوم والاستقراء اما على سبيل
الاحتجاج واما على سبيل الظنة كمن يستقري جزويات من امور احكامها
في الصدق الا ان يلتفت عنها غفلة وقد يعين على العرض بان يعين اولا
في الخطاء والصورات ثم المضروبات   بالجانبات وسلوب ويلوح
للعقل ما يجب ان يصدق به بداءة ويلوح له القياس فيما يجب ان يكتسب به
التصديق واما سائر العلوم اعني ما بعد الاوليات فمستفاد اما بتجربة واما
بوسط اذا كان يعني بالبسائط لا يقتضي التصديق فيكون العلوم
المكتسبة بسببها سببان احدهما عدم التصور والثاني عدم الوسط والاولى
لا يسمه فلان يعلم الا عدم التصور فقط ثم اعلم ان الذي يحس بالجزوي
فقد يحس بوجه ما الكلي فان الذي احس سقراط فقد احس انسانا ما ورفع
الحس الى النفس سقراط انسانا ما الا انه انسان مخالط العوارض لانا
ثم العقل يجرده ويسقط عنه العوارض اعني الاعراض الغريبة فيبقى له الانسان

المجرد

المجرد الذي لا يتفاوت فيه سقراط وافلاطن ولولا ان الحس لم يكن ادرك
بوجه ما الانسان لكان الوهم فيما دونه الحيوان لا يميز بين اشخاص نوع من
ما لم يكن عقل والحس يميز ايضا ذلك بل الوهم وبها كما تدارك الحلاوة في
العسل فكلما ادركناها منه عرفناها فان عرضناها في السكر عرفناها ايضا وهي غير [المعقول]
من الحلاوة فانا ندركها منها مع عوارض غريبة ولا كذلك المعقول منها
وكذلك الحال في صورة الانسان فلا فانك قد تدرك زيدا وقد تدرك ما نسبه
منه عمروا وما لا نسبة منه معا ولا تظن انك تدرك صورة رجل سطانى كل
شخص انساني وبهذا الماخذ اعني اقتناص الاوليات يشبه ما حد تركيب الحدود
اذ ليس في التصديق بالاوليات وسط بل يكفي فيه التركيب والقوة التي
يصطاد ذلك هي العقل النظري وانما يفعله حتى يزكي الخيال والذكر
والوهم والفكر فيمنع بها العقل لا ان يقوى بحيث يتسلط على العقل
كما ذكر في كتاب النفس **فصل** في ابانة المواضع المغلطة للاحتجاج
يقول ان اغاليط السوفسطائية اما في القياس المطلوب به انتاج الشيء واما
في اشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم وترذيل قوله والاستهزاء به
وقطع كلامه والاغراب عليه في اللغة واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب
وما يجري مجرى ذلك وهي غير ... واما اللواتي في القياس المطلوب انتاج
الشيء فاما بذكره وذلك اما ان يقع في اللفظ واما ان يقع في المعنى واما

ان يقع في صورة القياس واما ان يقع في مادته واما ان يكون غلطا واما
ان يكون مغالطة ونحن نعلم انه اذا رتبت الاوائل القياسية ترتيبا على
شكل من الاشكال المنتجة وكان هناك اجزاء اولى متمايزة اعني الحدود
واجزاء ثوان متمايزة اعني المقدمات وكان الضرب من الشكل منتجا
والمقدمات صادقة وغير النتيجة واعرف منها مما كان يلزم لزوما حقا
فالقول الذي لا يلزم عنه الحق اعني القياس السوفسطائي اما ان لا يكون
مرتبا بحسب شكل من الاشكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا يكون
هناك الاجزاء الاولى والثواني متمايزة او لا تكون المقدمات صادقة
او لا تكون غير المطلوب او لا تكون اعرف منه اما الاول من هذه
الشرائط فنحو اما ان لا تكون بالمقدمتين اقتران جازم او يكون من جازم
واحد فقط او يكون من جوازم فوق واحد الا انها عديمة الاشتراك
الثالث وذلك على وجهين اما ان يكون عديمها الاشتراك في الحقيقة
والظاهر جميعا واما ان لا يكون في الحقيقة بل لها في الظاهر اشتراك فان كان
لها في الظاهر فهناك لفظ يفهم منه معان فوق واحد فيكون اما بحسب
بساطته واما بحسب تركيبه واذا كان بساطته
فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق
به من بعض كالعين الواقع على المطر والماء والنصر والدينار ومن جملة ذلك

ما قد يسمى لفظا مشككا وهو المتناول للشيء وضده كالجلل فان الجلل
يقع على الكبير والصغير واما ان يكون لفظا متشابها وهو الواقع على عدة
متشابهة الصور مختلفة في الحقيقة لا يكاد يوقف على اختلافها كالناطق
الواقع على الانسان والفلك والملك والحي الواقع على الاله والانسان
والنبات وكل ما له بدو حركة في جوهره واما منقولا وهو الواقع
على عدة ولكن وقوعها على احدها اقدم على ان المتاخر يسمى به على الحقيقة
كلفظة المنافق والفاسق والكافر ولفظة الصوم والصلوة واما لفظا
مستعارا وهو الذي اخذ لشيء من غيره من غير ان يستعمل في اللغة فيجعل له
على الحقيقة وان كان في الحال يراد به معناه كقول القائل ان الارض
ام البشر واما اللفظ المجاز وهو الذي يطلق في الظاهر على الشيء والمطلق
عليه في الحقيقة غيره كقول القائل سل المدينة اي اهلها وربما كان اللفظ
المشترك لا في جوهره بل في صيغته واحواله كاللفظ المشترك من الفاعل والمفعول
والذكر والانثى وما يجري مجراه ولهذا يظن بعض ضعفاء العقل ان الهيولى
قد يصح ان يقال انها تفعل فعلا ما لانها قابلة للتاثير والقبول فعل واما
الذي يكون بحسب التركيب فقد لا يكون لاستناد حروف النسق الى اشياء
مختلفة كقول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علم فان هيهنا يعطف على كل ما
وعلى الحكيم وبحسبه يختلف المعنى وقد يكون لتغير الترتيب الواجب وقد يكون

لمواضع الوقت والاستثنا وقد تكون لاشباه حروف النسق بعضها
ودلالتها على عدة معان في النسق ولهذا قد يصدق الشي مجتمعا ويظن
انه يصدق متفرقا فيقال ان الجبة زوج وفرد لان الجبة زوج والجبة
ايضا فرد ويظن انه فرد وزوج والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه
يدل على جميع الاجزاء وقد يدل على جميع الصفات ويصدق الشي
متفرقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل طبيب ويكون حاذقا في الطب
وزيد بصير ويكون كذلك في الغالطة فاذا قال زيد طبيب بصير اوهم القائل
لاشتباه الحال بين اشتراط البصر في الطب بحسب هذا اللفظ وبين ايراده
صفة زيد واما السبب الثاني هو عدم التمييز بين اجزاء القول القياسي
فانه لا يشتبه فيما يكون الفاظا مركبة الا وفيه روابط ينتظم منها فاما ان تكون
اجزاء المحمول والموضوع متمايزة في الوضع ولكن غير متمايزة في الانسان
واما ان لا تكون متمايزة في الوضع فتكون بها كل شي من الموضوع فتوهم
انه من المحمول او من المحمول فيتوهم انه من الموضوع مثال المتمايز في الوضع
دون الانسان قول القائل كل ما علمه السلوقي فهو كما علمه والسلوقي
يعلم الحجر فهو اذن حجر ومثال الغير المتمايز في الوضع قولك الانسان بما هو
انسان اما ان يكون ابيض او لا يكون ابيض فيقال بما هو انسان تشكل انه
جزء من المحمول او من الموضوع فلا يبعد ان يقع من هذا وامثاله مغالطات

تصعب

تصعب حلها وقد يعرض بين المغالطات في جميع انحاء التركيب المتشابه
واما الكذب في المقدمات فلا محالة ان الطبع اذا اذعن للكاذب
فانما يذعن بسبب ما يشبه الصدق في حال ومن بلغ ان يصدق باي شي
اتفق بلا سبب فقد انحلف عن الغريزة الغريزية فاذا السبب اما في لفظه
واما في معناه والذي في اللفظ فظاهر مما سنذكره وذلك مثل اشتراك
معنيين في لفظ يوهم التساوي بينهما في كل حكم ومثل اشتراك اللفظين في معنى
وافتراقهما بمعنى معتبر في لفظ فانه اذا كان كذلك اوهم ذلك ان الحكم في اللفظين
واحد وربما كان لاحد اللفظين زيادة معنى يوجب الحكم ومثال هذا الحمد والمسالة
فان معنى واحدا قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم المسالة زيادة معنى واما
الذي من جهة المعنى فلا يخلو اما ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي
لا يصدق الحكم فيه على شي من موضوعه ولا في حال من الاحوال ولا
في وقت من الاوقات واما ان يكون كاذبا في الجزء وهو ان يكون الحكم
فيه يصدق على شي من الموضوع في وقت او حال فان كان كاذبا في الكل
فينبغي ان يكون له شركة مع الصادق في المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا
او فصلا واما فاشيا عرض او انا فاشيا في مساواة النسبة وان نعم انه قد يكون
شركة عامة كما سوى الفصل والجنس فانه قد يكون المشترك فيه عارضا كليا
للموضوعين وقد يكون كليا لاحدهما وفي البعض الاخر وقد يكون في بعض

كل واحد منها والذى يصدق لا ﻓﻲ الكل فاما ان يكون ﻓﻲ بعض الموضوع
فقط او يكون ﻓﻲ كل واحد من الموضوع ولكن ﻓﻲ وقت دون وقت او يكون
ﻓﻲ كل وقت ولكن بشريطة لا على الاطلاق او يكون على الاطلاق ولكن لا بشريطة
وتلك الشريطة اما بالسف ﻓﻲ القول او عن الحالف ﻓﻲ القول فان لم يكن لها بحق
فيه فاما ان يكون افرادا فيه ولما عن افرادفيه وان كان انقاعارضا
لبعض الموضوع فاما طبيعى واما اتفاقى وجميع هذا الايهام بوهم العكس فانه اذا
اس ان دوى سيان اصفر ظن انه مرور يا كان حلوا كالعسل وسبب
ذلك انه اذا وجدت المرة ظن ان كل اصفر مر فاما الذى يكون من جهة
ان المقدمات عن البينة فهو البيان الذى يكون بالمصادرة على المطلوب
الاولى ﻓﻲ المستقيم وبالمصادرة على نقيض المطلوب ﻓﻲ الخلف وقد اشير الى
ذلك فيما سلف واما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست ما عرف من البينة
فيكون بالاشياء التى يتاخر عنها فى المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الدورى
وقد اشير الى ذلك فيما سلف وعمم من جملة هذا ان جميع اسباب المغالطة ﻓﻲ
القياس اما لفظى واما معنوى واللفظى اما اشتراك ﻓﻲ جوهر اللفظ المفرد
واشتراك ﻓﻲ هيئته وشكله واشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ مفرد او لاجل
صادق مجتمعا قد فصل فظن صادقا او لاجل صادق مفترق قد ركب فظن
صادقا واما لاشتباه الاعراب والبناء والشكل والاعجام واما المعنوى

فاما ان يكون لا بالعرض وبهواه يوجد ما بالعرض مكان ما بالذات كمن
يقول ان الحجر يقبل القسمة المقدارية واما القابل للقسمة المقدارية مقدار
حسبما وقد يكون لسبب احد ما بالقوة مكان لحدها بالفعل كمن يقول ان الجزء
الرحى من الذى يلى القطب ابطا حركة وبهذا السبب احد الجزء والذى هو
بالقوة مكان ما بالفعل واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض ﻓﻲ الحمل
وقد عرفت الشرائط التى يعتبر ﻓﻲ النقيض واما العلم العرضية واما الايهام
عكس اللازم كما ذكر من امر البيان والاصفر والمرة واما المصادرة على
المطلوب الاول واما من لحد ما ليس بعلة علة على ما هو مذكور ﻓﻲ كتاب
القياس واما جمع المسائل ﻓﻲ مسئلة واحدة فلا يتم المط واحد ايه واما
بان ياحد لاحق التى مكان التى فهذا القدر كاف ﻓﻲ المعانى المنطقية
والى المعانى الحكمية مسدس نعلم ما بعد الطبيعة ﻓﻲ كتاب الاول ﻓﻲ المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله الطاهرين الكتاب
الثاني في المقدمات التي يحتاج اليها في جميع العلوم وهو العلم الموسوم
بعلم ما بعد الطبيعة ست مقالات **المقالة الاولى** فصل في الوجود
قد عرفت ان موضوع هذا العلم هو الامر العام لجميع الامور وهو الموجود
بما هو موجود اعني الوجود وبيان ذلك ان الجسم قد يبحث عن احواله
من حيث هو متحرك وساكن في الطبيعيات والمقدار قد يبحث عن احواله
من حيث هو مقدار في الرياضيات وليس يبحث عن نحو وجودهما في
تلك العلوم وانما يبحث عن نحو وجودهما ونحو وجود جميع الامور التي
يشاكلها في هذا العلم فيكون موضوعات ساير العلوم كالاعراض
الذاتية لموضوع هذا العلم ومعلوم ان موضوع (العلم) يوضع في اوايل كل
علم بحد مصدقا به وموضوع هذا العلم لا يمكن تحديده لانه اولي في
التصور اذ ليس له جنس ولا فصل وبالجملة لا شيء اعرف منه حتى يعرف به
ولا شيء اعم منه حتى يوخذ في حده ومن رام بيان الوجود على انه امر مجهول
فقد اخطا من جهة ان هذين من اقسام الموجود والموجود اعرف من الفاعل
والمنفعل وهذا نظير قول من قال ان الشيء هو الذي يصح عنه الخبر وانما عرف

(حاشية: فان القايل اذا قال حقيقة الموجود ان يكون فاعلا او منفعلا فقد اخطا صح)

الصحة والخبر بان يستعمل في بيان كل واحد منهما انه شيء او انه امر او ما او
الذي وهذه كالمترادفات لاسم الشيء فاذن مثل هذه البيانات تنبيهات
مع فساد الماخذ وبيان ذلك ان كل ما يعرف فاما ان يعرف بالحس او بالتجربة
وما يعرف بالعقل فلا محالة اما ان يعرف بالحد او بغيره ولا محالة يكون
الحد مولفا من امور عامة وكذلك ما يعرف بغير الحد من الرسم وما
يشابهه وفي كلا العلمين ينتهي الامر الى عام لا اعم فوقه اما جنسي واما *(كلي)*
لازم متصور بذاته والا تسلسل الى غير نهاية ثم الامور التي تقع تحت العام
يتميز بعضها عن البعض اما بفصل واما بامر مستفاد من الجنس واما بعرض
او خاصة فاما اثبات وجود موضوع هذا العلم اعني الموجود فمستغني عنه
فانا اذا قلنا كذا موجود فانا نعني به امرين احدهما انه ذو وجود كما يقال *(يقول)*
الراس مضاف الى ذي الراس وهذا كلام مجازي وبالحقيقة فان الموجود
هو الوجود والمضاف هو الاضافة وذلك لان الوجود ليس هو ما
يكون به الشيء في الاعيان بل هو كون الشيء في الاعيان او صيرورته في الاعيان
ولو كان الشيء يكون في الاعيان لتسلسل الى غير النهاية فلما كان يصح كون الشيء في *(يكون في الاعيان صح)*
الاعيان فاذن الوجود الذي هو الكون في الاعيان هو الموجود به و
الوجود الواجب بذاته هو موجوديته ثم ليس يتبين من هذا ان الكون في
الاعيان هو كون شيء ولكن البرهان والحس اوجبا ان بعض الكون في الاعيان

بوالشيء ما وبعضه لا يفتقر الى شيء وذلك لان الكون في الاعيان
الذي لا سبب له لو كان متعلقا بالشيء لكان ذلك الشيء سببا ما لذلك الكون
وقد فرضنا انه لا سبب له ثم اعلم ان الوجود يحمل على ما تحته حمل التشكيك
لا حمل التواطؤ ومعنى ذلك ان الوجود الذي لا سبب له الى وكذلك وجود
الجوهر متقدم على وجود العرض وايضا فان بعض الوجود اقوى
وبعضه اضعف فيتبين انه لا يصح ان يقال ان الوجود عام يحمل مثلا
على وجود الانسان والحمار والفلك بالتساوي كالصفرة والحمرة
وستعلم ان بعض الاجسام متقدم على بعض ومعنى ذلك ان وجود
تلك الاجسام متقدم على وجود غيرها لا ان الجسمية متقدمة على الجسمية
وكذلك اذا قلنا ان العلة متقدمة على المعلول فمعناه ان وجودها
متقدم على وجود المعلول وكذلك اذا قلنا ان الاثنين متقدم على الاربعة
وامثالها فانه وكذلك الاقوى والاضعف كالمتقومين للوجودات
فقد بان ان الوجود امر عام يحمل على ما تحته لا بالتواطؤ بل التشكيك
فاذن حمله على ما تحته حمل اللازم لا حمل المقوم فليس عموميته عموم
الجنس ولو كان الوجود يحمل على ما تحته بالتواطؤ اعني حمل المقوم لكان
وجب ان يكون حمله على واجب الوجود بذاته وعلى ساير الموجودات
حمل مقوم ولكان وجب ان ينفصل واجب الوجود بذاته عن غيره بفصل
وهناك فلهذا المجيب في بدو النظر ان يكون الوجود وجود الشيء وحمل

اللازم

متقدم بالطبع على الوجود الذي له سبب صح

ان لم يعتبر الوجود لم يكن تقدم ولا تأخر فالتقدم والتأخر صح

اللازم هو مثل حمل العرض على المقولات التسع والوحدة على
اقسامها والمتقابلات على اقسامها والشيء على ما تحته وغير ذلك مما
يشاكله واذا كان الوجود امرا عاما فيجب ان يكون وجوده في
النفس فان الوجود يوجد في النفس بوجود ذهني كساير المعاني
المتصورة والذي في الاعيان منه هو موجود ما وتخصص كل
موجود هو باضافته الى موضوعه اي تقوم باضافته الى موضوعه
والى سببه الا ان يكون الاضافة لحقته من خارج فان الوجود
المعلول عرض وكل عرض فانه متقوم بوجوده في موضوعه وكذلك
حال الوجود فان وجود الانسان مثلا متقوم باضافته الى الانسان
فوجود زيد متقوم باضافته الى زيد لا كما يكون الشيء في مكان ثم يعرض
له الاضافة من خارج بانه محوي اعني ان الاضافة لا يقوم بل اضافة
وجود كل شيء متقوم وبيان ذلك انه لو كان معنى قائما بذاته ثم كان
بذلك الوجود بعينه ولكان يجب ان يكون الوجود المفروض قائما
بذاته وجود الى موضوع غير لاحقة له بل مقومه وما يقومه العرض اعني
الاضافة فهو اذن عرض وكذلك حال الامكان لكن الوجود الذي
لا سبب له معلوم انه ليس بعرض وانما كلامنا في وجود المعلولات
فالموجودات معاني مجهولة الاسامي شرح اسمائها انه موجود كذا

والتقدم والتأخر على اقسامهما صح

او الموجود الذی لا سبب له ثم یلزم الجمیع فی الذهن الوجود العام کما
انا لو لم نعرف الکمیة والکیفیة وسایر الاعراض باسامیها او رسومها
لکنا نقول فی الکم مثلا هو عرض ما او موجود ما فی موضوع و نسبة
الوجود الی اقسامه کنسبة الشی الی ما تحته لکن اقسام الشی معلومة الاسامی
والخواص ولا کذلک اقسام الوجود وهذا کما ان انواع الاعداد معان
مجهولة الاسامی فیعبر عنها ببعض لوازمها فیقال عشرة ای العدد الذی من
خواصها ولوازمها الانقسام الی عشرة احاد فبین من جمیع ما قلنا ان الموجود
الذی لا سبب له لیس تتقوم ذاته من جنس هو الوجود المطلق و فصل
یقترن به فانه لو کان کذلک لکان یحمل علی ما تحته بالتواطو والکلی
ح والفاعل اذا افاد وجودا فانما یفید حقیقته وحقیقته موجودیته
فقد بان من جمیع هذا ان وجود الشی هو انه فی الاعیان لا انما یکون
فی الاعیان و قد ظن قوم ان الوجود یقع علی المقولات العشر بالاشتراک
ولو کان کذلک لکان معنی قولنا ان الجوهر جوهر و کذلک فی سائر
المقولات فانا اذا قلنا الجوهر موجود کان الجوهر قضیة یدخلها
الصدق والکذب ثم ما معنی قول القایل الجوهر موجود بذاته والعرض
موجود بغیره فانه قد اشترک هذین الامرین وهو لفظ الموجود ثم
فرق بعد ذلک بانه بذاته او بغیره فالموجود لا محالة یجمع معنی الجوهر والعرض

فانه

لکان الوجود المطلق جنسا لا لازما ولو کان جنسا م

موجود ان الجوهر م

کما نقول زید کاتب اذا قلنا الحق هو جوهر جوهر کان اما صادقا واما کلاما لا یدخله الصدق فهو الکذب م

فانه ان لم یکن جامعا لهم لم یصح ان یفارق احدهما الاخر بان هذا موجود فی
موضوع و ذلک موجود لا فی موضوع ولولا ان الوجود یحمل علی
ما تحته لا بالاشتراک لما صح قولنا ان الشی لا یخرج من احد طرفی النقیض
والموجود ینقسم الی موجود واجب بذاته وموجود واجب بغیره
اعنی الممکن بذاته والموجود الواجب بذاته اعنی الذی لا سبب له
سنبین انه واحد من جمیع الجهات والموجود الممکن اوجب الاعتبار
ان یکون کثیرا وان ینقسم الی جوهر وکیف وکم ومضاف واین
ومتی ووضع وجدة وان ینفعل وهذه هی المقولات العشرة الا ان الکان
لیس بجنس لها بل لازم وهذه المقولات هی الاجناس العالیة و
تحتها انواع وانواع انواع حتی ینتهی الی نوع الانواع وللموجود
المطلق اعراض کالوحدة والکثرة والتقدم والتاخر والعلیة و
المعلولیة والکلی والجزئی وتحتها الجنس والنوع والفصل والخاصة
والعرض وغیر ذلک مما یاتی شرحه ونحن نرید ان نتکلم فی خواص
هذه المعانی ونبدل علی نحو وجوداتها فی هذا الکتاب **فصل** فی الشی
والفرق بینه وبین الوجود وبیان امر العدم الشی من المعقولات
الثانیة المستندة الی المعقولات الاولی وحکمه حکم الکلی والجزئی
والجنس والنوع فلیس فی الموجودات وجود هو شی بل الوجود اما انسان

وان یفعل م

واما فلك ثم يلزم معقوليته ذلك ان يكون شيئا وكذلك الوجود (وكذلك الذات صح)
بالقياس الى اقسامه واعلم ان حقيقة كل شي الخاصة به غير الوجود الذي
يرادف الاثبات فانك اذا قلت حقيقة كذا موجودة فله معنى محصل
مفهوم واذا قلت حقيقة كذا حقيقة كانت غير مفيدة واذا قلت
حقيقة كذا شي كان ايضا غير مفيد اذ هو غير مجهول فالشي غير
الوجود لكنه لا ينفك من ان يقارنه الوجود اما في الاعيان
واما في الذهن فان لم يكن كذا لم يكن شيئا والذي يقال ان الشي
قد يكون معدوما على الاطلاق فهو مع التسامح لانا ان عنينا بالمعدوم
المعدوم في الاعيان فيجوز ان يكون الشي ثابتا في الذهن معدوما في
الاشيا الخارجة وان عني غير ذلك كان باطلا ولم يكن عنه خبر البتة
ولا كان معلوما الا على انه متصور في النفس فقط واما ان لا يكون
في النفس صورة يشار بها الى شي من خارج فكلا وكيف يكون عن
ذلك خبر والخبر انما يكون عن شي متحقق في الذهن والمعدوم المطلق
لا يخبر عنه لا بالايجاب ولا بالسلب فاذا اخبر عنه بالسلب ايضا يكون
حكما على شي مشار اليه والاشارة الى المعدوم الذي لا صورة له بوجه من
الوجوه في الذهن محال وكيف يوجب على المعدوم حكم ومعنى قولنا
ان المعدوم كذا ان وصف كذا حاصل للمعدوم اي ان وصف كذا

موجود للمعدوم فان كان ذلك الوصف موجودا للمعدوم صفة موجودة
فالموصوف بها موجود لا محالة فالمعدوم موجود وان كانت الصفة
معدومة فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا للشي فان ما لا يكون
موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا للشي ثم ان لم يكن هذه الصفة
موجودة للمعدوم كانت منفية عنه ويكون نفيها منفية عنه ايضا حكم موجود
قلنا ان الشي في العدم فمعناه ان الشي موجود في العدم وهذا كلام باطل
كما ترى فالمعنى انه يحصل في النفس فقط ولم يشر فيه الى الخارج كان
المعلوم نفس ما في النفس فقط والتصديق الواقع بين المتصور من
جزوي المعلوم اعني الموضوع والمحمول انه جائز في طباع هذا المعلوم ان
يكون نسبة له معلومة الى خارج ولكنه في الوقت الذي هو فيه معلوم
لا نسبة له الى خارج فلا معلوم غير ما في النفس وانما وقع اولئك فيما
وقعوا فيه بسبب جهلهم بان الاخبار انما يكون عن معان لها وجود في
النفس وان كانت معدومة في الاعيان ويكون معنى الاخبار
عنها ان لها نسبة ما الى الاعيان اما بالسلب واما بالايجاب
وعلى هذا يقال ان الزمان الماضي متقدم على المستقبل او الماضي متقدم
على الحال فان التقدم والتاخر من باب المضاف ولا يضاف موجود
ومعدوم ومن هذا يعلم ان المعدوم لا يعاد لانه اول شي يخبر عنه بالموجود

لانه اذا قیل بیاه وقد اخبر عنه بامر وجودی والا لم یکن بین المعاد وبین المستانف
خلقه هو ما لم یکن له فی حال العدم هذه الصفة واشبه تعلم ان هذه کلمة توجب ان
یکون المعدوم موجودا **فصل** فی الکلام فی الممکن والواجب وفی المحال والحق
والباطل وقد یعسر علینا ان نعرف حال الواجب والممکن والممتنع بالتحصیل بل بالتنبیه
وبیان یجری مجری العلامة فانک تقول ان الممکن هو غیر الضروری واذا فرض موجودا
لم یعرض منه محال ثم تقول والضروری هو الذی لا یمکن ان نفرض معدوما والذی اذا
فرض بخلاف ما هو علیه کان محالا ثم تقول المحال هو الضروری العدم او الذی لا
یمکن ان یوجد والممتنع هو الذی لا یمکن ان یکون وهو الذی یجب ان لا یکون والواجب
هو الممتنع ان لا یکون وتبین ان یمکن ان لا یکون والممکن هو الذی لیس یمتنع ان یکون وان
لا یکون او الذی لیس بواجب ان یکون او لا یکون وهذا کله کما تراه دور ظاهر واولی
ما یتصور من ذلک اولا هو الواجب لان الواجب هو تاکید الوجود والوجود اعرف من
العدم لان الوجود یعرف بذاته والعدم یعرف بوجه ما بالوجود واما الحق فیفهم منه الوجود
فی الاعیان مطلقا ویفهم منه الوجود الدائم ویفهم منه حال القول او العقد الذی یدل علی حال
فی الخارج اذا کان مطابقا له فنقول هذا قول حق وهذا اعتقاد حق وهذا الموجود الحق هو المطابق
للصادق فهو صادق باعتبار نسبته الی الامر الاول وحق باعتبار نسبة الیه واحق الاقاویل
ان یکون حقا ما کان صدقه دائما واحق من ذلک ما کان صدقه اولیا واول الاقوال بان الواسطة
بین الایجاب والسلب الیه ینتهی کل قول فی التحلیل ومن الخاصة من عوارض الموجود بما هو موجود

ورق لان المعاد هو ما کان موصوفا فی العدم بانه کان موجودا ثم عدم وهو موصوف بانه معاد ولا محالة یکون ابتداء الاشیاء والمستانف خلقه صح

اذا

لعوبة فی کل موجود ثم ان انکر منکر هذا فانه یتعقب بان یقال له هل اذا تکلمت تعنیه بلفظک نحو
شیء من الاشیاء او لا تقصده فان قال اذا تکلمت لم افهم شیئا فهو ناقص الحال فی نفسه وان قال
اذا تکلمت عنیت بلفظ کل شیء فقد خرج عن الاسترشاد وان قال اذا تکلمت عنیت به
شیئا بعینه او اشیاء کثیرة محدودة فعلی کل حال قد وقف موقف المسترشد فان کانت تلک
الکثرة تتفق فی معنی واحد فقد دل ایضا علی معنی واحد وان لم یکن کذلک فالاسم مشترک
ویمکن ان یفرد لکل واحد من تلک الجملة اسم واذا کان الاسم دلیلا علی شیء واحد کالانسان
فما هو مباین للانسان لا یدل علیه ذلک الاسم لانه لو کان الانسان یدل علی اللاانسان کان
الانسان والفیل شیئا واحدا فیلزم ان یکون کل شیء کل شیء او لا یکون ولا شیء من الاشیاء
نفسه وعاد الی ان لا یکون للکلام مفهوم ویعرض ان لا کلام ولا خطاب ولا شبهة ولا حجة
فمثل هذا یبلغ فی صدره من هذا کلا هو واما المتعنت فینبغی ان یتکلف شروع النار اذ النار
واللانار واحد وان یولم ضربا اذ الوجع واللاوجع واحد **فصل** فی تحدید الجوهر و
العرض ثم اعلم ان الوجود للشیء قد یکون بالذات مثل وجود الانسان انسانا وقد
یکون بالعرض مثل وجود زید ابیض فلیشتغل بالموجود الذی هو بالذات فنقول
ان الموجود بالذات ینقسم قسمین احدهما الموجود فی شیء آخر وذلک الشیء الآخر متحصل القوام
والنوع فی نفسه لا کوجود جزء منه من غیر ان یصح مفارقته لذلک الشیء وهذا یختص باسم الجوهر
فان کان العرض موجودا فی عرض کالسرعة فی الحرکة والاستقامة فی الخط والشکل فی
السطح کان ایضا آخر الامر مقوم العرضین موضوع هو الجوهر وقد رسم العرض بانه الموجود

الموجود فی موضوع وهو العرض والثانی الموجود لا فی موضوع ... ان یکون شیئا من الاشیاء بهذه الصفة ... موضوع الجوهر ... الخصوص ... صح

في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه وهذا الرسم هو بحسب ما طبعوه بابي علي
الوجه المشهور والتحقيق ما ذكرناه فقد ما فقولنا انه موجود في شيء يقع على اشياء كثيرة
بعضها بالتواطؤ وبعضها بالتشكيك وبعضها بالاشتباه وليس وقوع هذا اللفظ
على هذه الاشياء الا وقوع لفظ مشترك اعني اذا قيس الى جميعها وهذا نوع من الباب الثاني
كما بين اسم باسم اشهر واعرف وما حنذ للثاني الجمهور يعرفون اشياء يقال لها انها
في شيء فنريد ان نبين ان قولنا الموجود في شيء ههنا ليس هو كذا ولا كذا لينفي ثم العرض
فان ابا لم التشبه بالاشتراك الاسم اما بالحد او الرسم او بنفي المعاني الداخلة تحت
اشتراك الاسم حتى يدل على الثاني الملحق من ذاته بل بسلب ما ليس هو فقوله الموجود في البا قي
الشيء فرق بين العرض وبين حال الكل في الاجزاء او وجود الكل في الاجزاء وقوله لا كجزء
فانه الكل لا يجوز ان يقال انه في جملة الاجزاء لانه بنفسه جملة الاجزاء فان الكل صورة
ثمانية توجد في اجزائه لا في واحد منها فان العشرة كلية ما ولا يوجد في واحد واحد
فانه اذا توافقت الاجزاء واجتمعت حصلت صورة العشرة وقوله لا كجزء منه نفرق
بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين طبيعة الجنس في طبيعة النوع الواحد من
حيث هما طبيعتان وعمومية النوع في عمومية الجنس من حيث هما عامان وبين وجود
المادة في المركب والصورة في المركب وقوله لا يمكن قوامه مفارقا له نفرق بين
العرض في موضوعه وبين كون الشيء في الزمان وكون الشيء في المكان على ان
الشيء الزماني لا يفارق الزمان المطلق والشيء المكاني لا يفارق المكان المطلق و

بعض

بعض الاجسام لا يصحان يوجدا الا في المكان الذي هو فيه كالقمر الذي هو في
فلكه لكنا نعني بقولنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه هو انه اي موجود منه بعض احد شخص
في الشيء المعين الذي هو فيه موجود لم يجز مفارقته لذلك المعين بل علة قوامه بحيث انه
فيه لا ان يكون ذلك امرا عرضه بعد تقومه بالفعل فالاعتبار ههنا للوجود في ان
ان وجود العرض في ذاته هو بعينه وجوده في موضوعه ولا كذلك وجود القمر في
فلكه والشيء في زمانه ومكانه على ان الشيء انما يكون في الزمان المطلق بحسب الوهم و
كلامنا بحسب الوجود وليس في الموجودات كما يعلم الا اعيان موجودة في اعيان
كلها شخصية ولو اعتبرنا التوهم لم يبعد ان يجعل كثيرا من الاعراض مفارقة للموضوعات
في التوهم كالسطح الذي يوجد في الوهم بدون الموضوع واما القمر في فلكه فليس علة
وجود الطبيعة القمرية من حيث هي طبيعة القمر هي كونه في مكانه كما ان علة وجود العرض
كونه في موضوعه والكون في الزمان والمكان غير الوجود في الشيء وليس كون العرض
في الموضوع الا وجوده فيه ولا كذلك الكون في المكان والزمان وان الكون
في المكان والزمان وان الكون في المكان والزمان هو عرض كالبياض عرض
له الوجود من خارج وان البياض يوجد لموضوعه بوجود يعرض له من خارج و
كذا الكون في المكان والزمان يوجدان لموضوعهما بوجود من خارج اذ البياض بنفس
الوجود وقوله لا كجزء منه اي لا كجزء من الشيء الذي هو فيه لا كجزء من المركب منه
ومن موضوعه كالبياض من الابيض ووجود الصورة في حاملها ليس كوجود العرض

في الموضوع فان حامل الصورة مختص باسم المحل والمحل هو الذي لم يتم نوعيته
وتمام موجوديته انما يتقوم بالفعل بما حله او يصير نوعا بما حله فلهذا لم يكن الصورة
عرضا مع وجودها في المحل واما الرائحة التي يظن انها تفارق التفاح وتنتقل
الى الهواء والحرارة التي انها يفارق النار ويحصل في الماء فليس الامر فيه كما يظن
لان مثل هذه الاستحالات انما يكون بوجود حرارة اخرى في الماء من عنده
مفيد للحرارة ورائحة اخرى يحدث في الهواء من مفيد الصورة وبالجملة فالى ان
يتحقق ما ذكرنا ليس يسلم انه على سبيل الانتقال واذ قد بان انه اذا كان الشيء
وجوده في نفسه غير مفتقر الى موضوع فهو عرض فلا يصح ان يكون شيء جوهرا فهو جوهر واذا كان مفتقرا الى موضوع
بالقياس الى شيء وعرضا بالقياس الى شيء اخر نعم قد يكون جوهريا في المعنى
الذاتي وهذا الشيء قد يكون جوهرا او عرضا وقد يكون عرضيا في الشيء بمعنى
العرضي الذي بازاء الجوهر وانما يختلط من يختلط بهذا العرضي والعرض الاخر الجوهر لا بمعنى العرض الذي بازاء
ثم العرض ليس جنس المقولات التسع فانه لو كان جنسا لها لكانت يوخذ في حدودها
فما كان يشك مع تصورها بالحد انها اعراض ولكن ليس الامر على هذا فكثير من
من الاعراض كالكيفية والكمية يظن انها جواهر الى ان يتبين عرضيتها بالبراهين
فاذن وجود الشيء في الموضوع من لوازم المقولات التسع لا من مقوماتها
وانت تعلم ان حد العرض ما يكون وجوده في موضوع فهو يعرف بنسبة الى امر صعب بنسبة
من باب الوجود والوجود ليس يدخل في حدود الماهيات وظن قوم انه قد

يكون

يكون شيء واحد تحت اجناس كثيرة باعتبارات مختلفة وذلك لجهلهم بان
لكل شيء ذاتا واحدة ويتخيل ان يكون الذات الواحدة من حيث هي
تلك الذات يدخل في مقولة ما وفي مقولة اخرى ليست هي لانها ان تقومت
في ذاتها بانها جوهر امتنع ان تتقوم بانها ليست بجوهر بل يصح ان يدخل
في مقولة بالذات وفي اخرى بالعرض فلم يدخل في الاخرى دخول النوع
في الجنس لان الامر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء فلا يكون جنسا له وما
لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقولة له وههنا شيء وهو انه ليس لكل مجتمع
مقولة بل انما يكون المقولة لما له وجود نوعي كانضمام الفصل الى الجنس
وكون الشيء ذا بياض ليس على هذه الصفة فان البياض لا يتمم الجسم بالفعل
كما كان الناطق يتمم الحيوان وكما يوخذ نوع من تاليف الهيولى والصورة
فانه ليس للهيولى وجود قائم بالفعل ثم يعرض له الصورة عروضا ما الا فقط
له في تقويمها ولا تاثير له في اقامتها امرا بالفعل وليس الحال هيهنا كالحال
في الابيض فان البياض ليس له تاثير في اقامة الجسم الابيض امرا بالفعل

فصل في التقدم والتاخر العارضين في حمل الجوهر على المادة والصورة
والجسم وفي الموجود الماخوذ في حد الجوهر وفي كون كليات الجواهر جواهر
وفي اقسام الجوهر ولقائل ان يقول انكم قد قلتم ان الموجود ليس بجنس
لوقوعه على ما تحته بتقدم وتاخر فيجب ايضا ان لا يكون الجوهر جنسا

للهيولى والصورة والجسم فان الهيولى والصورة اقدم بالطبع من الجسم و
ليس حمل الجوهر عليها بالسوية بل بتقدم وتاخر فنقول لان التقدم والتاخر التقدم
في معنى اما ان يكون في المفهوم من ذلك المعنى او في مفهوم اخر اما الاول
فمثل تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظ الوجود فان الوجود
للجوهر قبله للعرض والجوهر علة لان كان العرض موجودًا حاصلا له المعنى
المفهوم من الوجود واما الثاني فمثل تقدم الانسان الذي هو الاب على
الانسان الذي هو الابن على الانسان الذي هو الابن اللذين هما تحت
نوع الانسان معا فان الاب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود وليس الزمان
ولا الوجود داخلين في معنى الانسانية فاما حد الانسان فنو لهما بالسوية
وان كان وجود الانسانية لهذا قبل بالزمان وللاخر بعد لا في انهما انسانية
في انهما موجودة وبالجملة فليس شيء حمل زيدا الذي هو ابن عمرو انسانا فانه معلل
لماهيته انسان ولا علة له في انه انسان لا ابوه ولا غيره وليس يستحيل الا في
لا يكون موجودا فلذلك له علة في انه موجود ومن حق الجنس ان يقال على
انواعه بالسوية ويشترك في المعنى المفهوم عنه وان اختلف بالتقدم والتاخر
في مفهوم اخر غيره والحال في نسبة الهيولى والصورة الى الجسم كذلك فان الهيولى
والصورة ليستا سببين لكون الجسم جوهرا فان الجسم لذاته لا بسبب جوهر له
ومقول عليه معنى الجوهر لكنه في وجوده يحتاج الى اسباب ولا جوهرية شيء في

اما

انها جوهرية علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم لجوهرية المادية والصورية
جوهر الست اقول جوهرا موجودا فالهيولى والصورة اخلق بالوجود
من الجسم ولا اخلق بان يكون موجودا لا في موضوع من الجسم ولا اشد
فيه والشدة فيه يكون في الذات ولا اخليقة في الوجود وقولنا في رسم الجوهر
الموجود لا في موضوع ليس المعنى بالموجود وفيه حال الموجود من حيث
هو موجود لانه لو كان كذلك لاستحال ان يكون الكليات جواهر و
ذلك لانه لا وجود لها في الاعيان على ما نبينه وانما وجودها في النفس
كوجود شيء في موضوع على ما نذكره بعد بل المعنى بالموجود لا في موضوع
الماهية التي يلزمها اذا وجدت في الاعيان ان يكون وجودها لا في
موضوع وتعلم ان هذا مقوم لجسميته ولا يعلم انها هل هو موجود في الحقيقة
الاعيان بالفعل ام لا فكذلك اذا كان شيء ماهيته الوجود وكان بريئا
عن الموضوع لم يكن في جنس ولا يشارك الجواهر في انها اشياء معان
يلحقها الوجود بل لا يوجد لها مقوم لذلك الخروج عن الموضوع البتة ولو عما
الجواهر بالشركة اذ ليس هناك ماهيته يلحقها الوجود والوجود لا في موضوع
لا يحمل عليه وعلى الجوهر حمل الجنس على ما تحته فان الوجود لا يقع على الاشياء
بالتواطؤ بل بالتشكيك ولا في موضوع لا يفيد الوجود التواطي ولا يزيل عنه
التشكيك فالجوهر هو الشيء الذي ماهيته ان يكون اذا وجدت في الاعيان

الاثر كك نحله نوع الانسان يعلم انه حيوان ناطق
وجوده انه ماهيته ان
كان معنى وجوده في الاعيان
لا في موضوع صح

لا فى موضوع وستعلم من هذا ان الجوهرية من لوازم ماهيتها كما ان العرضية
ايضا من اللوازم واذا كان كذلك كان الانسان الحقيقة جوهرا اولا لانه
انسان فما يلحقه من اللواحق من الشخصية والعموم والتقرر فى الذهن لوازم
واعراض لا يبطل بها جوهريته وتبطل ذاته فالاشخاص فى الاعيان جواهر
والمعقول الكلى ايضا جوهر اذ يصح عليه انه مهية حقها فى الوجود فى الاعيان
ان لا يكون فى الموضوع ليس لانه معقول الجوهر فان معقول الجوهر كما
ستعرفه عرض يعرض للانسانية واما ماهية فماهية الجوهر والمشاركات
للجوهر بماهية جوهر وكذلك فان حد النوع من حيث هو طبيعة وحد الجنس
من حيث هو ايضا طبيعة محمولان على الاشخاص لا يشك فى انها جواهر فما يتركب
فى حدها فهو جوهر ولو كانت اغاسى جواهر لا لانها موجودة فى الاعيان لكانت
جوهريتها الامور عارضة لماهيتها اذ قد تبين ان الوجود عارض ولكانت
العوارض تجعل ما ليس فى نفسه بجوهر جوهرا فيكون الجوهرية عرضا لما ليس فى
نفسه جوهرا واذ هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر فى ماهيتها الا فى
كونها كليا او جزويا ولو كانت جوهرية الانسان لانه زيد لما كان عمرو
جوهرا فاذن جوهريته وجوهرية زيد لانه انسان وبهذا نعلم ان الاجناس
للجواهر جواهر فانها اسامى لا ذات لا ذويه والفصول شانها هذا الشان
وذلك لان الفصل المنطقى كالناطق يحمل على ماهيته بانه هو واما الفصل

تجعل

ماهيتها

البسيط

البسيط كالنطق فانه اجزاء للجوهر وما يكون اجزاء للجوهر يجب ان
يكون اقدم من الجوهر وما يكون اقدم من الجوهر فلا يصح ان يكون عرضا
اذ الجوهر كما علمت تقوم العرض وما يقوم شيئا فهو اقدم منه فالجوهر
اقدم من العرض وبهذا نعلم انه لا يصح ان يكون عرض سببا لوجود جوهر
اذ العلة يجب ان يكون اقدم من المعلول ثم الجوهر اما بسيط واما مركب
والبسيط اما ان يكون غير داخل فى تقويم المركب بل هو مفارق برى
من المادة واما ان يكون داخلا فى تقويمه والداخل فى تقويمه اما ان
يكون محله كمحل الخشب فى الباب ويسمى المادة والمادة من لا يكون باعتباره
وحده للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة انما يصير المركب بها
موجودا بالفعل لحصولها ونحن من وراء اثبات كل من هذه الاقسام فالجسم
المركب من الهيولى والصورة واثبات جزوية المذكورين فاثبات
الجواهر البرية من المادة **فصل** فى الجواهر الاولى والثانية والثالثة
وخواص الجوهر واعلم ان الاشخاص هى الجواهر الاولى بمعنى انها اولى
بالجوهرية لا بمعنى انها تتقدم على ساير الجواهر وقد علمت ان هذا التقدم
الثانى غير جايز فى حمل الاجناس على ماهيتها او كونها اولى بالجوهرية هو
بالقياس الى تقرر الامر الذى باعتباره كان الجوهر جوهرا وهو الحصول
فى الاعيان لا فى موضوع وايضا من جهة الكمال والفضيلة وذلك لان الفصل

لان

انه شكل الباب والباب

ويسمى الصورة واما ان يكون

محله منها صح

الجزوية المذكورين

واثبات صح

في الطبيعة متوجه الى وجود هذه الاشخاص والافعال والاحوال التي
يجب ان يحصل فانما يحصل منها ولها فان الافعال يصدر عن الاشخاص
كما يشرح وايضا بالسبق الى التسمية فلان اول ما عرف انه موجود لا في
موضوع الاشخاص الجزوية والانواع يسمى جوهرا ثانية وذلك لانها يدل
على الجواهر الاولى دلالة اتم من دلالة الجنس لانك اذا سئلت ما زيد و
عمرو قلت انسان كان جوابا اتم من قولك حيوان والاجناس على هذا القياس
يسمى جوهرا ثالثة ومن خواص الجواهر بالقياس الى كثير من المقولات انها
لا يقبل الاشد والاضعف ولا الزيادة والنقصان في طبيعة النوع فلا يكون
الانسان اولى بان يكون انسانا من الاخر ونوع من الكم يشاركه في هذا
وكذلك الاين ونوع من الكيفيات ولعل جميع المقولات يشترك في
هذا على ما ستعرفه ومن خواص الجوهر انه مقصود اليه بالاشارة فان
الاشارة دلالة حسية او عقلية الى الشيء ولا يشترك فيها غيره والاعراض عقلية
اذا اشير اليها فانها يمكن ان يشار اليها اشارة حسية اذا تحيزت وتكثرت فانها
تميزت وكل ما يتميز ويتكثر فانما يكون بالمادة التي هي له كالسفينة واما الاشارة
المشهورة بانها عقلية وانها لا يشاول الاعراض الشخصية بالقصد الاول
بل بالقصد الثاني على ما ذكرنا في كتاب البرهان حيث تكلمنا في العلم
بالكشوفات ومثل هذا لا يكون اشارة حقيقية فان المشار اليه لا

يشركه فيه غيره وهذا المعقول يصح حمله على كثيرين فلا عرض اولى بان يحمل عليه
من غيره واما الجواهر الثاني والثالث فلا اشارة اليه فلا يظن انك اذا اشرت
الى زيد فقد اشرت الى الانسان فانه لو كان الانسان محمولا على زيد فقط
لكان كل انسان زيدا بل الكليات لا يدل على مشار اليه بل على اي واحد
اتفق من المشار اليه ثم من الكليات ما يعطي المشار اليه معنى انيته يتحرز به
كالنوعيات ومنها ما لا يعطيه كالجوهر الذي هو جنس الاجناس وهذه
في القسم الاول لا يقال على النوع الا بالعرض اذ قد يسبقه بعض الخواص والفصل
ومن خواص الجوهر ان الواحد منه بعينه قد يكون موضوعا للاضداد اذا استحال
في بعينه في معان غير مضافة الى شيء استحالة اوليا اي استحالة غير تابعة نفسه
لاستحالة شيء اخر على سبيل المضاف لا كالظن الذي يوصف مرة بانه صادق
فاذا استحال الشيء الذي يقع عليه الظن استحال الظن فوصف بانه كاذب
فالتغير اولا هو للامر والظن انما تغيرت نسبته الى الامر وتغير النسبة
غير تغير ذات الشيء فاذا هذا التغير في غير الظن اولا وهذه الخاصة
لا يدخل فيها الجواهر العقلية لانها لا يتغير وما لا يتغير لا يقبل الاضداد ولا
الجواهر الثواني والثوالث من جهة ما هي ثوان وثوالث وذلك لان الكلي
يشتمل على كل شخص ولا يصدق ان كل شخص اسود فان قيل ان العرض
الكلي يقبل الضدين كاللون بان يكون سوادا او بياضا ابطل بان اللون

انها فرادى الافراد بالذات معتبر انحائها ... والاركان ... وفصل ... الافراد ... جنس ... صح ... القسم

ان كل شخص ... و

الذي سواد اسود وليس يقبل الابيض بان ينسلخ السواد عن اللون ويغشاه
البياض بل انما يقال ان اللون يقبل الضدين بمعنى انه بعض وبعض وبان جرم
الطبيعة اللونية في الوهم فيقبل في الوهم اى الفصلين شئت به وليس الكلام في
هذا بل الكلام في القبول الذي في الوجود في القبول الذي لقائل واحد ولو
كان الكلى قبلها لكان كل لون سوادا او كان كل لون بياضا ولو كانت طبيعة
اللون يقبل السواد والبياض لما كان سوادا او بياضا بل مسودة ومبيضة
فلم يكن لون ما سوادا ولون ما بياضا ولكان على التعاقب لاهما واخص خواص
الجوهر انه لا ضد له وهذا انما يصح اذا اعنى بالمتضادات ما يتعاقب على موضوع
واحد وبينهما غاية الخلاف فاما ان لم يعن بالموضوع موضوع الاعراض
ولكن نعني به ما هو اعم منه كالمحل كان للجوهر ضد فان الصورة النارية
انواع مضادة للصورة المائية ويشاركه في هذا المعنى من الكمية اذ لا ضد للثلثة
ولا للاربعة ويتبع هذه خاصية اخرى وهي ان الجوهر لا يقبل الاشد و
الاضعف فانها لا اشتداد والنقص تبتغي مع اشتداد التضاد ثم الضرب من
التضاد التي لم يشتد في دفعة عن الجواهر فذلك بعينها لا يحتمل المصير من
بعضها الى بعض بالحركة فليس كل الاضداد يكون الاستحالة من بعضها الى
بعض على هذا السبيل بل ربما كان دفعة وهذا هو التضاد الذي يكون
في الجوهر وسنبين ان كون الجواهر يكون دفعة وان الجواهر لا يعرض

لها الحركة وان الامر فيه بخلاف ما يكون في الاستحالة من السواد الى البياض ولا اشتداد
والنقص يكونان بحيث يكون الحركة فلا يكون جوهر اشد من جوهر ولا اضعف
من جوهر فان الجواهر الاولى اولى بالجوهرية من الجواهر الاخر وليست اشد في
الجوهرية فان الاولى يتعلق بوجود الجوهرية والاشد يتعلق بماهية الجوهرية

ولست اعني بهذا انه لا يكون جوهر اولى بالجوهرية من جوهر صح

فصل في تحديد الجسم وهو اول اقسام الجوهر الجسم واثباته مستغنى عنه لانه يدرك
بالحس واما تحديده والدلالة على نحو وجوده فغير مستغنى عنه وقد جرت العادة
بان يحد بانه جوهر طويل عريض عميق فيقال تارة طول للخط كيف كان وتارة يقال
طول لاعظم الخطين المحيطين بالسطح مقدارا ويقال طول للبعد المفروض بين
الراس والقدم من الحيوان واما العرض فيقال للسطح نفسه ويقال لانقص البعدين
مقدارا ويقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار واما العمق فيقال للبعد الواصل
بين السطحين الاعلى والسطح الاسفل وقد يقال له ما اخوذا ابتداؤه من فوق
حتى اذا ابتدا من اسفل سمي سمكا ليس يجب ان يكون في كل جسم خط بالفعل فان
الكرة ليس فيها خط بالفعل ولا يتعين فيها المحور ما لم يتحرك وليس من شرط
الكرة في ان يصير جسما ان يكون متحركا حتى يظهر فيه محور او خط واما الجسم
ليس يجب ان يكون فيه سطح من حيث هو جسم بل من حيث هو متناه وليس يحتاج
في تحققه جسما ان يكون متناهيا بل التناهي عرض لازم له ومن تصور جسما غير
متناه فلم يتصور جسما لا جسما ولا تصور عدم التناهي الا من تصور جسما او خطأ

فى هذا انما هو فى التصديق ان يعرف بالبرهان تناهى الاجسام فاما التصور
فلا يمنع ان يتصور جسم غير متناه فاذا لم يكن التناهى داخلا فى تصوره لم يكن
مفهوما له فهو اذن عرض له لازم ثم ان لم يكن بد للجسم فى تحققه جسما من ان يكون
له سطح فقد يكون جسم يحيط به سطح واحد وهو الكرة وليس ايضا من شرط الجسم فى
ان يكون جسما ان يكون له ابعاد متفاصلة فان المكعب ايضا جسم وليس فيه شيء هو
طول وشيء هو عرض وشيء هو عمق فتبين بما قلنا ان هذه الابعاد انما هى بالفرض
فى الاجسام لا بالفعل فحقيقة حد الجسم انه الجوهر الذى يمكنك ان تفرض فيه
بعدا كيف شئت فيكون ذلك مبتدأ وهو الطول وبعدا اخر مقاطعا له على قوائم
فيكون هذا عرضا وان تفرض بعدا ثالثا مقاطعا لهذين على قوائم يتلاقى
الثلاث على موضع واحد وكون الجسم بهذه الصفة هو الذى يشار لاجله الى موضع
انه طويل عريض عميق كما يقال ان الجسم هو المنقسم فى جميع الابعاد وليس يعنى
به انه منقسم بالفعل بل يعنى انه من شانه ان تفرض فيه هذا القسم والجسم بهذا المعنى
ثم ساير الابعاد المفروضة فيه من نهاية ونهايات تحيط بها اشكال له واوضاع امور
ليست مقومة له بل هى تابعة لجوهره وربما لزم بعض الاجسام شيء منها او
كلها وربما لم يلزم بعض الاجسام شيء منها او بعضها فلو انك اخذت شمعة فشكلتها
بشكل افرضت فيها ابعادا بالفعل مقدرة محدودة فاذا غيرت ذلك الشكل لم يبق
منها شيء بالفعل واحدا بالشخص بل حدثت ابعاد اخرى وهذه الابعاد التى

بمعنى

يغير على الجسم هى من باب الكم فالجسمية الحقيقية صورة الاتصال القابل
لفرض الابعاد الثلثة فيه وهو غير المقدار وغير الجسمية التعليمية والجسم الذى
يستعمل فى التعاليم وهو المعروف بالجسم التعليمى هو الصورة الجسمية ماخوذة
مع مقدار من غير التفات الى المادة فان الجسم المطلق من حيث الجسمية
لا يخالف جسما اخر بانه اصغر او اكبر ولا يناسبه بانه مساو او معدود
فانما له من حيث هو مقدر وهذا الاعتبار غير الاعتبار الجسمية ولهذا
ما يكون الجسم الواحد يتخلخل ويتكاثف بالتبريد والتسخين فيختلف مقداره وجسميته
التى ذكرنا لا يختلف ولا يتغير فيكون بعض الاجسام كالفلك على
مقدار واحد ليس يوجب ان يكون مقوما له بل قد يكون عارضا لازما
كالسواد فى الحبش وكما يلزم بعض الاجسام شكل لا يتبدل **فصل** فى مذاهب
الناس فى نحو وجود الجسم وفى اثبات الهيولى والصورة والاشارة الى معنى
الاتصال والانفصال ولاهل النظر فى نحو وجود الجسم ثلثة مذاهب فمنهم
من قال انه اجزاء لا تتجزى ومنهم من قال انه مركب من مادة وصورة فاما
بطلان قول من قال ببساطة الجسم فانا نقول وهو انه اما ان نعنى به الانفصال
ولو كانت صورة الجسم الانفصال لما امكن فيه فرض الابعاد الثلثة واما ان
نعنى به الاتصال والانفصال لمعان على سبيل الاشتراك فمنه ما هو صورة
الجسم بمعنى انه يمكن فيه فرض الابعاد الثلثة ومنه ما هو فصل الكم ومنه ما ليس بفصل

يتخلخل

والذى هو فصل للكم فهو مقول على المقدار الواحد فى نفسه من غير ان يتابكى
لا مقدار غيره وحده انه يمكن ان نفرض له اجزاء يجمع بينها احد مشترك هو نهاية
لجزوين منها او باعتبار اخر نهاية لاحدهما على ما يحمل فى الفصل الى الاشارة
اقرب منك فكانه اول لهذا ونهاية للاخر فيقال لهذا الشكل انه متصل وليس الشرط
فيه ان يكون هناك قطع وجد بالفعل بل الشرط امكان هذا التوهم وبازاء
هذا الاتصال الانفصال وهو انه لا يمكن ان نفرض له اجزاء يجمع بينها حد مشترك
هو نهاية لجزوين ولا يجب فى المنفصل هنا بالفعل وذلك لان كل جسمين
مفردين فهو بهذه الصفة وليس ولا واحد منهما بجزء لكل الا بالفرض اذ ليس
اذا وجد جسمان فقد وجد جزءان فلهذا لا يلزم ان يقال ان الجسم اذا ابطلت منه
الوحدة فانما يكون بابطال اتصال الاجزاء كما انه اذا جعلت اجسام كثيرة جسما واحدا
فانما يكون بابطال انفصال الاجزاء واحداث الاتصال فيها وذلك لان الانفصال
الذى يبطل عند توحيد الكثير انما هو بالقوة وبحسب فرض الفارض على ما ذكرنا
متقدما فانما يوجد ببطل الوحدة من الجسم اجزاء لم يكن موجودة لا انها كانت موجودة
فى الجسم بالفعل والغلط فى حديث الانفصال كان بسبب احدهما بالقوة مكان
ما بالفعل اذ كل واحد من الجسمين ليس بجزء جسم الا على سبيل الفرض لا بالفعل فان
قيل فما يقولون فى جسم واحد بالطبع كشجرة واحدة اليس كل جسم فيه جزءا بالفعل
كالنار مثلا والماء فنقول ان الغلط فى هذا هو الاخذ بالعرض مكان ما بالذات

فان وحدة الشجرة ليست وحدة مقدارية حتى يكون كل جسم فيه جزءا بالفعل
من جميع المقدار بل وحدته على نوع اخر فيكون كل جسم جزءا من شجرة واحدة
لا من مقدار واحد وعلى ان الجزء فيه ايضا بالقوة لان الواحدة فيه
بالفعل فتبين من هذا انه ليس ابطال الكثرة بابطال الانفصال بالفعل
ولا ابطال وحدة الاجسام بابطال اتصال بالفعل ولا ابطال وحدة
الاجسام بابطال اتصال بالفعل والاتصال الذى ليس بفصل يذكر فى
باب الكم فصورة للجسم اما الاتصال او طبيعة يلزمها الاتصال وعلى
جميع الاحوال فقد يوجد للجسم متصلا ثم ينفصل اذ كل جسم قابل للانفصال
والانقسام الى اللانهاية على ما نبينه فيكون لا محالة شىء هو بالقوة كلاهما
فان قوة القبول غير صورة المقبول وغير هيئته وليس ذات الاتصال
ما هو اتصال قابلا للانفصال لان قابل الانفصال لا يعدم عند الانفصال
والاتصال يعدم عند الانفصال فاذن شىء غير الاتصال هو قابل للاتصال
وهو بعينه قابل للانفصال فتبين ان بينهما جوهرا غير الصورة الجسمية
يعرض له الانفصال والاتصال على سبيل التعاقب وهو يقابل الصورة الجسمية
ولاجله تتكثر جسم واحدا فالمعنى الواحد فى نفسه لا يتكثر لذاته بل انما يتكثر
بسبب اخر فيكون باقيا فى الحالين فهذا الجوهر يجب ان يكون امرا بالقوة
لا وجود له بالفعل فى ذاته وذلك مثل ان ياخذ شمعة او قطعة طين فيكسرها

فتكثرها بالقطع وتوحدها باتصال بعضها ببعض والشمعية والطينية
باقية في الحالين فاذا رفعنا الشمعية والطينية فذلك المشترك هو الهيولى
والمشترك بينهما لا يصح ان يكون مشتركا وليس القابل للشمع والطين فانه
لو كان كذلك لكان مشتركا بمعنى عام كالحيوانية فاذا الشمعية والطينية
مثلا امران بالفعل لانهما مبدان لامور تصدر عنهما وكونهما بالفعل من دون
هذا الاتصال اما ان يكون جسمانيا وهو محال واما ان يكون عقليا وهو ايضا
محال لان العقلي الصرف لا يقبل الابعاد على ما نبينه فبين انه لا وجود بالفعل
لهذا القابل واعلم انه قد يقال ان الباب عدم الحايط والانسان عدم العرس
وهذا العدم يكون في الذهن بان يتصور الانسان والباب في الذهن فيقاس
بينهما ويسلب احدهما عن الاخر وهو الايجاب والسلب والعدم الذي لا
يكون بحسبه فلا محالة لا يخلو من الوجود ولا محالة يكون عدميا وليس العدم
المطلق بل عدم شيء من شانه ان يكون له او لجنسه او لنوعه ولكن ليس بالفعل
على ما سلف ذكره في قاطيغورياس فان الفعل المطلق لا يكون هو بعينه من حيث
هو بالفعل عدم شيء اخر الا ان يكون فيه تركيب ونحن لا نمنع هذا فانه يصح ان
يكون حقيقته فيها اثنينية ويكون من جهة بالفعل ومن جهة بالقوة واذا قلنا
ا بالقوة ب فمعناه عدم شيء من شانه ان يكون له ب او يكون هو ب ولا بد
من ان يكون الالف معنى عدميا كما ذكرنا والجسم من حيث هو جسم له الصورة الجسمية

وهي معنى

وهي معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد لقبول البياض والسواد او الحركة
او غير ذلك اي استعداد شئت فهو بالقوة ولا يكون الجسم من حيث هو
بالقوة متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا اخر ولا من تصور الصورة
الجسمية تصوراتها بالقوة ولا يكون شيء من حيث هو بالقوة شيئا من حيث
هو بالقوة شيئا من حيث هو بالفعل شيئا اخر فيكون القوة للجسم لا من حيث
له الفعل فصورة الجسم التي هي الفعل تقارن شيئا اخر غير اله فانه صورة اعني
انه فعل بل يكون هذا المقارن معنى عدميا كما ذكرنا بل نقول ان الجسم يقوى على
قبول امور كثيرة فاما ان يكون قوته على ذلك نفس الاتصال او يكون موجودة
في الاتصال او موجودة في امر يقارن الاتصال او قائمة ولو كان الاتصال
نفس كون الجسم بالقوة قابلا لاشياء كثيرة لكنا اذا فرضنا الاتصال فهمنا
انه استعداد لامور كثيرة فالاتصال غير ما له الاتصال ونسبته ما له الاتصال
اليه في استعداده نسبة الى ساير ما يمكن ان يوجد فيه وايضا لو كان الاتصال
هو انه بالقوة لكنا كانت صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة
كان وجب ان يبقى مع الانفصال الحامل للقوة لا انه يصح ان يعدم عند وجود ما يقوى
عليه الى الفعل ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان الامكان جوهرا واستعرف
انه عرض فبقي ان يكون القوة موجودة في امر يقارن لهذا الاتصال الجسمي فقد
بان من تعاقب المقادير المختلفة والاشكال المختلفة على الشمعية وجود امر ثابت

مع زوال المقادير والاشكال المختلفة على الشمعية وبان ايضا ان ذلك
الثابت موضوع هذه الامور وانه هو الجسم يعني انه يمكن فرض الابعاد الثلثة
فيه وبين ان هذا مقوم الجسم وهو صورة الجسم فانا اذا رفعناه او نزع الجسمية
ولا كذلك الشمعية ونحوها وبان من امكان فرض الابعاد الثلثة في ذلك
الامر انه متصل ثم بان من تعاقب الاتصال والانفصال على الشمعية وجود
امر ثابت مع الانفصال تارة ومع الاتصال اخرى له وجود بالقوة فكما انه
يثبت بواسطة تعاقب المقادير والاشكال على الشمعية الجسمية فكذلك يثبت
بتعاقب الانفصال والاتصال عليها وجود امر يعارض له هذان ويتبين من بعد ان
مقدار المعروض له الاتصال والانفصال لا قوام له ولا وجود بالفعل
الا بالاتصال الذي هو الصورة الجسمية اي الامر الذي بسببه يمكن في الجسم فرض
الابعاد الثلثة واذ قد تبين هذا فقد صح ان الصورة الجسمية جوهر فانها ليست
في موضوع اذ لو كانت في موضوع لكانت المادة امرا بالفعل والجسم جوهر
مركب من شيء عنده القوة ومن شيء عنده الفعل فالذي هو بالفعل هو صورته
والذي هو بالقوة هو مادته وهو الهيولى والجسم يعني المادة لا بمعنى الجنس
اذا خالف جسما اخر في ان احدهما حار والاخر بارد او في ان احدهما انسان
والاخر خشبة فليس الاختلاف بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان
احدهما خط والاخر سطح فان المقدار لا وجود له ولا قوام الا بان يكون خطا او

سطحا وليس اقتران صورة الانسان او صورة الخشبة بالجسم كاقتران
فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية متصورة انها وجدت بالاسباب
التي لها ان يوجد بها او فيها وهي جسمية فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته
يحتاج الى فصول حتى يوجد شيئا متصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا
يصير محصولها غير المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا
في امر له بالذات واما صورة الجسم فهي طبيعة واحدة لا اختلاف فيها ولا
يخالف بمجرد صورته الجسمية لمجرد صورته الجسمية بفصل داخل في الجسمية وما
يلحق الجسمية انما يلحقها على انه شيء خارج عن طبيعتها فلا يجوز ان يكون جسمية
محتاجة الى مادة وجسمية غير محتاجة الى مادة واللواحق الخارجة لا
تغنيها عن الحاجة الى المادة اذ الحاجة الى المادة هي للجسمية لاجل ذاتها ومن
حيث هي جسمية لا من حيث هي جسمية مع لاحق فقد بان ان جميع الاجسام
مؤلفة من مادة وصورة وهذا البيان انما يتم عند تصحيح امكان قبول
الاجسام للانقسام الى ما لا نهاية له فان البيان مبني على الاتصال والانفصال
وما لم يتبين ان في قوة الجسم الانفصال الى ما لا نهاية له لم يصح هذا فليبطل
اقاويل الذين يقولون ان الاجسام مؤلفة من اجزاء لا يتجزى فصل
في التالي والتشافع والتماس وما يجري مجراها فنقول ان المتتاليين
هما اللذان ليس بين اوليهما وثانيهما شيء من جنسهما مثل البيوت المتتالية

والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط

وقد يكون متفقة النوع وقد يكون مختلفة النوع واما المماس فهو الذي
ليس بين طرفيه وبين طرف ما قيل انه مماس له شي ذو وضع فالمتماسان هما اللذان
طرفاهما معا لا في المكان بل في الوضع الواقع عليه الاشارة فان الاطراف
ليست في مكان البتة ولها وضع ما والوضع هو ان يكون للشي بحيث يمكن ان
يشار اليه انه في جهة مخصوصة والمتماسان يقع هذه الاشارة الى طرفيهما معا
واذا كان شيئان يتعدى واحد منهما طرف الاخر حتى يلقى ذات الاخر بالكلية
كانت مداخلة فان المداخلة هو ان يدخل كليته ذات في الاخرى وليس في الاخرى
الا ان يلقى احدهما كل ما قيل انه مداخل فيه فان ساواه كان لا شي من هذا
الا وهو ملاق له وان فضل احدهما داخله ما يساويه منه واذا كان شي يلقى
الاخر باسره والاخر لا يفضل عليه فما يلقى الاخر يلقى الاول ولا سيوجد منه
بالملاقات شي خاليا عن الاول وقيل ان الاول لا فاه كله ولم يفضل من الثاني
عليه شي فالملاقيان بالاسر اي شي لاقى احدهما لاقى الاخر ولا يحجب واحد
منهما عن مماسة الاخر ولا يزداد الحجم باجتماع الف منها وهذا هو سبيل الف نقطة
لو اجتمعت واذا كان شي يلاقي شيا ويلاقيه شي لا يلاقي الاول فهناك
فصل في ذاته عما لاقى الاول وذلك الفصل بناله الملاقي الثاني خارجا
عن ملاقات الاول وبين الاشيا كلها بينه في العقل واما التشافع فهو حال
مماس الهو من حيث هو نال واما الملتصق فهو المماس اللازم للشي في الانتقال
الملتصق

حتى يصعب التفصيل بينهما واما المتصل فقد ذكرنا احد اقسامه وسنذكر الاخر
فصل في ابطال قول من قال ان الجسم مؤلف من اجزاء لا يتجزى اصحاب الجزء
على رايين فمنهم من قال ان الجسم اجزاء غير متناهية وكلها موجودة فيه متجزية بالفعل
واما راي الذين اثبتوا الاجسام اجزاء متناهية منها يتركب وكل واحد منها
غير متجزى فبطلانه بما اقول وهو ان كل جزء وماس جزءا فقد شغله بالمماسة
وكل ما شغل شيا بالمماسة فاما ان لا يدع فراغا عن شغله جهة او يدع لكن
ان كان يتاتى ان يماسه اخر غير مماس للاول فقد ترك فراغا وقد يتاتى به
ان يماسه اخر غير مماس للاول وكل ما كان كذلك فهو سيتجزى الذات
فاذن كل جزء وماس جزءا والهذا الصفة فهو سيتجزى الذات فاذن كل
ما لا يتجزى لا يتماس الا على التداخل وكل ما لا يتماس الا على التداخل فلا
يتاتى ان يتركب منه شي اعظم منه بل لا يتاتى ان يتركب منه جسم فاذن الاجزاء
الغير المتجزية لا يتاتى ان يتركب عنها مقدار ولا جسم وايضا فلنفرض جزوين
غير متجزيين وبينهما جزء غير متجزى فنقول ان كل شيئين يصح على كل واحد
منهما الحركة ولا يمنع احدهما الاخر عن الحركة وليس بينهما مانع في القوى بل
لم يكن ولا لواحد منهما مانعا للاخر عن الحركة اليه حتى يتصادما وكل ما كان
كذلك فليس بمحال ان يتحركا حتى يلتقيا متصادمين والجزوان المفروضان
فرضنا كذلك فليس اذا بمحال ان يتحركا حتى يلتقيا متصادمين فلنفرض انهما

فمنهم من قال الجسم مركب من اجزاء متناهية غير متجزية
فصل في ماس جزءا فاما ان يدع فراغا عن شغله اولا

تحركا حتى تصادما فاما ان يلتقيا على الجزو الاوسط واما ان يلتقيا على
احد الطرفين ولا يجوز ان يلتقيا على احد الطرفين لانه ان التقيا عنده
احد الطرفين لم يكن قد تحرك احدهما فاذن يلتقيان على الجزو الاوسط
فيجب ان يكون كل واحد منهما قد قطع بعضه فيكون الجزو الاوسط متجزيا
ويلزم ان يكون كل واحد من الجزوين المتحركين ايضا متجزيا وهب ان يسع عليهما
الحركة فما يقال في جزوين متلاصقين يوضع على وسطهما جزو فان هذا الحد
ايضا يلزم صحة المحال وايضا فانه اذا كان جسم كالشمس وحيل جسم بازائه كالارض ونصب
هناك شي نصبا ما لا محالة انه اذا زالت الشمس جزوا زال الظل المنصوب اقل من
جزو ايضا فانه اذا دارت رحى من حديد او من الماس فلا شك ان الحركة التي
يكون للاجزا التي حول القطب ابطا من حركة اجزا التي في الطوق وللحالين اصحاب
الجزو الحال ان يكون قالوا ان الطرحو التفكك وانت تعلم ان اجزاء الدقيق يكون
حينئذ اكثر من اجزا الرحى وانه يجب ان يزيد مقدار الرحى عند التفكك ولسنا نرى
هناك زيادة في مقدارها واما على مذهب اصحاب الحق فلا يجب شي من هذا
فعندهم انه ليس للرحى جزو يلي القطب الا بالفرض فلا يكون للدايرة التي حول القطب
الا بالوهم اذ الجسم واحد والحركة واحدة فان القرب والبعد من باب الوضع وحيث
لا يكون جزو بالفعل لا يكون وضع بالفعل وكذلك لو كان يلزق بالدايرة التي حول القطب
شي فانه يتحرك بالعرض حركة الجسم كله لا حركة الدايرة التي حول القطب ويلزم ذلك محالات

وجود بالفعل ولا الدايره التي تفرض حول القطب صح

اخر موجودة في الكتب البسيطة واما حجة القايلين بالجزو فقولهم ان كل جسم قابل
للتفرق واذا تفرق فاجزاوه قابلة للتاليف واذا كان كذلك فكل جسم فهو قبل التفرق
تاليف وان اختلاف الاجسام في صعوبة التفكك وسهولته ليس لان جنسها مختلف
ولا لاختلاف الفاعل ولا العدم شي ولا لاقسام يذكرونها فاذن هو للتاليف
اما قولهم ان كل جسم قابل للتفرق فقبله تاليف فهو غير مسلم لانه ان كان التفريق هو
تبعيد احد الاجزاء الموجودة بالفعل عن الاخر كان مسلما ان الاجسام فيها تاليف
قبل ذكر التفريق وقد ذكرنا هذا حيث ذكرنا الاتصال بما فيه كفاية بل التفريق
سو ايجاد الاجزا بالفعل بعد ان كانت بالقوة واما قولهم ان اختلاف الاجسام في
صعوبة التفكك وسهولته والاقسام التي اوردها فهي غير محصلة وانت تعرف في
كتاب الشفا بطلانها وان تلك الاقسام غير صحيحة ولم لا يكون الاختلاف في
سهولة التفكك وصعوبته بالسبب الذي به يختلف وثاقة التاليف وقلته مع عدم
الاختلاف في الاجزاء التي منها يأتلف الجسم وقالوا ايضا انه لو لم يكن الجزو لم يختلف
جسمان في الصغير والكبير والجواب انه ليس تفاوت حجم الحجم بذاته بل بقياس قايس
يعرض بينهما مناسبة فيكون الاجزا فيه ايضا بالعرض وهذا غير ممتنع وقالوا ايضا
انه لو كان يصح ان ينقسم الاجسام الى اجزاء غير متناهية لكان في الجزو لما
يقطع جرم السما في الارض فهذا تشنيع لا ابطال القول فان من يقول ان الجزو اكثر
الاجزاء مما لا يتناهى يجب ان يبطل قوله بانه يمتنع ان يكون فيه اجزاء غير متناهية

واستعمال البراهين التعاليمية ح

وسواء في الوهم كساير الامور التعاليمية في الطبيعي غير صواب ثم ان وجد فلا
يدري هل ينزح (ينزحج) عليهم لا وبعد هذا فان هذه المسئلة لا يتحقق مسئلة
لان المسلم سوا ان الكرة لا يلقي السطح في ان واحد الا نقطة وليس يلزم من هذا
ان يكون المحرك ينتقل من نقطة الى نقطة مجاوزة لها فانه لو كان هذا اصلا لما
احتيج الى ذكر الكرة والسطح بل كان يصح ان يقال نقطا متتالية متهايئة
للخط واذا كان المسلم سوا ان الكرة يلاقي السطح في ان وكان الخلاف في ان
الحركات والازمنة غير مركبة من امور غير متجزية ومن انات كالخلاف في ان الخط
وكان انما يلزم مجاورة النقط الوضع بمجاورة الانات كان استعمال ذلك في اثبات
تتالي النقط كالمصادرة على المطلوب الاول وبيان الشيء بما هو مجهول ايضا فانه لا
يتم هذا البيان الا بان يقال ان الكرة تلاقي السطح في الحال الاولى بنقطة وفي
الحال الثانية بنقطة اخرى والحالان متجاوزة فالنقطتان متجاوزة اي الانات التي
هي تابعة للحركة واما مناقضة من يقول ان في الجسم اجزاء غير متناهية بالفعل فتبين
احالته عند الحركة اذ من المحال ان يقطع المتحرك مسافة ذات اجزاء الا ويعدي
ساير اجزائه فلنفرض متحركا في مسافة فنقول ان كانت اجزاء المسافة غير متناهية
فلها نصف ولنصفها نصف وكذلك الى غير النهاية بالفعل وان كان كذلك فقد
يقطع المتحرك في زمان متناهي الطرفين انصافا غير متناهية في انصاف غير متناهية
لكن التالي محال فالمقدم مثله فمن تناهي اجزاء المسافة نعلم تناهي اجزاء الجسم وهذا

لا بانه شنع فان ما يمسي وجه السماء والارض اقل مما لا يتناهى ولو انا جعلنا هذا
الاعتراض دعوى لكان جايزا مثلنا ان الجزء ولم يكن ان ينقسم الى اجزاء يمسي
وجه السماء والارض واكثر بيان انه ان لم ينقسم الى اجزاء غير متجزية لزم المحالات
التي ذكرنا واصحاب الجزء ايضا لا يمكنهم ان يدلوا على قدر ما في الجزء ولم من الاجزاء
وربما يكون فيها من الاجزاء التي لا يتجزى ما يغشي وجه السماء والارض وكانه يلزم من
قول القايل بامكان انقسام الجزء الى ما لا نهاية ان ينقسم الى اجزاء متناهية وليس في
هذا استحالة وصورة قياسهم في هذا المكان ان كانت الجزء ولم ينقسم الى اجزاء لا
نهاية لها فالجزء ولم ينقسم الى اجزاء متناهية لكن التالي باطل فانظر الى هذا القياس
واللفظ الواقع فيه فلو انا عبرنا عن دعوانا في امكان قسمة الاجسام الى ما لا نهاية
فان الجزء في قوتها ان ينقسم من الاجزاء الى ما لا يغشي نحو وجه السماء والارض لكان جايزا
على انا الان نقول ان الممكن من ذلك قد يخرج الى الفعل وقالوا ايضا لو تحركت كرة
طبيعية على سطح طبيعي لكان يتحرك عليه بماس بعد مماس فحينئذ تتشافع النقط فيحدث
خط من نقطة متشافعة فنقول ان حركة الكرة لا يصح ان يكون على هذا الوجه فانه
اذا تحركت الكرة من نقطة الى نقطة تليها ولم يكن هناك انقسام لم يكن حركة لان
النقطة الاولى منها الحركة والنقطة الثانية اليها الحركة والحركة هي حال المتحرك بينهما
فاذا لم يكن جزء ولم يكن حركة على ان اجزاء الحركة ايضا بالفرض كاجزاء المتصل على ما تبين
وعلى انا لا ندري هل يوجد كرة وسطح على هذه الصفة التي يلزم منهما ما يلزم اذا

وهو

الاعتراض غير واجب على ما نقول انه ليس في الجسم جزء بالفعل وايضا فانه لا
كثرة الا والوحدة فيها موجودة واذا كان كذلك امكن ان يوجد اجزاء متناسبة
من الجسم الذي اجزاؤه غير متناهية فتركبت تلك الاجزاء فان لم يزد حجمه على
الواحد كان الحال في الاجزاء الغير المتناهية هذه الحال وان ازداد حجما
حدث من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل جسم ولم يكن كل جسم مركبا من اجزاء
غير متناهية فاذن ليس للجسم المفرد بالفعل جزء وظاهر انه يحتمل التجزي
فاما ان ينتهي في التجزي الى ما لا يتجزى بالفعل او لا يكون فيه جزء بالفعل
والقسم الاول صح فبقي القسم الثاني واصحاب الجزء قالوا ايضا ان النقطة ان
كان لها قوام بذاتها فهي جوهر وقد ثبت الجزء وان كان وجودها في الجسم
كان في الجسم مساو لها ونقول في الجواب ان النقطة عرض على ما بيناه و
العرض هو ما وجوده في شيء لا كجزء منه وليس من شرط العرض ان يساويه من
الموضوع شيء والنقطة نهاية والنهاية ان ساواها من المتناهي شيء لم يكن
نهاية ولو كان كل عرض يحل الجسم وجب ان يساويه من الجسم شيء والنقطة
عرض لا نهاية لما صح وجود جسم متناه ثم الجسم ليس يقبل المساواة واللامساواة
بذاته والمقدار ايضا ليس يساويه من الجسم الجوهري شيء ووجود النقطة نهاية
موجودة في الجسم الجوهري لا في مقداره **فصل** في الكلام في نحو وجود
الهيولى وانها لا توجد خالية عن الصورة الجسمانية وفي ان الصورة الجسمية

لا يكون

لا يكون لها وجود مادي ووجود غير مادي واثبات الصورة الطبيعية
قد علمت ان الهيولى ليست في موضوع فاذن هي جوهر والجوهرية التي لها
ليس يجعلها بالفعل شيئا من الاشياء بل يعدها لان يكون بالفعل شيئا بالصورة
ومعنى جوهريتها انها امر ما واما انه ليس في موضوع فهو سلب وليس يلزم من
كونها امرا ان يكون شيئا معينا بالفعل لان هذا للعام والعام انما
يصير شيئا بالفصل وفصله انه مستعد لكل شيء وهذه صورتها فاذن
ليس هيهنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وحقيقة اخرى يكون بها بالقوة
فحقيقة الهيولى انه قابل للزيادة والنقصان ومادة الاجسام لا توجد بالفعل
خالية عن الصورة الجسمية فقد بينا ان كل موجود فيه شيء بالفعل يحصل قائم
واستعداد لقبول شيء آخر فذلك الموجود مركب من مادة وصورة وايضا
فانه يجب اما ان يكون وجودها الخاص وجودا مشارا اليه ذا وضع وكل
ما يكون كذلك فاما ان يكون نقطة او مقدارا والنقطة لها لا وجود بالا
ذي نهاية ولو كان لها وجود بالانفراد لكان المتناهي بها غير متناه بها
بل متناه بنقطة اخرى وبنهاية اخرى وسنزيد هذا ايضاحا وان كان مشارا
اليه متحيزا كان حجما وكان منقسما وقد فرضناه انها قابلة للصورة الجسمية
واما ان لا يكون مشارا اليه ولا يكون له وضع فيكون جوهرا معقولا
اي جوهرا وجوده مبرأ عن المادة مجردا عنها فان كانت هذه صورتها فكانت

معينا

فكانت حقيقتها ان لها ذاتا قائمة بالفعل لا يقبل الانقسام بالقوة ولا
بالفعل كان محالا ان يقارنها ما بسببه يقبل الانقسام وهو الصورة الجسمية
فانه محال ان يدخل عليها ما يخرجها عن حقيقتها الا ان يفسدها على تقدير
فان ما لا يكون بالقوة قابلا للانقسام لا يصح ان يقارنه ما بسببه يقبل
الانقسام وبهذا يعلم ان الصورة المفارقة للمادة التي فعلها وحقيقتها
انها مفارقة للمادة لا يصح ان يخالط المادة وبهذا يعلم ان المعقولات لا
يدرك بقوة جسمانية فان المعقولات مما يمتنع عليها الانقسام فاذا
حصلت في قوة جسمانية انقسمت فاما الهيولى فحقيقتها انها مستعدة لان
يقبل ما يعرض له الانقسام وهذه فعلها لا بمعنى صورتها كما ذكرنا والامر المفارق
فعله انه لا يقبل الانقسام لا بالقوة ولا بالفعل وايضا فانه ان كان الهيولى جوهرا
معقولا غير مشار اليه وقبل مثلا صورة مدرة لم يصح ان يوجد لتلك المدرة
مكان متعين في كلية الارض ولا بد من ان يكون لكل مدرة مكان معين تقتضيها
له مخصص ومقارنة صورة المدرة للمادة لا يجعل مكانا من الارض وجزوا
من جملة مكان من جملة الارض اولى بالمدرة من جزو اخر يشاركه فلا يوجد المدرة
اذن في مكان لكن التالي محال واما انه كيف يتخصص المدرة مكانا اذا وجدت
فهو بان يكون جزو من المادة مستعدا لقبول الصورة الارضية في مكان مخصوص
ويستحيل ايضا في ذلك المكان فيختص به او ان يستحيل جزوا من الهوا ارضا

فيكون

فيكون المحاذي له اولى به من ساير الامكنة وليس كذلك ان كانت الهيولى
امرا معقولا اذ المعقول لا نسبة له الى جزو من كلية الارض اولى من نسبته
الى جزو اخر من كليتها ولا يصح ان يقبل الهيولى صورة ولا يقبل الانقسام
والا كانت تلك الصورة ضدا للصورة الجسمية وليس للصورة الجسمية
ضد ولا يصح ان يكون مادة الاجسام شيئا بالفعل ويكون الصورة
الجسمية من اعراضها اللازمة فانه ان كانت الى المادة من دون الصورة
الجسمية اشارة كانت الجسمية ذاتية لها لا عرضية وخارجة عن ذاتها و
ان لم يكن اليها اشارة لزم من المحالات ما ذكرنا ويلزم ايضا ان يكون
ما ليس اليه اشارة حاملا لعرض اليه اشارة ويكون لهذا العرض مكان
خاص والذي هو قابل ذلك العرض مستغن عن المكان فاذن مكان هذا
العرض ليس بسبب القابل فاذن يكون للجسم صورة الجسم من دون المادة
وقد ابطلنا هذا حيث بينا ان صورة الجسم محتاجة الى قابل والهيولى
يستحيل ان يكون بالفعل الا بالصورة الا ان يوجد ملترقة لمقارنة الصورة
بمعنى ان الصورة الجسمية يكون من لوازمها وبين الامرين فرق وتماثيل
ان الهيولى لا يصح ان يبقى بلا صورة وان يوجد منفوضة من دون مقارنة
الصورة الجسمية اعني ان يكون امرا معقولا سوانه لو بقيت بلا صورة لكن
ان يخالف هيولى ليس لها مقدار هيولى اخرى ليس لها مقدار خلافا مقداريا

ووجود هذا التالي كذلك المقدم بما اقول وهو انا ان قسمنا جسما نصفين
وافردنا هيولى كل جزء بصورة وتوهمنا ذلك الجسم بعينه قد جرد الصورة
عن هيولات قبل وقوع القسمة عليه فلابد ان هيولى كل جزوين مخالفة
لهيولى كلية الجسم واذا تاملت الاقسام التي بها يمكن ان يكون هذا التخالف
لم يصح الا التخالف المقداري ويدلك على ذلك ما في كتاب الشفا فليس الا
ان يكون الخلاف بينهما هو ان احدهما جزء والاخر كل وبهذا البيان بعينه
تبين ان الصورة لا تخالط المادة تارة ويوجد مفارقا لها اخرى لان
الكلام في تخالف الصورة المفروضة والصورة ولم يتم هذا الكلام فالجوهر
المادي انما يصير كالمقدار بحله فليس اذن يكم بذاته فلهذا لا يجب ان يختص
بقبول قطر دون قطر وقبول قدر دون قدر فتبين من هذا انه يمكن ان
يصغر المادة بالتكاثف ويكبر بالتخلخل وهذا محسوس ولنتكلم الان في
اثبات الصورة الطبيعية وانها مقومة للمادة تشرك الصورة الجسمية وانها
اقدم من الصورة الجسمية فنقول ان الاجسام تختلف بقبول التفكك بسرعة
وعسر وانها تختلف في طلب الامكنة وهذا الاختلاف لا يصح ان يكون
بسبب الجسمية فنقول ان الاجسام او بسبب اقتران الصورة الجسمية بالمادة
فاذن هو لامر اخر وهذا الامر يجب ان يكون جوهرا وذلك لان الاختلاف
في قبول التفكك ليس بامر خارج عن الصورة الجسمية وكذلك طلب الامكنة

لان

لان كل جسم يطلب بالضرورة مكانا وليس للجسم المطلق مكان فاذن الاختلاف
في هذين فانها يختلف بامر يؤثر في جوهر الجسم اي بغير جوهره فيجب ان
يكون جوهرا واما الاختلاف الاجسام في قبول هذه الصورة المختلفة
فبسبب الاستعداد المختلفة التي سببها الحركة او غيرها في نسخة اخرى بهذه
العبارة ان الاجسام معلوم انها يختلف بالمقادير والحجوم والاشكال
والامكنة وقبول التشكل بسرعة لا بل بالارادة واللاارادة وايضا
بالحركات بحيث لو بقي عن جسم هذه الصفات لامتنع وجوده ومثل هذا يكون
مقوما للجسم ونقول ان هذه الاختلافات ليست بسبب الجسمية ولا
بسبب اقتران الصورة الجسمية بالمادة فهي لامر اخر وهذا الامر يجب ان
يكون جوهرا وذلك لان مقتضى الجسم بمعنى انه ليس فيه الا الهيولى و
الصورة الجسمانية مكان مطلق وشكل عام جنسي ومقدار كذلك وبالجملة
مقتضاه من كل مقدار عام لا وجود له الا في الذهن وليس له قوام بالفعل
ومحال وجود هذه صفته فمحال ان يكون الجسم المولف من هيولى وصورة
جسمية امرا قائما بالفعل فاذن يكون مثل هذا الجسم امرا كالجنس وانه لم
يكن جنسا بالحقيقة مطلقة فيجب ان يتقوم ويتميز امرا بالفعل شي يجري مجرى
الفصل وما يتقوم بالفعل يجب ان يكون داخلا في تقويمه وهو جوهر فذلك
المتقوم يجب ان يكون جوهرا وذلك هو المسمى باسم الصور الطبيعية

بسبب اختلاف في جوهر الجسم وما يختلف الاجسام به بدون
صح

بالارادة

فبين انه لا يصح ان يكون الصورة الجسمية في الاجسام التي تتعاقب عليها الصورة
الطبيعية واحدة والا كان يلزم الصور الطبيعية اعراضا ولا ايضا يجوز ان
يتقوم الهيولى في الصورة الجسمية على انفراده والصورة الطبيعية على انفراد
فانا نبين ان مادة واحدة بسيطة لا يجوز ان يتقوم بها صورتان بل يجب
ان يتقوم الصورة اولا بالصورة الطبيعية فنوع الصورة الجسمانية ثم يتقوم
المادة والجسم هو معنى ثالث يأخذ من هذه الامور الثلثة واحدا بالفعل
لا بنهوض فارض واتحاد الهيولى بالصورة ليس كاتحاد الجسم بالبياض في
الابيض فان الجسم له وجود وقوام بالفعل ولا كذلك حال الهيولى مع الصورة
فلهذا صار اتحاد الهيولى بالصورة اتحادا نوعيا واتحاد الجسم بالبياض ليس بالاتحاد
النوعي لان الصورة تفيد الهيولى قواما بالفعل فان قيل ان الهيولى
واحدة فكيف يختص بصورة طبيعية دون صورة كان الجواب ان ما يختلف
من الهيوليات اختلافا نوعيا اعني اختلافا بالفصول كهيولى الفلك و
هيولى العناصر فالامر فيه بين واما الهيولى التي هي واحدة بالشخص تصور
مختلفة فباستعدادات يختلف فيها بسببها الحركة على ما نبينه في موضعه
فصل في نحو وجود الصورة وتقدمها على الهيولى والاشارة الى ان
الاجسام لا يصدر عنها وجود وفي اثبات واهب الصور وفي ان القوى
الجسمانية ليست واجبة بذاتها وفي ان الوضع والمقدار تابعان للجسم مقارنة

موثرة

سارية في جميع الجسم لا يصدر عنه [illegible]
وفي ان الصورة الجسمانية صح

مؤثرة فيها وفي معنى كون الهيولى بالقوة وكون الصورة بالفعل اعلم ان
الصورة الجسمية لا يصح وجودها الا في المادة كما ستعلم فبينها وبين المادة — اذن صح
علاقة اما علاقة التضايف او علاقة العلية والمعلولية فاقول انه لا يصح
ان يكون بينهما علاقة التضايف لان ذات كل واحد منهما غير معقولة
بالقياس الى الاخرى على ان ذلك امر ذاتي لها لا عارض فانا نعلم بالبرهان
ان الجسمية لها مادة والمتضايفان يتعقلان معا بلى عرض لهما التضايف
من حيث ان احديهما متقومة والاخرى قابلة او من حيث ان احديهما علة
والاخرى معلولة فبين من هذا ان العلاقة التي بينهما ليست بعلاقة التضايف
الذاتي وهو محال ان يكونا متكافئين في الوجود وبمعنى ان يكون كل واحد منهما
علة للاخرى ومعلولا له ويعرف ذلك بادنى نظر وان شئت فارجع الى
الكتب البسيطة ومحال ايضا ان يكونا معا صادرين عن ثالث لانه
يلزم ان يكون وجود كل واحد منهما عن الثالث بواسطة الاخرى لكن
عرفت ان ذات كل واحدة منهما متعلقة بالاخرى ويلزم هذا ان يكون
كل واحدة منهما متعلقة بالاخرى ويلزم هذا اللازم ان يكون كل واحد
علة للاخرى ومعلولا لها وهذا محال فالمقدم محال بل يجب ان يكون احديهما
اقرب الى هذا الثالث فيصير هو العلة الواسطة والثاني المعلول ولا
يصح ان يكون المادة هي الواسطة لان المادة لها قوة القبول والاستعداد والمستعدة

بما هو مستعد لا يكون سبب الوجود ما هو مستعد له فانه لو كان ذلك
جايزا لوجب ان يوجد عنه ذلك دائما من غير استعداد وايضا فانه
لو كانت ذلك المادة علة للصورة لكان وجب ان يكون لها ذات
بالفعل وهذا معنى التقدم العلي والمعدوم لا يكون علة للموجود والهيولى
في حد ذاتها معدومة ولهذا لم يصح ان يكون جسم علة لوجود لان الصورة
الجسمانية يفعل بواسطة المادة كما ستعلمه فيكون المادة علة قريبة لوجود
الشيء وهذا محال وايضا فان الجسم مولف من الهيولى والصورة ومما اقدم منه
من الجسمية فلو كان جسم سببا لوجود جسم لكان اولا سببا لوجود جزؤه الذي هو
مما اقدم منه وهذا محال وايضا فان المادة لا اختلاف فيها وكان وجب ان
مثل لا يكون الصورة الجسمانية مختلفة القدر وليس كذلك فان كان اختلاف الصور
يكون لاختلاف احوال المادة كانت تلك الاحوال هي الصورة الاولى في المادة
ويكون الكلام فيها كالكلام في الصورة فيكون العلة في وجود الصورة
الثانية الصورة الاولى ويكون للمادة القبول فقط فاذن لم يكن المادة
هي الواسطة كانت الواسطة الصورة ونقول ان الصورة التي لا
يفارق المادة فيجوز ان نظن انها وحدها بذاتها علة لوجود المادة
واما الصورة التي تعدم عن المادة فلا يجوز ذلك فيها لان هذه الصورة
لو كانت وحدها بذاتها علة لوجود المادة لكانت المادة يعدم بعدمها

ويكون

ويكون للصورة المتاخرة مادة اخرى فكان يلزم ان يكون المادة
الثانية حادثة كل حادث فانه يستعد مادة كما ستعلمه فكانت تحتاج
الى مادة اخرى وكان يتسلسل فيجب ان يكون لها شريك في افادة وجود
المادة فيكون المادة يوجد عن ذلك المبدأ بواسطة صورة غير معينة
اذ الصورة لا يفارق المادة الا بورود صورة اخرى يفعل فعل الاولى
في اقامة المادة وهذا الثالث هو واهب الصورة الذي ستعرف حاله
من بعد ولو كان جسما لكان الكلام فيه باقيا فاذن هذا المفيد ليس بجسم
تقومت ح ولان الواسطة في التقويم يجب ان يكون قد تقدمت اولا بذاتها
اولية بالذات لا بالزمان لانه يقوم غيره فيجب ان يكون الصورة قد
تقومت اولا بالفعل من ذاتها او من المبدأ فيقوم الهيولى بعد ذلك
فالصورة اقدم من الهيولى والصورة الجسمانية هي فعل وقوة وجودها
في المادة والمادة بالقوة انما يصير بالصورة بالفعل فيكون الوجود
اولا للصورة وثانيا للمادة ووجود الصورة في الهيولى كوجود العلة
مع المعلول ثم لا يكون المعلول مفيدا لقوام العلة ووجودها بل كما ان
العلة اذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول وان يكون المعلول معها
فكذلك الصورة اذا كانت صورة وموجودة يلزم عنها غيرها متقارنا
لها وكل ما يفيد وجود الشيء آخر منه ما بعده وهو مباين ومنه ما يفيده

وهو ملاق والعقل لاينكر ذلك والبرهان قام على وجود هذين
القسمين وهكذا حال الجواهر للاعراض فان الجواهر هي الواسطة في
وجود الاعراض بعد تقومها في ذاتها بالفعل فقد ظهر ان كل صورة حاشر
في مادة فبعد ما يوجد فيها واما التي لا يفارق مادتها فكذلك لان
الهيولى انما تختص بها من دون غيرها العلة واعلم انه لا يمتنع ان يكون
الواحد بالمعنى العام كالصورة المطلقة في هذا الباب يحتفظ عوضه واحدا
بالعدد بواحد وذلك الواحد هو الهيولى بواسطة صورة عامة فان قيل
فهل يبقى الصورة مع عدم الهيولى قلنا لا بمعنى انه يرتفع الهيولى الا وقد
سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فليس عدم الحركة المفتاح
علة لبطلان حركة اليد وهكذا الحال في جميع العلل والمعلول ثم الصورة
قد يكون بسيطة وقد يكون مركبة ويجب ان يكون المركبة منها قد لحقه
ضرب من الاتحاد بالفعل وكذلك المادة قد يكون بسيطة وقد يكون
مركبة ثم الصورة الجسمانية والقوى الجسمانية اما ان يكون سارية في
الجسم او موجودة في حد منه غير منقسم كنقطة او سطح وصح ان يكون موجودة
في حد غير منقسم لانه متى وجد فيه من غير ان يكون موجودا في الجسم فلا يكون
الجسم متناهيا وهف وايضا فان الجسم المستدير لا يتعرض فيه نقطة من المحور
والقطب ما لم يتحرك فلو كان الوجود القوة المحركة في تلك النقطة لكان

بالعدد كالشخص ... وبمعنا هو المبهم ... او واحدا بالعدد بالفعل صح

لزم ان يكون لها كل الحد وجود منفرد عن وجود الجسم صح

وجودها

وجودها بعد وجود الحركة وهذا محال فبقي ان يكون وجود القوة الجسمانية
في امر منقسم وقد علمت ان الوضع والمقدار من لوازم الجسم بل كاد يجري
هذه الامور فيه مجرى المقومات فاذا فارق الجسم امر لم يصح ان لا
يوجد له الوضع والمقدار ومقومات الجسم ولم يكن وجوده الا في الجسم فيجب ان
تعرض للقوى الجسمانية هذه الامور بالعرض وليست مقارنة القوى الجسم صح
والاعراض والصور للوضع والمقدار وما يجري مجراهما من الجسم مقارنتهما
للسواد مثلا للحركة او تشاكلها اذ ليس هذه الامور في القوى والاعراض
الموجودة في الاجسام ومعنى التاثير انه متى عدم الشيء عدم ما يقارنه
فاذا عدم المقدار او الوضع من الجسم لم يبق القوة الموجودة او العرض
الموجود فيه الا ترى انه متى عدم نصف جسم عدم معه نصف السواد ولا
كذلك السواد مع الحركة فليس اذا عدم السواد عدم الحركة وليس يبطل
ههنا بتمام الشكل فان الموجود من الشكل في كل جزء من اجزاء الجسم جزؤ
منه وتمامه موجود في كلية الجسم وكلية الجسم غير موجود في كل من اجزاء
الجسم والقوى الجسمانية ان كان لها تمام ومعنى زايد على انها قوة فانها
موجودة في كلية الجسم واما اجزاؤها ففي اجزاء الجسم فصل في الصور
الجسمانية وانها لا توجد مفارقة او كيفية كون الهيولى سببا للصورة
وفي انه لا يصح على نفس الصورة الانتقال من جسم الى جسم ووجوب تناهيها كل

كما يرتفع بارتفاع الجسم فلهذا لا يؤثر ... للامور صح

مزبح

جـ اعلم ان الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة لما ذكرناه
في باب الهيولى وسوا ان ما يكون تقوم وجوده في شي لا يصح ان يقوم
وجوده بما ليس فيه ثم الصورة الجسمانية من حيث حقيقتها يلزمها فرض
ان يكون متناهية في الوجود على ما نبينه وان يكون لها شكل ما ولا
تخ اما ان يوجد لها ذلك ولو كان يجب لذاتها بلا حامل لتشابه الجميع
وكان يلزم الجزؤ ما لم يلزم الكل من المقدار والشكل ولا يصح ان يكون
هذا الاختلاف عن فاعل وان لم يكن حامل والا لكانت الصورة قابلة
للقطع والوصل بلا حامل فاذن لا بد من ان يكون هذه الاحوال بسبب
الحامل وهو الهيولى فالهيولى اذن سبب لان يوجد ما لا بد للصورة
في وجودها منه كالشكل والنهاية وستعلم ان هذه الصورة لا توجد
الا بسبب مخصص وان ذلك المخصص هو المادة فالمادة علة بالعرض
لوجود بعض الصور اذ هي علة للحدوث وعلة التناهي وعلة ما يجري
مجرى الشكل وامثاله واعلم ان الصورة الجسمانية لا يصح عليها الانتقال
من مادة الى مادة فانه كان ان وجودها بالمعنى العام في مادة عامة
فكذلك اما ان يكون وجوب وجود هذه الصورة في هذه المادة لم
يصح وجودها فيها وان كان واجبا وجوب وجودها فيها وان كان
واجبا وجوب وجودها فيها لم يصح ان يكون في غيرها اذ كان تخصصه

وجوب صح

او لا يكون فان لم يكن وجوب وجودها في هذه المادة صح

باحدهما ممكنا لا واجبا وبالجملة فان المادة هي السبب لتشخص الصورة و
العرض فاذا عدم ما به يتشخصان كان محالا انبقاؤهما ولا يصح ان يكون
حاجة الصورة الى مثل هذا الموضوع او المحل بسبب من خارج فان الغنى
بذاته عن المادة لا يدخل عليه ما يحوجه الى المادة الا بانقلاب عينه وهذا
تخ فان انقلاب العين يكون بوجود شي في شي وعدم شي عنه ويجب ان
يكون ما نعدم ههنا الصورة التي الكلام فيها واما تخصص وجودها بمادة
دون مادة فواجب لان كل متعين يقتضي امرا متعينا فان المتعين لو كان
يقتضي شي اتفق مما لا نهاية له بالقوة مما ليس بعضه مخالفا للاخر في حكم
لما صح وجود ذلك المتعين وانما وجب لزوم هذا التالي لذلك المقدم
فان ما لا يكون تخصصه بشي اولى من تخصصه بشي اخر لم يصح ان يوجد صورة
جسمية مخالطة تارة ومفارقة اخرى فانه لا يصح عليه الانتقال واذا كان
وجود الصورة الجسمانية في ذاتها هو وجودها في المادة فوجودها عن المادة
عدمها في ذاتها وتامل في تحقيق ان الصورة الجسمانية لا يصح عليها التجرد
عن المادة تارة ومخالطتها اخرى ما قيل في باب الهيولى وانه ان جردت
الصورة من المادة من غير وقوع قسمة عليها وجردت وقد وقعت
عليها قسمة فان هناك اختلافا مقداريا لا محالة وقد فرض انها مجردة
عن المادة وعلائقها هذا خلف والكلام في انتقال الاعراض من موضوع

تخصص بواحد منها وبقي مما قلنا انه لا يصح ان صح صح

الى موضوع صح

الكلام بعينه واما ان الاجسام يجب ان يكون متناهية فلانه يمكن ان نفرض
امتدادات على صورة ساقى مثلث غير متناهية فيجب ان يكون فيما بينهما ابعاد
متزايدة الى غير نهاية ويلزم على هذا ان يوجد بعد غير متناهية محصور بين
خطين وهذا محال والجسم ينتهي ببسيط اعنى سطحه وهو قطعه والبسيط ينتهي بخط
وهو قطعه والخط ينتهي بالنقطة وهي قطعة والجسم يلزمه السطح من حيث هو متناه
لا من حيث هو جسم فهو من لوازمه لا من مقوماته فاما السطح فقد يوجد ولا خط
كسطح الكرة فان الخط في الكرة بالفرض وكذلك الخط قد يوجد ولا نقطة فيه كالخط
المحيط بالدايرة والجسم متقدم على هذه الحدود بالطبع وبالعلية وبين من جميع ذلك
ان الصور الطبيعية والصور الجسمية جواهر اما الصور الجسمية فلانها يتقوم جسما وكون
وجودها لا في موضوع واما الصورة الطبيعية فلانها يقوم النوع فلا وجود للجسم
الا ان يكون نوعا فوجودها اذن ليس في موضوع فقد ثبت في هذا الفصل
من جملة انواع الجواهر الجسم والهيولى والصورة وبقى الكلام في اثبات المفارقات
وسيتكلم عليه في موضعه ان شاء الله تعالى **المقالة الثالثة** في المقولات التسع الباقية **فصل**
في المكتنة قد سبق تحديد العرض ونسبته الى المقولات التسع ولعل نسبة الجوهر الى
ما تحته في ان الجوهر لازم نسبة العرض الى ما تحته فانك اذا قلت ان الجوهر هو ما
اذا وجد كان وجوده لا في موضوع فقد احدث في حد الوجود ولا في موضوع
سلب وسواء حملت الجوهر على الجسم او رسمه فيشبه ان يكون الجوهرية من لوازم

الجسم وغيره مما هو تحت الجوهر وانت تعلم ان حال العرض في امتناع انتقاله من — انتقاله
موضوع الى موضوع وفي ان يعرض له اذا احل الجسم ما الجسم من الانقسام والوضع
واشياء كثيرة كحال الصور الجسمية يعرف ذلك من حد عنوان وجوده في موضوع — الجسمانية صح
والبيانات التي ذكرناها في باب الصور الجسمية يتناول العرض ايضا ثم من الاعراض
ما يكفي في تصوره موضوعه كالكم والكيف ومنها ما يحتاج في تصوره الى امور خارجة — فمنها
كاين ومتى والمضاف وغير ذلك فلنتكلم اولا في الكم الكم ينقسم قسمين فمنه متصل
ومنه منفصل او من جهة اخرى منه ما لاجزائه وضع ومنه ما ليس لاجزائه وضع والمتصل
اسم مشترك فمنه ما هو فصل الكمية او الكم وقد شرحنا حاله في باب الجسم ومنه ما هو عرض
يلحق الاعظام من حيث هو اعظام والاتصال بالمعنى الاول هو فصل المقادير لا
عرض يلحقها فانه اذا قيل الماء يتجزى كان كل جزء من الماء ليس كل جزء منه سواء الاخر من
حيث هو مقدار ومنه ما هو عرض يلحقها من حيث هي طبيعة كاتصال اليد بالانسان
اذ ليس اليد جزءا من المقدار بل من الانسان وليس الامر في اليد كالامر في جزء من
الماء وليس اليد هي الانسان والجزء من الماء ماء وليس كل جزء سواء الاخر من حيث هو مقدار
والمتصل اذا لم يكن بمعنى المتصل يقال بالقياس الى غيره ولم يكن المتصل بالمعنى الاول — الفصل صح
معتبرا فيه القياس الى الغير فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بين بعضيها
طرف لما قيل انه متصل به حتى ان كان الطرفان بالفعل لكان يدل لهذا الاتصال اتماسا
مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية يحدها نقطة واحدة بالفعل هي طرف لهما جميعا

ومثل الجسم اذا صار له جزوان بعرضين يتميز فيه كسواد وبياض فيختص كل واحد منهما
موضوع فيكون ما يختص بالبياض مشاهيا وكذلك بالفعل وليس هناك نهايتان
وما يختص بالسواد مشاهيا
بل النهاية واحدة ومقدار الاسود والابيض من الجسم مقدار واحد وانما التميز هو
بسبب السواد والبياض ونعنى بالاتصال ايضا ما يكون المنفصل به لا في المتصل في
حركته والاعتبار هاهنا بالحركة والجسم الذي من باب الكمية هو المتصل بالمعنى الاول
وهو الذي يمكن ان نفرض بين اجزائه حد مشترك وهذا الحد اما في الجسم فالسطح وفي
السطح الخط وفي الخط النقطة وقد عرفت ان الجسم بمعنى الجوهر ليس فيه اختلاف
وذلك لانك اذا اخذت شمعة فشكلتها باشكال مختلفة لم يبطل جسميتها مع بطلان
المقادير التي يعرض فيها فاذن هذا المقدار غير الجسمية بمعنى الجوهر وايضا فان
الجسم بمعنى انه يمكن فرض الابعاد الثلثة فيه لا يخالف جسما ولكنه قد يخالفه غيره
في المقدار فالمقدار غير الجسمية واما الجسم التعليمي فهو الكمية الماخوذة مع الصورة
الجسمية مجردة عن المادة وبهذا اعنى المقدار يقبل الاجسام الجوهرية التجزى
لان الجزو لا يكون الا حيث يوجد التفاوت والتساوى وحيث يكون شيء
غير شيء وهذا لا يوجد في الجسم بمعنى الجوهر فاذن التجزى للجسم الجوهرى بسبب
المقدار فان قيل ان التجزية لا يكون الا بسبب شيء من شانه قبول التجزية والقبول
والاستعداد انما يكون في المادة فيكون الاستعداد للتجزية بسبب المادة لا بسبب
الكمية فالجواب على ذلك ان الانقسام يقال على وجهين احدهما الافتراق والانقطاع

وهذا

يعني مه

وليس مه

للكمية فهي ان من الكمية ما له وضع مه

وهذا يلحق الكم لاجل استعداد المادة والاخر بمعنى ان في طبيعة الشيء ان نفرض
فيه شيء غير شيء وهذا يلحق المقدار المنقسم لذاته فالاول لا بد فيه من حركة والثاني لا يحتاج
الى الحركة وسواء موهوم او بالجملة فالقطع الذي يعرض للهيولى من حيث هو قطع غير
قبول التجزية فان التجزية بمعنى [illegible] ما يسببه يعرض للجسم التفاوت والتساوى ولا
يمتنع ان يكون الانقسام الذي يقبل المادة انما يقبله بسبب وجود الكم لها اذا قلنا
ان الكمية هي المادة للانقسام الذي يخص المادة وجب ان يكون ذلك الاستعداد
للصورة او يبقى الصورة مع الانقطاع فان الحركة هي التي تقرب الجسم من السكون
الطبيعى وتمسه ولا يبقى مع ذلك فلذلك قبل الكمية المهيئة واما الكم المنفصل
فانه كالسبعة التي لا يمكن ان توجد لاجزائها حد مشترك واما القسمة الاخرى
التي للكمية فهي ان من الكمية ما له وضع في اجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التي
لها وضع في اجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التي لها وضع يجب ان يكون لها
وجود قار بالفعل ليكون جزء لبعضها عند بعض وضع وايضا اتصال وايضا ترتيب
بوضع ذلك تحت الاشارة اذ كل واحد منها اين هو صاحبه والمعنى بالوضع
هاهنا هو هذا لا المقولة والوضع هو نسبة اجزاء الجسم بعضها الى البعض انه اين
هو من الاجزاء او لم يكن للجسم جزء بالفعل كان الوضع يتعين فيه اما باشارة
مشير وهو ما قلناه في باب الكم او بسبب الاجسام المحيطة به من المحاذاة والمماسة
او غيرهما وكذلك في الجسم المحاط وهذا هو المقولة فالكمية المتصلة اربعة انواع

اولها الخط وهو ما يتوهم مرتسما حركة الخط الى خلاف تلك الحركة الاولى ثم الجسم
وهو الذي يتوهم مرتسما من حركة السطح مربعا او مخمسا ثم الزمان وهو عدد الحركة
بالتقدم والتاخر والزمان ليس من الكميات التي لها وضع اذ لا جزء له قار
في الوجود للجزء الاخر فانه لا يثبت جزءان متجاوران من الزمان ولكن في
اجزائه اتصال وذلك لان الاتصال سوان جزءوا احدا منه نهاية ما عدم و
بداية ما يوجد ولاجزائه ترتيب من جهة التقدم والتاخر واما الكمية
المنفصلة فليس الا العدد فان المنفصل قوامه من متفرقات والمتفرقات
من مفردات والمفردات احاد والاحاد انما تعنى المعنى الذي لا ينقسم من حيث
لا ينقسم او شيء يعرض فيه هذا المعنى الوحدة ولذلك الشيء وجود اخر فالواحد
هو التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته يكون عدده مبلغ تلك الوحدات
واما الامور التي فيها واحدات فانما يوجد لها بعدد خارج من حيث هي
معدودة وهذه الامور مثل صوت او حركة او جسم ولهذا انما لا يجب
ان يكون القول من الاعداد المنفصلة بذاتها فارجع الى كتاب الشفاء في
ابطال هذا الراى على انك تعرف من حد القول بالكمية المنفصلة غير داخلة
في حدة ولا يكون لهذا النوع من الكمية غير الكمية المتصلة وضع وليس
للاعداد من حيث وحداتها ونوعها اسم وانما يعبر عنها ببعض لوازمها
كالعشرة والخمسة وقد يعرض عدد الامور لا بالنسبة الى اجزائها بل فضلا

عن

عن ابين بعضها من بعض ومن ذلك عدد المعقولات وبالجملة فالعدد لا ينقضي
وضعا بل يعرض له ان يصير ذا وضع بحسب ما يقارنه من جسمية او انسانية وقد
قالوا ان المكان نوع من الكمية وهذا غلط فان المكان نهاية جسم محيط حاصلة
للجسم الحاط ففي بالقياس الى الجسم المحوى مكان وبالقياس الى الجسم المحيط نهاية وسطح
في جوهره وذاته ولا يصح ان يكون لكونه حاويا او نهاية مدخل في تصيره كما اذ لو
كان كذلك لكان له خصوصية قبول ابعاد وقسمة غير الذي يفيدها السطح بما هو
سطح وليس له ذلك فالمكان اما نوع من السطح تحت لا نوع من الكم فيغير السطح و لما
سطح ماخوذ بحال وقد يقال لاشياء اخر انها كميات ويكون ذلك بالعرض فبعضها
يكون موضوعا للكمية كما يحكي للانسان والفرس حين يقال انسان طويل وانسان قصير
وبعضها اعراض لا توجد الا مع وجود الكميات كالحركة فانها لا توجد الا بمقارنة من تحريك
لمسافة يكون فيها الحركة فيتقدر بها وللزمان يمضي فيه فيتقدر به فيقال حركة طويلة
اي في مسافة طويلة وفي زمان طويل وبعض هذه عوارض خاصية للكمية كالطول
والقصر الذي بالقياس مثل ما يقال ان هذا الخط طويل والاخر ليس بطويل فان
كان كل خط طويلا في نفسه بمعنى ان له بعدا واحدا وهذا السطح عريض وذلك الاخر
سطح ليس بعريض بل ضيق وان كان كل سطح عريضا في نفسه من حيث ان له اي بعدا
يفرض طولا وبعدا يفرض عرضا وكذلك يقال ان هذا العدد كثير وذاك ليس بكثير
بل قليل وان كان كل عدد كثيرا من حيث يعد بالاحاد فهذه واشباهها يعرض للكم

بمقايسة بعضها الى بعض فالطول والعرض والعمق من حيث لا اضافة فيها هي من الكمية ومن
حيث مضافة اعراض في الكمية فالكثير بلا اضافة سوى العدد والكثير بالاضافة
عرض في العدد ثم مثل هذه الامور قد يتضايف على الاطلاق فلا يكون من شرط
ما يضاف اليه ان يتضمن اضافة الى ثالث كما نقول الكثير وقد يتضمن اضافة الى
ثالث كما نقول الاكثر والاطول والاكثر فان لكل واحد منهما اضافة الى شيء له اضافة
الى ثالث فان الاطول اطول بالقياس الى شيء هو عند شيء طويل الا ان هذا
اطول منه واعلم ان المساحة تقدر المتصل والعدد يقدر المنفصل فمنها ما هو في النفس
وهو الابعاد والمادح ومنها ما هو في المعدود والممسوح فاذا صار الممسوح معدودا
فالعدد عارض له لا مقوم له من حيث هو ممسوح والزمان متصل بالذات وبالعرض
اما انه متصل بالذات فلانه في نفسه مقدار الحركة على ما نبينه واما انه متصل بالعرض
فلانه يقدر بما لمقايسة الى مسافة فيقال زمان حركة فرسخ فيقدر الزمان بالفرسخ
والفرسخ مقدار خارج عنه وقد يكون الشيء في نفسه في مقولة ثم يعرض له شيء من تلك
المقولة كالكيفية يعرض لها الكيفية واما انه منفصل بالعرض فذلك لما يعرض له
من الانفصال الى الساعات والايام وغير ذلك ويعرض له ذلك بسبب المتقدم و
المتاخر واعلم ان المنفصل والمتصل فصلا الكم لا نوعاه الا ان يعني بهما طبيعة
الجنس ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الانواع والفصول المنطقية كلها تحمل
على الانواع فلا يكون غير الانواع في موضوع ولا يكون غيرها بالاعتبار و

ومنفصل ايضا بالعرض صح

ولكن

الكم

الكم لا يخالف المنفصل الا بفصله ولا المتصل يخالف المتصل الا بفصله اذ ليس
لهما فصل بسيط اعني الاتصال والانفصال كما كان في الانسان النطق

فصل

في خواص الكم وللكم خاصيتان اوليتان احديهما ان الكمية لذاتها يحتمل التقدير
والاخرى انه لا مضاد لها ويتولد من الخاصية الاولى انه يقال له مساو وغير مساو
ومن الثاني انه لا يقبل الاشد والاضعف فاما الخاصية الاولى فانها هي التي منها
سنح لنا الوقوف على معنى الكمية اذ هي لذاتها لا لشيء اخر يحتمل ان يوقع فيها التقدير
واما انه لا مضاد لها فليس كذلك فان الجوهر ايضا مشارك للكمية في هذه الخاصية
وانت اذا استقريت انواع الكمية عرفت ذلك ولا يصح ان يكون المتصل ضد
المنفصل فانهما فصلان يختلفان الكم لا من الكم نفسه والمتضادان يجب ان يكونا
تحت جنس واحد فان الانفصال هو ان يعدم الاتصال فيما من شانه في نفسه او
جنسه ان يتصل والعدم غير الضد والزوجية والفردية وما يجري مجراهما هي كيفيات
عارضة للكمية ومع هذا فانقسام العدد الى الزوج والفرد انقسام الشيء الى
ايجاب خاص به وسلبه وسنبين الشرح في ذلك واما التساوي والتفاوت فاضافات
في الكميات لا الكميات والصغير والكبير ايضا اضافات فان الكبير لا يكون الا
كما ولكن ليست كمية انه كبير فان الكبير يكون في ذاته جسما او سطحا او خطا ويكون
كما ويعرض له اضافة ما فيصير بها كبيرا والشيء الواحد قد يكون صغيرا او كبيرا
بالقياس الى شيئين فلو كانا متضادين لكان يجب ان يكون الشيء الواحد

المتصل صح

المنفصل

يضاد ذاته وهذا لان الصغير والكبير لا معقول له من هويته الا ان يكون مضافا
والمتضادان يكون لكل واحد منهما وجود مخصوص كالسواد والبياض ثم يعرض
لهما التضايف من حيث هما متضادان على ما نبينه ولو كان الكبير شيئا محصلا
ثم كان يلحقه اضافة التضاد لما استحال الكبير صغيرا بالقياس الى غيره واما
الحدود المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا يقال بالقياس فانها حدود
المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا يقال بالقياس فانها حدود طبيعية لا
من باب الكم بل لانها اطراف طبيعية مثل ان لاعظام الحيوانات مقادير هي
على الاطلاق اكبر مقدار فيها ومقادير هي على الاطلاق اصغر مقدار فيها وذلك
بالقياس الى طبيعة نوعية لا مقدار وهذا الغلط من جهة احدهما بالعرض وكان
ما بالذات واما التضاد الموجود في المكان الاسفل والمكان الفوقاني فليس
لاجل انه سطح وكم بل بسبب حال المتمكن وبسبب الحركة على ما نبينه في بابه وقد
عرفت انه ليس في طبيعة ضعف واشتداد ولا تنقص ولا ازدياد يعني انه لا يكون
كمية اشد في بابها من كمية اخرى كما انه لا يكون اربعة اشد من اربعة ولا خط
اشد من خط فلا ازيد من خط في انه خط وهكذا الامر في جميع الامور في كلها على
ما فيها يكون بالسوية وان كان من حيث المعنى الاضافي زيد منه اضعف الطول
الاضافي والفرق بين هذا وبين الاول ان هذا الازيد يمكن ان يشار فيه الى
مثل حاصل وزيادة والذي منه هو ما لا يمكن ذلك فيه ويتفاوت الاشد

التضاد صح

والاضعف

والاضعف ينحصر بين طرفي ضدين وتفاوت الازيد والانقص لا ينحصر
بين الطرفين البتة ولو كان الكم يقبل الاشتداد والتنقص وكان
طرفا الاشتداد والتنقص متضادين كانت الكمية يعرض لها التضاد من حيث الكمية
انها بذاتها لا لغيرها يقال انهما متساويتان والمساواة هي الحالة التي يكون عندها
تطبيق ابعاد المتصل واعداد المنفصل بعضها على بعض تارة في تزيدها فلا يوجد
المنطبقين يحصل عند حد لم يحصل الآخر عند ذلك الآخر وغير المساواة ان يتجاوز
احدهما او يقصر فالمطابقة التي لا توجد فيها اختلاف الحدود يسمى مساواة فان
اختلف الحدود لم يكن مساواة واعلم ان كل شيء فانما يقدر بما من شأنه ان
يعرض فيه واحد كحركة واحدة ولهذا ما جعلت الحركة السماوية مكيالا لسائر الحركات
لانها اسرع ولا اسرع في باب الحركة هو الاقل في الزمان والحركة تقدر بالزمان
وسنزيد هذا ايضاحا في الفصل الذي يليه **فصل** في ان الكميات المنفصلة
اعراض لنبين اولا ان الواحد عرض فنقول ان الواحد يقال بالتشكيك على معان
يتفق في انها لا قسمة فيها بالفعل والواحد قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض
فالواحد بالعرض ان يقال في شيء يقارن شيئا آخر انه هو الآخر وانهما واحد و
ذلك اما موضوع او محمول عرضي كقولنا ان زيدا وابن عبد الله نصر الله واحد
واما محمولان في موضوع كقولنا ان الطبيب وابن نصر الله واحد فانهما محمولان
على زيد واقسام اخر نعتبرها من كتاب الشفاء والواحد بالذات منه واحد بالجنس ومنه

منه واحد بالنوع ومنه واحد بالماهيات كما نقول ان حال السفينة من
الملاح وحال المدينة من الملك واحد ومنه واحد بالموضوع ومنه واحد
بالعدد والواحد بالعدد ايضا على اقسام بقية من كتاب الشفا والواحد بالفصل
هو بعينه الواحد بالنوع واما الواحد بالاتصال وهو من جملة الواحد بالعدد
فهو الذي يكون واحدا بالفعل من جهة وفيه كثرة بالقوة ثم الواحد بالاتصال
اما معتبر في المقدار فقط واما مع طبيعة اخرى مثل ما يكون ماء او هواء او الواحد
بالاتصال يعرض فيه ان يكون واحدا في الموضوع كما واحد واعلم ان الماء مثلا
والجسم لا يصح ان يكون منهما وحدة بالاتصال حقيقية بل الاولى ان يكون
وحدة بالتماس فان الموضوع المتصل بالحقيقة جسم بسيط متفق بالطبع وفي
تحقيق الواحد والكثير بيان دور وجميع ما يستعمل فيه يستعمل على سبيل التنبيه
وتشبه ان يكون الكثرة عند تخيلنا اعرف والوحدة عند عقولنا وكلاهما
مما يتصور بديا وانت اذا تاملت حدي الواحد والكثير وجدت فيه دورا
ظاهرا والوحدة غير مقومة لماهية شيء من الاشيا اذ ليس من فهمك الانسان
مثلا وفهمك الواحدية ليست مقومة للانسان بل من اللوازم فيكون الوحدة
عارضة والكثرة والوحدة مما تتعاقبان على المادة كتعاقب المقادير المختلفة و
الاشكال المختلفة على شمعة واحدة وايضا لو كانت طبيعة الوحدة طبيعة الجوهر
لكان لا يوصف بها الا الجوهر وليس يجب ان كانت طبيعتها طبيعة العرض ان لا

يوصف

يوصف بها الا الجوهر وليس يجب ان كانت طبيعتها طبيعة العرض ان لا يوصف
بها الجوهر لان الجواهر توصف بالاعراض واما الاعراض فلا تحمل عليها الجواهر
فقد بان من حمل الوحدة على الاعراض ومن انها غير ذاتية للجوهر ومن انها
معاقبة للكثرة في المادة انها عرض فكذلك طبيعة العدد الذي يتركب من الوحدة
عرض **فصل** في اثبات العدد وفي التقابل بين الوحدة والكثير وذكر
انواع العدد وبعض لوازمه والاشارة الى ان الكثرة حيث يكون ترتيب في الاحاد
طبعي واجزاء موجودة معا واما ان في الموجودات اعدادا فاما لا شك فيه
اذا كان في الموجودات وحدات فوق واحدة ثم كل واحد من الاعداد
فهو نوع بنفسه من جملة الاعداد له خواص ويصح ان يكون للشيء الذي لا حقيقة
له خاصة كالاولية والتركيب والتمامية والزائدية والناقصية والمربعية والمكعبية
والصم وساير الاشكال فان لكل واحد من الاعداد حقيقة تخصه وصورة
يتصور منها في النفس وتلك الحقيقة وحدة التي بها ما هو وليس العدد كثرة
لا تجتمع في وحدة او جملة لا وحدة لها حتى يقال انه مجموع احاد فانه من حيث
مجموع هو واحد له من الخواص ما ليس لغيره وليس يجب ان يكون الشيء واحدا
من حيث له صورة كالعشرة وله كثرة فمن حيث العشرة ماله الخواص التي للعشرة
وللكثرة من الخواص ما ليس لوحدة العشرة وهكذا الحال في وحدة المقدار من
جهة الاتصال وكثرته من جهة الاجزاء التي فيه بالقوة وكذلك فان العشرة لا

فاذا احدث
العشرة صح

ينقسم في العشرة الى عشرين لكل واحد منهما خواص العشرة واذا عبرنا عن العشرة
بالعشرية فانها عبارة عنها بامر لازم لها اذ لم يجد اسما لها من حيث وجد بها و
اذا قلنا ان العشرة تسعة وواحد او ثمانية واثنان او سبعة وثلثة فهو من خواص
ولوازم اذ ليس تركيب العشرة من ثلثة وسبعة اولى من تركيبها من خمسة وخمسة
فلهذا لا يعد هذه المعرفات حدودا للعشرة ولا لشيء من الاعداد فان حد
الامر الواحد واحد كما عرفته ولا يكون للشيء الواحد حدان اذ لا يكون للشيء الواحد
صورتان بانه عدد مركب من ثلثة وسبعة فهو رسم وتنبيه فان اعتبار العدد
من حيث وجدته مما يصعب على التخيل وعلى العادة فيصار الى الرسوم والحال في
وحدة العشرة واجزائه كالحال في وحدة جسم من حيث الاتصال مع امكان فرض
اجزائه واعلم ان التقابل بين الواحد والكثير تقابل المضاف لا ان كل واحد منهما
حقيقته حقيقة الاضافة بل كل واحد منهما له ماهية معقولة ثم يعرض لهما التضايف
كما ذكرنا في حال الخط والصغر والكبر وهذا التضايف هو من حيث ان الوحدة
هي علة للكثرة والعلة والمعلول متضايفان لا من حيث انهما وحدة وكثرة بل من
حيث انهما علة ومعلول ثم ان للاشياء يعرض لها بسبب الوحدة ان يكون لكل
وكل شيء مكيالا من جنسه ففي الاطوال الطول وفي الحجمات حجم وبعض الاشياء
يكون الواحد فيه بالطبع مثل جوزة ومنها ما يكون بالفرض مثل درهم ودينار
وبالجملة فالواحد في كل شيء اصغر ما يمكن ان يكون التفاوت فيه اقل ما يكون وقد

المكيل صح

عرفت حال مكيال الحركات فيما تقدم وقد يجوز ان المكيال مباينا للمكيل كخط
مباين لخط والامر في الزمان وما يكال به كذلك واعلم ان مقابل المساوي
هو غير المساوي ثم غير المساوي يعم الاكبر والاصغر لا عموم الجنس بل عموم اللوازم
اذ ليس هو مقوم لهما لا يلزم ان يكون للمقابل المساوي متقابلان واما ان الزوج والفرد
ليسا من الذاتيات لانواع العدد فانك تعرفه بالاعتبار الذي وضعناه في
بيان ان الوحدة ليست بجوهر وهو ان العدد لا يدخل في حدهما كما لم يدخل
الجوهر في الوحدة واما انهما ليسا بنوع العدد فبان يعلم ان انواع العدد لها مبلغ
مثل العشرية والثلاثية وليس للزوج والفرد ذلك والكثرة بالطبع حيث لا يمكن
ان يكون الاول ثانيا والذي يكون بالفرض هو الذي يصح ان يجعل الاول
ثانيا والثاني اولا والكثرة بالفرض هو بالحقيقة ليس بكثرة ولكنه يمكن ان يفرض
فيها كثرة وحيث لا يكون كثرة بالفعل لا يكون معنى التتالي وغير التتالي الا
بالفرض بل اقول ان الكثرة مانعة لاجتماع ما والاجتماع تابع للمعية والمعية
قد يكون بالحقيقة اعني بالطبع وقد يكون بالفرض اعني بالزمان وما يشبهه فحيث
يكون الكثرة تابعة للمعية بالطبع كانت الكثرة بالفعل وحيث لا يكون كذلك
كانت بالفرض وايضا بحيث لا يكون الاجزاء موجودة معا لا يكون كثرة وذلك
كالحركة اذ لا يوجد المتقدم فيها مع المتاخر واذا لم يكن الكثرة لم يبق عليها التتالي
وغير التتالي وحيث يكون كثرة بالفعل كانت الوحدة باقية بالقوة ويشبه ان

قد يكون بالفرض وقد يكون
بالطبع والكثرة صح

لا يكون
ترتيب بالطبع صح

يكون كل اجتماع طبيعي موديا الى وحدة بالفعل **فصل** في اثبات المقادير و
عرضيتها وفي ان سطحا واحدا وخطا واحدا لا يكونان موضوعين للسطحية والكرية
والاستدارية والاستقامة وفي ان الخط المستدير يخالف المستقيم مخالفة نوعية
لا شخصية قد عرفت ان الجسم الداخل في مقولة الجوهر واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار
الجسم الذي هو بمعنى الصورة وهذا المقدار قد بان انه في مادة وانه يزيد وينقص و
الجوهر الجسماني باق فهو عرض لا محالة ولكنه من الاعراض التي تتعلق بالمادة لان
هذا المقدار لا يفارق المادة ولا الصورة الجسمانية الا بالتوهم لانه مقدار الشيء الذي
يقبل ابعادا ثلثة وهذا لا يمكن ان يكون بلا هذا الشيء اعني الجسم بمعنى الجوهر كما ان الزمان
لا يكون الا بمسافة على ما نبينه وهذا المقدار هو كون الجسم بحيث يمسح بكذا وكذا مرة
وهذا مخالف لكونه الشيء بحيث يقبل فرض الابعاد المذكورة فان ذلك لا يختلف فيه جسم
وجسم وهذا هو كمية الجسم ولا يفارق صورة الجسم في الوهم لكن هي والصورة الجسمية
يمكن ان يفارقا المادة في الوهم واما السطح والخط فلكل واحد منهما اعتبار انه
نهاية واعتبار انه مقدار اما السطح فانه يقبل فرض بعدين وايضا انه يقدر ويمسح وان
يكون اعظم واصغر واما قبوله لفرض بعدين فاما لذلك لانه نهاية الجسم الذي هو قابل
لفرض الابعاد الثلثة وليس هو من هذه الجهة مقدارا بل هو من هذه الحيثية مضاف فالسطح في كونها
نهاية لا يخالف سطحا اخر في هذا المعنى واما انه مقدار فانه يمكن ان يخالف غيره لكثرة
من الجهتين عرض فان النهاية عارض للمتناهي لانه موجود فيه لا كجزء منه ولا يقوم دونه

وقد قلنا

وقد قلنا انه ليس من شرط العرض الموجود في الجسم ان يطابقه من الجسم شيء بيا ويرو ايضا
من حيث هو مقدار عرض فيكون السطح بحيث يعرض فيه بعدان له هذه الصفة من الجسم
وكونه مقدارا له هذه الصفة من ذاته وحقيقة ذاته والسطح العرضية يبطل في الجسم
بالاتصال والانفصال وقد يكون سطح الجسم مسطحا فيبطل ويحدث مستديرا والسطح
الواحد بالحقيقة لا يكون موضوعا للكرية والمسطح في الوجود وذلك لان هوية الخط
في الوجود ان يكون طرف السطح وهوية السطح ان يكون طرف الجسم فاذا عرض للجسم زوال
عن هيئة لم يعرض للسطح ولا للخط فقد عرفت ان الصورة الجسمية تتقوم بالصورة
الطبيعية وان الاشكال والمقادير تختلف بسبب اختلاف الصور الطبيعية والجسم اذا كان
يابسا لم يقبل التكسر وان كان رطبا مثلهما بان يفرق اتصال الحدبة عند التقعر او عند
الاستقامة واذا تفرق اتصال الخط صار الخط الواحد خطوطا وذلك يكون بعدم الخط
الواحد واذا استدير بطل ايضا الخط الاول وذلك لان الخط الواحد لا يصير اطول والحال
في ذلك بخلاف الحال في ان الجسم الواحد يكون موضوعا لاختلاف ابعاده بالفعل تتوارد
عليه لان السطح اذا ازيل عن شكله حتى يبطل ابعاده فلا يمكن ذلك الا بتقطيعه وفي التقطيع
انفصال صورة السطح الواحد الذي بالفعل واذا وصلت سطوح بعضها ببعض بالتقاء
يبطل الحدود المشترك كان الكاين سطحا اخر بالعدد بل الواحد التي تاليفه الاول اكبر
السطح الاول بالعدد بل اخر مثله وذلك لان المعدوم لا يعاد وكذا الحال في الخط فقد
تبين ان هذه اعراض واما انه كيف تجرد السطح عن الجسم في الوهم فهو ان يلتفت الى السطح

ولا يلتفت الى الجسم ولا الى انه معه او ليس معه الا ان يلتفت اليه بشرط انه مفارق للجسم
وفرق بين ان ينظر اليه وحده مع شرط مفارقته فيه ما هو معه محكوما عليه انه كان التفت
اليه وحده وهو في وهله قائم وحده فهو قائم في ذاته وحده وبين ان يشترط
فيه هذا وكيف يمكن ان تفرض السطح في الوهم منفردا اليس نهاية لشيء الا ان يتوهم مع وضع
خاص ويتوهم له جهتان فيلزم ان يكون ما توهم سطحا غير سطح فان السطح هو نفس
الحد لا ذو الحد وان توهم السطح نفس النهاية التي يلي جهة واحدة فقط على ان لا انفصال
له من جهة اخرى كان ما سوى نهايته متوهما معه بوجه ما وكذلك الحال في الخط والنقطة
اما وجود المقدار الجسماني فظاهر ولما وجود السطح فلوجوب تناهي المقدار الجسماني
واما وجود الخط فبسبب قطع السطوح واعراض الحدود له واما الزمان فانه تحقق
للعرضية متعلقة بالحركة ووجوده فيها ولا مقدار خارجا عن هذه المقادير لان الكم
المتصل لانه اما ان يكون قارا حاصل الوجود بجميع اجزائه او لا يكون فان لم يكن بل
كان متجدد الوجود شيئا بعد شيء فهو الزمان وان كان قارا فهو المقدار فاما ان يكون
المقدار التام المقادير وهو الذي يمكن فرض ابعاد ثلثة فيه اذ ليس يمكن فرض ما فوق
ذلك وهذا هو المقدار الجسم واما ان نفرض فيه بعدان واما فيه بعد واحد ولا اول
من هذا ويعلم من هذا ان النقطة التي هي نهاية الخط ليست من المقادير وقد بان
ان المقادير ثلثة والكميات المتصلة لذاتها اربعة واما الثقل والخفة فانما يوجب
بحركاتهما مقادير في الارض والامكنة وليس لهما في نفسهما ان يحركهما ويعدهما او تقابل

بالمساواة

بالمساواة والمفاوتة وان التجربة التي تعرض للخفة والثقل بان يكون مثلا نصف ثقل وان
ذلك بانه يقطع في الزمان نصف المسافة او امر يجري هذا المجرى كالحرارة التي يكون ضعف
الحرارة لاجل انها تعمل في الضعف لا لانها في الضعف الجسم الحار فالكثير بالحرارة التي يمكن ان
يوجد فيها شيء نقصان يكون منه واحد عاد ويكون ذلك لذاته سواء كانت الصغرى موجودة
او فرضية ومن جنس الكم المتصل يتدى للهندسية ويتشعب عنها الهيئة والمساحة و
الاثقال والحيل ومن جنس الكم المنفصل يتدى للحساب ثم يتفرع منه الموسيقى واعلم ان الخط
المستدير يخالف الخط المستقيم مخالفة نوعية لا شخصية وان اشخاص النوع الواحد
يختلف بموضوعاتها او باعراض تعارضها اولية كاجتماع البياض مع السطح او الجسم بالموسيقى
كالموسيقى والكتابة ومفارقة المستقيم للمستدير ليس لاجل كثرة الموضوع فان مع المفارقة
قد يوجد بين مستقيمين وبين مستديرين ولا ايضا بعرضين كيف ان تقابل الخط في
للخط لحوقا اوليا ومثل هذا اللاحق اما ان يكون فصلا او عرضين لازمين لكان
يستوي فيها اشخاص الانسان والثالج ولو كانا عرضين غير لازمين بل كان
متعاقبين على خط واحد لكان وجب ان يبقى خط واحد موضوعا للاستدارة وللاستقامة
وقد ابطلنا هذا في صدر هذا الفصل ونحن اذا اردنا ان نبين ان امرا هو فصل او ليس فانما
نبين بان نعتبره فان ارتفع مع ارتفاعه ذلك الامر النوع بل الجنس فهو فصل وههنا فانا
اذا رفعنا المستدير او المستقيم بطل معه الخط فهما اذن فصلان وما يقال ان النقطة
تفعل بحركتها خطا فانما هو تخيل لا حقيقة له فانه ما لم يكن سطح موجود لم يصح ان يكون للنقطة

حوكم فاذن السطح والخط يوجدان قبل السطح فلا يكون النقطة علة لوجود الخط
وقد كنا بينا ان هذه الحدود متاخرة في الوجود عن الجسم في المكان هذه المسئلة
جرت العادة بان يورد في علم الطبيعية لانها منها الا انا اثرنا ان نتهرب على المتعلم
فاوردناها في هذا الباب لانه كالمستتر في سطح عال فنقول انا نفهم من اسم المكان
في اول الامر لا ذاته بل شيئا بالنسبة الى الجسم بان يسكن فيه ويتنقل عنه واليه بالحركة
فان المحصل من وجود الشي قد يكون بعد تحقيق ماهيته وقد يكون قبل تحقيق ماهيته
وقد يكون اذا كان قد وقف على عارض له مثلا قد وقف على ان ههنا شيئا له النسبة
المذكورة ولم يعلم ما ذلك الشيء ويحتاج اذا فهمت تلك الماهية ان تبين انها هي
الماهية التي تخصها تلك النسبة كما ذكرناه في البرهان والمكان قد نعني به ما يكون
محيطا بالجسم وقد نعني به ما يستقر عليه الجسم والمط في هذا المكان هو الاول وهو
للمتمكن مفارق له عند الحركة مساو له لان الشرط ان لا يوجد جسمان في مكان واحد
والمكان يفارق المتمكن عند الحركة والهيولى والصورة لا يفارقان المتمكن عند
الحركة فالمكان ليس هيولى ولا صورة وايضا فان المكان يكون الحركة فيه والهيولى
والصورة يكون الحركة معهما فبين ان المكان ليس هيولى ولا صورة والمعتقد في
المكان مذاهب فمنها ان يقال انها ابعاد مسطورة من الاجسام والقايلون بهذا
على قولين فمنهم من قال ان هذا البعد لا يوجد خاليا عن متمكن ومنهم من قال يوجد
خاليا وهولاهم القايلون بالخلاء ومنهم من قال انه الهيولى والصورة ومنهم من قال انه

السطح

السطح من الجسم الحاوي للمحوي وقد ابطلنا مذهب من قال ان المكان هيولى او
صورة وحجة القايلين بالابعاد تعرف من كتاب الشفا وسيورد في خلال ما يتكلم فيه
خلا منها فانقول اولا انه ان فرض خلا احال فليست سوا شيئا محضا بل موصوفات
وجوهر لان كل خلا احال نفرض فقد يوجد خلا اخر اقل منها واكثر ويوجد
معها والمعدوم واللاشي ليس يوجد هكذا فليس الخلا لاشيئا وايضا كل ما كان
كذلك فهو كم فالخلا كم وكل كم فاما متصل واما منفصل والخلا ليس منفصل فان
كان منفصل فاما ان يكون الانفصال عرضا له او يكون لذاته منفصل فان كل ما
عرض له الانفصال فهو متصل بالطبع وان كان منفصلا بذاته فهو عديم الحد المشترك
بين اجزائه وكل ما كان كذلك فكل واحد من اجزائه لا ينقسم وكل ما كان كذلك
فليس يمكن ان يقبل في ذاته متصل الاجزا فاذن للخلا ليس منفصل الذات فاذن
هو متصل الذات وكيف وقد يفرض مطابقا للملا في مقداره وكل ما كان كذلك
فهو مطابق للمتصل وكل ما يطابق المتصل فهو متصل فالخلا اذن متصل وايضا
فالخلا ثابت الذات متصل الاجزا مقدارها في جهات وكل ما كان كذلك فهو
كم ذو وضع فالخلا كم ذو وضع وايضا فيه يوجد فيه خاصية البعد وقبول الانقسام
الوهمي في اي جانب واي امتداد كان في الجهات كلها وكل ما كان كذلك فهو قابل
ابعاد ثلثة فالخلا ذو ابعاد ثلثة وذو وضع وكانه جسم تعليمي مفارق للمادة والجسم
التعليمي مقدار وبعد لا يصح وجوده الا في مادة فقد بينا ان المقادير لا يصح الا في

غير متناهية وانها اذا كانت متناهية يكون بقطع والقطع يكون بواسطة
المادة لانه لو لم يكن مادة لكان كل بعد على مقدار واحد فيلزم ان يكون جسما و
يلزم القايلين بالابعاد التي لا تخلو من متمكن ما نقوله وهو ان هذا البعد اما ان
موجودا مع بعد الجسم المتمكن فيه او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا ثم لم يكن
في مكان وايضا فانه ان كان معدوما مرة ويوجد اخرى حتى يكون تارة بالقوة وتارة
بالفعل كان هناك معنى بالقوة ومعنى بالفعل والذي بالقوة هو الهيولى و
الذي بالفعل هو الصورة فيكون البعد جسما وقد فرض غير جسم وان بقي موجودا
مع بعد الجسم المتمكن فاما ان يتحد به او يكون متميزا عنه غيرا بالعدد لكن معنى قولنا
هذا البعد الشخصي الذي بين هذين الشيئين هو هذا الامر المتصل الذي بينهما
القسمة الواحدة المشار اليها وكل ما بين الطرفين هو هذا البعد فكل ما هو هذا
البعد الذي بين هذين الطرفين فهو لا محالة واحد شخصي ولكن البعد الذي للجسم
موجود فالبعد الاخر غير موجود وان اتحد به لم يكن الا بعد الجسم فلا يكون البعد
المتوهم موجودا وايضا فان امتناع الاجسام عن التداخل ليس بسبب الصورة و
الكيفيات فانه مع فرض الجسم موجودا او عدم الصورة والكيفيات يكون التداخل
ممتنعا واذا فرض الجسم معدوما وفرض ساير الكيفيات موجودا لم يمتنع التداخل
او لا يصح ان يكون السبب في امتناع تداخل الاجسام الهيولى اذ معنى المداخلة
سوا ان يكون اي شي اخذت من احد الامرين تجد معه في الموضع شيئا من الاخر

احدهما عن الاخر في الوضع ومعنى اللاتداخل سوا ان يكون ذات احدهما متميزا او ليس
في الهيولى حيز ولا وضع ثم الهيولى مستعدة لان تلقاه البعد وليس في طباعها ان
يجيز فاذن لم يمنع الهيولى والصورة والكيفيات عن التداخل الاجسام
المعلوم انه لو لم يكن ههنا مانع اخر لكان واجبا ان يكون التداخل في الجسمين
جايزا الا ان يكون كل مولف من شيئين لا يكون هناك غيرهما من دون ان يحدث
استحالة وانفصال فان الحكم اذا كان جايزا على كل واحد منهما كان جايزا على
لكن جملة الجسم ممتنع عليه المداخلة فهو بسبب ان في اجزائه ما يمنع ذلك فقد بينا انه
لا الهيولى ولا الكيفيات ولا الصورة فبقي ان يكون طبيعة البعد فلا يصح اذن ان
يكون البعد مكانا ولا لصح التداخل بين الاجسام ثم لا بد اذا ملا الجسم المتمكن انا ما ان
ان يلقى البعد الذي هو المكان عندهم مادة الجسم وهيولاه فانه ان انفرد عنها لا يكون
قد ملاه الا انا او يكون ذلك البعد قايما على حاله ليس ملاقيا للمادة الجسم المتمكن ولا يصح
ان يلقى الجسم ولا يلقى مادته والا لكان وجوده من دون المادة فيكون للمادة قدر في
غير بعد ان يتساويا فيتفقا في الطبيعة والامور المعتبرة في الطباع التي لا ينبوع ينفصل في
جوهرها لا تتكثر في هوياتها على ما بيناه في باب التشخص بل انما تتكثر المواد التي تحلها
واذا كانت المادة واحدة لم تتكثر فلا يكون بعدان اذ لا يكون لاحد البعدين خاصية ليست
للاخر ونحن لا نجد في مادة المتمكن الواحد الا بعدا واحدا من الاتصال وعلى ما لو كان
فيها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة واذا كان البعد واحدا وهو

يلزم ان لا يكون للجسم مكانا ويلزم ان يكون للجسم في البعد الذي هو فيه بعد فيكون
مكانه خانة وهذا يعود كرا صحاب البعد انا وصلنا الى البعد بطريق التحليل وذلك لان
الامور البسيطة انما يودي اليها التحليل بتوهم دفع شي شي من الاشيا المجتمعة معا لها
فالذي يبقى بعد رفع غيره في الوهم هو البسيط الموجود في نفسه وان كان لا يتقوم له
قوام فبهذا عرفنا الهيولى والصورة ونحن اذا توهمنا الماء غيره من الاجسام مرفوعا
عنه لانا اشك الزم من ذلك ان يكون البعد الثابت بين اطرافه موجودا وليس الامر كذلك
فان التحليل هو افراد واحد من اجزاء الشي الموجود فيه والتحليل دل على الهيولى فان
برهن ان هناك صورة لا يتقوم بنا تمامها فبان ان هناك مادة والهيولى انما يوجبها
اثبات الصورة لا توهم رفعها ولا توهم رفع الصورة واعدامها كما فعلوا في اثبات البعد لا
وجب ابطال المادة ولا اثباتها والتحليل للمتمكن لا يوجب لا ابطال البعد ولا اثباته
اما انه لا يوجب ابطال البعد فان الخصم لا يقول به واما اثباته فلان نفس ابطال المتمكن
وعدمه لا يوجب وجود البعد لم يشترط فيه حفظ الاجسام اللطيفة به موجودة على
احوالها فثبت بذلك تعداد البعد الذي كان في الوهم موجودا لا البعد فانه ان لم يكن
الاجسام اللطيفة بحالها فالوهم يحمل بعدا غير متناه من دون اعتبار رفع جسم واما ان
كل جسم واحد فتوهم بعدوما وليس يجب من توهم عدم المتمكن بعدمه مع هذا فليكن هذا
البعد عند الوهم نفرض اذا اعدم في الوهم جسم او اجسام فاعدم ساير هذا التوهم الذي
فاسدا حتى لا يكون تابعه محالا او مسلم صحان بهذا الفرض ممكن حتى يكون ما يتبعه غير محال

اللهم

اللهم الا ان نقول هذا القايل بان جميع ما توجبه الوهم واجب وانت تعلم ان الامر ليس
كذلك بل نقول ان التحليل تمييز اشيا بصحة وجودها في المجتمع ولكنها مختلطة عند العقل
فيفصل العقل بعضها عن بعض او يكون بعضها يدل على وجود الاخر فاذا مال حال بعضها
عن بعض ما اشتغل منه الى الاخر فيكون الرفع حينئذ بمعنى الترك له والاشتغال الى الاخر لا بمعنى الاعدام
وايضا فانك قد عرفت في اول ما تصورت الخلا ان الخواص التي يختص بها هي خواص
الكم او ذي الكم فان كان الخلا يقبلها بالعرض فهو ذو كم او جوهر والعرض لا يكون فالكم
لا وجود في جوهر ذي كم فيلزم ان يكون الخلا ذاتا مقارنة لجوهر وكم متصل
فان كان الجوهر والكم داخلين في تقومه فهو جسم وان كانا مقارنين له من خارج فاول
احواله ان يكون عرضا في جسم والعرض في الجسم لا يداخله جسم وان كان كما بالذات
وله الابعاد الثلثة فانه ينطبع به المادة كما بينا حيث تكلمنا انه لا يصح في مثل هذه الابعاد
ان تؤخذ تارة مفارقة عن المادة وتارة مخالطة لها فاذا كان كذلك كان الخلا
جسما وايضا فانه لا يصح ان يكون فيه حركة لا مستقيمة ولا مستديرة اما انه لا يكون
فيه حركة مستديرة فان الخلا يجب ان يكون غير متناه البتة اذ ليس من شانه
ان يقف او ينتهي ولو كان يصح وجود حركة مستديرة في خلا غير متناه لصح تقاطع خطين
غير متناهيين احدهما يخرج من مركز الجسم المستدير موازيا للخط الخارج من المركز ولو
صح تقاطع مثل هذين الخطين مع حركة الجسم المستدير لكان متقاطعان دفعة ولو صح
ان يتقاطعا دفعة على ما بينا من حال التقاطع في مكانه لصح ان يتقاطعا على نقطة

هي اول نقطة يصح بها التقاطع في الخط المفروض في الخلاء ولو صح ان يوخذ في
الخط المفروض في الخلاء اول نقطة يقع بها التقاطع في ذلك الخط يصح ان يوخذ
فيه اول نقطة تخرج منها خط الى المركزين لكن التوالي مح اذ لا يصح ان يكون في
الخط الخارج المفروض في الخلاء نقطة هي اول نقطة
يخرج منها خط الى المركز اذ لا نقطة الا وقبلها نقطة
يمكن ان تخرج منها خط الى المركز وكذلك الى ما لا
نهاية واذا كان كذلك لم يقع التقاطع واذا كان لم يكن
التقاطع لم يكن الحركة فالمقدم وهو وجود الحركة المستديرة في الخلاء باطل و
هذا صورة ذلك الخط المفروض في الخلاء وهذا البيان اول ايضا لنشاع وجود
حركة مستديرة في الخلاء غير متناه واما الحركة المستقيمة فاما ان يكون طبيعية او
قسرية كما بينه والحركة الطبيعية هي ما يصدر عن الجسم اذا خلي وطبعه والقسرية
هي ان يحرك الجسم الى خلاف ما يقتضيه طبعه كمن يحرك حجرا الى فوق وستشرح جميع
هذه فيما بعد والخلاء ليس فيه اختلاف اجزاء حتى يكون فيه اختلاف المقر حتى يصح
ان يتحرك فيه جسم من مبتدأ الى منتهى اذ ليس حيز اولى بان يكون مبدأ من الاخر
منتهى ولا يكون ايضا وجود العالم من حيث هو موجود اولى من ان يكون موجودا
في حد اجزاء من الخلاء اذ ليس في الخلاء اختلاف اجزاء الا ان يقال ان هذا الوجود وجد على
اتفاق لا يستمر هذا الاستمرار وسيتحقق فيما بعد ان وجود العالم حيث هو ليس هو

سبيل الاتفاق على ان الاتفاق كما ستعلم طارئ على امور طبيعية او على امور ارادية
ثم ليس في الموجودات بالحقيقة امر بالاتفاق بل كلها او جلها الغايات كما ستعلم
او ليس يلزم من لا يقول بالخلاء هذا السؤال اذ ليس من مذهبنا وجود العالم في
مكان وههنا مقدمات سنبين فيما بعد وانما استعملناها ههنا لئلا نغفل الكلام في
الخلاء اولا انها ايضا قريبة من الاوليات وانت تعلم ان المتحرك كلما كان المتحرك
فيه ارق كانت الحركة فيه اسرع كما ان حركة الحجر في الهواء اسرع من حركته في الماء
وهذه المقدمة قريبة بالمشاهدة ثم كل حركة يكون في زمان على ما بيناه فان تحرك شيء
في الخلاء كان يجب ان يكون لحركته زمان محدود ويكون تلك الحركة لا في زمان فانه
كان له زمان محدود وزمان المتحرك في الملاء ايضا زمان محدود فان صار زمان الحركتين
الى زمانين كان يجب ان يكون لزمان المتحرك في الخلاء الذي ليس متفاوتة اصلا
نسبة الى ما له متفاوتة فكذلك لا يكون بين الزمانين تناسب وان لم يكن تلك الحركة
في زمان وكانت كل حركة في زمان كانت الحركة التي في الخلاء ليست بحركة بيّن هذا
بالشكل الثاني وسف فاذن لا حركة في الخلاء طبيعية اذ ليس فيها حركة طبيعية فليس
فيها حركة قسرية وبينا بيان اخر في ان لا حركة قسرية في الخلاء مبني على مقدمات طبيعية
تركنا ذكرها ههنا اكتفاء بما قلنا واقتصارا على ما قيل في كتاب الشفاء والحق الذي يلزم
المتحرك بالطبع في الخلاء يلزم ايضا المتحرك بالقسر في البيان المبني على المتفاوتة واللامتفاوتة
ويلزم ايضا ان لا يبطل تلك الحركة اعني القسرية اصلا لانك ستعلم ان المسبب في

مثل هذه الحركة مثل غريب يحدث من جهة القاسر في المتحرك وذلك الميل لا يبطل
لذاته فان ما يستحق العدم لذاته لا يوجد زمانا وانه لا يبطله القوة الطبيعية التي في
المتحرك فانه لو كانت تلك القوة هي العلة في عدم هذا الميل الغريب لما وجد
اول الامر فهو اذن امر من خارج يبطله اما بملاقات والخلاء ليس فيه مقاومة يبطل
بواسطتها الميل الغريب عن المتحرك بالقسر فاذن ليس يصح ان يبطل الحركة القسرية
من المرجح ان كانت حركته في الخلاء والثاني ح وكذلك لا يكون سكون في
الخلاء وذلك لانه كان الذي يسكن هو عادم الحركة ومن شانه ان يتحرك على ما بينه
كذلك الذي يسكن في الخلاء هو الذي لعدم منه الحركة ومن شانه ان يتحرك وليس
من شان الخلاء ان يتحرك ض وههنا امور اخر يدل بالمشاهدة على عدم الخلاء وان
كان القايل بالخلاء يجعلونها ادلة على وجود الخلاء وقد ابطلت في كتاب الشفا فمنها آ
سراقات الماء ومنها دوراقات جرايات الماء ومنها المحاجم التي تجذب الجلد وذلك
لوجوب تلازم صفايح الاجسام ومنها القدح الصغير الذي يجذم على شي سكر
فيسال برواشيا اخر من جمل العجيبة التي تتم بامتناع وجود الخلاء ولو كان الخلاء
حابسا للماء في السراقة لكان اذا خلى عنا الانامل لم ينزل الماء وقد اتضح لك ان المكان
ليس هو الهيولى للشي ولا صورة ولا خلاء ولا بعدا ولا بد من ان يكون شيئا من الجسم اذ اما
ان يكون على سبيل التداخل واما ان يكون على سبيل الاحاطة واذا قيل ان المكان
مساو للمتمكن فليس نعني به جسم المتمكن بل نعني به سطح المتمكن مساوي السطح فالمكان

موالح

هو السطح المساوي لسطح المتمكن وهو نهاية الحاوي المماسة لنهاية المحوي فقد
عرفت من هنا ان المكان سطح لا مقدار اخر والخط والسطح والنقطة لما كان
اشياء انما بالعرض مع الجسم لم يكن في مكان بالذات وانما المكان لما يتحرك بالذات
والمكان وان كان لا بد عنه في الحركة فليست علة فاعلية للحركة لان العلة الفاعلية
للحركة القسرية معلومة وكذلك علة الحركة الارادية وما عدا المكان وليس كل ما لا يستغنى
عنه علة فاعلية فان العلة ايضا لا بد لها من المعلول وليس المعلول علة للعلة بل العلة
هي التي لا بد منها وهي لذاتها لا لغيرها اقدم من المعلول في الوجود وسبب لوجود
المعلول والمكان ليس اقدم من الحركة بالعلية بل عساها ان يكون اقدم منه بالطبع
حتى ان كانت ثمة كان مكان وليس اذا كان مكان كان ثمة وبين التقدمين
فرق ومن شرط العلة ان يكون سببا لوجود المعلول وليس من شرط المتقدم
بالطبع هذا فالمكان امر لازم لموضوع الحركة فان موضوع الحركة من حيث هو جايز
عليه الحركة هو في مكان لا محالة والبسط في ابطال مقدمات اصحاب البعد و
الخلاء ومن يقول بان الهيولى هي المكان او الصورة موكول تامله الى كتاب الشفا
فان قيل اليس الهواء الذي يدفعه الماشي كان في مكان نحو جعل الماشي مكانه فالجواب
ان الغلط في هذا احدهما بالقوة مكان ما بالفعل لان الهواء المدفوع لم يكن متميزا عن
هواء ثلثه بالفعل حتى كان له مكان خاص والماشي انما يوجد حدودا بالفعل محيطة
بل لم يكن محيطة بالهواء المدفوع وهذه الحدود مكان الماشي والماشي اذا مشى فليدبر

يتحرك عن شيء يصير معه فيه هواء بل يستتبع الهواء

في الكلام في الكيف

والكيفية يقال الكيف للشيء الذي له كيفية ويقال كيف لنفس الكيفية وكل هيئة قارة لا يوجب تصورها تصور شيء آخر خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة او نسبة في اجزاء حاملها فهي الكيفية وهي التي يجاب بها عن سؤال كيف الشيء فيفارق المضاف والاين ومتى والملك بانها لا يوجب نسبة الى شيء خارج ويفارق الوضع بانها لا يوجب نسبة واقعة في اجزاء الجسم ويفارق الكم بان لا يعتبر فيها قسمة او نسبة في اجزاء حاملها ويفارق ان ينفعل وان يفعل بانها هي قارة فكان الكيف يحصل لنا من تصور معان محصلة ثم اذا فصلنا تلك الاشياء عن المقولات وعرفنا ما جعلناه مخالفا للكيف بقي لنا المنحصر في مقولة الكيف وهو ما يجاب به عن سؤال كيف مما ليس تلك الاخرى وهيهنا وجه اخر وهو ان يحصل حقيقة البحث عن الشيء انه كيف هو في نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله فاذا كانت الوصف مما يحوج الى اعتبار امر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال انه كيف هو كما انه عدل عن الواجب وانواعها اربعة فاولها هو الحال والملكة والثاني هو القوة واللاقوة والثالث هو الانفعالات والانفعاليات والرابع هو المختص بالكميات كالشكل والفردية والزوجية فالاول نوع نعتبر معه النفس وذلك انه اما ان يكون في نفس او في ذي نفس فما كان من هذا سريع الزوال مثل الظن الضعيف وغضب الحليم فانه يسمى حالا وما كان من هذا بطيء الزوال مثل الاستعداد التام للنفس في قبول المعقولات والتصرف فيها يسمى ملكة فانا اذا قلنا ان العلم ملكة فانه

يشار به

يشار به الى الاستعداد التام الذي يحصل للعالم لا نفس العلم بامر معلوم ومثل الحقد للحقود والاخلاق المتمكنة والعادات والامراض المزمنة والانفصال بين الحال والملكة انفصال باعراض لا بفصول داخلة في طبيعة الشيء بل الحال بعينها كالحال بين الصبي والرجل والنوع الثاني هو هو للجسم لانفعال وقبول اثر ما وان كان هو سهلا يسمى وهنا طبيعيا وما كان هو عسرا مثل المقاومة وبطوء الانفعال يسمى قوة طبيعية مثل القوة المصاحة ومثال الوهن الممراضية والنوع الثالث هو الكيفيات المحسوسة في ظاهر الاجسام بذاتها مثل الالوان والطعوم والروائح وما اشبه ذلك منها راسخة باسرها ويسمى انفعاليات مثل حلاوة العسل وحمرة الورد وانما يسمى انفعاليات لسبق اما الذي يعم جميعها فلان الحواس تنفعل عن جميعها واما الذي يخص بعضها فلانها جارية عن انفعالات في اصل الخلقة كحلاوة العسل وصفرة المصفار وقد يكون لا خلقة كملوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد ومنها سريعة الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل ويسمى انفعالات لا على انها انفعالات في انفسها بالحقيقة ولكن على سبيل الاستعارة والمجاز لكثرة الانفعال الذي يعرض لحاملها وسرعة وجودها وعدمها واعلم ان الثقل والخفة من هذا الباب فان الجسم يسمى مصمتا وهو ثقيل وهو واحد بعينه وقد يجمع اشياء متشابهة لكل منها وزن ما فاذا اجتمعت حدث لها وزن اقل او اكثر وذلك اذا انفعل بعضها ببعض والنوع الرابع كيفيات تختص

بالكميات مثل الانحناء والاستقامة للخط والاشكال والزوايا للسطح من
الجسم والزوجية والفردية واعلم ان فى الاجسام حدودا واشكالا هى حدود ذلك بسبب
الحدود وذلك لان الشئ هو الشكل واما الحدود فليست اشكالا بل هى اطراف
ولا يصح ان يقال انها فى ظاهر الحدود حتى يقال مثلا ان السطح فى ظاهر الجسم او
الخط فى ظاهر الجسم والنقطة فى ظاهر الجسم والخط فى ظاهر السطح فان السطح هو
نفس ظاهر الجسم والخط ظاهر السطح واشكال الجسمانيات كيفيات يوجد فى
الحدود بل يوجد فى جملة المحدود بالحدود وفى الحدود وجودا ثابتا بالشركة
فلو كانت الكرية فى السطح لكانت تقعيبا او تقعيرا كما لو كانت الدائرة فى نفس
الخط لكانت استدارة وتقويسا وكان شكل الدائرة موضوعها السطح كذلك
شكل الكرة موضوعها الجسم وان كان شكل الدائرة لا يتم الا باسطاء الخط وكانت
شكل الكرة لا يتم الا بسبب السطح وهذه الاشكال وان كانت الحدود عللا لها فليست
عللا فى انفسها بل فى شئ اخر يتحد بها هو الجسم والاشكال لا يقبل الاشد والاضعف
وكيفيات العدد ايضا لا يقبل الاشداد والاشخاص ولا لها اضداد لانها تستقر
من الاعداد واما الانواع الاخرى فقد يمتنع منها الاشداد والاشخاص ولا يجب
ان يشكل عليك ان اشياء عدها من المضاف فى مقولة الكيف مثل العلم فان العلم
علم بالمعلوم ومثل الملكة والخلق فانه خلق على شئ وكلا ايضا ان يظن ما يظنه
قوم من ضعفاء الفطن ان شيئا واحدا يكون فى مقولتين بالذات بل يجب ان نعلم

ان العلم

العلم والخلق وما اشبههما ليس من المضاف الحقيقى بل كيفية يلزمها الاضافة
ولا يفارقها البتة وهى من المضاف بالوجه الاول الذى يذكرهم وذلك الوجه
ليس بمقولة ونحن نبين ان المضاف قد يعرض للمقولة وهى ان المعنى الذى
اذا عقل كانت ماهيته معقولة بالقياس الى غيره كالابوة والبنوة وقد يعرض
ربما يعرض هذه المقولة كالعلم الذى هو هيئة فى النفس ويعرض له الاضافة
من خارج وللعلم وجود بذاته من جهة ما هو هيئة للنفس وكذلك الخلق و
دليلك على ذلك حال انواع العلم مثل النحو والشعر وانواع الخلق مثل الشجاعة والعفة
فانها يقال بانفسها لا بالاضافة الا ان يحصل النحو علما فيقال هو علم بكذا فيكون
مضافا لكونه على طبيعة جنسه فالنحو ليس لانه نحو يعرض له الاضافة بل لانه علم و
الشجاعة ايضا يعرض لها الاضافة لانها خلق ولو كان العلم والخلق من حيث
هما من المضاف لكان انواعهما لا يعقل بذاتها الا مضافة فهكذا ينبغى ان نفهم هذا

الفصل فى اثبات الكيفية الانفعالية والانفعالات وانها اعراض

معلوم ان هذه الاجسام مختلفة فان الاسود منها اسود وكيف كان شكله
ووضعه وان اختلاف الترتيب والوضع لا يختلف بسببها هذه الالوان وانه
لولا خاصية لكل واحد من الاجسام المختلفة بسببها هذه الالوان وانه لولا خاصية
لكل واحد من الاجسام لاستحال ان يتخيل منه للحواس حالات مختلفة واما
مذهب من قال ان هذه الكيفيات لاشكال غيره فانه يبطل بانه لو كان المحسوس

الشكل لكان يجب اذا لمسنا الشكل بالحد وو ان نحس لونه فان الشي الواحد من
جهة واحدة يدرك شيئا واحدا فان ادرك من جهة ولم يدرك من جهة واحدة
فالذي لم يدرك غير المدرك فيكون اللون غير الشكل ثم من الظاهر ان اللون
فيه مضادة وكذلك الطعم وكذلك اشياء اخرى ولا شي من الاشكال بمضادة
ومن العجايب عدم سولاء عن ان الاشكال لا يدرك الا بواسطة الالوان والطعوم
والروايح وكيفيات اخرى ولا يحس بشكل البتة مجردا فان كان لان الشكل المجرد
اذا صار محسوسا احدث في الجسم اثرا من هذه الاثار غير الشكل فقد صح وجود
هذه الاثار وان لم يكن هذه الاثار الا نفس الشكل وجب ان يحس شكل مجرد من غير
ان يحس معه شي اخر وليس الامر كذلك واما انها اعراض فبان يعلم ان هذه الكيفيات
وجودها في الاجسام والاجسام موجودة بالفعل من دونها ولو كانت جواهر
وجب ان يعدم الاجسام مع مفارقتها اياها كما يعدم مع مفارقة الصورة الجوهرية
وايضا فانها ان كانت جواهر جسمانية او جواهر غير جسمانية فان كانت غير
جسمانية فاما ان يجتمع من تركيبها اجسام او لا يجتمع من تركيبها اجسام فان
كان يجتمع من تركيبها اجسام فهي اجسام كما عرفت وان لم يجتمع من تركيبها
اجسام وهي سارية في الاجسام فاما ان يصح عليها المفارقة فاما ان تبقى بعد
المفارقة محسوسة ولا متقدرة فان بقيت بعد المفارقة محسوسة متقدرة فاما ان
يكون مقدارها بذاتها او مقدارها واردا عليها من خارج وان كانت مقاديرها

بذاتها

بذاتها لزم اولا وجود الخلاء يوجد فيه تلك المقادير ولزم لها اذا فارقت في جسم
ان يدخل بعد في بعد وايضا وجود بعد او مقدار الا في مادة وكل ممتنع وايضا
فان المفهوم من الحرارة مثلا غير ماهية الطويل العريض العميق وغير ماهية
المقدار فيكون للحرارة غير مقارنة للماهية التي هي المقدار بل عرضت له وهذا معنى قولنا
الصفة في الموصوف ويكون مع ذلك المفارقة وليست جزءا من الشي الذي هو المقدار
فيكون للحرارة عرضا وان كان مقاديرها عن خارج وبسبب حلولها كان جسما ذا كيفية
فهو اذن اعراض وان كانت غير جسمانية ولا وجود لها الا في الاجسام فهي اعراض لا
جواهر وان كان لها وجود بذاتها اذا فارقت الاجسام فهي اما ان يقوم بذاتها وهي
تلك الكيفية غير متقدرة ولا محسوسة وكل كيفية انفعالية وانفعالات فهو محسوس
متقدر وكانت تلك الكيفية ليست بكيفية انفعالية ولا انفعالات هف وان
اقام امرا معقولا غير محسوس لزم ان يكون شي واحد من شانه ان يفارق المادة
تارة وان يخالطها اخرى وقد عرفت استحالة ذلك وبالجملة فان الحرارة مثلا
ان كان يصح عليها مفارقة موضوعها فاما ان يبقى معقولة واما ان يبقى محسوسة فان
بقيت محسوسة والمحسوس لا بد له من مقدار ووضع والمقدار والوضع غير الحرارة
وجب ان يكون جسما حارا والمعقول لا يصح عليه المخالطة والمفارقة وان لم يصح على
الحرارة المفارقة فهي عرض واما ان الاعراض لا يصح عليها الانتقال فقد عرفت
حين تكلمنا في الصورة الجسمانية وهي ان هذا البياض ان كان وجوده في ذاته هو وجوده

في هذا الموضوع فهذه عنه هو عدمه في ذاته واما عرضية نوع القوة واللاقوة
فامره واضح وما يتعلق بالنفس فنذكره حين نتكلم في علم النفس في حل
الشبهة في كون العلم عرضا واثبات الكيفيات التي في الكميات واما ان العلم
عرض فالامر في المعلوم من الاعراض واضح لانه موجود في النفس لكن ههنا وايضا
الجوهر فهذا يوهم ان للمعقول منه ايضا جوهرا فان الشيء لا يكون جوهرا في حال وعرضا منه صح
في حال وانت قد كرت ما في ذكرنا في باب الجواهر الثانية والثالثة كما ولكنا بل
نقول ان ماهية الجوهر بمعنى انه الموجود في الاعيان لا في موضوع والمعلوم من الجوهر هي
ماهية معقولية من امر اذا وجد في الاعيان كان وجوده لا في موضوع واما وجوده
في العقل بهذه الصفة فليس يدخل في حده انه لا في موضوع اذا كان موجودا في الاعيان بل انما يدخل في حده كونه لا في موضوع صح صح
والجوهر اذا كان موجودا في النفس او في الاعيان كان حكمه واحدا فان كليهما
ماهية اذا وجدت في الاعيان كان وجودها لا في موضوع وهذا كقول القائل ان
المقناطيس حجر يجذب الحديد فاذا وجد مقارنا لبدن الانسان فلم يجذب الحديد كان يجذب صح
ايضا حكمه وسواء حجر من شانه ان يجذب الحديد واذا كان في الكف ايضا كان منه
الصفة وليس اذا كان في العقل في موضوع بطل ان لا يكون في العقل ماهيته في
الاعيان ليس في موضوع ونقول ان هذه المعلومات اعني المعقولات تبين لنا امرها
وقد تبين ان ما كان من الصور الطبيعية والتعليمية فليس يجوز ان يقوم مفارقا
بذاته بل يجب ان يكون في عقل او في نفس وستعلم من الكيف المقصد ان الامور المفارقة

بذاتها اعني المفارقات ليس وجودها في ذاتها هو علمنا بها وكذلك ان كان شيء
صورة مفارقة وتعليمات مفارقة على مذهب افلاطون فانما يكون علمنا بها
ما يحصل لنا منها اذ لا يصح على تلك الصورة ان ينتقل الينا وسنبين هذا في
مواضع بل الموجود منها لنا هي الاثار المحاكية لها وسنبين المعقولات وسنبين
المعقولات بيان صحيح حيث نتكلم في الادراكات استحالة حصولها في ابداننا فيبقى
ان يحصل في نفوسنا فهي اعراض في النفس واما بيان ان الكيفيات التي في الكميات
اعراض فيما يعلم من وجود جسم كقطعة شمع تقبل اشكالا مختلفة فان كان فيها جسم
ما لا يقبل الاشكال المختلفة كالسماء فان الشكل من لوازمه واما اثبات المربع فانه الاشكال صح
يكون بواسطة الدائرة كما عرفت في كتاب اقليدس واما اثبات الدائرة فاليه طرق
واقربها ما نقول وهو ان الاجسام موجودة وهي اما ان يكون مركبة او بسيطة
ولا بد من وجود الاجسام البسيطة اولا ثم المركبة ومعلوم ان تلك الاجسام
البسيطة اذا خليت وطباعها لم يكن بد من ان يكون على شكل فانه لو بقيت
بلا شكل كانت تلك الاجسام غير متناهية واذ لا بد من وجود الشكل
للاجسام البسيطة فيجب ان يكون مستديرة اذ كانت المادة فيها واحدة
والصورة واحدة ولا يصح ان يصدر عن طبيعة واحدة في مادة واحدة فعل
مختلف حتى يصدر عنها في بعضها زاوية وفي بعضها خط فيجب ان يكون شكل
الاجسام مستديرا وعند قطعه يظهر دائرة فيثبت بهذا الوجه وجود الدائرة

واذا ثبت الدايرة ثبت الاشكال واما الاستقامة فانها يثبت بوجود المحاذات
في المضاف اعلم ان حد المضاف الذي هو المقوله هو الذي وجوده
هو انه مضاف ولا يظن ان المضاف الماخوذ في حده هو بعينه المحدود فان من
الاشيا ما يكون نجنسه او ما هو كالجنس اشهر عند الجمهور ثم ان الخواص يحدون
معنى نوعيا تحته او كالنوع فينقلون اليه اسم الجنس للاعم بوجه كما ذكرنا في
باب الممكن ولما كان اسم المضاف مقولا على ما يقال ماهيته بالقياس الى غيره من
غير اعتبار ان له وجود اخر او ليس له وجود اخر حتى كان الشي اذا كان من
الجوهر ثم لحقته نسبته فاعتبر هو من جهة نسبته فكان هو من حيث هو لذلك
مقولة المهية بالقياس الى غيره فلم يكن له وجود اخر كان ايضا من المضاف وكان
المضاف يقع على المعنيين جميعا ووقع على الحد وان لم يكن لهما جميعا جنسا فنعني
المضاف الماخوذ من حيث في الحد هو هذا المعنى العام والمحدود هو المعنى الخاص
والمضاف الحقيقي الذي لحده هو الذي ماهيته ووجوده انه مضاف وليس له
وجود غيره فكان هذا من جملة المخصصات التي تختص بالحاق شرط التجريد
بطبيعة عامة فان طبيعة الجنس اذا كانت صالحة لان يلحق بها معنى وان لا
وليس يجب لها احدهما فانه اذا الحق بها شرط عدم ساير ما يمكن ان يلحقه تخصص
وليس المعني بالجنس ههنا وبالنوع الحقيقيين منهما بل الخاص والعام والفرق
بين المضاف الذي هو المقوله وبين المضاف الذي ليس بمقوله بل شي يلحقها

الاضافة

الاضافة الذي سنعد بانه مقول الماهية بالقياس الى غيره وانه مخصص من قبل
ذلك ولا يتخصص بغيره والاخر ان سنعد تتقوم بوجود خاص بجسم ثم يلحقه
الاضافة ولا يكون هذا من قبيل الاضافة التي هي المقولة فاذا كان المضاف
لا وجود له الا انه مضاف فيلزم ان يكون اذا حصل احد طرفيه تحصيلا كان
الاخر محصلا بسببه حتى اذا قلت ضعف مطلقا من غير تحصيل عدل ان بازائه
نصف من غير تحصيل واذا قلت ضعف هو اربعة فمثل ذلك بازائه نصف هو اثنان
ونقول ان تحصيل المضاف يفهم من معان فليتقدم لهذا مقدمة فنقول المضاف
ليس له وجود متقرر كوجود السواد والبياض بل وجوده ان يكون امرا لاحقا
للاشيا مخصصة بتخصيص هذا اللحوق لا بتخصيص الملحوق وهذا التخصيص
بهذا اللحوق يفهم على وجهين احدهما ان يكون الملحوق والاضافة معا
كاضافة هذا الحد الى هذا الحايط وهذا ليس المقوله والثاني ان يوجد الاضافة
مقترنا بها او خاص عقلي كاقتران الفصل بالجنس ويوجدان جميعا كما
واحد للملحوق وهذا هو تحصيل الاضافة منوعة والاضافة في شوعها بخلاف
اللون اذا اللون في اقتران فصل السوادية لا يحتاج الى الالتفات نحو الموضوع
اذ له وجود متقرر واما المضاف فلا بد له من الالتفات نحو الموضوع سواء
كان التخصص تخصصا منوعا او تخصيصا على الوجه المتقدم فان المشابهة
موافقة ما في الكيفية والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق فاذا الموافقة

في الكيفية صارت للكيفية كالفصل وليس كذلك الكيف الموافق فالكيف الموافق
ليس هو اضافة بل شي ذو اضافة واما الموافقة في الكيفية فهو نوع من المضاف
والموافقة في الكمية التي هي المساواة فهي نوع من المضاف واما الكم المساوي
فهو شي ذو اضافة فيتبين من ذلك انه اذا يحصل الشي الذي هو الضعف
يحصل لا محالة الشي الذي هو اضعفه اذ ليس يجوز ان يكون كل شي ضعفا
لكل شي من حيث هو ضعف لمحصل فاي المضافين عرف بالتحصيل عرف
الاخر به فان كان التحصيل لم يطرأ عليه من حيث تحصل بها الاضافة بل
من حيث تحصل بها الموضوع وتركت الاضافة بحالها فان المضاف
المقابل لا يتحصل وذلك لان طبيعة الاضافة لم يتحصل بل موضوعها وليس
اذا كانت الاضافة لا تتحصل الا بتحصل موضوعها يجب ان يكون كلما
يحصل موضوعها تحصلت الاضافة كوجود الاربعة من حيث هي عدد لا من
حيث هي ضعف واما اذا كان المضاف نفس الاضافة فلا يتحصل احد الطرفين
الا بتحصل الاخر لانه لا وجود لاحد الطرفين غير انه مضاف فمن موضوع
الاضافة ما ينوعها ومنه ما يصنفها كابوة الرجل العادل ومنه ما يشخصها كابوة
زيد لعمرو والذي يفرق بين التصنيف والتنويع في المثال الذي اوردناه انك اذا
نوعت في المساواة بدل الكمية فيها كيفية لم يكن للمساواة وجود ولم يبق
للاضافة بينهما وجود لانه مع عدم الفصل يعدم الجنس ولو نوعت الرجل

العادل

العادل غير عادل لم يزل بذلك الابوة ومن علمك هذا تحقق ان الاضافة
لا يدخل في باب التشخص اذ لا يتشخص بذاتها ولانه قد يكون للاخ اخوان واعلم انه
لا يكون للمتجاورين معنى واحد يحصل بينهما الاضافة بالعدد بل يجب ان يكون
لكل واحد من المتجاورين مجاورة غيرها للاخر بالعدد وربما يكون النوع واحدا
كالمتجاورين ويختلفان بالعدد وربما كانا مختلفين بالنوع كالابوة والبنوة
فنسبة الجوار الى ذي لاحد المتجاورين اليه هو غيره بالقياس الى الاخر له
ومعنى قولنا كون الشي معقولا بالقياس الى غيره هو ان يكون اذا قصد تصور
معناه احوج تصوره الى تصور شي اخر خارج منه ولا كيف اتفق فان السقف
اذا تصور معناه تصور معه الحايط الذي قبله وليست ماهية السقف معقولة
بالقياس الى الحايط الذي ولكن يجب ان يكون المعنى المعقول الذي للشي الذي
يحوج الى ان يعقل معه غيره انما هو من اجل حصول الحال التي لها ما صار الاخر معه هو
اضافة مثل الاخ فان حقيقة المفهوم من الاخوة لاحد الاخوين هو لاجل وجود
الاخر وهي الحال التي له بسبب ذلك وهو كونه ابن اب هذا الاول فان الاخوة
هي نفس اعتباره من حيث له اخ بهذه الصفة فهذا هو كون الماهية معقولة بالقياس
الى شي اخر وليس كل نسبة اضافة فان اخذت النسبة مكررة في الشي صارت
اضافة ومعنى قولنا مكررة ان يكون النظر لا في النسبة فقط بل زيادة اعتبار النظر
الى ان للشي نسبة من حيث له نسبة الى المنسوب اليه كذلك فان السقف له نسبة

الى الحايط فاذا نظرت الى السقف من حيث النسبة التى له فكان مستقرا على
الحايط صار مضافا الى الحايط لا من حيث هو حايط بل من حيث هو مستقر عليه
فلا مر السقف بالحايط من حيث الحايط حايط نسبة ومن حيث باحد الحايط
منسوبا اليه بالاستقرار عليه والسقف اليه منسوبا فهو اضافة وهذا معنى ما يقولون
ان النسبة يكون بطرف واحد والاضافة يكون للطرفين وذلك لانك
اذا اخذت السقف مستقرا على الحايط وجدت النسبة من جهة السقف
المستقر واما من جانب الحايط فلا نسبة له الى شى من حيث هو حايط واما
ان اخذت النسبة من حيث السقف مستقرا على مستقر عليه صلح ان يكون
اضافة وهكذا الحال فى السواد والموضوع فان السواد من حيث هو محمول او
والموضوع من حيث هو حامل صلح لان يكون اضافة وذوات الامور قد يكون
منسوبة وان اخذت مع النسبة من حيث هى نسبة صارت مضافة ففى المضاف
ما هو مثل الاكبر والاصغر زيادة الاجزاء الاكبر حيث لا يكون جزوا بالفعل لا يجوز
ان يكون اصغر واكبر بالفعل وقد يكون بالعرض والفعل يكون فى الامور التى
لها اعداد طبيعية ومن المضاف من القوة والقدرة فان القوة يكون على شى
لشى واصناف اخر نحصاه فى كتاب الشفا ومن جملة المضاف التى بالعرض المتقدم
والمتاخر فى الزمان اذ ليس فى الزمان تقدم ولا تاخر فى الوجود اذ الزمان انما
يوجد بالتجدد ولا يبقى المتقدم مع المتاخر فاذن يكون بحسب الذهن بان يحضر

الأمنى

الذهن زمانين معا ويقاس بينهما ونقول من الرأس ان المضاف هو الذى ماهيته
ان يقال بالقياس الى غيره وفى الاعيان اشيا كثيرة بهذه الصفة فالمضاف فى
الاعيان موجود والمضاف التى هو بالحقيقة الاضافة كالابوة وكل الشى ذو
الاضافة هو مضاف لذاته لا باضافة اخرى حتى يلزم ان لا يتناهى الاضافات
واما اضافته الى موضوعه كالاضافة الابوة الى زيد فليست اضافة اليه باضافة
ايضا فان الكون محمول لا مضاف لذاته كاضافة السواد الى الجسم بايقاع النسبة
بينهما وهى كون احدهما حاملا والاخر محمولا بل نقول ان الاضافة لا يكون
بها الشى مضافا بل هى المضافية الشى كما ذكرنا من امر الوجود وانه موجود به الشى
فلهذا يستعمل المضاف مكان الاضافة وهكذا الحال فى الكون فى المكان والزمان
وبين ان الاضافة ليست امرا يعرض له المعية بل هى معية ما وههنا شبهة وهى ان
العرض لا محالة موجود فى موضوع فيعرض له ان يكون محمولا وللموضوع ان يكون
حاملا ثم يصير الكون محمولا موجودا فى العرض فيكون العرض حاملا له محمول فيه
وكذلك الى ما لا نهاية له وينحل هذه الشبهة بان وجود العرض يتقوم بكونه محمولا
فان كونه فى الموضوع هو بعينه وجوده لانه لا وجود له ثم يعرض له ان يكون محمولا
وليس سبيله سبيل الكون فى المكان واذ قد عرفت ان المضاف فى الوجود بمعنى
انه له هذا الحد وهذا الحد لا يوجب ان يكون المضاف فى الوجود الا عرضا اذا تحصل
كان معقولا بالقياس الى غيره فاصابه عرض والاضافة الموجودة هى الكون بحيث

اذا عقل كان معقولا الماهية بالقياس الى غيره وسذا الكون ليس له اسم الا من حيث
ان يعقله كما ذكرنا من امر العشرة والوجود واما كونه فى العقل فهو انه معقول الماهية
بالقياس الى غيره لا انه اذا عقل كان معقولا بالقياس الى غيره وقد عرفت انه لا
يصلح ان يكون امرا قائما بالذات واحدا اصلا بين شيئين حين عرفت ان فى كل
واحد المتجاوزين معنى به يتضاف الى الاخر والاضافة الوجودية هى معنى اذا كان
معقول الماهية بالقياس الى غيره وانت تعلم انه ليس حقيقة المضاف هى هذا بل هى
حقيقة يلزمها اذا عقلت انها يعقل بالقياس الى غيره فى اين ومتى والوضع
والحد اما الاين فانه كون الشئ فى المكان وقد ذكرنا فى المنطق حيث ذكرنا فى طبيعة
ناس ان هذا الكون بخلاف الكون فى الاعيان وكون الشئ فى المكان يعرض لا
من حيث ان احدهما حامل والاخر محمول ومحوى كما يعرض لكون العرض فى الموضوع
حيث ان احدهما حامل والاخر محمول وتحته انواع فان الكون فوق اين والكون تحت
اين ومن الاين ما هو اول وحقيقى لكون الشئ فى مكانه الخاص والاين الغير الحقيقى
كلكون الشئ فى السما او فى السوق والاين منه جنسى ككون الشئ فى المكان ومنه
نوعى كالكون فى الهوا ومنه شخصى كالكون فى هذا المكان ونقول ان الاين فيه
مضادة فان الكون فى الفرق المطلق اعنى عند المحيط هو مضاد الكون عند
المركز وهما معنيان وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه وبينهما غاية
الخلاف وهذا هو حد الضد وايضا فان الاين يقبل الاشد والاضعف فانه قد

يكون

يكون اثنان وكلاهما فوقان واحدهما اشد فوقية فعلى هذه الجملة يمكن ان
يقع فيه الاشد والاضعف واما الكون فوق مطلقا او تحت مطلقا والكون
فى المكان مطلقا فلا يقبل الاشد والاضعف وهكذا الحال فى الكيفية فان
السواد لا يقبل الاشداد والاضعف بل الشئ الذى سواد بالقياس عند شئ هو
بياض بالقياس الى اخر وكل جزء من السواد نفرض فلا يقبل الاشد والاضعف
فى حق نفسه فان كل سواد نشتد فانه نوع على حدة اذ كل سواد تغيره اما
ان تغيره لا فى سواد فيكون يتصل فاذن كل سواد بل كل كيفية مثله تغير فى
ذاته فانه تغير بامر فصلى ويكون مباينته لغيره مباينة لنوعه وفى الجملة منهما اشد
واضعف اقل واكثر واقرب وابعد وكل ذلك بالقياس والاضافة فاذا
عرضت فى الكيفية كانت شدة وضعفا واذا عرضت فى الاين والوضع
كانت قربا وبعدا فان لم يعتبر الاضافة لم يكن قلة ولا كثرة فى الكم ولا شدة
ولا ضعفا فى الكيف ولا قرب ولا بعد فى الاين والوضع واما متى فهو كون
الشئ فى الزمان او فى الان فان كثيرا من الاشيا يقع فى ان كالمماسة وكمطابقة
خط بخط على ما يبينه فى مكانه وستعلم ان الامور الزمانية التى يوصف انها فى
زمان فهى امور واقعة تحت التغير وان الامور الثابتة لا يصح ان يقال انها
موجودة فى زمان بل لها كون اخر نبينه فى مكانه والوضع هو كون الشئ ذا نسبة
لبعضه الى بعض فى الجهات المختلفة وانت تعلم انه لولا جسم من خارج لما كان

يعرض في الجسم ذي الوضع اجزاء حتى كان يمكن ان يقال ان هذا الجزو الذي
هو من الاجزاء فيكون لبعض الى بعض نسبة في الانحراف والموازات و
الوضع الذي ذكر في باب الكم ايضا يعرض باشارة مشير وهذا الكون
الذي للوضع غير الكون الذي يقع بين اجزاء محوية وحاوية نسبة وهذا الكون
غير النسبة التي بينهما فان النسبة من باب الاضافة وكون هذه الصفة من
باب الاضافة والفلك من جملة ما وضعه بالقياس الى الامور المحوية واعلم
ان في الوضع ايضا تضادا وذلك اذا عبرت جسما في استلقاء والانبطاح
او كجهة قايمة على ساقها ثم نكست كان الاختلاف ليسا بالعدد بل بالجنس
والطبيعة والجسم يكون في اين واحد على صفة لو اختار شي لكان مقابلا له
فتلك الصفة المتبدلة على الجسم هي الوضع والوضع قد يكون بالقوة مثل ما
يقال ان الدايرة التي حول قطب الرحا اصغر من طوقها وذلك لان الدايرة
التي حول القطب من غير موجودة بالفعل حتى يكون قريبه من القطب او بعيد
منه وقد يكون بالفعل كحال الجالس في البيت من البيت وهذا قد يكون بالطبع
والحقيقة كوضع السماء من الارض وقد يكون بالعرض كوضع الجالس في البيت
من البيت ثم الوضع يعرض له الاضافة مثل المحاذاة والمماثلة واما مقولة
الجدة فقد امتنع من ان يعد في جملة المقولات وهذه المقولة كالتسلح والتزين
والتنعل فمنه ذاتي طبيعي كحال الهرة عند اهابها ومنه عرضي كحال الانسان

عند قميصه ومقولة الجدة يعبر عنها بانها مقولة ومقولة الملك وقد يكون
ذاتيا وعرضيا ومثال الذاتي والطبيعي ايضا كما يقال ان القوة الباصرة
هي حادثة للخيال والوهم وان القوة الوهمية هي رئيسة القوى التي تحتها ورئيس
لها وكذلك حال جميع القوى البدنية بالقياس الى النفس بانها لها ومتصلة
بها اتصال هذه المقولة لا اتصال جسم بجسم وسياتيك حقيقة ذلك في علم النفس
واما ما يكون بالعرض فكما يقال هذه الدار لفلان   في مقولتي ان يفعل
وان ينفعل   في اثبات الحركة وتحديدها واحكام مقولتي ان يفعل
وان ينفعل والمقولة التي يقع فيها الحركة وفي بيان امر السكون واما مقولة
ان يفعل وان ينفعل فهي كالتسويد ما دام الشي يتسود والتبييض ما دام الشي
يبيض فالشي الذي فيه هذه الهيئة هو منفعل وينفعل وحاله هي ان ينفعل و
الشي الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها فهو من حيث هو منسوب اليها هو ان يفعل
ولا يصح ان يقال انفعال وفعل لانهما قد يقالان ايضا للحاصل الذي انتهت
الحركة اليه كما يقال في هذا الثوب احراق اذا كان قد حصل واستقر واما النظر
ان ينفعل وان يفعل فمخصوص بالحالة التي فيها التوجه الى الغاية والقيام
الذي هو بمعنى النهوض اي بمعنى ان يقوم هو من هذه المقولة واما في القيام
المستقر فمن الوضع وهذه المقولة يقبل التضاد وذلك كابيضاض الاسود
واسوداد الابيض وقد يقبل الاشد والاضعف بالقياس الى الاسوداد بالقياس

الى السواد فان الاسود يقال على انه غاية حركة واما السواد فليس يحتاج
الى انه يقال حركة اليه فيكون تسود اسد من تسود اذا كان اقرب من الاسود
الذي هو الطرف وقد يكون هذا من جهة السرعة فاقصر الاسودين زمانا هو
الاشد دون غيره فليتبين ان الامر الحركة وتوابعها الذي بيننا نقول ان نتفيل
على ما بيننه وان كان النظر فيها من امر الطبيعة ولكنا اردنا ان يكون المعلم
يفهم ذلك ولنذكر اولا الحركة ورسومها فنقول ان ما يخرج من القوة الى الفعل
واما ان يخرج دفعة واما ان يخرج لا دفعة وجرت العادة بان يسمى الخروج
من القوة الى الفعل لا دفعة حركة ونحن نمتنع في تحديدها ان ناخذ امرا زمانيا و
الزمان كما ستعرفه يتحدد بالحركة فاذا حددناها بامر زماني كان البيان
دوريا بل نقول ان الموجود من الحركة هو كون بين المبدأ الذي منه الحركة و المنتهى
الذي اليه الحركة بحيث اي حد نفرض فيه اي في الوسط لا يوجد المتحرك قبله
ولا يكون بعده فيه وهذا التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة يلزم
المتحرك من دون ان تتغير نعم قد يتغير حدود التوسط بالفرض وليس كون
المتحرك متوسطا لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة المذكورة وهو انه
بحيث اي حد تفرضه لا يكون قبله ولا بعده فيه وهذا الكون في الوسط كون يقبل
الانقسام بالفرض الى غير نهاية اعني اتصال موافاة الحدود ولانه ان لم يقبل الانقسام لا
كان دفعة ولم يكن هو اتصالا او ذو اتصال وهذا يكون حركة كان المسافة التي

بين المبدا

بين المبدأ والمنتهى ايضا يقبل فرض الانقسام بالفرض والوهم والفرق بين هذا
وبين المسافة ان المسافة يوجد ثم يمكن فرض الاجزاء فيها والنقطة وهذا انما يوجد
فيه كون في حد غير منقسم بعد حد ولا محالة وجود ملاقاة الحدود بالفرض و
القوة بمعنى انه لا يتعين موافاة حد مما يليه بالفعل وهذه الصورة يوجد في
المتحرك وهو في ان لانه يصح ان يقال انه في كل ان نفرض انه في حد اوسط لم يكن
قبله فيه ولا يكون بعده فيه وذلك الحد لا يكون الا بالفرض وكل كون يشار
اليه فانه يوجد في ان وكل كون بهذه الصفة فهو مطابق للقطع في المسافة
فكما ان القطع في المسافة لا يكون بالفعل الا بالقوة فكذلك كل كون من
هذه الاكوان لا يكون الا بالقوة بمعنى انه لا يكون كون يتميز عن كون مثله بالفعل
وكانها استعداد في الوهم يوخذ فيه في الاعيان جزؤه لا بالفعل والا لكان الوجود
منه سكونا وكما ان للحدود ليست بالفعل فكذلك الكون فيها ليس بالفعل و
اقرب العبارات الى فهم معناها هو ان يقال الحركة هو اراءة حدود على
الاتصال فان السكون هو ان ينقطع هذه الموافاة وهذه الحدود يفرض
بالموافاة والحركة على هذا النحو يتبعها وجود الحركة بمعنى القطع ووجود
الا في النفس واذ قد عرفت هذا فقد صح عندك بطلان قول من يبطل
الحركة بان يقول انها امر سيال والسيال يكون متقضيا ولاحقا فلا المتقضي
له وجود ولا اللاحق بانا ايضا انها ليست من الامور التي يحصل بالفعل

حصولا ما دامت كلا بل هى كون فى الوسط بين المبتداء والمنتهى بحيث لم يكن
قبله ولا يكون بعده فيه ونفرض لهذا الكون امكان فرض حدود بلا نهاية
فيه بالقوة لا بالفعل اما فى الحركة المكانية فيوجد حدود فى المسافة بالقوة
نفرضها الموافاة واما فى الكيف فيوخذ انواع لا نهاية بالقوة بين الطرفين
ومن علمت بما ذكرته يتحقق لك ان الكون فى الوسط البين يراد به امر جسمى
بل امر شخصى اذ هذا الكون فى المكان يكون واحدا متصلا لا وجود له الا
بالفرض فكما ان المسافة التى لها اتصال واحد مسافة واحدة بالفعل ولها
اجزاء بالتخيل فكذلك هذا الكون الذى بين المبتدأ والمنتهى وان كان
لهذا الكون حدود بالقوة فانه لا يخرج عن ان يكون كونا واحدا فلذلك
رسموا الحركة بانها فعل وكمال اول للشىء الذى بالقوة من جهة المعنى الذى
له بالقوة فان الجسم الذى هو فى مكان ما بالفعل وفى مكان اخر بالقوة فانه
ما دام فى المكان الاول ساكنا فهو بالقوة متحرك وبالقوة واصل الى
مكان مقصد فاذا تحرك حصل فيه كمال او فعل اول وبه يتوصل الى كمال و
فعل ثان هو الوصول الى الغاية لكنه ما دام له هذا الكمال فهو بعد بالقوة
فى المعنى الذى هو الغرض فى الحركة وهو الوصول الى الغاية فالحركة اذن
كمال اول لما بالقوة من جهة ما بالقوة فان الحركة كمال الشىء من حيث هو بالقوة
فى مكان مقصد لا من حيث هو بالفعل انسان او نحاس وكانه كمال الى الكمال

الذى

الذى هو فيه بالقوة او الكمال الذى يوصل الى الكمال الذى بالقوة فيجب
ان يكون الكمال الاول بسبب من الكمال الثانى ومتعلقا به واذا كان
كذلك والحركة وجود بين القوة المحضة والفعل المحض واما الامر المتصل
المعقول للمتحرك بين المبدا والمنتهى فذلك البتة لا يحصل للمتحرك بالفعل
بل انما هو امر يحصل فى العقل واما ما يقال من ان كل حركة فى زمان فاما
ان نعنى به المعنى الاول من الحركة فيكون كونه فى زمان لا على انه يفرض
مطابقة الزمان بل على انه لا يخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان
ولا يخلو من حدوث زمان والمعنى به الحركة بمعنى القطع الذى ذكرنا انها لا تحصل
الا فى الذهن فيكون دائما مطابقة للزمان ثم يجب ان يكون شىء ثابت حتى
يعرض له الحركة فاما ان يكون هذا الثابت امرا بالقوة او امرا بالفعل ومحال ان
يكون بالقوة فبقى ان يكون بالفعل وذلك الفعل اما ان يكون مفارقا
لا علاقة بينه وبين المادة من كل وجه او يكون بينه وبين المادة علاقة
فان لم يكن بينه وبين المادة علاقة كان فعلا مطلقا ليس فيه معنى القوة اصلا
وقد حصل له جميع ما يجب ان يكون له على ما بينه وما ليس فيه معنى ما بالقوة
لم يتحرك اصلا اذ كل طالب للحركة يطلب شيئا لم يحصل له بعد فلا يصح ان
يكون المجرد عن المادة يطلب بالحركة امرا وايضا فان الحركة امر طارئ على
الشىء ويجب ان يكون فى الشىء الذى يعرض له الحركة معنى ما بالقوة بل كان

ما يطرا عليه امر فلا بد من ان يكون فيه نوع من القوة على ما يبينه فبين من هذه
الوجوه ان المفارق لا يعرض له الحركة فيجب ان يكون الحركة موجودة في
شيء مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهذا هو الجسم ثم لا يصح ان يكون الحركة
صورة لنوع من الاجسام لان الحركة عرض والعرض لا يقوم الجسم ولان
الحركة يعرض لجسم بالفعل كما عرفته ولا يصح ان يوجد جسم تام بل الموجود جسم
قد يحصل نوعا ايض فان الحركة لا يوجد انواعها بالفعل وما لا يوجد بالفعل
لا ينوع امرا بالفعل ثم لو كانت الحركة مقومة لنوع لعدم السكون بعدم
اجزاء الحركة فيكون النوع بالقوة ومحتاج الى ثابت بالفعل فاذن الحركة
يعرض للجسم بعد تقدمه نوعا وقد ظن قوم ان الحركة هي الطبيعة اعني الجوهر الذي
الصوري ولكن الحركة حالة طارية في حال النقص وعرية عن الجوهر و
الطبيعة بخلاف هذا كما ستعرف فالطبيعة غير الحركة ثم الحركة يتعلق بامور
ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه والزمان
اما تعلقها بالمتحرك فقد بيّنا واما تعلقها بالمحرك فسنبينه واما تعلقها
بما منه واليه فيستنبط من حدها لانها كمال اول يحصل لشيء يكون له كمال
بان ينتهي به البعد وله حال القوة التي قبل الكمالين وهي برزخ الحال الاولى
والتوجه الى الكمال الثاني وربما كان ما منه وما اليه ضدين وربما كانت متقابلة
توجه فلا يجتمعان معا كالاحوال التي للفلك وربما كان ما منه وما اليه مما يتعين

الحصولان

الحصولان فيما بانهما حتى يكون عند الطرفين سكون وربما لم يكن كالحال
ايض في الفلك فان المبدا المتعين لا يكون فيه انفصال والمبدا فيه هو المنتهى
بعينه فباعتبار انه منه الحركة هو المبدا وباعتبار انه اليه الحركة هو المنتهى
فيكون تعين تلك النقطة بقوة قريبة من الفعل والنقطة التي اليها الحركة
يجب ان يتعين بوجه ما اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ولا يتعين
حد في الفلك الا بسبب موازاة او محاذاة وما يجري هذا المجرى واعلم ان
التحرك حال للمتحرك وكون الحركة منسوبة الى المتحرك حال للحركة ولذلك
التحريك حال للمحرك وكون الحركة منسوبة الى المحرك حال للحركة لا المحرك كما
ان الكون في المكان حال للمتمكن لا المكان وكان التحرك والتحريك و
الحركة ذات واحدة وذلك لان الحركة هي للكون في الوسط ما لا يكون لا ما به
الشيء في الوسط كما ذكرنا من امر الوجود وما يشبهه واما تعلق الحركة بما منه
الحركة فسنبينه واعلم ان التسود ليس سوادا اشتد بل اشتداد الموضوع
في سوادية وذلك لانه لا يخ اذا فرضنا سوادا اما ان يكون ذلك السواد
بعينه موجودا وقد عرضت له عند الاشتداد زيادة او لا يكون موجودا
فان لم يكن موجودا فح ان يقال ان ما قدم عدم سوادية لان المتحرك يجب ان
يكون ثابت الذات وان كان السواد ثابت الذات فليس بسيال كما ظن من
انها كيفية سيالة بل هو ثابت على الدوام يعرض عليها زيادة لا يثبت معها بل

يكون في كل آن يبلغ آخر فيكون هذه الزيادة المتصلة هي الحركة لا السواد
ويظهر من هذا كما ذكرنا فيما تقدم ان اشتداد السواد يخرجه عن نوعه الاول
اذ يستحيل ان يشير الى موجودة منه وزيادة عليه مضافة اليه بل كلما يبلغه
من الحدود فكيفية واحدة بسيطة وقد فرغنا من شرح هذا فيما تقدم و
بهذا يعلم ان النفس ليس بمزاج فان المزاج امر سيال يتجدد فيما بين كل طرفين
انواع غير متناهية بالقوة ومعنى قولنا بالقوة ان كل نوع فانه غير متميز
عما يليه بالفعل كما ان النقط والاجزاء في المسافة غير متميزة بالفعل وكل
انسان يشعر من ذاته امرا واحدا بالتشخص غير متغير وان كان يعني الاتصال
واحدا الى الانفصال ثم قد عرفت انه يحتاج الى شيء متحرك في المزاج والكمية
اعني النمو وذلك الشيء هو الجسم والجسم بما هو جسم كما ستعرفه لا يكون سببا
للحركة فاذن يجب ان يتحرك الجسم في مزاجه من اول العمر الى آخره بسبب آخر
وذلك ثابت مع ثبات الجسم وذلك اولى بان يكون نفسا من المزاج
واعلم ان الجوهر لا يقبل التزيد والتنقص كما عرفت وكل حركة ففي امر يقبل
التنقص والتزيد فلا شيء من الحركات في الجوهر فكون الجوهر وفساده
ليس بحركة بل هو امر يكون دفعة فلا يكون بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف
كمال متوسط وذلك لان الجوهر ان كان يقبل الاشتداد والتنقص فاما
ان يكون يبقى نوعه فما تغيرت صورته الجوهرية في ذاتها بل انما تغير في عارض

فيكون

فيكون استحالة لا كونا وان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد لكان الاشتداد
قد دخلت جوهرا آخر وكذلك في كل آن نفرض للاشتداد يحدث جوهر
آخر ويكون بين جوهر وجوهر امكان انواع جواهر غير متناهية بالفعل وهذا
محال في الجوهر وانما جاز مثلا في السواد حدوث انواع غير متناهية بالقوة
حيث كان امر موجود بالفعل اعني الجسم واما الجوهر الجسماني فلا يصح فيه هذا اذ
لا يكون هناك امر بالفعل حتى فرض في الجوهر حركة واما الكمية فلانها تقبل
التزيد والتنقص فتحقق بان يكون فيها حركة النمو والذبول والحركة في الكيفيات
توجد فيما يقبل التزيد والتنقص منها كالتسود والتبيض واما المضاف فانه
ان كان عرضا لمقولة تقبل التزيد والاشتداد واضيف اليه حركة فذلك
لتلك المقولة بالحركة واما الاين فوجود الحركة فيه ظاهرة واما متى فان وجوده
للجسم بتوسط الحركة فكيف يكون فيه الحركة فان كل حركة كما تبين يكون في متى و
لو كان فيه حركة لكان لمتى متى آخر فهذا ، واما الوضع فان فيه حركة كحركة
الجسم المستدير على نفسه فانه لو توهم المكان المحيط به معدوما لما امتنع كونه متحركا
وظاهر ان الجسم المستدير متحرك في الوضع والحكم في هذا حكم الجرم الاقصى
الذي لا يحيط به خلاء ولا ملاء وايضا لان الجسم المتحرك بالاستدارة على نفسه
اذا فرض في مكان واما ان يباين كليته كلية المكان او يلازم كليته كلية
المكان وتباين اجزاؤه اجزاء المكان لكن كل جسم باين اجزاؤه اجزاء مكانه فلم

ولم يباين كليته كليته مكانه فقد تبدل وضعه في مكانه فهذا الجسم تبدل وضعه
بحركة المستديرة والوضع يقبل التنقص والتزيد والاشتداد واما الجدة فان
تبدل الحال فيها اولا انما هو في الاين والحركة فيه بالعرض لا بالذات واما
مقولة ان ينفعل وان يفعل فليس فيهما حركة اذ الحركة خروج عن هيئة وترك هيئة
هي عن هيئة غير قارة لما كان خروج عنها وترك لها بل ايمان في تلك الهيئة
مثلا ان كانت الحركة في التسخن الى التبرد وكان الجسم في حالة تسخنه تبرد فانه
لم يخرج عن التسخن حتى يكون قد تحرك في مقولة ان ينفعل فان كان قد ترك
التسخن فالحركة في غير مقولة ان ينفعل فقد بان ان الحركة بالحقيقة وبالذات
لا يكون الا في الكم والكيف والاين والوضع والسكون اما ان يكون ضد الحركة
او عدم الحركة ونحن اذا اردنا ان نعرف ان شيئا ضد لشيء فانا نستقصي
حد الضدين حد ضده بل نعني بهذا ان نقايس بين حد الضدين على سبيل الامتحان
فان كان حد السكون والحركة اذا اقتضينا يتضادان جاز ان يكون السكون
ضد الحركة بل عدما لها وانت اذا تاملت حديهما وجدت حد الحركة حد معنى
عدمي فان حد السكون هو عدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك والحركة
كمال اول لكذا كما عرفته وتفصيل هذا في كتاب الشفا والكمال الثاني
الحركة والوصول الى الغاية فينعدم مع الوصول اليها الحركة وهذا العدم
هو السكون وهو غير الوصول الى الغاية مثل هذا العدم يصح ان يعطى رسما

والوجود

من الوجود ولان ما هو بالاطلاق ليس بموجود فلا يكون وجوده في شيء اخر
فالجسم الذي ليس فيه حركة وهو بالقوة متحرك له وصف يصير به الجسم متميزا عن
غيره ولم يكن له هذا الوصف الذي يصير به الجسم متميزا عن غيره بخاصته يكون
له لكان له لذاته لما انه ولكن بما انه اذا تحرك فان هذا الوصف لنفسه مقتضي
ما قارن لعدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك مفهوم غير مفهوم ذات هذه
صفته وانما العدم الذي لا يحتاج فيه الى ان يوصف به الى غيره فانه هو ما لا
ينسب الى وجوده وامكانه لعدم القرنين في الانسان بالاتحاد والسلب واما
عدم الشيء فيه فهو حالة مقابلة للشيء يوجد عند ارتفاع علة الشيء وله وجود هو
من الاتحاد وله هو وهي بعينه علة الوجود ولكن عند ارتفاعها فعلة العدم هي
عدم علة الوجود فالعدم اذن معلول بالعرض فهو اذن يصح ان يوصف موجودا
بالعرض وهذا العدم ليس هو لا شيء على الاطلاق بل لا شيء ما في شيء معين
حال ما معه وهي كونه بالقوة   في انه لا يكون حركة غير منحصرة وفي
ان السرعة والبطؤ لهما يتخلل السكون ان امكن وجود حركة غير منحصرة وان امكن
وجود مسافة غير منحصرة والتالي محال فالمقدم محال واذا كان الحركة مطابقة للمسافة
والمسافة منحصرة الى غير نهاية فالحركة لا تنتهي في الحصر ونقول ان كانت الحركة
مؤلفة من حركات لا تنحصر لم يجز ان يكون حركة اسرع من حركة او ابطأ من
حركة الا ان يقال ان الاسرع اقل سكنات والابطأ اكثر سكنات ومن ابطل

كما نبينه ولا فليس تقطع جوهر ما في وقت الحركة غير متحيزة وقد فرضت غير متحيزة
وان كانت غير متحيزة فالابطأ تقطع في ذلك الزمان اما مثلها واما اكثر منها
واما اقل منها فان قطع مثلها فليس ابطأ وان قطع اكثر فهو اسرع وان قطع
اقل لحركات المسافة واما ان سرعة الحركة وبطؤها يكون لا بسبب السكنات و
لان الجسم الثقيل كلما كان اكثر كان اسرع حركة الى اسفل فاذا اردنا فيه من المقدار
ما يبلغ به بطلان السكنات كانت تلك الحركات لا تخالطها من السكنات شي
فاذا اضفنا الى الجسم مثله كان اسرع مما هو حال من السكنات ابطأ مما هو اسرع
فيكون بينهما حركة بطيئة لا تخالطها السكنات ومن العجب ان الحركات تحصل في
في سواء الكد في خلاء فيه بوزن بوسوما لا تقاوم فيه ويكون مبدأ حركته ميل او اعتماد
فيه الى جهة ان سوى ذلك الاعتماد وذلك الميل في تلك المسافة بعينها ولا يبقى
للحركة حتى يقع سكون يقع به البطؤ كان يعرض كسل يتعجب بضيل بالاختيار الى
السكون ثم يعرض اليه النشاط وكيف يمكن ان يقال ان الميل والاعتماد بطلا
فيه ويتجدد دائما وايضا فان السهم في نفوذه والفرس في عدوه في عدده يظهر فيها
للحركات عوق ما يظهر من السكنات ثم لا نسبة لحركتهما الى حركة الشمس فان يجب ان
يكون بان احركة كل واحد منهما في السكنات بالقياس الى حركة الشمس الوف في
لو كان كذلك لكان السكون في نفوذ السهم وعدو الفرس اظهر من الحركة وليس
كذلك فاذن ليس يوجد حركة لا يتخللها لكنها غاية في السرعة وليست السرعة

والابطا

والابطأ بسبب تخلل السكنات بل قد يكون في نفس الحركة لشدتها وضعفها
في الحركة الواحدة بالشخص والنوع والجنس ومعنى الواحدة في
الحركة الفلكية اعلم ان الحركة قد يكون واحدة بالشخص وقد يكون واحدة
بالنوع وقد يكون واحدة بالجنس اما جنسا قريبا واما جنسا بعيدا والحركة
بمعنى الكمال الاول يكون وحدتها بوحدة الموضوع مع وحدة المحرك
ووحدة الزمان ووحدة الزمان بعينها يضر له فاذا اصل اتصال زمانا كذا فانما
نعني به اتصال مشابه وذلك لان الحركة مشاركة لسائر الاعراض في الاحكام لكن
ان البياض انما يكون متكثرا بالعدد اذا تكثر موضوعه او زمانه فكذلك الحركة
وكما ان البياض لا يكون متكثرا بالنوع او بالجنس لنفس تكثر الموضوع
بالنوع او بالجنس فكذلك لا يتكثر الجنس بتكثر الموضوع بالنوع او بالجنس توجب
تكثر الحركة بهما وذلك لان تكثر الشي بالنوع يتبع تكثر الفصول واضافات
الاعراض الى موضوعاتها من جملة الاحكام العرضية للاعراض وذلك
لان اضافات الاعراض الى موضوعاتها متعلقة بوجوداتها لا بماهياتها
والوجودات لا يدخل في الماهيات ولهذا كان العرض من لوازم المقولات التسع
لان معنى العرض هو الموجود في الموضوع واما تكثر الاشخاص فمتعلقة بالعوارض
فلهذا صح ان يتكثر اشخاص الحركة بموضوعاتها فالحركة يختلف نوعيتها
باختلاف انواعها وما فيه وما منه وما اليه مثل ان يكون احدى الحركتين

من مبدا الى منتهى على الاستقامة والاخرى منه اليه على الاستدارة وكذلك ان تعوق ما فيه واختلف ما منه وما اليه مثل الصاعد والهابط فيجب انه اذا اختلف شيء من نوع في شرايط واحوال واحد فيه تتعلق للحركة بها كانت الحركة غير واحدة في النوع مثل ان الشبهة تعرض في المثل اذ من المعلوم ان التسود مخالف للتبيض بالنوع لاجل مخالفة ما منه وما اليه وان كان الطريق كانه واحد وذلك لانه قد يظن ان النزول يخالف الصعود بالاعراض وكذلك الانتقال من فوق الى اسفل وكذلك الحركة المستقيمة والمستديرة فنقول قد علمت ان الخط المستقيم والمستدير مخالفان بالنوع فيجب ان يكون الحركة المستقيمة في نوع واحد السواد مخالفة للحركة والحركات المتقسرة في النوع لا يتضاد واما فيه الهابط والصاعد فتبين امرهما فيما بعد واما السرعة والبطوء فليس يختلف الحركة بها نوعيا اذ مما يعرضان لكل صنف من الحركات وبهما ما يقبل الاشد والاضعف والفصل لا يقبلهما واما الحركات المختلفات بالجنس فكالحركة في الكيف والكم فاما معارضة من قال ان الحركة لا يوصف بالوحدة كما لا يوصف بالهوية ومتى ماس او لاحق فيبطل قوله بما عرفت وهو ان الحركة على النحو الاول حقيقية ليس مما ينقسم الى ماض ومستقبل بل هي حالما بين ماض ومستقبل وقد اجاب بعضهم بان قال ان مثل الحركة الواحدة في انها قد تعدم منها اشياء ويكون مع عدم تلك الاشياء محفوظة مثل صورة البيت التي تستحفظ واحدة بعينها مع بعض لبنة لبنة وسد الخلل بما يقوم مقامها وكذلك صورة

كل شخص من الحيوان والنبات وليس بمعنى امثال هذه الاجوبة فانه يستحيل ان يكون للكاينات الفاسدات صورة ثابتة من دون ان تبقى سايرات اجزاء وجدت فيهما من اول الكون الى وقت الفساد لا يفارق ولا يبطل ويكون مقارنة لصورة واحدة او قوة واحدة يستحفظان التحلل الواقع في غير تلك الاجزاء بما يورده من البدل وشرح هذا الا من حيث يتكلم في النمو والنمت التام بما يسد مسد اللين المنتقص حتى يصير مثل ما كان قبل النقص اذ التركيبات هي من جملة الاعراض والاعراض يفسد بفساد حواملها ولا يصح عليها الانتقال وكذلك الظل في الماء السائل ليس هو واحدا بعينه اذ هو حال القائل فاذا استحال القابل لم يبق صفته كما انه اذا استحال القابل مطلقا لم يبق الصفة مطلقة والمشعور به من الشخص الواحد من نفوس الانسان ليس بشيء من اخر البدن فان كل جزء منه لا بد من تفرق ويتقطع بعرض له فيتغير معلوم كل واحد منها والمشعور به من النفس الواحدة بالعدد غير متغير والحركة الفلكية بالمعنى الذي بحقيقته اعني ما يكون بين ماض ومستقبل واحدة بالذات فيه ابدا ما تحركت واما الذي بمعنى القطع فيشبه ان يكون وحدته بالفرض لان كل قوة انما يتحدد بالفرض وبالجملة فان وحدة الحركة مثل وحدة المسافة اعني وحدة الاتصال

في الحركات المتضادة والحركات التي ليست بمتضادة اعلم ان تضاد

المتحركين لا يجب بين الحركتين تضادا فان الاضداد قد تعرض لها ان
يتحرك حركة متفقة في النوع كالنار في حركتها الى فوق طبعا والمدر في حركته
الى فوق قسرا والحركة لا يتضاد بالقسر والطبع اذ الحركة القسرية والطبيعية
متفقتان بالنوع وبهذا يعلم انه لا يتضاد الحركات لتضاد المتحركين ولا
ايضا لاجل الزمان لان الزمان لا يتضاد طباعه ولا ايضا لاجل ما فيه الحركة
لان ما فيه الحركة قد يكون متفقا والحركات يتضاد فان الطريق من السواد
الى البياض هو بعينه الطريق من البياض الى السواد والحركة الى السواد
مضادة للحركة الى البياض وبالجملة فالمتوسطات لا اضداد لها فكيف تتضاد
الحركات بسببها اتفق ان يكون بسبب ما منه وما اليه فانها اذا كانت
متضادة كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة ولا ايضا كيف
اتفق فان الحركة من السواد ليست ضد الحركة الى البياض لاجل انها حركة
من السواد فقط بل لاجل انها مع ذلك حركة الى البياض ولو كانت الحركة
من السواد قد يتوجه لا الى البياض بل الى الاشفاف لما كانت الحركتان
متضادتين فالحركات المتضادة هي التي يتقابل اطرافها وذلك اما
ان يكون الاطراف تتقابل بالتضاد الحقيقي في ذواتها مثل السواد و
البياض واما ان يكون الاطراف تتقابل لا في ذواتها بل بالقياس الى
الحركة وذلك ان يكون احد الطرفين عرض له انه كان مبدأ للحركة والآخر

انه كان منتهى لتلك الحركة والتقابل بين المبدأ والمنتهى ليس تقابل المضاف اذ
ليس ابتداء المسافة متصورا بالقياس الى منتهيها فقد يعقل ابتداؤها دون ان
يعقل انتهاؤها والمتضايفان يتصوران معا وليس اذا كان شيء كالحركة
متعلقا بشيء كالطرف ويكون ذلك الشيء ليس يعرض له التضاد في جوهره
بل العرض يعرض له كالمبدائية يجب ان يكون التضاد في المتعلق به ذلك
الشيء كالحركة يتضاد بالعرض وذلك لانه يجوز ان يكون هذا الذي عارض
للمتعلق به كالمبدائية امرا داخلا في جوهر المتعلق كالجسم الحار والبارد
يتضادان بعرضهما وهو التسخين والتبريد والتضاد بينهما بالحقيقة وعلى هذه
الصورة فان الحركة ليست تتعلق بطرف المسافة من حيث هو طرف فقط
بل انما يتعلق الحركة بالطرف من حيث هو مبدأ او منتهى فان جوهر الحركة
يتضمن التقدم والتاخر وكان جوهرها مفارقة وقصد الجوهرية للحركة
تضمن المبدأ او المنتهى واطراف المسافة انما يتعلق بها الحركة من حيث هي مبدأ
ومنتهى ومن حيث هي مبدأ ومنتهى متقابلة فهو مقومة للحركة وان كانت
ليست بمقومة لموضوع الحركة فظاهر ان الحركة يتعلق لها مبدأ ومنتهى
متغايران بالفعل بحيث لا يجوز ان يؤدي احدهما الى الآخر فهما لذاتهما
متضادان والضدان ذاتيان للحركة وليسا ذاتيين للطرف ونقول
ان الحركة المستقيمة ليست متضادة للحركة المستديرة وذلك لان التضاد

القاطع وكان لاجل الاستقامة كانت الاستقامة والاستدارة متضادتين
وهي كما عرفت ليسا مما يتعاقبان على موضوع واحد بل موضوع كل واحد
منهما غير موضوع الآخر ولا يجوز ان يستحيل الاستقامة الى الاستدارة
لا لانضدادها كما قلنا على انا بينا انه ليس السبب في تضاد الحركة ما فيه الحركة ولو
كانت متضادة للمستديرة لغيرها بسبب الاطراف ويمكن ان يكون الخط
المستقيم المعين وتر القسي غير متشابهة لا نهاية لها بالقوة لكان يكون حركة
تضادها حركات لا نهاية لها ولكن ضد الواحد واحد وهو الذي في غاية
البعد عنه على ان تلك القسي تتخالف بالنوع لا بالتشخص اذ كل قوسين من
دائرة اخرى لا يصح ان يقع بينهما وبين ساير القسي تطابق وعقل هذا الخلف
المستقيم والمستدير ونحن لا نمنع ان نعرض للحركات المستديرة ان يكون
لها اضداد من المستقيمات والمستديرات في معان تعرض لها وانما نمنع
ان يكون لها في ذاتها وماهيتها وهذا كما ان التوسط في الاخلاق
مضاد للنقص والافراط ولكن النقص والافراط متضادان تضادا
ذاتيا وتضادهما الوسط تضادا بالعرض اعني من حيث ان الوسط فضيلة
والطرفان رذيلة فالفضيلة معنى لازم للوسط والرذيلة معنى لازم للطرفين
فاذن يكون التضاد بين الطرفين والوسط في عارض وهو الفضيلة
والطرف تضادا الطرف في ذاته وجوهره ونقول انه لا تضاد بين الحركات

المستديرة

المستديرة لانها لا يختلف في النهايات وكل حركتين متضادتين فتضادتان في
النهايات فقد عرفت كيف تضاد المستقيمات وان الصاعد والنازل بما هما متضادان
بما هو حركة مستقيمة ولهما ايضا تضاد آخر خارج عن الحركة وهو ان احد الطرفين علو
والآخر سفل فالحركة ذات الضد هي التي تاخذ اقرب مسافة من طرف بالفعل
الى طرف بالفعل وضدها هو الذي يبتدئ من منتهيها ذاهبا الى مبدئها لا الى شيء آخر

في انه ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما الا ذات الباري جل جلاله

فانه الاول لهما من ذاتهما وفي الحركة المتقدمة بالطبع والجسم المتقدم بالطبع فنقول
انه لا يمكن ابتداء الحركة من وقت من الزمان لم يكن له قبل لان كل معدوم يوجد فانه
قبل وجوده جائز الوجود لجواز وجوده موجود قبل وجوده فانه لو لم يسبق امكان وجوده
لكان ممتنعا وسنبين فيما بعد ان امكان الوجود يجب ان يكون في موضوع وبهذا
يتبين ان كل حادث فانه تسبقه مادة الشيء الذي فيه جواز وجود الحركة وهو الذي من
شانه ان يتحرك فظاهر من هذا انه اذا كان ذلك الشيء موجودا ولا يتحرك فلان العلة
المحركة او الاحوال والشرائط لاجلها يصدر التحريك من المحرك غير موجودة فاذا
تحرك فلحدوث علة محركة الى ما والكلام في حدوث العلة كالكلام في حدوث الحركة فانه
اما ان يكون لحدوثها اسباب ذات ترتيب بالطبع لا نهاية لها موجودة معا في آن
واحد وسنبين استحالة هذا او لاسباب لا نهاية لها موجودة على التوالي حتى يكون
وجود كل علة وعدمها دفعة او يبقى كل واحدة منها زمانا فان بقي كل واحدة منها زمانا

كانت حركة بعد حركة من غير انقطاع وكان الحركة سرمدية وان بقي كل واحد منها ان لم
تتالى الآنات بلا توسط زمان وسنذكر استحالة هذا فتبين انه اذا احدث في جسم ما
لم يكن فقد حصل العلة او لوجود نسبة بعد عدمها اما حركة توجب قربا او بعدا او حدوث
قوة محركة لم تكن او ارادة حادثة ولحدوث جميع هذه الاشياء اسباب متصلة لا يمكن
الا بحركة متصلة واما ان الحركة كيف يصح بها وجود علل غير متناهية بالفعل فبانه لا
العلة نسبتها على حالة واحدة ولا يكون باطلة الوجود حادثة في آن واحد وذلك على
وجهين فالوجه الاول ان يكون العلة نفس الحركة كالحجر يقبل الدهن قليلا قليلا من
غير انقطاع فيزداد الصنوبر بسبب حركته قليلا قليلا والثاني ان لا يكون نفس الحركة فلا
يكون الحركة وحدها سببا مثل ان يكون حركة تحرك بها ادب فيغير حال جسم بحدوث حالة
لم يكن فيه ولذلك الى اقصى الامد فلا يكون الحركات التي هي العلل المعدة موجودة معا في
آن واحد بل يكون على سبيل التجدد والانقضاء فلا يكون لولا ان الحركة لا اول لها لما صح وجود
للحوادث ولا عدم الامور التي يصح عليها العدم فان العدم يكون بسبب عدم علة الوجود
ولا محالة يعدم الشيء بسبب يحدث وعلة الحدوث كما عرفت الحركة ولولا ان في الاشياء
ما يعدم بذاته لما صح العدم وذلك هو الحركة التي لذاتها وحقيقتها يفوت ويلحق ومثل
هذه الاسباب كما ستعرفه يكون اشياء بالعرض اعني انها لا يفيد الوجود بل يفيد هذه الصفة
اعني الحدوث للوجود ولنحل هذا الكلام فنقول ان الفاعل اما ان يريد حدوثا يحدث عنه
بلا شرط فيجب ان يكون موجودا دفعة واما ان يريد تعلق وجوده بشرط والكلام في ان

الشرط كالكلام في الاول فينتهي الى غير نهاية وهذه الشروط اما ان يكون ثابتة فيجب وجود
اسباب لا نهاية لها معا في آن واحد وهذا محال واما ان لا يكون ثابتة وهذا على قسمين فانه
اما ان يوجد لا على الاتصال بل يوجد كل منها آنا غير متصل بآن ملبثه فيلزم تتالي الآنات
وكيف يصح تتالي الآنات ومعنى تتالي الآنات هو ان يكون ما بينهما لا شيء مطلقا فما بين
آنين اثنين اقل مما بين اكثر منها واللاشيء المطلق لا يقبل الاقل والاكثر فان قيل ان هذه الآنات
يكون متماسة كان الجواب ما قيل في باب الحركة والزمان واما ان يوجد على الاتصال
وهذا هو الحركة او ذو الحركة وهو المطلوب وهذه الحركة التي لا اول لها ولا انقطاع فيها هي
الحركة التي يصح عليها الاتصال وسنبين انها هي الحركة الدورية الا في موضعه ويجب ان
يكون الجسم الذي يتحرك هذه الحركة الدورية لا يقبل الكون والفساد حتى يصح وجود هذه
الحركة والا احتيج الى جسم آخر ويتسلسل الامر لا محالة وهذا الجسم الذي يتحرك على الاستدارة
ويفعل الحركة السرمدية لا يصح عليها الكون والفساد ولا انقطعت الحركة واحتيج الى جسم
ولا محالة يتناهى واما انه كيف يتصور هذا فكما انه يظن ان الاله حال جلاله حدثت
له ارادة قبل ارادة وكذلك الى ما لا نهاية وهذا محال فيجب ان يوجد جسم يصح عليه بغير قبل
تغير وهذا الجسم يجب ان يكون مستديرا ولانه جسم فيجب ان يكون له فاعل كما علمت
ومحرك كما ستعلمه فيكون الفلك مثلا من لوازم الاول والحركة من لوازم الفلك
واذ قد بان انه لولا الحركة لما صح وجود حادث ولا عدم شيء والحركة من جملة الحوادث
فبين انه لولا الحركة لما صح وجود الحركة وانت قد عرفت ان الحركة ليس مما يقع عليه التناهي

وغير التناهي اذ لا يوجد منها جملة وان وجدت لم يكن كثرة طبيعية تقبل التناهي
وغير التناهي الا بالعرض وايضا فلكل واحد من الحركات ليس بموقوف وجوده على
حركات لا نهاية لها اما اولا فلانه لا علاقة بين الحركات الموجودة وبين ما تقدم من
الحركات اذ لا تاثير للحركات السابقة في وجود التالية واما ثانيا فلان منع المثل
اما ان لا يتقرر مسئلة واما ان يكون قد اخذ نفس المطلوب فانه ابطاله اما ان لا يتقرر
مسئلة فلان الامر الموقوف على وجود امور لا نهاية لها يجب ان يكون معدوما
في وقت ما ثم يحكم بان منه لا يوجد الا بعد وجود هذه الامور الغير المتناهية وهذا
لا يصح في شيء من الحركات واما انه اخذ المطلوب في بيان ابطاله يعني منع المتقدم
انه ليس يوجد حركة الا وقد وجد قبلها حركات لا نهاية لها من غير ان يكون وقت
يكون كلها معدوما فيه وهذا نفس المطلوب فكيف يجعل مقدمة على ابطاله على ان الحركات لا
يصح عليها التناهي وغير التناهي وقالوا ايضا ان كان كل واحد من الحركات حادثا
فالكل حادث والجواب انه ليس للحركات كل اذ كل ما يوجد حركة فانما يوجد بعد بطلان
اخرى فلا يجتمع كل منها فالحكم بان ذلك الكل حادث او ليس بحادث والسبب
في وقوع الغلط فيه ان الوهم يقيس المتقضي من الحركات بالناس يختار واحد بعد
واحد منهم اثر الاخر فيجتمعون في مكان واحد وليست الحركات كذلك على انه ليس
حكم كل واحد هو حكم الكل ان كل واحد من الاجزاء جزء والكل ليس بجزء وليس اذا
كان الحكم في كل واحد مثل الحكم في الكل في بعض الامور فيجب ان يكون معلوما

فانا قد

فانا قد ابطلنا منع الكلية الموجبة بجزوية سالبة وقد يوجد في بعض المواضع
حكم كل واحد حكم الكل وقد يوجد بلا كذلك كما ذكرنا في حال الكل والجزء وبيان
انه لولا وجوب لا تناهي الحركة لما صح وجود الواجب فان بذلك ان الحركة
من جملة ما ليس حكم كل واحد من الاجزاء حكم الكل ونقول انه متى فرضت الحركة
حادثة كان الذي سبقها ليس لا شيئا مطلقا وذلك لانه لا يمتنع ان يكون
في قدرة الله جل جلاله ايجاد حركات غير متناهية في ذلك العدم الذي يقولونه
فان فرضت وجود عشرين حركة تنتهي ايضا مع تلك البداية لم يصح ان يقال
ان مطابق الحركتين من ذلك العدم واحد لانه لو جاز ذلك لصح وجود عشرين
حركة مصاحبة لعشر حركات من غير اختلاف لان امتناع وجودهما على نحو الا
ترتيب ان الزمان الذي يوجد فيه عشرون حركات يخالف الزمان الذي
يوجد فيه عشر حركات بل يجب ان يكون مطابق عشرين حركة يخالف المطابق
عشر حركات واللاشيء المطلق ليس فيه اختلاف وليس الاختلاف فيهما الا
اختلافا متمادا بالاشيء وهذا هو الزمان لا غير كما بيناه وايضا فلانه يكون قبل
او بعد وقيل اقرب فيكون قد سبق الحركة الحادثة زمان والزمان كما بيناه
مقدار حركة فيكون قد سبق الحركة حركة ولا بد من متحرك مع وجود الحركة
وقد منعنا ان يكون المفارق الذي لا علاقة له مع المادة متحركا فيجب ان
يكون المتحرك جسما لا غير او جسمانيا وان منع ان يكون في قدرة الله تعالى

ايجاد للحركات قبل بداية الحركة التي تفرض اولى جاوية كان تحكما عجيبا وتقدير
الحركات بذلك العدم سو كتقدير الخلاء في بيان انما ليست لا شيا مطلقا
والعجب ممن قالوا انهم يثبتون الصانع بان يقولوا ان الاجسام لا ينفك من
حوادث فانه حادث والكبرى محتاج الى تصحيح وهم يقولون انها اولية وهذا
البيان على مخاصميهم لانهم ان ارادات حوادث يكون الصانع بان يقولوا
ان الاجسام لا تنفك ايضا حادثا وذلك لانه عندهم لا يخلو عن ارادات حادثة
وكراهة حادثة اللهم الا ان يستدلوا بان يقولوا ان ارادة الله تعالى وكراهيته
من الاعراض التي لا يكون في موضوع وهذا كما يراه محققهم او يقولون ان
ارادته حدثت ولزم من حدوث ارادته محالات منها ان يكون لها سبب غير
ذات الباري جل جلاله ومنها وجوب التغير لذات الاول ومنها ان كل حادث
فانه يسبقه حادث الى لا نهاية ولكن هذه مسئلة غني عن ان علموا ان كل حادث
يحتاج الى محدث وهم بيان لهم ان الاسباب لا يصح ان يوجد غير متناهية
اللهم الا ان يقولوا ان كل حادث حكمه يكون البيان على وجوب الاول غير ما سلكوا
بل برجح ما يذكرونه فستغني عن هو هم وذلك انه تثبت الحوادث ما سيأتي ثم يثبتون
واجب الوجود بذاته ونقول ان الحركة المستديرة اقدم الحركات بالطبع وذلك
لان الحركة التي في الكم لا تخلو عن حركة مكانية ولا تخلو من وارد على الباقي متحلل وغير
والمكانية والوضعية تخلو عنها والتخلخل والتكاثف لا تخلو عن استحالة فالكيفية

لا يوجد

لا يوجد الا بعد حركة مكانية او وضعية اذ الاستحالة الواحدة لا توجد الا بعد
حادثة فيكون لا محالة علة حادثة وقد عرفت ان العلل الحادثة مادية والعلل المحللة
مثل نار يحصل الما بان تقرب منه بعد ان لم يكن فيه قريبة فتبين ان الحركة المكانية اقدم
من الحركة في الكم والكيف لكن الحركات المكانية المستقيمة والحركات المستقيمة
لا يكون متصلة بغير نهاية على ما سنبينه والحركة المستديرة فيمكن فيها متصلة
سرمدية فيجب ان يتقدم جميع الحركات المذكورة حتى يصح وجود حركة متصلة
وهي الدورية فالدورية اخص من سائر الحركات وسائر الحركات لا يستغني
عن الحركات الدورية فهي اذن اقدم الحركات بالطبع وبعض المستديرة انها
تامة لا يقبل الزيادة ولا الاشتداد والضعف كما يعرض الحركات الطبيعية من ان
يشتد احيانا في السرعة كمدرة اذا قربت من المركز والقسرية من ان يضعف اخر الامر
والتام اشرف من الناقص فالدورية اشرف من سائر الحركات ويجب من هذا ان
يكون الجرم المستدير الذي يتحرك على الاستدارة بالطبع اقدم الاجرام وبه يتحدد
جهات الحركات الطبيعية المستقيمة وسيأتي لهذا بيان آخر والذي يثبت تخيل
حركة سرمدية سوى ان كل ما يتخيل ههنا فانه يحصل في امتداد ثابت غير مشاهد ومتى
رفعت في الوهم الحركة والزمان ثبت فيه ذلك الامتداد وليس في الا الامتداد
الزمان وبيان ذلك ان الامتداد ليس لا شيئا مطلقا لانه يقبل الاقل والاكثر
وكل ما يقبل الاقل والاكثر فهو مقدار ثم من المعلوم ان ما وجد فيه زمان متسع وغير

مالم يكن العالم موجودا فيه وكل ما كان كذلك فهو سيال فتبين ان ذلك الامتداد
مقدار سيال وهذا هو الزمان الذي هو مقدار الحركة وبالجملة فذلك الامتداد
حاصل في الوهم مع رفع الزمان والحركة وغيرها كما ان الابعاد حاصلة فيه
مع رفع الاجسام لكن كلما تخيلنا واحدة من الحركات لم يتخيل معها الاتصال
فيتخيل انها في امتداد اخر ثابت لكن الامر على ما قلناه فتبين من هذا ان تخيل زمان
غير متناه وحركة سرمدية غير مستقيم بل هذا الامتداد الذي نفرض في الوهم غير
موجود البتة في الاعيان بل الموجود في الاعيان كل من الحركات واذا تصور
الامر كذلك لم يتشوش على العقل تصور سرمدية الحركة ثم المانعون من وجود حركة
سرمدية يجوزون ان الله تعالى تقدر على ايجاد العالم قبل حركة وكذلك الى غير نهاية فليكن
ذلك في الزمان اعلم انه قد ثبت لنا وجود الزمان بما شاهدنا من
الاختلاف الذي يقع في قطع مسافة واحدة مع كون المتحركات واحدة لحركة معينة
الى السرعة والبطؤ فتارة يقطع تلك المسافة وتارة لا يقطعها فعلمنا ان الاختلاف
في الحركة وليس بسبب السرعة فان المتحركات اذا قطع مسافة بحركة سريعة فانه يقطعها
ايضا بحركة بطيئة فلا يختلف قطع تلك المسافة بسبب السرعة والبطؤ وبالجملة
لا يختلف قطع المسافة بامر ثابت بل يجب ان يكون ما يختلف به قطع المسافة
يتقدم مع عدم الحركة ولكن الحركة التي يقطع بها نصف المسافة لا يمكن ان يقطع بها
جميعها ولا بما يقطع به ثلث المسافة يمكن ان يقطع بعضها فان هذه الاختلاف

يتبين في الحركة بواسطة اختلاف مقدار المسافة وكل اختلاف يتبين بواسطة
المقادير فانه مطابق للمقادير وكل ما يطابق المقادير فهو مقدار وذو
مقدار وهذا الاختلاف في مقادير الحركات لانه لو كان اختلافا في مقدار
ثابت لما اختلف به قطع المسافة فقد ثبت للحركة مقدار واذ ليس المقدار
ماهية الحركة اذ ماهية الحركة هي كون في الوسط فالمقدار عارض له والموجود
من الزمان دائما امر مطابق لما وصفنا من الوجود من الحركة فكما ان الحركة
التي بمعنى الكون في الوسط يكون دائما حاضرة ولا حق فكذلك ما يطابق
هذه الحركة من الزمان يكون بين ماض ومستقبل وهذا يسمى الان ولا
وجود له بالفعل بمعنى انه لا وجود للان متميزا عن ان يليه بالفعل بل بالفرض
كما قلنا في باب الحركة وبسبب المتاخر والمتقدم صار الزمان معدودا على
ما نبينه فكما ان الحركة بذلك المعنى يعرض فيها امكان فرض ما فاه حدود في
المسافة بغير نهاية فكذلك يكون هذا الان بالفرض والان بهذا المعنى يتعين
وجود زمان كما كان يتبع الحركة بالمعنى المذكور للحركة بمعنى القطع ولولا الان
بهذا المعنى لما كان يتبين للزمان ماض ومستقبل فاذن القبلية والبعدية
يكون لاجل هذا الان وبالقياس اليه ولما كان هذا النحو من المتقدم والمتاخر
بسبب المقدار فيجب ان يكون المتقدم من الحركة والمتاخر فيها لاجل مقدار
وهكذا الحال في الاجسام فانه لولا امكان فرض الاجزاء فيها لما امكن ان يقال

ان جزوا منها متقدم وجزوا منها متاخر يعنى ان فى الجسم سا ما عرشى فى المتقدم
من الحركة ما يكون منها فى المتقدم من المسافة والمتاخر فيها انما يتبين من
هذا ان المتقدم والمتاخر فى الحركة والزمان انما يكون بالعرض ولكن المتقدم
فى الحركة لا يوجد مع المتاخر منها كما يوجد المتقدم والمتاخر فى المسافة معا
فاذن للمتقدم والمتاخر فى الحركة خاصية ليست من جهة المسافة ولما كان
تقدم وتاخر خاص كان لها مقدار خاص حتى صح ان يكون جزو منها متقدما
وجزو منها متاخرا وهذا المقدار هو الزمان فالزمان عدد الحركة اذا
انفصلت الى متقدم ومتاخر لا بالزمان بل بالمسافة والا كان البيان
دورا وهذا الذى به يكون شى منه قبل شى وشى بعد شى وساير الاشيا
لاجله يصير بعضها قبل وبعضها بعد ولولا التقدم والتاخر لما امكن فرض
الشهور والايام والساعات ولان الزمان حادث وفاسد فوجوده
متعلق بالمادة وموجود فى المادة فوجوده فى المادة بتوسط الحركة
فان لم يكن تغير لم يكن زمان ولا يكون قبل ولا بعد وكيف يكون قبل
وبعد اذا لم يحدث امر فامر فانه لا يبطل الشى قبل من حيث هو قبل الا بان
يحدث بعد من حيث هو بعد وكل هذا تابع للتغير والزمان يوجد لما
مع تجدد حال مستمر والا لم يكن زمان لانه اذا كان امره فقد ثم لم يكن شى
البتة حتى كان شى اخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد

امورا ولا يكون فان كان بينهما امكان تجدد امور فيكون بينهما قبل
وبعد وان لم يكن بينهما هذا الامكان فهما يلتصقان فان كان الالتصاق
مستمر الزمن تتالى الانات حركات على مسافة غير منقسمة وكل هذا مح وان
كان منقطعا عاد الكلام من الراس فقد تبين انه ان لم يكن حركة لم يكن زمان
والقبلية ليست هى عدم شى فقط اذ العدم قد يكون مع التاخر كما يكون مع
التقدم واعلم ان الامر الموجود لا محالة يرد عليه امر فيعدمه فاما ان يكون
ذلك الوارد دفعة فيصح وروده فى ان وهى الشى الذى تشابه حاله فى اى
ان وهى الشى الذى احدث من زمان وجوده ولا يحتاج فى ان يكون
الى ان يطابق مدة كالمماسة وكتقاطع خطين ولا يصح وجود ذلك مثل
المفارقة وترك المماسة فالاول يوجد فى ان والثانى يوجد فى زمان
والعاد الحقيقى سواء وال يعطى الشى معنى الوحدة هو معطى الشى الكثرة بالتكرير
والان الذى فرضناه بعد الزمان لانه يفصل الزمان واعد بما يقدم من
المتقدم والمتاخر ونسبته الى الزمان نسبة الوحدة الى العدد والحركة
يوجد عدد الزمان وهو المتقدم الى العدد والمتاخر ونسبته الى الزمان
نسبة الوحدة الى العدد والحركة توجد عدد الزمان وهو المتقدم و
المتاخر والزمان يعد الحركة بانه لها عدد وفى نفسه مثاله هذا ان وجود
الناس سبب وجود عددهم كوجود عشرتهم والعشرة حلت الناس لا

موجودين بل اشيا معدودين اى ذوى عدد والنفس اذا عدت الفا
لم يكن المعدود طبيعة الانسان بل العشرة التى حصل قران طبيعة الانسان
فالنفس يعد بالانسان العشرة وبالحركة يعد الزمان ولولا الحركة بما ينفصل
فى المسافة من حدود التقدم والتاخر لكن الزمان وجد الزمان عددها
الزمان يقدر الحركة بان يجعلها ذات قدر وبان يدل على كمية قدرها
والحركة تقدر الزمان على انها يدل على قدره بما يوجد فيه من المتقدم و
المتاخر فان الدلالة على القدر تارة يكون كما يدل المكيال على المكيل
وتارة كما يدل المكيل على المكيال وكذلك تارة يدل المسافة على قدر
الحركة وتارة الحركة على قدر المسافة فيقال تارة مسير يحين وتارة
مسافة رمية لكن الذى يعطى المقدار للاخر هو الذى لذاته مقدار والزمان
بسبب انه متصل فى جوهره يصح ان يقال انه طويل وقصير وبسبب انه منقسم
الى متقدم ومتاخر صلح ان يقال قليل وكثير فالعلة القريبة لاتصال
الزمان اتصال الحركة بالمسافة ولا اتصال المسافة وحدها واتصال الحركة
بالمسافة وليس علة لصيرورة الزمان متصلا بل لاتحاد الزمان اذ لا علة
لكون ذات الزمان متصلة اى مقدارا وكذلك الحال فى جميع ذلك من الجسم
ومقداره وقوم قالوا ان الزمان لا يكون الا بالترقيت ولم يعلموا ان
الترقيت هو ترتيب وجود شى مع وجود شى اخر والمعية بينهم بما يمسا الا

يفهم

يفهم من كل من المقترنين وهذه المعية مقابلة بمعنى ان لو تقدم احدهما او تاخر
وهذا الشى الذى فيه المعية هو الوقت بجميع الامرين فكل واحد من المقترنين
يمكن ان يجعل دالا عليه والمقترنان لو بقيا معا وجب ان يكون معا البقا
وابتدا بهما وقتا واحدا بعينه ونحن نعلم ان الوقت الوقت هو حد بين متقدم
ومتاخر فان للمتقدم والمتاخر عما هو متقدم ومتاخر مختلفان وعما هو حركة
وسكون او ضد ذلك مختلف فليس كونه عرضا مثلا لكونه حركة وسكونا
وليس كونه حركة وسكونا هو كونه متقدما ومتاخرا ومقابل حقيقة التقدم و
التاخر والمعية سوا امر اخر هو حال الزمان فان قيل ان وجود الشى فى الزمان
يكون موجودا معه ثم لا يكون تلك المعية معية الزمان فنقول ان المعية التى
يكون بين الشى الموجود فى الزمان وبين الزمان هو المعية التى هى التضايف
كالمعية بين السواد من حيث هو محمول والجسم من حيث هو حامل وهذه معية
بالطبع فانها معية المضاف لانه يتبعها الكون فى الزمان والمتضايفان
من حيث هما متضايفان يوجدان معا وهذا الاضافة يعرض لمتى كما يعرض للاين
وهذا الحكم لا يستمر فى حديث التوقيت اذ ليس هناك معية وبالجملة فالمعية
هنا امر ثالث به يصح ان يقال ان دخول زيد مع يوم عمرو فان المعية قد يكون
بسبب امر ثالث كما كان فى المتقدم وذلك الثالث اما وجود واما مكان واما
زمان وانت قد ثبت لك مقداره حركة ويستغنى عن هذه المعارضة والحل الا ان

قد يقال لانواع الشئ ولاجزائه ونهاياته انها في الشئ فالمتقدم والمتاخر و
الان ايضا والساعات والسنون يقال انها في الزمان والان في الزمان كالوحدة
في العدد فانه يحدث في الزمان حدودا يحدث بحدوثها تقدمات وتاخرات
بينها يصير الزمان معدودا كما ان الوحدة هي التي يحدث في الاشياء انه يمكن ان
تعد تلك الاشياء فالان هو الذي يجعل الزمان معدودا وبازائه في غير الزمان
الوحدة اذ الوحدة بالتكرير يعطي الكثرة والمتقدم والمتاخر بعد الزمان لان
يعطي الزمان العدد بل ان يكون نفس العدد ومن لوازم العدد كالزوج والفرد
والساعات والايام كالاثنين والثلاثة والاربعة في العدد والحركة في الزمان كالمعروض
الاعراض في العشرة اذ العشرة للزمان عارضة لمعروض وهو الحركة والمتحرك موضوع
الاعراض العشرة في العشرة وبينا ان بعضه اخر وهو ما يفرض في حدود الزمان كونه
مقدارا كما يعرض النقطة في المقادير الاخر وليس وجودها بنفسه بالفعل ولا القطع
اتصال الزمان ومع ان يقطع اتصال الزمان لانه ان كان القطع في ابتدائه
وجب ان يكون الزمان لا قبل له فيجب ان يكون معدوما ثم يوجد وكل شئ يكون
معدوما ثم يكون له وجود فان وجوده بعد عدم فيكون عدمه قبل وجوده فيكون
له قبل ضرورة ويكون القبل معنى غير العدم المطلق فيكون الشئ الذي يقال له هذا
النوع من القبلية حاصلا ولا يكون هذا الزمان فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون
متصلا به ذلك والقبل شئ لا يكون في الان موجودا وهو شئ مضى وكل ما كان نصيبه الذاتية

هو الزمان

هو الزمان وان فرض هذا الان على انه منتهى لم يخل اما ان يكون بعده شئ حتى ان
الوجود بغاية كان محالا اذ الواجب ولا امكان المطلق لا ينتهيان فاذن لا بعد هو
قبل فاذن الان لا يمكن ان يكون بالفرض وقد كان بينا ان الحركات غير محدثة فيجب
ان يكون مقدارها غير محدث واثبتنا ايضا مقدارا مقدرا لحركات التي فرض
قبل بذاته الاول فالزمان ليس محدثا بل مما يتعلق بالانواع فيجب ان يكون مقدار
الحركة لا اول لها ولا انقطاع ولا انفصال وهذه صورة الحركة المستديرة وبها
يتقدر مقادير سائر الحركات وكما ان المقدار الموجود في جسم يقدر ويقدر به الجسم
ولوازمه كمقدار مسطح كذلك مقدار الحركة الدورية يقدر بها سائر الحركات وليس يجب ان
يكون ذلك المقدار في المسطح متعلقا بالمقدور والمقدر كذلك هذا المقدار
يكفي ان يوجد في جسم يقدر سائر الحركات فان قيل ان الحركة تتعدد بتعدد الاجسام ثم
فقط فان متحركا واحدا اذا ابتدأ بالحركة من مبدأ مسافة والى منتهيها لم يتعدد
حركته الا بالمسافة ثم اجيب انه ان ابتدأ مرة اخرى بالحركة لم يخالف المرة المتقدمة
الا بالزمان اذ المتحرك ثم المسافة واحد وحركة واحدة لا يوجد في مسافة مرتين
ان لم يكن هناك امر ثالث ومعلوم ان الزمان ليس وجوده في زمان حتى يكون
عدمه في زمان اخر وان الزمان من الامور الضعيفة الوجود كالحركة والهيولى
واما الامور الزمانية فهي التي فيها تقدم وتاخر وماض ومستقبل وابتداء
وانتهاء فذلك هو الحركة او ذو الحركة واما هو خارج عن هذا فانه يوجد مع الزمان

المعية التي ذكرناها في المضاف اعني الاضافة العارضة لمتى فيجب ان يكون لم
اقتران طبيعي بالزمان حتى يوجد بينهما تضايف بالفعل لا بالفرض وذلك
بان يكون احد تلك الاشياء حاملا للزمان والاخر فاعلها او عرض من التعلق
حتى يصح هذه المعية وهذه المعية ان كانت بقياس ثبات الى غير ثبات فهو
الدهر وهو محيط بالزمان وان كانت بنسبة الثابت الى الثابت فاحق ما يسمى
السرمد بل هذا الكون اعني كون الثابت مع غير الثابت والثابت مع الثابت
بازاء كون الزمانيات في الزمان فتلك المعية كانها هي الامور الثابتة و
كون الامور في الزمان متى هاد وليس للدهر ولا للسرمد امتداد لا في الوهم ولا
في الاعيان والا لكان مقدار الحركة واعلم ان القديم يستطال ما يشذ وهي
الان وبالحقيقة هو الذي ليس لزمان وجوده اول لا ان لا يكون لوجوده اول
اذ الوجود لا اول له ولا اخر فان كل ما يكون له اول واخر فبينهما اختلاف
معنوي كالجنسي والنوعي او مقداري او عددي وليس للوجود شيء من ذلك و
كذلك المحدث ما يكون لزمان وجوده ابتداء بل معنى المحدث الزماني انه لم يكن
ثم كان ومعنى هذا اي كان حال هو فيها معدوم وتلك الحال امر قد يمضي فان
ان لم يعن فلم يكن ما ذكرنا بل ان عني به اللاوجود المطلق لم يتم منه معنى الحدوث
فان القديم ايضا غير موجود في اللاوجود المطلق
في التقدم والتاخر اعلم ان جميع اصناف التقدم يجمع على سبيل التشكيك

في شيء وهو ان يكون للمتقدم من حيث هو متقدم شيء ليس للمتاخر الا وهو موجود
للمتقدم وانما قيل بالتشكيك فان المتقدم بالعلية قبل المتقدم بالطبع وقبل
ساير اصناف التقدم فلهذا لم يكن لفظة التقدم جنسا لما تحته ثم المتقدم يكون
بالوجود او بمعنى ثالث كالزمان والمكان فاما المضاف في نسبته فلا يتقدم
على معنى ولا يتاخر واصناف التقدم مجهول لم تعرف بلا ازمنها او هو التقدم
ومعلوم ان التقدم ليس بجنس لتلك المعاني والمتقدم اما ان يكون بالمرتبة
واما بالطبع واما بالشرف واما بالزمان واما بالذات والعلية والتقدم و
التاخر والمعية هي بحسب الوجود كما ذكرت فاما المتقدم بالمرتبة فكلما كان
اقرب من المبدا الموجود بالفعل او المفروض فرضا كما يقال ان بغداد
قبل الكوفة اذا كان المبدا ما يلينا وكما يكون الجسم قبل الحيوان والحيوان قبل
الانسان ويصح في المتقدم بالمرتبة ان يجعل المتقدم متاخرا والمتاخر متقدما
بيان ذلك ان جعلت الانسان اولا فكلما كان اقرب اليه كان اقدم وعلى
هذا يكون الانسان في هذا المكان اقدم من الجسم والمتقدم بالمكان من هذا
الباب فان من كان اقرب الى الصف الذي يلي القبلة يكون اقدم وهذا
يكون بالفرض وربما يكون بالطبع ايضا واما المتقدم بالطبع فكتقدم الواحد
على الاثنين والخطوط على المثلث فانه مع رفع الخطوط يرتفع المثلث ولا يرتفع
الخطوط مع رفع المثلث والاعتبار في هذا التقدم هو في الماهية دون الوجود

والفرق بين المتقدم بالطبع وبين المتقدم بالعلية ان المتقدم بالطبع لا يكون

وجود المتقدم علة لوجود المتاخر فاما المتقدم بالعلية فكما انه متقدم بالوجود

فكذلك وجوده علة وسبب للمتاخر واما المتقدم بالشرف والفضل فكما يقال

ان ابا بكر متقدم على عمر رضي الله عنهما والمتقدم بالزمان معروف ويجب ان

يتحقق ان يتقدم جميع اصناف هذه التقدمات خلا ما يختص بالطبع والعلية ليس بتقدم حقيقي

اذ التقدم بالزمان امر في الوهم وبالعرض كما عرفته واما التقدم الحقيقي فهو

ما يكون التقدم تقدما ذاتيا له وذلك فيما يكون بالطبع او بالذات والمعنى

بالذات ما اقول له وهو ما لا يكون وجوده متعلقا بوجود شي اخر او يكون يتعلق

وجوده بشي اخر غير الثاني ويكون وجود ذلك الشي الاخر مستفادا من الاول

حتى ان رفع وجود الثاني لم يجب ان يرتفع وجود الاول ومتى رفع الوجود الاول

تبعه رفع وجود الثاني كما نقول لما حرك زيد يده فانك تقول يجب اولا ان

يحرك زيد يده حتى تحرك المفتاح ولا نقول يجب ان تحرك المفتاح اولا حتى تحرك

زيد يده وهذا التقدم ليس زمانيا بل هو تقدم وجودي وكذلك التاخير اولا ان يكون

واحد حتى يكون اثنان ولا يريد بهذا تقدما زمانيا فانك لا تعني بهذا انه يجب ان

يكون مع المعلول من حيث هما متضايفان موجودين معا يجب ان يكون وجوديهما

معا اذ الاضافة لازمة للعلة والمعلول حيث هما معلولة وعلة فهما من جهة لازمهما

معا ومن جهة ذاتيهما يتقدم العلة على المعلول ويتقدم العلة بهذا التقدم واما

فاقسام

فاقسام ايضا اقسام المتقدم والمتاخر فيقال معا في الزمان ومعا في الطبع

فقد يكونان متشاركين في تكافؤ الوجود كالاخ والاخ وقد يكونان متباينين

في تكافؤ الوجود تحت جنس واحد كانهما معا في المطبع اذ لا يتقدم ولا يتاخر في

طباعهما فان حمل الجنس عليهما يكون حملا واحدا ومعا في المرتبة اي في اشتراكهما

في التقدم بالطبع غير طبيعة الجنس وهي غير متلازمة في تكافؤ الوجود ومعا

في المرتبة اي في اشتراكهما ومعا قد يكون بالفعل وقد يكون بالعرض و

اعلم ان علة الشي لا يصح ان يوجد الا وقد يكون معه المعلول فكان شرطه

كونه علة تامة فما دام موجودة يكون علة الثاني وان لم يكن الشرط فانه فقط

فعليه حكمه وما دام تلك الذات على تلك الجهة لم يجب ان يصدر عنها معلول

والنقل الصحيح يوجب انه اذا صدر عنها شي ان يكون قد عين تلك الذات

لم يكن لها قبل ذلك الصفة بتمييز نسبتها وجود المعلول عنها عن لا وجوده فيكون

تلك الذات مع الصفة المقترنة بها بمجموعها هي العلة وكانت تلك الذات

موضوعة للعلية والشي الذي يصح ان يصير علة انضاف شي اخر اليه سواء

كان ذلك الشي ارادة او شهوة او امرا خارجا سطوا فانه اذا انضاف اليه

ذلك الشي وصار بحيث يصح صدور المعلول عنه من غير نقصان شرط وجب

وجود المعلول فانه ان لم يجب وجود المعلول عنه كان وجود المعلول عنه

ممكنا موجودا كل واجب مع وجود علته ووجود علته واجب عنه وجود المعلول

وهو معا في الزمان او الدهر لا في حصول الوجود ويجب من هذا ان يكون رفع العلة
يوجب رفع المعلول واذا رفع المعلول لا يجب رفع العلة بل يكون العلة قد ارتفعت
حتى ارتفع المعلول عن رفع العلة واثباتها سبب رفع المعلول واثباته ورفع المعلول
واثباته دليل على رفع العلة واثباته ورفع المعلول دليل على رفع العلة واثباتها
فالمعلول موجود مع العلة وبالعلة واما العلة فموجودة ولكن ليس بالمعلول

في القوة والفعل وفي اثبات الطبيعة وفي ان لكل متحرك محركا وفي تناهي
المحركات وفي القدرة وفي ان المفارق لا يموت ولا يطلب شيئا بالحركة وفي
اثبات قوى من قوى النفس والاشارة الى ان النفس ليس بمزاج وفي كل
كاين بعد ما لم يكن ليسبقه مادة وفي ان امكان الوجود عرض وفي ان ما لا علاقة له
مع المادة لا يصح ان يكون حادثا وفي كيفية حاجة النفس الى البدن في وجودها
وفي تقدم القوة على الفعل يقال قوة لمبدأ التغير من آخر في آخر من حيث
انه آخر كالطبيب اذا داوى بدنه ومبدأ التغير اما في الفعل وهو القوة الانفعالية
واما في الفاعل وهي القوة الفعلية ويقال لانه يجوز ان يصدر عن الشيء فعل او
يصدر عنه انفعال ولما به يصير الشيء مقاوما للآخر ولما يصير الشيء غير متأثر فان
التغير مطلوب لمقاوم الضعف وقوة المنفعل قد يكون متهيأة نحو شيء واحد كقوة
الماء على قبول الشكل فان فيه قوة قبول الشكل وليس فيه قوة حفظه وفي الشمع قوة
عليهما جميعا وفي هيولى الاول قوة للجميع ولكن يتوسط شيء على قبول شيء

دون شيء كما يقبل الهيولى النفس بتوسط المزاج ولا يقبلها ان لم يكن مزاج وقد
يكون في الشيء قوة انفعالية بحسب الضدين كما ان في الشمع قوة ان يتسخن وان
يتبرد وقوة الفاعل قد يكون محدودة نحو شيء واحد كقوة النار على الاسخان
فقط وقد يكون على اشياء كثيرة من له الاختيار على المختار والقوة يكون على
شخص متغير يخصصها بشخص دون شخص مثله من نوعه اسباب فاذا وجد ذلك
الشخص بالفعل يبطل القوة عليه من حيث ذلك الشخص والا ان كانت القوة
عليه باقية كان بالفعل وبالقوة معا ولا يبطل القوة من حاملها على
شخص مثله بل القوة على الشخص المنتشر يبقى مع عدم الفعل وهذا كما ان المعقول
اذا تناول شخصا منتشرا لم يبطل عند عدم الفعل وهذا كما ان المعقول
منتشر لم يبطل عند عدم شخص معين فاما اذا تناول شخصا مسندا الى ما يشار
اليه فانه يبطل اذا عدم ذلك الشخص ونسبة الوجوب الى الامكان نسبة الكمال
الى النقص فلهذا يبطل الامكان عند الوجوب والقوة والفعلية المحدودة
اذا لاقت القوة المنفعلة حصل منها الفعل ضرورة وليس كذلك في غيرها مما يستوي
فيها الاضداد على ما ياتي شرحه اعني مثل القوة الاختيارية والقوة الفعلية
قد يسمى قدرة وقد يظن انها لا يكون موجودة الا لما من شانه ان يفعل
ومن شانه ان لا يفعل وان كان من شانه ان يفعل فقط فلا يسميه الجمهور
قدرة وهذا غير واجب فانه اذا كان هذا الشيء الذي يفعل بارادة الا انه يكون

الارادة لا يتغير اتفاقا او يستحيل بغيرها استحالة ذاتية فانه يفعل بقدرته
فانه اذا صح انه اذا شاء فعل يصح انه اذا فعل فقد شاء فيصح انه اذا لم يشا لم يفعل و
اذا لم يفعل لم يشا وليس يلزم انه لا يشا وقتا ما حتى انه لم يشا وقتا ما لم يصح قولنا
اذا لم يشا لم يفعل فلا يصح قولنا لما شا فعل ولا يتغير الحكم في ان الشيء قادر اذ
القدرة يتعلق بالمشية سواء كانت المشية يصح ان يتغير او لا يصح ان يتغير
والقوى التي هي مبادي الحركات والافعال بعضها يقارن النطق والتخيل و
بعضها لا يقارنهما وهذه القوة التي يقارن النطق فانها يكون قوة على
الشيء وضده فلا يكون بالحقيقة قوة تامة بل انما يصير قوة تامة اذا اقترن
بها ارادة جازمة موجبة لتحريك الاعضاء يكون قوة بالفعل بالوجوب
فالقوى المقارنة للنطق لا يصدر عنها بانفرادها مع حضور منفعلها فعل لانها
يقوى على الشيء وضده فلو كان يصدر عنها فعل لكان يصدر عنها فعلان
متضادان معا وهذا محال وشرح هذا الباب في موضع فصل شرح وتبين ان
الافعال الانسانية صادرة عنها على سبيل الخير واما القوى التي لا يقارن
النطق فانها اذا لاقت القوة المنفعلة التامة الانفعال ولم يكن مانع من
خارج وجب هناك صدور الفعل عنها واعلم ان كل جسم متحرك فله محرك غيره
لانه لو كان الجسم يتحرك بذاته لانه جسم لكان كل جسم متحركا حركة متشابهة لتشابه
الاجسام في الجسمية فاذن سبب الحركة امر غير الجسمية وايضا فانه لو كان الجسم

لكان فاعلا وقابلا لذلك الفعل ولكان من حيث هو مشتمل كاملا وكما انه
ان كان المتحرك يتحرك لا بان يتحرك فيخرج ان يكون المحرك هو المتحرك بل يكون غيره
وان كان يحرك بان يتحرك بالحركة التي فيه بالفعل يحرك ومعناه ومعنى يحرك
انه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل فيكون ح انما يكون يخرج شيئا من
القوة الى الفعل بشيء فيه بالفعل وهو الحركة وح ان يكون ذلك الشيء فيه بالفعل
وهو بعينه فيه بالقوة فيحتاج ان يكتسبه مثلا ان كان حارا فكيف يسخن نفسه
بحرارته اي ان كان حارا بالفعل فكيف يكون حارا بالقوة فيكون الحرارة
بالفعل والقوة معا فيه وهذا محال وبالجملة ان كان الجسم بالقوة متحركا فانه
يحتاج الى ما يخرجه فيه الى الفعل ولكن الحركة لا تخلو من ان يكون الجسم فيها بالقوة
وبعبارة اخرى مفهوم ان يكون الشيء متحركا غير مفهوم ان يكون الشيء محركا فيجب
ان يكون المتحرك من حيث هو متحرك والمتحرك هو الجسم فالمحرك غيره والحركة
امر وجودها على سبيل التجدد والتقضي فيجب ان يكون علتها علة غير قارة فانها
لو كانت علتها قارة وكل علة قارة فما دامت موجودة لم يصح ان يتقدم
معلولها كما ستعلمه فيجب ان لا يتقدم اجزاء الحركة لو كان المحرك نفس الجسمية وطبعا
كان وجب ان يسكن لكن ان لم يتقدم اجزاء الحركة لم يكن الحركة حركة بل يكون
ثباتا ولذلك ان كانت علة الحركة عقلا بالفعل مطلقا ليس من شانه ان يتبدل
وقد ثبت ان لكل متحرك محركا غير المتحرك وهذه العلة للحركة اما ان يكون موجودة

في الجسم فيسمى متحركا من تلقاء ذاته واما ان يكون خارجة عن الجسم فيسمى متحركا لا من
تلقاء ذاته والمتحرك بذاته اما ان يكون العلة الموجودة فيه تحرك نوعا من الحركة
وتحرك نوعا اخر منها فيسمى متحركا بالطبع والمتحرك بالطبع اما ان يكون مع ارادة
ويسمى متحركا بالطبيعة كحركة الحجر الى اسفل واما ان يكون بارادة وقصد فيسمى متحركا
بالنفس الملكية كحركة الفلك واما ما لا يكون متحركا بذاته فاما ان يتحرك كما يتحرك
الحجر الى فوق في مكان خاص ويسمى حركة قسرية واما ان يتحرك كحركة راكب السفينة
في مكان خاص ويسمى حركة قسرية واما ان يتحرك كحركة راكب في مكان غير خاص
ويسمى حركة بالعرض ولكل من هذه الاصناف احوال نذكرها فيما بعد والمحرك بالذات
منه ما يحرك بواسطة كالنجار بواسطة القدوم ومنه ما يحرك على سبيل المباشرة ومن
المحرك ما يحرك بان يتحرك ومنه ما يحرك لا بان يتحرك كالمعشوق اذا حرك العاشق
ولا استحالة في وجود اجسام بغير نهاية بل يستحيل ان يكون متحركات متعاقبة بلا نهاية و
يستحيل ان يكون كل محرك متحركا فينتهي الحركات الى محرك ليس بمتحرك وشرح
ذلك اما اولا فلان المتحرك يجب ان يكون جسما ماديا ويلزم لا تناهي الاجسام
وثانيا فلان العلل يجب ان يتناهى وبيان ذلك انه ان كان متحرك اخر ومحرك
محرك سوا ايضا متحرك فجميع ما يحرك الا بعد ان يحرك فحرك اخر سوا كانت هذه
الواسطة فيجب ان ينتهي لا محالة الى محرك لا يكون حكمه حكم الواسطة وكذلك مخرج
الامور من القوة الى الفعل والموجد ينتهي الى امر بالفعل وموجود بذاته لا الامور الممكنة

يجب

يجب ان يكون امرا بالفعل وموجودا بذاته والمحرك الذي لا يتحرك اما ان يحرك
بان يعطي الجسم المبدأ القريب الذي به يتحرك او يحرك على انه موهوم به ومعشوق
وبين ان كل قوة في جسم يحرك فانها يتحرك ايضا بالعرض وان المحرك الذي
لا يتحرك لا يصح ان يكون قوة جسمانية ثم كل جسم يصدر عنه فعل ليس بالعرض ولا
بالقسر فانه يفعل بقوة فيه واما الذي بالارادة والاختيار فقط واما الذي
ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر لا لانه من حيث هو
جسم او من حيث له قوة مناسبة للحركة او يصدر عن شيء مباين له جسماني او عن
مباين غير جسماني فان صدر عن ذاته من حيث هو جسم وجب ان يشترك جميع
الاجسام في صدور ذلك الفعل عنه ضرورة اذا عنى معنى زايد على الجسمية
وان كان ذلك عن جسم اخر كانت تلك الحركة بالقسر لا بالعرض وان كان عن
امر مفارق غير مخالط للاجسام وجب ان يكون المفارق يطلب بالحركة امرا
ليس له وقد ابطلنا هذا فاذن ان كان من المفارق شاركا في التحريك فانه
يحرك على سبيل ما يحرك الموهوم به او المعشوق كالحال في الحركات الفلكية ولا بد
على الاحوال كلها من قوة في الجسم يباشر الحركة كما ذكرنا ويطلب امرا بالحركة ليس لها
بالفعل ويسمى بالامام وايضا فانه لا يخ اما ان يكون اختصاص هذا الجسم بقبول هذا
التاثير عن المفارق لانه جسم او لقوة فيه او لقوة في المفارق فان لانه جسم لكان
كل جسم يشاركه فيه وليس الامر كذلك وان كان لقوة فيه فهو مبدا صدور الفعل

عند وهذا هو المطلوب وان كان لقوة في المفارق فاما ان يكون نفس تلك القوة
توجب ذلك فيكون الكلام فيها كالكلام في المفارق واما ان كان على سبيل
ارادة فلا يخلو اما ان يكون الارادة من هذا الجسم بخاصيته فيها او جزافا
فان كان جزافا فكيف اتفق لم يستمر على النظام الابدي والاكثري وان
الامور الاتفاقية كما ستعلمه هي التي ليست بدائمة والاكثرية ولا اكثرية لكن
الامور الطبيعية دائمة او اكثرية وليس فيها شيء بالاتفاق والجزاف كما ستعلمه
فليست اذن باتفاقية فبقي ان يكون بخاصية فيه ويكون تلك الخاصية
بذاتها موجبة للحركة وهي القوة والطبيعية التي بحسبها يطلب الجسم بحركته اماكنه
الطبيعية والتشكلات الطبيعية وعلى انه تثبت كل القوى حيث يتكلم في الصور
الجسمية بانها لا تتم وحدها باقامة المادة واما كون هذه القوة مبدأ للحركة في
الكم فكما ذكرنا يوجب تخلخلا وانبساطا في الجسم كما في النما او تكاثفا وانضماما
فيه كما في الارض واما كونه مبدأ للحركة في الكيف فمثل حال طبيعة الماء اذا عرض
لها حرارة فاذا زال العايق ردته طبيعته الى البرودة الطبيعية وحفظته
عليها والابدان اذا شاتت امزجتها وقويت طبيعتها ردتها الى المزاج الموافق
ومن هذا يعلم ايضا ان النفس ليست بمزاج فان المزاج المعدوم لا يعيد ذاته الى
الحالة الاصلية وقد ظن قوم ان الطبيعية في المركبات هي المزاج والمزاج
كما ستعلمه كيفية تحصل من تفاعل كيفيات متضادة في اجسام متجاورة

ولا يظن

ولا يظن ان الكيفيات المواجبة هي الكيفيات الاولى وقد تغيرت فعادت
الحال في ذلك بل هي كيفية حادثة وهذا المبدأ اذا وجد في الجسم فليس بعلة
للحركة لانه لو كان كذلك لكان له فعل من دون الجسم بل يتبع وجوده وجود
الحركة والجسم من عند مفيد الصور كما يتبع وجوده وجود الاشكال والالوان
والكيفيات الملموسة وقد وجد هنا تبع وجوده وجود قوى يصدر عنها
الافعال وهو النفس فنسبت القوى اليه ولو كان الشكل واللون الى المبدأ
فانهما له كمال ثانيا ان هذه القوة للنفس فالمادة انما يستعد لوجود هذه الاشياء
كلها فيها لكن بعضها قبل بعض قبلية بالطبع فالمتقدم على جميع هذه الصفات
يسمى طبيعة والمتقدم على القوى يسمى نفسا وقد ظن قوم ان النفس تفعل
حركة الانتقال بتوسط الطبيعة ولا ارى ان الطبيعة يستحيل محركة للاعضاء
خلاف ما يوجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت الطبيعة كذلك لما
حدث اعيا عند تكليف النفس اياها غير مقتضاها اذ الاعيا انما يكون
يكون بسبب حركة طارية على الجسم خلاف ما يقتضيه ولما حادث مقتضى النفس
ومقتضى الطبيعة عند الرعشة وتبين من هذا وجود قوة للانسان هي مبدأ
للحركة غير ما يقتضيه المزاج نسبتها نسبة العاوت فحركة الرعشة والاعيا
فان تلك القوة غير المزاج وكيف يكون النفس الانسانية المزاج واللبس
لا يتم الا باستحالة المزاج وعدمه وحدوث مزاج اخر المعدوم كيف يدرك

واما القوة الانفعالية فقد يكون قريبة وقد يكون بعيدة فالقريبة
مثل قوة الصبي على ان يصير رجلا والبعيدة مثل المني وقد قال بعض
الاوايل وخلق من الواردين بعدهم ان القوة يكون مع الفعل ولا
تتقدمه والقايل بهذا القول لا محالة ليس في حيلته ان يرى اليوم مرارا
كثيرة فيكون بالحقيقة اعمى بل كل ما ليس موجودا ولا يسبقه قوة الوجود
فهو مستحيل الوجود وكل كاين بعد ما لم يكن بعدية بالزمان فانه لم يسبقه مادة
وذلك انه قبل كونه ممكن الوجود فانه ان لم يسبقه امكان وجوده كان
ممتنعا وكونه ممكن الوجود غير كون الفاعل قادرا عليه بل الفاعل لا يقدر
عليه اذا لم يكن في نفسه ممكنا الا يرى ان العقل يجوز ان يقال ان المحال
لا قدرة عليه وان الممكن مقدور عليه ولا يجوز ان يقال ان ما ليس عليه
قدرة لا قدرة وان ما عليه قدرة فانه ان اشكل علينا انه مقدور عليه او
غير مقدور عليه لم يمكننا ان نعرف ذلك البتة لانا ان عرفنا ذلك من جهة
ان الشيء او ممكن وكان معنى المحال انه غير مقدور عليه ومعنى الممكن انه
مقدور عليه كنا عرفنا المجهول بالمجهول وكون الشيء مقدورا عليه لازم
لكونه ممكنا في نفسه فالثاني باعتبار ذاته والاول بالقياس الى موجده فاذن
لامكان الوجود حقيقة يسبق وجودها وجود الممكن وامكان الوجود عرض
لانه انما هو ما هو بالاضافة الى ما هو امكان وجوده فيكون الاضافة مقومة له

ولو كان جوهرا لكان له وجود خاص لا يتقوم بالاضافة ولو كان ذلك
لكان واجب الوجود بذاته لا بسبب لامكانه فليس لامكان الوجود مطلقا
وجود ثم يعرض له الاضافة من خارج بل الموجود من امكان الوجود هو
امكان وجود كذا والاضافة عرض وهي مقومة لامكان وجود كذا والجوهر
لا يتقومه العرض فيجب ان يكون موجودا في موضوع فلنسم امكان الوجود
قوة الوجود ولنسم حامله موضوعا وهيولى ومادة باعتبارات مختلفة
واعلم ان الامكان معنى عام عموم التشكيك مثل الوجود والمطلق يدخل
تحته معان هي امكانات مجهولة الاسامي يعبر عنها بامكان وجود كذا
وكذا فاذن كل حادث فقد تقدمته المادة والمادة هي علة الحدوث
وحيث يكون حدوث وكون وفساد يجب ان يكون الهيولى للكاين الحادث
والفاسد واحدة والا كان يلزم حدوث الهيولى وسنذكره قد عرفته في
مواضع لانه يلزم ان يكون هيولى الحادثة يسبقها امكان الوجود فيكون
امكانها لا محالة في هيولى فيتسلسل واعلم ان موضوع الامكان يجب ان يكون
مبدعا والا سبقه موضوع اخر وكذلك الى ما لا نهاية له لانه يلزم متى فرض
كذلك ان يسبق الامكان امكان ثم اعلم ان امكان الشيء هو ممكنيته كالحال
في الموجود واعلم ان الامكان الذي نعدمه مع الفعل فله سبب ولا محالة يكون
حادثا ويسبقه لا محالة امكان اخر دايما الى غير نهاية ثم الهيولى انما يقوى

على ان يصير بالفعل شيئا وعلى ان يوجد وامكان الصورة سوان توجد
لا على ان يصير بالفعل شيئا والمعقول انفعالا امكانها وقوتها انما هي على
الوجود لا على ان يصير بالفعل شيئا فالماهي فعل ومنه العقول لا علاقة
لها مع المادة وما لا علاقة لها مع المادة لا يصح ان نسبة امكان الوجود فيجب ان
يكون وجود الفعل انفعال دائما ونقول ان امكان وجود الصورة صفة موجودة
في الهيولى اذا عقلت تلك الصفة عقل انها امكان وجود الصورة وهذا كالصحن
بيت فانه صفة للبيت فاذا احضر الذهن واحصر قدر ما يسع من الرجال كان
امكان وجوده هذا انحل شبهة من يقول ان الوجود يكون مضافا الى المعدوم
فان المضاف سواء اذا عقل عقل معه المضاف اليه او امكن ان يعقل معه المضاف
اليه وان قيل ان الصحن معنى وجودي والقوة معنى عدمي كان الجواب ان الصحن
بالقياس الى ما يسع من الرجال لا الى الوجود ليس معنى عدمي والقوة التي هي بالاطلاق
معنى عدمي هي ما يكون بالقياس الى الوجود وليس يلزم ان يكون كل من المتضايفين
موجودا في الاعيان بل يجب ان يكونا موجودين في العقل فبعض الاشيا يكون
امكان وجوده بان يكون موجودا في المادة وبعض الاشيا يكون امكان وجوده
بان يكون مع المادة لا فيها فالاول كالصورة الجسمانية والثاني كالنفس الانسانية
ليس وجودها في المادة بل انما يتبين ذلك بالبراهين التي نذكرها في كتاب
النفس فيعلم ان النفس الحادثة لا بد من ان يتقدمها مادة وانها غير موجودة

في المادة

في المادة فيعلم ان اقسام امكان الوجود منها ما يكون على الوجه الاول
ومنها ما يكون على الوجه الثاني والمادة هي المرجح لوجود النفس على لا
وجودها اذ كل ما هو ممكن الوجود فان نسبته الى الوجود وعلى العدم سواء
فيجب ان يكون هناك سبب مرجح لان يكون مايلا الى احد الطرفين فتبين
لك ان المادة علة لوجود النفس على هذا الوجه لا غير وبالجملة علة الحدوث
اذ المادة علة يحتاج اليها لامرين احدهما لا يتقوم بها الموجود فيها وهذا
ليس للنفس على ما سنبين والثاني لا يرجح وجود الشيء على عدمه والمحتاج اليه
من المادة في النفس هو هذا فالمادة بالحيثية في الحوادث لان يحمل امكان
الوجود وليرجح وجود الممكن الوجود على لا وجوده ثم هذا الامر الممكن صورة
فبان في بعض الصور بالبراهين انها يوجد في المادة وبان في بعضها انها
لا يوجد فيها فالصورة الجسمانية يفتقر الى المادة لمعنيين احدهما الحدوث
والثاني لان يتقوم بها وجود الصورة واما النفس الانسانية فانها تحتاج
اليها للحدوث فقط ومن الفضول من توهم ان القوة على الاطلاق قبل الفعل
لا بالزمان وحده وبين هذا في هذا فرقا حكيت في هذا الشفا مذاهبهم فنقول
ان الامر في الاشيا الجزوية الكاينة الفاسدة كالحال في المني والانسان
كذلك فان القوة قبل الفعل قبلية بالزمان وقد ذكرنا ان القبلية في الزمان
ليس معتد بها في الوجود ثم القوة المتاخرة عن الفعل فانها لا يتقوم بذاتها

بل يحتاج الى جوهر يقوم فيه وذلك الجوهر يجب ان يكون بالفعل فانه لم
يصر بالفعل لم يكن مستعدا لشى فان ما ليس مطلقا فليس يمكن ان يقبل شيئا
وههنا اشيا بالفعل لا يكون بالقوة كالاول والعقول الفعالة ثم القوة
يحتاج الى فعل يخرجها الى الفعل وليس لذلك الفعل ما يحدث فانه يحتاج الى
مخرج اخر وينتهى الى موجود بالفعل ليس بمحدث كما بين فى تناهى العلل
ايضا فان الفعل يتصور بذاته والقوة يتصور بوجود ما بالفعل على ما ذكرنا
فى باب الموجبة والسالبة وايضا فان الفعل قبل القوة بالكمال فان القوة
نقصان والفعل كمال والخير فى كل شى انما هو مع الكون بالفعل وحيث الشر
فهناك ما بالقوة والشى لا يكون من كل وجه شرا والا كان معدوما وكل شى من
حيث انه موجود ليس بشر وانما هو شر من حيث فيه عدم كمال مثل الجهل او لانه
يوجب فى غيره عدما كالظلم فقد بان بالفعل بالحقيقة اقدم من القوة قدما
بالعلية والطبع والشرف والزمان والقوة الانفعالية التى هى بمعنى الامكان
على الاطلاق لا سبب لها فانه لو كان لها سبب لكان نسبتها امكان اخر والى
لا نهاية ولكن القوة على وجود امر ما معين فلها اسباب معينة لا محالة فانها
حاصلة واذا حصل ذلك الامر بالفعل يطلب القوة عليها واما القوة فهى
مع وجود ذلك الامر والامكان قد يعتبر فى الشى من حيث هو على حدته وقد
يعتبر فيه ماخوذا على شرط اخر في الادراك

يتعلق

يتعلق بها المعدوم فى الاعيان محكوم عليه باحكام وجودية فيجب ان يكون
له وجود ما فاذ ليس فى الاعيان فهو فى النفس والمحكوم عليه فهو بالعرض لانه
الموجود من خارج ولو كان المعلوم معلوما لانه موجود فى ذاته لكان كل موجود
فى ذاته معلوما لكل احد ولما كان المعدوم فى الاعيان معلوما وانت تعلم
ان صورة بيت تريد بناه موجودة فى ذهنك والا لما كانت سببا لوجود
بيت فى الاعيان وايضا فان من لم يكن عالما ثم صار عالما فانه وجدت
له صفة لم يكن وتلك الصفة لا محالة هى المعلوم ويشهد بهذا ان اللمس يكون
مع تكيف الالة بالكيفية المدركة فالامور اما ان يكون مجردة عما سواها كالبياض
وكالمادة وكالمقدار فانه ليس يلحقها بشرط التجرد عما سواها او غريب عن
ذاتها واما ان يكون مقارنة لغيرها مقارنة يوثر بعضها فى بعض كمقارنة الجسمية
للوضع والمقدار فانه لو تصور المقدار والوضع مرتفعين عن الجسم لعدم الجسم
واما ان يكون مقارنة لغيرها مقارنة غير موثرة كمقارنة السواد للحركة فانه
ليس بعدم احدهما مع رفع الاخر فالامور التى يلحقها امر غريب عن ذاتها فانما
يلحقها بسبب قابل وهو المادة لانها لو لحقها لانها هى لكان يلحق كل ما يشاركها
فى النوع او فى الشخص وكل ما يقارن المادة فلا بد من وضع وكل ما لا بد من وضع
فهو مشار اليه وكل ما مشار اليه فانه غير مشترك فى حقيقته وهو غير مجرد فاذا
كان كذلك فاقسام المعلومات ايضا ثلثة والمعلوم المجرد عما سواه او ما يقارنه

فقارنه غير موثرة يسمى معقولا ويمكن حمله على جميع اشخاصه كالبياض فانه
يمكن حمله على كل ابيض وابيض لا يمكن حمله على غيره والمعلوم بما هو مخالط
ليس يسمى محسوسا وسواء اما ان يكون مبصرا او ملموسا او مشموما او مذوقا او
مسموعا او متخيلا او متوهما والمعقول لو ادرك بجسم او امر جسماني لكان وجد
فيه لا محالة وكان اقترانه به اقترانا موثرا فيه وكان مشارا اليه غير مشترك
فيه وكان يحصل له وضع ومقدار وكان يخرج عن ان يكون معقولا فالمادة
او البياض او المقدار او الوضع مثلا لو عقلت في جسم لكان يحصل للمادة
وضع سوى غيرها وللبياض وضع ومقدار سوى غيرهما وللمقدار تعين لطرف
ووضع سوى غيره وللوضع مقدار سوى غيره فان قيل ان الوضع اذا قارن الجسم
صار به مشارا اليه فلم اذا قارن المدرك لم يصر به مشارا اليه فنقول ان
الوضع اذا قارن الجسم اثر فيه كما ذكرنا واذا قارن المدرك لم يوثر فيه لانه لو
كان موثرا لكان تقدم المدرك رفعه عنه ولو كان للمعقول وضع لكان اليه
اشارة لكنا ندرك اشياء ونحكم بان الاشارة لا اليها ولها فاذن ندركها
لا بقوة جسمانية ولا بد ايضا من ان يحصل للمعقول اذا قارن جسما مقدار معين
وانقسام بالقوة فاما ان يكون كل جزء سوى الكل او كل جزء غير الكل فان
كل جزء غير الكل وجب ان يكون للمعقول في ذاته اختلاف اجزاء وليس كل
معقول بهذه الصفة بل الكل معقول وحده بما هو ما سواه وليس فيه شيء غير شيء

حتى يكون

حتى يكون له جزء غير الكلي او غير جزء اخر ونحن نتعقل على هذا الوجه فهو
اذن موجود في انفسنا على هذا الوجه ولا يمكن ان يقال ان تلك الوحدة
تحصل في امر منقسم واما ان كل جزء سوى الكلي فالاستحالة فيه ظاهرة وبالجملة
فلو كان المعنى معقولا مع كونه في مادة لكان معقولا في المحسوس ولكان
المعقول في ذاته من حيث هو معقول محسوسا وليس الامر كذلك ويشهد بهذا
ان البصر فعله الاول ادراك اللون ثم يدرك بواسطة اللون المقدار والاشكال
وهو مع ذلك لا يدرك اللون مجردا عما سواه فلا يمكن ان يقال ان القوة الباصرة
ليس من شانها ادراك الالوان فاذن هو لامر خارج عن القوة غريب عنها
وكل امر غريب يلحق شيئا فانما يلحقه بواسطة المادة فاذن ليس المانع
من ان يدرك البصر اللون المجرد القوة فالالة انها عين بالالة اعم وهو مقارنة
القوة للمادة وكذلك الحال في ساير الحواس وبين انه لا يصح ان يكون مدرك
المعقولات حاصلا في حد غير منقسم من الجسم كنقطة او سطح اما اولا فلانه
للحدايد له وضع وحكمه في هذا حكم الجسم واما ثانيا فلان الحدود لا وجود
لها بذاتها مفردة عن الاجسام ولا يصح ان يوجد لها صفة ليست للجسم كما
بين في الفصول المتقدمة ونحن نعلم من هذا ان الامور المقارنة لما
سواها لا يصح ان يدرك الا بقوة جسمانية لان تلك الامور انما تشخصت
باعراض غريبة لا ذاتية كالوضع والشكل والمقدار المعين فلا يخلو من

مقارنة امور غريبة عن ذواتها و تلك الامور يلحقها بواسطة المادة
لا محالة كما كانت الحال فى الاعيان فاذن انما يدركها قوة جسمانية
ونشهد بهذا ان يدرك مثل هذه الامور الحواس الظاهرة وليس الاثر
فى العقل كالاثر فى الخيال مثلا فان المتخيل لا يخلو من اقتران عوارض غريبة
تؤثره حتى لو رفعت تلك العوارض لم يكن متخيلا و المعقول ليس
فان العقل قد يدرك شيئا مجردا عن العوارض الغريبة فقد بين بهاية
فلا يخرج الشى فى الحالين عن ان يكون معقولا واعلم ان خصوص المحسوس
والمتخيل فى الالة يكون بانفعال الالة عنه والا لم يكن حصولهما بل لمجاورة
ولهذا لا يدرك حس واللمس كيفية مثل كيفية الالة فلا يتم اذن مثل هذه
الادراكات الا بانفعال الالة عن المدرك ومما يحقق لك ان المعقول
لا يدرك بالة جسمانية انك تحكم بان المتضادين لا يوجدان فى جسم معا
فان الظلمة والنور لا يوجدان معا كذلك تحكم متقابلات كثيرة بهذا الحكم
ولا محالة يكون هذه الامور موجودة فى العقل على النحو الذى عليه وجوده
فى الاعيان كما كان البياض مثلا مجردا عما سواه موجودا فى النفس حتى امكن
ان تحكم عليه بانه لا وجود له على هذا النحو فى الاعيان وكذلك سائر المعقولات
ولما كان وجود المحسوس والمعقول فى ذاته وجود المدركه وكان وجوده لمدركه
نفس معقوليته ومحسوسيته كما ستعلم لم يصح ان يكون ما وجوده لغيره

مدركا ذاته ومدركه وانه يجب ان يكون نفس وجوده مدركا لذاته و
كل ما وجوده لذاته فهو يدرك ذاته اذ ليس وجوده كونه مدركا فالامور
التى يدرك ذواتها لا يصح ان يكون مقارنة للمادة والا كان وجودها
لغيرها واما الامور المجردة عن المواد فانها يجب ان يدرك ذواتها و
الا كان وجودها لغيرها فكل ما هو مجرد عن ذاته فللمفارقة ونشهد بهذا
ان القوى المدركة الجسمانية كالبصر واللمس والذوق لا يدرك ذاتها
فان قيل الجسم اذا ادرك ذاته فانه يدركها بان يحصل فيه صورة
اخرى كان الجواب اما اولا ان تلك الصورة الثانية لا يكون الاولى
بعينها بالعدد فلا يكون المدرك الا ان يقال ان المدرك ان ادرك
الصورة الثانية علم انها هو ولكن يلزم من هذا ان يكون قد ادرك قبل
هذا الادراك ذاته فان كان بصورة اخرى كررت تسلسل الى غير نهاية
واما ثانيا فان صورة واحدة فى مادة واحدة وقد كنت اعرضت
لا يوجد مرتين وقدمت هذا فى فصل حيث تكلمنا فى الابعاد ولهذا لا ينفعل
عن مثله والا كان يوجد معنى واحد على صفة واحدة مرتين معا فى شىء
واحد هذا خلف وبالجملة فرق بين ان يتصور شيئا وبين ان المتصور له وجود
فى الاعيان او ليس له وجود فى الاعيان وان هذا المتصور هذا الكلى لا غير
واعلم ان الامور الشخصية قد يدرك بنوع كلى وذلك اذا لم يكن ذلك

الشخص مستند الى شي مشار اليه معقول مثل السواد الذي في بيتي كذلك و
كسوف الشمس يكون من الان الذي نحن فيه الى شهر فلم يكن حملها على كثيرين
ولم يكن معقولا بل مشاهدا بل انما يمكن ان يدرك الشخص بنوع كلي اذا
لم يكن مستندا الى امر مشار اليه بوجه من الوجوه وهذا العلم يكون بواسطة
الاسباب فكل ما يعلم باسبابه لم يتغير العلم به سواء كان موجودا او معدوما
فانك اذا علمت مقدار ما بين كسوفين بالاسباب لم يتغير العلم به سواء
كان الكسوف موجودا او معدوما ولكن اذا علمت انه يكون بالقياس الى
ان يكون فيه تغير الحكم فيه اذا بطل الان وجاء ان اخر وذلك لان العلم
بالزمان الذي نريد فيه ان يكون الكسوف مستندا الى هذا الان المشار اليه
وهذا كما ترى وجود شي بين يديك فاذا انمحى ذلك الشي بطل العلم به
لحضوره ولو عرفت حصول ذلك الشي بالاسباب بين يديك كان من كونه
بين يديك المشاهد المشار اليه والان المشاهد ما كان يبطل العلم به
فالعلم بالشخص على الوجه الاول يتناول شخصا من دون تشخص يخرج مثله
والا لكان العلم اشارة اليه وهو متوقفا عليه ويستحيل ان علم سبب الاسباب
وجميع الموجودات تعالى واجب الوجود بذاته بالامور الشخصية على هذا النمط
ثم لا يخفى عليه مثقال ذرة من الموجودات من غير ان يتغير علمه فان
قيل هل يعلم الان ان الزهرة معدوم قلنا نعم يعلم بعدم فرعون كما يعلم

الان بالوجه الذي يعلم شخصيته الان من جهة الاسباب واذا كان كذلك لم يجز
لعلمه تغيره والعلم بالشي قد يستفاد من خارج كمن يعلم وجود السما بعد
ادراكها بالحس وقد يكون العلم علة وسببا لوجود الشي كمن يتصور صورة
دار غير موجودة فيبني الدار بحسبها ثم ان ههنا علم فعلي غير صادر عن
العلم فيكون نفس صدوره عين معلوميته لا عن ان يكون وجد عنه
علمه والا لتسلسل الى غير نهاية وعلم مستفاد وهذا قد يكون قبل وجود
المعلوم في الاعيان كعلوم النفوس الفلكية فانها مستفادة من عنده
واجب قبل وجود تلك المعلومات في الاعيان وعلم مستفاد بعد وجود
تلك المعلومات في الاعيان وعلم مستفاد من عند واجب قبل كعلمنا
وجود السما والارض وهو مفيد هذا العلم ايضا مفيد الصور ولكن الموجودات
معدات للقوى في ان يستفيد المعلومات من معيدها وقوم قالوا ان
العلم عرض يدرك به المعلوم قلنا كيف عرفناه بهذه الصفة لجاز بل
الشعور بالشي هو نفس حصول اثر المشعور به في ذات الشاعر لان الشاعر
هو موصوف بصفة لم يكن موصوفا بها قبل الشعور فلا محالة يكون تلك
الصفة موجودة وليس تلك الصفة الا اثر المشعور به فانه لا يخلو اما ان يكون
الشعور نفس حصوله في ذلك الامر او شيئا يتبعه فان كان نفس حصوله
في ذلك الامر الا اثره فهو المطلوب وان كان شيئا يتبعه فاما ان يكون ذلك

الشى الجى ذلك الاثر وساير الاثار عن المدرك فيكون حال المدرك كما كان
قبل الادراك واما ان يكون ذلك الشى حصول هيئة المشعور به او حصول
هيئة اخرى غير المشعور به فان كان حصول هيئة غير المشعور به كان
حصول الشعور بالشى غير تحصيل ماهيته ومعناه وهذا محال وان كان هو
كان المطلوب ليس للملاحظة لكل شى وجود له فى النفس ثم تنايل نفس انتقاشه فى
النفس مرة واحدة فقط ولا يتم ما يكون به العلم فانه ان لم يكن كذلك كان
ادراك النفس له اما الوجود واما العدم او لوجود طبقة معه فى النفس او
عدم صفة عن النفس مع وجوده فيها وعلى جميع الاقسام فليس الا حصول
المدرك فى النفس او فى بعض قواها ومتى فرض الشعور بالشى غير نفس
وجوده فيه تسلم الى غير نهاية لان الادراك لا محالة انفعال ما او تاثر ما
فان فرض الشعور بالشى حالة يتبع وجوده فى الذهن او الحس كان
الكلام باقيا لان الشعور به يجب ان يكون بانفعال او تاثر عنه ويلزم
اخر وهو انه يلزم ان يكون العلم به شيئا غير نفس انتقاشه ويكون الكلام
فى العلم بالعلم كالكلام فى ذلك المعلوم نفسه ويلزم ما يلزم القوم الذين
قالوا ان العلم غرض به يعلم الشى بل العلم والمعلومية نفس انتقاش ذلك
الامر فى الذهن وادراك النفوس البشرية يكون بانفعال الالة واستكمال
القوة المدركة والاستكمال هو ان لا يتغير المستكمل فى جوهره بل يكون

حاله حال اللوح من الكتابة فانه لو لم يكن كذلك وكان بانفعال القوة
والانفعال بعرض فى جوهرها وجب ان لا يبقى القوة عند الادراك واما
الافلاك فادراكها يجب ابدانها ونفوسها على سبيل الاستكمال فانها
كما عرفت لا ينفعل ولا ينخرق فى الكلى والجزئى وما يتصل
بها المعنى الكلى بما هو طبيعة كالانسان بما هو انسان شى وبما هو خاص
او عام او واحد او كثير وذلك له بالفعل شى اخر وانما هو بما هو انسان
انسان فقط بل اشتراط امر ثم العموم شرط زايد على انه انسان و
الخصوص كذلك وانه واحد لذلك وانه كثير كذلك فالانسانية بما هى
انسانية لا عامة ولا خاصة ولا بالقوة احدهما ولا بالفعل بل يلزمها
ذلك وليس اذا كان الانسانية الا واحدة واما كثيرة وجب ان يكون
الانسانية بما هى انسانية اما واحدة واما كثيرة ففرق بين قولنا
ان هذا لا يوجد الا وله احدى الحالتين له بما هو انسانية وليس يلزم
قولنا ان الانسانية ليس بما هى انسانية واحدة ان الانسانية بما هى
انسانية كثيرة وكذلك لو فرضنا بدل الوحدة او الكثرة الوجود الذى
هو من حيث انسانية موجودة وليست بموجودة بل الحيوانية بما هو حيوانية
خاص لا يصح حمله على الحصة فانه لو كانت الحيوانية بما هو حيوانية انسانا
لكان كل حيوان انسانا وليس نقيض قولنا ان الانسانية ليست بما هى

انسانية كثيرة بل انسانية ليست بما هي انسانية واحدة واذا كان كذلك
جاز ان توجد لا بما هي انسانية كثيرة او واحدة فان قيل فهل الانسانية
واحدة فاجيب بلا لم يجب ان يكون كثيرة فان هذا هو سلب الاطلاق
ومعناه سلب الطرفين جميعا واذ قد عرفت هذا فقد يقال كلي للانسانية
بلا شرط وقد يقال كلي للانسانية بشرط انها مقولة بوجه ما من الوجوه
المعلومة على كثيرين والكلي بالاعتبار الاول موجود بالفعل في الاشياء
وهو المحمول على كل واحد واحد لا على انه واحد بالذات ولا انه كثير فان
ذلك ليس له بما هو انسانية واما بالاعتبار الثاني وهو ان يكون شيء
واحد بعينه معينا في الوجود محمولا على كل واحد وقتاما فهو غير موجود
والمعنى الكلي قد يستفاد من خارج كما يستفاد الانسانية من زيد و
عمرو ولا تاثير لهم في افادة الصورة الانسانية غير ما لزيد وقد يسمى هذا
في المنطق ما بعد الكثرة اي هذا المعنى العام استفيد من كثرات محصلة
وقد لا يستفاد من خارج كعلم الله تعالى والملائكة فيسمى ما قبل الكثرة
اذ هو علة الكثرة على ما بينه فبين ظاهر ان الانسان الذي اكتنفته
الاعراض المخصصة لتشخصه بعينه لم يكتنفه اعراض شخص اخر حتى يكون ذلك بعينه
في شخص زيد وشخص عمرو ويكون بعينه مكتنفا باعراض متضادة ولا
تاثير للمتصور من الانسانية التي في زيد في افادة النفس صورة عقلية

اول

اولى من التي في عمرو بل من الجائز ان يكون الانسانية التي في عمرو سبقت
الى العقل فافادت العقل المعقول من الانسانية التي كانت في زيد
افادته قاعلم ما سبق فاثر هذا الاثر لم يوثر الاخر بعده شيئا واذ هذه
الصورة المعقولة جائز من حالها ان يرتسم في النفس عن اي ذلك الذي
سبق اليها فليس الى واحد من تلك اولى من قياسها الى الاخر بل هي بعينها
للجميع فلا كلي عام في الوجود بل وجود الكلي العام بالعقل انما هو في العقل
وهي الصورة المعقولة التي نسبتها بالفعل او بالقوة الى كل واحد
واحد واحدة فالانسانية في العقل ليس الا انها انسانية واما انها كلي
فيما يحدث العقل فيها من نسبتها الى كثرة في الحمل فالانسانية بهذا المعنى
لا جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير وليس يمنع كون الحيوان
الموجود في الشخص حيوانا وان يكون للحيوان هو حيوان لا باعتبار
انه حيوان بصفة موجودة فيه كالبياض فانه وان كان غير مفارق
مفارق للمادة فهو ببياضية موجودة في المادة على شيء اخر معتبر بذاته
وان كان عرض فلك الحقيقة ان يقارن في الوجود امرا اخر واما نحو
وجود الكليات فهو انها في النفس لا غير فانه لو كانت الانسانية الموجودة
في زيد هي بعينها الموجودة في عمرو وعمرو جالس وزيد عالم لكان زيد
وعمرو عالمين وجالسين معا وهذا محال ولهذا لا يصح ان يكون نفس واحدة

موجودة في زيد وعمرو وايضا فانه لو كان انسان كلي واحد موضوعا
للسواد والبياض لكان ابيض واسود معا وايضا لو كان حيوانية واحدة
موجودة لجميع الحيوانات لكان حيوان واحد بعينه طايرا و راجلا وذا
رجلين وذا اربع قوائم في سبب تكثر اشخاص نوع واحد و
بالجملة في سبب التكثر وفي سبب التشخص وفي ان الموجود الذي ماهيته
انيته وفي الوجود الذي هو واجب بذاته لا يصح ان يتكثر اصلا وفي
الفرق بين الكل والكلي كل معنى كلي فانه لا يصح ان يتكثر الا بان يكون
لكل واحد من جزئياته وصف خاص مثلا لا يصح ان يكون سوادان الا
بسبب جسمين تكثرا بهما او بسبب حالتين خاصتين فانه ان لم يكن كذلك
لم يصح ان يوجد سواد واحد بل ينقسم كل واحد الى كثير فانه ان كان كل
واحد منهما يقتضي ما يقتضيه طبيعة السواد وايضا فان كان كل واحد من
السوادين سوادا مثل الاخر لا في الغير كل شي كان هو بعينه ثم ان كان كونه
سوادا مثل كونه هذا السواد وكان شرطا ان يكون اياه وجب ان لا
يكون سوادا غير هذا فاذا الكثرة السواد وساير ما يتكثر اشخاصه يكون
بسبب فالموجود الذي لا سبب له لا يصح ان يتكثر لانه لو كان كثيرا لكانت
لوجود تلك الكثرة سبب ولان مثل هذه الكثرة يكون بالقطع والقطع
يعرض بسبب القابل اذ هو معنى خارج عن حقيقة الشي فليس يعرض له

القطع الاجث

القطع الاجث يكون القابل والقابل هو المادة فالقطع لا يعرض الا للجسم
فعله التكثر هي الهيولى وقد عرفت مما تقدم ان سبب كل حادث هو الحركة
فاذن القطع الذي يعرض للاجسام يكون بسبب كثرة القاطعين وكثرة
القاطعين يكون بسبب الحركة اذ كان واجبا ان ينتهي التكثر الى شي يتكثر بذاته
وهو الحركة فاذن لولا الحركة لما تكثر من هذا الوجه واما تكثر الحركة فسببه ذاتها
فان الحركة مقتضاها ونحو وجودها ان يكون كاينا ولاحقا واعلم ان كل معنى عام
فاما ان يتخصص بالفصل او بالعرض والفصل فالعرض لا يفيدان ماهية الجنس و
لكنهما يفيدان قوام وجود الجنس امرا بالفعل ومثال هذا ان الحيوان الذي
يقع على الانسان والفرس وكلاهما في الحيوانية واحد فليس من شرط فصلهما
ان يكونا شرطا في كون الحيوانية التي فيهما حيوانية بل لكل واحد منهما حيوانية اصلا
فانه اذا نقص من معنى الحيوانية شي لم يكن الحيوانية حيوانية وانما يحتاج الى الفصل
مثل الناطق وما يشبهه في ان يكون الحيوان قائما موجودا بالفعل حيوانا شايرا
اذ لا يوجد الحيوان الا ان يكون انسانا او فرسا او غيرهما من الانواع واذا كان
حال الفصل كذا فان حال العرض يكون اولى وقد عرفت ان الفصل يفيد الوجود
وحيث يكون ماهية الجنس الوجود وفرض دخول فصل عليه لزم ان يكون الفصل
يفيد ماهية الجنس وايضا فان الموجود الذي لا سبب له والموجود الذي ماهيته انيته
لا يتكثر بالفصول ولا الاعراض واذا قلنا ان الطبيعة الكلية موجودة في الاعيان

والفرق بين الكلي والكل بعد اجزائه ويكون كل جزو موجودا خلافي قواصر واما
الكلي فلا يكون معدودا باجزائه والكل يتقوم باجزائه والكلي يتقوم اجزائه
اذا الانواع يتقوم من كليتين اعني الجنس والفصل وايضا فان الكل لا يكون
لكل جزو وصدا والفرد والكلي يكون محمولا في كل جزوي وايضا فان الكل
يحتاج ان يحضره اجزائه معا والكلي لا يحتاج ان يحضره اجزائه معا واعلم ان
الشخص يمنع نفس تصوره ان يكون غيره سو فيجب ان لا يقع في المتصور منه شركة
لكن ذات الشي ومقوماته لا يمنعان عن وقوع الشركة فيجب ان يكون لعرض و
العرض اللازم مشترك فيه فيجب ان يكون لاحق لا يتبدل لان العلة المحيشة
لا يرتفع ويبقى المعلول على ما ست فيجب ان يكون لاحقا لازما واللاحق يلحق
بواسطة المادة فكل نوع يتكثر اشخاصه يجب ان يكون ماديا وايضا فان
اللاحق يلحق لا محالة عن ابتداء زماني وكل ما له ابتداء زماني فهو حادث وكل
حادث فانه يسبقه مادة فاذن اللاحق يلحق بواسطة المادة فاللاحقان اذا
لحق في زمانين متماثلين لم يمنع الشركة فيجب ان يكون وحدة الزمان شرطا
في التشخص واذا تاملت المقولات التسع لم يتشخص شي منها بذاته ما لم يتخصص
بوضع ما فاذن المتشخص هو الوضع مع وحدة الزمان فكل شي لا وضع له ولا
زمان فماهيته غير متكثرة اشخاصا في الوجود بوجه ونعلم من هذا ان الحكم
على كثرة اشخاص النوع واما وحدة وضع مثل الانسان من الوجود الى

فكوحدة

فكوحدة الزمان ووحدة اتصال الاوضاع الكثيرة بالقوة ثم من الاشياء
ما تشخص بذاته كالحال في واجب الوجود بذاته ومنه ما يكون تشخصه بلوازم
ذاته كالشمس مثلا فان الوضع سنا من لوازمها والعقول الانفعالية على
ما بيناه ومنه ما يكون بعارض لاحق في اول الوجود وقد بينا انه من باب
الفرد والزمان لا غير واما تشخص النفوس فبالعلاقة التي بينها وبين موادها البدنية
وتشخص القوى البدنية فبالبدن الذي تلك القوى فيه ولهذا لا يصح ان
يكون كل نفس متخصصا باي بدن كان بل ببدن يكون فيه القوى التي لها بالتخصيص
لا بالعرض والا لم يصح تكثر النفس والشخص يكون مشتركا على معنيين احدهما
شخص ما من اشخاص النوع الذي ينسب اليه غير معين كرجل غير معين كيف
كان واي شخص كان كانه واحد فما يدل عليه قولنا حيوان ناطق ثابت لا يحال
على كثرة فيكون حد الشخصية مضافا الى الطبيعة النوعية والشخص بهذا المعنى
يصلح عند الذهن في الوجود ان يكون اي شخص كان من ذلك النوع و
كذلك في ذات الامر والثاني شخص يظهر من بعد من غير ان يعلم انه حيوان
او انسان والشخص بهذا المعنى لا يصلح في ذاته ان يكون غيره الا ان يصلح عند
الذهن صلوح الشك والتجويز ان يتعين لحيوانيته دون جماديته واما الحكم
في نفسه فانه لا يجوز ان يكون صالحا للامرين لانه قد تعين احدهما في ذاته
في الفرق بين الجنس والمادة وفي الفرق بين الفصل وما ليس بفصل وفي

انما هو الفصل بالجنس فنقول ان الجسم مثلا قد يقال انه جنس للانسان وقد يقال
انه مادة للانسان وانت تعلم ان المادة جزء من وجوده ويستحيل حمله عليه
والفرق بين الجسم وقد اعتبر جنسا وبينه وقد اعتبر مادة انه اذا اخذ الجسم جوهرا
ذا طول وعرض وعمق بشرط انه ليس يدخل فيه معنى غير هذا مثل حس وبعد
منه مادة وان اخذ لا بشرط شيء اخر بل يجوز ان يكون له مع المعنى حس وبعد
او لا يكون فهو جنس ولهذا يصح ان يحمل الجسم بالمعنى الثاني ولا يصح ان يحمل بالمعنى
الاول وكذلك الحساس فانه ان اخذ شيئا له الحس بشرط ان لا يكون هناك
زيادة اخرى لم يكن فصلا بل يكون جزءا من الانسان وان اخذ الحساس شيئا له
حس من غير شرط اخر بل يجوز ان ينضم اليه معان اخر كان فصلا فكل معنى يشكل
الحال في ماديته وجنسيته فاعتبر فان كان بحيث يجوز انضمام الفصول اليه
بما فيه ومنه كان جنسا وان كان بحيث لو دخل فيه شيء اخر لم يكن من تلك الجملة
بل كان مضافا اليه من خارج لم يكن جنسا بل مادة وان اضعف اليه تمام المعنى
حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار نوعا فاذا اشترط ان لا يكون زيادة يكون
نوعا وبان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون كل واحد من الزيادات فيه على
ان يكون داخلة في جملة معناه يكون جنسا وهذا في الامور المركبة واما في
ما ذاته بسيط فالعقل يفرض فيه هذه الاعتبارات واما في الوجود فلا يكون
شيء منه متميزا جنسا وشيء نوعا والمعنى العام اذا انضافت اليه طبيعة فيجب ان نضامها

اليه

اليه على سبيل القسمة حتى يرده الى النوعية وان يكون القسمة مستحيلة ان
يتغير وذلك المشار اليه ما في الجوهر حتى يصير مثلا المتحرك منهما غير متحرك
وهو واحد بالشخص وهذا هو الشيء المسمى بالفصل اذا دفع ارتفع الجنس ايضا
فكيف النوع لانه لا ينتقل الجنس من نوع الى نوع وبعد ذلك فيجب ان يكون
الموجب من القسمين ليسا عارضين له بسبب شيء قبلهما مثلا ان يقسم الجوهر
الى قابل للحركة وغير قابل او كان من الحق ان يقسم اولا الى جسم او غير
جسم واذا عرض لطبيعة الجنس عوارض ينفصل بها لم يخل اما ان يكون الاستعداد
للانفصال انما هو لطبيعة او لطبيعة اعم منها فان كان لطبيعة اعم منها
مثلا ان للحيوان منه الاسود والابيض والانسان منه ذكر وانثى فليس ذلك
من فصوله على تقدير انه قد يكون اشياء خاصة بالجنس تنقسم كالذكر والانثى
في الحيوان ولا يكون فصلا بوجه من الوجوه وذلك لانهما انما كانت فصولا
لو كانت عارضية للحيوان من جهة صورته والذكورة والانوثة انما يعرضان
للحيوان بسبب اختلاف في المادة وهذا الاختلاف لا يمنعه من حيث نفسه
ان يقبل اي فصل يعرض للحيوان من جهة صورته حتى لو توهمنا لا ذكرا و
لا انثى لعام نوعا وما كان يمنع الذكورة والانوثة النوع اذا لم يلتفت اليهما
كما لا يفيد النوع الالتفات اليهما كما لا يفيد النوع بل هما من اللوازم التي
للحيوان الذي هو جسم منفذ متحرك بالارادة لا تدخل فيها الذكورة والانوثة

ومع هذا يعقل حيوانا من دونهما وليس كذلك اذا توهمنا لا ناطقا ولا اعجم
او توهم اللون لا ابيض ولا اسود وهذا الفصل له شرح طويل مذكور في الشفا
والمعتمد في امر الفصل ما ذكرناه قبيل ودعا لزم الفصل وقد كنا اشرنا في المنطق
الى اتحاد الجنس والفصل وانه على سبيل التضمن والحادث لشي قوة هذا ا
فيهما ان يكون ذلك الشي لا ان يتضمن اليه فان الذهن قد يعقل معنى يجوز ان
يكون ذلك المعنى بنفسه اشيا كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فيضم
اليه معنى اخر يعين وجوده فيكون الاخر من حيث التعيين مثل المقدار فانه
معنى يجوز ان يكون للخط والسطح والعمق لا باعتبار شي يكون مجموعه ومجموع
المقدار للخط مثلا بل ان يكون النفس للخط ذلك المقدار وذلك لان معنى
المقدار هو شي يحتمل المساواة غير مشروط فيه ان يكون هذا المعنى فقط فانه
لو اشترط فيه شرط لم يكن جنسا الا ان كل عام مخصص بعموم فانه لم يخرج عن ان
يكون عاما بل بلا اشتراط حتى يصح ان يحمل على الخط والسطح والعمق فلا يكون
المقدار الا احد هذه لكن الذهن يخلق له من حيث يعقل وجودا مفردا ثم اذا
اضاف اليه زيادة لم يضفها على انها معنى هو خارج عن المقدار بل يكون ذلك على
سبيل التفصيل وليس في الوجود طبيعة جنسية بل انما هي في الذهن كما عرفت
وكان الفصل من لوازم الجنس المنطقي واعلم ان الكثرة يكون من لوازم الوحدة
في الذهن على وجوده فمنها ما يلزم خطا واحدا من كثرة الاجزا بالقوة ومنها مثل

لزوم

لزوم الكثرة للعشرة وساير الاعداد ومنها مثل لزوم الابهام والتعين المعقول
من الحيوان مثلا ومن ساير الاجناس ومنها مثل لزوم الابهام والتعين
المعقول من الحيوان مثلا ومن ساير الاجناس ومنها مثل متعينات كثيرة
المعقول من حيوان مبهم جنس ومنها مثل لزوم الجنس والفصل من نوع ما و
منها مثل لزوم المقدمات للنتايج واجزاء الحد والمحدود في نسبة
الفصل والجنس الى المحدود نسبة الحد الى المحدود وفي الفرق بين الماهية
والذات وفي كلام في الفصل وفي مناسبات بين الفصل والجنس والنوع
الجنس والفصل في الحد من حيث كل واحد منهما جز والحد فانه لا يحمل على الحد
ولا الحد يحمل عليه بل نقول ان الحد بالحقيقة بعينه معنى طبيعة واحدة مثلا
انك اذا قلت الحيوان الناطق معناه الحيوان الذي هو بعينه الناطق
فاذا نظرت الى ذلك الشخص الواحد كالانسان لم يكن كثرة في الذهن
واما اذا نظرت اليه من حيث هو مؤلف من جنس وفصل كان هناك كثرة
واذا عنيت بالحد المعنى الاول كان الحد بعينه هو المحدود في العقل فان
عنيت به المعنى الثاني لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود بل كان شيئا
مؤديا اليه واعلم ان الحد انما يتناول الجوهر تناولا حقيقيا ذاتيا واما العرض
فليس له حد يطلق ذاته لانه لا بد في تحديد العرض من اخذ الموضوع فيه فيكون
في الحد زيادة على معنى ذاته وكذلك الحال في تحديد الصور الطبيعية واما

المركب فانه يتكرر فيه حد الجوهر مرتين ولا بد من ادخال الجوهر في الحد واحد الجوهر
ثانيا في حده فيكون في الحد ايض زيادة على المحدود وامثال هذا اما ان لا يكون
حدا واما ان يكون حدا على جهة اخرى وكل بسيط فان ماهيته ذاته لانه ليس هناك
شي قابل لماهيته وايض فكل بسيط فان صورته ذاته واما المركبات فلا صورتها
ذاتها ولا ماهيتها اما الصورة فظ انها جزؤ منها واما المهية فهي الشي هو ما هو وانما
هو ما هو يكون الصورة مقارنة للمادة والمركب هو مجموع الصورة والمادة والذات
لازم من لوازم المركب كالشي والجنسية واعلم انه لا حد للمفرد كزيد بوجه من الوجوه
بل انما يتبين بالاشارة والمشار اليه غير محدود من حيث هو مشار اليه لان الحد
يولف من اشيا ما عنه يحتمل الوقوع على عدة ليس فيها اشارة الى شي معين فانه
لو صحت الاشارة لكان تسمية ولم يكن فيه تعريف المجهول بالنعت وان
احببت ان المعقول عند الذهن تاما حتى لا يحتاج في تصوره الا الى معنى عرضي
فذلك الشي نوع مثل الخمسة والستة واذا لم يمكنك ان يتصوره موجودا الا
بعد ان يبحث عن ذاتيته فذلك الشي جنس مثل العدد فانه لا يمكنك ان تتصور
العدد موجودا الا بعد ان تطلب اي عدد واعلم انه لا يحتاج كل شي في ان
ينفصل عن غيره الى فصل بل يحتاج الى الفصل ما يكون مشاركا للاخر في الجنس
فاما ما كانت المشاركة في امر لازم كالوجود لم يحتج الى فصل وذلك كانفصال
اللون عن العدد فانه هذا ينفصل بذاته والجنس يحمل على النوع على انه جزؤ

من ماهيته

من ماهيته ويحمل عليه الفصل على انه لازم له والفصل لما كان غير مشارك الجنس
في جنس اخر كان انفصاله عنه لا بفصل بل بذاته وانفصاله عن النوع بطبيعة
الجنس التي في ماهية النوع وليست في ماهية الفصل واما انفصال الفصل
عن فصل اخر فانه يكون بفصل ان كانا واقعين في تحت جنس واحد والا
انفصل عنه بذاته ان كانا تحت امر عام لازم كالوجود وليس ولا يجب ان
يكون كل فصل مشاركا لفصل اخر في جنس بل ينتهي اخر الامر الى المشاركة
في امر عام لازم ولا يجب ان يكون لكل فصل فصل وفصول الجوهر يلزم ان
يكون كيف لا ان يوجد الكيفية في حد تام ليس يجب اذا كان الفصل المنطقي
موجودا ان يكون الفصل الذي بالاشتقاق موجودا فانه لا يكون في انواع
الاعراض فصول مشتقة ولا ايض في جميع الانواع الجوهرية الا ما كان منها كا
فالفصل المنطقي يعني به شي بصفة كذا مطلقا ثم بعد النظر يعلم انه يجب ان يكون
كيفا او جوهرا فليس كونه شيئا له نطق هو انه جوهر بل انما يعرف جوهريته من
خارج واجزاء الحدود يجب ان يكون اقدم من المحدود وانت اذا حددت
اصبع الانسان بالانسان او قطعة الدائرة بالدائرة والزاوية الحادة بالقائمة
فليس شي من ذلك اجزاء للنوع من جهة صورته وليس ايض من شرط الدائرة ان
يكون منها قطعة بالفعل حتى يتالف عنها صورة الدائرة ولا من شرط الانسان
في ان يكون انسانا وجود اصبع له ولا من شرط القائمة ان يكون منها حادة

هي جزو منها وانما يعرض للقاعدة ان يكون منها حادة وللدايرة ان يكون فيها
قطعة بانفعال يعرض لمادتها فما كان من الاجزا بسبب المادة فليست اجزا
للحد لكنها اجزا للمادة والغلط في الامر الاصبع والانسان سوا احدهما بالعرض
مكان ما هما الذات واما في الزاوية والدايرة فلاخذهما بالقوة فكان ما هما الفعل.

في الدلالة على عدد العلل وفي ان الجسم لا يكون علة لوجود

وفي احكام العلل الاربع وفي الكلام في العلة والمعلول كل وجود شي يكون معلولا
من وجود اخر ووجود ذلك الاخر لا يكون معلولا من وجود الاول فان الاول يسمى
علة والثاني معلولا وكل ما كان جزوا للشي ولم يكن وجود ذلك الجزو وجود ذلك الشي
وجوده بعد وجود الجزو فالجزو علة لوجود ذلك الشي وقد سمعت ان العلل
صورة وعنصر وفاعل وغاية وان المعنى بالصورة العلة التي هي جزو من قوام
الشي يكون به هو ما هو بالفعل وبالعنصر العلة التي يكون بها الشي هو ما هو بالقوة
وبالفاعل العلة التي يفيد وجودا مباينا لذاتها اي لا يكون ذاتها بالقصد
الاول محلا لما يستفيد منه الوجود كالطبيب اذا عالج نفسه والالهيون يعنون
بالفاعل مبدا الوجود ومفيده مثل الباري جل جلاله للعالم والطبيعيون يعنون
بالفاعل ما لا يفيد وجودا غير التحريك ومثل هذه العلة يكون معدة واما
العلة الغائية فهي التي يحصل لاجلها وجود الشي ولا علة خارجة عن هذه العلل
الاربع فان السبب اما ان يكون داخلا في قوام الشي وجزوا من وجوده

او لا يكون فان كان جزوا من وجوده فاما ان يكون جزوا يكون به بالقوة فقط
كالخشب للسرير فان لم يكن جزوا من وجوده فاما ان يكون ما لاجله وهو الغاية
او لا يكون ما هو لاجله ولا يخلو هذا القسم اما ان يكون وجوده منه بان لا يكون فيه
وهو الفاعل او وجوده منه بان يكون فيه وهو ايضا عنصر او موضوع فان العنصر
العنصر الذي هو قابل وليس جزوا من الشي وهو المخصوص باسم الموضوع غير العنصر
والذي هو جزو وكانت خمسة وان اخذ كلاهما شيئا واحدا لاشتراكهما في معنى
القبول كانت اربعة ويجب ان لا ياخذ العنصر بمعنى الهيولى مبدا للصورة بل
للمركب والموضوع يكون مبدا للعرض لان العرض انما يتقوم اولا بالصورة بالفعل
وذاته باعتبار ذاته فقط يكون بالقوة والشي الذي هو بالقوة من جهة ما هو
بالقوة لا يكون مبدا الوجود البتة والا لزم ان يكون العدم علة للوجود فلهذا
لا يصح ان يكون جسم علة للوجود لان الجسم مولف من هيولى وصورة ولا فعل للصورة
من دون الهيولى اذ قد عرفت انها لا وجود لها من دونها بل الصورة
تفعل بواسطة المادة فيكون المادة العلة القريبة فلو كانت للجسم علة لوجود
كان العدم مفيدا للوجود ولكانت المادة اقدم من الصورة التي بعدها لكن
الصورة اقدم وبالجملة فالجسم مركب من هيولى وصورة موجودة بوجودهما معا
فان كان جسم سببا لجسم فيجب ان يكون اولا سببا للمادة والصورة وهذا محال
ومعلوم ان علل الجسم يجب ان ينتهي الى شي ليس بجسم لانه الهيولى واحدة ولا

ولا الصورة فلا محالة تحمل الهيولى المحمولة على هيولى الكرة التاسعة على سائر
الهيوليات حملا بالتواطؤ كما ان الجسم الذي يحمل على جسم الكرة التاسعة يحمل
على جميع الاجسام وهيولى الكرة التاسعة متقدمة على جسمها والهيولى المحمولة
على هيولاها متقدمة على جسميتها فهيولى الكرة الثامنة ايضا متقدمة على جسمية
الكرة التاسعة فلا يصح ان يكون الكرة التاسعة مثلا سببا لهيولى الكرة الثامنة
وعلى هذا فقس الامر في الجوهر والعرض والمفارق والجسم يجب ان يكون متعلق الوجود
بذاته لانه لا محالة يكون للجسمية شرطا في وجود المفارق وان سالت الحق فلا
يصح ان يكون علة الوجود الا ما هو بري من كل وجه من معنى ما بالقوة وهذا هو
صفة الاول لا غير اذ لو كانت مفيد الوجود ما فيه معنى ما بالقوة سواء كان عقلا
او جسما كان للعدم شركة في افادة الوجود وكان لما بالقوة شركة في اخراج الشي
من القوة الى الفعل ونعود الى حديث ما فارقناه فنقول ان الموضوع هو
ما يكون قد حصل بالفعل موجودا باقتران الصورة بالمادة ثم صار سببا
لقوام الاعراض فيه سواء كان العرض لازما فيكون تقدم الموضوع عليه
بالذات او كان زايلا فيكون تقدم الموضوع عليه بالزمان فالموضوع
علة للعرض على ان يصير سبب القوام وعلة للمركب منه ومن العرض على ان
يكون جزءا منه فالصورة كانها علة فاعلية للمادة ولو كان للصورة
وجود بالفعل من دون المادة بل هي جزء العلة الفاعلية مثل احد

محركي السفينة وقد كنا بينا في باب الصورة انها محتاجة في وجودها الى المادة
والى شريك اخر يفيدها والصورة علة صورية للمركب منها ومن المادة وهي
صورة المادة وليست علة صورية للمادة واعلم ان الفاعل والقابل قد
يتقدمان المعلول بالزمان واما الصورة فلا يتقدم بالزمان البتة والعلة
قد يكون علة للشي مثل الطبيب للعلاج وقد يكون بالعرض اما لانه يعني
غير الذي وضع صار علة كما يقال ان الكاتب يعالج فانه انما يعالج من حيث
هو طبيب واما لانه بالذات يفعل فعلا اخر لكن يتبع فعله فعل اخر مثل
السقمونيا فانه بالعرض يبرد لانه بالذات يستفرغ الصفرا ويتبعه نقصان
الحرارة ومثل مزيل الدعامة عن الحايط فانه علة لسقوط الحايط بالعرض
وذلك لان الفاعل هاهنا لم يفعل شيئا بل ازال مانعا يتبعه فعل طبيعي وهو
ارجحنا الثقيل بالطبع والامر في احالة النار لما يجاوره وتسخينها الحرارة
او طرح البذر في الارض والفكر في المسايل بالقياس الى النتيجة وساير
ما يشبهه من الاشيا كذلك وقد عرفت للعلة في ذلك وسرى من شرحا فيما
بعد والعلة قد يكون قريبة كالعفونة للحمى وقد يكون بعيدة مثل الاحتقان
مع الامتلا وقد يكون جزوية مثل قولنا ان صنع البنا علة للبيت وقد
يكون عامة كقولنا ان الصانع علة البيت واعلم ان العلل القريبة للجسم هي
الهيولى والصورة لكن الهيولى بواسطة الصورة في الموضوع والعلل الاعراض ايضا

بخلاف ما كان فى الهيولى والصورة اذا كان الهيولى هناك علة بعيدة للجسم
بالقياس الى الصورة وهيهنا العرض علة بعيدة للمركب منه ومن الموضوع و
الموضوع علة قريبة واما الفاعل فانه اما علة للصورة وحدها او للصورة
والمادة ولكن المادة بواسطة الصورة والمركب بتوسطهما وفى حال
العلة الفاعلية وبيان كيفية كون النار علة لوجود النار مثلا وفى ان المعلول
لا يبقى بعد عدم العلة وفى ان العلة اولى بالوجود من المعلول واحق وفى ان
كل ذى ماهية معلول وفى ان الرأى الكلى لا يصدر عنه فعل وفى ان الامر
البسيط لا يكون علة لوجود شيئين معا وفى العنصر والصورة واعلم انه
اذا كان شئ من الاشيا معدوما ثم اذا ما هو موجود بعد العدم بسبب شئ فاما هو
له معقول فان زدنا على هذا القدر شيئا وهو انه موجود بعد العدم بعدية
بالزمان او ان الفاعل فعل بحركة او بغير حركة او بآلة او بارادة فهو امر زايد على
ما ذكرنا وان كان شئ من ذلك لازما لاحدهما او كليهما كان خارجا عن
المفهوم مثل لزوم المعلولية للجسم فهيهنا وجود وعدم وهيهنا كون هذا
الوجود بعد ذلك العدم وهو صفة لهذا الوجود محمولة عليه واما سبق العدم
فليس يتعلق بفاعل يتعلق وجود المفعول به فلهذا لا يكون هذا الوجود
موصوفا بانه بعد العدم لفعل فاعل وبيان ذلك انه لا يخلو اما ان يمكن فى
هذا الوجود الذى يسبقه العدم ان لا يكون بعد العدم فيصح ان يكون

دائما

دائما ووجوده ليس عن ذاته بل عن غيره ولا يكون من شرط وجوده عن
غيره ان يكون بعد عدم فيكون بعلية بعينه انه فى ذاته جايز الوجود غير
واجبه فيكون تعلقه به دائما ما دام موجودا هذا الوجود وان كان هذا
صحيحا فهو المطلوب واما ان يكون ممتنعا فيه وجوده الا بعد العدم ولما كان
ممتنعا فليس للفاعل فيه صنع ويكون الصنع للفاعل الايجاد فاما انه قد
سبقه عدم فليس من جهة الفاعل نعم قد يصح ان يكون لعدم الشئ علة
وهى عدم علة الوجود فاما ان يكون هذا الوجود مسبوق العدم من حيث
هو مسبوق العدم فلا تاثير للفاعل فيه فاذن التعلق للوجود بالعلة هو من
حيث هو وجود غير واجب لا من حيث هو وجود مسبوق العدم اعنى من
حيث هو حادث واذا كان كذلك وكان العلة تحتاج اليها الموجود فان
ذلك النوع من الوجود بما هو ذلك النوع مستحق لان يكون له علة
وان استمر وبقى فكل موجود معلول يحتاج فى ذاته ولانه هو الى علة
فليس يصح ان يبقى بعد عدم العلة فيكون حاجته الى العلة مقومة لذلك
النحو من الوجود وايضا لو كان ثبات هذا الوجود المعلول مستغنيا
عن السبب فهو واجب بذاته هف ولو كانت الحوادث تامة القوة على
الوجود فى ذاتها وجوهرها دائما لكانت موجودة دائما لكنها انما استعدت
للوجود بتغيرات بعرض لها شيئا بعد شئ فيتم بها قوتها على الوجود فاذا

تمت قوتها على الوجود وجدت فبين من هذا ان الفاعل ليس هو سبب الحدوث
ان الحدوث ليس بحادث ولا قديم ولا موجود ولا معدوم لانه من الاحوال
او يانى فى ذلك بحثا بان طويل مفتوح مفسر لحقة اليد والذى يظن ان الابن
يبقى بعد الاب والبنا يبقى بعد البانى والتسخن يبقى بعد النار فان السبب فيه
ان هذه ليست عللا بالحقيقة والغلط فى ذلك اخذ ما بالعرض مكان ما
بالذات وستبين ان علة كل جسم امر عقلى بالضرايض فان البنا محركة علة
لحركة لبن ثم سكون علة لسكون ذلك اللبن وانتها تلك الحركة علة لاجتماع ما
وذلك الاجتماع علة لشكل ما ثم الحفاظ ذلك الشكل فلما تقتضيه طبيعة اللبن
من النبات على نحو من الاجتماع ولذلك النار علة لتسخين عنصر ما الا ان
يفيد التسخن بل ان يبطل البرودة التى كانت مانعة من حصول التسخن ثم
صدور ب عنه كان من حيث وجب صدور ب عنه يصدر عنه ما ليس ب
فلا يكون اذن صدور ب عنه واجبا فاذن كل بسيط فانما يصدر عنه
او لا يكون احدى الذات والارادة الكلية والراى الكلى لا يصدر عنهما
فعل بيقين لان الراى الكلى لا يتناول المراد دون امر اخر مثله كالطبيعة
الانسان ليس وقوعها على زيد اولى من وقوعها على عمرو واذا لم يكن
شى اولى بان ينسب الى مبدا عين اخر مثله كانت نسبته الى مبداه ولا
نسبة واحدة ومثل هذا يكون بعد عن مبداه بامكان ولم يترجح وجوده عنه

من لا وجود وكل ما لم يجب عن علته لم يوجد بل يصح فى المعلول الذى لا مثل
له من نوعه كالشمس والعقل الفعال ان يوجد عن راى كلى واثبت علم
من جميع ما مر ان العلة اذا صارت علة بالفعل وجب ان يكون معها المعلول
فلنذكر حال العنصر ونقول ان العنصر هو الذى فيه قوة وجود الشى وهذا
العنصر اما ان يكون حاملا للقوة بوحدانيته او بشركة غيره ومعنى العنصر
قد يكون بسيطا وقد يكون مركبا فان كان يوجد بوحدانيته فاما ان لا
يحتاج فيما يكون فيه او منه الا الى الخروج الى الفعل وذلك فقط وهذا هو
المختص باسم الموضوع ويجب ان يكون لمثل هذا بنفسه قوام بالفعل وذلك
كالجسم للاعراض واما ان يحتاج الى زيادة شى وتلك الزيادة اما حركة فى
الاين او فى الكيف او فى الكم او فى الوضع او فى الجوهر على سبيل التناسل وان
كانت بمشاركة غيره فيكون لا محالة فيه اجتماع وتركيب فاما ان يكون من
تركيب واجتماع فقط واما ان يكون مع الاجتماع استحالة فى الكيف كالحال
فى الادوية التى يركب منها الترياق ولا بد فى مثل هذه العناصر من ان تتحد بنحو ما
من الاتحاد حتى بالفعل فيصير بعد ذلك عنصر الحيوان والنبات وكل ما فيه تغير فاما
بتغير واحد الى الغاية او بتغيرات كثيرة والموضوع قد يكون مشتركا للكل كالهيولى
الاولى وقد يكون مشتركا لعدة امور مثل العصير للخل والخمر والرب ومن خاصته
العصير انه له القبول فقط واما حصول الصورة فله من غيره واما الصورة فقد يعتبر بكل

كل معنى بالفعل وعلى هذا يكون العقول الفعالة صورا وقد يقال صورة لكل ماهية
وفعل حتى الحركات والاعراض وقد يقال صورة لما يتقوم به المادة بالفعل
وقد يقال صورة لما يكمل به المادة وان لم يكن متقومة بها بالفعل مثل الصحة
ويقال صورة لما يحدث في المواد الصناعية من الاشكال ويقال صورة لنوع
الشيء لجنسه ولفصله والصورة قد يكون بسيطة كصور العناصر وقد يكون
مركبة كنفس وقواها ولا بد في المركب من ان يحد من اجتماعها ضربا من الاتحاد ثم
يتقوم بهما كالمادة والفاعل والناقص يحتاج الى حركة والات حتى يصدر ما في
نفسه محصلا في المادة والفاعل الكامل هو الذي يتبع الصورة الموجودة في ذاته
والفاعل الكامل هو الذي منه وجود الصورة في مادتها وهكذا الحال في صدور
الامر عن واجب الوجود بذاته   في الغاية والاتفاق والعبث والحكم
والغاية هي ما لاجله يكون الشيء وقد يكون الغاية في بعض الاشياء في نفس الامر
الفاعل فقط كالفرح والغلبة وقد يكون الغاية في بعض الاشياء في غير القابل
فقط وذلك تارة في الموضوع مثل الحركات التي يصدر عن روية او طبيعة
وتارة في شيء ثالث كمن يفعل شيئا ليرضى به فلان فيكون رضى فلان غاية
خارجة عن الفاعل والقابل وان كان الفرح بذلك الرضى الغاية ومن الغاية
التشبيه بشيء اخر والمتشبه من حيث هو مشتاق اليه غاية وطلب التشبيه به هو ايضا
غاية وقد علمت ان الامور منها دائمة ومنها ما يكون في اكثر الامر مثل النار فانها

فاكثر

في اكثر امر يحرق الحطب اذا لاقته والخارج من بيته الى بستانه في اكثر الامر يصل
اليه والفرق بين الدائم والاكثري ان الدائم لا يعارضه معارض البتة والاكثري قد
يعارضه معارض ويتبع هذا ان الاكثري يتم بشرط رفع الموانع وهذا في الامور
الطبيعية ظ واما في الامور الارادية فان الارادة اذا صحت وتمت وانبعث الاعضاء
بالحركة ولم يقع سبب مانع او ناقص للعزيمة وكان المقصد من شانه ان يوصل اليه فمتى
انه مستحيل ان لا يوصل اليه ومن الامور ما يكون بالتساوي كقعود زيد وقيامه و
منها ما يكون على الاقل كوجود ستة اصابع للانسان وانت تعلم ان ما يكون دائما
او اكثريا فلا يقول عند وجوده انه اتفق اتفاقا فاذن الاتفاق يوجد فيما هو
بالتساوي والاقلي والذي بالتساوي قد يكونا باعتبار ما واجبا وذلك لانك
اذا اشتركت في كف الجنين ان المادة فضلت عن المصروف منها الى الاصابع الخمس
والقوة المحلية صادفت استعدادة تامة في مادة طبيعية فيجب ان يتخلق اصبع
زائدة وبالجملة فلو ان انسانا احاط بالكل حتى لم يشذ عن علمه شيء لم يكن شيئا
موجودا بالاتفاق بل كان كلها واجبا فاذن الامور الموجودة بالاتفاق انما
يكون موجودة بالاتفاق اذا اخذت بالقياس الى من لا يعلم اسبابها واما اذا
قستها الى سبب الاسباب والاسباب المكتنفة لم يكن شيء من الموجودات
اتفاقا ومثل هذا في الاصبع الزائدة فانها وان كانت بالقياس الى الجاهل
باسبابها او بالقياس الى هذا الشخص اتفاقا فهي بالقياس الى الكل والى علم الله

والاسباب المكتسبة ليس بالاتفاق وكذلك ان عثر انسان في مشيته على كنز فانه
بالقياس الى العاثر والى الجاسل لا الاسباب التي ساقت العاثر الى الكنز بالاتفاق
فاما بالقياس الى علم الله جل جلاله والاسباب المكتسبة ليس بالاتفاق بل بالوجوب
بالجملة اذا كان الامر الكاين في نفسه غير متوقع اذ ليس دائما ولا اكثريا فيصلح ان
يقال للسبب المودي اليه اتفاق او يجب وذلك ان كانت من شانه ان تودي اليه
ولكن لا دائما ولا اكثريا واذا لم يكن مودّيا اليه البتة لم يقل فيه انه اتفق مثل قعود زيد
عند كسوف القمر فانه لا يقال ان قعود زيدا اتفق ان كان سببا الكسوف القمر فانه لا
يقال ان قعود زيدا اتفق ان كان سببا الكسوف القمر بل الاتفاق انما يكون فيما من شانه
ان يودي اليه حتى لو فطن الفاعل بما يجري عليه حركات الكل وصح ان يريده ونحاه
لصح ان يجعله غاية كالو فطن الخارج الى السوق كان يلقى الغريم في الطريق واما
خروج غير العارف من حيث هو عارف فظفر بالغريم اتفاق فنبين من هذا ان
الاسباب الاتفاقية يكون حيث يكون من اجل شي الا انها اسباب فاعلية بالعرض
والغايات غايات بالعرض فالاتفاق سبب من الامور الطبيعية والارادية بالعرض
ليس بدائم الايجاب ولا اكثري بالايجاب وهو فيما يكون من اجل شي ليس له سبب اوجبه
بالذات والسبب الاتفاق قد يجوز ان تتادى الى غاية الذاتية وقد يجوز ان لا
يتادى مثل الحجر الهابط اذا شج فربما وقف وربما سبط الى مهبط فان وصل الى غايته
الطبيعية فيكون بالقياس اليها سببا ذاتيا وبالقياس الى العرضية سببا اتفاقيا واذا

ايها

لم يصل اليها كان القياس الى الغاية الذاتية باطلا والاتفاق اعم من البخت
وقد يكون للسبب الواحد الاتفاقي غايات اتفاقية غير محدودة والاتفاق
قد يرسم بانها غاية عرضية لامر طبيعي او ارادي او قسري والقسري ينتهي الى طبيعية
او ارادية فيكون الطبيعة والارادة اقدم من الاتفاق لذاتهما فالم يكن امور طبيعية
او ارادية لم يقع اتفاق واذ قد عرفت ان الاسباب الارادية والطبيعية متقدم على
الاتفاق وان الامور الطبيعية والارادية انما يتوجه نحو غايات بالذات لا بالعرض
وان الاتفاق طارئ عليهما وان الغايات الاتفاقية غايات بالعرض فتبين ان
وجود العالم ليس على سبيل الاتفاق وان كان للاتفاق فيه مدخل وذلك بالقياس الى
افرادها وحيث لا يعتبر الاسباب الموجبة المكتسبة ولا يقاس الى الكل وسننه وادلته
تعينا اذا عرفت واجب الوجود بذاته والغايات وغاية الغايات وان ما قاله ابند
فليس كله باطلا وقد ذكر في كتاب الشفا ابطال مذهب حساق ببينة على الشاهدات
ودلايل واضحة ومن جملة تلك الدلايل ان النقصة الواحدة اذا سقطت فيها حبة وحنطة
سعر انبتت البر برا والشعير البتة ومنها ان الغايات الصادرة عن الطبيعة في حال الكبر
الطبيعة غير معوقة كلها كمالات وانها اذا تادت الى غاية ضارة كان في الاقل فلهذا تمامًا
ما اذا اصاب العسل حتى دوى ثم لم لا ست البر شعيرا ولم لا يتولد شجرة مركبة من تين وزيتون
ولم يبقى الانواع محفوظة على الاكثر وايضا فاذا احسنا بقصور من الطبيعة اعنا بالصناعة
كما يفعله الطبيب معتقدا انه اذا زال العارض واستدت القوة توجهت الطبيعة الى

الصحة وليس اذا عدمت الطبيعة الردية وجب ان يكون فعلها غاية فان الردية لا
يجعل الفعل ذا غاية بل تعين الفعل الذى تختار من بين افعاله جايز اختيارها ولكل
واحد منها غاية تخصه فان كل فعل يلزمه غاية بالضرورة لا يفعل فاعل ولو كانت النفس
مسلمة عارضة عن المعارضات المتعسرة لكان يصدر عنها فعل متشابه على نهج واحد من
غير روية وحال الفلك كذلك فانها سليمة من العوارض والدواعى المختلفة
فلهذا يصدر عنه الفعل على نهج واحد وانظر الى الكاتب الماهر المجود فى كتبه حروف
لكان سهله وكذلك الضارب بالعود وكذلك اعتصام الرابع عما يعتصم ومبادرة
اليد الى حك العضو من غير فكر ولا روية وساير ما قيل فى هذا الباب يرجع الى كتاب
الشفا ليتحقق ان كون الفعل ذا غاية ليس يوجب ان يصدر عن روية بل يصح
ان يصدر عن غير روية فيكون ذا غاية واعلم ان نظام الذبول ايضا متادى الى
غاية وذلك لان النظام الذبول سببا بالذات وهو الحرارة وسببا بالعرض وهو
الطبيعة ولكل واحد منها غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة فيفنى المادة على النظام
وذلك للحرارة بالذات والطبيعة التى فى البدن غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد
بعد امداد لكن كل مدة ثانية يكون الاستعداد منها اخيرا اقل من الاستعداد ضعيفه بدليل
نذكره فى مكانه فيكون نقصان الامداد سببا النظام الذبول بالعرض وتحرير الحرارة
سببا بالذات للذبول وفعل كل واحد منهما يتوجه الى الغاية والموت وان لم يكن غاية
ما نفعه بالقياس الى بدن زيد فهو غاية واجبة فى نظام الكل وسيتبين علم النفس علي

غاية

غاية فى الموت واجبة لما يتبعها من ضعف القوى البدنية التى بسبب ضعفها استعد
النفس فى الاخرة واما العبث والجزاف فيجب ان تعرف ان كل حركة ارادية فلها مبدا
قريب ومبدا بعيد فالمبدا القريب هو القوة المحركة التى فى عضلة العضو كما نفسر
فى كتاب النفس والذى يليه هو الاجماع والذى يلى الاجماع هو الشوق ولا بعد
منه هو الفكر والتخيل فاذا ارتسمت فى الخيال او فى العقل صورة موافقة لها حركة
الشوق من غير ان يسبق هذا الشوق ارادة اخرى بل نفس التصور يثير الشوق
والامر فى صدور الموجودات عن الاول هو هكذا وهو ان نفس تصور الموجودات
علة لوجودها من غير حاجة الى الشوق ولا استعمال الة ثم اذا تحرك الشوق فانه
فانه لا يتم به الفعل الا بعد الاجماع ثم الاجماع ان لم تواتر الاعضاء لم تتم الحركة ايضا فاذا
الحركات الارادية تتم بالاسباب التى ذكرناها فيها كانت الصورة المرتسمة فى
التخيل هى نفس الغاية كما انسان ان يعرض بالمقام فى موضع اخر فغايته فى هذا المكان
هى نفس المكان وربما يكون غير ذلك ومثاله ان يشتاق الانسان الى مكان ليلتقى
فيه صديقا ولا يكون هيهنا نفس ما ينتهى اليه الحركة نفس المتشوق وفى الاول كان
نفس ما انتهت اليه الحركة الغاية وربما يكون نفس الحركة غاية المتحرك وكمال من منع
القوى غاية ليست للاخرى وكل غاية ينتهى اليها الحركة كالوصول الى الشوق او
يحصل بعد نهاية الحركة كلقاء الغريم ويكون الشوق الحصلى والفكرى قد تطابقا
عليه فتبين ان تلك الغاية ليست بعبث واذا طابق ما ينتهى اليه الحركة المشتاق

التخيلي ولم يطابقه الشوق الفكري فهو العبث ثم كل غاية ليست هي نهاية الحركة
وسببها شوق تخيلي غير فكري فاما ان يكون التخيل وحده هو مبدأ الشوق
او التخيل مع طبيعة او مزاج مثل التنفس وحركة المريض او التخيل مع خلق وملكة
نفسانية داعية الى فعل العادة بلا روية كاللعب باللحية ويكون العبث باللحية
عادة اسباب كثيرة فان كان التخيل وحده سمي ذلك الفعل قصدا ضروريا
او طبيعيا وان كان معه خلق وملكة نفسانية سمي ذلك الفعل عادة وتعلم
ان الخلق يتقرر باستعمال الافعال فما يصدر عن ذلك الخلق يسمى عادة وان
وجدت العلة التي هي القوة المتحركة وهي نهاية الحركة كالوصول الى الشوق ولم توجد
الغاية الاخرى التي بعدها لمكان عائق العدم سمي ذلك الفعل باطلا بالقياس الى القوة
الفكرية دون القوة المحركة التي في العطل فقد علمت ان العبث غاية القوة
الخيالية على التفاصيل والشرايط المبينة واللعب باللحية ايضا من جملة العبث وذلك
بحسب المبدأ الخيالي ولا تظنن ان هذا يصدر لا عن علة البتة فان كل فعل
نفساني كانت بعد ما لم يكن فهناك شوق لا محالة وذلك مع تخيل الا ان ذلك
التخيل سريع البطلان او كان ثابتا لم يشعر به فليس كل من تخيل شيئا فقد شعر
بانه تخيل والا كان يذهب الشعور الى غير نهاية بالفعل والانبعاث هذا الشوق
علة اما عادة واما ضجر عن هيئة واما ارادة انتقال الى هيئة اخرى واسباب ذلك
غير محصورة والفرق بين ما يحصل بالعادة وبين ما يحصل بالصناعة ان ما يحصل

بالصناعة

بالصناعة يكون باختيار الصانع وان ما يحصل بالعادة لا يكون بقصد القاصد
واما الادعية والمنامات والخواطر فانها ايضا من الامور المتوادة ولكن من
الامور تعلقها بالاول بعد ان تعقل صاحبها فيكون صاحبها احد الاسباب في
ذلك المعقول فقد عرفت ان المعقولات عند الاول من جهة اسبابها وعلمت
ان السبب في الموجودات نفس تصوراتها عنده فانها اذا كانت هذه المعاني
يحصل معقولة للاول ولم يكن منافية للخير المحض اعني نظام العالم وجدت على
ما يريد الداعي او يخطر بباله او يراه في المنام ولكن خطوره ما نال صاحبها
سبب توجه ما يوجدها واذا كانت منافية للنظام لم يوجد وهكذا اذا اخطر
ببال انسان ان يسافر او يطلب ولا يترك او غير ذلك فان صاحب ذلك الخاطر
سبب لان تعلقه الاول بوجه ما ثم ان كان الخاطر مما يليق بنظام العالم تم مطالبه
وان لم يكن لا يتم   في الضروري وفي الحروف في الوجود وفي ان
وجود اشخاص الكائنات لغايات وفي ان الغاية سبب وجود ساير العلل الا
بالفعل وبينا شيء اخر وهو الضروري الذي هو احدى الغايات بالعرض وذلك
على ثلثة اقسام اما امر لا بد من وجوده حتى يوجد الغاية على انه علة لها مثل الالة
الحديد حتى يتم القطع واما امر لا بد من وجوده حتى يوجد الغاية على انه لازم العلة
مثل انه لا بد ان يكون الجسم قاطعا اذ كون الالة ركنية لازمة للحديد الذي لا بد منه
واما امر لا بد من وجوده على انه لازم للغاية نفسها مثل ان الغاية في المروح النسل

ثم سعدحب الوالد فهذه غايات بالعرض الضروري وهكذا الحال وفي الحركة
الفلكية فان الغاية هناك طلب التشبه بالكمال المطلق ويتبعه هذه الموجودات
على ما نقوله ووجود الشر في العالم بسبب هذا القسم اعني الضروري فانه مثلا لما
وجب في الغايات الطبيعية التي هي الجوهر ان يوجد كل ممكن وكان منها وجود
المركبات من العناصر ولم يمكن الا ان يكون النار بحيث يؤدي انتظام سببها
الى الغاية المقصودة الا ان يكون محرقا لزم من ذلك ان تحرق بوجه حركات
الفلك التي هي صادرة عن التدبير الالهي والنظام الواجب وايضا لما لم يكن بد من
الحرارة الغريزية في ان يتم وجود الانسان لزمها التحلل الذي ذكرنا فالضرورة
بالقياس الى الافراد الشيء ضرورة بالقياس الى الكل غاية ما ذكرنا في باب الاتفاق
وبالجملة فالسبب في الشر امكان الوجود وشرح هذا في مكانه بالتحقيق واعلم
ان اشخاص الكائنات الغير المتناهية ليست بغايات ذاتيات في الطبيعة
الكلية ولكن الغاية الذاتية هو ان يوجد الانسان مثلا وكان في الشمس اذ
كل كائن هيولاني فاسد كما ستعلمه فانتهى النوع تشخص منتشر عين متعين وهذا
الاستغناء هو العلة التمامية اعني الغاية لفعل الطبيعة الكلية وهو واحد لكن هذا
الواحد لا بد له في حصوله باقيا من وجود اشخاص بلا نهاية فيكون لا تناهي
الاشخاص معنى عرضيا كل شخص وغير المتناهي هو شخص بعد شخص لا الى نهاية بعد
فاذن العلة بالحقيقة هيهنا موجودة وهي وجود شخص منتشر او لا تناهي الاشخاص

ثم الشخص

ثم الشخص الذي يؤدي الى شخص ثان الى ثالث الى رابع ليس هو بعينه غاية الطبيعة
الكلية بل غاية للطبيعة الجزئية ولكل طبيعة جزئية غاية في وجود شخص
جزئي وستعلم معنى الطبيعة الكلية الجزئية فيما بعد واما الحركة الفلكية فالغاية
فيها دوام الحركة وليس هناك حركات غير متناهية فانها واحدة بالاتصال
كما عرفت فيما تقدم وان كان يتعلق على سبيل الفرض بحركات غير متناهية
واعلم ان الغاية بالحقيقة هي السبب الاول في وجود ساير العلل وذلك لانه
ما لم يحصل الغاية متصورة في نفس الفاعل لم يصح ان يكون الفاعل فاعلا ولكن
وجود ساير العلل في الاعيان علة لوجود الغاية في الاعيان كوجود الاسكان
بعد وجود البيت هذا اذا كانت الغاية في الكون واما اذا كانت العلة الغائية
اعلى من الكون كما سيتضح في موضعه ولا يكون شيء من العلل الاخرى علة لها
فاذن العلة الغائية لكونها علة غائية متقدمة على ساير العلل ولكنها يتاخر
في الوجود لانها ذات كون فالتاخر انما يعرض لها من جهة ان معناها يكون
واقعا في الكون وايضا فان ساير العلل انما يصير عللا بالفعل لاجل الغاية وليست
الغاية لاجل شيء اخر والغاية اما ان يكون موجودة في القابل كوجود صورة
الدار في الطين واللبن واما ان يكون موجودة في نفس الفاعل كالاستكمال
فغاية الفاعل القريب الملاصق لتحريك المادة صورة في المادة وما ليس غايته صورة
في المادة وما ليس غايته صورة في المادة فليس مبدأ قريبا للحركة فان وجد كذلك كان

مبدأ له بالعرض مثل ان يبنى الانسان بيتا ليسكن فيه فانه من جهة ما هو طالب
السكن داع الى البنا وعلة اولى للبنا من جهة ما هو بنا معلول له من جهة ما هو ساكن
فيكون الغاية له من حيث هو مستكن فيكون الغاية له من حيث هو مسكن غيرها
من حيث هو بان والقسم الاول اذا قيس الى الفاعل كان غاية واذا قيس الى
الحركة كان نهاية لا غاية لان الغاية ما يحصل الشى فلا يصح ان يبطل مع وجودها
الشى بل يستكمل به والحركة يبطل مع انتهائها واذا قيس الى الفاعل المستكمل به و
كان قبل فيه بالقوة فهو خير لان الشر هو العدم والخير هو الحصول والوجود
بالفعل وبالقياس الى القابل وهو بالفعل الفاعل كان لا محالة قد خرج بها
الفاعل من الذى هو بالقوة الى الذى هو بالفعل والذى بالقوة شر والذى بالفعل
خير فيكون فى هذا القسم الغاية خيرا لا محالة بالقياس الى ذات الفاعل فاذا
نسب الى الفاعل من جهة ما هو مبدأ الحركة كانت غاية واذا انسب اليه من حيث
هو محرك ومن حيث هو مستكمل به كان خيرا ولا سكان غاية للثانى من
حيث هو محرك ومن حيث هو مستكمل خيرا اذ كان ذلك الخروج من القوة الى
الفعل نافعا فى الوجود او بقاء الوجود هذا اذا كانت الحركة طبيعية او اختيارية
عقلية فاما ان كان تخيلية كان خيرا مظنونا لا خيرا مطلقا فاذن كل غاية فهو
باعتبار غاية وباعتبار اخر خير اما حقيقى او مظنون ثم ان شيئا ما لعله قياسا
الى القابل المستكمل به وقياسا الى الفاعل الذى يصدر عنه اما القياس الى

الفاعل

الفاعل الذى يصدر ذلك عنه كان بحيث لا يجب ان يكون الفاعل منفعلا ابدا وبحيث
يتبعه كان جودا اولى المنفعل كان خيرا والخير بالجملة ما يطلبه كل شىء وهو
الوجود او كمال الوجود واما الجود فهو افادة المستعد لغيره فايدة لا يستعيض
منها بدلا سواء كان ذلك البدل شكرا او ثنا او وصفا او فرحا بل الجود افادة
الغير كمالا فى جوهره او فى احواله من غير ان يكون بازاء عوض بوجه من الوجوه
فكل فاعل يفعل لغرض يؤدى الى شبه عوض فليس بجواد وكل مفيد القابل
صورة او عرضا وله غاية اخرى يحصل لذلك المفيد بما افاد الغير فليس بجواد
بل نقول ان الغرض والمراد فى الحقيقة لا يقع الا للشى الناقص الذات فانه
ان كان يجب ذاته ومصالح ذاته كانت ذاته ناقصة فى وجودها وان
كان يجب شيا اخر فاما ان يكون صدور ذلك الشى عنه الى غيره ولا صدوره
عنه بمنزلة فيكون لا داعى له الى ذلك ولا مرجح لان يصدر عنه ذلك الى
غيره لانه ان كان الغرض غير موجب كان بعد صدور الفعل عنه فى حد الامكان
واما ان يكون صدوره عنه اولى به من لا صدوره عنه وانت تعلم انه لو لا انه
يرجع الى غرض يتصل بذاته فان ذاته ينال كمالا او حظا بذلك فان سؤال
اللم لا يزال يتكرر حتى يبلغ ذات الفاعل كما يقال لم فعلت كذا فيقال ليفرح فلان
فان قال ولم طلبت فرح فلان يقال لان الاحسان حسن لم يقف السؤال بل
يقال ولم يطلب ما هو حسن فاذا اجابه بجيز يعود اليه او شر ينفى عنه وقف السؤال

اذ حصول الخير لكل شي زوال الشر عنه هو الخط بذاته مطلقا لانه الارادة
لمن يعشق ذاته فخير بيد كل شي لمعشوقه اعنى ذاته فبين ان كل طالب غرض
وبالجملة مطالب الغرض يطلب شيئا ليس له واما الشفقة والرحمة فانهما انفعالان
يعرضان للنفس بهارى المتصل بهما فاذا احسن الى غيره لاجلهما كان الغرض فيه
ازالة ذلك الاذى عن النفس والنظر فى العلل الغائية هو بالحقيقة الحكمة بل افضل
اجزاء الحكمة اعنى ان يجعل العلل الغائية اوساطا فى البراهين
فى لواحق الكثرة ولواحق الوحدة فلواحق الوحدة هو الهوية وذلك اما
ان يكون بالذات واما ان يكون بالعرض والذى بالعرض منه ما يكون فى الكيف
يقال له شبيه وما كان فى الكم فيقال له مناسب ومنه ما يقال فى الاطراف و
يقال له مشاكل والذى يكون بالذات ولا محالة يكون فى المتقومات فما كان
فى الجنس قيل مجانس وفى النوع قيل مماثل وفى الخواص مشاكل ومقابل الهو هو
الغير فمنه غير فى الجنس او فى النوع وهو بعينه الغير فى الفصل والاشيا المتعاقبة
بالجنس الاعلى او جيان لا يجتمع فى مادة كالحرارة والحلاوة ويختلف بالانواع
تحت الاجناس القريبة فيستحيل ان يجتمع البتة فى موضوع واحد من جهة واحدة فى
زمان واحد فانهما يسمى متقابلان والتقابل يحمل عليهما حمل اللازم لا المقوم وهى
اربعة التضايف والتضاد والعدم والملكة والايجاب والسلب فالمتضادان
لكل واحد منهما ذات وجودى وان كان يلزمها ان يكون كل واحد منهما العدم

الاخر

الاخر وليست الحال فى ذلك كالحال فى العدم والملكة اذا العدم لا ذات له وجودى
وقد بينا ان السبب فى تقابلهما غاية تباينهما فى حد انفسهما وحد فصولهما عن الاجتماع واذ
ليس شي من الاجناس العالية متمانعة فيجب ان يكون الاضداد واقعة تحت جنس و
ان يكون جنسهما واحدا فاذن الاضداد يتخالف بالفصول فيكون الاضداد
من جملة الغير فى الصورة مثل البياض والسواد تحت اللون ومن شرط التضاد
ان يكون موضوعهما واحدا وجنسهما واحدا يتمانعان بذاتيهما عن الاجتماع فى ذلك
الموضوع بل يتعاقبان عليه ويكون بينهما غاية الخلاف ويكون عروضهما للموضوع
اولا لا كعروض الانسانية والفرسية للمادة كعروض المزاج الحار والمزاج البارد للحيوان
ومن المتضادين ما يكون بينهما وسايط ويجب ان يكون ضد الواحد واحدا
فانه ان فرض التخالف بين الواحد وبين شيئين فاما ان يكون فى معنى واحد من جهة
واحدة فيكون المتخالفان من جهة واحدة متفقتين فى صورة الخلاف فيكون
نوعا واحدا لا نوعين واما ان يكون فى جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد
لا وجها واحدا فلا يكون ذلك بسبب الفصل الذى فا لحق الجنس فصل النوع من
غير انتظار شي فان فصل النوع واحد كما عرفته بل يكون من جملة لوازم النوع مثل
مثل ان يضاد جسم جسما من حيث الحرارة فالبرودة ويضاده اخر من حيث السواد
والبياض وكلامنا فى التضاد الذى بالذات ومن جهة واحدة وقد بان ان
ضد الواحد واحد والمتوسط قد يكون متوسطا حقيقيا كالفاتر وقد يكون

غير حقيقي كقولنا لا احسن ولا يقبل فانه متوسط باللفظ لا غير وهي من القضايا
المعدولة والمتضاد ان يعرض لهما التضايف والاشيا المتضادة هي الموضوعات
للتضاد ونفس التضاد موضوع للمضاف فالمضاف من لوازم التضاد والعدم
يقال على وجوه فيقال لما من شانه ان يكون لموجود ما وليس لشي اخر لانه ليس من
شانه ان يكون له كما ليس من شان الحايط ان يكون له بصر ويقال لما من شانه
ان يكون لجنسه ولكن ليس له كما للحمار انه ليس بناطق ويقال لما من شانه ان
يكون للشي وليس له في وقته لان وقته لم يجي كالمرد او لان وقته قد فات كالادرد
والضرب الاول يطابق السالبة مطابقة شديدة والثاني يطابق الامكان و
القوة ثم العدم والملكة يكون لهما في الموضوع متوسط لانهما من الموجبة
والسالبة بعينهما مخصصة بجنس او موضوع وايضا في وقت وحال فنسبة
العدم والملكة الى ذلك الشخص المخصص نسبة النقيضين الى الوجود كله
فاذا لا واسطة بين النقيضين فكذلك لا واسطة بين العدم والملكة وقد
ذكر في قاطيغورياس من الشفا مشاركات ومباينات بين هذه الاربعة
لا يليق بهذا الكتاب والمخالفة بين الضد والعدم ان كل واحد من الضدين
له سبب وجودي وليس للعدم الا عدم سبب الوجود

في تناهي

الاجسام والاعداد والعلل والمعلولات ان كل جسم وكل عدد له ترتيب طبيعي
واجزاء موجودة معا فهما متناهيان وبرهان ذلك ان كل عدد وتعداد

بهذه الصفة

بهذه الصفة فاما ان يكون ذاهبا الى لا نهاية بالفعل في جميع الجهات او في
جهة واحدة وعلى جميع الاحوال قلنا ان نفرض حدا ما فيها كنقطة في خط او خط في
سطح او سطح في جسم او واحد في جملة عدد فيجعله حدا ونعلم عليه من حيث ماخذه
حدا او ياخذ غير جزو المحدود كا ح من اب — الغير المتناهية
من جهة ب فلا ح اما ان يكون اب لو اطبق عليه مساو لح ب اعتبر مناسبة
بينهما لا نهاية له بذهب اب وبعض عن اب بساو لاح ومحال ان يكون اب مطابقا
لح ب الى غير النهاية وجب بعض من اب وان كان بعض ح ب من اب في جهة
فح ب متناه واب فيفضل عليه با ح المتناهي فاب متناه وقد فرض غير متناه
وهذ وقد كنا بينا تناهي الاجسام ببيان اخر مناسبة للنظر في الطبيعيات وقد عرفت
ايضا ان العدد ما لم يكن ترتيب طبيعي لم يكن عددا الا ان العدد من الكثرة وحيث
لا يكون كثرة لا يكون تناه ولا غير تناه وكذلك في الحركات وذلك حين
بينا انه لا يوجد اجزاوها معا وسيعلم ايضا ان العلل الفاعلية يجب ان يكون
متناهية لانه ان كان طرف وواسطة ومعلول اخير وكانت العلل سواء
كانت متناهية او غير متناهية فحكم الواسطة في حاجتها الى الطرف فيكون
حكمها بخلاف حكم الواسطة لم يصح وجود تلك الوسايط فلا يصح وجود شي
من المعلولات فلا محالة يجب ان ينتهي العلل الى علة غير معلول فيها انه
ان لم يكن طرف غير معلول وكان كل شي معلولا وكذا سوا كان واحدا

او غير متناه لم يصح وجود تلك المعلولات وفي هذا شرط وهو ان يأخذ
العلل مع المعلولات كما بين في باب العلل فانه وان لم تاخذ بهذا الشرط لم يصح البرهان
لان البرهان يقوم على ان كلها موجودة معا كما كان في العدد بشرط ان يكون الاجزا
موجودة معا فانه ان لم يوجد كذلك اعني وجودها معا لم يمتنع عليها التناهي ولا
غير التناهي وانت تعلم ان كل فعل لحركة فانه طلب وكل طلب فهناك مطلوب
وكل مطلوب فهو غاية فان فرضنا لا تناهي للغايات ارتفع بهذا الغرض والغايات
وهذا محال

في بيان اللذة والالم وفي ان المفارقات لا يموت ولا يفسد

فنقول لا يكون لذة ولا الم حيث لا يكون ادراك فاذن يجب ان يتقدمها الادراك
والادراك اما ان يكون بجسم كما ذكرنا ويسمى حسيا ووهميا واما ان لا يكون بجسم كما
بينا ويسمى عقليا والمدرك على ثلثة اقسام فانه اما ان يكون المدرك موافقا
واما ان يكون منافيا واما ان لا يكون موافقا ولا منافيا واللذة يتبع ادراك
الملائم وهي نفس الادراك ولا محالة يكون كمالا للمدرك والالم يتبع ادراك
المنافي ولا محالة يكون نقصانا للمدرك وقد ظن قوم ان اللذة خروج عن
الحال الطبيعي والسبب في هذا الغلط انهم اخذوا ما بالذات مكان ما بالعرض وذلك
لان الادراك الحسي يكون بالة وما لم ينفعل الالة لم يكن ادراك فيكون الخروج عن
الحالة الطبيعية للالة واما القوة المدركة فانها يستكمل بها لا على سبيل الانفعال
وذلك لانه متى انفعلت القوة ومعنى الانفعال عدم حال ووجود اخرى وجب

ان

ان يكون هناك مدرك اخر ثابت لا ينفعل والا لما لم يكن الادراك فادراك
النفوس البشرية يكون بانفعال الالة واستكمال القوة ومعنى استكمال القوة
ان يكون نسبة المدرك اليها نسبة الكتابة الى اللوح واما ادراك النفوس
الفلكية فليس فيه انفعال في الالة ولا في القوة كما ستعلم واما ما لا يكون موافقا
ولا منافيا فليس يتبعه لذة ولا الم وكل قوة لذة بحسبها والالم بحسبها فالملائم للقوة
الغضبية التي نثبتها في كتاب النفس الغلبة والشهوة وما لا يلائمهما والشهوانية
ما لا يلائمهما وللخيال الحق وللحسي اللمسي ما يوافقه وكذلك الشم والبصر و
للعقل ما يوافقه ويلائمه ويتفاوت ادراك اللذة على ثلثة اقسام احدها بحسب
مقدار الادراك فكل قوة ادراكها اتم كان لذتها اتم والمها يكون اقوى
والثالث بحسب المدرك فانه كلما كان اكمل والى الكمال المطلق اقرب كان اللذة
به اقوى واذا كان كذلك فكيف تقاس الالتذاذ الحسي بشيء حلو مثلا يحصل الذوق
مع خسته وقصوره عن الكمال المطلق اقرب كان اللذة به اقوى واذا كان
كذلك فكيف يقاس الالتذاذ الحسي بشيء حلو مثلا يحصل الذوق مع خسته وقصوره
عن الكمال المطلق الى ما يناله العقل من اللذة عند ادراكه الواجب الوجود
بذاته الذي هو الكمال المطلق لا يشوبه نقصان هذا بالقياس الى جهة المدرك
وشرفه واما بالقياس الى القوتين المدركتين فانك ستعلم ان القوة البدنية
اذا تم ادراكها الشي ضعفت او بطلت وما يليك بعد فرقه ذلك ان البصر اذا

ادرك الشمس ادراكا قويا ضعف بل بطل واعتبر في المحسوسات فانك تجد
الامر على هذا النهج واما القوة العقلية فانها يزداد بادراكها المعقولات القوية
قوة وايضا فان القوة العقلية موجودة لا في جسم فهي اذن بعيدة عن التغير وهو
اقدم الموجودات نسبة الى واجب الوجود بذاته وايضا فان القوة العقلية
يدرك المعاني برمتها على سواء كما بينا والقوة الحسية يدرك كل معنى شخصي
فليس من شانها ادراك حقايق الاشيا وايضا فانها يدرك الظواهر بحيث تتبدل
التغير والعقل يدرك جوهر الاشيا وحقايقها بحيث لا يتغير ومن شان العقل
ان يدرك الكمال المطلق والجواهر المقدسة وليس للحس شي من هذا ولكنه كثيرا
ما سبق ان يكون بعض القوى غافلا عما هو معد له من اللذة لكن لم يحصل الالتذاذ
المستطهرة الشريفة فيغفل عنها او يكون ما يوقع كمن يستلذ اكل الطين والمدر
اذا اذاه اكل العسل وبسبب العادة والالف كمن الف طعاما غير لذيذ او ضعف
القوة كالبصر الضعيف اذا لم يحتمل تامل الضوء وهذه الاسباب يعوق نفوسنا
ما دامت العلاقة بينها وبين البدن موجودة عن كمالاتها المعدة لها في الاخرة
ومنها سبب اخر مانع ايضا عما ذكرنا وهو حال كمال الجدر والنفس الانسانية اتباعها
الشهوات الحسية اقوى كما ان اتباعها الموجبات الحواس اقوى من موجبات العقل
وسيحقق في كتاب النفس التام هو الذي من شانه ان يكون صفة يستكمل بها
وهي حاصلة مع شرط اخر وهو ان يكون وجوده متسع على الكمال يمكن ان يكون له وهو مصدر

عند الالم

عند الالم ولا يحصل عن ذاته لا بسبب في ذاته ولا بسبب غيره شي وهذا صفة العقول
الفعالة وفوق التام ما له الوجود الذي ينبغي له ويفضل عنه وجود سائر الاشياء وذلك
من ذاته وهو صفة واجب الوجود بذاته والمكتفي هو الذي اعطي ما به يحصل كماله نفسه
بذاته وهذا هو صفة النفوس الفلكية والناقص والذي يحتاج الى اخر يعده الكمال
بعد الكمال وهذا هو صفة الامور التي في الكون والفساد فان هذه الامور يحتاج
الى اسباب من خارج تستعد بها لان يفيض عليها الكمال والنفوس الفلكية غنية
عن المعدات وانت اذا تاملت وجدت الكمال المطلق لواجب الوجود بذاته
فقط واعلم ان المجرد عن المادة سوا كانت بينه وبين المادة علاقة كالنفوس
الانسانية او لم يكن بينهما علاقة اصلا كالعقول الفعالة فانه لا يفسد وذلك
لان كل شي من شانه ان يفسد بسبب ما ففيه قوة ان يفسد وقبل الفساد فيه فعل
البقا والقوة كما تعلم غير الفعل فاذن يكون هناك امران مختلفان احدهما
حامل القوة والاخر ما به بالفعل فيلزم من هذا ان يكون مركبا وقد فرض غير مركب
وهذا عام لجميع المفارقات واقول ان الشي الذي في قوته ان يفسد فقد كان
في قوته ان يبقى لا محالة لان بقاه ليس بواجب ضروري واذا لم يكن واجبا كان ممكنا
والامكان هو القوة فاذن في جوهره قوة ان يبقى ولا محالة يكون القوة غير الفعل فيكون
اذن هذا الفعل عرض لما يصير بالفعل ويصح به وجوده كمادة ويكون لا محالة حاملا للقوة
فيكون مركبا فاذن كل ما هو بسيط فليس فيه قوة ان يفسد فما في قوته ان يفسد يكون

بهما لا محالة وهينا بيان اخر في ان المفارق الواجب الوجود بذاته لا يفسد وهو
انه لو كان يعدم لكان يلزم ان يكون سبب بقائه عدم علة العدم في الاشياء والحادثة
فان قيل العقول الفعالة في ذواتها ممكنة لا محالة والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فيلزم
ان يكون في قوتها ان يعدم فالجواب ان امكانها انما هو بالقياس الى الوجود يعني
انه اذا اعدمت اسبابها عدمت هي وهذا غير ما نحن فيه بل نحن فيه هو ان ما يمكن
ان يعدم في ذاته مع قيام علته يجب ان يكون عدمه نفسا وعرض في جوهره اولا
وقيل الفساد كان له لا محالة فضل غير وجوده فيبطل عند الفساد عنه ذلك الفضل
فلا محالة يكون هناك قوة ان يفسد وفضل ان يبقى واما حقايق المفارقات
فكونها بالفعل هو ان يبقى مع العلة ويعدم مع عدمها لا نفسا ويعرض في ذاتها
وكان الفساد عدم الاجتماع والعدم هو عدم المجتمع وفيه نسخة اخرى فالجواب
ان الممكن يقال على معنيين مختصين بهذا المكان احدهما ان الشيء لا يقتضي بذاته
وجوده ولا عدمه والثاني معنى انه متى فرض الشيء موجودا او معدوما لم يكن محالا
فالممكن بالمعنى الاول لا يقتضي ان يكون فيه تركيب ويقتضي بالمعنى الثاني ان يكون فيه
تركيب وذلك لان الممكن بالمعنى الثاني يقتضي ان يكون هناك شيء بالقوة وشيء
بالفعل ومثل هذا هو الكائن وكل كائن كما تعلم فاسد وساقه البرهان
في هذا المكان هو سبب الامكان بالمعنى الثاني عن النفس وساير البسايط الممكنة
لانا نقول ان قيل النفوس لما كانت ممكنة معدومة فانها اذا وجدت امكن

فرض

فرض عدمها كان الجواب ان هذا الثاني لا يلزم فذلك المقدم فان ما يمكن
فرض عدمه يجب ان يكون فيه تركيب بما ذكرنا من البرهان المتقدم واذ ليس
في النفوس تركيب فليس يصح ان نفرض معدومة فتبين ان فرض امكان عدم
الحادث الزماني هو مع التركيب لانه يلزم الامكان بالمعنى الاول ومن هذا
يعلم ان الهيولى الموضوعة للاجسام الكائنة الفاسدة لانها بسيطة وايضا
لان اتصال الحوادث واجب فلو فرض عدم الهيولى وجب ان يكون للهيولى
الحادثة هيولى اخرى تتقدمها اذ قد عرفت ان كل كائن حادث فانه يسبقه
مادة ثم ان الهيولى والعقول الفعالة لم يسبقها عدم حتى ان فرضت معدومة
لم يجئ محال فان قيل انه كان امكان وجود النفس في المادة فكذلك امكان
فساده في مادة فيجب ان يكون لهما تعلق يقتضي ان يعدم بعدمها ومثل هذا
يجب ان يكون موجودا في المادة قائما ويكون المادة سببا لوجوده فاعليا
والنفس ليس كذلك والله اعلم

تم والحمد لله رب العالمين
والصلوة والسلام
على خير خلقه محمد
واله الطيبين
الطاهرين
م

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير
البرية محمد وآله اجمعين **الكتاب الثالث** في الاشارة الى اعيان الموجودات
المقالة الاولى في معرفة واجب الوجود بذاته واحصاء صفاته قد عرفت في باب
الكلي والجزئي ان واجب الوجود بذاته لا يصح ان يكون فيه كثرة ولنورد ما تم
على وجه مختصر وهو انه ان كان واجب الوجود يقتضي لذاته ولانه واجب الوجود
بذاته وكان شرطا فيه ان يكون شاذا لم يصح ان يكون غيرا لا يكون واجب الوجود
بذاته الا وان كان بسبب ما صار كان واجب الوجود بذاته واجب الوجود بغيره
ونعني الوحده في هذا المكان ليس نعني بها معنى وجوديا كما يعنى بها شك
في متصل واحد بل يعنى بها انه لا يقع الشركة في ذاته فالوحدة ههنا من لوازم نفي
الكثرة وفي المتصل نفي الكثرة من لوازم الوحدة ومعلوم ان المعنى بكونه واحدا هو
كونه واجب الوجود بذاته لا غير وتبين من الاصول التي سلفت انه لا يقبل التغير
والامكان لتغيره سبب ويلزم ايضا ان يكون في ذاته معنى ما بالقوة وقد عرفت انه
لا ماهية لما هو واجب الوجود لذاته فيلزم من هذا ان لا يكون جسما ولا يصح ايضا
ان يكون ذاته مركبة من وجود ووجوب فمعنى ان يكون حقيقته ما لا اسم له
وشرح اسمه هو انه يجب وجوده لا ما يجب وجوده بل هو معنى مجهول الاسم اذا
حمل لزمه في العقل انه يجب وجوده فيكون تخصيص الوجود العام فيه بانه لا علة له كما
ان الوجودات المعلولة كانت تخصيص بموضوعاتها او بعللها فحقيقته اذن على

عنك

من الوجود

من الوجود والحق ما يمكن ان يجوز عنه وهو وجوب الوجود وتاكد الوجود لو
كانت له ماهية كان تعقله بها وكانت سببا لوجوده وايضا لو كان الوجود الواجب
بذاته من لوازم ماهيته كان معلولا لها وهذا محال وقد عرفت في باب الجوهر معنى
قولنا في تحديده انه الموجود لا في موضوع واذا رايت ذلك المحال لم يكن واجب
الوجود بذاته جوهرا فان كل جوهر له ماهية غير الوجود اللهم الا ان يعنى بالجوهر
ما لا يكون قوامه في موضوع فحينئذ يمكن ان يكون حملنا الجوهر على واجب الوجود بذاته
وصفات الامور اما ان يكون قارة فيها كوجود البياض في الجسم او لا يكون لها
استقرار فيها كالاضافات ككون شيء ما او السلوب وانت تعلم انه لا يصح ان
يكون صفات واجب الوجود بذاته شيئا كالبياض او شيئا من الذاتيات فبقي ان
يكون صفاته على سبيل الاضافة كما يقال علة ومبدا او على سبيل السلب كما يقال
واحد اي وجود مسلوب عنه الكثرة او عقل اي وجود مسلوب عنه مخالطة
المادة وان يكون من صفاته ما هو مركب من سلب واضافة كما يقال مريد بمعنى انه
يعقل ذاته اي مسلوب عنه المادة مبدا لنظام الخير كله وهو يعقل ذلك او كما
يقال جواد فمعناه ما ذكرناه مع سلب الغرض وهو انه لا ينحو عوضا واذا حصلت صفات
واجب الوجود بذاته على هذا الوجه لم يحدث في ذاته بسبب هذه الصفات كثرة
ثم من السلوب ما يكون بازائه اسم محصل يوهم انه صفة وجودية كما يقال غني اي
مسلوب عنه الفقر وهذا سلب الغنى لا غير واذا حدث لواجب الوجود بذاته

مستقلة يوهم انها وجودية كانت هذه سلبها وقد عرفت وجوب تناهي العلل
وانتهائها الى علة هي واجب الوجود بذاتها ووحدانية واجب الوجود بذاته وان جميع
ما سواه من الموجودات في ذاته ممكن وبه واجب وان جميع الموجودات يرتقي في الوجود
اليه وقد عرفت ان الجسم مؤلف من هيولى وصورة ووجوده متعلق بوجودهما بهما
ووجود كل واحد منهما متعلق بشيء اما الصورة فتقيدها وتشخصها بالمادة
والمادة بالصورة فلا يصح اذن ان يكون واجب الوجود جسما وقد عرفت ان الاجسام
والاعراض وبالجملة العالم المحسوس باجزائها متغيرة ماهياتها والاعراض كلها تحتاج في
وجودها الى موضوعاتها فيصح من هذا انها ممكنة الوجود والاجسام مؤلفة
من هيولى وصورة فهي اذن ممكنة وكل ممكن الوجود فانه يجب بعلة ويرتقي اخيرا
الى ما لا علة له وهو واجب الوجود بذاته فالامور كلها بالقياس اليه محدثة بمعنى ان
وجوداتها مستفادة منه الا الحدوث الزماني الذي لا مدخل له في العلة والمعلولية
كما عرفت فيما تقدم ونسبة الجميع اليه نسبة ضوء الشمس الى ما سواه الذي بسببه
يضيء كل شيء وهو مستغن عن غيره لو كان للضوء قيام بذاته ولكنه تغاير الاول
بان الضوء يحتاج الى موضوع والوجود الاول ليس له موضوع وقد عرفت ان
الوجود المجرد عن المادة هو غير محتجب عن ذاته فنفس وجوده اذن معقوليته لذاته
وعقليته لذاته موجودة اذن عقل وعاقل ومعقول وبيان ذلك انك قد عرفت
ان المعنى المعقول هو المجرد عن المادة وعلائقها ثم ليس ينعكس الموجبة الكلية من حيث

كلية حتى يكون مجردا عن المادة فهو معقول لكن المجرد عن المادة اما ان يصح ان يعقل
او لا يصح ان يعقل ومحال ان لا يصح ان يعقل فان كل موجود يمكن ان يعقل
فاذن انما يصح ان يعقل اما بان لا يتغير فيه شيء حتى يصير معقولا كحال المعقولات
بالقوة التي تحتاج الى مجرد يجردها عن المادة حتى يصير معقولة لكن هذا الحكم لا يصح
في المجرد بالفعل فاذن المجرد بالفعل لا يحتاج الى ان يتغير فيه شيء حتى يصير معقولا
بالفعل فهو اذن معقول بالفعل فهو عاقل لذاته فانه ان لم يكن عاقلا لها لما كان
معقولا بالقوة وقد فرضناه معقولا بالفعل هذا خلف واذا كان يعقل ذاته فيعقل ايضا
لوازم ذاته واللوازم التي هي معقولاته وان كانت اعراضا موجودة فيه فليس يتصف
بها او ينفعل عنها فان كونه واجب الوجود بذاته فهو بعينه كونه مبدا للوازمه
اي معقولاته بل ما يصدر عنه انما يصدر عنه بعد وجوده وجودا تاما وانما يمتنع
ان يكون ذاته محلا لاعراض ينفعل عنها او يستكمل بها او يتصف بها بل لكماله
فانه بحيث يصدر منه هذه اللوازم لا في ان يوجد له فاذا وصف بانه يعقل
هذه الامور فانه يوصف به لانه يصدر عنه هذه لا لانه محلها ولوازم ذاته هي صور
معقولاته على ان تلك الصورة يصدر عنه صفتها بل نفس تلك الصور كونها
مجردة عن المادة نفس عقله وهي معقولة له فنفس وجودها عنه نفس معقوليتها
له فمعقولاته اذن فعلية واما نحن فلا نوصف بانا نعلم ما لم يحصل في عقولنا الصور
المعقولة فيكون عقولنا مع تلك الصور موصوفة بانها عاقلة لها فلهذا لا يلزم ان يكون

هل عقلها فوجدت او وجدت فعقلها حتى يجب ان يقال انه عقلها لانه
عقلها ولو كان لها وليات وجود في الاعيان كان في النفس لانها صارت مجردة
عن المادة فكانت نسبتها الى لوازمها كنسبة الاول الى معقولاته فان كونه
لوازمها موجودة عنه هو بعينه كونها معقولة له وانت تعلم ان علمه بعلم هذه
المعقولات هو بعينه صدورها عنه كما ان علمه بعلمه بذاته هو نفس وجوده هكذا
الحال في علمنا بعلمنا بامر لان علمنا به هو وجوده في اذهاننا ولا يصح ان يقال ان
وجوده في اذهاننا يوجد وجودا اخرى حتى يكون علمنا بعلمنا به هذا الوجود الثاني
بل وجوده مرة اخرى هو علمنا به وعلمنا بعلمنا به واذا كان كذلك يكون نسبة المعلومات
اليه نسبة صورة بيت يتصورها انت فيقتضي البيت بجنسه الا انك تحتاج الى
استعمال الالات حتى يتوصل الى بناء البيت وهناك يكفي التصور في صدور الفعل
عنه لانه لا يكون ارادته موقوفة على احتياج او حصول آلة وليس هناك ايضا تابع
بل يجب ان يتبع ايضا ارادته المراد كما هو مراد ومثاله عندنا انك يتصور شيئا
يميل اليه فيتبعه حركة بعض الاعضاء او يتصور امرا يتبعه تغير وجهك من غير استعمال
آلة او يتصور امرا يثير منك الشهوة والشوق وليس سبب آثاره الشوق الا
التصور ليس بحده لانه له تلك المعلومات بل بحده بانه بحيث يصدر عنه تلك
المعلومات وليس هو عالما لانه له تلك الصور بل هو عالم بمعنى انه يصدر عنه تلك
الصور وصور تلك المعلومات مع كثرتها عنده على وجه بسيط وبيان ذلك ان

حقيقة

حقيقة حقيقة يصدر عنها تفصيل المعقولات كما ان المعقول البسيط عندنا
علة للمعقولات المفصلة ولكن المعقول البسيط عندنا موجود في معقولنا كنفس
نفس وجوده ومعنى المعقول البسيط هو انه كما انه يكون بينك وبين انسان
مناظرة فاذا تكلم بكلام كثير خطر ببالك جوابه جملة ثم تفصله شيئا بعد شيء
الى علة دست كما عد بل ما منه اشد تجريد واما انه كيف يدرك الامور الممكنة
فانك تعلم ان الشيء الممكن بامكانه واجب واذا عرفت الاسباب التي توجبها
فقد عرف وجوبها ولكل شيء نسبة مع الاول واليه يرتقي في الوجود فهو اذن
يعرف وجوب امكانها في ذواتها ووجودها باسبابها فلا يكون علمه بالامور
الممكنة ظنا وقد عرفت كيفية العلم بالجزئيات بحيث لا تتغير فعلمه بجميع الجزئيات على
ذلك الوجه واذ قد عرفت ان كل شيء يجب فلا يخفى عليه مثقال ذرة يعلم عن متغير
وكنت عرفت ان اللذة هو الكمال وذلك بحسب المدرك فان كان بحسب الخيال فهو الكمال
الذي له او بحسب العقل وهو الكمال الذي له ومبدأ جميع ذلك الادراك وواجب الوجود
بذاته هو الكمال المطلق والجمال المحض اذ هو بري عن العلائق للمادة وعن ما بالقوة
وكل كمال وجمال فانه ازيد ملايم وواجب الوجود بذاته غير محتجب عن ذاته
اصلا كما عرفته انه هو مجرد بل فوق التجريد لا مدخل في ذاته معنى ما بالقوة ولا
الخير هو ما يتشوقه الكل وما يتشوقه الكل هو الوجود او كمال الوجود او العدم
من حيث هو عدم لا يتشوق وواجب الوجود هو الخير المحض كانه لا يخالطه

شـ واذا كان له الكمال المحض والبقاء المحض فهو الخير المحض لانه لا يخالطه
شر واذا كان له الكمال المحض والبهاء فهو الخير المطلق ويعقل ذاته باتم
تعقل واشده وكل كمال معشوق فهو اذن يعشق ذاته لا يعشق بل نفس
وجوده هو عشقه لذاته عشقا فعليا لا انفعاليا ملتذا بذاته التذاذا فعليا
وكونه معشوقا وعاشقا فهو بعينه وجوده فهو معقول عقل وهو يعقل معشوق
عشق او لم يعشق واذا كان معلوماته من مقتضى ذاته غير منافية لذاته فهي
ايضا مراده ارادة فعليه بمعنى ان نفس صدورها عنه بعينه نفس معشوقيتها له
لا كارادتنا بل نفس تصوره لها هي ارادته لها ونحن انما يتبع تصورنا للامر
الملائم شوق اليه وشوق الى تحصيله وليس هناك هذان الشوقان فاذن
ارادته لا لعرض بل هي مرادة بالقصد الثاني لا انها بالحقيقة مرادة بل لاجل
صدورها عن ذاته وكونها غير منافية لذاته المعشوقة فيكون ذاته هي الغاية
وايضا يشبه ان يكون كل فاعل فانه هو الغاية ايضا لان غرضه الذي يوهم
ملائم لذاته ولو كانت الغاية قائمة بذاتها وكان يصدر عنها امر كانت فاعلة
وغاية ذلك فان الغاية هي التي تجعل الفاعل بالفعل فاعلا فكانها هي الغاية
والفاعل جميعا والارادة الاختيارية بالحقيقة هي حيث لا يكون غرض الا هو الجود
المحض كما عرفته وكل مريد فانه يعشق ذاته ونحن ايضا انما نريد لانا نعشق في ذاتنا ذوا سا
وصدور الامور عنه لما كان من مقتضى ذاته التي هي كمال المطلق كان جود الموجودات

الصادرة عنه على اتم نظام واحسن ترتيب وانت اذا اردت احكام امر
ثم طلبت النظام في ايجاد شيء فانك يتصور له نظاما ثم تسوق اليه الامور
فيكون بالحقيقة مصدر تلك الامور النظام المتصور فاذا كان الفاعل هو
النظام المطلق والكمال المحض وهو بعينه الغاية فاحرى بان يكون الامور الموجودة
بحيث لا مزيد عليها في الاحكام والنظام فلهذا لا يصح صدور هذه الامور عنه على نظام
وترتيب آخر فان جميع النظام يكون دونه ونزوع لا يكون الغاية هي بعينها هي
الفاعل فيكون له غرض وهو لم وصدور هذه الموجودات عنه هي الغاية بل كون
ذاته الغاية في جميع الموجودات مع علمه هو الغاية وكنت عرفت ايضا ان
القدرة هي صدور الامر عن الشيء بشعوره وبان ذلك مما شرحته ان هذه الامور صادرة
بعلمه مما هو بعينه الارادة فالقدرة هي بعينها الارادة فان لم نعن بالقدرة هذا بل
ما يقتضي الامكان لم يصح له وكذلك الحيوة التي له اذ الحي هو الدراك الفعال وهذان
الوصفان له بذاته ومعنى قولي بذاته ان وجوده حيوته فان وجوده هو كونه بحيث
يصدر عنه افعال الحيوة وشرح ذلك ان الحي هو ان يكون الشيء بحيث يصدر عنه الفعل
والادراك وذلك على وجهين فاحد الوجهين ان يكون وجوده هو حيوته وثانيا
ان يكون حيوة الشيء معنى زائدا على وجوده كحيوة الانسان فانه ما لم ينضم الى الجسم
النفس لم يوصف ذلك الجسم بانه حي لانه لو كان وجود الجسمية هو حيوته لكان كل
جسم حيا وقد عرفت ان انيته حيوته فان انيته هي كونه بحيث يصدر عنه

ثالفعال الحيوة وقد عرفت معنى الحق وان حقيقة الشيء هي خصوصية وجوده
فلا احق اذن من ذات واجب الوجود بذاته ويقال حق ايضا لما يكون الاعتقاد
فيه صادقا بوقوع صدقه دائما ومع دوامه لذاته لا لغيره واذا كان كذلك فكل
شيء بالقياس الى ذاته باطل وبه حق وهو احق بان يكون حقا فلذلك كل شيء
هالك الا وجهه فهذه كلها صفات واجب الوجود بذاته ويبين من هذا انك
لم يعرف كنه الحق الاول بل عرفته بلوازم وهو انه يجب وجوده بذاته ولو انك عرفت
كنهه الحقيقي لما خفي عليك شيء ولو عرفت كل شيء بكنهه وحقيقته كما يعرفه هو وقد
عرفت ان الشيء الاحدي الذات يصدر عنه شيء احدي الذات ولا يصدر عنه امور
كثيرة معا في الطبع فالذي يصدر عن الاول امر بسيط وسنذكر شرح ذلك فيما
بعد واما انه كيف يكون له علم غير متناه فهو انه ان وجد الف شيء لكانت بين
تلك الاشياء من المناسبات والتركيبات ما يبلغ الغير المتناهي فلو افرضنا وجود
تلك الامور بعينها معقوليتها لكانت تلك المناسبات الغير المتناهية ايضا
معقولة وغير المتناهي في مثل ذلك يكون بالعرض وامكان الوجود لو كان وجودا
قائما دون موضوع لكان حكمه حكم واجب الوجود بذاته فاذن يجب ان يكون
وجوده في موضوع ولو كان مخرج العقل من القوة الى الفعل جسما ولكل جسم فانه
بالقوة معقول ويحتاج في خروج العقل في المعقول منه من القوة الى الفعل الى
ما يخرجه فيه من القوة الى الفعل لوجب لا تناهي الجسم وذلك محال فيجب ان ينتهي الى

امرهو

امر هو بالفعل معقول ثم لا جسم اولى بان يكون مخرج العقل في المعقول منه من القوة
الى الفعل من جسم اذ كل جسم متساوي في كونه بالقوة معقولا واذ قد بان هذه المعاني
فلينتقل الان الى الكلام في الامور الممكنة الوجود ويعم ما قال ارسطوطاليس
ان من رام هذا العلم فليعتقد انه يستانف لنفسه خلقا اخر يعني يجب ان لا يتبع
المحسوسات والامور المعتادة

المقالة الثانية من الكتاب الثالث باب الاول

في المقدمات التي يحتاج اليها في الامور الطبيعية وفيه معان كتاب سماع الطبيعي

فصل

الامور الممكنة اذا وجدت فاما ان يكون وجودها في موضوع او لا
يكون في موضوع والموجود في موضوع هو المسمى باسم العرض والذي لا في موضوع هو
الجوهر فاما ان يكون جسما واثباته مستغنى عنه واما ان يكون هيولى او صورة
وقد اثبتناهما او مفارقا وقد اثبتنا ماهيته بالقوة القريبة من الفعل في اخر الكلام
في الالهيات وهذا قد يكون بينه وبين المادة علاقة لا على سبيل الانطباع ويسمى
نفسا وقد لا يكون بينه وبين المادة علاقة اصلا ويسمى عقولا وانت تعلم انا في
الاول اعني المقدم في الوجود بصفة من صفاته وهو انه واجب الوجود بذاته وفي ما
يلزمه من جهة هذه الصفة فلو انا عرفنا حقيقته لكنا نعلم ما يجب ان يلزم عنه
من المعقول ثم من الاجسام الفلكية وعددها ثم من الاجسام الطبيعية وعددها
ثم الامزجة والاجسام الممتزجة التي يوجبها الحركات الفلكية فكنا نعرف
ما يلزم عن تلك الحركات من الانواع واذ البشر قاصر عن ذلك فلنعدل الى الطريقة

اخرى وفي معرفة هذه الامور وهي ان تشتمل بعض الامور الحس وبعضها
من اوايل العقل فيخلط بعضها ببعض ويستنتج منها مطالبنا وهكذا فعل اصحاب
علم الهيئة ثبتاً فانه حصل بعض مقدماته من الرصد وبعضها من الهندسية ثم
التي هي مستفادة من اوايل العقلية فاستنتج منهما مجهولاته وقد بينا في جملة
السماع الطبيعي الكلام في الحركة والسكون والمكان والزمان والجزء الذي لا يتجزى و
نحن من وراء ايراد المعاني الاخر فصل في احصاء انواع الجواهر والكلام
في الحركات الطبيعية والقسرية وفي ان الحركة المستديرة يجب ان يكون ارادية
وفي اثبات الميل وبيان ان المدحرج والمرمي انما يتحرك بميل غريب والرد على
من قال بخلاف هذا وفي ان الحركة الطبيعية يجب ان يكون مستقيمة و
ولنتكلم الآن في حال الجسم فنقول ان لكل جسم طبيعة ومادة وصورة واعراضا
كما عرفته فيما تقدم فطبيعته هي القوة التي يصدر عنها تغيره او سكونه الذي يكون
عن ذاته وصورته هي ماهيته التي بها هو ما هو ومادته هي المعنى الحامل للصورة
والاعراض هي التي اذا تصورت مادته بصورتها وتمت نوعيته لزمته او عرضت
له من خارج وربما كان طبيعة الشيء بعينها صورته وذلك في البسايط فان
طبيعة الماء بعينها الماهية التي بها الماء هو ما هو لكنها بالقياس الى ما يصدر
عنها وصورة بالقياس الى تقويمها لنوع الماء وعنها يصدر الاثار المحسوسة
من البرودة والثقل الذي لا يكون الجسم بالفعل وهو في حيزه الطبيعي فيكون فعل

الطبيعة في جوهر الماء بالقياس الى المتأثر عنه البرودة وبالقياس الى المؤثر
فيه قبول الشكل وبالقياس الى مكانه القريب التحريك وبالقياس الى مكانه
المناسب التسكين وهذه اعراض يلزم هذه الطبيعة اذا لم يكن عائق واما
في المركبات فالطبيعة غير الصورة ولا يكون نفس الصورة كالانسانية
التي تتضمن قوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق ومن
الاعراض ما يتبع المادة كسواد الزنج وآثار القروح ومنها ما يتبع الصورة كما
لها والفرح فان هذه منبعثة من الصورة على ما نشرحه والاجسام بالجملة
اما بسيطة وهي التي لها طبع واحد واما مركبة من اجسام طبايعها مختلفة
ويكون في التركيب فائدة ليست في البسايط كما يوجد في الحيوان عند التركيب من الاركان
والعنصر والبسايط اما ان يكون بحيث اذا وجد فيها تركيب حصل منه شيء لكنه
قد نال الكمال وهو الحصول في وجود بساطته والاجسام التي يقبل التركيب لا محالة
تقبل الحركة القسرية المستقيمة والا لم يقبل التركيب وحيث يكون مثل هذه
الحركة لا يكون بد من وجود جهات يكون منها الحركة اذ حقيقة الحركة مفارقة
وقصد وحيث لا يكون جهة لا يكون مفارقة وقصد ونقول ان كل ما اقتضاه
طبيعة الشيء لذاته فليس لم يمكن ان تفارقه الا والطبيعة قد فسدت وكل
حد من الحركة تفرض للحركة بانقسام زمان او مسافة على ما سنبين فانه يعدم
والطبيعة لم يبطل فليس شيء من الحركات تقتضي طبيعة الشيء المتحرك فاذن

ان وجدت الطبيعة مقتضية للحركة فانها نقتضيها لا لانها ليست على حالتها
الطبيعية ولذا تحرك ليعود الى الحالة الطبيعية فاذا عادت اليها ارتفع الموجب للحركة
فامتنع ان تحرك والجسم الذي يتحرك على الاستقامة الى مكانه الطبيعي فانه لا يكون طبيعته
مادام متحركا على حالة واحدة بل بما يعرض للجسم من التفاوت في المسافة بينه وبين
مكانه الطبيعي تتغير طبيعته وذلك لان خروجه عن مكانه الطبيعي هو معنى عام وانما يتخصص
بتقدير الابعاد وكل حركة بالطبيعة فهي هرب بالطبع عن حال وكل ما كان كذلك
فهو من حال غير ملائمة وهذه الحركة ينبغي ان يكون مستقيمة ان كانت في
مكان لان هذه الحركة طلب طبيعي من الجسم لمكانه الخاص ويحاله فيطلبه على اقرب المسافة ولا
محالة يكون على خط مستقيم لانه ان كان الجسم في قصده الى مكانه الطبيعي عادلا عنه فلم يكن
القصد اليه اذن وكل حركة ليست بمستقيمة فليست بطبيعية وكل حركة مستقيمة فانها تبتدئ
الاشتداد والسقوط لانها نقتضي الضد ويجب ان يكون في الجسم في حال ما يتحرك
معنى زايد على الطبيعة وذلك لان الجسم في مكانه الطبيعي له طبيعة ولكن لا يكون له حركة
وهذا المعنى الزايد يسمى ميلا وهو الذي يشاهد في حال ما يتحرك الجسم الى مكانه الطبيعي
من الدفع القوي لمقاومته ونسبة الميل الى الطبيعة في حال ما يتحرك نسبة الحرارة
الى طبيعة النار في الاحراق ولكن هذا الميل يقبل الشدة والسقوط في الحركات المستقيمة الطبيعية
لا يقبل الشدة والسقوط فيها لجوهر في الميل الذي مع الطبيعة والحركة الوضعية وبالجملة الحركة
المستديرة التي لا يكون عن قسر فليست عن الطبيعة اذ قد ثبت ان كل حركة بالطبيعة فانها

هرب

هرب الطبيعة عن حالة غير طبيعية والطبيعة لا تعقل لها اختيار بل انما تعقل لها التنحي فلهذا لا تنتهي
حركاتها وانما يطلب لها ان تستقر الكون في وضع والهرب عنه عاما فان فرضنا الحركة الوضعية
بالطبيعة لكان سببه الهرب عن الوضع الغير الطبيعي والمهروب عنه مطلوب فانه لو كان
مطلوبا لما كان مهروبا عنه لكن الحركة المستديرة متحركة الى حيث كان منه الهرب فاذن ليست
بطبيعية فهي اذن الحركة المستديرة عن اختيار وارادة والفعل الصادر عن الارادة اذا لم يختلف
قيل ان الحركة المستقيمة فيها اليه هذه الصفة لان الجسم في المسافة التي يتحرك فيها يتقدم دوا
منها ثم يرجع عنها الى حد وما في الجواب عن ذلك ان الجسم الذي يتحرك بالاستقامة تتغير ميوله اما
الى الاشتداد في الحركات الطبيعية او الى الضعف في حال القسرية على الاتصال كما يتحرك مثلا في الحرارة
والبرودة فيكون مقتضى كل منها غير مقتضى الآخر وقد عرفت ان حال مثل هذه الطبايع يختلف
بتقدير المسافات وليس كذلك حال الحركة المستديرة حيث يكون شدة في الميل يجب ان يكون للحركة
غاية يقع السكون فيها او الوضع اما ان يكون وضعا متعينا بالفعل او بالقوة والذي بالقوة لا حدث
عنه تاثير بالفعل فيحتاج ان يكون بالفعل وذلك لان الفعل اما بحسب التوهم واما بحسب الوجود ولو كان بحسب الوجود
لوجد بالفعل تقسيمات متناهية لا انه ليس بعضها اولى بان يخرج الى الفعل من بعض ثم لو كانت تلك الاوضاع
موجودة بالفعل لما كانت مطلوبة فبقي ان يكون بالتوهم وذلك التوهم اما مؤثر واما غير مؤثر فان
لم يكن مؤثرا فسواء كان او لم يكن بل يكون سبيله سبيل الحادثات المختلفة التي يجب جعلها
ان يصير شيئا متعينا بل التوهم اضعف من ذلك فبقي ان يكون توهما مؤثرا في الحركة فهو اذن
توهم المتحرك وهو المطلوب لا يعلل ان يوجد حركة دورية لاجل وضع ما ضمن وضع الا ان يكون هناك

حسب مع الوجود واصلا الاوضاع من حدوث آخر مثله والبرهان الاول يتم او يتصور ورد من عرفت فيما تقدم ان
مقصود الحركة المستديرة هو جنبة النقطة التي منها المفارقة وقد كنا بينا الفرق بين الحركة القسرية
وبين الحركة التي بالعرض والحركة الطبيعية والارادية تشتركان في انهما من لواحق المتحرك ثم الحركة الطبيعية
والقسرية قد تكون في غير المكانية والوضعية في الكيفية والكمية كتبرد الماء الحار وتسخن الماء كنمو الطفل
وكالنمو الذي يستجلب بالادوية المسمنة ويعني بالقوة الطبيعية كل قوة في ذات الشيء تحركه بالارادة
سواء كان مثل حركة الارض او فعل النفس النباتية فان النباتية ليس يتحرك بالارادة ولكنه تختلف الجهة
والحركة الطبيعية هي التي يكون عن قوة في جسم تتوجه الى الغاية التي لطبيعة ذلك الجسم وعلى الوجه
الذي تقتضي طبيعته ذلك الجسم اذا لم يكن عائق والحركة التي بالقسرية هي التي يحركها خارج عن المتحرك
وليس مقتضى طبعه وذلك قد يكون بالجذب وقد يكون بالدفع وقد يكون مع مفارقة المحرك للمتحرك
مثل المقذوف والمدحرج وقد ظن في هذه الظنون فمنهم من قال ان السبب فيه رجوع الهواء المدفوع فيه الى
خلف المدفوع والتاثه اليه … بالقوة بضغط كرها ما امامه ومنهم من قال ان الدافع يدفع الهواء
والمدفوع جميعا لكن الهواء اقبل للدفع فيندفع اسرع فيجذب معه المدفوع فيه ومنهم من يرى ان السبب
في ذلك قوة يستفيدها المتحرك من المحرك تثبت فيه الى ان يبطلها مصاكات ما يتصل عليه فيما
ماسه ويحرق به فكلما ضعف ذلك قوي الميل الطبيعي فابطل الميل الغريب فنقل المرمي
نحو جهة ميله الطبيعي وهذا الميل الغريب هو كالكيفيات الغريبة العارضة في الجسم مثل
سخونة الماء والسبب في تبدل الاجسام الكيفيات الغريبة كون الهيولى مستعدة لتبدل كل
شيء وقال قوم ايضا بالتولد فقالوا لان من طبع الحركة ان يتولد بعدها حركة ومن طبع الحركة

الاعتماد وهو الميل الذي يتولد بعده اعتماد ولم يمنعوا ان يكون الحركة بعدم ثم يتبعها سكون ثم يتولد
عن الاعتماد بعد ذلك حركة وهذا اشنع ما قال فان المتولد لابد له من شيء حادث وكل حادث فلا بد له
وتلك العلة ان كانت معدومة مع كونها موجودة وجب ان يكون الحركة الاولى يبقى مع تولد الاعتماد
فكيف يكون سكون وسبب الحركة موجود بالفعل وليس هناك مانع عن الحركة لان المتحرك وكان في
المسافة وان قيل لان الاعتماد بعد ما كان الكلام في الحركة ثم مذهب من يرى ان المعاوقة فيندفع
المرمي مذهب غير سديد وذلك لان الكلام في الهواء وقبوله الحركة غير طبيعية كالكلام في …
ولو كان الهواء اسرع حركة لكان يجب ان ينفذ في الحائط قبل نفوذ السهم فيه اذ الهواء هو الذي ينفذ
السهم فان قيل ان الذي يلي نصل السهم من الهواء لطيف والذي يلي فوقه من الهواء ويكون بعد على
قوة فيندفع السهم في الحائط وجب ان يكون السهم اسبق وان كان من ضرب السهم باطلوع الهواء
حتى يعود به دفعا لما كان الحدوث اشد … بان الحادث وهذه القوة هي الميل الذي ذكرنا
ثم لم … ما يكون يوافق السهم في الهواء وكيفية الهواء والرياح التي تشيل الاغصان لم تحمل
ما لو وضع فيها فاذن المحرك هو السهم لا الهواء وعلى جميع الاحوال فمثل هذه الحركات يكون
مكتسب من الرامي والرياح وهو المطلوب ونوع هذا الكلام يرجع فيها الى كتاب الشفاء فصل
في التناهي ونظر التناهي بحسب هذا النظر ان فرض جسم لا نهاية له تحرك فاما ان يكون حركته حركة
وضعية او حركة فيها استبدال مكان وكلاهما مستحيل فيما لا نهاية له اما القسم الثاني فلانه
ان كان الجسم غير متناه من جميع الجهات لم يكن مكان يتحرك اليه الجسم وان كان متناهيا من جهة
فانا اذا انتقل الى الجهة الخالية من الجهة التي للمحل خلى منها شيئا في الجهة الغير المتناهية

كالكلام في

شاهية والا فلا يكون مثل هذا الجسم حركة طبيعية فان الطبيعي هو الذي يطلب انطباعا وكل
اين فهو حد كما عرفت في باب المكان من الحد ولا تنتقل اليه ما لا حد له واما القسرية فانه يكون ان خلاف
الان الطبيعي والخلاف يكون ان طبيعي فلم يكن ايضا قسري ثم كيف يكون جسم شاهيا من جهة وغير
من جهة ويقتضي طبيعة شي واحد فهو بسيط ولا يجوز ان يكون لتاثير طبيعي من اذ ناقله
حتى تحدد منه جانب ولا يحدد منه آخر فان قطع قاطع لم يكن نهايته الاول تقطوع من جنبه
فلا يكون نهايته مكان يتحرك اليه واما الجسم المركب فهذه حالة فانه ان كان شاهيا من جهة
وغير شاه من جهة وتوهمنا لكل واحد من اجزائه قد يتحرك الى الجهة الشاهي وجب المحال الذي
ذكرنا واما القسم الاول وهو ان يكون الحركة مستديرة فانه يلزم ما ذكر في باب الحاجم ثم يصح
ان نفرض ان تلك الحركة لا يستتم دورة وذلك لانه يلزم ان يتحرك قوسا ولا يكون الا ان يتحرك
قوسا اخرى والمتحركات والمسافة والاحوال كلها متشابهة فمن المستحيل ان يكون الامر متفقا
لا ورد واحد لعدهما جايز والاخر مستحيل ولا يصح ان يكون اجسام محدودة المقادير محدودة
العدد فانها ان كانت متباينة مبثوثة فتماست صار جملتها في جميع الجهات اصغر وارتب
الا الاوسط فيكون شاهية الحجم وقاصره عن الحجم الاول فيكون الاول ايضا شاهيا لان الاجزاء
الموجودة بالفعل في كل محدود شاهية وان كانت متماسة فانفصلت لزم ما لزم في السوت
ومن جميع ما مر تعلم انه لا يكون حركة ذاهبة في الاستقامة في غير النهاية فاذ قد علمت تناهي الابعاد
فيجب ان يكون حركة الى السفل والسفل غير متحدد وكذلك حال العلو لوجوب تناهي
المسافة واذا كان احدهما متحددا فقابلها بالمحالة متحدد والا لم يكن موجودا فلم يكن السفل

سفلا

سفلا لان السفل سفل بالقياس الى العلو واما نحو وجود اللانهاية فهو انفصال
لا شاهي ويعني بذلك انه بحيث لا يؤخذ منه شي منها الجزء معه موجودا الا وخارج منه غيره من غير تكرير
كالعدد ويقال ذلك ويعني بها انها لم يحصل عندها حد تقف عليه فيتناهى عنده فاذن
هي غير شاهية بعدا ي غير واصلة الى نهاية الموقوف فيصح ما لا نهاية بالوجه الاول
انها موجودة بالقوة لا بالجملة بل لكل واحد منها كالحركة فالكل بما هو كل غير موجود لا بالقوة
ولا بالفعل واما كل واحد منها كالحركة فالكل بما هو كل غير موجود لا بالقوة ولا بالفعل
واما كل واحد منها فيصح ان يقال بانها موجودة بالقوة واما المعنى الثاني فانه موجود
بالفعل دايما فان الانقسام دايما يخرجه بالفعل لم ينته الى حد لا حد بعده في وجود
بالجملة فالذي بالفعل غير خال عن طبيعة ما بالقوة فان معنى ذلك انه لم ينته الى زوال
الطبيعية القوة بل طبيعة القوة مخلوطة فيه دايما فاذن تعلق اللانهاية يتلو وجودها بالقوة
فهو متعلقة بطبيعة المادة فتبين من هذا ان ما لا نهاية له طبيعية عن تضعيف العدد
يعرض له ذلك في التضعيف وتناهي من ملقاه الوحدة والمقدار يعرض له ذلك في التضعيف
الحل والنقصان وتناهي من قبل التضعيف لان القابل للانقسام هو جسم متناه والحركة
يعرض له الانقسام الغير المتناهي بسبب المسافة واما الزمان فاستعداد الموهوم من القسمة
فيه لذاته لان الزمان بذاته متقدر ولا كذلك واما المعين بالفعل من الزمان فيعرض له
بسبب الحركة فرق بين الواقع بالفعل وبين الموهوم والاستعداد فان المقادير معرضة
بذاتها لان يعرض لها القسمة بالوهية الى غير نهاية ومستعدة لها واما وجود القسمة فيها

بالفعل فلسبب آخر وهو قطع قاطع فالحركة توجد الزمان على نحو يلزمه الاستعداد
لذاته لقبول الانقسام كما يقال الآن العاشر فاذا وجد عشرة فليس هو الذي يجعلها زوجا
بل يوجدها ويلزم وجودها ان يكون زوجا بل يوجدها ويلزم وجودها ان يكون زوجا
والحركة انه يعرض لها ان لا يتناهى في التسمية يعرض لها ان لا يتناهى في التضعيف وهذه
الكمية ليست للحركة اذ الحركة لا كمية لها في ذاتها ولا بسبب كميتها ككمية المسافة اذ المسافة
متناهية فاذن يلحقها بسبب الكمية الاخرى التي هي الزمان كما ان الجسم مقدار له في ذاته وانما
يقبل الانقسام بسبب المقدار الذي يحله فالحركة علة لوجود الزمان كما ان الجسم علة لوجود
المقدار والزمان لكون الحركة غير متناهية المقدار او متناهية المقدار والمحرك علة لوجود
الحركة فهو علة اولى لوجود الزمان وعلة لثبات الحركة فيتبع ثباتها ازديادا وامتدادا كميتها
التي هي الزمان وليست علة لكون الزمان مستعدا لان يمتد الى لا نهاية وان ذلك
للزمان لذاته كما كان في الانقسام لكن وجود هذا المعنى اعني الامتداد الى لا نهاية بالفعل
للزمان فهو بسبب المحرك وبواسطة الحركة كما كان وجود الانقسام له بالفعل بسبب خارج
قاسم فالحركة سبب لوجود هذا العارض للحركة اما الحركة فهي علة بعد المحرك لوجود هذا العارض
للزمان بالحقيقة اذ المحرك لا يقطع الحركة بل يحفظها واما الزمان فهو علة لكون الحركة ذات
مقدار غير متناه وكثير من الاشياء يوجد امرا ولذلك الامر صفة اولية ثم يكون لامر من جهة
ذلك تلك الصفة بالقصد الثاني والذي غلط الناس فيه ان كل متناه فانه ينتهي
الى شيء آخر هو ما شاهدوه بالحس فان من المتناهي ما يكون مع تناهيه ملاقيا لشيء آخر

ومن حيث هو متناه فله نهاية تنقطع واما من حيث هو يلحق فيها امر عند شيء آخر وهذا
امر غير التناهي وهو شيء يتصل بالملاقاة وليس بمقتضى التناهي فهو معنى آخر اريد به معنى المتناهي
ونقول انه لا يجوز ان يكون جسم فاعلا في جسم او منفعلا عن جسم فعلا وانفعالا الا في زمان
وهو غير متناه فاما انه لا يجوز ان يكون فاعلا في جسم كذلك وكان ذلك المنفعل كما او بعضه جزء
ان يكون متناهيا او غير متناه فان كان متناهيا فمن شأن جزء من المنفعل لان ينفعل عن
من الفاعل الآخر فاذا انفعل جزء ومن غير المتناهي في المتناهي وفي جزء منه كان نسبة ذلك
الزمان الى الزمان الذي ينفعل فيه غير المتناهي كنسبة قوة غير المتناهي الى قوة المتناهي اذ الاجسام
كلما كانت اعظم صارت قوتها اشد وزمان فعلها اقصر فيجب من ذلك ان يكون فعل الغير
المتناهي لا في زمان وقد فرض في زمان وان كان ذلك المنفعل غير متناه فان نسبة جزء منه
الى انفعال الكل عكس نسبة الزمانين فيجب ان يقع انفعال الكل جزء ومنه لا في زمان ويكون
انفعال الجزء الاصغر منه للطف اسرع من انفعال الجزء الاكبر اذا كان تقتضيه للسرعة ويكون اسرع
من الكل لا في زمان واذ قد عرفت هذا من جهة الفعل فلك ان تعرف مثله من جهة الانفعال
فمعلوم من هذا ان الاستحالات التي ينفعل بعضها في بعض فعلا زمانيا كانت كلما عظمت ازدادت
قوة والصور وان كانت لا تشتد وتضعف في جوهرها فانها تشتد في تأثيرها وانما يجب
ان يكون الصورة التي في جزء النار تشتد وتضعف فانها في ضعف النار يكون اقوى وليس
هذه الزيادة زيادة الشدة في الجوهر بل زيادة الاثر وزيادة المقدار على ان الصورة تنفعل
باعراض تشتد وتضعف مع زيادة مقدار الجسم الحامل للصورة ونقصانه وبهذا تبين ان

لا يكون في جسم من الأجسام قوة على التحريك القسري أو الطبيعي غير متناهية الشدة فإن ذلك
يوجب وقوع فعله لا في زمان فيستحيل أن يكون حركة لا في زمان وإنما يجب أن يقع لا في زمان
لأنه كلما اشتدت القوة قصرت المدة فصل في أن كل قوة جسمانية فعلها
متناه ونقول إن القوة يقع بينها وبين قوة أخرى تفاوت في أمور منها سرعة الفعل ويلحق
منها طول مدة استبقاء الفعل وقصرها ومنها كثرة عدة الفعل وقلتها مثال الأول
أن أشد الرامين قوة هو أسرعهما في الرمي لمسافة معينة قطعا ومثال الثاني أن أشد
الرامين هو أطولهما زمان نفوذ الرمي في الجو ومثال الثالث أن أشد الرامين قوة
هو أكثرهما قدرة على رمي بعد رمي وذلك لأن القوة في نفسها لا كمية لها وإنما كميتها إما
بالقياس إلى ما فيه القوة وإما بالقياس إلى ما عليه القوة وما فيه القوة يكون أبدا متناهيا إذ
الأجسام متناهية فبقي القسم الأخير فإذن يكون بالقياس إلى ما عليه القوة فلننظر هل يجوز أن
يوجد قوة في جسم متناه فعلها غير متناه بالقياس إلى الشدة والمدة والعدة فنقول إنه لا
يصح أن يوجد قوة فعلها واقعا لا في زمان وكل سرعة في زمان لأن كل سرعة في زمان
لأن كل سرعة هي في قطع مسافة أو ما يجري مجرى المسافة وكل ذلك في زمان فلو كانت
حركة لا نهاية لها في السرعة لكان زمان لا نهاية له في القصر وكانت الحركة لا في زمان وهذا محال
فاعتبار السرعة إنما هو في الأمور التي لها وجود في زمان ثم إن كانت تلك الحركة نهاية في الشدة
حتى لا يكون وراءها شدة وكل نهاية فهي متناه فيكون تلك الحركة متناهية وإن لم يكن نهاية
في الشدة لكان وراءها شدة فلا يكون غير متناهية الشدة ونقول إنه لا يجوز أن يكون قوة

في جسم

في جسم يقوى على فعل غير متناه في العدة والمدة بعد أن يعتبر فيهما ترتيبا محدودا لأن
لها كانت وذلك لأن القوة تنقسم بانقسام الجسم كما ذكرنا فلا يخلو إما أن يقوى الجسم وعلى ما يقوى
عليه الكل في العدة والمدة من مبدأ معين ولها واجب تعيين لأن ليتبين الترتيب فيكون حظ
الكل على الجزء في المقوى عليه وهذا وإما أن لا يقوى عليه وإما أن يقوى الجزء على شيء
مما يقوى عليه الكل أو لا يقوى على شيء منه والقسم الثاني محال فإن القوة كما علمت سارية في الجسم
في القوة فيكون الجزء قوة من جنس قوة الكل فيبقى أن يكون ما يقوى عليه الجزء أنقص ولكن
هذا النقصان لا يكون في ناحية المبدأ لأن المبدأ معين بل في الطرف الآخر وإذا نقص من غير
المتناهي في جهة كونه غير متناه وأوفى المتناهي عليه من تلك الجهة فيكون الجزء المفروض
متناهي القوة بالقياس إلى مدة الفعل لكن على الجسم المتناهي يناسب الجزء المفروض مناسبة
محدودة فنسبة فعل الجزء يناسب فعل الكل وفعل الجزء متناه وفعل الكل إذن متناه فقد بان
أن كل قوة جسمانية فعلها متناه وأن الحركة السرمدية الدورية لا يصح أن يكون علتها
أمرا جسمانيا بل أمرا مفارقا للأجسام لا يقبل التجزي وإن كان ذلك المفارق يحرك
بواسطة قوة جسمانية فإنما تحرك بأن ينفعل عنه القوة الجسمانية انفعالا بعد انفعال
غير متناه فيتبع تلك الانفعالات حركات تشبه الحركات التي تعرض للإنسان عند
والتخيل وسنشرح هذا في بابه والغرض فيما قلنا أن يعلم أنه تبين ههنا أن القوة
الجسمانية لا ينفعل انفعالات غير متناهية وإنما تبين أنها لا تفعل أفعالا غير متناهية
إذ ليس الهيولى يقوى على قبول صور غير متناهية فصل في إثبات الجهات

الطبيعية للحركات المستقيمة والوضع للحركة المستديرة قد عرفت فيما تقدم ان الجسم
المستدير هو المتقدم على جميع الاجسام بتوسط الحركة المستديرة وانها متقدمة على سائر
الحركات ومعلوم من هذا ان ذلك الجسم مبدع والمبدع لا يكون ركبا من اجسام اخر وههنا
تبين هذا بعينه بالوسط الذي نورده بعد ان نحقق ان جسما واحدا بسيطا لا يصح ان يكون
جانب منه يلي ملاء وجانب منه يلي خلاء ولا ملاء آخر فان سطح الجسم الواحد واحد فلو كان منه
فان يلي الملاء او يلي خلاء وآخر واذا كان كذلك لم يصح ان يكون جزء منه يلي الملاء وجزء منه
يلي الخلاء ولا ملاء فنقول انه قد سلف حيث تكلمنا في المتناهي وغير المتناهي ان الجهة تتحدد
وانه اذا لا يتحدد السفل يتحدد العلو فكلما وجدت حركة مستقيمة تعين تركها وقصد فيها حيث
معين وترك وقصد تعين مبدا ومنتهى فكلما وجدت الحركة المستقيمة وجب ان يكون
مبدا ومنتهى ونحن نسمي ذلك جهة ولا يصح ان يتحرك شيء من جهة الى جهة فالجهات كثيرة
والا لم يكن الحركة طبيعية فيجب ان يكون للجهة اثنتين فاحدهما يسمى فوق والاخرى يسمى
اسفل ثم لا يصح ان يكون المبدا والمنتهى امرين معقولين لما سنعرفه من بعد فبقي ان يكونا
امرين مشار اليهما ذوي وضع وحيث تعين احدهما تعين الاخر فلهذا يجب ان يكون البعد
من شرط تحدد الجهة ويجب ان يكون كل واحد منهما ان الاخر في نهاية البعد فيجب من هذا ان يكون
الجهة ذات وضع غير منقسمة وذلك اما ان يكون في خلاء او في ملاء والخلاء مع انها غير موجود
لا يختلف حتى يكون فيها فوق او اسفل فبقي ان يكون الجهة في خلاء ولا فاما ان يكون يحدد
الجهة بجسم واحد او اكثر من جسم واحد وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بجسمين

او باكثر

باكثر منها وان كان بجسم واحد فاما ان يكون مستديرا او غير مستدير فان كان
مستديرا فاما ان يكون على سبيل الاحاطة او على سبيل المركز فان كان على سبيل المركز
تحدد احدى الجهتين ولم يتحدد الاخرى فبقي ان يكون على سبيل الاحاطة وذلك
اما ان يكون بافتراض حدين في سطحه الخارج او في سطحه الداخل ولو كانت يتحدد
الجهتان بافتراض حدين في سطح واحد لكان اختلاف الجهتين بحسب افتراض امرين متفقين
في النوع مختلفين في العدد والثاني ع فاذن انما يصح ان تحدد الجسم المستدير الموجود
على سبيل الاحاطة الجهتين بان يحدد احدى الجهتين به والاخرى بحوبه وهذا هي
المركز او ما هو في حكم المركز ثم لا يصح ان يكون جسم غير مستدير يحدد الجهة لانه
لا يكون غير طبيعي اذ شكل الجسم الطبيعي مستدير ولا شيء من الاجسام التي غير طبيعية
يحدد الجهة ولا يجوز ان يكون جسمان يحددان الجهة لا على سبيل الاحاطة والمركز
وذلك انه اذا فرض لاحدهما وضع وفرض الاخر بجانب منه لم يكن اختصاصه بذلك
الجانب بعينه من بين ساير ما يشاركه في النوع بعد عن الجسم الاول الطبيعية وذلك
لان الطبيعية لا يخلو اما ان يطلب ذلك الجانب بعينه من دون ساير ما يشابهه في النوع
او يطلب اي جانب يشابهه فان كان لطبيعته يطلب ذلك الجانب من دون ساير ما
يشابهه كان ذلك الجانب مباينا لساير الجوانب فكان الاختصاص فكان لا محالة ذلك
الاختصاص بسبب جسم فكان التحدد بالجسم الاول لا بالجسم الثاني فيكون الكلام في
ذلك الجسم كالكلام في هذا الجسم وان كان طبع ذلك الجسم ممكنا فيه ان يطلب اي جانب

الكلام من الجوانب التي بعدها من الجسم الاول بعد واحد كان موجوده حيث يوجد بسبب
من خارج قاسر ويكون بحيث يصح ان يفارق حيث وجد فيكون تلك الجهة متميزة
ويتلك ويتوجه هذا الجسم منها ويكون قد تحددت بجسم محيط بالاول فانه يكون التحدد
حيث يوجب يكون بجسم اخر لا تحدد بالخلاء فيكون ايضا على سبيل الاحاطة والمركز ثم
لا يصح ان يكون المحيط منتظما من اجسام كثيرة فانه اما ان يكون تلك الاجسام مختلفة
بالنوع او متفقة بالنوع مختلفة بالعدد فان كانت مختلفة بالنوع وكان كل واحد
من تلك الاجسام تقتضي لطبعه او يكون حيث هو وجب اولا ان يكون قد تعين
الحشو بجسم وثانيا ان يكون ما هو متفق في البعد عن شيء تقتضي بعضه لذاته ان
يكون فيه جسم وبعضه ان يكون فيه جسم آخر مخالف له بالنوع وهذا محال وثالثا ان يكون
عدد الجهات على عدد الاجسام المختلفة بالنوع فان لم تقتض كل واحد من تلك الانواع
ان يكون حيث هو وصح عليه المفارقة لزم ما ذكرنا من قبل فان الجسم الذي يصح
عليه مفارقة مكانه لا يكون محدد الجهات تغاير مفارقة المكان يكون بعد تحدد الجهة وان
كان الاختلاف في العدد وجب ان يكون اختصاص كل جزء بجانب من قاسر كان اختصاص
مدرة بجانب من جملة كلية الارض لقاسر والمقسور لا يكون محدد الجهة ويلزم ايضا
الخلا المتقدم فاذن المحدد هو جسم واحد يحدد الجهتين على سبيل الاحاطة والمركز
لا غير فقد بان ان الجهات تتحدد على سبيل الاحاطة فقد تعينت الاحاطة واذا
تعينت الاحاطة تعين لاجلها المركز فقد بان ان الجهات تتحدد على سبيل الاحاطة

واذا ثبت

واذا تعينت المركزية الجهة الا فوق والاسفل ونحمل هذا الكلام فنقول ان المحدد اما
ان يكون بجسم مستدير او باجسام مستديرة لان المحدد يجب ان يكون جسما طبيعيا ولو كان
المحدد يجب ان يكون جسمين او اكثر لزم ان يكون قد تحددت الجهة قبل الجسمين
او الاجسام وان يكون تلك الاجسام يصح عليها مفارقة امكنتها ومحدد الجهات
لا يصح عليه مفارقة مكانه ولو كان المحدد جسما واحدا مستديرا يحدد منه سطح القرب
وسطح البعد لزم ان يكون الشيء الواحد مطلوبا مهروبا عنه فيجب ان يكون المستدير المحدد
يحدد على سبيل الاحاطة والمركز فيجب ان يكون هذا الجسم متقدما على سائر الاجسام التي تتحرك
على سبيل الاستقامة حتى يصح وجود الحركة المستقيمة لانه لا يخلو اما ان يقتضي طباعه
الكون في تلك الجهة او لا يقتضي فان لم يقتض فكيف يتحدد به الجهة وجاز ان لا يكون هناك
وان اقتضى طبعه الكون في تلك الجهة فكان مع ذلك جايزا ان يعرض له ان لا يكون في
تلك الجهة وهي الطبيعي يطلبها هذا الجسم بكليته واجزائه فلا يكون الجهة متحددة الذات
بهذا الجسم بل بشيء آخر وقد فرض متحددة بهذا الجسم وهذا الجسم يجب ان يكون مبدعا والجسم ان
الجسم المتحرك لا يكون متحركا الا عند اختلاف حاله فان سابق حاله مقابل لحركته وما لم يكن
فيهما حال لم يكن فيهما ثبات حركة وجب ان يكون جسم متحرك على الاستدارة فيجب ان يكون هناك
جسم آخر غير متحرك يختلف مع الحركة بسبب اجزائه اليه فانه ان كان الجسم الذي يختلف
نسب اجزائه اليه متحركا جاز ان يختلف بسبب اجزائه فانه ان كان الجسم الذي يكون الجسم الاول مع سكونه
في الاول فليس يكون لاحدهما اختصاص اختلاف في النسبتين دون الآخر فلا يكون هناك

يطلبها وجب ان يكون للاجسام حاملة حتى ...

حركة تضامة بالصد الجسمين فلا يصح وجود الحركة في الوضع واما الساكن فلا يختلف
النسبة فيه الا الى المتحرك فاذن فلابد من وجود جسم ثابت مع وجود الحركة الوضعية
وذلك لانه ما لم يكن وضع لم يكن حركة وضعية كما انه اذا لم يكن اين لم يكن حركة في الاين
ولا سكون فيه وما لم يكن جسم بان لم يكن وضع يختلف مع نسب الحركات فكما انه لابد من
وجود جسم مستدير حتى يوجد الحركة المستقيمة وكذلك لابد من وجود جسم ثابت
حتى يوجد الحركة المستديرة الوضعية **فصل** في كيفية كون الحيز طبيعيا
وكذلك كون اشياء اخر طبيعية له يجب ان يعلم ان قولنا حركة طبيعية ليس يعني بها ان
الحركة يصدر عن الطبيعة والطبيعة بحالها التي لها فان الطبيعة ذات ثابتة قارة
وما يصدر عن القار الثابت يجب ثابت قار فانه موجود مع وجود الطبيعة والحركة التي
هي الحركة القطعية بعدم دائما ويتجدد بلا استواء والحركة التي تحتنا ها لا محالة
يقتضي ترك شيء والطبيعة اذا اقتضت لذاتها ترك شيء فيقتضي لا محالة ترك شيء خارج
عن الطبيعة تركه بالطبع فاذن الحركة الطبيعية لا يصدر عن الطبيعة الا وقد عرضت
حال غير طبيعية ولا حال غير طبيعية الا وبازائها حال طبيعية اذ كانت هذه غير تلك
وتلك طبيعية فيكون غير الطبيعية يترك تركا متوجها الى الطبيعة فكل حركة طبيعية
اذا لم يعق عايق فهي تنتهي الى غاية طبيعية ويستحيل اذا حصلت تلك الغاية ان يتحرك
المتحرك الحركة الطبيعية لان الحركة ترك ما هرب والغايات الطبيعية ليست بمتروكة ولا
مهروب عنها بالطبع فكل حركة طبيعية اذن فهي لاجل طلب سكون اما في اين او لم او كيف

او وضع فكل حركة لا يسكن فليست بطبيعته والحركة المستديرة المتصلة الدورية لا يكون
طبيعته وبعد ذلك فنقول ان كل جسم سيتبين انه يقتضي حيزا مخصوصا لما كان او ما وضع
وترتيب وقد عرفت ان المقتضي لذلك صورة التي بها هو هو وقد يقتضي كما وكيفا ووضعا
وغير ذلك فان كان حيزه موقوفا عليه بحيث لا يفارقه لم يكن له حركة طبيعية مايلة
الى الحيز وكذلك ان كانت كيفية او كمية بهذه الصفة فان كان عاقلا من مفارقته بالقسر
فانه يكون له عود بالطبع اليه وان كانت كيفيته على الجواز ان يسلب بالقسر كيفية الماء
اعني برودته فانه اذا زال القاسر استحال الماء المسخن باردا وان كانت كميته مما يجوز
ان يسلب بالقسر كما يتخلخل الماء بالقسر عند التسخين حتى يصير اعظم او ينضغط بالقسر
عند التبريد حتى يصير اصغر فانه اذا زال القاسر عاد الى حجمه الاول واعلم ان الحركة
الطبيعية بطلب الحيز الطبيعي وتهرب عن غير الطبيعي لا مطلقا ولكن مع ترتيب
من اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص من الجسم الكامل للجهات وانما صارت
الجهة مقصودة لاجل كون هذا المعنى فيها والكلية التي لكل بسيط ليست
مقصودة من الحركة الطبيعية التي لاجزائها بذاتها بل الكلية موضوعة حيث المتقدم
اعني الحيز فالطلب متوجه الى هذه الغاية المذكورة ولو كان المحرك الطبيعي بطلب
المكان فقط والمكان كما عرفت هو سطح الجسم الذي يحويه لكان الماء يتيقن في الهواء
حيث كان لانه في سطح الجسم الذي يحويه لكانت النار يطلب ان يشتمل عليها سطح
الفلك وهذا الطلب محال لان سطح الفلك لا يمكن ان يماسه جميع النار ولو كان

يطلب الجسم نحو كنته الطبيعية كلية كالمدرة اذا طلبت الارض لكان الحجر الى
من راس البير يلتصق بشفيرها لان الاتصال بالكل هناك اقرب مسافة
ولكان الحجر يصعد لو توهمنا ان كلية الارض زالت عن موضعها المكاني ولاجل اما
ان يكون بالطبع غير جهة دون جهة وهذا محال واما ان ينفعل عن الكلية فيكون
الحركة قسرية لا طبيعية وعلى انه يستحيل ان ينفعل الشي في شبيهه فعلاً ولكان
يلزم ايضا ان يكون المدرة الصغيرة اسرع انحدارا من الكبيرة ولو كان الطلب
الطبيعي ليس الا الهرب لما تعين جهة اليها الهرب دون الطلب والمذكور لا
انه يحدث طبيعة ميلا في جوهره لما كان يحدث منه الميل فيما لذاته كما انه لو لم
يتحقق ذاته لما تحقق غيره والميل بالقياس الى الطبيعة من حيث هي مبدا الحركة
كالنفس والملكة وقد عرفت ان كل معنى للجسم لا بد لذلك الجسم من ان يكون له فان
له منه شيئا طبيعيا واول ذلك الحيز اذ لا بد من ان يكون للجسم مكان طبيعي وكذلك
الشكل بسبب تناهي الجسم وكذلك الكيفيات فان كل جسم اما ان يسهل قبوله للتاثير
او يعسر وكل هذا غير الجسمية وانت تعلم انه اذا توهم زوال القاسر لم يكن للجسم
من ان يكون له اين وشكل وزوال القاسر ممكن بل واجب فان القسر طارى على الامر الطبيعي
فاذن كل جسم فله حيز طبيعي فان كان مكانيا كان حيزه مكانا واعلم ان تنقل الارض
ان يكون شكله مستديرا ومن طبيعة اليبس واليبس انما تنقبض عنها الحفظ
الشكل الطبيعي حفظا قويا جدا فيلزم من ذلك ان يحفظ كل جزء منها ما يوجبه

طبيعية ايجابا اوليا فاذا لم يشق منها من شكلها القسر فان تم يمكن للثاني ثقوب
بما حدث بل الباقي منها يستحفظ طبيعته وهو المبسوطة فلو ان الباقي انبسط
لم يكن مقتضى طبيعته حفظ شكله فليس لوان بناء الارض مثلومة في مقتضى
امرين متضادين صادرين عن قوة واحدة ويقول انه لا يجوز ان يكون لجسم
واحد مكانان طبيعيان الا على جهة ان يحيط مكان الكل احيازا بالقوة لاي جزو
من تلك الجملة وقع فيها بسبب مخصص كان طبيعيا له كالمدرة فان اقرب
حيز من احياز الارض بل الجانب الذي سكون فيه المدرة مثلا هو طبيعيها
واما مكانان متباينان فليس يمكن لان مقتضى الواحد بالنحو الواحد بالمعنى
الكل المتشابهة الاجزاء على نقيض جميع الاجزاء والاجسام المتشابهة الطبايع
يستحيل عليها الانفكاك لطبيعتها لانه كان يستحيل فلو فرض وا لا يستحيل
ايما لها فلا يستحيل تماسها واذا اتصلت وتمامت لم يوجد شي يستحيل الاجسام
المتشابهة الطبايع فان احيازها كانها اجزا حيز واحد ويكون لجسم معين جزو
معين من تلك الجملة حيث يتعين له العلة اما بالوجود فيها او لا فقد حدوثها الاختصاص
بالقرب منه فان النار انما تتحرك الى فوق الى جزو من حيز كلية النار يستقر يكون ا
الى تلك النار المتحرك فهذه حال الاجسام البسيطة واما الاجسام المركبة
ان كانت مركبة من اشياء متساوية لم يحصل الجسم في مكان واحد منها والا فهو
الغالب بل ان كان ولا بد فانه يحصل بالوسط بين مكانيهما لتجاذب القوتين وهو

اعني الحيز واحدا وان كان اثنين متغايرين في صورة يكون لكل ثان الا اثنين وهو ايضا
واحد فصل في ان لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية او مكانية وفي انه كيف
ينفصل الحركات وكيف لا ينفصل نقول ان كل جسم لا ميل له في طبيعته فانه لا يقبل الحركة
القسرية وذلك لانا اذا كان في الجسم ميل الى جهة وحركة الى خلافها وكلما كان
الميل الذي للجسم في ذاته اقوى كان قبوله للحركة القسرية ابطأ وكلما كان الميل
الى جهته اضعف كان قبول التحريك الى الجهة الخارجة اسرع ويكون نسبة السرعة
الى البطء كنسبة الميل الى الميل فاذا لم يكن ميل البتة وتحرك الجسم حركة
بالقسر لم يكن بد من ان يتحرك في زمان ويكون لذلك الزمان الى زمان المتحرك
وقد فرض له ميل ما نسبته لان لكل زمان الى كل زمان نسبة فاذا فرضنا في
التوهم ميلا نسبته الى الميل المفروض اولا وقع تحريك ذي الميل والذي لا ميل
له في زمان واحد فيكون الذي فيه معاوق مقاوم للمحرك القسري كالذي لا معاوق فيه
ولو فرض ميل اضعف من الميل المفروض ثانيا كان حركته اسرع من الذي لا ميل له وهذا
خلف ومما يبين ذلك ايضا ان المقسور على الحركة المستقيمة والمستديرة يختلف عليه
تأثير الاقوى والاضعف واذا اختلف ذلك كان القوي ابطأ وعلى الضعيف
معاوقا وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى به يطلب البقاء على حالة من المكان
الطبيعي والوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه فقد بان ان كل جسم يقبل القسر
ففيه مبدأ ميل ما وبالجملة فالجسم اما ان يكون ساكنا او متحركا فان كان ساكنا

نحن شانه ان يتحرك لا محالة والا لم يكن له سكون والجسم المستدير الذي لا يقبل الحركة
القسرية ايضا فيه مبدأ حركة وذلك لان اختصاص جزء منه بحيز اما لمقتضى الطبيعة
وحدها او الطبيعة وعارض مخصص كما ذكرنا من حال جزء في الارض والقسم الاول
باطل لانه لو كان لطبيعته وحدها لم اختص بجزء من المكان الذي يكون لكل جزء
مشارك له فلا تقتضي جزء منه وضعا من دون الآخر والقسم الثاني كذلك لانه قد
بان ان هذا الجسم متقدم على الاجسام الكائنة الفاسدة وانه لا يفارق مكانه
الطبيعي حتى يعود اليه وعلى انه متى كان من شان جزء من هذا الجسم ان يكون على
وضع مخصوص لعلة عارضة فانه يحصل به مطلوبنا لانا نطلب ههنا انه وهو
لا يجب ضرورة ان يكون هذا الجزء على هذا الوضع ولا ايضا يمتنع فيه فهو اذن ممكن
والممكن اذا فرض موجودا لم يلزم منه المحال فليس من المحال ان لا يكون على غير هذا الوضع
او الاين بالقوة واذا لم يكن واجبا ان يكون جزء من ذلك الجسم على وضع مخصوص
كان جائزا ان لا يكون على ذلك الوضع ففي طبعه ان يقبل تغير الوضع وكل قابل
يقبل ففيه مبدأ حركة وميل طبيعي فقد ثبت ايضا ان في هذا الجسم مبدأ حركة [illegible]
انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة
لانه عندما يتحرك الى المكان بعينه بالاستقامة يصح اما ان يكون فيه مبدأ ميل
الى حركة مستديرة او لا يكون فان لم يكن في تلك الحال وكذا عند حصوله في مكانه
الطبيعي لم يكن فيه مبدأ حركة مستديرة وان حدث فيه عند موافاته المكان

الطبيعي لزم ان يوجب حصوله في مكانه الطبيعي مبدا يقتضيه اليه وهو ميل منه اليه
وهذا محال واذا كان في الجسم مبدا حركة مستقيمة ومبدا حركة مستديرة فكان
جائزا في ذلك الجسم مفارقة مكانه الطبيعي كان واجبا ان يعود اليه بحركة مستقيمة
ان كان في غير مكانه الطبيعي فيكون فيه ميلان ميل اليه على الاستقامة وميل
عنه على الاستدارة فيكون في جوهره امور متقابلة موجودة معا ولا يصح ان يقال
ان الجسم اذا لم يكن في مكانه الطبيعي اقتضى الحركة على الاستقامة فاذا حصل في
مكانه الطبيعي اقتضى الحركة المستديرة فكان الطبيعة تقتضي عند خروج الجسم
عن مكانه الطبيعي الحركة فاذا حصل في مكانه الطبيعي اقتضى السكون لان الحركة
المستقيمة ليست طبيعية على الاطلاق بل الطبيعي هو الاين الذي تقتضيه
طبيعة الشيء اذا لم يكن عايق فاذا فارق اقتضت هذه الطبيعة العود اليه
الى موضع معين منه ويكون المبدا فيهما واحدا واما الحركة المستديرة فان
الميل الذي يوجبها بالطبع يوجبها دايما سواء كان الجسم في مكانه الطبيعي او خارجا
عن مكانه فيلزم ان يكون فيه دايما مبدا الميل الى شيء ومبدا الميل عنه فان
قيل ان تلك الحركة ايضا لا يكون طبيعته مطلقا كالمستقيمة التي تقتضيها
الطبيعة عند عارض اعني خروج الجسم من مكانه الطبيعي الجواب انه اذا كان كذلك
وجب ان يكون وجود تلك الحركة المستديرة عند فقدان الوضع الطبيعي فكان يجب
ان يقف عند موافاة ذلك الوضع وهذا التالي باطل لان الجسم المستدير كما ذكرنا لا وضع

لجزء منه اولى بوضع فكيف يكون هناك سكون به وهذا هو السبب في ان الحركة
المستديرة دائمة فيظهر من جميع ما قلنا ان الجسم المحدد للجهات فيه مبدا حركة
مستديرة وليس فيه مبدا حركة مستقيمة وكان في ذلك الجسم تقرر بان من امره انه لا يصح
على كليته ولا على اجزائه مفارقة موضعه الطبيعي لانه يلزم ان لا يكون محددا للجهات واما
الاجسام الموضوعة فيه ففيها مبادي حركات مستقيمة عنه واليه فالحركات اذن ثلثة
اصناف احديها حول الوسط والاخرى من الوسط والثالثة الى الوسط فالذي عن
الوسط يسمى خفة والذي الى الوسط يسمى ثقلا وقد ثبت ان ههنا حركة مبدعة
ليس لها ابتداء زماني يكون سابقا عليها بالنوع ولانها ثابتة ان كان متعاقبة الاعداد لم يمتنع
انقطاعها بحصر ما تحددها وان الجسم الذي يتحرك هذه الحركة لا يقبل الفساد فينقطع
مثل هذه الحركة فاذن تلك الحركة واحدة بالعدد وقد بينا كيفية وحدتها بالعدد
حيث تكلمنا في وحدة الحركة وكل حركة متصلة فانها لا تكون مستقيمة وذلك لان
كل حركة فهي يصدر عن ميل كما عرفته وهذا الميل في نفسه معنى من المعاني به يصل
الى حدود الحركات ومع ان يكون الواصل الى حد ما واصلا بلا علة موجودة موصلة
ومع ايضا ان يكون هذه العلة غير التخلخلات عن المستقر الاول وهذه العلة يكون
لها ثبات ما لم يزل ويسمى ميلا ومن حيث هو موصل لا يسمى الا ذا الميل ما لم يتغير
ولم يتبع ولم ينقص فان الحركة التي يجب عنه موجودة واذا فسد الميل لم يكن فساده
هو نفس وجود ميل آخر فاذا حدث كان نفس ميلين واذا وجد ميل آخر الى جهة

الاخرى قبل ان يكون هذا الوصل بعينه والا لزم ان يكون شي واحد بعينه حالة التحصيل
والمفارقة فقبل يحدث لا محالة ميل آخر والميل من الامور التي تحدث كالمماسة في التقاطع
لبين ما يصار اليه فيحدث بعد زمان مثل المفارقة فان كان يحدث في آن فانه يحدث في آن
لا يكون فيه الميل الآخر الموصل موجودا وبين كل آنين زمان والا لزم ان يتشافع الآنات
فيتشافع الاجزاء التي لا تتجزى في المسافة وان كان يحدث الميل الثاني في زمان
فالى ان يحدث لا يكون سببا للتحريك فلا يكون حركة فاذن يجب ان يتخلل الحركات المستقيمة
المنعطفة الى سكون وكذلك كل حركة في مسافة ذات نهاية معينة اذ قد عرفت
ان اتحاد الحركات يقتضي اتحاد المسافة وكذلك لا يتصل حركتان على الزاوية فالحركة
المبدعة هي المستديرة والجسم واحد بالعدد واحد بالاتصال فاذن هذا الجسم مبدع
غير كاين ولا فاسد فمن الاجسام اجسام مبدعة ومنها اجسام تقبل الكون والفساد
والسكون بعده الزمان اي بقدر الزمان هو لكن بالعرض لانه متى وجد شي متحركا
مع شي ثم يسكن احدهما مدة ثم يبتدي بالحركة فيتحرك مع ما يستمر حركته ولا
ينقطع افترض بسكونه نسبة الى مدة حركة المتحرك الموافق له وتلك الحركة تتقدر
بالزمان فسكونه ايضا يتقدر بالزمان بالعرض وكل ما لا يصح عليه العرض
المذكور فصل في انه لا يتقوم جسم بسيط بصورتين طبيعيتين
وكيفية حركة الماء والارض مثلا والنار والهواء وفي ان ما يصدر عن طبيعتين
متضادتين من الآثار فيجب ان يكونا متضادين وفي ان كل كاين فاسد وكل فاسد

كاين

كاين وفي ان الصورة الجسمانية كيف يكون عرضها وفي ان الجسم الذي ليس فيه مبدا
حركة مستقيمة لا يقبل الانخراق وان كل جسم يقبل الكون والفساد ففيه مبدا
حركة مستقيمة نقول انه لا يصح ان يتقوم جسم بسيط بصورتين الا ان تحد منهما
صورة واحدة فانه لا محالة يكون احدهما لا يتقوم الا بالمادة او قد فرضنا انها لا توجد
الا فيها وفي وجودها لا يتقوم المادة فالمادة اقدم منها لكنها اقدم من المجموع منها ومن
شريكها فان جزء الشي اقدم من كله لكن المجموع منها ومن شريكها هو المقوم للمادة بالفعل فيكون
هنا الواحد اقدم من مقوم المادة فيكون اقدم من المادة وقد كانت المادة اقدم منه
هب انه يصح ان يكون جسم واحد بسيط يصدر من جهة صورته قوة فعليه ومن جهة
مادته انفعال كالماء فانه يصدر عنه من جهة مادته قبول الاشكال ومن جهة صورته
البرد المحسوس وبواسطة البرد ثقيله فان الثقل الذي هو الميل الى الوسط
تابع للبرد والخفة التي هي الميل الى الفوق تابع للحرارة ويقول ان الميل الذي
يصدر عن الصورة انما يصدر عنها مع عارض وهو مفارقة الجسم مكانه الطبيعي
وانت تعلم ان الجسم في مكانه الطبيعي لا يكون سبب حركته اعني الميل موجودا بالفعل
بل الموجود صورته بطبيعته فقط وانما يوجد له صورة الحركة اذا فارق مكانه
الطبيعي فلا يكون بالحقيقة شي واحد سبب الحركة الى المكان الطبيعي وسبب السكون
ويجب ان يعلم انه اذا كانت المادة واحدة والسبب الفاعلي واحدا والقوة واحدة
فالفعل الذي يصدر عنه واحد واما حركة الماء والارض الى اسفل فان وحدتها

بالجنس لا بالنوع واقول ان الجسم الذي ليس فيه مبدا حركة مستقيمة بالطبع فانه
لا يقبل الخرق لان الانخراق لا يمكن ان يكون الا بحركة من الاجزاء على الاستقامة وكل
جسم قابل للحركة المستقيمة قسرا ففيه مبدا حركة مستقيمة طبعا كما عرفت واذا كانت
الاجزاء التي يفترق ميل لها مانع للقسر مايله الى الالتيام عن الخرق فيكون فيها مبداء
ميل الى الالتيام وذلك على الاستقامة فكل جسم ينخرق ففيه مبدا والمحدد للجهات الذي
ليس فيه مبدا ميل مستقيم ليس قابلا للخرق ويتبع هذا انه ليس برطب ولا يابس
فان الرطب هو الذي يتشكل ويتفرق بسرعة واليابس هو الذي يقبل ذلك ببطوء و
كل جسم قابل للكون والفساد ففيه مبدا حركة مستقيمة وذلك لانه اذا تكون
لم يخل اما ان يكون بكونه في حيزه الطبيعي او في حيز غريب فان كان في حيز غريب
ووقف فيه كان حيزه الغريب طبيعيا له وهذا خلف فان كان يتحرك عنه بالطبع فيكون
بحركة مستقيمة وان كان في حيزه الطبيعي فانه اما ان يتكون فيه وهو محال وهذا
التالي ع او يتكون فيه مع وجود جسم آخر هناك فيدفعه عنه ويخرجه ثم يستحيل
الى مكانه وذلك الجسم المخرج عن ذلك الحيز اما ان يكون من جنسه فيكون قابلا
للحركة المستقيمة او يكون من جنس الجسم المحدد للجهات وهذا ع اذ الجسم المحدد للجهات
لا يمكن اخراجه من حيزه ولا يمكن ان يقال ان ذلك المتكون يتكون لضيق الجسم
الذي من جنسه فلا محالة يكون من شان ذلك الجسم ان يتبادر بمكانه فيجب ان يعود
البسيط حركة مستقيمة فكل قابل للكون والفساد ففيه مبدا حركة مستقيمة فكل جسم

ليس فيه مبدا حركة مستقيمة بالطبع فليس يكون من جسم آخر بل هو مبدع
وهو محدد للجهات فلا يزول عن حيزه فانه لو زال عن حيزه لما كان المحدد
بالذات للجهة واقول ان ما يصدر عن طبيعتين متضادتين من الاثار
يكونان متضادتين فانه ان لم يكونا متضادتين لكانا متوافقتين فكان يلزم
ان معنى ما ما ليس لزومه عن احدهما من حيث هو فانه لو كان لزومه متعلقا
لخصوصية الضد لكان لا يلزم الضد الآخر فيبقى ان يكون الاثران متقابلين في
ان يتقابلا كالمتنافيين اما من الضد لا يشترط في وجوده ان يكون معقولا بالقياس
الى العارض من الضد الآخر وع ان يكونا متقابلين تقابل العدم والملكة فانه
يلزم ان يكون احد الضدين قوة في جسم قد يتقوم بها ولا يكون لذلك الجسم
مبدا حركة وهذا الثاني ع وانما لزم هذا لانا فرضنا ان احد الاثرين هو عدم
الاثر الآخر فيكون احد الاثرين حركة فالآخر سكونا ويكون مبدا حركة قوة
غير تلك القوة المضادة لقوة الجسم الآخر فيلزم محال لان احدهما ان يكون في جسم
واحد مبدا للسكون والحركة في حالة واحدة معا والثاني ان يكون الجسم البسيط
يتقوم بصورتين فاذن يجب ان يكونا متضادين وبالجملة فان المفروض هو ان
النوعين متضادتان فكيف يكون اثرهما متقابلين تقابل العدم والملكة واقول
ان كل متكون جسماني فاسد وكل فاسد كاين وذلك لانه متى فرضنا ان تلك
الصورة كائنة فقد حكمنا ان المادة قبل وجود الصورة لها كانت حاملة

عنها وان لم يكن للمادة قوة على عدم تلك الصورة عنها لما صح ان يخلو منها وقد ثبت
من كون الصورة مادة ثم قوة المادة على ان تخلو من الصورة ثم ان امكن ان يوجد مثل
هذه المادة صورة دايما فكان ممكنا ان لا يوجدها وكل مادة هي ممكن فان فرضه
موجودا غير محال بل عسى ان يكون كذبا ومتى فرضنا كذلك لزم في القياس محال فان
يكون بسبب المقدمة الاخرى ووجب هاهنا ان الصورة يوجدها دايما وفرض عدم الصورة
عن تلك المادة ومتى فرض كذلك اوجب ان يكون الصورة الكاينة موجودة وغير موجودة
معا في زمان غير متناه وهذا خلف ثم لا يصح ان يكون قوة المادة على عدم الصورة عنها
محدودة حتى يشبع بسببه قوة المادة على خلوها من الصورة الا ان يتلب صيغ المادة هاهنا
في وبالجملة فهو ظاهر في الوضع ويقول ان الجوهر الجسماني يكون من ضده بمعنى ان الصورة
الجوهرية يبطل من هيولاها بضدها ويحدث بعدها ضدها فان كل جوهر جسماني
بل جواهر الاجسام البسيطة التي لا شي هناك الا مادة وصورة بسيطتين فان
المادة فيه يكون الجسم البسيط عنها اما ان يكون لها صورة فيها وهذا خلف
او يكون لها صورة لم يبطل فيكون الجسم الثاني ليس ببسيط بل مركبا من صورتين
او يلزم ان يكون ذلك الجسم متقوما بصورتين فاما ان كانت صورة فبطلت
لوجود الثانية فتلك الصورة هي ضدها فليس الضد كل ما ليس الشي فقد يجتمع
مع الشي في المادة ما ليس هو كالطعم مع اللون ولا كل ما لا يجتمع فان كثيرا ما لا
يجتمع ليست متضادة بل ان يكون في المادة قبولها ولا كل ما ليس هو لا يجتمع

في المادة

في المادة قبولها فان الصورة الانسانية والفرسية بهذه الصفة وليستا
متضادتين لان المادة ان كانت قابلة لهما فليس قبولها اوليا نحوه القبول
مشترك او قوتين متواليتين تقابل كل واحد منهما ما يحتاج الى المادة حتى انه
يتم استعدادها له الى امور يوجد لها من باب المزاج واذا حصل استعدادها
بطل الاستعداد الاخر بل يجب ان يكون الاستعداد لهما نحوا استعدادا اوليا
حتى يكون ضدا ويكون لقوة واحدة مشتركة لان يمار الواحد والاخر كالمرضية
وبعد هذا كله فمن شرط المتضادين ان لا يكون خلاف ابعد من خلافهما فهذا
اخر سماع الطبيعي وهو الكلام في كليات الامور الطبيعية فلنتكلم في الجسم
الاول واثبات نفوسه واعراضها الذاتية　　من المقالة الثانية
من الكتاب الثالث　　في ان الجسم الاول المحدد للجهات هو السماء وفي
ان ساير الاجسام تتحرك عنه واليه وفي الصفات للجسم الاول وفي انه لا يصح
ان يكون جسم فلكي علة لوجود جسم اخر تحته وقد تبين ان اجناس الحركات
الطبيعية ثلثة المتحرك من الوسط والمتحرك الى الوسط والمتحرك حول الوسط
وليس المتحرك من الوسط هو ما يتحرك من غير الوسط ولا المتحرك على الوسط هو
ما يكون الوسط مركزا له فانه وان لم يكن مركزا له وكان في ضمنه فهو متحرك على الوسط
اذ يتحرك حوله بوجه ما فالمتحرك بالطبع الى الوسط هذا الذي يسمى ثقيلا والثقل
المطلق ما يكون راسبا تحت الاجسام كلها والمتحرك من الوسط هو الذي يسمى خفيفا

والمطلق منه ما يكون طافيا على جميع الاجسام الطبيعية كلها واما الثقيل
على الاضافة فهو ما يتحرك في اكثر المسافة الممتدة بين حدي الحركة المستقيمة
الى الوسط لكنه لا يبلغه وقد يعرض له ان يتحرك على الوسط كالماء فانه يتحرك
من حيز النار الى الوسط ولكن لا يبلغ كنه الوسط واذا حصل في حيز الارض
تحرك عنه بالطبع ليطفو عليه وكذلك الامر في الخفيف الذي بالاضافة واذا ما
كذلك فكل ما من شانه اذا كان في غير الحيز الطبيعي ان يتحرك بميل فيه طبيعي الى احدى
الجهتين فهو خفيف او ثقيل واما ان عنى ان يكون الميل للجسم الطبيعي بالفعل لم يكن
الاجسام في مواضعها الطبيعية ثقيلة ولا خفيفة بالفعل واما الجسم المتحرك
بالطبع على الاستدارة فليس بخفيف ولا ثقيل لا بمعنى انه مسلوب عنه
الطرفان فيوجد له الواسطة بل يعني به سلب الاطلاق ولما كان لا يمكن
ان يكون حركة مستقيمة الا ان يوجد الجهة والجهة لا يوجد الا ان يكون محيط
بالطبع ولا يكون محيط بالطبع الا ان يوجد المستدير المتحرك بالارادة في المستقيم
الطبيعية موجودة فالمستديرة موجودة فالاجسام التي في طباعها ميل مستدير
كانت كثيرة او واحدة فانها جنس يخالف الاجسام المستقيمة الحركة
بالطبع خلافا طبيعيا ولكن يصح ان يكون انواعها كثيرة والآن فليس يخفى
عليك فيما تشاهد ان الحركة الصاعدة بالطبع يتوجه نحو السماء والهابطة
بالطبع يتوجه نحو الارض وانه لو كانت الارض بمنزلة المحيط لكان لا ان

يوقع نيطرك اوتارا على قسي من الارض بعلو السماء ولا بينا لها كما لك
ان يفعله بالسماء ولما كان للارض مبدا حركة مستقيمة ولما كان مبدا الحركة
القسرية والتوالي ليست فالمقدم باطل اذ ليس بد من ان يكون احدهما بمنزلة المحيط
فالسماء هو الجسم التي بمنزلة المحيط المتحرك على الاستدارة فهو الجسم الاول البسيط
المتقدم على ساير الاجسام وليس في طباعها ان يتحرك على الاستقامة واما
الحركة المستديرة للنار فهي حركة بالعرض ولما كان السماء جسما بسيطا
وجب ان يكون شكلها الطبيعي كريا وبالواجب ان يكون شكله الطبيعي موضوعا
والا لو وجد لها غير الطبيعي لكان وجود الشكل الغير الطبيعي بان تتباعد منها الاجزاء
عن الشكل الطبيعي التمديد والتحريك على الاستقامة وبالجملة بالقسر وكل ما امكن
ان يتحرك بالقسر فله ان يتحرك بالاستقامة ولو كان كذلك لكان في طبيعته
حركة مستقيمة فيجب ان يكون الشكل الموجود للفلك مستديرا لمحيط به سطوح
مستديرة ثم ان الجسم الذي يتحرك بالطبع عنه واليه يجب ان يتحرك بشكل متشابه
ومع ذلك هو بسيط ويقتضي شكلا مستديرا الوحدة كان مستديرا فيجب ان
يكون هذا الجسم ايضا مستديرا وبالجملة فهذه الاجسام كرات بعضها في بعض
وفي احكام كرات وجملتها كرة واحدة وكيف والميل الى المحيط متشابه
والهرب عنه الى الوسط متشابه والتوسط المتشابه يوجب شكلا مستديرا
كما ان اللعا المتشابه المستدير يوجب طبيعته شكلا مستديرا وبالجملة فالاجسام

الطبيعة البسيطة يجب ان يكون اشكالها بسيطة وهي المستديرة وانت
قد عرفت ان الجسم المحدد للجهات الذي ليس فيه مبدا حركة مستقيمة بالطبع
فليس من شانه ان يحرف وقد عرفت ايضا ان الجسم الذي ليس بفاسد وان الجسم
الذي لا ضد له ليس بمتكون واذ ليس للحركة المستديرة ضد فليست للطبيعة
التي يصدر عنها هذه الحركة ضد فليس بمتكون بل يحرك على سبيل التشوق
كما يحرك المعشوق العاشق فيجب ان يكون مادة الصورة الفلكية موقوفة على تلك
ولا يصح ان يكون المادة الفلكية مشتركة بين صورة وصورة اخرى فليس فيها قوة
قبول صورة اخرى والا كان يمكن فيها وجود صورة اخرى لها وكان لا يصح
ان يوجد مع صورة الفلك تلك الصورة فكان يصح ان يرتفع السبب الذي لاجله
قبلت المادة صورة الفلك فكان هذا الجسم قابلا للكون والفساد وهذا التالي
ح لانه لو كان يقبل الكون والفساد لكان قابلا للحركة المستقيمة وكل جسم يقبل
الحركة المستقيمة لم يصح ان يكون محدد الجهات او فاعلا للحركة السرمدية وصادقا
لها واذ قد بان انه لا يقبل الكون والفساد فانه لا يقبل النمو فان قابل النمو قابل
في طبيعته الكون وتبين من هذا انه غير قابل للاستحالات المودية الى تغيير طبيعته
كما ان شان الماء ان يقبل السخونة المودية الى فقد الصورة المائية ولا يصح ان يكون
جسم فلكي علة لجسم آخر فلكي اما اولا فلانه مؤلف من هيولى وصورة وقد عرفت
ان كل جسم له سبب ليس بجسم واما ثانيا فلان صورة الجسم كما عرفت يفعل بوضع او بواسطة

المادة

المادة فيلزم ان يكون المادة بالحقيقة علة لوجود صورة الجسم الآخر وهذا ممتنع
فان الجسم يصدر ما يصدر عنه بعد تشخيصه اذ لا يصح وجود جسم عام وتشخص الجسم
كما عرفت بوضعه فيكون الوضع مشاركا في افادة الجسم جسما آخر والجسم الفلكي لو كان
موضوعا من جسم آخر السبب جسم لكن الاجسام الفلكية هي الاجسام الاول وهي
غير كائنة كما عرفت وايضا فانه لو كان جسم فلكي علة لجسم آخر فلكي فكل جسم كما بينا
يفعل بوضعه وبعد ان يكون قد استكمل بوجود اشخاصا لكان يلزم ان يكون الجسم الاول
متشخصا على محوي هو الخلاء وهذا ح وايضا فيكون سببا لان يعدم ذلك الخلاء
باتحاد الجسم الذي في حشوه لكن وجود الخلاء ح لذاته والح لا علة له وليس يلزم من
هذا الح حيث يعرض وجود جسمين معا من حيث آخر فان الجسمين يوجدان معا
في الطبع او الزمان ويكون امكانهما معا فلذلك يكون هذا الحاوي علة لامكان المحوي
حتى يلزم ان يكون هذا الحاوي المتقدم متشخصا على خلاء بل واجب ان يكون تشخصه على
محوي هو جسم حتى يكون لهما سبب من خارج كما لحال في الهيولى والصورة

في نسخة اخرى كذا وجد

في الغاية وفي الحركة الفلكية وفي
اثبات العقول الفعالة والنفوس السماوية وفي اثبات الاجسام العنصرية
وفي ان العالم الجسماني واحد قد تبين ان الحركة الفلكية ارادية وكل حركة ارادية
فلها محرك مريد وكل محرك مريد فانه يسبق تحريكه شوق وكل شوق فانه يسبقه
تصور فللحركة المستديرة نسبتها تصور وكل تصور فاما كلي او جزئي والكلي

لا يصدر عنها حركة جزئية فاذن يصدر عن تصورات متجددة جزئية وكل
تصور متجدد جزئي حادث فانه يخرج فيه المتصور من القوة الى الفعل وكل
ما يخرج الشيء فيه من القوة الى الفعل فهو امر مفارق غير جسماني وقد عرفت
هنا وتحقق بهذا المكان انه لو كان جسما لكان اما فلكيا واما عنصريا والاجسام
العنصرية توجد بعد الحركة والاجسام الفلكية لا يخرج ذواتها في شيء من القوة
فاذن للحركة المستديرة الفلكية مبدأ مفارق وقوة متصورة للجزئيات جسمانية
وقوة شوقية وقوة محركة ثم كل ما يخرج في شيء من القوة الى الفعل فانه يستكمل
به وكل ما يستكمل بشيء فانه مطلوب فيه الكمال وكل كمال لذيذ وفيه راحة فاذن
انما يطلب الافلاك بالحركة ان يكون على كمالها وثم ان يكون كمالها فيما يصدر عنها من
نظام العالم السفلي والا كان المعلول كمالا للعلة فيكون العلة سببا في كمال
ذاتها فتبين من جميع هذا ان المطلوب هو ان يكون على كمالها فيتبع هذا الطلب
تصورات تتبعها لذة وراحة تتبعها حركات وتبدل الاوضاع تتبعه نظام العالم
السفلي ولسنا نعني بالعالم السفلي العناصر الاربعة بل ما عداها فالتصورات
بالحركات هو تبدل الاوضاع من ضرورة الغاية على الوجه الاول الذي ذكرناه ونظام
العالم من ضرورة الغاية على الوجه الثاني الذي ذكرناه ولو كان المطلوب بالحركة ما يتبعها
من نظام العالم السفلي لكانت الافلاك مكملة ذواتها ومحوجة لذواتها في كمالات
من القوة الى الفعل وهكذا كل متحرك فانه يطلب كمالا تتبعه الحركة وغيرها

ثم تلك

ثم تلك التصورات قد يكون علة لما يوجد في العالم السفلي من دون واسطة
الحركة وقد يكون علة له بواسطة الحركة غير انها بالطبع اذ ليس تقتضي طبيعة غير
مقتضى نفسه بان طبيعتها نفسها وايضا فقد عرفت انه لا يصح وجود حركة
الا مع جسم ثابت ولا يصح ان يكون هذا الثابت وراء الفلك لان كل جسم فيه مبدأ
حركة اما مستديرة واما مستقيمة والحركة المستقيمة لا يصح وجودها الا في
غير الجسم المحدد للجهات والمستديرة لا يصح ان يكون لها حركة وضعية الا
بسبب اجزائه الجسم ساكن يحوي كما ذكرنا فيجب ان يكون هذا الجسم في حشو الفلك
وهذا الجسم وان كان ساكنا ففيه مبدأ حركة بمعنى انه لو فارق مكانه الطبيعي تحرك
اليه مستقيمة ويجب ان يكون هذا الجسم ساكنا بالطبع في مكانه اذ لو كان امر اقتضيا
لما كان يصح ان يوجد به الحركة الوضعية ثم هذا الجسم يصح ان يكون حاله حالا واحدة
فان ما يلي الفلك منه يجب ان يكون حاله بحركة الفلك بخلاف ما هو بعيد عنه ولا يمكن
يكون عقولها عقولا بالفعل لا عقولا هيولانية فيكون كل منها معقول ومحال ان
سوقها على سبيل النتيجة المعقولات والمحصلات التي هي سبب الحركات الجزئية فيستعد
النفس لكل معقول يتبعه تخيل كما يستعد عندنا بالمقدمات للنتائج وبالنتائج
لنتائج اخر واثبات عدد هذه البسائط التي في حشو الفلك ليس الى سبيل الينا
من جهة الحركات السماوية لكن السبيل الى ذكر عددها وعدة تراكيبها والاحوال الحادثة
منها على طريقة الرصد كما عرفت عدة الاجسام السماوية وتتابعها بالرصد وسيعلم انها

تحت الكون والفساد فان الكون والفساد امور حادثة فيجب ان يكون عللها حادثة
فيجب ان يكون تلك العلل متحركة حتى يصح الحدوث كما عرفت فاذن تتعلق حدوثها
بالحركة الدورية واما وجود صورها فليس المفيد للصور الا ما تشابه فيما تقدم
ولنزد هنا بيانا فنقول ان هذه الاجسام قابلة للكون والفساد فيجب ان يكون بينها
مادة مشتركة لانها ان لم يكن مادة مشتركة لما صح الحدوث لان كل حادث مسبوقة
بمادة ولو كان الحادث يحتاج الى مادة تسبقها بل المادة وتستعد لقبول صورة
دون صورة استعدادا تاما لمدد ذلك المدد يجب ان يكون ضدا للصورة المتقدمة
والصور وان فرضت متضادة وكان وجودها دفعة فانها لا تخلو من كيفيات
يقبلها تقبل الاشد والاضعف فيجب ان يكون استعداد المادة لقبول تلك الصورة
شيئا بعد شيء حتى يصح وجود الكيفية الموافقة للصورة وكان كون الاستعداد
شيئا بعد شيء في وجود الصور احد اقسام ضرورة الغاية وان لم يكن الصورة في
ذواتها متضادة بل انما يتفاوت بسبب كيفياتها كاستعداد المادة شيئا بعد شيء
وحقيقته هنا ان الهواء مثلا حرارة لا يصح ان يستعد مادة الا لوجود تلك
الحرارة فيها الا ويبطل منها استعدادها لقبول الماء فبالضرورة اذا حصل
تلك الحرارة بطل صورة الماء وحدثت في المادة صورة الهواء

في اثبات العقول الفعالة والدلالة على عددها واثبات النفوس السماوية
والغاية التي من اجلها الافلاك في حركاتها وفي اثبات الاجسام العنصرية دون

العالم

العالم الجسماني واحد وقد علمت ان الموجود الاول لا يصح ان يوجد عنه الا
الا واحد حدس الذات ثم انا نرى اجساما كثيرة ونفوسا واعراضا فلبينا
كيف يمكن وجود هذه الكثرة فنقول ان هذا الاحد الذات اما ان يكون هيولى
واما ان يكون عرضا واما ان يكون صورة جسمانية واما ان يكون صورة عقلية
لكن الهيولى والاعراض لا يصح ان يكونا سببا لما بعدهما لما دوما بين فاما الصورة
الجسمية سواء كانت طبيعية او نفسا فذلك ايضا منها مستحيل وبرهانه ان هذه
الصور انما يصدر عنها ما يصدر عنها بعد وجودها ووجودها مستوى المادة
ان يكون صدور ما يصدر عنها بشركة المادة ويكون المادة سببا لوجود ما بعد
المادة وهذا محال لان المادة وجودها في ذاتها بالقوة ولها القبول فقط فلا
يصح ان يكون علة لوجود امر وقد عرفت انه لا يصح ان يكون فلك علة لوجود
فلك يليه فيما تقدم ببيان اخر خاص ثم ان جوهر صدور فعل من شيء من هذه الصور
من دون المادة لم يكن وجودها ماديا فبالضرورة يكون هذا الاحد الذات صورة
عقلية وهذا العقل لا يخلو من ثلثة اوصاف هي مقومات له او لوازم فان في
ذاته ماهية ممكنة وله وجود فايض عليه من الاول وكلا هذا له يعقل الاول
لان كونه معلولا من لوازمه الذاتية وليس له البتة كثرة غير هذا التثليث المذكور
اثنان منها علة لوجود مادة الجسم الاول وصورته او نفسه والواحد منها سببا
لوجود عقل اخر لانه لا يجوز ان يصدر عن ذلك الواحد الا واحد فلا يصح

ان يوجد جسم آخر لكن الاجسام كثيرة فيكون حكم العقل الثاني في كونه سببا
لوجود الكثرة الثانية حكم العقل الاول وكذا هلم جرا الى ان يستوفي الكرات
السماوية عددها فيكون عدد العقول بعدد الكرات السماوية ولا بد ان يكون
لعالم الطبيعة عقل والا لم يصح وجوده لان وجود الاجسام البسيطة لما كانت
يصح بواسطة العقول ولولا ان الهيولى مشتركة بين العناصر الاربعة
والممتزجات منها لكان يجب ان يكون لكل نوع عقل وكون هذه العقول سببا
للاجسام ككون الحركة سببا للحدوث واذا علمت ان حركات هذه الكرات
غايات الحركات الفلكية بمعنى انها تحرك على سبيل التشويق فلنذكر الآن حال
النفوس السماوية بعد اثباتها فنقول ان الحركات الفلكية ارادية وذلك لانك
قد عرفت ان الحركات اما ان يكون طبيعية واما ان يكون قسرية واما ان يكون بالعرض
واما ان يكون اختيارية وعلمت ان الحركات الطبيعية انما يعرض للجسم عند خروجه
من حيزه الطبيعي او عن حالته الطبيعية كالمدر اذا صعد والنار اذا ارتج الى
فوق فاذا حصل الجسم في مكانه الطبيعي لم يتحرك والا لم يكن غير طبيعي فلو
كانت الحركة المستديرة طبيعية لكان يصح على ذلك الجسم ان يسكن في حيز
فرض سكون ذلك الجسم وجب رفع الزمان والحركة والحدوث لكن رفع
الزمان باثباته يتم قبل وبعد وبعديه زماني الزمان فيكون رفعه باثباته فيبقى
ان تلك الحركة لا يصح عليها ان يودى الى السكون وكل حركة لا يودى الى السكون

فليست بطبيعية فتلك الحركة ليست بطبيعية وايضا فان الجسم المستدير
يتحرك من وضع الى ذلك الوضع بعينه ومن نقطة اليها بعينها ولا يصح ان
يكون مقتضى الطبيعة طلب شيء والهرب منه بعينه بل هذا للاختيار فقط
لان الطبيعة امر واحد ومقتضاها ايضا واحد فتلك الحركة اذن ليست
بطبيعية فلا ان لا يكون قسرية او بالعرض اوجب فيبقى ان يكون اختيارية
وكل حركة اختيارية فلها محرك مريد وكل محرك مريد فسببه لا محالة تصور
وكل تصور فاما ان يكون كليا واما ان يكون جزويا لكن الكلي لا يصدر
عنه حركة جزوية وبالجملة لا يصدر عن التصور الكلي فعل جزوي والحركات الفلكية
جزوية فاذن يصدر عن تصورات جزوية متجددة ومعلوم ايضا ان المفارقات
العقلية لا يصح ان يطلب الحركات لان المفارق العقلي امره بالفعل من كل
وجه وطالب الحركة لا محالة يطلب بها ما ليس له فلا يخلو عن معنى ما بالقوة
فيكون جسمانيا لا محالة وايضا فانه متى فرض علة تلك الحركة امرا معقولا لم يصح
الحركة لان الامر المعقول ثابت والثابت لا يكون علة لمتغير ومتى فرض الثابت
علة للحركة وجب ان لا يعدم شيء من اجزاء الحركة وهذا يكون سكونا لا حركة
ولذلك لم يصح ان يكون طبيعة علة لحركة فان الطبيعة امر ثابت وانما يصح
ان يصدر عن الطبيعة حركة اذا كانت للطبيعة احوال متجددة كالقرب والبعد
من المكان الطبيعي فيكون لكل قرب او بعد غير الآخر ويعود حال ما كنا فيه ونقول

ان كل تصور جزوي متجدد لا محالة حادث فيكون لحدوثه علة فاما ان يكون علته النفس التي تحدث فيها التصور وهذا محال فاما ان يكون له امر بالقوة وهو هاهنا التصور لم يصح ان يكون مخرجا ذاته منه الى الفعل وبينا علمنا ان كل جسم متحرك كما واما ان يكون علته جسما من الاجسام الفلكية او نفسا وهذه الاجسام شاهدة بحكم تلك النفوس والاجسام حكم واحد فالاجسام العنصرية توجد بعد الحركة فان مبدا تلك التصورات وان كانت من لوازم تلك النفوس فان تلك التصورات وان كانت من لوازم تلك النفوس فمبدؤها مبدا لوازمها لان سبب اللازم هو بعينه بعينه سبب للملزوم وان كان بواسطة الملزوم فمبدا تلك التصورات اما الاول او احد تلك العقول وانت تعلم ان تلك سرمدية وفعل قوى الجسمانية متناه ولا بد من ان يكون هناك تصور ثابت ينبعث عنه التصورات المتجددة كما انك اذا عزمت على قصد بلد كان ذلك العزم ثابتا وتنبعث عنه عزم بعد عزم واختيار بعد اختيار فان مبدا تلك التصورات هو علة لثباتها وايصالها فاستقرارها ويكون نسبة كل تصور الى ما بعده كنسبة الشايع الى المقدمات فيكون كل تصور متقدم كمقدمة لتصور تال ويكون نتيجة لها واما الغاية فهذه الحركات فيجب ان يكون كمالا لها ومحال ان يكون مطلوب هذه الافلاك بحركاتها العالم السفلي فانه لو كان العالم السفلي مطلوبا لها كانت مكملة لذواتها بل يجب ان يكون طلبها ان يحفظ كمالاتها فيتبع هذا الطلب تلك التصورات التي تتبعها الحركات الوضعية اعني تبدل اوضاعها

كما ان الاجسام الطبيعية انما تقصد بالحركات حفظ كمالاتها فيتبع هذا القصد السكون في امكنتها واحوالها الطبيعية وتتبع هذه الحركات السماوية نظام العالم العالم السفلي لا ان يكون مطلوبا بالقصد بل كما يتبع الجماع الولد وانما يكون القصد في الجماع الشهوة فتصوراتها وحركاتها من ضرورة الغاية على الوجه الاول من وجهي الضرورة ونظام العالم من ضرورة الغاية على الوجه الثاني ويجب ان يعلم ان نفوسها هي طبايعها لا كالحال في نفوسنا فانها طارية على اجسام طبايعها غيرها فالتشبيه الا ان الاجسام العنصرية فنقول قد عرفت انه لا يصح وجود حركة وضعية الا مع جسم ثابت ولا يصح ان يكون هذا الثابت وراء الفلك لان كل جسم فيه مبدا حركة اما مستقيمة او مستديرة والمستديرة ما لا يكون بها الحركة الوضعية والمستقيمة يكون في ضمن الجسم المحدد للجهات فيجب ان يكون هذا الجسم في حشو الفلك وهذا الجسم وان كان ساكنا ففيه مبدا حركة بمعنى انه اذا فارق مكانه الطبيعي يحرك اليه حركة مستقيمة ويجب ان يكون هذا الجسم ساكنا بالطبع في مكانه فانه ان كان متحركا على الكون فيه لم يصح ان يوجد به الحركة الوضعية ثم هذا الجسم الحاشي لا يصح ان حالة حالا حرة فان ما يلي الفلك منه يجب ان يكون حالة لحركة الفلك بخلاف ما بعد عنه في اثبات عدد هذه الاجسام البسيطة في حشو الفلك ليس له سبيل للبشر من جهة الحركات السماوية لكن السبيل الى ذكر عددها وعدة تراكيبها والامزجة الحادثة عنها على طريقة الرصد وستعلم انها واقعة تحت الكون والفساد فان الكون والفساد

امور حادثة فيجب ان يكون عللها حادثة فيجب ان يكون تلك العلل الحركة التي يصح الحدوث
كما عرفت فاذن تعلق حدوثها بالحركة الدورية واما وجود صورها فلسبب المفيد
للصور الذي اثبتناه فيما تقدم ولنزد هذا بيانا فنقول لان هذه الاجسام قابلة للكون
والفساد فيجب ان يكون بينها مادة مشتركة فيجب ان يكون علة المادة علة واحدة
ولا يصح ان يكون العلة المفيدة للصور المختلفة بمجرد المادة معدة لقبول جميع الصور
فيجب ان يكون هناك اسباب مرجحة وتلك الاسباب لا شك انها حادثة
فيجب ان يكون عللها امرا سرمديا او مع تغيره متصلا وهذه صفة الحركة الدورية
فالمادة موجودة بواسطة الصورة لا وحدها والا كان يلزم متى عدمت احدى
الصور ان يعدم المادة اذ المادة لا يبقى بلا صورة فيجب ان يكون للصورة شريك
في استبقاء المادة بان تتناول المادة الواحدة تتعاقب الصور عليها وهذا هو
المفارق الذي يفيد الصور بواسطة ارادة مريد اذ قد بينا ان الجسم لا يكون علة
لوجوده واما كيفية الحركة معدة للمادة فبان تقرب مثلا نارا الى ما حتى
يبطل عنه البرد المضاد للصورة النارية فيستعد المادة ببطلان المانع للصورة
النارية فيحدث منها الصورة النارية من عند واهب الصور واذ قد عرفت
ان الجسم المحدد للجهات لا يصح ان يتكثر بذاته لان الامر الواحد لو كان تكثره لذاته
هو لكان لا يصح وجود واحد منه وقد عرفت ايضا انه لا ينتظم هذا الجرم ولا يقبل
الخرق حتى تتكثر بسبب القطوع وعرفت ايضا انه لا ينتظم هذا الجرم ولا يقبل الخرق

حتى تتكثر

يتكثر بسبب القطوع وعرفت ان كل جسم يكثر بسبب تلك الحركة واذا كان
كذلك فلا يصح ان يوجد اجسام كثيرة محددة للجهات فلا يوجد اذن اوساط
كثيرة فلا يصح ان يكون عوالم كثيرة ولكنا بينا انه ليس خارج الفلك لا خلاء
ولا جسم فتبين انه لا هيولى غير متصورة بصورة فاذن صورة العالم مخصوصة
بمادة واحدة يلتئم منها جملة امور محصورة في عالم واحد فلا يكون في الامكان
وجود عوالم كثيرة ووحدة العالم وحدة بالفعل لا بالفرض فله وحدة في الوجود
بالفعل وكثرة وجود اجزاء بالقوة فيجب ان يكون لجميع ما بعد الاول امكان وا
بالفعل كثير بالقوة ووجود واحد بالفعل كثير بالقوة وهذه الوحدة وحدة
النظام او ما يشاكله

في كيفية دخول الشر في القضاء الالهي

والاشارة الى نظام العالم قد عرفت عند كلامنا في واجب الوجود بذاته ان هذا
النظام هو النظام الحقيقي لا نظام افضل منه ولا اتم وعرفت ان العقول
الفعالة لازمة عن الحق المطلق ومن مقتضاه وان الافلاك صادرة عنه
ايضا ومتشبهة في حركاتها متقبلة بذلك فيقبل ذلك المثال وان هذه
الامور الحادثة التي تحت الافلاك نظامها يتعلق بحركات الافلاك التي هي افضل
الحركات فيجب ان يكون وافضله لا نظام اتم منه وانه ليس في الموجودات امر يا
لاتفاق بل كله اما طبيعي بحسب ذاته كحركة الحجر الى السفل واما طبيعي بالقياس الى الكل
وان لم يكن طبيعيا بالقياس الى ذاته كوجود الاصابع آلة للاكتساب وان لا ارادات

حادثة وكل حادث فله اسباب غير متناهية كما عرفته فيكون ايضا متعلقا
بالحركة التي يصح فيها وجود غير المتناهي وخصوصا بالحركة المتصلة السرمدية التي
هي حركة الفلك وان الحركة صادرة عن الاول فيجب ان يكون ارادتنا ايضا بهذا متعلقة
بواجب الوجود بذاته وسببها هو فان قيل فهل لنا قدرة على الفعل ام لا قلنا
ان لنا قدرة على الفعل بالقياس الى الاحاد واما بالقياس الى الكل فليس لنا قدرة
الا على المقدر واما وجود اصناف الشرور في هذا العالم وكيفية دخوله في القضاء الالهي
فعلى ما اقول معلوم انه ليس من الماهيات الممكنة في ذواتها وفي كونها ممكنة تسبب
ولا في حاجتها الى علة لوجودها سبب ولا لكون كل كاين فاسد علة ولا لقصور الممكن
عن الوجود الواجب الوجود بذاته وبنقصانه عن رتبته علة ولا لكون النار محرقة
ولا لكون المحترق في قبول الاحراق علة اذ كل ذلك من مقومات الماهيات
وطبيعة الاركان او من لوازمها ولهذا نظاير مثل كون احدى غايات بعض الموجودات
مضرة ببعض الموجودات او مفسدة له كما ان غاية قوة الغضب مضرة بالعقل
وان كان خيرا بحسب القوة الغضبية وقد عرفت فيما تقدم ان الضرورات التي يلزم الغايات
وكل ما وجوده على كماله الاقصى وليس فيه ما بالقوة فلا يلحقه شر فان الشر هو عدم
وجود او عدم كمال وجود وكل ذلك حيث يكون ما بالقوة والنقصان عن رتبته
الاول في الماهيات متفاوتة فان نقصان الارض عن رتبته اكثر من نقصان الشمس
عن رتبته وكل ذلك لاختلاف الماهيات في ذواتها فلو كان النقصان في جميع الماهيات

متشابها

متشابها كانت الماهيات واحدة وكما ان ماهيات الانواع متفاوتة في ذلك
فكذلك ماهيات الاشخاص التي تحت الانواع واعلم ان الشر كثير في عالم الطبيعة
وليس باكثري ثم مقتضيات لوازم جميع الغايات والضرورات مع ان الشر
بالقياس الى بعض الامور فليس به من حيث يعلم ذلك من لوازمها عن الخير المطلق في الخير
معنى بالذات والشر معنى بالعرض وكل معنى مقدر وقولنا بالعرض نعني به
انا اذا نسبناه الى ما يتعلق به من منافعها فهو بالعرض والا فالحكم في الجميع انه خير
وانه مقدر واحد لانه كله وارد من الاول فانت تعلم ان الغاية في جميع الموجودات خير عنه
دائم فنسبة الجميع اليه نسبة واحدة ثم ليس في العالم شيء بالقياس الى الشر شرا فهو
في نظام الكل بل ربما كان خيرا بالقياس الى نظام العالم فاذن لا شر بالقياس
الى الكل وكل معنى مقدر وبالجملة فكل شخص وان كان بالقياس الى شخص آخر وكل
نوع وان كان بالقياس الى نوع آخر ناقصا فانه في ذاته كامل والظلم وان كان شرا
فهو بالقياس الى القوة الغضبية خير ولا يصح ان يقال انه قد كان يجوز ان يخلو
المدبر الاول خيرا محضا بريا عن الشر وذلك لان هذا واجب في الوجود المطلق
لكنه ليس بواجب في وجود وجود فقد اوجد ما امكن ان يوجد كذلك واوجد
ما امكن ان يوجد خيرا غالبا من الشر فلو لم يوجد ما هو خير غالب من الشر لكان الشر
اعظم فان وجود هذا النمط لا يخلو من خير واما الشر الذي فيه بحسب العدم الذي يتخلله
فلو كان كله معدوما لم يكن موجودا اصلا لكان اولى بان يكون شرا ولو اوجد الامور

كلها نوع من الشر وعلى حالة واحدة واذ قد استقرت مادة الاجسام الطبيعية
لصورة دون صورة باسباب من خارج كانت صورها متضادة بالوجوب حتى امكن
ان يحدث بسببها الفعل والانفعال من الاجسام فيحدث مزاج يتبعه اكوان ولبلغ
الجمادات بالمزاج الدرجة التي يستحق ان يكون جيده وجب من التضاد لزوم الفساد
وقد عرفت انه قد اعطى كل مادة ما تحتمله من الصورة والكمال وان بقطع الجواد نقص
من غيرها بسبب المعوقات التي هي غير متناهية وان وجد نوع ما يفسد الانسان مع انه
في ذاته كامل فانما يعده من الشر من ظن ان خلق العالم لاجل الانسان وقد عرفت
انه ليس كذلك ولما كانت هذه الاجسام كائنة فاسدة ويكون يؤدي ان يفعل بعضها
الى بعض حتى يحصل المزاج كان يلزم ذلك ان يفسد بعضها بعضا وذلك كوصول
النار الى ثوب انسان فيحرقه فمن المحال ان يكون النار نارا والثوب ثوبا ويصل
اليه ولا يحرق الثوب وكان محالا ان لا يكون النار وصول الى الثوب بعد هذه
الحركات التي قد ثبتت عندك انها افضل انواع الحركات فاذن مثل هذا الشر
بالضرورة من لوازم الغاية فالضرورات بالقياس الى الكل مراوق وان كانت بالنوع
فقد عرفت ان هذا النظام شريف فاضل تام ولم يمكن ان لا يكون في هذا النظام
هذه الضرورات فانه وان لم يكن هذه الضروريات لم يكن هذا النظام فهذا النظام
وبالجملة فانه كان محالا ان يكون امر مبنيا على الحركة ثم كان تقتضي جميع الحركات غير
واحد بل يجب ان يكون تقتضي حركة غير ما تقتضي الاخرى فان كان تقتضي الاولى امرا وافقا

كان تقتضي

كان تقتضي الثانية غير موافق فلهذا وجب ان يكون الامور المنسوبة الى الشر موجودة
في هذا النظام وكله خير وحكمة ونظام وما كان في الحكمة ان لا يخلق هذا المخلوق
الذي يلزمه شيء مما ذكرنا وههنا نوع آخر من الشر وهو انه لم يمكن بدني في وجود الانسان
من وجود قواها المتضادة لان هذه القوى من الاعراض الانسانية الذاتية
ولم يمكن ان يكون متعادلة حتى لا يغلب احدهما الآخر والا كانت الاشخاص واحدة
وقد عرفت السبب في الموت فانه ليس هو الغاية في وجود الانسان وعلى ان كون الانسان
ليس له علة فان الحرارة المودية الى فساد جوهر الانسان من ذاتيات الابدان
او من لوازمها ولا علة لمثل ذلك بل الاول علة لان يبقى زمانا هو اتم ما يمكن ان
في الزمان بعلم ذلك من الصناعة وكل عمر فهو بالقياس الى الكل طبيعي وان لم يكن
طبيعيا على الاطلاق وبالجملة فالشر بالقياس الى الكل وكثير الادعية وما يخطر ببال الانسان
عما هو متوقع ولكنه ما لم يعقل الداعي لم يعقل انه يدعوا فاذا كان المدعو له فلا
نظام الخير اعني نظام العالم بعد الوجود فقد عرفت ان كل متصور عند الاول
يمكن وجوده يوجد لا محالة فيكون الداعي وصاحب الوهم احد الاسباب في تصور
دعائه ووهمه للاول بوجه ما فيكون دعائه بوجه ما سببا للوجود ما دعي
له كما انه ما لم يتصور صورة زيد لم يتصور الكتابة له فان وجود زيد احد اسباب
كون زيد كاتبا فكذلك زيد احد اسباب تصور الاول لدعائه ودعائه احد اسباب
ادعى له وهكذا التدبيرات فانها انما يصح اذا كانت لا يتم نظام العالم الا بها

اذا كانت منافية للنظام لم يقع موضعها فتبين ان هذه الاحوال واجبة بالقياس
الى الكل حتى وان كون ما سوى البارى جل جلاله واجب فيه الشر والنقص
وانت تعلم انه ليس الحتم ان يكون الافلاك على هذا النظام بل نعني صدور هذه
الامور عن الاول هو النظام فتتبعه كل شيء على اتم ما يمكن ان يكون من النظام

من المقالة الثانية من كتاب الثالث في بسايط الامور
الكاينة الفاسدة وفي المركبات التي يجري مجرى البسايط وهو كتاب الكون
والفساد والآثار العلوية

في ان الاجرام الكاينة الفاسدة موجودة

وبيان ان العناصر اربعة قد عرفت ترتيب الموجودات ابتداء من الموجود الاول
ثم الجواهر العقلية ثم النفوس الفلكية ثم الاجسام الفلكية ثم الاجسام القابلة
للكون والفساد ومعلوم ان في الاجسام اجساما قابلة للكون والفساد وذلك
لانك قد عرفت ان كل ما يقبل الكون والفساد ففي طباعه ان يتحرك على الاستقامة
فيلزم ان يكون بعض ما يتحرك على الاستقامة يقبل الكون والفساد وههنا اجسام
يتحرك على الاستقامة وحقيقة ذلك ان اختصاص جزء من اجزاء الارض مثلا
بحيز من حيز كلية الارض ليس لانها ارض فيجب ان يكون بسبب آخر غير طبيعتها ولا
يمكن ان يقال انها بسبب قاسر اذ لو رفعنا القاسر كان يجب ان يكون لذلك الجزء وضع
وكان خاص فيجب ان يكون فيه حدوثها حيث هو وهذا المفترض خلا فيه ليس يكون
القسر طاريا على الامر الطبيعي وهو الحدوث وايضا فان كل شخص من اشخاص النوع انما

يتكثر

تيكثر بسبب غريب لاحق واللاحق يلحق من ابتداء زمان وهو الكون وقد عرفت
ان كل كاين فاسد فبين ان الكون والفساد موجودا والفرق بين الكون والفساد
وبين الاستحالة ان الكون والفساد في جوهر الشيء والاستحالة يكون في اعراضه كسخونته
ولنبين اولا عدد الاسطقسات على الوجه الذي يليق وهو ان نقصد كما انه عرف عدد الافلاك
من جهة الحركات فكذلك عرف عدد الاسطقسات من جهة الكيفيات الملموسة
حيث لم يكن لها حركات ولا صفات اخرى امكن ان يستدل منها على عددها لانه
احسن الى المركبات وعلمنا ان المركب يكون بامتزاج البسايط بعضها ببعض وذلك
يكون بانفعال بعضها عن بعض وذلك يكون بواسطة الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وبين انه لا يمكن ان يكون العنصر في المركبات واحدا فانه لو كان واحدا
لما كان فعل وانفعال اذ الفعل والانفعال يكون بين قوى متضادة وينبعث من صور
مختلفة متضادة والصورة المختلفة يستدعي موضوعات مختلفة وهذا من المتضح الذي
لا شك فيه فمعلوم ان الاستقصات ليس بواحد فهو اذن كثير ولا محالة انه متناه
وهي ذوات صور يصدر عنها فيما بينها فعل وانفعال ليكون منها المركبات بالامتزاج
فان الكيفية الصادرة عن صورها اقدم من الكيفية المتفاعلة ولا بد لها استقصاب(?)
لهذه الاجسام المحسوسة فيجب ان يكون التي تخصها كيفيات محسوسة ومن شان
الحار ان يشير بفعله اذ الحس هو الانفعال عنها والكيفيات المحسوسة منقسمة بحسب تقسيم
الحواس لحس لكن الالوان والاصوات والروايح والطعوم ليست من الكيفيات الاول لوازم

الاجسام العنصرية فان المركبات قد يوجد حالها عنها واما يحدث بعد التركيبات
بعد تفاعل تقع منها في كيفيات قبلها وهذا دل عليه الاستقراء الصناعي ولما
الكيفيات الملموسة فلا تخلو عنها وعن وسايطها جسم من الاجسام المستقيمة الحركة
فينبغي ان يكون الفصول الاول للاجسام الاولى انما هي تحصيلها بالكيفيات
الملموسة وبيان ذلك ان الاختلاف بين العناصر اللامعة اختلاف نوعي لا
اختلاف في الكيفيات بسبب ان حركتها مختلفة واما الشكل فلا ينفصل به عنصر
عن عنصر اذ البسايط مشتركة فيه ولو كان مختلفا لما امتنع ان لا يقع بسببه فعل وانفعال
واما الخفة والثقل فانا نريد ان نفصل الاجسام بانواعها من حيث الاجسام جزو
للعالم لا من حيث الاجسام جزو من المركب لانا من المركبات توصلنا الى البسايط فان
الماء من حيث هو ماء ليس هو استقصا لانه جزو من المركب فانه في نفسه ماء والثقل
انما يستدل منه على كونه جزءا من جملة اجزاء العالم ولا يستدل به على كونه جزءا من المركب
بل مما نقل الثقل والخفة تباين الممتزج عن الممتزج ويوشك انه يكون المتسبب في استيلاء
المواد الصورية مختلفة بغير الاجسام العنصرية فهذه الكيفيات الملموسة دون سايرها
وايضا فان الثقل والخفة لا تاثير لهما في الفعل والانفعال ثم الكيفيات الملموسة
هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والغلظ واللزوجة والهشاشة
والجفاف والبلة والصلابة واللين والملاسة والخشونة واللطيف قد يقع
على رقة القوام وعلى قبول القسمة الى اجزاء صغيرة جدا والغليظ مقابلها واما اللزجة

فانها

فانها كيفية مزاجية وذلك لان المزاج ما يسهل تشكيله ويعسر تفريقه بل يمتد
متصلا فهو مؤلف من رطب ويابس شديد الامتزاج فالدمامة من الرطب واستمساكه
من اليابس ومتى لحقت ترابا وبالغت في التخمير والدق حدث للجسم لزوج والهش
هو الذي يصعب تشكيله ويسهل تفريقه وذلك لكثرة اليبس فيه وقلة الرطب مع
ضعف الامتزاج واما البلة فمعلوم ان سببها رطوبة الجسم رطب عارض غير فان ههنا
ما هو رطب الجوهر فهو الجسم الذي كيفيته تلازم مادته ويكون كونها له كونا
اوليا مثل الماء والورق الغض واما المبتل فهو الذي انما ترطب برطوبة جسم
اول الرطوبة والمنتقع من شرطه ان يكون الرطب العرض ساريا فيه ويقابل البلة
ولا سواء رطوبة العضو العصبي ورطوبة الراوي لليابس المنقع والجاف بازاء المبتل
كما ان اليابس بازاء الرطب والصلابة واللين ايضا من الكيفيات المزاجية وذلك
لان اللين هو الذي يقبل الغمز الى باطنه ويكون له قوام غير سيال فينتقل عن وضعه
لا كما كان في الموج ولا يكون له رهقة لا في نزعه ولا في تشكله فيكون الغمز الى الرطوبة
وتماسكه من اليبوسة واما الملاسة فمنها ما هو طبيعي وهذا واجب في جميع الاجسام
البسيطة لوجوب احاطة سطح به غير مختلف الاجزاء في النتو والانخفاض ولا يختلف
به الاجسام البسيطة ومنها ما هو مكتسب وذلك ان من الاجسام ما يسهل تفريقه
عن المماسة حتى يكون تمليسه سهلا ومما اي تفريق كان او لا يكون سهلا وهناك مع
رطوبة جوهر الشي والخشونة تقابل ذلك وهاتان ايضا لا يدخلان في الفعل والانفعال

والهوائي فالعناصر يتبعان الرطوبة واليبوسة فالكيفيات الملموسة الاولى اربعة
اثنان منها فاعلتان وهما الحرارة والبرودة فان الحرارة تفرق بين المختلفات وتجمع
بين المتشاكلات كما يفعل الماء واثنان منفعلتان وهما الرطوبة واليبوسة
فان الرطوبة بها يكون الجسم سهل الانحصار والتشكل وسهل الترك له واليبوسة
هي التي بها يعسر انحصار الجسم وبها يعسر تركه وهيمان الرطبان يسهل التئامهما
لما وانصب او لا يمكن تفريقهما عن التماس المحفوظ بسهولة الى ان ينسرقا واليابس
بخلاف ذلك في ذلك الحار والبارد فكل واحد منهما يفعل في الآخر كما ينفعل عنه وكذلك
الرطب واليابس لكن الرطب واليابس لا يؤثران في الحار والبارد وهما يؤثران
في الرطب واليابس على ما نقله ويتركب من هذه الاربع اربع مزاوجات بحسبها تختلف الاجسام
البسيطة تتبع طبيعة الحر واليبس وموضعه نضارة لملك المزاوجة وهو النار وآخر
تتبع طبيعة الحر والرطوبة وهو الهواء وآخر تتبع طبيعة البرد والرطوبة وهو الماء
وآخر تتبع طبيعة البرد واليبوسة وهي الارض فاما ان الارض باردة فلانها لو تركت
وطباعها وازيل عنها بسبب متسخن وجدت باردة الملمس وكيف لا والثقل لا يوافق الحرارة
والهواء حار ويدل على ذلك انه اذا اريد ما تحلل الماء هواء سخن فضل تسخين حتى اذا
استحكمت السخونة فيه صار هواء والنار ليست بسهلة القبول للاشكال فهي يابسة
ولو لم يكن حرارة في الهواء لكان الماء دهنا مادام ذائبا وذلك ان … فلما تجد البرد
فان سببه ان الهواء الذي كان مانعا في الجو قد زال عنه المنع والبرد الذي يعرض في الهواء

بالحقيقة

بالحقيقة مستفاد من الارض وبعد هذا كلام طويل يرجع فيه الى كتاب الشفاء وبيان
ان الاختلاف بين العناصر الاربعة اختلاف نوعي لا اختلاف في الكيفيات
بحسب حركتها المختلفة فصل في اثبات الاستحالة وهي الحركة في الكيف قد ثبت
الكون والفساد وبقي ان يثبت الاستحالة والنمو وهما الحركتان في الكم والكيف واما اثبات
الحركة في المكان وهو ابين من ان يحتاج الى الاثبات واما الحركة في الوضع فقد اثبتناها حيث
تكلمنا في الفلك وقد قال انه لا استحالة بل لا كون ولا فساد وهم فريقان منهم من قالوا
ان الماء اذا تسخن فانما ينبث فيه اجزاء نارية وفريق آخر قالوا ان كل شيء مركب من كل شيء
كامن بعضها في بعض وانما يظهر الغالب وهؤلاء يخصون باصحاب الكمون واما ابطال القول
الاول فبانا نرى الاشياء تسخن بالحكاكة والحركة ولا يكون هناك نار وردت من خارج وليس
النارية من احد الجسمين الى الآخر بسبب والانسان يغضب فيسخن جميع اعضائه ويحمر وجهه
من غير نار وردت عليه واذا حك جسم جسما فليس يمكن ان يقال ان نارا انفصلت
من الحاك ودخلت في المحكوك ولا بالعكس فانه ان كان بطبيعته انفصال اجزائه الحار دون
انفصال البارد دون البارد وحركته بطبيعته فيجب ان يكون في جهة واحدة وان كان بقسر فلا
بسبيلها القاسر من غير الجنس اولى وانت تعلم ان الكون فليس معنى الحقيقة لان الجسم يوجد باردا
في جميع اجزائه الباطنة والظاهرة ثم يسخن في جميعها ولو كانت النار كامنة فيه ومنه
ثم ظهرت بعد وآخر خلفت في الحر والحرارة المشتعل عنه بردا ولم يكن كذلك وان بسط
للاحساس فعليك بكتاب الشفاء ثم ان المشاهدة يؤدي بنا الى ان الحكم بان

بما لا يحوج واصحاب التجربة يسيلون الحجارة ماء ويعقدون المياه حجارة والهواء
الصافي من غير مادة بخارية ينعقد سحابا فيسيل ماء وثلجا وقد يوضع الجمد في الجمد
ما فيه ويترك فلا يزال يجتمع على صفحته الباطنة من القطر اجتماعا بعد اجتماع حتى يمتلي
ماء ولو كان على سبيل الترشح لكان في الماء الحار اولى والمشاهدة دالة على استحالة الثلج
وايضا فان القدح اذا لم يوجد بكله في الجمد بل بقي فيه طرف مجاور لا على الجمد اجتمع على
طرفه القطر وليس الا على سبيل الاستحالة الى ذلك ثم حيث يكون الاناء الراشح وربما كان
ذلك الجمد لم ينحل منه شيء بل كلما كان الجمد اصلب والبعد من التحلل كان تاثيره من هذا اقوى
وبالعكس من هذا يستحيل الماء هواء بالتسخين والكير اذا اشعلته بالنفخ وحول الهواء
ومنع من الدخول والخروج استحال ما فيه نارا ثم الحنطة يستحيل رمادا والدم يستحيل عظاما
وربما نما واعلم ان كل واحد بعض من الاسطقسات بصورة جوهرية بها هو ما هو وهي
الاول وتتبع هذه الصورة كمالات ثانية من باب الكيف ومن باب الكم ومن باب الاين من كيس
وشكل وتتلازم الكم طبيعي وحركة طبيعية وسكون طبيعي فيكون قد فاض من تلك
الصور في الجسم قوى بعضها بالقياس الى المنفعل كالحرارة وبعضها بالقياس الى
الاجسام المكتنفة له كالحركة والسكون اذا كان على طبيعته ولم يكن عايق يحركه واذا
كان على طبيعته من دون عايق وقد كان يسلها القاسر يسخن او دام الى فوق ولو كانت
البرودة صورة المائية كانت المائية تعقد وهو نقل وهذا التالي مع بطبيعته الماء
غير هذه الكيفيات فانها اذا سميت باسم كيفيا بها فانما يستعارها عن الفعل

الصادر

الصادر عنها اسم اذ لا اسم لصورها فتارة تسمى بقادوا وانما الطبيعة مبدا الفعل
كما يسمى النفس في الانسان تارة نطقا وتارة ضحكا وانما هي مبدا النطق والضحك
فلكل واحد منها صورة جوهرية لا تقبل الاشد والاضعف وههنا كيفية اخرى وهي
كالحرارة الغريزية الا ترى ان الافيون يبرد اقوى مما يبرد الماء والارض مع ان الحر
والبارد فيه مغلوب بالتركيب مع الاضداد والشمس يؤثر الحرارة تسخن في العيون
العشي والنبات ما لا يؤثره حرارة النار فضوءها فضل خصوصي والحركة في الكم
وهي النمو والتحلل والتكاثف والحركة في الكم قد يكون من دون انضياف مادة
اخرى الى المتحرك وهو التخلخل وبازائه التكاثف وقد يكون بانضياف مادة اليه
وهي النمو وبازائه الذبول ويقول ان التخلخل يقع على معنيين احدهما ان يكون المادة
انبسطت في الكم كالماء اذا استحال هواء وهذا يكون مع عدم الجسم الاول وحدوث جسم
آخر وقد يكون بالقسر كما مر ذكره وثانيها تخلخل لتباعد اجزاء الجسم بعضها عن بعض على ان
تملؤها جسم الطف من الجسم الاول ويكون حاله الايصال بينهما لم ينفذ بل في اجزايها متلق
ثابت فلا يتبرا بعضها عن بعض تبرا تاما وينبغي ان يعلم ان هذه الاسطقسات
يقبل التكاثف والتخلخل بالقسر وذلك يعرف من القارورة تمص ثم يكب على الماء فيدخلها الماء
وذلك اما لوجود الخلاء وهو باطل واما لان الجسم الكائن فيه قد تخلخل بالقسر المحوج اياه الى
تخليه المكان عند زوال القاسر ووجوب امتناع الخلاء وكذلك الاواني ينصدع عند انجمادها
ما فيها وذلك الانصداع اما ان يكون لانجماد حركة يعرض لما فيها كامنة قوية طبيعية

او حركة قسرية من دافع او حركة من باب الكم و تخلخل بحميع الدعا سطح اشد والقسم الاول
محال لان تلك الحركة ان كانت الى جهة واحدة فانه يجب ان تقل الاناء ولا ان تصدعه وان
كانت الى جهات مختلفة وجب ان يكون طبيعة واحدة تقتضي حركات الى جهات مختلفة
ومنافع ولا يصح ان يكون بسبب قاسر مثل ما يظن ان النار يداخل الماء المغلي فيصير اكبر حجما
فيصدع الاناء فان تلك الحرارة ان كانت تدخل ثقبا خالية كما يظنه قوم وجب وجود الخلاء
او كانت ثانيا لم يجز ان يزداد حجم الجسم ومحال ان يدخل الورق والصياصة من النار ما لا يسعه
حتى يكون علة الانصداع الالة وان كان ما يدخل من النارية التي يدخل الالة تطلب التفصي
منها فيصدعها فاقول الاولى على النار اسهل ان تصدعها ثم ما الذي يحوج النار الى ان
تفارق جملتها ويدخل موضعا آخر متباينات تعلم ان الحصحصة تزداد حجما حتى ان تنحص تشقق
وليس هناك وارد من خارج ونحن شاهدنا ان الماء ينبسط في جميع الجهات لا في جهة واحدة
وكيف ينفذ جسم في جسم مملوء منه النار في الماء الا ان يكون اقوى من الملاء الاول ثم ليس
يحيط بالجسم المخصوص جسم بهذه الصفة فاذن قد استحال ان يكون الانصداع بحركة قسرية ه
حركة طبيعية فانه بسبب زيادة الحجم الذي يسمى تخلخلا والجسم ينبسط فيشق بالدفع القوة
والتمدد وذلك اما ان يكون بمقدار ازداد حجم جسم كما اخذ حجم آخر وهو بعد باق على صورته
كالماء عند الحصحصة او قد بطل بعض اجزائه فاستحال الى جوهر آخر يقتضي حجما اكبر كالماء اذا
استحال هواء فان الاجسام المركبة ايضا من شأنها ان تتحلل ثم اذا حللت وطلبها كما ثبت
وسلبت سائر كيفياتها ثم تعود ان لم تخلت وتتابعها الى كيفياتها الاول فعلم بهذا ان هناك

شيا بين المزاج نسبتها الى المركبات نسبة صورة البسايط اليها واما النمو فهو ان يتحرك
الشيء النامي بكليته الى الزيادة ما يدخل عليه وانما قلنا بكليته ليخرج السمن فان المتعادل الذي
يجي بعد النمو هو غير الاول الذي كان بالسمن ويكمل ما كان كذلك فان الشيخ بعد وقوف
قد يسمن كما ان النامي في سبيل النمو قد يذبل بل يجب ان يكون ذلك الطارئ زيادة مشتملا على انساب
ردك الى كمال النشو ويكون الوارد قد نفذ واستحال الى مشاكلة المورود عليه والمورود
عليه قد نمى في كل الاقطار متوجها الى كمال النشو فهذا الوارد يجب ان يداخل المورود عليه
الى اقطار ما نذكر ان يحصل بحدة في جسمية تزيد فيه المورود عليه الانقطاع على نسبة واحدة
ذي نوعه والنوع باق في شخصه فيوض هذا البدن في جهة مقداره فمعنى النمو هو في
النامي الحامل لصورة جسمية والمقدار الذي يسلك الهيولى والصورة الشكلية المخلقية المحيط
بذلك المقدار وينبغي ان يعلم ان انواع النبات والحيوان تحمل في اول الامر في ابدانها الا لطيف
ويستمد لها وتحلل الكثيف الا الامر ويبقى من الكثيف على الاستمرار تحلل ان يستحفظ القوى
البدنية وان لم يستحفظ جميع القوى فاذا انضم الى الكثيف الباقي ثم فان تشبه تشبها
فليلتصق به التصاقا ما كما للاملاح في اجتماع العناصر بعضها مع بعض في المزاج الاستحالي
وذي كل بدن قوة واحدة موجودة في جميع البدن النامي يستمد الوجود من اول الكون
الى انتهاء فهذه الزيادة اذن تستفاد الى الاصل ويلتصق به نحو من الالتصاق بحيث
تنبع التوسط البدنية بهذه الزيادة في كل الاقطار الثلاثة كان يحصل حجم ويلتصق بنا فيمنعني
انا انما الاغمان ولا يصح ان يكون الجزء الاصلي هذا الموجد ثم ذلك الشيء الحاك الكثيف

الغذية وان كان يتحلل منه شي ويتفرق باجزاوه فانه واحد من وجه وليس واحدا
من وجه كما نرى يكون مجتمعا في اناء فيكون شخصا ثم يتفرق في اوان فيكون اشخاصا
ثم يجمع مرة اخرى فيكون غير الشخص الاول بالحقيقة وغير الاشخاص الثانية لكنه ويتفرق
الاحوال الشخصية ذلك الماء ومتميزة عن الماء الاخر وكما يتحلل منه شي بعد شي ومادة البدل
دايما يكون غير الشخص الاول من وجه ومن وجه ذلك الشخص لكن الشخصية بهذا المعنى
معلوم انه لا يكون بحيث يشير شي بذاته منه شخصا واحدا غير متبدل والمنمي هو الغذاء
وهو غذا من جهة ما هو يشبه بالقوة بدل ما يتحلل منه ونمو من جهة ما له مقدار من
مقدار النامي فيقال غذا وهو بعيد بالقوة مثل الحنطة او قد يقال عند اذا اتصل
له الشبه في الكيف الا انه لم يستقر ولم يلتصق بالمغتذي وقد يقال معا وقد يكون صار
لحما الا انه لم ينعقد تمام انعقاد الغذاء فان يتشبه ويلتصق فانه وقد يقال ايض
عند الغذا تشبه ولم يلتصق لكاده الاستسقاء والورق فانه غذاء بالفعل في جميع احواله
والغذاء بالمعنى الاول يجب ان يكون جوهرا لانه لا يصح ان يتشبه ما ليس جوهرا بالجوهر وان
يكون جسما فان ما بالقوة جسم اما ان يكون هيولى ولو كان الغذا بالمعنى الاول هيولى من
دون الصورة للزم المحال واما ان يكون جسما وهو الواجب فيجب ان يكون جسما بالفعل وقوته
ان يصير عضوا ولا يجوز ان يكون جسما عاما اذ الجسم العام لا وجود له بل يجب ان يكون جسما
ما شخصيا اذ معنا المجسم جسم شخصي ومبدا ما له الغذاء يجب ان يكون في المغتذي
ومبدا الثاني ايض يجب ان يكون في الاصل لكن كيفية الغذاء يجب ان يكون في المغتذي لا في المغتذاه

والذي ربما كان ضدا او متوسطا وربما لم يكن ضدا فان الحنطة ليست ضد الدم وانما
هي غذا من جهة ما هي منفعلة لا من طريق ما هي حارة او باردة فانها لو كانت من جهة الحرارة
كانت من باب الضد والغذاء ربما يبقى القوة المتخيلة التي في المغتذي كما القوم فانه يعود
الماء ويتخذه معه وما بين الاغذية المعدنية فصل في الشعاع والضوء وما يتعلق به لو كان الشعاع
لكان يصح ان يوجد الاجسام الفلكية او من الاجسام الفلكية ما يستحيل الحركة على الاستقامة كما
يلزم ان يحصل في الفلك خرق فانه لو كان شعاع النار جسما لكان وجب ان يخفى ما يقع عليه
لان ينطفي وكان يجب ان يزداد بكثرة الجسم الذي يقع عليه الا ظهورا ولو وجب ان يكون
له حركات الى جهات مختلفة لان حركته الطبيعية المستقيمة الى جهة واحدة وكان قد وجب
ان يكون استضاءة الشي المضي البعيد ابطاء من استضاءته بالمضي القريب وبيان الاول من
على هذا واى برهان يمكن ان يبين بان الشعاع ينحدر من الشمس حتى يمكن ان يبين به انه
الشعاع يحس وكيف يحس على حركته [illegible] يحس بزمانه ولا يحس في وسط المسافة
وايضا لو انسد به من الكرة بيت ثم غشيت الكرة لكان وجب ان لا يخرج من الكرة الا
ان يكون له مع شعوره انه هو في جسم الكرة منتشر العام وهذا اعتساف فان قيل ان
تلك الاجسام [illegible] ويبطل عند الضوء ما [illegible] المقابلة المضي ثبت ان الضوء يكون باله
فما والمحاذاة الى واسطة هذه الاجسام التي لا دل على وجودها حس ولا برهان وايضا فان تلك
الاجسام اما ان يصدر من الشي [illegible] فلا يتبين ما يتردى اليها الاجزاء
التي يدفعها هذه الاجسام فيلزم تداخل الاجسام واما ان يصدر عنها متفرقة فكيف يجتمع

عند سقوطها الى الارض وايضا فانه ان كان الضوء عن الشمس ينفصل بصدور هذه
الاجسام منها وجب ان ينفد ولا يبقى منها شيء وان توهم ان هذه الاجسام بعيدة
عن الشمس فيبقى في مكان كان وجب ان لا يغني الشمس اذا زالت عن محاذاة ذلك المكان
وان كانت هذه الاجسام تحدث بحركة الشمس لا على سبيل الصدور عنها بل على سبيل
انها توافقها وكان ذلك طبيعيا لتلك الاجسام لكنا اذا وضعنا في الهواء جسما
محاذيا للشمس ثم حيثية ولم يتغير الا الان بل كان الشمس شيئا يشعر بحصول
شيء في الهواء فيهدي اليه شعاعا ويشعر الشعاع الموجود على وجه الارض
بذلك فيطفو اليه فيتق بما يليق به وفي هذا من التعسف ما يعلمه ولو كانت الشعاع
جسما لكان وجب ان يرتد اذا وقع على جسم صلب كما يرتد عن جسم قوي كما يرتد وليس
الامر كذلك فاذ قد بطل ان يكون الشعاع جسما واستحال الانتقال الا عرض صح
حيث وصل الى جسم قابل للضوء وهذا الجسم هو المسمى بالملون وبينهما جسم شفاف
كالهواء فان المضيء يعد ذلك الجسم لقبول هذا العرض اعني الكون في نهاية الالوان
والصور ثم يصح ان يفيد هذا المستفيد من الضوء كما يفيد جسم حار غيره حرارة
وان شئت ان تعرف المذاهب التي في امر الشعاع فارجع الى كتاب الشفاء وليس الخ ثم
معرفة السبب هو انعكاس الشعاع وان الصيقل لم يرى ما يحاذيه وجب ان يكون
السبب هو انعكاس الشعاع محيي لا نعلمه ايضا ثم ان الصيقل جسما ثم لم اذا
نار ان خشنة احترقت وثم الشفاف يرى ما وراءه بل اكثر الاسباب الطبيعية

ماز.

جاف علينا والاجسام التي ينفعل بعضها في بعض اما ان ينفعل بالتماس كما
هو البلح ما جاوره كما حرن الريح باحتراره واما ان ينفعل بالمقابلة كالجسم
جسم احمر حائطا بالمقابلة كما يخضر جسم اخضر حائطا بالمقابلة كما يخص جسم ابيض
حائطا بالمقابلة وكما يرى الانسان صورته في ماء غمر ويرى في المرآة صورته
حتى لو كان هناك تماس لم يكن هذا الامر واكثر الاجسام تفيد مثل كيفيتها كما ان
الحار يسخن والبارد يبرد فكذلك يجب ان يكون ما كيفيته الاضاءة تفيد الاضاءة من دون
ان ينفعل عنه شيء كما كانت الحال في الحرارة والبرودة لكن الاضاءة يكون بواسطة
جسم لا لون له فانه لو كانت الواسطة جسما ملونا لما كان يفنى المقابل واذن كلما توسط
جسم املس صيقل او جسم ملون يكون محاذيا للجسم المضيء بذاته وكان بينهما جسم لا لون
له وهو المسمى بالشفاف فان ذلك المضيء يفيد لحرارة الاضاءة والضوء لا يوفق
الحرارة وبالعكس بحيث يوجد الضوء فانه يعد الجسم لقبول الحرارة من عند مفيدها
اذا كان في ذلك الجسم استعداد الحرارة فان لم يكن استعداد وكان الضوء موجودا
لم يلزم وجود الحرارة والمرآة المحرقة فانه تحرقه لانه ... انعطف تجمع اليها
الضوء من جميع الجوانب فيكون تلك النقطة اضوء من جميع اجزائها فيحرق
والصيف انما يكون في غاية الحر بسبب مقابلة الشمس والضوء يقوى حيث يقوم
في الشعاع عمود فيقوى الحر في الشتاء لا يكون العمود او ما يقرب العمود من الشعاع
يكون واقعا على البلاد الشمالية فلهذا يكون الشتاء ومنطقتها باردا والنوع المتعلق

انما يحدث بسبب النفوذ فان النفوذ اذا وقع على جرم ما حدث فيه لون بالفعل فان لم يقع
كان مظلما وكان بالقوة ملونا ولا يمكن ان يقال ان البياض شاد على الجهة التي يراها يكون
في الظلمة لم يصح ذلك لان الهواء المظلم يعوق على ابصارنا فان الهواء نفسه لا يكون
مظلما لان المظلم هو المستنير والهواء وان لم يكن مضيا وكان فيه شي مضي فانه
لا يمنع ادراك المستنير ولا يستر الملون تامل كونك في غار وفيه هواء ويكون مظلما
فاذا وقع الضوء في جسم في غار صوء في الهواء الذي يحجبه سوا فانك تراه ولا
يعوقك الهواء الذي في الغار المظلم وبالجملة فالظلمة عدم الضوء فيما من شانه ان يستنير
وهو الشي الذي يرى لان النور مرئي وما يكون فيه النور يجب ان يكون مرئيا لكن الشفاف
لا يرى البتة فالهواء غير مرئي ولا مضي ولا مظلم فصل في المزاج واثبات
توابعه فلنتكلم الان في المزاج كتابا فنقول ان من المعلوم ان المركبات لا يكون الا من الاجسام
المتفقة الحركة وقد ذكرنا ان الفعل والانفعال يجريان بين الاجسام الطبيعية في الصفات
ما خلا الضوء بالتماس ويبين ذلك ان جسما لا يسخن لوجود نار على غشيه فوق بل
كلما كان التماس ازيد كان الفعل والانفعال اشد وهذه الاجسام اذا تلاقت
فعل بعضها في بعض فكان كل واحد منها يفعل بصورته وينفعل بمادته كالسيف
يقطع بحدته ويثلم بحديده وهذا الانفعال لا يزال مستمرا الى حد الا ان يتغلب اما
بعضها بعضا فيحيله الى جوهره فيكون كونا في نوع الغالب وفسادا في المغلوب واما
ان لا يبلغ الامر باحدهما ان يقلب الاخر بحيث يحيل جوهره بل الى الحد الذي يحيل كيفيته

يشتد الفعل

يشتد الفعل والانفعال عليه ويحدث كيفية متشابهة فتسمى المزاج ويجب
ان يكون الكيفية المزاجية كيفية حادثة لاستعداد المادة من عند واهب
الصور باجتماع العناصر ولا تظن ان الكيفية المزاجية هي بعينها كيفيات
العناصر مكسورا لشي سورتها فقد بينا في الاصول ان وسايط هذه الكيفيات
انواع على حدة والانواع حادثة وانا اذا قلنا حرارة تشتد وانا نعني ان الموضوع
تشتد حرارته الى الحرارة كذلك في جانب الضعف فان لم يكن بين المجتمعين فعل
وانفعال يسمى ذلك تركيبا والجواهر العنصرية ثابتة في الممتزج بصورها
متغيرة في كيفياتها فقط وكيف لا يكون ثابتة فيه والمركب انما هو مركب عن اجزائه
مختلفة والا كان بسيطا لا يقبل الاشد والاضعف لا كيفياتها ولو اختصها فيكون
قد توسطت ونقصت عن حد الصرافة واما انه كيف يقبل هذه العناصر
كيفية غريبة كالحرارة والسبب فيها استعداد الهيولى ووجود واهب الصور وكلما
كان الاجزاء اشد تصغيرا كان اقرب الى المزاج وربما كان الصغير يؤثر في الكبير
من غير ان يكون له قدر محسوس كما يسطو صحاك الاكسير نحاسا كثيرا برصاص كالنفس
وزيبق مصعد يسير ولو كان يحدث بالامتزاج نوع آخر من الاجسام غير الاربعة
ويبطل صور العناصر لكان المركب اذا تسلطت عليه النار وحللته فلا تنفصل بصورها
وهذا التالي محال فان القرع والانبيق يميز الى قاطر ومتحجر والى ارض لا تقطر
ولو كانت الصور تبطل عند المزاج لكان وجب ان يبطل اولا الكيفيات

كالعرفت وكان يلزم ان يكون مثله للحار والبارد ضد يبطلهما وان بطلت
الحرارة مثلا فاستولت البرودة كانت الصورة الحادثة ارضا او ماء ثم كيف
يبطل مثلا النارية الارض في الممتزج حتى يحدث طبيعة نوعية اما ان يكون باقية
او بان يكون معدومة فان كانت [illegible] الارض في حال بقائها فيكون قد
اجتمعتا [illegible] وان كانت معدومة وهذا مستحيل فاما ان يبطل الارض بعد
عدم النارية او مع عدم النارية او مع عدم النارية وعلة عدم النارية هو الارض
فيكون الحاصل في هذا الكلام انما اعدمت الارض النار وابطلت احديهما صورة
نوعية وهذا مستحيل وان كان شيء غير خارج يبطل صورة
النارية في الممتزج ويفيد الطبيعة الطبيعة الاخرى وكان يحتاج مع هذا الى ان يستغني
بالارض عاد الكلام من راس وان لم يكن حاجة في ابطال النارية الى الارض مع وجود
الكائنات بلا مزاج وليس الامر كذلك والحاجة الى ان يكون مادة المركبات متقومة
بصور العناصر هي صيرورة الغاية فانه لما كان لهذه الصور افعال لا تتم الا بالكيفيات
المزاجية وكانت الكيفيات المزاجية لا يوصل الا بواسطة صور العناصر اصبح بالضرورة
اليها وهذا الاعتراض الذي اعترضنا به على من يقول بتفاسد جواهر العناصر في المركب
لا يقع في تفاعل الكيفيات لان الكيفيات يقبل الاشتداد والتنقص وهناك
يمكن ان يقع التمانع والتمانع واما في الصور الطبيعية فلا يمكن اذ الصور لا تقبل
الاشتداد والتنقص نعم قد يصح ان يقع تمانع مطلق بينهما وهذا قد يكون ايضا

في الكيفيات

في الكيفيات فاما ان يقع بينهما تمانع في حد من حدود الوسط فلا وهنا التمانع
قد يقع بين الكيفيات بل اقول ان الفعل والانفعال يقعان من عنصرين بان
يفعل كل واحد منهما في الآخر بصورته وينفعل بمادته فيستعد الماء مثلا بانفعاله
لقبول حد من حدود الحرارة والنار يستعد لقبول حد من حدود البرودة فلو امكن
ان يحصل بين عنصرين فعل وانفعال من جهة كيفيتهما بل من جهة صورتهما لكانه
وجب ان يصير الكل نارا والنار ماء لان يقبل صورة اخرى وقد ظن قوم ان الالوان
والروائح بل الانسان هو نفس المزاج وانت تعلم ان كل واحد من الامزجة لا يخرج عن
حد ما بين الطرفين ويكون ملموسا لا محالة ولا يصح ان يكون مزاج لا يدرك باللمس
ولو كان اللون مزاجا لكان يدرك ما له اللمس من حيث هو لون ويكون انتقال محال
فاذن اللون وما يدرك بسائر الحواس ولا يدرك باللمس ليس بمزاج ولا يصح ان يقال
ان الابصار واللمس في المزاج مخصوص لا تنضبط سائر آلات اللمس وذلك لان كل ملموس
فله اضافة الى حر وبرد او الى رطوبة او يبوسة والنفس اذا ادركت بالبصر لونا او
اصابت طعما او رائحة لم يدرك بادراك شيء من هذه حرا او بردا او رطوبة او يبوسة
بالجملة كيف يكون اللون مزاجا واللمس يدرك المزاج ولا يحس بشيء في اللونية فيكون ما
ادركته غير ما لم يدرك وايضا فان هذه الكيفيات اعني مثل السواد والبياض
قد يوجد فيها غايات في التضاد والامزجة متوسطة ليست بغايات البتة فهي
اذن اشياء غير المزاج وقد يوجد مركبات غير مركبات كالرصاص والانك

فانها مركبة من ذهب وفضة ورصاص وغير ذلك فلو كان جوهر الرصاص قد بطل لما كان

تراجعهما لكان ما ركب منه قد بطل عند التركيب فيجب ان يكون جوهرها باركمان

ايضا زاجا وعند وجود كيفية الرصاص لو لا ذلك يبطل ذلك المزاج الذي هو جوهر

اذ لا يجتمع فيه كيفيتان مع كيفية الرصاص وكيفية ما ركب منه فلا يكونان مركبين

منه لكن الامزجة المختلفة تختلف بها المادة في الاستعداد لقبول شيء دون شيء فبعضها

للاعمار شاذ وبعضها للاصغر ثم يحصل للمادة بعد الاستعداد بالمزاج صورة تمام بعدد

من ذلك الجسم افعال ليست من باب المزاج وان كانت تلك الصورة ايضا تسمى

بالمزاج في بعض الافعال بل الحق ان المزاج يكون بعد اجتماع العناصر ولا بد من

جامع فيكون استعداد المادة لقبول هذا المزاج قبل تابعا له وذلك كصورة

المغناطيس الذي نسبتها بجذب الحديد واذا قال الاطباء هذا الدواء يفعل

بجوهره فانما يشيرون بالجوهر الى هذه الصورة وكما انه اذا استولت الحرارة

على المادة احالته هواء فكذلك اذا استولى بعض الكيفيات المزاجية على الكيفيات

المزاجية ابطل ذلك النوع الحاصل عن المزاج واحدث نوعا ملائما فيتبع صورة نوع

مزاجه وذلك ان الهواء اذا استعد لقبول النارية حمي فاذا وجدت النار

سعها حرارة او النار ثم ليس يجب ان يستعد المادة بكل مزاج لنوع فان كثيرا

من الامزجة كامزجة الادوية ليس يستعد المادة بها لقبول صورة النوعية

واعلم ان المادة مستعدة لكل شيء لكن من الامور التي يوجد فيها من شانه

ان لا يجتمع مع بعض ما يحصل فيها فاذا كان كذلك يقال انه لا استعداد في المادة

كذلك الامر ومنها ما من شانها ان يجتمع معه ولا يمنع ايضا ان يكون بعض تلك

الكيفيات بحيث لا يصح لبعض الامور وبعضها يصلح فالمزاج اذا وجد لم يعد اولا

في المادة لم يكن بل الاستعداد قائم في المادة قد يحاط بين المادة وبين ما هي

مستعدة له بكيفية فاذا بطلت تلك الكيفية بقي ما هي الاستعداد وزال العوق

فالمزاج علة فقط للمانع وذلك كما يبطل البرودة عن الماء فيتم استعداد المادة

لقبول النارية واعلم انه لا شك ولا شبهة في وجود الحرارة والبرودة مثلا مع بقاء الجسم

فاذا بطلت الحرارة والبرودة لم يصح ان يقال انه صدر من الحرارة فعل بل انما

الحرارة من مذاهب الصور ثم كان محالا ان يوجد امعا الا انها الا بسبب فيجب البرودة

يظن ان المزاج صورة الانواع وتلحقها بعد ذلك يكون عرضا فانه ليس جوهر الانسان

مثلا وحقيقة المزاج به يتم نوعيته ثم يلحقه النفس لحوق عارض فانه لو كان كذلك

لكان وجب ان يكون فساده في تغير مزاجه وليس كذلك بعد تغير مزاجه ويكون

باقيا ولو كان المزاج حقيقة تلك الانواع لكانت تلك الانواع تقبل الشدة والضعف

ثم المزاج منه ما هو وثيق ومنه ما هو غير وثيق وقد يعرض للوثيق من السلاسة

والتسلسل للوثاقة بحسب قدر فاذا زال القاسر عاد الى الحالة الاصلية فيعلم من هنا

الكمان ان هناك ما دما وحافظا على انه يجب ان يكون للوثاقة والسلاسة

سبب سابق للمزاج فيكون ذلك جوهر الشيء لا المزاج بل المزاج تابع للاجتماع

الوثيق او السلس **فصل** في طبقات العناصر وفي السحب والهواء
والطل والثلج والبرد والعلق والبشي وما يجري مجرى ذلك العناصر الاربعة
غير موجودة على محوضتها في اكثر الامر وذلك لان قوى الاجرام السماوية تنفذ فيها
فيحدث في النار دخونا يخالطه فيصير بذلك دخانية وبخارية ويختلط بها اية
وهوائية فيصعد الى فوق اجزاء مائية وادخنة ارضية فيخالطها بها فكما يكون جميع
المياه والاهوية مخلوطة غير محضة ثم ان توهمت صرافة فيشبه ان يكون للاجزاء
العلوية من النار فان الادخنة اثقل من ان يبلغ الى ذلك الموضع وانما بلغت
فاحترقت تلك النار ملتهبة ويشبه ان يكون باطن الارض قريبا من هذه
الصفة فيكون للارض ثلث طبقات طبقة تميل الى المحوضة وطبقة تختلط من المائية
والارضية وطبقة منكشفة على الماء قد جففت وجه الشمس وهي البر والجبال وليس
للماء مكان كلي غير البحر وللهواء ايضا طبقات طبقة بخارية وطبقة هوائية صرف
وطبقة دخانية لان الدخان اخف واقوى نفوذا والبخار ماء متصل الاجزاء
كما ان الغبار ارض متفرقة الاجزاء ولكن الماء يبرد بذاته اذا خلي وطبعه
فيجب ان يكون الجزء البخاري في الهواء باردا بالقياس الى سائر اجزائه لكن ما يلي الارض
منه يسخن بمجاورة الارض المتسخنة بشعاع الشمس وما يبعد فيها يبرد فيكون طبقة
الهواء السافلة بخارية باردة ثم يليها هواء اقرب الى المحوضة ثم يليه هواء دخاني
ثم يليه نار فهذه طبقات العناصر واما صفة البحر فذكرته في كتاب الشفاء

ثم ان

ثم ان الكيفيات الاربع فعلا وانفعالا لا انها ما هو للفاعل ومنها ما هو للمنفعل
واما التي للفاعل فمنها ما ينسب الى الحار ومنها ما ينسب الى البارد ومنها ما ينسب
اليهما جميعا فاما المنسوب الى الحر فمثل النضج والطبخ والشي والتبخير والتدخين
والاشتعال والاذابة واما المنسوب الى البرد فمثل منع النضج ومنع الطبخ ومنع الشي
ومنع التدخين ومنع الاشتعال ومنع الذوبان ومنع الانعقاد وهو الحل
والتكرج واما الامر المشترك بينهما جميعا فمثل التعفين ومثل التجسيد والعقد
والتحجير واما الامور المنسوبة الى الكيفيتين المنفعلتين فمنها ما هو بازاء هذه
الافعال مثل النشور ومثل سرعة الانفصال والانخراق وغير ذلك
ويقول ان النضج احالة من الحرارة للجسم ذي الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة
واصنافه مذكورة في كتاب الشفاء ويعارض النضج اثنان احدهما كالعدم
وهو النهوء والفجاجة والثاني كالضد وهو العفونة فاما النهوء فهو
ان تبقى الرطوبة غير مبلوغ بها الغاية المقصودة مع انها لا يكون قد استحالت
الى كيفية منافية للغاية مثل ان تبقى الثمرة نية واما العفونة فهو ان تستحيل
الرطوبة الى هيئة ردية لا يصلح معها للانتفاع بها في الغاية المقصودة وهي
بالحقيقة طريق الى الفساد وسبب العفونة حرارة غريبة وضعف الحرارة الغريزية
والحرارة الغريزية اذا كانت قوتها اسرعت في تحليل الرطوبة المذكورة فكان الاحراق
او تخفيف والتكرج تشاكل من وجه العفونة لان التكرج يبدي

من حرارة غريبة في الشيء يفعل تحيرا فيه بحيث لا يقدر على ان يعوق
تنفصل البخار عنه بالتمام بل يحبسه البرد على وجه الشيء وظاهره فيرا
جرمه ويحدث فيه لون ابيض من اختلاطه الهوائية بتلك الرطوبة
كالبرص للزبد فان لم يكن حرارة هناك اصلا لم يكن تكرج واما الطبخ
فالفاعل الغريب له حرارة رطبة يحفظ ويخلخل المطبوخ بما هو حارة ويخلط
من جوهره رطوبة شاء ولكن تلك الحرارة برطبه عما هي رطبة اكثر عما يحلل
منه فان رطوبته الطبيعية تتحلل من ظاهره اكثر من تحللها من باطنه ويقبل الرطوبة
الغريبة ظاهره اكثر مما يقبل باطنه ومادته جوهر فيه رطوبة وان اليابس يخرج نضجه
واما الشي فالفاعل الغريب له حرارة من خارج يابسة تأخذ رطوبة ظاهر المشوي
بالتحليل اكثر مما يأخذ من رطوبة باطنه فيكون باطنه ارطب من ظاهره ويكون الرطوبة
الموجودة في المشوي رطوبة قد لطفت ونضجت ويفعل ايضا في كتاب الشفاء
واما التبخير فهو تحريك الاجزاء الرطبة تحللها من شيء رطب الى فوق فالتبخير والتدخين
متشابهان كذلك ولكن مادة التبخير مائية ومادة التدخين ارضية واما الاذابة فتحتاج الجوهر الى الانحلال
الى رطوبة يلازم اليبوسة فاذا اساءت نبتت ملازمته تلك اليبوسة فان لم ينهض فهو
متحول ان نبتت قليلا ثم انفصلت فهو مما يذوب بسهولة كالشمع واما التليين بالنار
كالحديد والزجاج فهو دون الذائب ويتبين به طولها لان الرطوبة في الذائب اكثر
واما المشتعل فهو الذي ينفصل عنه رطب حار دهني او يابس لطيف فيشتعل

بهذا المشتعل

بهذا المشتعل فان كانت اسبابا كثيفة او رطبا لا دهنية فيه لم يشتعل واما المتجمر الفحم
المشتعل فهو الذي يتحلل الاجزاء النارية اشراقا واضاءة وحمى ولكنه لا ينفصل منه شيء اما لليبوسة
واما لشدة رطوبته واليابس منه يبقى في جوهره فيحترق وفي الاشياء ما يشتعل ولا يجمر
ومنه ما يشتعل ويجمر جميعا والفحم من جوهر ارضي قابل للاشتعال بطلب تجمره فقبل
منها ما في جوهره من المادة المستعدة للاشتعال والرماد هو نفس جوهر ارضي
قد تروقت اجزاؤه المتصعدة بما في اجزائه من الدخان المتصعد والرماد تبقيه التي في المشتعل
واما نفسه ما كان غير مشتعل فهو متجمر فقط او ذات سماء فهو كالسام ان من شأن الماء
ان يجمد بالبرد واما بالحقيقة ففي اللطة الارضية ويجمد بالبرد وينعقد باليبوسة وتحلل
ويرق بالحر ومن شأن الارضية ان يشتد تجففها بالحر ويبس ويشتد بالبرد فالحر
ان يحل الجبال ويلين ضده والحر من شأنه ان يجمد اليابس ويحققه وبرقيق ضده والرطوبة
حصلت فيها ارضية وهوائية لم يجمد بسبب الهوائية لكنها تحت من الحر والبرد واما في الحر فلانها
من الارضية واما في البرد فلانه يحيل الهواء ماء وهذا كالزيت والسمن ومن شأنه ان يجمد والرطوبة
من شأنها ان ... والحرارة تفعل كلا من الرطوبة واليبوسة على فعلها فالرطب
الحار اشد تحليلا لما يحل به واليابس الحار اشد عقدا لما يعقده وكل ما يتحلل بالحر فهو الذي
يجمد بالبرد والغالب عليه الرطوبة لا محالة لان البرد يجمد الرطوبة وكل ما يتحلل بالبرد فهو الذي
يجمد بالحر والا ان الغالب عليه اليبوسة وقد يجتمع الحر والبرد على ايجاد الشيء من سبب حله
والاذابة ... ذلك هو الذي اما ان الحر يحل ... عما حلله من الرطوبة واما غلب سلطان اليبوسة

ذا تعالیٰ یبرد على العجود ما بقي رطبا منه وهذا مثل الحديد والموف فان نفست فيه رطوبة
سمى لحجه انكى ان يذاب بالاحتيال والحرارة الشديد سلطانه على المادة وسيل الرطوبة
المختلطة بسند الهواء الياب الذي كان حشيشي بيابا ما يحدث منه في تلك اليبوسة ايضا
من تحلل فيه والمعدوب في الرطوبة ثمة ما يتقل ومنه ما يختلط والذي يختلط فهو الذي للتركب
ويبعد الذي يرجع الى الهواء صغار لبس في قوتنا ان تحرم الرطوبة تو سعد فيه كالملح والذي
يتحلل فيه الذي وتبنيك الطين لان اجزائه لا يبلغ في الصغر الى الحد الذي ذكرنا في الاجسام
ما يتبل ومنها ما لا يتبل فاما الذي يتبل فهو الذي اذا ماسه جسم رطب لزمته منه رطوبة
غريبة والذي لا يتبل فهو ما لا يعرض له هذا الذي وذلك لشدة صقالته ودهنيته فلن
الدهنية ايضا يفعل ذلك بما يحدث عن الصقالة واما الامتناع فان يبوس الرطب منه
المنتقع فيحدث فيه لينا فيه فاسك وان تحلل لم يكن منتفعا والتشنج يحدث لدخول الرطوبة
المائية اثر ما ينفش من مسام الجسم اليابس عن الاجزاء ما الهوائية المحصورة فيه المختبسة في مجاريه بالقسر
لضرورة الخلاء فاذا وجدت ما يقوم مقامه امكن الهواء مفارقته تلك المنافذ وعوده
الى مكانه الطبيعي فاذا انفصل الهواء وجرى الماء في تلك المجاري انعقد بسبب اليبوسة المخالطة
للماء فيعرض ما يعرض في الجص اذا خلط به الماء والمتشنج عن الاجسام اليابسة الا ما له مسام
واما المصمت فلا ينشف والانعصار هو قبول الرطب وضعا يلزمه شكل ما وشكلا ما بالحركة والانفصال
بسواريف بالرطب فان الرطب في الاتق بما يلزمه بطل السطح منها بسهولة واما الرطوبات
المختلفة فما كان فيها الى الماء والهواء يرتفع في السطح منها وما كان في ثقل الارض رسب ما لم تظهر

واما الاقراق

واما الاقراق فهو خاصة بالرطب من حيث منوله انفصاله متعددا وحجم النفاذ والمياه عند
زواله ويتبع الانفصال لما فراغ ما يتضع فيه الكتاب الشفاء ومن الاقراق والانشقاق والتكا
والارضاض والتفت ومن الاجسام المركبة ما هو لين ومنها ما هو صلب واللين ايضا
فمنه متشنج ومنه منحني ومنه منطرق ومنه ما منقد ومنه متشقق ومنه منحني وكل منطرق في مائة شموش
وهذا تفصيل مذكور في كتاب الشفاء والاجسام التي في طبائعها رطوبة يغمرها فاما ان يكون
بكليتها جامدة فلا ينطرق ولا يمتد ولا ينحني كالياقوت بل ينكسر الجد وان لم يكن بكليتها
جامدة بل فيها رطوبة لا يجمد لها تنتها فذلك الشيء منطرف وخصوصا اذا حمي فيلان منه
شيء مما هو جامد فان مسيل لجميع ما دراسا بالنار وان كانت يتقد بعونة اليابس فذلك
ما دام لم يشد سلطانه في اليابس ولم يخرجه عن كونه يابسا كثيفا فان افرط فعلها في اليابس
فلحلقت اليابس ايضا فاذا انحلل اليابس تحلل طبع فصل في الغيم والمطر وتوي
ون
توج والرياح والزلازل والشهب والكواكب ذوات الاذناب ومنابع المياه والمعا
ون لون السماء وما شاكل ذلك جميع العناصر الاربعة طوع للاجرام العالية والكائنات
المناسبات يتولد من تاثير الافلاك بطاعة العناصر لها والفلك وان لم يكن حارا ولا باردا
فانه قد تنبعث منه في الاجرام السفلية حرارة وبرودة ضوء يضيف ضا اليها وابين اثار الاجرام
الفلكية ما يرى من الشمس والقمر فان القمر يعين على انضاج الفواكه ويزداد بزيادة الضوء
ويظهر منه المد واظهر آيات الشمس ما يشاهد من التسخين وان كانت هي غير حارة وانظر الى الشعاع
المنعكس عن المرآة كيف يحرق ولو كان سبب الضحى او حرارة الشمس دون شعاعها لكان يوم

اقرب اليها انحنى ونفذ في سطح الشعاع الى الشي فيحرق وما فوقه يكون في غاية البرودة
ولو كانت الشمس حارة لكانت حركتها الى فوق وبالجملة فالحرارة السماوية تخالف طبيعة
ما تحتها ثم ان الشمس شيء عانيه من الحرارة في الماء بخارا ومن الارض شيئا دخانيا فيتعقبان
في الهواء والبرد ان وبعضها يبقى في باطن الارض والدخان يصعد الى حيث لا يبلغه البخار
الرطب لثقل الرطب وخفة الدخان والبخار اذا صعد من الجو الحار وبادره وحصل في الحيز
البارد من الهواء برد وانعقد سحابا فان البارد يعقد البخار بسرعة تامة لا سيما في الغمام
فانه اذا امتزج برد بارد ودخله برد اصيب هواء والماء الحار قبل البارد في المكان البارد
لطافة فيه يدلك على ذلك ماء حار وماء بارد يرفعان في الهواء البارد فيجمد الحار قبل البارد
والابخرة تكثر في الجبال اكثر فان الجبال تشبه الانابيق التي يمنع الابخرة من التحلل فلهذا
البخار المنعقد ثلاثة احوال فاما ان يكثر بسبب ابتعاده عن شعاع الشمس واما ان يكون قويا لا تنفعل
عن شعاع الشمس فيكاثف وخصوصا اذا وجد معاونة من الريح والبخار اذا تكاثف صار
ماء ثقيلا فنزل من ان وافاه البرد قبل ان يتكاثف كاثفا فاما ما يحث بجمع قطرات
مجمدة نزل ثلجا وان وافاه البرد دفعة او في حال ما ينعقد قطرات صار بردا وانما
يكثر في الربيع البرد اكثر بسبب تعاقب الحر والبرد فيفعل البرد في الغيم كما يكون في باطن الارض
في الصيف فيجمده وان كان البخار لم يصعد شيئا كثيرا صار طلا وصقيعا وغير ذلك ثم
ان البخار ماء متفرق والماء من شأنه ان يري بصقالة الاشباح كما في المرايا ومن ذلك
البخار يري على هيئات المرايا اشباح نور الشمس والقمر واجرام الكواكب فاذا

فالجانب

في الجانب الذي يكون فيه الشمس كان هناك غيم رقيق ووراءه غيم ثخين حتى يكون حال
ذلك الغيم الرقيق حال البلور اذا كان وراءه شيء ملون انعكس منه الشعاع فيظهر منه
قوس قزح ولا يصح ان يكون دائرة تامة فان بطلت تلك الدائرة بهو جرم الشمس
ونا هنا لو كان تحت الارض وانما لا يرى في مثل هذه البخارات جرم الشمس والقمر بتمامه
لان تلك الاجزاء يقصر عن ان يظهر فيها مثل هذه الاجرام الكبيرة فيؤدي اجزاؤها الوانها
فقط واذا كان السحاب ثابتا لطيف الاجزاء رقيقا بحيث لا يستر القمر ادى لونه وشكله جميعا
فظهرت هالة ويجب ان يكون موديا للشبح لا على الاستقامة بين الناظر والمنظور اليه فان الشيء
انما يؤدي على الاستقامة نفس الشيء لا شبحه وما يؤدي شبحه يكون زائلا عن محاذاة الاستقامة
التي بينه وبين المرائي ضرورة فاذا كان جميع اجزاء السحاب الاكثر موديا وكان نسبتها كلها الى
في وضعه من الرائي والكوكب والقمر نسبة واحدة من جميع جوانبه وجب ان يكون ما يرى من الهالة
مستديرا فانه لو اختلفت نسبة المرئي لما كانت تلك المرئي تودي شبح القمر والكواكب واما
الظلمة التي ترى في وسط الهالة فالسبب فيها ان الغيم الرقيق الذي في جهة الارض مظلم بالنسبة
اليه كلها الى ابا بالقياس الى الشمس وذلك لان المضيء وسائر ما يرى بالاجسام اذا ادرك
ضعف القوة عن ادراك ما دونه لا جرما يبطل القوة وايضا لان ما كان في جهة اجزاء
السحاب ما لا يؤدي ضوء الكواكب او القمر اذ ليست نسبته موديه فيرى ما سوى اللون
مظلما وقد يرى سحاب زينيا فيما في وجه القمر فلا يرى فاذا حاد دون ظهر وكثيرا ما يتقدم
السحاب من استحالة الهواء وذلك مع البرد الشديد وقد يعرض ان ينبسط بعض الشعاع نظرا

في جوهرها ثخينة او دخانية ثم يتصعد تلك الشعلة او دمة لطيفة فيشتعل من ادنى
سبب وترى على وجه الارض شعل نسبية كاشتعال بخار شراب قد صعد ليه اللهب وكما
اذا جعل فوق جمر بخور قريب من بخار شراب واما لون السماء فانه ازرق وهو لون
بين السواد والبياض والسبب فيه ان الاجسام الفلكية لشفافيتها لا ترى وما لا يرى
فهو مظلم والسيات والابخرة الحاصلة منها رقيقة فكأنه يرى بها ولا يرى شيء فيتولد لون
بين السواد والبياض وهو الزرقة وهذه ضرورة أتت الى غاية وذلك لان اوفق
الالوان للابصار هو الزرقة واما المادة الدخانية واكثر ما يكون منفصلا من خلال
البخار فانها ان وقعت في الحيز البارد من الهواء فبردت وعصرها الهواء الى اسفل
صارت رياحا ثم ان جاوزت ذلك وصعدت الى الهواء الناري فانها تحترق فان كانت
لطيفة صارت كواكب الرجم وان كانت كثيفة واحتاجت في احتراقها الى زمان
طويل صارت ذوات الاذناب ولان الجو العالي يتحرك بحركة الفلك وكرة تخينه
كما ذكرنا فان ذوات الاذناب تتحرك ايضا ومطفو النيران يكون على وجهين احدهما
ان يحيلها البرد هواء فاذا صارت هواء سقطت والثاني ان يتحلل المادة الملازمة
في الاحتراق نارا من قبلها فينطفي وليس في الجو العالي برد فبقي ان يكون السبب في طفو
الاذناب استحالة مادتها الى النار واشتغالها فان المواد التي يحترق منها ما يكون
غاية في الكثافة فيبقى حمرا او ينظر بسببها في الهواء آثار حمر او سود والحاصل لان من شان
الاسود ان يشبه بحمرته المتعد المظلم ولهذا اجتمع لونان اسود وابيض في سطح واحد

بسطح الابيض احدهما اقرب والاخر من سطحه ابعد لان الابيض يشبه بالظاهر والظاهر يكون
بالقريب والاسود بالضد وهذه الادخنة ان تبقت في الغيم وجدت منفذا يخرج منه
التحلل منه فيسمع لها صوت عظيم وهو الرعد كما ان الريح اذا هبت في الهواء اللطيف
يسمع لها دوي فكيف اذا كانت في جسم كثيف ولان تلك الادخنة تروم التحليل في الغيم
بقوة فانه يحدث هناك اشتعال فيشتعل وهو البرق وربما يكون تلك المواد كثيفة فتصير
صواعق ولان ذلك مسموع وهذا مبصر فانه يرى الضوء قبل ان يسمع الصوت لان الصوت
يحتاج الى الحركة وقطع مسافة حتى ينتهي الى السمع والمبصر يكفي فيه المقابلة وشاهد ذلك
ان القصار يرى حركة يده قبل ان يسمع صوت دقه وقد يكون علة الوجع شيئا آخر وهو ان
في الشتاء يبرد فيتكاثف فاذا اقبلت الشمس الى ناحية الشمال سخنته ويزداد حجمه بما يحدث
فيه من التحليل ويطلب مكانا اوسع واما منابع المياه فان العيون السيالة يحدث
من ابخرة قوية الاندفاع لكثرة المادة يفجر الارض بقوة ثم لا يزال ينبع المادة لضرورة عدم الخلاء
واما مياه العيون الراكدة فانها اذا ارتفعت علت الينابيع ما ينبع منها وذلك
لانه انما كان ينبع البخار الذي هو مادة الماء ان يندفع الى ان يبلغ المبلغ الذي ينتهي عليه
فاذا بلغ ذلك المبلغ صار في ثقل بحيث لا تتمكن الابخرة التي تحته ان تنقله بل يكون سدا
من وجهها كما كانت الارض قبل ان يحفر فاذا انتقص من ذلك الثقل مقدار انجذب ما اندفع
من اسفل ان يتصعد الى فوق او يكون على سبيل القناة واما العيون التي تكون
في الجبال فالسبب فيها ان الابخرة قد تتصعد من ارض صلبة وقد تتصعد من ارض رخوة فالارض
يتصعد

الرطوبة ينفتح منها الابخرة في اكثر الامر قليلا قليلا فلا يكون لاجتماعها سلطان
والارضون الصلبة المتوسطة الصلابة يعرض لها ان تحتقن البخار فيها احتقانا متوسطا
والارضون الصلبة جدا يحتقن البخار فيها احتقانا شديدا والجبال اقوى الاشياء على حقن البخار
وحبس البخار المنحصر متقاصيا يقوى اجتماعه فيسلك بقوته منفذا يندفع منه الى الخارج
وقد تكاثف واشتد دخانا او يكاد يكون ما يستتر عليه الحال من الارض فعلوا ما وشد الجبال اشد
الشيء الصلب من حديد او زجاج او غيره مما يعد للتقصير فلئن كان بحيث ان يخرج حجرا
شيئا لم يحدث بخارا كثيرا او لم يعظم منه شيء بعيد بعد ما كان من جوهر صلب ولم يدع شيئا
من البخار بشيء بل جمع كله ما دفعه وقعر الارض الذي تحته كالتنوع وجميع ما في
الجبال او من الارض كما لا سبق والعيون كالمتاعب والاودية والبحار كالعوامل واما الزلزلة
فهي حركة يعرض لجزء من اجزاء الارض بسبب تحت تحركه فيحرك ما فوقه وهذا السبب يكون
ريحا او بخارا او دخانا فقط وقلما يعرض الزلزلة في الصيف والكسوفات ربما كانت سببا
للزلازل لتعذر الحرارة الكائنة عن الشعاع دفعة وحصول البرد الحاقن فوق الرياح
في تجاويف الارض بالتحصيف بعضه والبرد الذي يعرض دفعة يفعل ما لا يفعله العارض
بالتدريج فان كان مع الزلزلة نار فسببها انفصال الابخرة عن الارض بعنف ويحتمل صار
نارا وتوابع الكلام في هذا الباب يرجع الى كتاب الشفاء والارض الخالصة لا يتحجر لان
استيلاء اليبس عليها لا يفيدها تلاصقا بل تفتتا وانما يكون الحجر على سبيل التحجر او على
سبيل الجمود فيكون الحجر ان يكون في الماء الفسرا ما تحجر الطين اللزج في الشمس كما

للعصا والماء من طبيعته منقلبة ارضية او سبب يعتقد حار وسائر المنطرقات منه ما هو
ملحي تحله الرطوبة بسهولة ومنه ما هو دهني لا ينحل بالرطوبة وحدها بسهولة مثل الكبريت
والزرنيخ واما الزيبق فهو شبيه بعنصر المنطرقات وجميع المنطرقات حارسه و...
واكثر ما لا ينطرق لا يذوب الا بالحيلة وانما المنطرقات جوهر مائي
يخالطه جوهر ارضي مخالطة شديدة فان المزاج قد يكون قويا مكثرا كالذهب وقد يكون
ضعيفا متحللا كالخشب ونجد الجوهر المائي من المنطرقات بالبرد بعد فعل الحر فيه
كانه لم يجد الا جمدته ولذلك ينطرق واما الحجارة فانما ايضا مائية ولكن ليست جمود
بالبرد وحده بل جمود ها اليبس المحيل لمائيته الى الارضية وليس فيها رطوبة دهنية
لا ينطرق ولاجل ان اكثر انعقادها باليبس لا يذوب الا بالحيلة واما الشب والنوشادر فمن جنس
الاملاح الا ان نارية النوشادر اكثر فلذلك يتصعد بكليته فهو كانه ماء خالطه دخان لطيف
حار وانعقد باليبس واما الكباريت فانما قد عرض لمائيتها ان تخمرت تخمرا شديدا بالارضية
والهوائية تخمرا شديدا لاجل الحرارة حتى صارت دهنية ثم انعقدت بالبرد واما الزاجات
فانما مركبة من ملحية وكبريتية وحجارة وفيها قوة بعض الاجساد الذائبة واما الزيبق
فكانه ماء خالطته ارضية لطيفة جدا كبريتية مخالطة شديدة حتى انه لا ينفرد منه
سطح لا ينشاه من تلك اليبوسة شيء فلذلك لا يعلق باليد ولا ينحصر ايضا انحصارا شديدا
لكن تشكيل ما يجوز الا ان يغلب ويخالطه من صفاء تلك المائية وصفاء الارضية
اللطيفة ومحازجة الهوائية اياه وبالزيبق ينعقد كروائح الكباريت ومنه ما يكون ان

ابع

يعتقد بالوصاح او رايحة الكبريت بالسرعة ويرجع تمام الكلام في هذا الفصل
الى كتاب الشفاء

من علم النفس فصل في اثبات النفس

وجوهريتها وبعض الآراء الباطلة فيها ان الواجب كان ان يعرف اقسام الامور الممكنة
الوجود وخواص كل قسم كما عرفنا خواص واجب الوجود ثم كنا نعرف ما تحت كل قسم
من الاجناس والانواع وخواص كل منها فكنا نعرف النفس في جملة اقسام الامور
الممكنة وانواعها وخواص كل منها نازلين من فوق الى اسفل ولكن ليس للبشر هذه
القوة بل غاية اقتصارها يمكن اقتصاده من خواص هذه الامور ثم لا بد ان يحصل لوازم
بعض تلك الخواص في الكليات الى صلة عنده بل انما عرف في الحس الاجسام وحركات كل جسم
وخواصه المحسوسة ثم عرف من بعض الحركات مخلوطا بعزمات مخدة عند بالمها استقادها
من الحس او من اوايل العقل ومبدئه وفاعله طبيعة ومن بعضها ان فاعلها نفس فلكية
ومن بعض تلك الحركات ان لها مبدا غير الطبيعة وغير النفس الفلكية وسمينا هذا المبداء
ايضا نفسا والنفس والطبيعة اسمان لامرين لا من حيث جوهرهما ولكن من جهة انهما
مبدان لهذه الافاعيل واذا بحثنا من مقولتهما فانا نبحث عنها كما نعرض ذاتهما
لا نفسهم كما ذكرنا في كتاب البرهان ولهذا صار النظر في هذا المبادي من العلم الطبيعي
لان النظر فيها انها من حيث لها علاقة بالمادة والحركة واثبات هذه المبادي
هو برهان ان فانا نقول انا نرى اجساما لها افاعيل ولكل جسم له فعل فهو ذو
مبدء ذلك الفعل فالافاعيل ثابتة لكون الجسم ذا مبدا الافعال له وتقدم جزء الانفصال

ذلك البرهان

في كتاب البرهان بما فيه كفاية حيث بينا ان لفظ البرهان في مثل قولنا الجسم مؤلف
وكل مؤلف نقول الآن انا نرى اجساما مركبة من العناصر والاخلاط تحس
وتتحرك بالارادة وتغتذي وتنمو وتطلب بدل ما يتحلل منها فيجب ان يكون لهذه
الاجسام خصوصية جسمية ليست لاجزائها وخصوصية وجود فان ما ليس
له خصوصية وجود لم يكن له فعل خاص والنمو والاغتذاء وطلب بدل ما يتحلل
يختص بهذا الجسم من حيث هو هذا الجسم فانه ليس لكل واحد من اخلاطه واجزائه
العنصرية نمو ولا تحلل ولا اغتذاء ليس لكل شيء من اجزاء العين ابصار دليل الابصار
للعين بما هي عين والنمو للبدن بما هو بدن فتبين ان للحيوانات والنبات
خصوصية اجسام ليست لكل من اجزائها فوجود الافراد فيها اذن بالقوة لان
ما يكون وحدة بالفعل فالاجزاء فيه بالقوة كما ان العشرة بالفعل توجد احادها
فيها بالقوة والجسم قد يكون له وحدة بالفعل من جهة الاتصال وكثرة اجزاء بالقوة واما
فليست الوحدة وحدة اتصال بل وحدة من سائر وجود الوحدة التي ذكرنا فيكون
لكل جزء جزء كان انسان واحد وشجرة واحدة لاجزاء من اتصال متزايدة وافترق وشبه
ان يكون الوحدة التي بالفعل في هذه الاجسام وحدة النظام او وحدة بالنسبة
الى فاعل واحد او الى غاية واحدة او ما يشبهه واذا كانت الوحدة بالفعل سواء
كانت على هذا الوجه او كانت وحدة الاتصال للتحليل الحكم فيها فتبين ان
لهذه الحيوانات والنبات خصوصية جسمية وهذه الافعال ليست تصدر من جسم

ذوات نفس

بما هو جسم مطلقا فيجب ان يكون بسبب آخر وذلك السبب هو الجوهر الذي تسميه نفسا
وبينه وبين البدن اتحاد حقيقي نوعي لا وضعي وليست اعني بالاتحاد اتحاد اتصال
بل اتحاد امتزاج وحصول اتحاد تركيبي كالوحدة الموجودة من اجتماع الصورة والهيولى
من غير فساد احدهما فان الهيولى والصورة جوهران مختلفان ومع اختلاف
الجوهرين لا يمتنع وجود امر واحد منهما وكذلك لا يمتنع ما وراء اختلاف الجوهرين اتحادهما
منهما افضى ان يكون النفس مفارقة فانه كما يصح وجود امر واحد من امرين مختلفين
الجوهرية لكذلك يصح اتحاد من مفارق ومادة وانت تعلم ان ذوات الامور المركبة
من صور جسمانية ومواد غير وجود الصورة وغير وجود المادة بل هو امر واحد
مغاير لهما وهكذا الحال في الاجسام البسيطة فانه ليس يمكن ان يقال ان الاتحاد
الحاصل من المادة والصورة الجسمانية والطبيعية يكون بفساد الهيولى والصورتين
وحدوث امر رابع من فسادهما فان الهيولى لا يفسد ولا الصورة الجسمانية لانها بسيطة
ثم الجسمية المطلقة لا وجود لها وانما الموجود كل فرد من جسم هو نار او فلك او شجرة
او انسان وبالجملة فلكل جسم صورة طبيعية مقومة ومقوم الجوهر الذي هو الجسم جوهر
فالنفس اذن جوهر واذا بطلت النفس لم يصح ان يكون ذلك الجسم باقيا كما انه اذا بطلت
صورة النار لم يصح ان يكون جسمية النار باقية ولا يظن ان النفس موجودة في المجموع
من الاخلاط والعناصر كل منها موجود بالفعل على حدة في المركب حتى يلزم منه
ان يكون النفس عرضا فانه لو كان كذلك لما كان يحدث الان من انسان او شجرة صفة

جسمية وذلك كما ان الكثرة بالفعل توجد احادها بالقوة ويعرف من هذا انه
ليس حال ابدان الحيوانات والنبات بالقياس الى الممتزجات كحال المعاجين مثلا
بالقياس الى بسايط الادوية فانه ليس للمعاجين مثلا خصوصية جسمية فان الافعال
الصادرة عنه انما يصدر عن كيفية ناشية من جميع ادويتها ولكل جزء منه شبيه بفعل
الكل وانما يختلفان بالاقل والاكثر والزيادة والنقصان وليس للكل فعل لا يكون للجزء
شيء منه اصلا وان لهذا المختلط المركب وحدة ما فهو وحدة كيفية او وحدة فعل اما
وحدة جسمية فلا اذ لا يتحد جسم بانما دكيفية لان الكيفية بعد الجسمية وبالجملة فالكيفية
عرض فلو ثبتها اتحاد جسمية او جسمية لكان العرض مقوما للجوهر وعلة له واذ كان الامر
كذلك فالنفس ليست بكيفية مزاجية فان الكيفية عرض يعرض لموضوع قد قام بما
والا نسب بين العناصر فان النسب انما يكون بين افرادها بالفعل وليس هناك شيء من
ذلك ولا ايضا في الممتزج كثرة طبيعية حتى يقال ان بينها نسبا بالفعل وانما الكثرة
ان كانت موجودة فهي كثرة بالعرض فالنسب بينها ايضا بالعرض فصل
في براهين اخر على ان النفس غير المزاج وغير النسب بين العناصر وفيه جملة ابحر من
لو كانت الاشكال الموجودة للحيوانات والنبات تابعة لمزاج ما كان لكل جزء
من الممتزج شكل الكل لانه على مزاجه وليس الامر كذلك ثم قد عرفت ان المزاج ما هو وان
الصور غير المزاج حيث تكلمنا في هذا الباب وان المزاج يقبل الاشتداد والاشتقص
وليس يقبل القوى النفسانية ولا النفس الاشتداد والاشتقص حتى اذن في غير المزاج

واذا قيل ان القوة الفلانية يقوى وتضعف فان ذلك حال القوى لا بنفسها جوابه

ولو كانت القوة والضعف والاشتداد والتنقص عارضة لجوهر النفس لكان هناك
امر ثابت يشتد ويضعف غير الجسمية المطلقة وذلك الثابت هو النفس وذلك لان
التحول لا بد ان يكون ثابتا وذلك الثابت اما ان يكون كيفية المزاج واما ان يكون الجسم المتغير
واما ان يكون شيئا آخر وكيفية المزاج هي متبدلة والجسم المطلق لا وجود له ولكن الموجود
جسم ما لا بعينه ولا يختص بكيفية المزاج لانها متبدلة ويلزم ان ما يختص ايضا
متبدل لا ثابت فيجب ان يكون تخصيص الجسم بامر ثابت وهو غير المزاج لا محالة وهي القوة
التي نحن فيها ثم ان اشخاص الحيوانات والنبات تتحرك من انفسها الى كمالاتها
في الكيفيات على المزاج والكم ومحال ان يكون المحرك ما يتحرك فيه ومحال ان يتحرك الجسم بما هو جسم
حركة ما فاذن انما يتحرك بمحرك في البدن غير المزاج لان المفارق ايضا لا يحرك الا بمباشر
للحركة طالت لما تعترن بالقوة فان قيل ان هذه الابدان ليست تتحرك من تلقاء انفسها
بل انما تتحرك حركة على سبيل القسر كان الجواب انه ان كان يجب ان يكون لكل قاسر محرك فالحركة
ينتهي الى قوة في القاسر وغرضنا ان يثبت قوة غير المزاج وقد ثبت وانت تعلم
ان المزاج تابع اما فيه واما من خارج او المتحرك من خارج اما ان يكون امرا عقليا او مثاليا
هذه المحرك يحرك بواسطة قوة في المتحرك قاسرة للحركة واما جسما والاجسام اما فلكية
واما عنصرية فكيف ما كانت الحال كانت الحركة قسرية ويجب ان يكون القاسر محركا
تلك الحركة بعينها لو بين ان الاجسام الفلكية ليست فيها مبدا او حركة مستقيمة

محالة

فاذن ان

فاذن ان حركت فانما تحركها بازاء قوة على ان هذا ايضا محال وتبين ايضا ان الاجسام
العنصرية اما ان يكون بسيطة واما ان يكون مركبة وحركات البسائط لا تشبه
شان حركات افراد العناصر عند اجتماعها وعلى ان العناصر تتحرك والانواع
المركبة كما ولا يتناهى واما المركبات فهي لا محالة بفعل قوة فيها ثم لا يصح ان يكون
مولف واحد علة لانواع كثيرة من الاجتماعات فاذن لكل نوع من الاجتماعات
قوة خاصة به فتبين من جميع ما قلنا ان هذه الاشخاص تتحرك من تلقاء انفسها بقوة
فيها وتلك القوة هي المخصوصة بالقوة الغاذية فاذن هي غير الاجتماع وغير التركيب او ابدن
وغير المزاج وغير النسب بين العناصر وعلل ان المزاج تابع لاجتماع العناصر والاختلاط
فكيف يجعل المزاج مبدءا هو النفس بل الجامع يجب ان يكون شيئا الا ما يحصل بعد الاجتماع
وقد عرفت ان اللمس يكون بتوسط المزاج ومن المعلوم ان الكيفية الملموسة من الحار
والبارد والرطب واليابس لا يدرك الا مع استحالة المزاج وقد كان المزاج الصحيح لا يدرك
ذاته فكيف يدرك الآن المزاج الغريب المستحيل اليه ذاته وايضا فان موجب الحيوان
حركة او سكون فعن وقد يبطل على موجب المزاج تحريكا مخالفا لمقتضاه اياه ضد الى
فنوعين مبدا آخر لا محالة ولولا هذا لما كان يحصل اعياء اذ لم يكن هناك الا تحريك
طبيعي وحيث لا يكون الا مبدا او حركة واحدة لا يكون اعياء الا سوء مزاج فقط وليس
سوء المزاج الا مزاج ذلك العضو فيكون الذي يوجب الاعياء هو الذي يعرض
تعيا ومزاجا نوعينه موضوع لحركة مانع عنها وهذه العناصر الاربعة عند اجتماعها

فليس الاعياء

يحتاج الى مؤلف والا لتفرقت وذلك المؤلف هو النفس لان القوة المسماة بلم القوة
الغاذية من قوى النفس وبهذا السبب يعود بدن من قوسا او قرابه الى المزاج الصحيح
فان المزاج الفاسد لا يعود بذاته الى الصحة على ان المزاج الفاسد ان لم ينقض لمزاج نفس
لم يكن فيه ذاتية فما نسبها ليحرك هذه القوة لافراج المزاج مثل تحريك الطبيعة الارضية
الى الوسط فلان مقصودها التشبه بالكمال الذي يحسبها وضغطه به جوبه ما على كماله
فيتبع ذلك حركة الاجزاء الممتزجة بعضها الى بعض حركة المطيع تمطاع بالذير الجسمية
ولو كان هذا الجامع مزاج الوالدين لما كان حيوانات يتولد ويتوالد جميعا فاذن الجامع
للاجزاء الممتزجات امر آخر وايضا لو كان الجنين التاليف قوى الحيوانات مزاج الرحم لكان
يجب ان يكون اولا يفعل الا الاعضاء الظاهرة ثم الباطنة ولكن الامر بخلاف هذا لان
التخلق اولا للعلة وانما وجب هذا القول لما عرفت من ان الجسم منفصل لو ضعه
ثم الانسان فيه قوة يدرك المعقولات وقد بينا ان مدرك المعقولات لا يصح
ان يكون جسمانيا فلا يصح ان يكون تلك القوة مزاجا والانسان من شانه ان
يشعر بذاته كما بينه ولا يصح ان يكون الشاعر بذاته مزاجا لان المزاج لا يصح ان يشعر لامع
انفعال والمنفعل عنه غير المزاج الاصلي ثم الانسان يشعر بذاته من اول وجوده الى
انقضائه بشيء واحد والمزاج متبدل بتبدلات سببه وعرضية فاذن هو غير المزاج
ولو كان تحريك الروح بسبب قوة مزاجية فيما لو كان الى جهة واحدة فان المزاج
الواحد مقتضاه واحد وايضا لو كانت النفس مزاجا او جسما لما كان يطلب

البدن بدل ما تحلل منه ثم قد يعرض للبدن كالشيخوخات وتحللات غير طبيعية تتغير
بها المزاج باسباب خارجة فاذا زالت تلك الاسباب عاد البدن الى الحالة الاصلية
ولا محالة هناك امر بعيد الى تلك الحالة غير المزاج بل المادة الموضوعة للانسانية يجب
ان يكون على صفة مزاج مخصوص حتى يستعد المادة به لحيوانية هو انسانية وحتى يتم
بها افعال النفس الانسانية كما ان المادة التي يتخذ منها ابواب يجب ان يكون
على صفة مخصوصة ويكمنها لا يكفي كونها على تلك الصفة في ان يكون بابا بل يحتاج
ان يكتسي صورة البابية ومن ذلك قول من قال ان النفس تاليف ونسبة بين العناصر
وان التاليف الطبيعي حيث يكون كثرة طبيعية ولا كثرة هناك طبيعية بل النسب في
الممتزج انما يكون بالبعض بين العناصر ثم قد يتغير الاجزاء في الممتزج بل واجب ان يتغير
بحسب الاسنان ويختلف النسب بينها ومع هذا يكون الشخص ثابتا ومن ذلك قول
من قال ان النفس هي هذه الجملة والجملة اما ان يراد بها الاجزاء العناصر وهذه
الاجزاء يزيد وينقص وهي في طريق السيلان ولكن الشخص الانسان ثابت من
اول العمر الى آخره شخصا واحدا واما ان يراد بها الاعضاء الالية وقد ينقص منها
ما ينقص ثم يكون الشخص ثابتا بعينه وعلى ان هذه الجملة لا بد لها من محل وذلك
اولى بان يكون نفسا وسيبين ان النفس ليس بجسم فاما الجسم لا يتفق ان يكون علة لهذه
الجملة وقد اثبتنا النفس بيان نفسي لقيل انه من المحال ان يكون شعور الانسان بذاته
على سبيل الاكتساب وحيث فرد دليله من خارج حتى لو لم يرد عليه وجوده في جهة

احد الجواهر الظاهرة لما شعر بوجوده والدليل على ذلك ان هذه الاعضاء قد
يكون مجهولة والانسان يعلم انه موجود فليس المجهول هو المعلوم وهذا يعلم ان
المشعور به ليس قلبا ولا دماغا ولا عضوا من الاعضاء فانه لو كان ذات الانسان
شيئا واحدا فان الشيء لا يجوز ان يكون من جهة واحدة مشعورا به وغير مشعور به وليس
الامر كذلك فاني اعلم ان لي قلبا ودماغا ما علمته استفدته من السماع والتجارب
الالى الوقت انا وبالجملة فمن يعتقد انه اكتسب شعوره بذاته من الحواس فيوحيه
تجاوزوا انت في حال النوم تشعر بانك تعلم بالحلم به ولا يشرق شعورك بذاتك في ذلك
الوقت الشيء من ذلك فاذن الشاعر بذاته امر ليس بجسم فما معنى قولنا دخلت وخرجت وجلست
ومشيت من هنا كان الجواب ان الذي ليس بجسم متحد بالبدن نوعا من الاتحاد
الحقيقي فيدرك ذاته ويدرك بقوة لغيره بدنه حكاية الامر المعقول من ذواتنا
بحيث يهم المحصلين ذواتنا ما يعقله منها كما يهم المتخيل من كل امر الامر المتخيل
منه وايضا فانا نشعر بذواتنا ويدرك بذاتنا معا معه بالقطع بحيث يتالف من الادراكين
ادراك واحد كانه حصل من النفس والبدن نوع واحد وهذا كما يقول كتبت وانما
كتب يدك وكما تقول ابصرت وانما الابصار للعين وحركت رجلي في المشي
وانما هذا صفة الرجل ولكن اسمي ليس لما فعل بذاتنا وانما افعالها منسوبة
اليها بالفعل والقوة متحدة بها والدخول والخروج للبدن بذاته ولكنهما منسوبان
الى المبدا الذي هو النفس بسبب ان البدن لما ايضا فانا نشعر بذواتنا ويدرك

ابراتنا معا معيه بالطبع بحيث يتالف من الادراكين ادراك واحد كانه
حصل من النفس والبدن نوع واحد واما ان النفس جوهر فلانا نعلم بالضرورة
لان في ان يكون الانسان وغيره استكملت نوعيته بمزاجه ثم وجدت النفس
وجود الشيء في الموضوع فان المني والدم يتحرك لا عن قاسر جسماني خارج
الى ان يتكمل نباتا او حيوانا ثم لا يصح ان يكون كيفية من الكيفيات المزاجية تنتهي
العناصر الاربعة الى اجزاء منها ياتلف المركب لان امرا واحدا ولذلك يتحرك اشخاص
الحيوانات والنبات الى كمالاتها وشك هذا التحريك لا يكون عن جسم ثم لا يصح ان يكون
جسم بعد انقسام العناصر واجتماعها في المكونات ولا كيفية من الكيفيات لان
امرا واحدا وذلك يحرك اعني كيفية واحدة لا يوجب اختلافا في الماء مثلا فتنتهي
ولو كان مزاج الانثيين ومزاج الرحم يفعل ذلك لكان تحرك المتشابهات الى جهة واحدة
ولكانت العناصر في المركبة مستديرات ولما كان تحرك الصبي الى ان يتكمل رجلا
والفضول التي جرت بذلك على ان في الابدان مبدا فان قيل انكم تقولون النفس
وساير المركبات جواهر لان وجودها ليست في موضوع ومعلوم ان موضوعات
صور المركبات العناصر الاربعة وهي انواع قائمة بالفعل واذا كانت كذلك كانت
صور المتركبات في موضوعات كان الجواب عن هذا انه لو كان موضوع تلك الصور
كل واحد من العناصر لكان الامر كذلك ولكن موضوعاتها جملة العناصر من حيث هي جملة
وليس للجملة من حيث هي جملة تنوع الا بما يحلها من الصور فاذن لا ينعقد جملة العناصر

لتبوك صورة النفس استعدادا واحدا بواسطة المزاج الذي يخصه كيفية واحدة
وكل واحد من العناصر في تلك الجملة بالقوة واذا كان كذلك كانت هذه الصور
متنوعة فيكمل جوهر تلك المواد ونحن اذا اخذنا في الانسان وسائر الحيوانات ان له نفسا
نباتيا فلسنا نعني به ان فيه نفسا نباتية كالتي تحلها النفس النباتية في الانسان
بل الحق معنى جنسي يتنوع بفصول في النفس النباتية في الانسان هي التي تتصرف
في الغذاء المتصرف تصرفا في المادة الى ان يكون آلة للقوى الدراكة الانسانية واللحم
في الانسان مثلا بالنوع مخالف للحم البقر ولحم الفرس فان اللحم في الانسان معد لافعال
نفس الانسان ولا يصلح ان يعد لافعال النفس الفرسية وستعلم ان النفس النباتية
في الانسان وكذلك سائر القوى هي قوى لمبدا واحد فيكون المقوم لانواع الحيوانات
النفس التي هذه اعني الغاذية قوة من قواها ولا محالة للنفس اتحاد ما بقواها
بل بمجموع الجميع مع البدن امر واحد بالفعل ولو كانت النفس النباتية في الانسان
ما في النخلة لكان يتم مع وجودها في الانسان جسما نباتيا وليس الامر كذلك بل انما
يوجد جسما حيوانيا وكذلك الحال في وجود الحيوانية في الانسان والفرس ولاستيلاء
النفس على القوة النباتية ما يضعف هذه القوى ويقوى عند تفرغ النفس عما تشتغله
كراهة وبحبه ليست بدنية وذلك عندما يكون الوارد على النفس تصورا يأتي عقلي
فيتبعه سرور ويتبع ذلك السرور قوة في البدن وهذا مما يقنعك في ان النفس
جامعة لقوى الادراك واستعمال الغذاء وهي واحدة ليست منفردة عن سائر القوى

ويجب ان تعلم ان علة كل نوع يجب ان يكون خارجة من ذلك النوع سواء كان النوع يحصل
نوعه في شخصه كالشمس او على حسب تعاقب الاشخاص كالانسان فانه ان لم
يكن كذلك كان واجب الوجود بذاته واذا كان كذلك لم يكن شخص من الانسان علة
لوجود شخص آخر منه بل علة كل شخص منه امر خارج **فصل** في النفس
قوى كثيرة ومن القوى الغاذية والنامية والمولدة انت تعلم ان الانسان
من شانه ان يدرك المعقولات وان ادراك المعقولات لا يكون بآلة جسمانية وان
الانسان عنده صور متخيلة ومحفوظة ثم لا يتصور المحفوظ في جميع اوقاته وقد
ابعد من الحس ما يكون غافلا عنه وهو يدركه ضربا من الادراك فلو كانت النفس وهو انما
شيئا واحدا لكان وجب ان يكون من شانها مخالطة المادة تارة وذلك عندما تتصرف
في الغذاء ويدرك ادراكا جسمانيا والتجرد عن المادة في وقت وذلك عندما يدرك
المعقولات وهذا محال وكان يجب ان لا يكون شاهدا لجميع محفوظاته دائما اذ القوة
الحافظة عند من يقول بهذا القول هي بعينها المتخيلة والمبصرة والحس المشترك ولكان
عند حصول صورة في بعض الحواس الظاهرة مع الغفلة عنها يدركها وهذه الاقوال
محالة فبقي ان يكون اختلاف بعض الافاعيل لاختلاف القوى نعم ههنا النفس وحدة
ولكن ليس على هذا الوجه بل على ان ههنا مبدا وقوى لذلك المبدا فيتجدد فيصير
افعالها منسوبة اليه ويقول ان الغذاء ليس يستحيل دائما الى طبيعة المغتذي
دفعة او لا يستحيل استحالة ما في كيفيتها يستعد للاستحالة الى جوهر المغتذي

وبعضها ولا يستحيل استحالة ما في كيفية بها تستعد للاستحالة الى جوهر العضوي
كما ان المادة تستحيل في كيفية الباحية او الحامضة فيستعد بها للاستحالة الى جوهر
النار شعلة ثم يلزم قد ذلك الهاضمة وهي التي يذيب الغداء في الحيوان الحيواني وبعده
للنفوذ المستوي ثم القوة الغاذية تحيله في الحيوان الدموي اولا الى الدم
والاخلاط والقوة الغاذية فعلها ايراد بدل ما يتحلل من البدن والتشبيه
والصاقه بالبدن والحاجة الى الغذاء ليست لان يقوم بدل ما يتحلل فقط بل يحتاج
اليه ايضا للتربية وهذه القوة تفعل في جميع مدة بقاء الشخص فان يبطل من بعض
الحيوان باقيتين والسبب في الموت ان هذه القوة جسمانية وفعلها شاه وانما
ان الحرارة حلت في الحيوانات اكثر من الرطوبة لتمكن بها القوة من تقليب الرطوبة
وخلق العظام والغضاريف وما شاكلها منها فاذا حصلت تلك الرطوبة
وكانت الحرارة باقية على حالتها تمعن في افناء باقي الرطوبات الى ان بان
جميعها فيموت الحيوان كالدهن والفتيلة وايضا لان كل كاين فاسد وهنا اسباب
معينة مذكورة في كتب الطب واما القوة النامية فانها تسلب حاجتها من البدن الغذا
حاجتها اليه لزيادة في جهة لون فيلصقه بتلك الجهة ويزيد في تلك الجهة فوق زيادة
في جهة لون ويحدها في ذلك القوة الغاذية ولو كان الامر الى الغاذية فقط لسوت
بينها واما القوة المولدة ففعلها تخليق البدور وبطبيعه وتشكيله وافادة الخواص
في الاستحالة الثانية صورها من القوى والمقادير والاعداد والاشكال والخشونة والملاسة

وما ينفطن من كتب تقول ان القوة المولدة هي التي تحدث الدم من الاعضاء الى
الانثيين فاذا حصل ذلك الدم في الانثيين كان سبيله سبيل الكيلوس فى اخذ
به القوة التي في الكبد اليها والى ما يعرض في ذلك الدم تغير فيستعد بذلك التغير لقبول الصورة
المنوية ثم اذا حصل المني في الرحم واختلط بمني الانثى فربما تشبه المني مما هو نوع لها
شبه حتى استعد بذلك التغير والاستحالة لقبول صورة النفس فاستحالة الدم كما هو
في الانثيين الى المني كاستحالة الكيلوس في الكبد الى الدم وبالجملة فان الكون كما انه
والفساد يكون بالعفونة فان المادة المركبة يستعد بالعفونة لقبول الصورة المختلفة
وفساد الصورة المتقدمة فنسبة العفونية في اعداد المادة المركبة لقبول الصورة المركبة
كنسبة تغير العناصر في كيفياتها في ان يستعد المادة لقبول صور البسائط والحيوانات
التي يتولد في الارض ايضا يكون بعفونة تعرض للجماد او لما يجري مجريها والعنصر اذا استحال
نارا فانما يستحيل بعد عفونة وانما احتيج الى هذه الكيفية بسبب ان الوارد المفسد يجب
ان يكون ضدا فاذا وجدت النفس بتهيأ فرايح النوع كما ان الهواء اذا سخن من سخن خارج
استحال نارا ثم يصير صورة النار علة لحرارة النار ولا بعد ان هو الحيوانات بصورهما
في النوع الانساني وساير الحيوانات بقاء العناصر بصورها المركبة منها فالغاذية تحفظ
بها جوهر الشخص والنامية تتم بها جوهر الشخص والمولدة يستبقى بها النوع ولا يجب
ان يكون القوة الغاذية نارا فقط لان النار ليست تغذي بل يتولد شيئا بعد
ويطفي شيئا بعد شيء على سبيل الاستحالة كما هو قصد فلو كانت الحرارة هي القوة الغاذية

لما كان للابدان وتوقف في النمو فان النار ما دامت تستمد مادة لم تنقطع بل تزيد
الى غير النهاية والة هذه القوة اعني الغاذية من الحار الغريزي فان الحار هو المستعد
لتحريك المواد ثم البرد للتسكين في المواد عند الكمالات من الخلق هذا في الكيفيات
الفاعلة واما في الكيفيات المنفعلة فالتغذية الادنية الرطوبة فان المادة بها تعلق
وتتشكل واما اليبوسة التي يحفظ الشكل وبها التماسك وقد ظن قوم ان
النار فيها قوة غذائية لما راوه من الذبالة والدهن ولم يعلموا ان السبب الاحتراق لكن
ضرورة الخلاء كما ذكرنا في منابع المياه. فصل في الاشارة الى الادراك والكلام
في القوة الحساسة قد عرفت ان الادراك هو حصول اثر من صور المدرك في القوة المدركة
والمدرك قد يكون امرا جسمانيا فيعرض له انواع من التجرد وان كان التجرد عن المادة من
لواحقها كاملا كان معقولا وقد عرفت مما تقدم حقيقة المعقول ذاته المائية المجرد
عما سواها كالبياض وان كان التجرد غير كامل فاما ان تجرد عن مادته الخاصة وذلك يكون
محسوسا واما ان تجرد عن المادة الخاصة بنوع شرط اخر وهو ان تلك المادة وان غابت
وبطلت لا يبطل ببطلانها الاثر المدرك ومثل هذا يكون متخيلا وكان في المحسوس يحتاج
في الادراك الى حضور الشيء المدرك على نسبة محدودة وليس كذلك في الخيال واما الوهم
فانه يتعدى قليلا هذه المرتبة في التجريد لانه ينال المعاني التي هي في ذواتها ليست
مادية فان عرض لها ان يكون مادية كالخير والشر والموافق والمخالف ولو كان شيء من
الاشياء في ذاته ماديا لكان لا يعقل الا عارضا لجسم فمن الانسان ادراك حسي وادراك خيالي

وادراك وهمي وادراك عقلي ولا محالة ان لكل واحد منها مستعدا يدرك به وهو في
هذا بالاعتبار لكما يعرف ان في الانسان ادراكا كاليقيني ولكما يعرف ان هذا المؤلف
له مؤلف والمدرك بالحقيقة وبالذات هو الاثر الحاصل في النفس واما الشيء الذي
ذلك اثره فانه يدرك بالعرض فلهذا نحكم بان هذا المدرك موجود من خارج او ليس بموجود
من خارج وقد اختلف الناس في اثبات وجود الكيفيات المحسوسة في الاجسام والحق انك
تعلم يقينا ان جسمين واحدهما ان شاء تأثر عنه الحس شيئا والاخر لا شاء تأثر عنه ذلك الشيء
مختص في ذاته بكيفية هي مبدأ احالة الحاسة دون الاخر واما ما نافقته من نفاها فهو امر على
قوله نعتد تكلمنا عليه في باب الكيفية الانفعالية والانفعالات ولكل حاسة فانها يدرك
محسوسها بالذات وعدم محسوسها بالعرض كالظلمة للعين فان العين لا تنفعل
عن الظلمة كما ينفعل من الضوء فاذا لم ينفعل من الظلمة احس شعرت النفس بلا انفعال
واما ادراك انما ادركت فليس للحاسة فان الادراك ليس هو لونا فيبصر ولا صوتا
فيسمع ولكن انما يدرك هذا بالعقل او الوهم على ما يتضح في مكانه والحواس الظاهرة خمس
اللمس والذوق والشم والسمع والابصار واول الحواس الذي به يصير الحيوان حيوانا
هو اللمس اذ لا يصح ان يفقد اللمس ويكون حيا وذلك لان الحيوان تركيبه الاول من الكيفيات
الملموسة فان مزاجها منها وفساده باختلالها والحس طليعة للنفس ويجب ان يكون الطليعة
الاولى قوة تدل على ما يندفع به الفساد ويحفظ به الصلاح وذلك هو الحواس ويجب
ان يكون ميزان الحس اللمس والقوة المحركة فيه لانه انها حصل الموافق طلبه وان احس

بالمذاق بحرب منه والمدرك باللمس هو الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
والخشونة والملاسة والثقل والخفة واما الصلابة واللين واللزوجة والهشاشة
وغير ذلك فمنشأه ان يحس بها تبعا لهذه فالحرارة والبرودة يحسان بما انهما لا يوجدان الا
من الانفعال بهما واليابس والخشن فبانحصار الالة منهما والثقل والخفة ميلان
والتمدد ويميل ايضا الى الحوجة ما يفعله الاصوات اذا احدثت في الالة احس بها بذاتها
ومنها ضرب آخر مما يحس وهو تفرق الاتصال مثل الضرب والقطع وهو غير ما ذكر وقد
ظن بعضهم ان سائر الكيفيات المذكورة انما يحس بتوسط ما يحدث من تفرق
الاتصال وليس كذلك فان الحار والبارد من حيث يغيرهما المزاج يحسان على الاستواء
وتفرق الاتصال لا يكون متساويا متشابها في جميع الجسم وبواسطة تفرق الاتصال يحدث
ايضا قوة تغير التركيب وتغير المزاج وذلك لان المدرك لتفرق الاتصال لا يصح ان
يكون الجزء الذي لم يعرض له تفرق الاتصال فالمدرك غيره وايضا فانه يدرك الحرارة
من حيث هي حرارة وتدرك البرودة من حيث هي برودة ولا شيء من الادراك بها ادراك
لتفرق الاتصال واعلم ان لكل حال مضادة لحال البدن فانما يحس بها في حال ما يستحيل
ولا يحس بها عند حصولها واستقرارها وذلك لان الاحساس انفعال او مقارن
لانفعال ما واما المستقر فلا انفعال به ولهذا لا يحس بالصحة لانها حال مستقرة ومن النواحي
التي للمس انه يتم بالمماسة ولو كان اللمس يتم بالعصب منه دون اللحم لكان الحساس على الالة
ولم يشا انتشار الكاتبيت وكان حسه ليس يجمع اجزائه بل بافراد الكيفية فيه في العصب

الذي يحصل الحس فيه بل يعود الى اللحم فمن طباع اللحم ان يتخلل الحس وان كان بواسطة
العصب والاذى الذي بسبب التقلب عند ذكرا دعم فلا يكون بسبب استيلاء الخلط والروح
موذية واقوى اللذات والالام واشدها ما يعرض تحت اللمس واقوى الاعضاء احساسا
هو القلب يساوي بتلك الكيفية والايما والذوق تبعه منه وبالجملة فليس يحصل
في الفعل صورة مطلوبة ولا في سائر الحواس الا ويتفعل ويتغير بعد مزاج الروح فان
كانت الصورة ملائمة تغير مزاجها الى كيفية ملائمة للقلب فيلتذ بها القلب وان كانت
منافية له فالى كيفية منافية فيتاذى به القلب وليس يمكنا ان نشعر شيئا من لذات
سائر الحواس والامها في جنب اللذة العقلية والالام ولكنك تعلم باعتبار ما هو اوضح
اوسط ان لنا لذة عقلية وذلك عند استيضاح المشكلات ولكنها تورد اليك
بما ذكرنا من اللذة التي يصل الى القلب كانها شيء واحد وهذا الكلام في المتقدم ومحله
فانها ستلزمك وباعتبار ما يعلم ان لذلك التحصيل معقولا ولا يبعد ان يكون اللذة النفسانية
والالم النفساني مع البدن اقوى بسبب ضعف الادراك وتضليل اللذة وكما
ان المحسوسات اقوى عند النفس والنفس آلة لها فكذلك اللذات الحسية اقوى عند
النفس من خواص اللمس ان جميع الاجزاء لطيف بالبدن حاس باللمس ولم يوجد له آلة
لشدة حاجة النفس الى مراعاة ما يرد على البدن من هذا الباب ويشبه ان يكون
قوى اللمس كثيرة وكل واحد منها يختص بمضادة فيكون مدرك الخفيف والثقيل غير مدرك
الحارة والبارد وقد اتفق في اللمس ان كانت الالة الطبيعية بعينها هي الواسطة

يعرض المزاج والتركيب وما كان كذلك فالواسطة يجب ان يكون خاليا في ذاته عن الكيفية ما يؤديه
حتى اذا قبلها واداها الى القوة المدركة اديا بسبب جديد افتقر الانفعال عنه ليقع
الادراك به والانفعال لا يقع الا عن جديد اذ الشيء لا ينفعل عن ذاته لا عن صفة
واحدة لا يوجد لا هو فيها حتى يكون احدهما مدركا والآخر مدركا كالمعرفة فيما تقدم وكذا
لا يشعر بالكيفية مثل كيفية الحد لما كان كذلك ايضا آلة اللمس فلو كانت حرارة البدن
من حرارة المدرك لكانت اليد لا تنفعل عنها لكانت انما تنفعل عن اليد لكن المتوسط
البدن ليس بحار ولا بارد ويحكم على وجهين احدهما انه لا حظ له من جانبي الكيفيتين كما يقال
الفلك ليس بخفيف ولا ثقيل والثاني ما له حظ منهما ولكن صار فيه الى الاعتدال
ثم لم يمكن ان يكون آلة اللمس خالية اصلا عن هذه الكيفيات لانها مركبة منها فيجب ان يكون خاليا عن
الاطراف بسبب المزاج ليحس ما يخرج عن القدر الذي لها وما كان من امزجة الانسان اقرب الى
الاعتدال كان الطف احساسا وما كان اللمس اول الحواس وكان الحيوان الارضي لا يجوز ان يخلو عنه
وكان لا يكون الا بتركيب معتدل بحكم بين الاضداد وجب ان لا يكون للبسائط وما يقرب منها حس
ولا حيوة الا النمو لبعض ما يقرب منها من البسائط فصل في الذوق والشم والسمع
والذوق تال للمس في المنفعة وهو يشبهه في ان الذوق يدرك بالملامسة ويفارقه في ان نفس
الملامسة لا يؤدي الطعم بل يحتاج الى ما يقبل الطعم ويكون عادما له في نفسه وهو الرطوبة اللعابية
المنبعثة من الآلة المسماة الملعبة فان كانت هذه الرطوبة عديمة الطعم ادت الطعوم بصحتها
وان خالطها طعم لمرض لم يؤد الطعوم بالصحة وهذه الرطوبة تسكنه الطعم فيدركه القوة

الذائقة

الذائقة وتختلط بها ايضا الطعم ولو كان يمكن ان يكون سبيل الملامسة سطح اللسان الذي فيه
قوة الذوق من غير هذه الرطوبة لكان يتم الذوق وههنا طعوم يدركها الذوق ويشتغل عنها
سطح اللسان انفعالا لمسا فيتركب من الطعم واللمس واحد لا يتميز تاثيرها في الحس فيصير ذلك طعما
محض كالحرافة فانما تفوق ويحتج مع ما لها من الذوق ولكنه لا يتميز تاثيرها في القوة اللامسة
من تاثيرها في قوة الذوق فيرد تاثيرا ما على النفس معا كطعم واحد واما الشم فان الانسان
ايضا ضعيف في ادراك الروائح الخفية بالذكر بل هذا الفعل ليس للانسان ولكن رسوم
الروائح في نفس الانسان ضعيفة وتشبه رسوم الروائح في نفس الانسان ادراك الضعيف
البصر شبحا من بعيد وكثير من الحيوانات بها قوة من الانسان في هذا الباب والمشموم هو ما
يتحلل من دور الروائح مع استحالة من الهواء الى الكيفية المشمومة فاذا لاقى ذلك الهواء
المتجذب وانجذاب آلة الشم ادرك المشموم ومما يدل على ان للاستحالة مدخلا في هذا الباب
ان مثل الكافور تتبخر عنه على جوهره كله لكان منه رايحة منتشرة الى حد ومتى تفتت
الكافور بعينه الى مواضع كثيرة ارح من ذلك القدر بعينه اضعاف ما كان يفوح مع التبخير
واما الكلام في السمع فانه يقتضي الكلام في امر الصوت وفي امر الصدى فنقول ان
الصوت ليس امرا قائما بالذات موجودا ثابت الوجود كما في البياض والسواد مثلا
بل واضح من امر الصوت انه يحدث عن قلع او قرع ولا كل قلع وقرع بل ما يكون عنده حركة
قوية في الهواء موجودة نعم ولا القلع والقرع هما الصوت اذ هما يدركان بحس
البصر وسائر الحواس وليس من الصوت ما يدرك الا بالسمع وكذلك الحال في حركة المادة

عنها فانما يدرك بقنابير الهواء ولا ايضا من فهم حركة فهذا انما صوت ولو كانت حقيقتها
جواهره لكانت من عرف انه صوتا عرف انه حركة فالصوت اذن عارض يعرض من حركة
الموصوفة توجيه القلع او النزع فاذا انتهى التموج من الهواء والماء الى الصماخ وهناك
تجويف فيه هواء راكد يتموج بتموج ما ينتهي اليه ووراءه من الاذن كالجدار تتروش
عليه العصب الحاس للصوت احس بالصوت وتاثيره في هذا العصب تاثير نقش كما يرتسم
نقش النقش في الشمعة وادراك السمع معروف بسبب التقطيعات التي هي في تموج الهواء
وليس الصوت هو التموج اذ التموج يدرك باللمس ويجب ان يبين ان للصوت وجودا
من خارج حيث يكون النزع لا ان وجوده يحدث في الاذن فنقول انه لو كان يدرك
السمع التموج بواسطة الصوت لكان اذا سمع شيء علم ان هناك تموجا كما ان حس
يكون المربع علم ان هناك مربعا ثم انا اذا سمعنا صوتا ادركنا الجهة التي وردت الصوت
منها ولا يخ اما ان يكون الجهة يدرك بسبب ان الصوت تولده فيها واما ان يكون بسبب التموج
ولو كان بسبب التموج لكان يدرك التموج مع الصوت المسموع وقد ابطلنا ذلك
فبقي ان يكون بسبب ان الصوت يتولد هناك وايضا فانه لو كان الصوت انما يحدث في
الاذن فقط لكان سواء اتى سببه من اليمين او اليسار وضوضاء وسببه وهو التموج غير
مدرك بالة السمع مع ان الصوت له تاثير وقد لا يدرك مع تاثيره جهته فكيف يدرك جهته
مع حدوثه في الاذن فقد بان ان للصوت وجودا من خارج من حيث هو مسموع بالقوة
والصوت انما يحدث من تموج الجسم السيال الرطب كالهواء والماء منضغطا بين

بين جسمين متقاومين متضاغطين واما الصدى فانه يحدث من تموج يوجبه هذا التموج
فان هذا التموج اذا قاومه شيء من الاشياء كجبل او جدار حتى وقفه لزم ان ينضغط
ايضا بين هذا التموج المتوجه الى قرع الحائط والجبل وبين ما يتوجه نحوه لضرورة ذلك ويرجع
الى خلف بانضغاطه ويكون شكله كشكل الاول وعلى هيئته ويشبه ان يكون الصدى هو التموج
الهواء الاول المنعطف الثاني لا الهواء المتموج الثاني ويكون لكنه على صفته وهيئته
وان لا يكون القرع الكائن من الهواء الاول يولد صوتا من تموج هواء ثان فانه لو كانت
لو عمه هذه القوة لا مر بالسمع ويجوز ان يكون لكل صوت صدى ولكن لا يسمع كما ان لكل ضوء
عكسا والسبب في ان لا يسمع الصدى في البيوت ان المسافة اذا كانت قريبة بين المصوت
وبين عاكس الصوت سمعا معا في زمان واحد او قريب من زمان واحد او قريب من ذلك وان
كان فاعل الصدى جسما املس يبقى الصدى زمانا كثيرا لتراتب الانعكاس منه بسبب قوة النبو
وهذا الحال في الطنين الطاسات ونحوها ولهذا صار صوت المغني يضعف في الصحراء
ما يكون تحت السقوف لتضاعفه في السطوح بالصدى المسموع والتموج يحدث من تولد
السبب الفاعل من الماء والهواء بعدم صدم بعد صدم مع سكون قبل سكون لا ان التموج واحد
من الهواء والماء **فصل** في الابصار والاجسام بالقسم الاول على قسمين جسم
ليس من شانه ان يحجب ما وراءه وهو الشفاف مثل الهواء وجسم من شانه ان يحجب ما وراءه
والذي من شانه ان يحجب ما وراءه فاما ان يرى من غير حاجة الى حضور شيء اخر بعد
وجود المتوسط الشفاف وهذا هو المضيء كالشمس ومنه ما يحتاج الى الحضور شيء

بعض حتى يرى وهذا هو اللون واللون المنفعل انما يحدث بسبب الصفر فان النور اذا وقع على
جرم باحدث منه بياض بالفعل او سواد او خضرة والشفاف قد يكون مشفا بالقوة
وقد يكون مشفا بالفعل والشفاف يصير بالفعل اذا استحال الجسم الملون وحصول لونه بالفعل
من دون ان يستحيل في الجسم الشفاف شيء وهذا مثل المسلك فانه انما يكون مسلكا بالفعل
اذا وجد فيه سالك والابصار يكون اما بان ينفذ من شيء الى المبصر او بان ينفعل عنه البصر
وهذا الشيء الذي يجوز ان يخرج عن البصر من شعاع يقع على المبصر لانه اما ان يكون الخارج
يصل الى المبصر فيدركه واما يكون الشفاف الذي في ان يستحيل الى جنسه دون ان يكون قد وصل
اما القسم الاول فاستحالته ظاهرة وذلك لانه يلزم ان يخرج من البصر جسم ينفذ الى نصف
العالم وينتهي الى كرة الكواكب الثابتة ثم لا ينطبق الجفن بعود اليه ثم اذا فتح فوقه لو
خرج مثله كانه واتفق على هذا المحصن ان كان هذا الجسم الخارج المنتشر لم يدرك المبصر بكليته
بل انما يدرك ما يقع منه عليه وايضا فلو كان الادراك لشيء على الصفة المذكورة اعني شيء
يخرج من البصر لكان وجب ان يرى الشمس البعيد في تشكله وعظمه والدرجة يتم بوصوله اليه
وايضا فانه لو كان هذا الشعاع خطوط جسمانية لكان وجب عند هبوب الرياح ان يتم فيه عن الملاقات
الى غير المحاذات ثم كيف ينفذ هذا الجسم في الافلاك وهي لا تقبل الخرق وايضا فان حركة هذا
الجسم يكون طبيعة لا محالة فيجب ان يكون الى جهة واحدة وليس كذلك عندهم واما القسم الثاني
فيبطل بان استحالته يقبل الاشد والاضعف فلو كان الابصار باستحالة الهواء لكان
اذا اجتمعت عدة من ضعفاء الابصار او المرضى اقوى وانا نزداد وهو ضعف

لكان

ضعيف البصر اذا وقف بحيث قوي البصر رأى اشد ولكن المثال يبطل فبين ان القسم
باطل وايضا فان الهواء ان كان ادركنا ما ان يكون حساسا واما ان يكون مؤديا ومحال ان
يكون الهواء يستحيل حساسا اذ ليس كل ما يبصره ملاصقة الهواء كالكواكب الثابتة
اللهم الا ان يقال ان الافلاك ايضا يستحيل ولا ان يستحيل الافلاك وايضا فان الهواء
متصل بكل بصير فلم يؤدي الى جميع الابصار ما يحسه وان كان مؤديا باستحالة يؤدي
له فلم لا يستحيل عن الحدقة وحدها ويؤدي اليها واذا خرج عن البصر خطوط شعاعية
كان يتحملها الهوية بهوية الى الشعاع فيجب ان يرى الشيء الواحد مرارا كثيرة ان كان الشعاع
هو المبصر وان كان الاداء الى الحدقة من الشعاع والهواء معا دون استحالة في الهواء
فالهواء مؤد للاشباح واذ قد بطل قول من قال بخروج شيء من البصر ينتهي الى المبصر
بقي ان يكون الادراك باستحالة من البصر من المبصر ولو وصول المبصر اليه لا يصح ان يصل
اليه المبصر بعينه فهو اذن بحصول شبح في المبصر فيه والعلة في وجود الشبح في البصر
كعلة الحرارة في الجسم الماس واما كيفية الحال في ذلك فكما كان في وقوع شعاع على شيء
ملون تكيف ما حاذاه بكيفيته بواسطة الشعاع والجسم الشفاف فكذلك ينتقل الضوء
الالوان بواسطة الجسم الشفاف الى الرطوبة الجليدية فتتكيف به ثم يتأدى الى الروح
الباصرة وليس يضرنا جهلنا في هذا المكان بنحو هذا الانفعال فنحن لا ندري ايضا ما
الجسم الحار يسخن بالمجاورة والمماسة فلذلك يجهل هذا ايضا واذ ليس الا القسمان المذكوران
فقد بطل الاول فالحق هو القسم الثاني وفطلوا ما ذكرنا هو البطلان ثم كيف

من رأى

بكيفيات مختلفة بحيث يعطي كيفية الحائط الاصلية وبالجملة فلا بد من ان يكون الابصار
بالانعكاس وان كان ايضا بخروج شعاع من البصر وهذا الى مادة المراة فان حال المراة
كحال الهواء في انها تؤدي من غير ان تكتسب الكيفية التي تؤديها وان كان الشبح نفسه خافيا
وقد قال قوم في امر نادرة المراة القائلون بالشعاع ما يبطله من قريب واما السبب في انعطافنا ما يبعد
عن المحاذاة فهو ما اقوله فليكن دائرة اب الحدقة وليكن نقطة ج وسطها وليكن د ه
من ج شيئين محاذيين للحدقة متساويين وليكن د ه اقرب و ز ح ابعد من نقطة ج
ويخرج من ج خطين الى د ه على شكل مثلث يقطعان دائرة الحدقة على ا ب ويخرج
خطين آخرين من ج الى ز ح يقطعان الدائرة على ط ي فيكون زاوية ا ج ب
اكبر من زاوية ط ج ي والاثر الذي يقع
فيما بين ط ي اصغر من الاثر الذي يقع في اب
والعجب من اصحاب الشعاع فانهم جعلوا الزاوية
علة في ان يرى الشيء اصغر ولا يدرون كيف
يستمر هذا على مذهبهم فان الزاوية التي تنقطع
بها اذا جعلت الحدقة موقعا للبصر واما
ان يخرج من البصر شيء الى المبصر فلا يغير الزاوية فيه ولا ينفع ويقول قد يعرض ان يكون
المنفذ والمرئي والرائي في شفاف واحد وقد يعرض ان يكون المنفذ والمرئي في شفافات
بينها سطوح فان كان وضع السطح في المحاذات التي بين الرائي والمنفذ لم يؤد ذلك السطح

كسطح الفلك والهواء وان كان السطح فاصلا في ذلك السطح الماء وجرى في الهواء والنفوذ
ليس في هذا المحاذاة فان ذلك السطح ينعكس عنه الضوء الآتي من المنفذ الى البصر فيرى
هذا وان كان في داخل السطح المنعكس عنه فيرى اراه ما هو فيه على انه شيء وراءه
على انه وراءه وان كانت في المراة التي هناك مطابقة لما يحاذي المرئي سواء كان المرئي
مكشوفا للرائي او كان مستورا فان شبحه يتأدى عنه ولهذا اذا اخفيت خاتما في طست
بحيث لا تراه ثم ملأته ماء بحيث يرى سطح الماء رايت الخاتم واما السبب في رؤية الشيء في
الماء والبخار اعظم فهو ان سطح البخار كانه يؤدي شبح الشيء المحاذي فكذلك يؤدي
شبحه على هذه الصفة فاما سبب الرؤية للشيء الواحد اثنان فعند تحريك الحدقة الى العلو
الجوانب والسواء وقد يكون بسبب اشتغال
الآلة المؤدية للشبح الذي في الجليدية الى ملتقى
العصبتين فلا يتأدى الشبحان الى موضع واحد
على الاستقامة متقابلين في كل واحد عند
ورود الروح الباصر المرتسم هناك على حدة
وبيان ذلك ان الشبح المبصر انما ينطبع اولا في الرطوبة الجليدية وان الابصار ليس يتم
لا يكون عندها والا لكان الشيء الواحد يرى شيئين ولكن هذا الشبح يتأدى الى ملتقى العصبتين
بان في التشريح وكان الصورة الخارجة كانه يتدرج مخروطا يستدق الى ان يقع وراء
وراء سطح الجليدية كذلك الشبح الذي في الجليدية يتأدى بتوسط الروح المؤدية التي

في العصبتين الى ملتقاهما على هيئة مخروط فيلتقي المخروطات ويتقاطعان هناك
فيستمد منهما صورة شبحية واحدة لمنحدرين الروح الحامل للقوة الباصرة فلذلك فيما
نحس به من كرة واحدة تلمس اصبعين ملتويين ونرويه اثنين الواحد اثنين بسبب تكثر
من جهة الروح الباصرة وكان المضطربة في مكانها وللاختلافات التي تعرض لما كان
يجري مجرى الدوار والسدر وشرح هذا في كتاب الشفاء وتبين بهذه الاستحالة قول
بخروج الشعاع من البصر وذلك لان الابصار ان كان بمماسة اطراف الشعاعات فقد
اجتمعت عليه فيجب ان يرى على كل حال واحدا فلا يغني في ذلك ما يقولونه من انكسار اطراف
المقابلات ثم اعلم ان الادراك اللمسي والشم يكفي بما يتأدى اليه في كيفية الالة والادراك
البصري فيكفي بتلون بالرطوبة الجليدية والادراك السمعي يكفي فيه تموج الاتصال الذي ينتهي
عند انفعاله عن نقش الخاتم في ابطال ما قيل في عكس الشعاع في المراة ويبطل الان على عدد بعض
الحالات التي يلزمهم بحسب اوضاعهم فمن ذلك وضعهم ان الخارج من البصر ينعكس عن الاجسام بجزاوه
الى الاجسام لغيرها فاذا رات جسما انعكست منه الى جسم فرأته درأت ذلك الجسم الاول المنعكس
اليه مثلا لما وصلت الى المراة رات المراة ثم لما انعكست عن المراة الى جسم آخر رأته
ايضا معا فيكفي شي واحد يرى شيئين معا فيتخيل ان احدهما راه في الاخر ويلزمهم
بهذا ابحاث يعلم من ذلك ان انعكاس هذا الشعاع هو عن الصلب او عن الاملس
او من مجموعهما لكن هذا العكس عاير ونرى يقع عن املس غير صلب مثل الماء فليس
الصلابة هو الشرط فبقي ان يكون السبب فيه الملاسة فاذا كان السبب فيه هو الملاسة

فلا يخ اما ان يكون ذلك لان سطح الاملس اليق او يحتاج الى سطح متصل الاجزاء
املس فان كان الشرط هو القسم الاول او الثاني لم يجز ان ينعكس عن الماء لانه لا
اتصال لسطحه عندهم لكثرة المسام التي يغوصون فيه التي بسببها يمكن ان يرى ما وراءه
بالتمام وان كان ليس من شروط الاتصال فيجب ان يوجد هذا العكس عن جميع الاجرام وان
كانت خشنة لان سبب الخشونة الزاوية او ما يشبه الزاوية عما يتعذر على المدعين للعرف
كل ذي زاوية من سطح ليست فيه زاوية فيكون املس والذين يلتزمونها الى غير النهاية تمت
قسمة من السطح الى اجزاء ليست سطوحا ولا اجزاء فاذن كل جزء من تلك السطح من سطوح
ملس فيجب ان يكون عن كل سطح منها عكس او يقال ان احدهما ان السطوح الصغار
لا ينعكس منها الشعاع الى جهات والثاني السطوح المختلفة الوضع ينعكس عنها الشعاع
الى جهات شتى فيتشتت المنعكس ولا يبالي شيئا لعدم الاجتماع فاما القسم الاول فباطل
فان المعلوم انه ان كان يخرج من البصر جسم حتى ينتشر في نصف كرة العالم فتنتهي الى ان يكون
عند الخروج في غاية بعض الاجزاء وتشتتها وانه اذا انعكس فلعلها يلاقي كل جزء صغير منه وكل
طرف خط دقيق منه لا محالة جزءا مساويا له وينعكس عنه ولا ينفع ولا يغني في ذلك ما قالوه
عسى ان اتفق ان كان السطح الاملس الذي يلاقيه اصغر منه لم ينعكس عنه لكنا اذا تاملنا
لم نجد هذا المعنى هو السبب والشرط في منع الانعكاس في الاشياء الموجودة عندنا لانه قد ينبغي
ان يكون شي خشن نعلم يقينا ان اجزاءه التي لها سطوح ملس مقدار ما لا يشك في انه اعظم
من مقدار اطراف الشعاعات الخارجة ومع ذلك لا ينعكس عنها وهذا مثل الزجاج المدقوق

والملح الخرش الذي يعلم ان سطوح اجزائه ملس فليس نهاية الصغر حتى يكون اصغر اجزاء الشعاع
الخارج واذا اجتمعت لم ينعكس عنها الشعاع بل ولان اشياء اكبر من ذلك ايضا ثم
من البعيد ان تتبلد الاجرام الكثيفة الارضية بها الى ان تعود اصغر من الاجزاء التي تتصل اليها
الجسم الشفاف المائي حتى توجد الكثيف اصغر ثم ان كان علة الانعكاس من الاملس هو نه
المبعد تماما وخفي من ورا صنف فذلك موجود للمخرق وان كان لا مانع من وراءه ولا بد ثم تنفذ
فليس يجب ان ينعكس من شي فان الجسم لا يكون له بالطبع حركات مختلفة بل ذلك يكون بالقسر وانت
تعلم انه اذا كان المقتضي سوى بالطبع فلا يستعطف الا بالقسر ثم الملاسة ليست غير الهيئات
الفاعلة في الاجسام بغير طبيعة ما يلاقيها ولا هي غير الهيئات الواقعة غرابة ما شيئا
من بنسبه الاجسام الى ما يتبعد منها ولو كانت الملاسة علة لتبعيد الجسم من الجسم لكان يجب
يتبعد ما بينهما وان تماست على اي وضع كان وكان يجب ان ينعكس البصر من المراة التي
لا مسها الشعاع الخارج محطوطا عليها لا اذا لاقاها بالطرف فقط وان كان السبب في الانعكاس
هو الحق من خلف او النتو كما في تقوير الكرة وجب ان ينعكس عن كل صلب لا ينفذ فيه وان
لم يكن املس واما على مذهب اصحاب الاشباح وهو مذهب الحق فلذلك وجه وهو انهم
يجعلون الملاسة علة لتادية الشبح وكل ملاسة عظمت او صغرت فهي علة لتاديه
شبح ما لكن الاشباح التي تؤديها السطوح الصغار يكون اصغر من ان يميزها البصر فليس
وان الجسم المختلط بالظلمة بالنور فيتعلم كل موضع ويكون كل نتو اصغر من ان يؤدي
شبحا يميز ما يحس ولو كان متصلا لم يعرض ذلك فاما اصحاب العكس فهذا الصورة

خطا ثانيا ملاقيا باقي الخط الشعاعي ويتصل به وان كان هناك ...
بما يتصل به من الخطوط ثم يحس به القوة التي في العين لا التي
فحينئذ كان يجب ان يرى الشي من الخطين معا فيرى الصورة ح
صورة المراة ومع ميزة تلك الصورة وكان يجب ان يتفق مرارا ان يرى
الشي متضاعفا لا بسبب في البصر ولكن لاتصال خطوط شتى
بصرية بخط واحد وهذا اما لا يكون ولا يتفق فانا انما يمكنا ان نرى الشي
في المراة ونراه وحده اذا كان مقابلا للبصر فاما اذا لم يكن مقابلا
فانا نراه في المراة فقط فليكن على اصلهم نقطة البصر وب موضع
المراة ويكن خط اب خرج من البصر ثم انعكس الى جسم عند ج
ولنخرج خطا اخر وهو ادفقط خارجا عند ء ويتصل به هناك
فاقول يجب على اصولهم ان يكون شبح د يرى مع شبح ج وب
ونرى شبح ج من طرفي ء وب وخطي ءا ولذلك لان ابن ادهم
خطوط الخارجة من الابصار اما ان يكون متصلة واما ان يكون
متماسة فان كانت متصلة وكان من شان بعضها كما فرضناه ان يقبل
الاثر من بعض اذا اتصلت حتى يؤديها الى الحدقة وكان الاثر في
الجرم نفسه لا في سطح منه مختص بجهة وليس تلك التادية اختياريا
بل طبيعيا فان اتصل المتصل بالاتحاد الفاصل الذي

[illegible] فهكذا الحكم في خروج التهيؤات
الطبيعية التي في جواهر الاشياء الى الفعل هو ان يكون طبيعة
التهيؤ موجودة في ذات المنفعل وان لم يكن بسبب شيء
من طبيعة الفاعل والامر الذي عنه الفعل
موجود في ذات الفاعل وان لم يوجد
مثلا في المنفعل واذا حصل ذلكم يتوقف
الخروج الى الفعل الا على وصول احدهما
الى الآخر فاذا وصل الفاعل الى المنفعل وارتفعت الوسائط
وهذا انه قوة الفعل وذاك في قوة الانفعال وجب الفعل والانفعال
الكائن بينهما الا طبع على اي نحو كان الاتصال ولم يكن المرآة
الكلية بحال معنى الفقدان المنفذ وما الشيء عند المرآة الا
فانه سواء نفي المنفذ او اتصل به خطوطا او كان غير قابل واتصل به
خطوطا فان الفاعل يجب ان يفعل والمنفعل يجب ان ينفعل فان كان
الشيء والاثر مثلا ليس في نجم الشعاعي الممتد نفسه ولكن في سطح
او نقطة هي قاعدة ونهاية وليست الى جهة ذلك الخط يتصل به ذلك
الخط من تلك الجهة فينفعل عنه بل على غير الامتداد وذلك الخط فيهما لا
اينفعل ما بين اول الخط وآخره بل يمتنع الشيء من السطح الملاصق الحيز

السطح الثاني